برلمان الثورة

محمد الطويل

مكتبة مدبولى

برلمان
الثورة

مقدمة

وقد توقفنا في الجزء الأول عند جلسة مجلس الشعب التي تقرر فيها الموافقة على سحب الرئيس جمال عبد الناصر لقرار التنحي الذي كان قد أعلنه فور هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وحيث كان الجزء المذكور قد بدأناه منذ أول جلسة للبرلمان عقب الثورة في يوليو ١٩٥٧ .

وأما هذا الجزء الثاني ، فهو قد بدأ فيما حدث بعد ذلك ، ولا سيما منذ تفجرت ثورة الطلبة الكبيرة والتي اجتاحت معظم انحاء مصر مطالبة بالاصلاح والتغيير استعدادا لحرب أو معركة استرداد الأرض التي احتلتها اسرائيل مع هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

كما أن هذا الجزء يضم بعض الأحداث والمواقف التي سبقت هذا الحدث الكبير الا انه لمسألة فنية خاصة بأسلوب الطبع والنشر آثرنا أن نضمها هذا الجزء .. كما أنه لم يكن في نوايانا أن يكون الجزء الأول كثير الصفحات حتى لا يصعب على القارىء تصفحه أو قراءته أو مطالعته .

وفي هذا الجزء ، سنعرض لبعض الأفكار والمواقف وأثرها على مصر حتى مثول هذا الكتاب للطبع .. وربما بعد ذلك لسنوات طويلة .. منها مجتمع ٥٠٪ والذى قسم بمقتضاه الشعب الى عمال وفلاحين وفئات ورأسمالية وطنية وغيرها من الفئات . وكذلك تقسيم الشعب الى عدو وما لا يعد كذلك . والصدام بين العلم والسياسة وهو يحمل فكرة تصادم حكومة الفنيين (التكنوقراطيين والسياسيين) وفكرة تقنين الثورة ومبدأ من أين لك هذا وحضارة للبيع ومحاولة الغاء العمدة بالريف والنشل

كظاهرة اجتماعية وموانع التقاضى التى كانت تحول بين وصول المواطن لحقه أو لما يبغى من عدل وكذلك الجنايات السياسية وعودة بعض الضباط للقوات المسلحة والتى لم تسلم – للأسف – من الصراعات التى أدت ضمن ما أدت الى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ٠

وفى ختام هذا ٠٠ فقد تبقى الجزء الثالث وهو يؤرخ حتى بداية نظام تعدد الأحزاب ، حيث أن الفترة محل البحث والتأريخ هى فترة أو مرحلة التنظيم السياسى الواحد الذى كان يفرز البرلمان وقد استغرق ذلك برلمانيا من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧٧ ٠ وعلى هذا نكون قد انتهينا بحمد الله من التعرض لهذه الفترة الخطيرة فى تاريخ مصر السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والانسانى ٠

محمد الطويل

يناير ١٩٨٥

الفصل الأول

فرز... الشعب !

من البديهيات التاريخية ان كل نظام حاكم أو سـياسى أو اجتمـاعى اما انه يتعرض للانهيار أو التطور أو التغيير خلال حقبة قصيرة أو طويلة من الزمن وعندما يهوى نظـام أو آخر فان هنـاك فجر او بزوغ لنظام جديد ٠ وهذا الأخير لا بد انه سيقضى على النظـام السابق أو الأسبق بشتى الوسائل حتى ان المؤرخين اصطلحوا على عرف خاص أو عام بالثورات أو ما يشابهها من انقـلابات على انهـاء النظـام الأسبق بشتى الوسـائل تحت شـعار الشرعية الثورية مهما كان مداها وتأثيرها على المجتمع الذى بزغت فيه الثورة وهوى فيها نظام آخر ٠

والثورة اما أن تكون ضد نظـام اسـتعمارى أو نظـام وطنى وفى كلا الحالتين فان الثورة طوفان يجتاح أمامها أى قوى مسـاندة للنظـام الأسبق سـواء كانت قوة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ٠ بل انه يجزم بالقول بأن معظم الثورات ولا سيما فى القرن العشرين لم تكن قائمة على أيدولوجية واضحة المعالم والسمات انما كانت دائما تقوم أساسا وابتداء على التخلص من النظـام الأسبق بمختلف الاجراءات والسبل حتى تتهيأ لها فرص مناسبة أو موائمة لتعلن أيدولوجيتها أو فكرها بعد ما تكون قد انتهت أو على وشك الاجهاز على عوامل وعناصر النظـام الأسبق ٠

وفى تاريخنا المعاصر ٠ كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد اتخذت ذات

الاتجاه .. ولا شك ان كل ثورة تتخذ الاجراءات التى تراها مناسبة ومواءمة لظروف مجتمعها . فالثورة فى مصر لم تتخذ اجراءات مسلحة ضد قوى النظام الأسبق حيث انها جردته من السلاح الممثل فى القوات المسلحة وانما لديها السلطة والمال وفيما عدا تهديد رأس النظام وهو الملك فاروق الأول حتى تنازل عن العرش ورحل عن مصر . بل ان الثورة قد تدرجت فى هذه الاجراءات تبعا لبساطتها فأعقدها حتى لا تصطدم بقوى رافضة أو معارضة أو القوى الاستعمارية الممثلة فى الاحتلال الانجليزى يمكنها أن تعرقل مسيرة الثورة فى سياستها وكذلك تبعا لارتباط مصالح هذه القوى أو سلطتها بالمجتمع أو جماهير الشعب عموما ، بل كانت الاجراءات تحمل فى طياتها تأليب قوى الجماهير على سلطة القوى الحاكمة أيا كان ممثليها .

وهذا التدرج وصل الى قمته فى قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ والمشهورة بذلك العنوان حيث أتى أو تلاحقت بعدها أحداث ومواقف كان لها تأثيرها فى مصر وشعبها ، فقد صدرت هذه القوانين أثناء الوحدة المصرية السورية وحيث كان هناك تنظيم سياسى هو الاتحاد القومى فى مصر وسوريا . وعقب هذه القرارات تفجرت حركة انفصالية فى سبتمبر ١٩٦١ أى عقب صدورها بعدة أسابيع للانفصال عن مصر . وأشيرت أصابع الاتهام فى هذا الحدث للراسمالية والمراكز الحاكمة فى سوريا حيث انها أضيرت من هذه القرارات بل وفور ذلك تشكل برلمان فى سوريا يضم جميع القوى الموطنية هناك . وعلى ذلك كان لا بد من احكام القبضة على مثل هؤلاء فى مصر حتى لا تنتكس الثورة أو النظام الجديد كما حدث فى سوريا فلا بد من وقف نشاط أو مساهمة هذه القوى فى مصر من المصريين حتى لا يتفجر التنظيم السياسى من الداخل وبالتالى تعوق الثورة عن تحقيق أهدافها فى القضاء التام على قوى النظام الأسبق .

وربما كان ذلك السبب المباشر ٠ وان كانت مقدمات هذا التفكير قائمة ابتداءا فى المبادىء الستة الشهيرة التى أصدرتها الثورة عقب بزوغها فى مصر ٠ ومنها القضاء على الرأسمالية المستغلة والقضاء على الاقطاع واقامة حياة ديمقراطية سليمة ٠ وان كان كما سبق القوى - بان اجراءات الثورة كانت فى ذلك تدريجية تحسسا لطبيعة المجتمع المصرى الذى لا يميل الى العنف ولا سيما مع الوطنيين من أبناءه واستمالة القوى الشعبية بالعاطفة أولا ثم جذبها والسيطرة عليها من خلال هذه العاطفة الثورية ٠

وربما عبر ذلك ضمن من تحدثوا فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى عقد فى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٦١ عضو مجلس الأمة لعام ١٩٥٧ محمد فؤاد جلال عندما تساءل صائحا : « كان أعداء الشعب يتمتعون بكل الحرية لان نفوذهم كان مطلقا يستطيعون أن يشتروا ما يشترون ويستطيعون أن يتجمعوا ويتكتلوا ويتآمروا ونحن اليوم نجتمع لان هناك معركة تدور بيننا بين هذا الشعب وبين الاقطاع والرجعية والرأسمالية فى كافة أقطار الوطن العربى ٠٠ فهل يترك خلفاؤهم هنا أحرارا يطعنوننا فى ظهورنا كما طعنونا فى سوريا ؟

وبالاضافة الى احكام القبضة على القوى السابقة ٠ كانت هناك محاولة لوضع أيدلوجية أو فلسفة أو منهاج محدد ومعين للثورة ٠

ففى السادس والعشرين من نوفمبر عام ١٩٦١ بدأت جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية والمكونة طبقا لقرار رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر مائتين وخمسين شخصية وقد جاء تشكيلها على الوجه التالى : سبعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة واثنين وعشرين وزيرا واثنين من نواب الوزراء ومستشارين لرئيس الجمهورية وهما من مجلس قيادة الثورة أيضا وأربعة وعشرين محافظا وثلاثة وثلاثين أستاذا

بالجامعات بما فيهم مديرو هذه الجامعات وتسعة وثلاثين رئيس نقابة وأعضاء مجلس ادارات بعضها وكذلك بعض سكرتيروها العموم . وخمسة عشرة سكرتير عام لجمعيات الاصلاح الزراعى بالمحافظات وخمسة وعشرين عضو مجلس.أمة سابق وثمانى وثلاثين رئيس شركة ومدير عام وأعضاء مجالس ادارة لبعض شركات القطاع العام أى الشركات المؤممة بالقرارات الاشتراكية التى صدرت قبل ذلك بأسابيع بالاضافة الى بعض وكلاء وزارة وستة من ممثلى الاتحاد القومى بالمحافظات ذلك التنظيم السياسى الثانى الذى يمثل الثورة وخمسة من رؤساء وسكرتيرو اتحادات طلبة الجامعات وممثلين لفئات أخرى منهم الكتاب والأدباء محمد حسنين هيكل وأحمد بهاء الدين واحسان عبد القدوس ونجيب محفوظ وزكى نجيب محمود وعائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) .

وقد استمرت اجتماعات هذه اللجنة التحضيرية ثمانى عشرة جلسة بقاعة البرلمان بدأت الأولى بغياب سبعة من أعضاءها والثانية باثنى عشرة عضو والثالثة بخمسة عشرة عضوا والرابعة بأربعة عشرة عضوا والخامسة بستة عشرة عضوا كما تخلف عن حضور الجلسة ثلاثة عشرة عضوا والسابعة ستة عشرة عضوا والثامنة تسعة عشرة عضوا . واما الجلسة التاسعة فقد غاب عنها سبعين عضوا وعن العاشرة سبعةوخمسين عضوا والحادية عشرة تخلف سبعين عضوا والثانية عشرة واحد وثمانين عضوا . وغاب أيضا سبعين عضوا فى كل من الجلستين الثالثة عشرة والرابعة عشرة وزاد ذلك فى الجلسة الخامسة عشرة الى اثنين وسبعين عضوا . وفى الجلسة السادسة عشرة حيث أعلن تقرير اللجنة تغيب واحد وخمسين عضوا وفى السابعة عشرة تخلف ستة وستين عضوا واما فى الجلسة الختامية وهى الثامنة عشرة فقد غاب ثلاثين عضوا فقط .

ويلاحظ من تشكيل اللجنة • ان معظم أعضاءها والأغلب فيها ممثلى النظام الجديد أو النظام الثورى • فما يزيد عن خمسين عضوا كانوا يمثلون الحكومة وهم الوزراء والمحافظين والمستشارين وأعضاء مجلس قيادة الثورة • كما ان هناك ١٥ عضوا من قيادات الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى والتى تمثل معظم الزراعيين الذين وزعت عليهم الأراضى الزراعية من جراء تطبيق قانون الاصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ • وكذلك رؤساء شركات قطاع عام ووكلاء وزارة حكوميين •

وبالتأكيد فعندما نترقب نتيجة معينة • فلا بد لها من مقدمات متسقة ومؤدية لتحقيقها • واللجنة بهذا التشكيل السابق تؤدى الى افراز الناتج المطلوب ولا سيما انهم يمثلون النظام الجديد وارتباط مصالحهم به • وكانت مهمة اللجنة تنحصر طبقا للقرار الجمهورى فى تحقيق هدفين أولهما : تحديد القوى الشعبية الأصيلة للشعب التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية المزمع تكوينه وانعقاده لمناقشة الميثاق المقرر وضعه ليكون بمثابة منهاج ودستورا للثورة تسير على هداه • وثانيهما : كيفية تحقيق تمثيل هذه القوى فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية عن طريق الانتخاب • ورغم وضوح الهدفين الا أن الأمين العام للجنة التحضيرية المنعقدة بقاعة مجلس الشعب •• نوه أو نبه الى عدم الاسهاب أو الاستطراد فى مسألة عزل الرجعية أو ما اصطلح عليهم أعداء الشعب • فقال فى بداية الحديث بالقاعة : فوق خطة سير العمل يكون كل واحد من السادة الأعضاء يريد أن يتكلم أن يدلى بوجهة نظره فى كل ما يريد فى ماهية القوى الشعبية وفى تحول وعزل الرجعية وفى الاستعمار وفيما كان يحدث قبل الثورة وفى كل ما كنا نشكو منه فى الماضى وما نشكو منه الآن وما نريد أن نحتاط منه بالنسبة للمستقبل •• والذى أخشاه

اذا ما استطردت بنا المناقشة فخرجنا عن واجبنا الأساسي ودخلنا في مسألة العزل بالذات ـ أن نكون قد تاوزنا حدود اختصاصاتنا لأننا لسنا سلطة تنفيذية ٠ انما نحن ندرس وكل يدلى برأيه لنصل الى قرارات محددة نتيجة للآراء التي ستبدى بكل حرية هنا ٠ ونخرج بعد هذا كلنا بمبادىء عامة اما الدخول في تفاصيل العزل فكما سبق أن قلت انه ليس من اختصاص اللجنة لانها ليست سلطة تنفيذية ٠

ورغم هذا التنبيه أو ذلك التنويه ٠٠ فان مجموع الأعضاء الذين تحدثوا في مسألة العزل وطالبوا به وصل عددهم الى اثنين وأربعين متحدث من اجمالى المتحدثين البالغ عددهم الى ثمانى وخمسين عضوا أى ٧٥٪ من المتحدثين بالاضافة الى المعقبين في هذا الموضوع ٠

وتفسيرا لتنويه الأمين العام انه لم يشأ الاسهاب في هذا الموضوع حتى لا تمس السلطة التنفيذية أى الحكومة من قريب أو من بعيد من خلال هذا الموضوع ولا سيما انها حكومة الثورة ٠ بالاضافة الى عدم الاعلام عنها بصورة كبيرة أمام الرأى العام حتى لا يحدث هناك شقاق فيه بين مؤيد أو معارض لها ٠ ورغم ذلك فقد تحدث هذا العدد الكبير ٠ وتفسير ذلك من ناحية أخرى ان المتحدثين اعتبروا أنفسهم ممثلين للنظام الجديد ولا بد من القضاء على أى تمثيل للنظام الأسبق ٠ فكان من صالحهم المطالبة بذلك والاصرار عليه ليس رغبة ذاتية فقط وانما تحقيقا لرغبة رئيس الجمهورية عبد الناصر الذى نوه بذلك في خطاب افتتاح مؤتمر هذه اللجنة التحضيرية ٠٠ كما ان العزل يحقق لهم مصلحة هامة الا وهى تواجدهم بصورة خاصة وموحدة في ساحة العمل العام مما يتيح لهم كسب الجماهير او مكاسب خاصة وللهيمنة على القرار السياسى أو التأثير عليه بصورة تحقق مصالحهم ٠٠ واذا أردنا تفصيلا في هذا فاننا

على مدى السنوات الماضية نرى أن ممن طالب بذلك قد ارتفع أو سار درجات فى المناصب الكبرى وبعضهم تنقل خلالها وآخرون قد كسبوا مصالح أخرى ٠٠ ويكفى أن نعود للصحافة وما سجلاته لتؤكد ذلك ٠٠ وعلى هذا فلم ينظر للعزل لتحقيق مصلحة عامة بقدر ما يحقق مصالح طبقة أو فئة أو سلطة جديدة ويعزز هذا الرأى ان ممن عزلوا قد انضموا لمجلس الشعب بدءا من الدورات ١٩٧١ وما بعدها ٠ فالمسألة لم تخرج عن اطار التصفية ٠٠ وان كانت قد نجحت فى جانب فقد فشلت فى جانب آخر وكان لكل من الجانبين آثار ٠٠ على المجتمع والشباب والتنمية ٠

ويتبين حديث الأعضاء حول مسألة العزل انها قد لاقت ترحاب كبير ٠ وقد تصدى البعض بأسهاب للتوسع فى تطبيقها أو الأخذ بها ورأى آخرون التحفظ حولها حتى لا يكون لها آثار عكسية لدى الجماهير من جراء ظلم البعض الذى لم يأتى بشىء يستحق عليه ذلك ٠ ورأى البعض التضييق فى هذا المجال ٠ وان كانوا قد اتفقوا الا انهم اختلفوا فى تطبيق العزل على المستويين الأفقى والرأسى ٠ ومع ذلك فكانت هناك بعض الأصوات التى لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة لا ترى الأخذ بالعزل اطلاقا ٠٠ وفى جميع الأحوال التى يؤخذ بها طالبوا بالا تكون هناك رحمة أو شفقة أو رأفة بهم ٠

وقد حضر الرئيس عبد الناصر الجلسة التالية لتفجير هذا الموضوع من جانب أحد الأعضاء وخشى من اقناع الرأى العام برأيه بالعدول عن هذا العزل ٠ وقد ناقشه مناقشة مستفيضة وسنتعرض لها فى حينها وكان ذلك العضو هو خالد محمد خالد الكاتب والمفكر الاسلامى ٠

وكانت بداية الحديث ٠٠ وأول المتحدثين فى هذا الموضوع الدكتور أحمد السيد درويش الأستاذ بكلية الطب بجامعة الاسكندرية حيث طالب

بالوقوف جميعا عند نقطة واحدة للاتفاق بشأنها الا وهى موافقة شاملة من القلوب على فرز الشعب كما أبان الرئيس عبد الناصر فى خطابه الافتتاحى للمؤتمر وتطهيره من الشوائب أولا ثم بعد ذلك يأتى دور باقى طبقات الشعب • ولكنه استدرك قائلا : ان كانت هناك طبقات أو ان صح لى أن أستعير هذا التعبير فيجب علينا أن ننظم الشعب حتى يكون هو القوى الدافعة للثورة •• كما طالب بعد أن يتم هذا الفرز ـ بأن يتحفظ على أعداء الشعب لمدة كافية من الناحية النفسية وألا يسمح لهم على الاطلاق أن يمارسوا حقوقهم كأفراد من هذا الشعب الذى تنتظره مهمة شاقة فى البناء والدفاع عن نفسه فى الداخل والخارج • واستطرد يقول : كما أطالب بألا تأخذ الشعب بهم رأفة وألا يكون ثمة مجال لارجاعهم الى صفوف الشعب الا بعد التأكد من طهار أنفسهم بوسائل عملية •• أما باقى الشعب ممن نعتبرهم أعضاء نافعين ومواطنين صالحين فلنضمن لهم ـ ضمانا أكيدا ـ حريتهم طالما تحركوا داخل الاطار الذى يرسمه الشعب وقائد الشعب وبذلك تستقر النفوس •

والتقط الحديث فى مسألة العزل الشيخ أحمد الشرباصى المدرس بالجامعة الأزهرية فى ذلك الحين فقال : أود أن نفرق بين الفرز والعزل فاما عملية الفرز فهى دراسة واستيضاح وتبين للموقف وأما عملية العزل فهى اجراء وتطبيق وتنفيذ • فاذا سلمت المرحلة الأولى ـ وهى مرحلة الفرز ـ من كل ما يعيبها أو يعرض لها أو يتطرق اليها من عقبات سرا أو علنا فان عملية العزل تصبح سهلة كل السهولة ولا شك ان هناك أعداء فى مجتمعنا يجب أن يبعدوا عن طريق الشعب ولكن يجب علينا أن نتبين ونتأكد جيدا وفى وضوح : من هم هؤلاء الأعداء ؟ فاذا تثبتنا وتأكدنا منهم أقدمنا على عزلهم ونحن مطمئنون اننا لم نبغ على أحد بدعوى ظالمة • ويبدو

لى ان أفراد الشعب ينقسمون أربعة أقسام فالأول أعـداء الشعب وهؤلاء يجب أن يعزلوا وأن يبتروا بعيـدا عن القوى الشـعبية · وثانيا أفـراد غير صالحين للعمل فى المجال الثورى وهؤلاء يجب أن يبعدوا دون أن يبتروا بترا عنيفا وثالثا فئة غير مؤهلة فيها صـلاحية لأن تعمل ولكنها لم تتسلح بسـلاح العمل ويجب علينا أن نؤهل تلك الفئة وندفع بها الى الأمام · ورابعا فئة العـامة وهى السـواد النظيف أو الجمهرة الكريمة من الشعب وهى التى يجب أن تكون طليعة الزحف الثورى وهؤلاء هم الذين سيمهدون الطريق لأحفاد سيأتون من بعدنا ·

وأما الدكتور محمـد لبيب شقير أسـتاذ الاقتصـاد المسـاعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فقد رأى معيارا لعزل السياسى يمكن تحديده بعلامة اقتصادية ويمكن للمنظمات والنقابات والهيئات أن تلعب دورا هاما تستطيع من خلاله كشف دور الموظفين الذين نعتبر رجعيتهم أخطر من الرجعية الظاهرة وأما رجعية الموظفين البيروقراطية فخطورتها فى ان الدولة تحميها فالموظف يحتمى بالجهاز الحكومى ·

ثم تحدث الكاتب والمفكر الاسـلامى خالد محمد خالد حيث انه رفض مبدأ هذا العزل فقال : فى فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ سارت الثورة فى طريق بدا انه لا مفر من المسير فيه · وسارت الأمة معها نازلة عن جزء كبير من حريتها السـياسية تاركة للحـكومة وللثورة أن تنفرد بحمل مسـئولية الموقف كله واليوم وقد مضى على الثورة عشر سنوات رفع الله فيها لواءها وركز بنيانها فان من واجبنا أن نرد للأمة ما نزلت عنه لا بصفة آجلة بل عاجلة وان لم نفعل فسيقول التاريخ أن الرجال البواسل الذين حملوا مشيئة هذا الشعب فى ٢٣ يوليو عادوا وعوقوا سيرها ·

واننا دعينا لنبدى رأينا فى المرحلة الجديدة من تطورنا التى تبدأ بثورة

أخرى لهذه المرحلة التى تبعث من الغبطة قدر ما تبعث من الحذر ذلك اننا بصدد أن ندعو الشعب لحمل نصيبه من المسئولية ليمارس حقه الكامل من الحرية • وقد تتساءلون كما سألت نفسى : وهل كان الشعب محروما من حريته ؟! فتحرير الثورة لرقيق الأرض من سطوة الاقطاع ألم يكن ذلك دعما لحرية الشعب ؟! وكنس الاستعمار البريطانى ألم يكن ذلك دعما لحرية الشعب ؟! والغاء النظام الملكى المستبد ألم يكن ذلك دعما لحرية الشعب ؟! وتأميم الثورة القومية وتحويل رأس المال المتحكم الى مال بغير رأس وهذه المصانع المجلجلة وزئير المداخن وثورة الأفران الصناعية أليس كل ذلك دعما لحرية الشعب ؟! أجل وان الانسان ليحتاج الى شجاعة خاطئة بل يحتاج الى الغاء عقله قبل أن يحاول انكار النقلة المجيدة التى نقلتنا اليها ثورة ٢٣ يوليو أو أن ينكر الرصيد الضخم الذى وضعته الثورة فى بنك مصيرنا ومستقبلنا لحساب حريتنا ولكن جزءا من الحرية السياسية المتمثلة فى مسئولية الشعب عن نفسه وعن مصيره وعن مناقشة مسائله واتخاذ قراراته هذا الجزء كان غائبا عن حرية الشعب • والآن يتقدم الشعب لتحمل مسئولية كاملة يتقدم اليها وهو يستقبل ـ من حسن حظه ـ موكب الاشتراكية الزاحف •• والاشتراكية عرفت فى الكثير من تطبيقاتها بأنها ثورة الحزب الواحد •

ثم قال : أما نحن فهنا فقد أعلنا اننا لا نستعير اشتراكيتنا وانما نصنعها من تجاربنا ومن آلامنا وآمالنا • واشتراكيتنا لا تختلف عن الديمقراطية بحال هذا هو المعنى الذى علينا أن ندركه ونحن سائرون بمجتمعنا الى غايته فالاشتراكية هى أداة التطور الانسانى لتحرير الفرد من الجوع والديمقراطية أداة لتحرير الفرد من الخوف •

وجوهر الاشتراكية يقوم على أساس الغاء الامتيازات بين البشر

فليس من المعقول أن يقبل بحال من الأحوال أن تلغى الاشتراكية الامتيازات الاقتصادية فى المجتمع ثم نقيم مكانها امتيازات سياسية فى الحكومة .. ومن أجل ذلك فان الوضع السليم للاشتراكية الحقة هو الوضع الديمقراطى الكامل الذى يتقدم فيه المجتمع كله ليتحمل مسئولية توزيع ثروته وتوزيع مسئوليته أمام هذا المعنى الذى لا يسعدني الوقت لأقول كل ما عندى فيه نواجه التحديد الجديد للمجتمع : من هو الشعب ؟ ومن هم أعداء الشعب ؟ أنا لا أظن انه قد خطر ببالنا أبدا أن نقصى عن صفوف الشعوب أناسا لمجرد انهم كانوا أثرياء أو أناسا نحاسبهم على ماضيهم السياسى قبل الثورة .

وضرب مثالا لموقف الرسول عندما أعلن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم فور انتصاره على مكة فقال : « من دخل المسجد الحرام فهو آمن » واستطرد يقول : وليتنا نسلك هذا المسلك فنقول للناس جميعا . اننا اليوم فى مجتمع ديمقراطى جديد يأخذ الشعب فيه حقه فى السلطة وفى مجتمع اشتراكى يأخذ الشعب فيه حقه فى الثورة ومن هذه اللحظة نبدأ جميعا فمن دخل مجتمعنا فهو آمن .

فلا يجب أن ترتجف الثورة اليوم من عائلة أو عائلتين ولا من عشرات العائلات بعد أن مضى عليها الآن عشر سنوات أحرزت خلالها انتصارات عظيمة سدد الله فيها خطاها .

ثم قام الدكتور حمدى الحكيم وهو صيدلى ليرد على كلمة خالد محمد خالد فقال : ان الثورة لا تفى أبدا أن تكره الساسة ولا تبغضهم لمجرد انهم أغنياء أو انهم ساسة قدامى وانما نعانى فقط من المستغل منهم لغناه فى ظلم الشعب واذلاله وكذلك نعاديهم لانهم كانوا أذناب للاستعمار .

ثم استدرك قائلا : وهل نسى سيادته ان الثورة قد فتحت قلبها وذراعيها وأخذت تحت جناحيها كل هؤلاء فى الاتحاد القومى وهيئة التحرير

وكذلك المنظمات الشعبية ؟! لم تفكر الثورة أو تفرق في الفرز أو العزل الا أن حينما اتضحت الخطوط السوداء ٠ خطوط الوقيعة والغدر الأسود من هؤلاء ٠ فهل بعد كل هذا يمكن أن نمنح هؤلاء فرصة أخرى ؟ لا أظن ٠

ورفض كذلك محمد فؤاد جلال منطق خالد محمد خالد فصاح متسائلا : لماذا قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ؟ ولماذا تقوم ثورتنا الاجتماعية الآن ؟ انها تقوم لمصلحة الشعب الذى لم يكن ليستطيع أن ينال حقه أو يعبر عن رأيه في اطار الحرية التي وضعها لنا الأستاذ خالد محمد خالد وفي اطار الديمقراطية التي وضعها لنا الأستاذ خالد لان أعداء الشعب كانوا هم الذين يتمتعون بكل الحريات تحت اسم الحرية المطلقة وتحت اسم الحرية السياسية ٠٠ واننا الآن في معركة لم نكن نحن البادئين بها وانما كانت معركة بدأت بها عناصر الرجعية والاقطاع والرأسمالية وهذه العناصر ستظل اذا تركت تعمل ضدنا وستبحث عن حلفاء في داخل بلادنا فاذا وجدتهم فسوف تستخدمهم وبهذا الوعي والفهم يجب أن نواجه الموقف ٠

وازاء هذه الردود ٠ عاد خالد محمد خالد ليدافع عن رأيه فقال :

ان الخيانة قد تجيء من الفقير كما تجيء من الغنى ٠٠ ان الخيانة قد تجيء من أناس هم من وجهة نظرنا أمناء للشعب مواطنين صالحين في هذا الشعب ٠٠ ان الخيانة تتقمص أصنافا شتى من الناس لكي تلعب عن طريقهم دورا ٠ أنا أقول اننا ونحن نبدأ بتمييز الخبيث من الطيب ينبغى أن نبدأ بداية طيبة ٠ فلنعلن منهاجنا وديننا وعقيدتنا ثم نقول للناس : هذا هو المجتمع الذى اختارته الأمة أيكم يريد أن يمضى تحت لوائه فليتفضل وأيكم لا يريد فليعتذر لنا وأيكم يقاوم هذا المجتمع سيقاومه المجتمع

ولا حرية لأعداء الحرية ٠

ثم استطرد قائلا : أجل ٠ أعلم أيضا ان هذه الحياة السياسية كانت تنطوى على كثير من الجد والعمل الطيب ٠ أنا ابن هذا الشعب وثورة ٢٣ يوليو وليدة هذا الشعب ٠ وليدة ماضيه وكفاحه ووليدة أخطائه وصوابه ٠ اننى أهدم الشعب وأطعنه من الخلف حين أجرده من كل مزية سياسية قبل ثورة ٢٣ يولية ٠٠ أبدا ٠٠ كان لى آباء أفخر بهم وشعب أعتز به ٠

وضرب أمثلة على هذه الآباء ٠ فقال : عندما فشلت مفاوضات « عدلى ـ كيرزون » ظلت البلاد بلا وزارة مدة شهرين ولم يجد الانجليز ولا السراى واحدا فقط يقبل تشكيلها لان الشعب كان قد فرض بأسه وسلطانه وعندما استنجد بثورته قبل بشروط رضى الانجليز بها صاغرين ٠ أنا ابن هذه الأيام ٠

وعندما تآمر الانجليز على دستور الأمة جاء يحيى ابراهيم فرد الى الدستور كرامته وأعاد المادة التى حذفت والتى تنص على ان « الأمة مصدر السلطات » مكانها ٠ ولما قبل بعد ذلك قانون التضمنيات الانجليزية أسقطه الشعب ـ وهو رئيس الحكومة ـ فى دائرته ٠ أنا أيضا ابن هذا الشعب ٠

وعندما أراد فؤاد أن يحطم الدستور فى شكلية بسيطة ويسافر الى أوروبا وحده سنة ١٩٢٧ وقف ثروت فى وجهه ولم يكن نبيا من أنبياء الوطنية بل كان مجرد رجل سياسى وقف فى وجه الملك وقال : هذا عمل ضد الدستور وأصر الملك على أن يسافر وحده وناصر سعد زغلول ـ الذى كان رئيسا لمجلس النواب فى ذلك الوقت ـ ثروت ٠ فأصر الملك وأمعن فى الاصرار على السفر وحده وهنا اجتمع مجلس النواب وقرر

سحب الاعتماد المالى المخصص لرحلة الملك فرضخ الملك ذليلا صاغرا ·
أنا ابن هذه الأيام وهذه المواقف ولا أستطيع أن أحصى أو أعد هذه المواقف ·

لكن هناك سيئات وهناك أخطاء وهناك استغلال · هناك انحراف ·
وما كانت ثورتنا الا لتصحح هذه الأخطاء وتستأنف المزايا التى كانت متعثرة فى هذه الأخطاء ·

انى لا أنكر شعبى ولا أتهم شعبى بالهوان · بل انى أتهمه بالهوان فعلا اذا ألغيت أيامه السالفة فقلت انها كانت كلها اضلالا فى ضلال وهوانا فى هوان ·· أبدا انها لم تكن كذلك أبدا ؟

ثم أقول فى النهاية ·· ان مناقشة المثال لا تجدى · والمهم أن نناقش القاعدة وهى ان الله ورسله لا يعرفون العدل معزولا عن الرحمة ·

هذا ما أؤمن به ·· لا أقول اهدموا العدل ولا أقول تفسحوا فى الرحمة حتى تسع من لا يستحقها · فأنا ـ قبل أن أكون رحيما ببضعة أفراد من الشعب ـ يجب أن أكون رحيما بالملايين من أبناء هذا الشعب · أعرف هذا · ولكننى أقول : انه يجب ـ اكمالا للأمانة التى حملنا بها هذه المسئولية ـ أن نتريث ونتأنى ونحن نميز الخبيث من الطيب · ونحن نبين من هم الشعب ومن هم أعداء الشعب ·· أفضل أن يترك ذلك للدستور الذى يوضع وللقوانين التى تسنن وأفضل أن نبدأ جميعا اخوة والدستور هو الذى سيكفل نبذ الذين يستحقون أن ينبذوا وابقاء الذين يستحقون أن يظلوا ·

ثم أشار مصطفى كامل مراد الى هذا الموضوع باستحياء حيث انه من رجال الثورة فقال : ان المجتمع الذى تصبوا اليه ـ الثورات ـ هى انقلاب جذرى فى الأوضاع وهدم للنظام القائم وتشكيل لنظام آخر

والهـدم والبنـاء يحتاجان الى وقت طويل · ولو راجعنا تاريخ الثورات لوجدنا ان هناك فترات انتقالية في بعضها قد تصـل في بعض الأحيان الى جيلين لا الى جيـل واحد · ولا يمكن أن يهـدم نظـام ويقوم مكانه نظـام آخر في يوم وليلة لان ذلك ليس من سـنة الله فالله لم يخلق العـالم في يوم واحد بل خلقه في سـتة أيام ·

ويبدو ان قاعة الاجتمـاع قد اهتزت · ودوى في أرجاءها هذا الجدل والذى كانت تنشره الصحف ـ في ذلك الحين ـ والاذاعة والتليفزيون · ولكل رأى من هذا وذاك له مؤيدوه ومعارضيه مما دعا الرئيس جمـال عبد النـاصر لحضور الجلسـة الثانية وذلك للرد على ما أثير حول العزل ولحسـم هذا النقاش الساخن والذى قد فجره خالد محمد خالد ·

وتحدث عبد النـــاصر فقال : اننا عندما نتـكلم عن الاجـراءات الاشتراكية لا ننتقم من أحـد على الاطلاق والمسـألة لا تتعلق بغنى أو أغنياء نثأر منهم أو ننتقم منهم ·· فالمسـألة اقامة عدالة اجتماعية والعدل يأخذ مجراه ·· ويصعب علينا جـدا أن نقول : أعـداء الشعب ورأيت ان الأخ بهاء الدين كتب في يوم الافتتاح كلمة خصـوم ولم يضع كلمة أعـداء وكلمة خصـوم قد تكون أخف وقعا انما يجب أن نعرف أعـداء الشعب لا أعـدائي أنا ولا أعـداء فلان ولا أعـداء علان · والله اذا كان لا يوجد أعـداء للشعب نكون قد وصـلنا الى مرحلة كبيرة جدا من التقـدم ومن الطبيعى اننا لسـنا في جمهورية أفلاطون ·· ومن الطبيعى ونحن بصـدد التغيير أو البحث عن حـل أن يكون هذا الحـل جذريا ·

وأيد عبد النـاصر في رأيه ودفاعه عن مسـألة العزل أحمد منتصر فقال : ان العنـاصر الرجعية لا زالت كتلة يجمعها المـال وتجمعها الأرض وتجمعها الحزبية والانتهازية · فمن الخطورة بمكان أن تعود اليوم فنهادنها

بحجة اعطائها فرصة أخرى فهي بنفوذها تستطيع أن ترشو وأن تخدع وأن تخادع حتى تصل مرة أخرى الى الصفوف الأولى لتحرم الملايين من هذا الشعب حقوقها باسم الحرية وباسم الديمقراطية ٠٠ ولقد مررنا بتجربة قاسية يجب أن نأخذ منها دروسا وعبرا ٠ لقد هادنتهم الثورة وكانت رحيمة بهم وظلت طوال عشر سنوات تحاول أن تعالجهم فلم يفلح فيهم علاج فمرضهم يا اخوانى مستعصى فلا يمكن والحال هذه البرء منه حتى انهم فى السنوات القليلة الماضية تقدموا الصفوف الرجعى منهم والاقطاعى والحزبى والانتهازى وتخلف مضطرا الوطنى المخلص ٠ فلم يكن يجد له مكانا أو مجالا بينهم ومع هذا هل رضوا ؟ وهل هادنوا وهل أخلصوا ؟ قطعا لا ٠ فلا الحزبى تخلى عن حزبيته وأبهة حكمه ولا الاقطاعى تخلى عن نفوذه وتحكمه ولا الانتهازى تخلى عن استغلاله وكانوا ينتهزون الفرصة تسنح لينقضوا على مكاسب الشعب وحريات الشعب ٠ هؤلاء المرضى الذين أزمن مرضهم واستعصى يجب أن يعزلوا بعد فرزهم ويجنبوا لنقى الشعب شرورهم لا هم وحدهم بل ودعائمهم وركائزهم فى البلاد ٠ وبهذا يبقى الشعب سليما معافى بعيدا عن المؤثرات قادرا على تحمل أعبائه والدفاع عن مكاسبه مؤمنا بوطنه وقائده وباعث نهضته الرئيس جمال عبد الناصر ٠

وتحدث أيضا الدكتور جمال مرسى بدر محاولا أن يبدد أى تخوف حول مسألة العزل وأشار الى انه مما لا شك فيه فان كل حالة على حدة فى عدل ونزاهة ٠ واستطرد قائلا : ولا شك فى انه لن يكون فى هذا الوطن السمح ظلم ولن يكون فى هذا الوطن الكريم ارهاب ولن تزر فى هذا الوطن وازرة وزر أخرى ولن يقال تحت سماء هذا الوطن : « انج سعد فقد هلك سعيد » ٠٠ ولا أدل على هذا من أن تشكيل هذه اللجنة يعكس تلك المعانى بكل وضوح ٠ فمنا من سرى عليه قانون الاصلاح الزراعى

الأخير ومنا من سرت عليه القوانين الاشـتراكية ومع ذلك لم يحل هذا دون تعيينه عضـوا فى هذه اللجنة . وبيننا من أسـهم فى الحياة السـياسية فى هذا الوطن قبل سنة ١٩٥٢ فمنا من كان عضـوا فى البرلمـان قبل سنة ١٩٥٢ بل ان بيننا أكثر من عضـو كان وزيرا فى العهود الماضية ومنا من يمت بأوثق الصلات لبعض من خدموا الوطن قبل سنة ١٩٥٢ .

ولكن الدكتورة مفيدة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) ردت على مسألة العزل بمعارضـتها قائلة : يقال اننا اذا تركنا للشعب حرية الاختيار يخشى أن يتدخل فى هذا الانتخـاب أو يدخل فيه من يضرون بالنظام الاشـتراكى وهذه قصـة تطول ولن تنتهى .. ان الأغنيـاء قد لحقهم ضرر من الوضـع الاشـتراكى فهل يعنى هذا انهم لا يؤتمنون على الانتخـابات ؟ وماذا نفعل اذن يوم نؤمم الطب فيضار الأطبـاء ؟ وماذا نفعل مع مـلاك البيوت ومع التجـار وقد حددنا الأسـعار وتدخلنا فى ضراوة الملـكية ؟ أيقال ان هؤلاء جميعا يضمرون الكراهية للنظام الاشـتراكى ؟ ان النيات نتركها ولا تعتبر ذنبا يحاسب عليه حتى تتجسـم فى العمل واذا ذاك يكون الحسـاب العسير اننى لا أشـك فى ان من طبيعة هذا النظـام الاجتمـاعى أن يتآلف الناس بما فيهم الطوائف والهيئات التى تضـار به أو يبدو انها تضـار به ثم نتحقق فى آخر الأمر ان فرديتها اذا اندمجت فى ذاتية الجماعة فان خير الفرد من خير الجماعة وخير الجماعة للفرد .

ثم صـاغ الدكتور جابر جاد عبد الرحمن أسـتاذ القانون الدولى الخاص هذا الموضوع بصـياغة أخرى حيث انه من مؤيدى العزل فقال : لقد قيل ان الشعب هم كل أفراد الشعب ــ وهذا قول أقبله على العين والرأس ــ ولكن فى نظرى بالنسـبة لظروفنا الحالية وقد أكون متطرفا فى ذلك يجب أن نمسك الغربال بل وأكثر من ذلك نمسك المنخل او أن نحلل ونبدأ البداية

بالمؤمنين المخلصين فالقاعدة لا بد وأن تتسع بعد قليل من الوقت فهى تبدأ صغيرة ولا ضير فى ذلك لاننا على حق ومن كان على حق فلن يضام لانه واسطة خير للمجموع الذى قاسى كثيرا ولا بد أن يجزيه الله على ذلك لانه لا يسعى الى جيبه الخاص ولا الى المكسب الشخصى وانما لخدمة المجموع الذى تحمل كثيرا وأن نعزل المشكوك فيه عزلا صحيا وندخله المحجر الصحى فترة معينة من الزمن حتى يؤمن بالرسالة وحتى يعتقد عن ايمان إنه لا بد من الاشتراكية لتحقيق الأهداف ولسوف يعتنق الاشتراكية عندما يؤمن بها ويسعى الى نشرها بكل وسيلة ممكنة • فالموظفون الذين يسيئون استخدام وظائفهم فهم ليسوا اشتراكيون فيجب هز الجهاز الحكومى ليخرج منها غير المؤمنين بالاشتراكية ويبقى من يؤمن بها ويؤدون حقها •

ولكن الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء) عادت للتعقيب على حديث الدكتور جابر جاد عبد الرحمن حيث قالت : أنا أشفق من هذا الاصرار على عزل غير المؤمنين بالاشتراكية واختيار المؤمنين • فنحن الشعب بكل بساطة لا نعرف هذه المسائل • والشعب هو صاحب هذه الثورة وضعها قبل أن يسمع بكلمة الاشتراكية • وقبل أن يعرف مثل هذه الشعارات فأرجو أن يراعى فى فرز الشعب ان الملايين من الفلاحين ليسوا من التعاونيين ولم يشتركوا فى منظمات تعاونية بل ان بعضهم يائس من الجمعيات التعاونية ولا يريد التعامل معها فلا الايمان بالاشتراكية لفظا ولا التعاونية العملية هى التى تخرج لنا الشعب والا جاز لى ان أتساءل هل من لا يملكون أسهما فى الجمعيات التعاونية ليسوا من الشعب ؛ انهم الشعب فعلا •

وعند هذا الحد من النقاش ـ تدخل الرئيس عبد الناصر ليدلى بشىء من الشرح والتوضيح لفكرة القوى الشعبية وارتباطها بالعزل فقال :

الهدف هو اقامة تنظيم شعبى فالحقيقة اننا نقابل وضعا قد يكون فريدا فى نوعه بالنسبة لجميع الحركات السياسية أو أكثر الثورات الاجتماعية التى نجحت كانت نتيجة عمل وتنظيم شعبى وبعد أن نجحت كان موجودا التنظيم الشعبى والفكرة والفلسفة والعقيدة والهدف الذى أعلن أثناء الكفاح الشعبى .

واستطرد قائلا : حينما قامت هذه الثورة لم يكن موجودا هذا التنظيم الشعبى ثم لم يكن موجودا هذا الكفاح العلنى بواسطة الناس الذين قاموا بالثورة ولكن كان هناك كفاح وكان هناك ناس طبعا يناضلون من أجل الحصول على أمانى هذا الشعب .

اذن اذا جئنا اليوم فى هذه المعركة وقلنا من هو الشعب ؟ ومن هو الذى سيعزل ؟ ومن هو الذى ستفرز ؟ تصبح العملية بسيطة . نقول سنعمل اشتراكية والاشتراكية حياة والاشتراكية عدالة اجتماعية والعدالة الاجتماعية معناها اننى أخذت من الغنى وأعطيت الفقير وأعدت توزيع الثروة .. فى اعادتى لتوزيع الثروة هززت المجتمع هزة عنيفة وبعد ذلك أريد أن أعمل قيادة شعبية لأحمى هذه المكاسب . فاذا جئت بالناس الذين كانوا يستغلون أو الناس الذين أخذت منهم لأعطى الآخرين أو الناس الذين كانوا يسيطرون على هذا البلد وأعطيتهم القيادة يكون كل ما نعمله لا فائدة منه . هذا هو المقصود فى تعريف من هو الشعب . والمقصود بالعزل ليس عملية محكمة . لن نأتى بالناس نحاكمهم ونشنقهم ولن نضعه فى السجن الحربى وأقفل عليه . وبالتالى نقول لهم أنتم معزولون .

لكنى أقول سأعمل تنظيما سياسيا . ولكن اذا وصلنا فى النهاية وجئنا ووجدنا فى كل لجنة واحدا رافعا يافطة الاشتراكية وهو فى قرارة نفسه اقطاعى ويتمنى ليل نهار ان الاشتراكية تنتهى ويستعيد الأرض

التى أخذت منه فى الماضى أو يستعيد الملكية التى تحددت · ونكون بذلك لم نبنى بأى حال من الأحوال تنظيما شعبيا ·

وهذا الكلام غير ممكن أو ليس من الضرورى أن يكون كلاما مؤيدا اذ يمكن بعد ستة اشهر أن نعيد نفس السؤال ويمكن بعد سنة أن نعيد نفس السؤال ومن الممكن ان بعض الناس يبين انهم من أشد الناس حماسا للاشتراكية بعد ستة أشهر أصبحوا من أعداء الشعب لانهم استغلوا ثقة الشعب أو طيبة الشعب وعملوا فلوسا وسمسروا وساروا فى طريق انتهازى فنحن حينما نعرف الشعب لا نعرفه على أساس كلية الحقوق ولا نعرفه على أى أساس مطلق ولكن نعرف الشعب على أساس اننا نريد أن نقيم مجتمعا اشتراكيا ديمقراطيا تعاونيا ونريد ان نقيم تنظيما سياسيا ليحمى هذه الثورة التى لها عشر سنوات ونريد أن تهدم أوضاعا لها آلاف السنين ونقيم أوضاعا جديدة قد تحتاج الى عشرات أو مئات السنين ·

من الذى سيقوم بالقيادة ·· عندما نقول الاشتراكية لا بد لها من اشتراكيين وبالطبع طالما انه لم يكن اقطاعيا أو لم يكن رأسماليا مستغلا أو لم يكن طبعا مفسدا فى الحياة السياسية أو من الأذناب السياسيين الذين نعرفهم كل واحد من هؤلاء اذا لم يكن من هذه الفئات فانه يكون راغبا أن يسير فى الطريق الذى نسير فيه تسأله ما هى الاشتراكية هو يصور بنفسه الاشتراكية وقد يعرفها هو ببساطة بانه يريد أن يأخذ حقه ويأخذ فرصة مثل غيره وابنه يلحقه · وهذا هو المقصود من كلمة الشعب وأعداء الشعب أو الفرز أو العزل · واعتبر ذلك عملية ضرورية جدا لتأمين الثورة الاجتماعية والا اذا تولى القيادة الاقطاعيون او الرأسماليون المستغلون فكاننا لم نعمل شيئا ·

وفى الاتجاه الذى أشار اليه الرئيس عبد الناصر سار الأعضاء

الذين يعضدون مسألة العزل • ولا سيما انه قد حدد نوعية المطلوب عزلهم •

وعلى ذلك فقد وقف يوسف سيدهم يطالب بعزل الساسة القدامى فى البرلمانات السابقة والتى تعاونت مع الاستعمار • وكذلك الرأسماليين والاقطاعيين •

وأضاف طه محمد الخطيب سكرتير الجمعية التعاونية للاصلاح الزراعى بنجع حمادى — هؤلاء الاقطاعيين وكبار الملاك والذين مسهم قانون الاصلاح الزراعى أو القوانين الاشتراكية الأخيرة وعائلاتهم يجب ألا يدخلوا الانتخابات وأيضا عمد البلاد •

وذهب أحمد كامل البدرى العضو المنتدب للهيئة العامة للبترول الى توسيع معنى أو مفهوم عدو الشعب حيث قال : هو كل رجعى ثريا كان أم غير ثرى بل انه فاقد القيم • هو كل سلبى • والأنانى • والمستغل المحتكر وهو كل راع لم يتق الله فى رعيته • هو كل من أؤتمن على أمانة فلم يصنها • وهو كل من وصل بطريق غير مشروع الى مركز ليس أهلا له • بل هو كل من ساعده على الوصول الى هذا المركز • فاذا سلمنا بان الاشتراكية عمل فكل محطم لقيم العمل رجعى وكل قائد وكل رئيس عمل لم يتق الله فى عمله ولم يكن مثلا طيبا لمن يعمل معهم رجعى • واستطرد قائلا : وان العزل كما قال السيد الرئيس عملية ردع على أن تعطى الفرصة للمواطن ليصلح من أمر نفسه ويعود الى صفوف الشعب فالأمر اذن لا يعدو أن يكون عملية اصلاح وحماية للمجتمع واصلاح للرجعى وهذا الاجراء موجود لفترة زمنية محددة •

وعن اختيار المواطن فى مؤتمر القوى الشعبية المزمع عقده لمناقشة الميثاق اقترح أحمد كامل البدرى وضع « كارت » مواصفات • أى استمارة

توصيف لوضع المواصفات التى تتضمن تحديد المؤهلات لتحقيق المهمة المنوط بها ٠

وعرض لاقتراحه هذا بقوله : ولا بد أن تشتمل على تاريخه قبل قيام الثورة ومنذ قيام الثورة وعلى شخصية ومدى استعداده ليتولى مركزا قياديا وعلى استعداده لأن يكون اشتراكيا والخدمة العامة التى مارسها طوال سنين حياته وعلى سمعته وايمانه فى عمله ومدى تمسكه بالقيم الخلقية والروحية وهذه أمثلة لبعض ما تشتمل عليه مثل هذه الاستمارة ٠ ثم ننتهى فى هذه اللجنة الى تحديد عناصر ثابتة فى استمارة خاصة ٠ وعملنا أيضا تقديم مذكرة تفسيرية لكل عنصر من هذه العناصر وأهميتها بالنسبة للاشتراكية ٠ واننا سنوزع أنفسنا على لجان لتناول هذه المسألة بالدراسة ونستطيع عندئذ فى ضوء المذكرات التى توضع لتحديد هذه العناصر وفى ضوء تقييمها أن نضع درجات لكل عنصر والعناصر الخاضعة للتقييم تضع لها مجموعة درجات ٠ ولتكن مثلا مائة درجة فعنصر يقيم بعشر درجات وعنصر بخمس عشرة درجة وآخر بخمس وعشرين وهكذا ٠ فالمرشح قبل أن يتقدم لترشيح نفسه سيأخذ نفسه بهذه المقاييس وهذا التقييم الذى سيوضع واذ يدرك المرشح حينئذ انه سيكون محل تقييم من الناخبين فلن يتقدم لترشيح نفسه الا اذا وجد نفسه كفء ومؤهلا لهذا المركز بل وسيبدأ بتقييم نفسه قبل أن يقيمه الناخبون فاذا وجد انه قد حصل على ٩٠ درجة مثلا تقدم للترشيح أما اذا وجد مجموع درجاته ٤٠ امتنع عن ترشيح نفسه ليحتفظ بكرامته ٠

ورفض الرئيس عبد الناصر هذا الاقتراح قائلا : عندما نتساءل عن أعداء الشعب ومن هو الشعب ٠ فيجب أن نحدده ٠ وفى تحديده ليس من الضرورى أن نضع مواصفات عن هذا الشعب وعلى أى وجه يكون وليس من

الضرورى أن نعمل الاستمارة التى قال عنها الأخ البدرى لأن هذا يدخلنا فى عمليات لا أول لها ولا آخر ٠ أنا أقول الشعب هو الذى لا يكون كذا ولا كذا وسيأتى المنافقون بعد ذلك ٠ والذين تكشفهم الأيام ونحن هنا لكى لا نعقد الأمور بل نبسطها حتى نسير فى الطريق الصحيح ٠

ومرة أخرى عاد خالد محمد خالد رافض فكرة العزل من أساسها يعقب ويؤكد على رفضه قائلا : ليس من صالح أحد أبدا أن يسلح الشعب فى فترته الانتقالية هذه بشعارات عنيفة أبدا ٠ يجب أن نسلحه بطبيعته الطيبة واليقظة والوفاء والحب وهو شعب ذكى وقوى ٠ وأنا أطلب العدل لمن نسميهم أعداء الشعب لانه لا ينبغى أن يؤخذوا أبدا بجريرة لم يرتكبوها فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى لنقم المجتمع الاشتراكى ولنؤاخذ الناس على كل جريمة تقترف ضد هذا المجتمع الاشتراكى ٠

ورد عليه أيضا الرئيس عبد الناصر قائلا : العملية ليست محاكمة وليست مؤاخذة وليست عدلا ٠٠ ولا نقف هنا لنطالب الرحمة والعدل ٠ فاننا لا نحاكم الشعب بأى حال ٠٠ نحن ننصف الشعب ونؤمنه ٠٠ فاذا كنت ذاهبا الآن للقتال فى معركة فيجب أن أطمئن على ان الجيش الذى معى ويقاتل فى هذه المعركة قياداته مؤمنة بهذه المعركة فاذا لم تكن كذلك ٠ فان كل العساكر الذين ساخذهم معى سيكونون ضحايا لعدم حسن اختيارى لهذه القيادات ٠ فالعملية عملية رسالة ٠٠ تامين لهذه الثورة الاجتماعية ولغاية ما نعمل هذا الدستور فأنا مسؤول أن أؤمن هذه الثورة والشعب مسئول أيضا أن يؤمن هذه الثورة ٠٠ ولكن اذا انتكست بدون أن أوفر لها سبل الأمن ولا أقول سبل الارهاب ولا أقول سبل الخوف ولا سبل الظلم بل أقول سبل الأمن ولو كنت أقول الظلم كنت تقدر ترد وتقول عدلا ٠ لكننى أقول الأمن وهذا ما أقصده من تأمين ثورة الشعب ٠٠ تأمين الثورة الاجتماعية ٠

ثم استدرك مدافعا بقوله : لقد قلت ان كل ما نريد أن نعمله هو ألا يتولى هؤلاء الناس القيادة السياسية ولا أن نعمل لهم محكمة عسكرية ولا نعمل لهم محكمة أمن عليا ولا ان أوقع قرارات بشنقهم ولا باعدامهم ولن أتى بهم الى هنا لكى تحاكموهم لان الموضوع ليس موضوع رحمة وعدل ولكن الموضوع هو حماية الثورة الاجتماعية والسياسية .

ثم تساءل قائلا : هل نستطيع أن نقول ان الثورة لا أعداء لها ؟ قطعا هناك أعداء . الأمر تقديرى . وهل تقصد أنت بكلامك اجماليا الاخوان المسلمين أو الشيوعيين أو الاقطاعيين ؟ هل تقصد انه لا يوجد بأى حال من الأحوال أعداء لهذه الثورة الاجتماعية ؟ لا أتصور ذلك..

ثم بدأ يوضح موقف الثورة من القوى التى اشار اليها فقال : الاخوان حاكمنا الاخوان المسلمين . ولكن هل حاكمناهم افتراء ؟ أم لانه كان يوجد جيش مسلح ليستخدم للانقضاض على هذا الشعب . ألم يحدث هذا فى سنة ١٩٥٤ ؟ هل بدأنا بالعدوان ؟ وهل تركناهم فى السجون ؟ خرجوا من السجون وأكثرهم أفرج عنه قبل أن تنتهى مدة العقوبة وأكثرهم ممن كانوا فى وظائف وفصلوا ووضع لهم قانون خاص لكى يعودوا الى وظائفهم . هذا هو العدل الذى نتبعه ونسير عليه . ولن نقل أبدا ان هذه فرصة ليبقوا فى السجن فأمامهم عشر سنوات أو خمسة عشرة سنة فنتخلص منهم .

وبالنسبة للمعتقلين الشيوعيين فى الناحية الثانية . نحن لسنا ضد الماركسية أبدا بأى حال من الأحوال ولا ضد اليسار : بل اننا ضد أخذ تعليمات من دول أجنبية وأى شخص يأخذ تعليمات من دولة أجنبية خائن لهذا الوطن . ويوجد شيوعيون طلقاء . خارج السجون ولكنهم لا يأخذون تعليمات من دول أجنبية فالحزب الشيوعى المصرى يأخذ تعليمات من صوفيا

وقيادته موجودة فى صـوفيا ويأخذ تعليمات من بلغـاريا · فكيف أقول عن هؤلاء الناس انهم وطنيون وآمن لهم أن يتصدروا قيادة هذا الشعب ·

هـل أتركهم واعمـل أحزابا فيأتينى حـزب رجعى يأخـذ أوامر من الاسـتعمار ويأتينى حزب شـيوعى يأخذوا أوامر من الشـيوعية وأجـد الوطنيين هنا ضـائعين ؟ واننى أقول اليوم اننا حينما نحارب الاسـتعمار فلا بد أن نحاربه وهو فى أحضـان الرجعية لان الاسـتعمار يختفى اليوم وراء الرجعية · وأقول ان كل ما نريد عمله هو ألا يتولى هؤلاء الناس القيادة السياسية ·

ثم سرد تجربة سـوريا ووحدتها مع مصر · وتأثير اقامة الاتحاد القومى هنـاك ودور الرأسـمالية والاقطـاع فى انتخـاباته ورد فعـل القـرارات الاشـتراكية وذلك لتعزيز دفاعه فقال : الحقيقة ان ما حدث فى سـوريا أعطانا درسـا وأعطانا عبرة · كنا نقول ان المجتمـع كله يجمعه الاتحـاد القومى فى اطار من الوحـدة الوطنية مأمون الكريزى دخل الاتحاد القومى والله حصلت مناقشـات فى مجلس الوزراء من أجل شطب مأمون الكريزى أيضا · والذين حضروا هذه المناقشات موجودين هنا · لقد لاحظت قبـل الانتخابات ان احدى عشرة ألفا أو اثنى عشرة ألفا سيدخلون انتخابات الاتحاد القومى فى سـوريا وفى مصر سـيدخل مائة ألف · وكان رأيى ألا أشطب أحدا · ولا أسـتبعد أحدا لانى لا أعرف من أشطب من المائة ألف لان الشطب سيكون بنـاءا على كلام الداخلية والبوليس وستأتينى تقارير على أساسها سأشطب · هل يعرف أحد ما هو الصـحيح وما هو الغلـط وما هو الكيدى ؟ فقلت انى أقترح ألا نشطب أحدا · وأن يدخل المرشـحون الانتخابات · حصـل اعتراض فى هذا اليوم · قال الناس انه لا بد من الشطب وقال آخرون ·· مثـلا عبد الحميد السراج كان رأيه انه لا بد من شطب مأمون

الكريزى وأربعه آخرين معه لا أذكر أسماؤهم وقلت له فى ذلك الاجتماع هل سيقتصر الأمر على هؤلاء الخمسة ٠٠ ان العملية التى تقتصر على شطب خمسة ينتفى معها المعنى كله ٠ فقال والله ان شطب هؤلاء الخمسة سيؤدى الى معنى اننا ضد الرجعية ٠ وان هذا الخط ليس خطنا فأنا قلت ان المسألة لا تستحق والأحسن أن نتركها بلا شطب وكان هناك أناس يؤيدونه فى فكرة الشطب ثم انتصرت فكرة عدم الشطب ولم تشطب ٠

ثم دخل مأمون الكريزى ونجح فى دمشق واصبح فى لجنة دمشق واصبح فى لجنة توحيد القوانين ويأتى هنا فى الرياسة والحكومة المركزية ويعمل ودخل الرجعيون كلهم فى كل اللجان ٠ كل واحد دخل فى لجنة لان لديهم قدرة ٠٠ وتآمروا فتآمر مأمون الكريزى مع الملك حسين ٠ وانقضوا على الشعب السورى ليسلبوا منه مكاسبه وقتل أكثر من ٣٠٠٠ شخص ودفنوا دون ارسالهم لأهاليهم وبعد دفنهم أرسلوا لكل عائلة مائتى جنيه ٠ ثم وضع الكريزى قرارا بالغاء قرارات التأميم ٠ واليوم يعملون برلمان وسيأتى برلمان رجعى ٠ ودستورا رجعى ٠ وان كان الجيش السورى الوطنى يتصدى لقرار الغاء القرارات الاشتراكية ولكنهم اذا رأوا فرصة سيحققون ذلك ٠

ونأخذ من هذا عظة وعبرة ثم نأخذ من رد الفعل الذى حصل هنا عظة وعبرة ٠ الناس الذين عفونا عنهم ٠ الناس الذين أخلينا سبيلهم ٠ الناس الذين كانوا يأخذون نفسا من كل سيجارة لم نفعل بهم شيئا ٠ استمروا عشر سنوات يشتمون والمتربصون والمتصلون بالدوائر الأجنبية والمترددون على السفارات ٠٠٠ الخ ٠ وكنا مخليين سبيلهم ٠٠ وبعد الذى حدث فى سوريا انتعشت آمالهم ٠ أنا قلت ان هنا عائلتين فقلت أنت ان عائلتين لا تخيفنا وأنا أقول كان من السهل من أول يوم اعتقالهم ٠ وفى

العشر سنوات لم نعتقل البدراوى وسراج الدين رغم ما عملوه ٠٠ سراج الدين حوكم أمام محكمة الثورة وأخذ خمس عشرة سنة سجنا وأعطيناه عفوا خاصا ٠ الباقون ممن حوكموا وأخذوا سجنا أفرج عنهم جميعا ٠٠ هل هذه الرحمة قوبلت بما تستحق من رحمة بهذا البلد ؟! بعد الذى حدث فى سوريا كل هؤلاء عادوا ثانية ٠

وأول ما قيل ان مائتى ضابط قدموا انذارا الى جمال عبد الناصر ٠ كل واحد شمر عن ساعديه واستعد لاستلام الغنيمة ٠ الشعب بالنسبة لهم غنيمة وهم بالنسبة لنا نحن وبالنسبة لى ليسوا بغنيمة أبدا عندما اعتقلناهم ٠ فقد أحسوا ان الانجليز والأمريكان أو الاستعمار سيتدخل فى هذا البلد وينتهى هذا النظام سيكونون هم النظام الذى يأتى بعده ٠ فلن نقل مع ذلك شيئا ٠ وأنا أقول ليس من صالح أحدا أبدا اننا لا نؤمن الثورة ٠ ولو فرض أن أتينا نحن بأناس ليضعوا دستورا وقالوا فيه الاقطاع والرجعية فسوف أذهب وأرتدى البدلة « الكاكى » وأعمل عليهم ثورة من أول وجديد ٠

وفى ذات الاتجاه أعلنت الدكتورة عائشة عبد الرحمن متسائلة ٠ ما هذا الكلام عن الفئة التى يجب أن تعزل لانها ستدفع أو لن تدفع ؟ اهذا هو ما لا أفهمه ٠ هذه ليست ثورة اشتراكية يا أخى جمال ٠ هذا اصلاح اشتراكى وليست ثورة اشتراكية ان الثورة الاشتراكية ستجعلنا جميعا ندفع ليأكل أهلنا وتأكل الملايين من أبناء هذا الشعب ممن لا يجدون الطعام ٠ كل فرد سيدفع فلماذا لم تقم الثورة الاجتماعية ؟ لما نجتمع للتفاوض فى الثورة الاجتماعية ؟ ان السيد الرئيس جمال عبد الناصر يوم أن قام بثورته السياسية لم يستفت الشعب لأنه يعرف ان هذه ارادة الشعب ٠

ثم استدركت تخاطب الرئيس عبد الناصر بقولها : اذا ظللت أيها

الرئيس بل يا أخى الرئيس تسمع هذا الكلام عن أعداء الشعب وخصوم الشعب وعمن يدفع وعمن لا يدفع فأننى أقول وسأظل أقول ان هذه ارادة الشعب أن نثور لا أن نصالح لأن واقعنا فعلا يحتاج الى ثورة ويحتاج الى أن تزول المتناقضات التى نشاهدها فى هذه السيارات الفخمة وفى السجاجيد الفاخرة فى الدواوين وفى البذخ والاسراف وبين أبناء الشعب من لا يملك خمسة الجنيهات التى يقدرون انها متوسط دخل الفرد • فالقوانين الاشتراكية التى تصدر هى قوانين اصلاحية وليست قوانين ثورية فيما عدا قانون الاصلاح الزراعى الذى صدر فى فورة الثورة وابانها •

ووقف أحمد الشرباصى المدرس بالجامعة الأزهرية انذاك ليرد على حديث الدكتور طعيمة الجرف والذى سبق وأن قال : كل من أخذ منه شىء قسرا فلا يمكن مهما كان حسن النية أن ينطوى تحت ظل النظام الاشتراكى الجديد • فوقف يخالفه فى هذا مستندا فى ذلك — على حد تعبيره — لرأى الرئيس عبد الناصر فيقول : ان من أخذ منه شىء قهرا أو قسرا فيكفيه انه أخذ منه هذا الشىء قهرا أو قسرا فاذا كان حسن النية فيكفينا منه انه رضى بالواقع وأثبت حسن نيته أما اذا بدا منه سوء نية أو ما يعوق أو يفسد أو يؤدى الى جريمة أو مقاومة كان من حقنا وفى يدنا سلطة القانون وسلطة الشعب وهى فوق سلطة القانون •

ويقول مستطردا : فى يدنا من هذه السلطة ما يكفى لتأديبه أو عزله أو بتره اذا كان يستحق البتر • وعلى هذا السبيل أيضا أذكر ان أحد الزملاء قال فى حديثه عن أعداء الشعب اننا اذا لم نستطع أن نعزلهم فان السيد زكريا محيى الدين وهو وزير الداخلية ومسئول بهذه الصفة عن الأمن فى البلاد يستطيع أن يعتقلهم أو يحبسهم أو يسجنهم • ولست أريد أن نصل الى هذا بل أريد أن تصل بعد مرحلة الانتقال ودعم النظام

الاشــتراكى ومبادىء الثورة الأمنية أن نصـل فى ظل الثورة وقائد الثورة الذى لا يستطيع فيه وزير الداخلية أن يعتقل أحدا بغير حق ٠

ومرة أخرى تحدث عبد النــاصر ليرد على ما قيل فى هذه المسـألة قائلا : اننى أستعير تعبير عسـكرى اسمه « الجرب الوقائية » ٠ ونحن لا نريد حتى أن نعلن على الاقطـاع والرأسمالية الحرب الوقائية ٠ فالشعب اذا أراد لنفسـه حياة ديمقراطية سـليمة يجب عليه أن يحمى نفسـه حتى لا يقع مرة أخرى فريسـة لهما تحت اسم الديمقراطية الزائفة ٠ ولا بد أن يصـنع الشعب فى نفس الوقت مـع الديمقراطية السـياسية ٠ ديمقراطية اجتماعية أى ثورة اجتماعية فى نفس الوقت ٠ وهو السبيل الوحيد لأن يمنع ويقينا من أن تتحـكم فينا أقلية ٠

ثم وجه تساؤله للمؤتمر قائلا : من الذى قال اننى جئت أستفتيكم فى الثورة الاجتماعية ؟ أنا لم أقل هذا ٠ من أول يوم أنا أقول ان واجبـكم المحدد هو انكم تقررون قوى الشعب الوطنية لان الثورة الاجتماعية أعلنت يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ ـ ومن يريد أن يقوم بثورة لا يستفتى ـ وبعد ذلك عندما جئت هنـا قلت اقتحموا المناقشـة وتكلموا كما تريدون ٠٠ أريد أن يكون الشعب معى ٠ فلا أريد أبدا أن أبقى وحدى فى هذه الثورة الاجتماعية ٠ أريد ان يظل الشعب معى فى هذه الثورة الاجتماعية ٠

وأعلن الدكتور عبد الفتاح اسماعيل سكرتير عام المجلس الأعلى للعلوم بان الفئـة المطلوب عزلها وهى الرجعية وارأسـمالية والاقطـاع لا مجـال للغفران لهم ٠ ويجب أن تتضمن قائمة العزل كل هؤلاء وتراجع بكل دقة لأن تقسم الى فئات أو طبقات ٠ فئة لا يمكن أن نسـمح بتركها طليقة فى مجتمعنا وهذه الفئة كلها عزم من ممارسـة حقوقها السياسية وفئة أخرى تحـد من حريتها حتى لا تشـترك فى أية عملية من عمليات الانتخـابات

القادمة · وانى أود ألا تقتصر الفئة الأولى أو ربما الفئة الثانية على الأفراد الذين تعرفهم قوى الأمن فقط بل يمكن أن تعرفهم وتستدل عليهم من تنظيمات الاتحاد القومى أثناء ممارسته لأعماله فى السنين الأخيرة ويمكن أن يعرف عددا كبيرا منهم الدكتور عبد المنعم القيسونى وزير المالية ·· كما ان هؤلاء لهم أقارب فأرى أن يؤخذ هؤلاء الأقارب حتى الدرجة الثالثة أو الرابعة فى الاعتبار أيضا · ويجب أن تراجع هذه القوائم مراجعة دقيقة وأن يشطب منها من ترى القوى الثلاث التى ذكرتها انه يجب شطبه ·

وتحدث خالد محمد خالد معبرا عن اصراره لوجهة نظره وهى فكرة العزل وليرد على الرئيس عبد النـاصر فوقف قائلا :

كنت أعبر الطريق خلال الشهور الأولى للثورة واذا صوت عبد الناصر فى حفل مقام فى شارع عدلى لرابطة أبناء قنا يصرح بعبارة صائحا : « لا تظنوا اننا جئنا لنعزل الملك انما جئنا لنبنى مصر العظمى » ·· فاذا جئنا اليوم لنقيم منهجا ونظاما اشتراكيين فليس معنى ذلك اننا نتطور تلقائيا تطورا ينبع من ماضينا واحتياجاتنا التى أذن بها المؤذنون فى كل جيل ·· فنحن الأن لا نثور · نحن ندرس فى أناة ووداعة وحب · نحن نتحول الى خطوة جديدة الى مرحلة جديدة الى واجب جديد · ليس منفصلا عن ماضينا لا البعيد ولا القريب ولكنه تعبيرا واستمرارا فى التعبير عن وطنيتنا وعن ثورتنا وعن احتياجاتنا ·· واستطرد قائلا : تساءل السيد الرئيس : ما الديمقراطية ؟ ثم ضرب بعض الأمثلة ليبين لنا مفهوم الديمقراطية · وأود ـ ونحن نبحث ما الديمقراطية · أود ونحن نستعرض المؤسسات الديمقراطية من برلمانات ودستور وهيئات وأحزاب من معارضة ومن حكومة أود ونحن نعالج المؤسسات الديمقراطية هـذه ألا ندينها ولا نحاسبها اليوم بمعيار الظروف التى عملت فيها بالأمس ·

أيها السـادة فى فجر ٢٣ يوليو استمعتم الى صوت يعلن قيام الثورة ويقول اننا قمنا بتطهير الجيش من الفســاد • اذن كان فى الجيش فساد • بدأت الثورة تطهره منه أفيحق لنا اليوم أن ندين الجيش أو نطالب بالغائه أو وقفه لانه قبل الثورة كان يعانى فسادا سببه عوامل نحن جميعا ندركها ونعرفها ؟ لا ••• كذلك تماما عندما نواجه الدسـتور كذلك تماما عندما نواجه البرلمان كذلك تماما عندما نواجه الأحزاب •

يجب أن نواجه هذه المؤسسات جميعا بروح الانصـاف وروح الوعى التى لا تنقصنا أبدا • ما هى ؟ وما علاقتها بالديمقراطية وما نرجوه لأنفسنا من مستقبل ومصير ؟

وقبل أن نعدد نقائص ما قبل الثورة يجب أن نعرف المعيار الذى كان سائدا فى ذاك الحين • ولمـاذا نضع أعيننا على نقائص العهد الذى اعتبرناه بائدا • هذا العهد الذى كان البرلمـان يعطل فيه بمرسوم ملكى فيتجمـع أعضاء البرلمـان فى الكونتننتال ويعلنون بطلان هـذا المرسـوم ويضطرون ألد أعداء الديمقراطية وأعنى زيور الى اجراء انتخـابات حرة كاملة الحرية نزيهة كاملة النزاهة لكنه مع ذلك كان شعبا يده فى الأغلال • كان شـعبا أقدامه فى السلاسل • ورغم ذلك استطاع أن يفرض سلطاته •• وقد أصبح كل شىء له •

قال السيد الرئيس « ان النظام السياسى والاقتصادى مرتبطان » أجل انهما مرتبطان ونحن جميعا نقول النظام الاشتراكى انما نفعل ذلك لنقسم طريقنا تماما كما نقول حرية الكلمة •• حرية التصرف •• حرية الملكية •• حرية التجارة •• كل ذلك مسميات لشىء واحد هو الحرية •

وعندما يقول الرئيس انه لابد لدعم الديمقراطيـــة بالحرب الوقائية ؟ ولكن عندما يكون لها ضرورة • فالضرورة التى تدعو الى الحرب الوقائية ؟

نحن سنشكل مؤتمرا للقوى الشعبية · وسيقوم في هذه الأمة برلمان يناقش مشاكلها ويصدر قراراته فيها · فالسبيل الأمثل هو أن نسير بهذا الشعب في تحول لا ثورة وفي تطور لا طفرة ·

وقام الرئيس عبد الناصر ليرد على خالد محمد خالد فقال : ان جيش وطني قوى ضرورى ليحمى الديمقراطية السليمة التى نتكلم عنها وننادى بها · ولو كنت أريد أن أدين لأقمت محاكم وأدنت من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كما أقيمت محاكم الثورة الفرنسية وأقيمت محاكم فى الثورات الشيوعية وفى الثورات الأخرى ·

ثم وجه حديثه لخالد محمد خالد قائلا : يفهم من كلامك اننا نقصد انه ليس هناك دستور وليس هناك برلمان وليس هناك مؤسسات ديمقراطية · من أين جئت بهذا الكلام ؟ هذه الخطوات كلها الغرض منها أخيرا أن نقيم الدستور ·

ثم استدرك حديثه له أيضا : بتقول ان الديمقراطية هى انه يجب أن يكون الشعب قادرا على أن يختار حكامه وفق الاقتراع الحر وانى موافقك على هذا والشعب قادر على أن يعزل حكامه بالاقتراع الحر وانى أوافقك على هذا · وأوافقك على أن يبقى دائما للشعب حرية اختيار رئيس الجمهورية يختاره لمدة معينة ·

ثم قال : واليوم نأتى ونقول نعمل دستورا ونعمل برلمانا · ونريد أن نعطى الشعب كل الحرية ولكن فى نفس الوقت اذا أعطيناه الحرية يجب ان نعطيه الحرية السياسية والحرية الاجتماعية لأن الحرية الاجتماعية كان محروما منها · وأنت فى كلامك تركز على الحرية السياسية وتعتبر الحرية الاجتماعية شيئا آخر · وانى لا زلت أقول انك تبحث عن

المظهر . أنت تقول ان البلاد الراسمالية عملت هذه الحرية لتدارى أنيابها .. أنا أقدر أعمل اليوم أحزابا وأعمل حزبا فيه جمـــال عبد النـاصر وضامن ١٠٠٪ ان جمال عبد الناصر سيحصل على الأغلبية وأقدر أن أشتغل على هذا الأساس وأمرر كل القوانين والنظم التى أريدها الا اننى غير مؤمن بأن هذا الكلام هو الكلام السليم الذى يضمن أن البلد تسير فى حريتها الاجتماعية ويضمن للبلد أن تسير للقضـــاء على الاستغلال الســـياسى والاجتمـاعى والاقتصادى ويضمن للبلد أن تقيم عدالة اجتماعية وهذا هو المبدأ الرابع من مبادىء الثورة الذى يضمن للبلد تكافؤ الفرص ويضمن اذابة الفوارق بـين الطبقات .

ثم قال : وبأى نظام سـنأخذ ؟ أن يكون للشعب كله لجـان تأسيسية بعد عزل أعدائه الذين لن يصـل عـددهم الى ٣٪ أو ٤٪ أو ٥٪ وهم الذين قد ينقضون على الثورة .

اننا لا نقول اليوم اننا نعمل لمصلحة خاصـة بل نقول اننـا نريد ان نقيم حياة ديمقراطية سليمة . اننا لا نقول بحرمان الشعب من مسـئولية ولا نقول بحرمان الشعب من اختيـــار رئيس جمهورية ولا نقول بحرمان الشعب من الدستور ولا من البرلـان أبدا بأى حال من الأحوال ولا نقول بحرمانه من المعارضة أبدا لأنه فى أى برلـان سيكون فيه اليمين واليسـار والوسط . فمهما قيل فهنا يوجد يمين ويسار ووسط وليس هذا تعبيرا عن الرجعية أو الشيوعية ولكنها عملية نسبية فهنا فى هذه القاعة يوجد يمـين ويسار ووسط . واحد متطرف الى اليسار وهى عمليـة نسبية وواحـد متطرف الى اليمين وهى عملية نسبية وانى بدأت هذه العملية من أجل أن يكون الشعب هو مجلس الثورة . من أجل أن يقود الشعب هـذه الثورة وكان من الممكن أن يكون حلا قويا لو عملنا مجلس الثورة ونصـدر أوامر ونطبقها وننفذها لكن لن يكون هذا هو المطلوب .

وعاد خالد محمد خالد للحديث قائلا : اننى أضرب مثلا بالصين ، فقد كان فى هذا المجتمع عداوات كثيرة ومحن كثيرة وقام بعض الناس ينادون بعملية عزل تبدأ بعزل أعداء الشعب وجاء ماوتسى تونج وأخذ جانبا آخر فقال : دعوا جميع الأزهار تتفتح ٠ وهو الى الآن حين يتحدث عن المجتمع الصينى يقول البرجوازية الصغيرة يقول عن أصحاب الأعمال وبين المثقفين أيضا يقول ان كثيرا من المثقفين لا يزالون يحملون أفكار غير اشتراكية ومع ذلك فهو ينصحكم بأن تقوموهم وتساعدوهم على أن يقبلوا على الاشتراكية ٠

ثم وجه حديثه للرئيس عبد الناصر فقال : اننى لا أنسى حديثكم فى يوما ما مع صحفى ألمانى فقد قلتم « اننى أؤمن وأرى أن هناك أحزابا ستقوم فى المستقبل وستكون هذه الأحزاب قوية لن تنتكس بالمجتمع الى الوراء » ٠

فرد عليه عبد الناصر على الفور : سيكون هذا فى المستقبل ان شاء الله اذا استطعنا أن نذيب الفوارق بين الطبقات فى فترة بسيطة فيكون من الممكن قيام أحزاب ولكنها ستكون أحزابا على أساس اشخاص بمعنى أن خالد محمد خالد يستطيع على أساس هذه المبادىء أن ينشىء حزبا وحسين الشافعى على هذه المبادىء ينشىء حزبا ولكن لا تكون هناك أحزاب رجعية تعمل على عودة الاقطاع ولا يكون هناك أحزاب تعمل على عودة دكتاتورية رأس المال أو سيطرة رأس المال ٠

وقد تحدث بعض الأعضاء فى اتجاه تأييد هذا العزل وخاصة بعد ما أيقنوا ان الرئيس عبد الناصر لديه اصرار وتصميم عليه رغم المحاورات التى جرت فى القاعة وخاصة مع الأستاذ خالد محمد خالد ٠

فهنا يعلن بهرام على حسن سكرتير جمعية للاصلاح الزراعى قائلا :

لقد أتت الثورة بالفلاح من قلب الريف الى هذه القاعة المقدسة ليدلى برأيه في صراحة ووضوح وهذا الفلاح يرى انه لا يقبل بأى حال من الأحوال أن تتسلل الرجعية والاقطاع مرة أخرى الى التنظيم الشعبى حتى لا تسلبه حقوقه ومكاسبه . وأن تستمر حماية الثورة للرأى الحر والنقد بشرط أن يكون لصالح الشعب وليس لصالح الرجعية أو الجهات الأجنبية كى لا تتكرر مآسى الماضى البغيض .

أما عبد العزيز مصطفى رئيس النقابة العامة لعمال النقل فيصيح متسائلا بقوله : لمن تطلب العدل يا خالد ؟ أتريد أن تطلب العدل لأعداء الشعب يا خالد ؟ أتعتقد اننا لو سمحنا للرجعية أن تشترك فى القيادات وفى التنظيمات الشعبية نستطيع أن نأمن لهم ؟! لا نستطيع أن نأمن من جانبهم مرة أخرى والله لو سمح رئيسنا جمال لهم بذلك فلن يسمح الشعب لهم بذلك لأنهم مستعدون أن يعلنوا انهم معنا بأفواههم وليس بقلوبهم . هدانى تفكيرى — حيث أعلنت رأيك يا خالد — الى الظن بأنك تطلب هذا لشىء فى نفس يعقوب ؟! أما أنت يادكتورة عائشة عبد الرحمن فلك عذرك لان المرأة بطبيعتها تميل الى الحنان والعطف والرأفة . ولكن نحن فى صدد تغيير وضع من نظام رأسمالى الى نظام اشتراكى .

أما د. لطفى أبو النصر المدرس بكلية الطب بجامعة القاهرة فقد حاول تقسيم أعداء الشعب الى قسمين شارحا وسائلهم المتعددة فقال : أعتقد انهم نوعان : النوع الأول من يعمل ويعلم ماذا يعمل وهدفه من ذلك سلب هذا الشعب حقوقه وحريته ومكاسبه وهذا نوع خطير جدا وهؤلاء فئة قليلة ولكنها خطيرة جدا . والنوع الثانى : أولئك المخدوعون الذين يستعملهم النوع الأول كأداة للوصول الى أهدافه أولئك يعماون ويعلمون انهم يضرون الشعب بتحقيق مكاسب مادية أو أدبية غير مشروعة ولكنه لا يقدر خطورة

عمله على كيان الشعب كله ولا يربطون بين ما يعملون وبين القـــدر الذى يصيب الشعب كمجموع · ولابد أن تعرف الحكومة جيـدا هـؤلاء الأعداء وما هى أساليبهم فى العمل · ولابد للحكومة من أن تتخذ احتياطات وقائية ضدهم ومن أجل ذلك لابد من أن نعرف أساليبهم وهى لا تفترق عن أساليب السرطان كثيرا فى الانتشار وهى أساليب متغيرة متلونة ناعمـــة ملتوية · لا تظهر بسهولة لا يحس بهـــا الناس العاديون فما هى أساليب أعـــداء الشعب ؟ أعتقد انها تتحصل فى :

أولا : التشكيك فى قوى الشعب وطاقاته وهـــذه ظاهرة نراهـا فى الداخل ·

ثانيا : تسميم الأفكار عن طريق الاشـــاعات والتشنيعات والـــكلام الملتوى الى غير ذلك من مثل ما حدث فى الأيام الأخيرة ابان حوادث ســوريا مما هو معروف لدينا ولا داعى لتكراره ·

ثالثا : زعزعة الثقة فى جدية بعض المشروعات أو آثر بعض القوانين وتعطيل تنفيذ بعض المشروعات بوسائل مختلفة وملتوية فى أغلب الأحيان ·

رابعا : تجسيم بعض الأخطاء والنقـــد الهدام ســواء للأعمـــال أو للأشخاص العاملين المؤمنين ·

خامسا : التسلل الى بعض المراكز الحساسة ذات الأثر الواســع أو الطابع التوجيهى وخاصة المراكز البعيدة عن الأضواء المباشرة · فلا يستطيع أعداء الشعب أن يتسللوا الى وزير أو وكيـل وزارة أو مدير عام ولـكنهم يتسللوا الى من هم دون ذلك من أصحاب الاختصاص التوجيهى أو المراكز الحساسة كما قلت ·

وأما عن الاحتياطات الوقائية وأولها العزل ففي رأيي انه أمر ضروري·

والنوع الأول لا يقتصر الأمر على عزلهم فقط بل يجب أن يقدم للمحاكمة كل من ثبت عليه أنه قد ارتكب ما يوجب محاكمته .. وأما النوع الثانى وهو يشمل عددا أكبر من النوع الأول فان العلاج بالنسبة لهؤلاء يكون عن طريق التأهيل الذهنى والفكرى ومن يهديه الله منهم ويؤثر العمل لمصلحة الشعب ولم يقم وزنا لمصلحته الخاصة فانه يدخل حظيرة الشعب وحظيرة المجتمع الاشتراكى والرأى عندى أن يتم العزل فى مجال المراكز القيادية الحساسة ذات الطابع التوجيهى فى التنظيم السياسى وفى الجهاز الحكومى وفى الشركات ذات الأثر الكبير الفعال فى معركة الاشتراكية .

ثم استدرك قائلا : والنقطة الثانية هى زيادة احتياطات أمن الدولة فيما يتعلق بالمؤسسات العامة ذات الوظائف الحساسة . وأعتقد اننا الآن لا نتخذ احتياطات أمن كافية فى هذا السبيل .. فهناك بعض الدول - فى سبيل اتخاذ الاحتياطات الوقائية - ترجع الى الجد السادس لمن يعملون فى هذه المؤسسات وذلك للتأكد من ولائه ووطنيته .. ومثل هذه الاجراءات لا تتخذ بالنسبة للمؤسسات الحربية فحسب بل تتخذ كذلك بالنسبة لبعض الوزارات كالداخلية والخارجية والجهاز التشريعى وهو مجلس الدولة لحماية ظهورنا .

وقال : والنقطة الثالثة هى الخاصة بانشاء جهاز قومى فى الدولة لتتبع أساليب أعداء الشعب وكشفها تباعا فى سرعة وصراحة لكى تنتبه لها ، فمهما كان مستوى الشخص الثقافى والتعليمى عاليا فقد يقع فريسة لمحتال . اذا لم تنشر وزارة الداخلية أساليب وصور المحتالين والنشالين . فاذا لم نعرف الشعب أساليب أعدائه فمن السهل أن يقع فيها .

أما الدكتور أحمد السيد درويش الأستاذ بكلية الطب جامعة الاسكندرية وحيث كان أول المتحدثين فى اللجنة التحضيرية وحيث رأى

ضرورة هذا العزل فعاد ليدلى برأيه مرة أخرى ولكن بشيء من التوسع فقال:

لدينا تجربتان لابد أن نستفيد منهما . لقد قال السيد الرئيس اننا سنراجع الموقف كل ستة أشهر أو كل سنة . وقد فهمت ان ذلك سيكون بالنسبة للطوائف التى ستعزل وهو كلام معقول وطبيعى . ولكن ما هو الموقف بالنسبة للطوائف التى لن تعزل ؟ هل ستظل فكرة المراجعة قائمة باستمرار بالنسبة للشعب فنعزل منه كل ستة أشهر أو كل سنة أناسا جددا . أعتقد ان هذا لا يتفق مع ما نريد من تأمين أنفسنا وتأمين طريقنا .

أرى بعد اتمام عملية العزل الأولى أن الناس الموجودين فى اطار الشعب بعد تحديده وخصوصا بعد تأميم الشركات وحصر عملية التصدير والاستيراد فى أيدى مؤسسات حكومية سيصبحون غير قادرين على القيام بعمليات تخريب فى الجهاز الحكومى الا بالشذوذ الخلقى الخارج عن معانى الفضيلة وكل هذا يتكفل به القانون العادى مع النص على الأمور التى لم ينص عليها القانون العادى .

واستطرد قائلا : ان ما يحدث اما فى الرشوة أو السرقة أو النهب وهذه الأمور يتكفل القانون العادى بالمعاقبة عليها وأما فى التجسس وفى هذه الأمور يتكفل ويقضى القانون العادى بشنق من يرتكب هذه الجريمة أى بعزله عزلا أبديا . فلا داعى اذن لأن نجرى العزل من حين لآخر وتشكل لجنة تحضيرية لأن القانون العادى يتكفل بكل هذا . فان كل مجتمع فيه الشواذ والمنحرفون وهؤلاء يتكفل بهم القانون العادى على أن يضاف شيء واحد ولو أننى لست من رجال القانون وهو اعطاء القاضى حق عقوبة العزل السياسى فاذا ثبت للقاضى أن شخصا أجرم فى حق وطنه قضى بعزله لمدة عشر سنوات أو خمس عشرة سنة .. ومعنى هذا أن يكون للمحاكم العادية

حق اجراء العزل السياسى وليس هناك ما يدعو الى تشكيل محاكم جديدة للعزل السياسى ٠

ثم قال : هناك شىء آخر أشار اليه رئيس الجمهورية خاصا باحدى العائلات التى تتألف من ٣٢ شخصا كل منهم يملك مائة فدان فيكون مجموع ما تمتلكه هذه العائلة هو ٣٢٠٠ فدان وهؤلاء يمثلون قريتين أو ثلاث قرى وليس من المعقول أن أحدا من هذه القرى يخالف ارادة هؤلاء الملاك فى الانتخابات أو فى الاستفتاء أو ما شابه ذلك ٠ وهناك من يتساءل عن حل هذا الموقف ٠ وأقول ان هناك فكرة تحد من نشاط هؤلاء الملاك ٠ هذه الفكرة تتلخص فى توزيع الثقل الاقطاعى فبدلا من أن يبقوا فى قرية واحدة يجرى توزيعهم على مختلف المناطق لأننا ما دمنا قد ارتضينا أن يكون حد الملكية الزراعية مائة فدان فيمكن لنا أن نعطى كل منهم المساحة من أراضى الاصلاح الزراعى فى مناطق مختلفة وتقوم الحكومة بتوزيع ملكياتهم السابقة على الفلاحين الموجودين الذين يعيشون عليها فى حدود خمسة أفدنة لكل فلاح ٠ وبذلك لا يتمكن الثقل الاقطاعى من هذه الجهات ونكون قد حررنا الأرض وحققنا حرية الفرد ٠

واستدرك موضحا بتساؤله : لماذا لم تعمد الدولة الى مصادرة مائة فدان ؟ ٠ وأجاب أيضا بقوله : ان الدولة لا تصادر الا أملاك المتآمرين واكتفت بتحديد الملكية الزراعية بهذا التعدد لأن من بين هؤلاء الملاك الكثيرين من ذوى الخبرات والامكانيات الزراعية ٠ اننا لم نقل له عليك بزراعة عشرة أفدنا فقط لأن ذلك قد يضعف الاقتصاد الزراعى ولكننا أعطيناه مائة فدان فى جهة أخرى لا يكون هناك ثقل اقطاعى فى الجهات التى يقيمون بها ٠

وارى وجوب اتمام اجراءات العزل وأن تكون ــ اذا سمحتم حضراتكم ــ

باصدار قانون تكون فكرته أو مشروعه كالآتي : ينطبق مبدأ العزل على كل من كان موظفا عاما وزيرا أو غيره وكل من كان عضـــوا في أحـد مجالس البرلمان أو أحد المجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديريات أو النقابات فيما قبل الثورة والذين فى تشكيلات الاتحـــاد القومى والنقـابات المهنية ونقابات العمال فى عهد الثورة والذين أسندت اليهم وظائف عامة لقيـــادة الدفع الثورى وارتكبوا الأفعال الآتية :

١ ـ التعاون على افساد الحكم أو عرقلة الدفع الثورى بطريق الاضرار بمصالح البلاد العليا أو التهاون أو بطريق مخالفة القوانين ٠

٢ ـ استغلال النفوذ ولو بطريق الايهام للحصول على فائدة أو ميزة ذاتية لنفسه أو غيره من أى سلطة عامة أو اى هيئة أو شركة أو مؤسسة ٠

٣ ـ استغلال النفوذ باجراء تصرف أو فعل من شأنه التأثير بالزيادة أو النقص بطريق مباشر أو غـــير مباشر فى أثمان العقارات أو البضـــائع والمحاصيل وغيرها أو أسعار الأوراق المـالية للقطاعين العام والخاص بقصـــد الحصول على فائدة ذاتية لنفسه ٠

٤ ـ أعضاء الجمعيات التعاونية الذين استغلوها لمصلحتهم الذاتية أو حجبوا أموالها ومنافعها عن الأغراض التى وضعت من أجلها ٠

٥ ـ الاقطاعيون وأصحاب رؤوس الأموال الذين استغلوا ثرواتهم فى الاضرار بأسس النظام الاشتراكى من حيث الكفاية والعدل ٠

ثم تحدث كمال الحناوى رئيس تحرير جريدة الأخبار فى ذات الانجاه فقـال :

لا يمكن أبدا ان نأتى بأناس مشكوك فيهم ونعهد اليهم حمـاية هـذا البناء ولو كانت نسبة هذا الشك نصـــفا فى المليون ٠ وينبغى فى هـذه

المرحلة أن نضع معايير لهؤلاء المشكوك فيهم لأننا لو أحسنا الظن بهؤلاء الأعداء نكون بلهاء لا نقدر المصلحة وبوضع هذه الضوابط نبعد هؤلاء الناس ٠

ونقطة أخرى أود أن أوضحها هي : هل سيكون العزل على جميع المستويات في التنظيم الشعبي ؟ أي بمعنى هل سيتناول العزل كل المواطنين ٠ دون ما نظر الى أوضاعهم في المجتمع ؟ الرأي عندي أن يكون العزل مرتبطا بالمراكز القيادية فقط ٠ وهذه المراكز القيادية تتدرج على مختلف المستويات فاللجنة التأسيسية في القرية سيكون بها مراكز قيادية كأمين سر اللجنة وأمين الصندوق والسكرتير وكذلك الحال بالنسبة للجنة المحافظة ومختلف المستويات كما ينبغي أن يشمل العزل جميع الناس الذين سنتفق جميعا على عزلهم حتى نمنعهم من الوصول الى جميع المراكز القيادية أي حرمانهم من حق الترشيح لهذه المناصب ٠

وأود أن أوضح أن عملية العزل لن تكون أبدية كما قال لنا السيد الرئيس فالفرصة ستكون متاحة ومفتوحة أمام التائبين من المعزولين فمن تاب منهم وأناب بعد المرحلة الأولى سنرحب به اذا شاء أن يساير ركبنا وعلينا عندئذ أن نؤهلهم ونبعد عن أذهانهم القيم القديمة التي كانت سائدة ومسيطرة على عقولهم في ظل الاستغلال والرجعية والعلاقات الاجتماعية التي كانت قائمة على القهر والاستبداد ٠

كما ارجو أن أوضح كذلك أن العزل لن يكون وسيلة لمنع المعزولين من أسباب الحياة فيستطيع كل واحد منهم أن يباشر نشاطه العادي في الحياة فالتاجر في تجارته والمزارع في زراعته كل ذلك بشرط ابعادهم عن تولي المراكز القيادية في الجهاز الحكومي أي ان أوجه النشاط العادي ستكون ميسورة لهم بشرط عدم الاستغلال فاذا هم أحدهم أن يستغل فعلينا أن

نوقفه . فعملية العزل بذلك تكون عملية وقائية بحتة لا تحتمل التفريط كما قال زميلنا الدكتور لطفى أبو النصر بحق وان أدنى تفريط في هذه الوقاية ولو بأتفه نسبة سيؤدى الى استفحال الخطر فيما بعد .

وعقب أحمد كامل البدرى العضو المنتدب للهيئة العامة للبترول عن بعض ما قيل فى العزل رغم حديثه الأسبق فقال : لقد ذهب البعض فى جلسة سابقة الى حد أن نسب الى احد المواطنين دورا خاصا في عملية العزل ، وفي رأيي انه دور ينوء بحمله أى مواطن . فعملية العزل فى مفهومى هى عملية شعبية وليست عملية بوليسية . عملية شعبية يقوم فيها كل مواطن بدوره عن طريق وعيه وسلامة قلمه على كل مرشح لمركز قيادى . وعلى هذا المفهوم فدور الأخ المواطن الذى قرن اسمه بعملية العزل فى رأيى لا يختلف مطلقا عن دور أى مواطن آخر .

فالمعايير والضوابط كافية لأن يحكم كل مواطن حكما سليما على كل مرشح لمركز قيادى . وعلى هذا طلبت أن نتكرم باعفاء الأخ المواطن مما نسب اليه تطبيقا لمبادىء العدل في وقت نعمل فيه على اقامة مجتمع اشتراكى أساسه العدل .

وعادت الدكتور عائشة عبد الرحمن تعقب على بعض ما وجه اليها من انتقادات فى رأيها ــ المتحفظ ــ بالنسبة للعزل . فوقفت تقول :

قال الأستاذ كمال الحناوى اننا فى هذه الفترة من حياتنا الثورية لابد ان نسيء الظن بأعدائنا حتى من نشك فيهم ولو بنسبة النصف فى المليون وانى أذكره بقول الله تعالى « ان بعض الظن اثم » كما تكلم الأستاذ الحناوى عن العداوة بالالحاق ومن قبل ذكر أحد الأساتذة انه يميل الى التجسس حتى الطبقة الثالثة وانى أذكره بقوله تعالى « ولا تزر وازرة وزر أخرى » .

وذكر السيد أحمد بهاء الدين انى كنت ضد عزل فئات من الشعب ، وانى الآن حين أطالب الرئيس جمال بأن يصنعها ثورة اشتراكية شبيهة بالثورة السياسية التى قامت فى يوليو سنة ١٩٥٢ أكون قد عزلت الشعب سامحه الله كأن الرئيس ليس من الشعب • فهل اذا ذهبنا لكبير الأسرة وقلنا له اننا نكتفى بهذا ونريد خطوة حاسمة نكون قد عزلنا الشعب ؟ فمن يكون جمال اذا لم يكن كبير هذه الأسرة التى نسميها الشعب • أما اننى ضد العزل فليس كما فهم الأخ عبد العزيز مصطفى فقد قامت من اليوم الأول بوجوب أن يؤخذ الخونة ولو كانوا بين أستار الكعبة • ولكن بعد هذا لا يمكن أن يؤخذ أحد الا بنيته فمقياس سوء النية وحسنها عند الله والمقياس بالكلام ليس مقياسا وكذلك مقياس من سمة القوانين الثورية •• وكون الانسان مسايرا لروح الثورة أو الاشتراكية أو ضد الاشتراكية فالعبرة فى هذا بالأعمال •

ثم استدركت الدكتورة عائشة عبد الرحمن قائلة : والسادة الذين أعلنوا عن مناقصة الأجور العمال الزراعيين لا يفهمون طبيعة الثورة الاشتراكية ولكن لا يتهم مواطن لمجرد انه غنى فربما كان خيرا ولا يؤخذ لأن أباه أوجده من الطبقة الثالثة كان غنيا فهذا أمر لا أستطيع أن أتصوره • فالخائن قد يخون بالعلم والفكر وبالفن والعمل السيىء وهؤلاء هم العملاء والجواسيس • ونحن نعرف بعضهم والدولة تعرف أكثرهم وبعضهم لم يمس بعد • هؤلاء الخونة يجب أن يؤخذوا ولو كانوا بين أستار الكعبة كما قلت أول يوم أما الباقون الغنى والفقير • المتعلم والأمى فكلنا الشعب • والشعب فى رأيى ببساطة هو « أولاد بلدنا » نحن جميعا هذا الشعب •

وتتحدث زاهية مرزوق المديرة العامة بوزارة الشئون الاجتماعية

بالاسكندرية وتبدأ حديثها بالتساؤل عن أعـداء الشعب ؟ وتجيب قائلة · انى أتوسع فى هذه الدائرة وأذكر ان عـدو الشعب هـو الشخص الذى لا يؤمن بوطنه · وهو الشخص الذى يسىء الى الطفـولة ويستغلها لمـآربه الخاصة · عدو الشعب هو الذى يعيش فسادا ويقود الشباب الى الانحراف والانحلال · عدو الشعب هو الذى يستغل مال الفقـير عن طريق التظاهر بالتقوى والبر والخير · عدو الشعب هو الفرد الذى لا يؤمن برسـالته ولا يؤدى عمله بأمانة وباخلاص ويستغل لنفسه مرتبـا لا يستحقه · عـدو الشعب هو الشخص الذى يهمل فى حقوق المواطنين يقصر فى أداء واجبه · ان هؤلاء جميعا يجب أن يضافوا الى القائمة السابقة أى الانتهازيين وعمـلاء الاستعمار والرجعيين والاقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال والمستغلين ·· أما كيفية عزلهم فان الأداة الحاكمة كفيلة بهذا ·

وطالب عبد النبى محمود سعيد سكرتير الجمعية التعاونية للاصـلاح الزراعى بأرمنت بعزل كل من انطبق عليهم قانون تحـديد الملكية الأخـير بمائة فدان لأنى أؤمن ـ كما قال سيادة رئيسنا الحبيب ـ ان الاقطاعى لو حلف على المصحف الشريف ما صـدقته لأنهم أعداء حقودون على الفـلاح والمجتمع ·

كما طالب بتناول العزل جميع العمد والمشايخ وأعوانهم بعد فحصهم فحصا دقيقا · فالعمد والمشايخ كانوا يحمون الاقطاع ومن بينهم هم أنفسهم اقطاعيون والعمدة فى نظر الفلاحين سيف نقمة سلط على رقابهم وأقواتهم · وكذلك يجب عزل ألد أعداء الفـلاح وهو الروتين والمتسببون فى تعطيـل مصالح الناس بعد المعرفة الدقيقة والدراسة الشاملة لكل مصلحة وعمل له علاقة بالناس سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غـير مباشرة وأن يتحمـل مديرو المصالح النصيب الأكبر من تحمـل المسئولية نحو مصـالحهم ومن يعملون بها ·

أما فريدة حسان المحامية وعضو الاتحاد القومى فهى تحصر أعـــدا الشعب على حد تعبيرها كما يلى :

١ ـ من خضعوا لأحكام قانون الاصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية الأخيرة ولا يصح أن نبعدهم جميعا • فمن أخذ منه القـانون قدرا يسـيرا ونستطيع أن نأمن جانبه لا نعتبره من أعداء هذا النظام •

٢ ـ الانتهازيون وهم من ساروا فى ركب كل عهد وكل نظام •

٣ ـ من أفسدوا الحياة السياسية فى المـاضى واســـتغلوا نفـوذهم وأثروا بطريق غير مشروع وكانوا عونا للاستعمار •

٤ ـ من صدرت فى حقهم أحكام جنائية تتصل بمخـــالفة القوانين التموينية والقوانين المنظمة للنقد •

٥ ـ من ثبت فى حقهم التحايل على قوانين الاصلاح الزراعى وقانون تحديد ايجارات المساكن •

٦ ـ من استغل عضويته فى الجمعيا تالتعاونية أو فى مجالس ادارة الشركات والمؤسسات •

٧ ـ المرابو نأو من اشتهر عنهم التعامل بالربا •

وان كان هؤلاء جميعا يعدون من الشعب أخذا بحكم الواقع والقـانون الا أنهم لا يعتبرون من قوى الشعب الوطنية • ولهذا فانه يجب ابعادهم عن تنظيماتنا المقبلة • وهذا حق وعدل • وهذا الاجراء لا يسلب حريتهم وانما يورد عليها قيدا فى هذه الفترة الموقوتة التى نمر بهــــا فى بنـاء مجتمع اشتراكى انسانى سليم • مجتمع يسعى بكل طاقاته العـــاملة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخير للمواطنين •

كما اعتبرت فريدة حسان ان العزل السياسى يمكن أن يمتد الى نظام العمد والمشايخ حيث اقترحت الغاءه · أى ان هذا الأخير فى حكم العزل · وقد أوردت مبررات ذلك بتساؤلات طرحتها فى هذا المؤتمر حيث قالت · فكم من تستر على الحوادث الجنـــائية وقعت ؟! وكم من اهمال فى تنفيـذ القوانين جرى ؟! وكم غاونوا المستغلين على استغلالهم وذلك على حســـاب الفلاح الأجير ؟!

ثم قالت : ويجب أن يستعاض عن هـــذا النظام بنظام آخر فيكون للأمن ممثله فى القرية أو فى عدة قرى ويكون للاشتراكية ممثلها الاشتراكى فنكون قد حققنا رسالة نشر الوعى الثقافى والاجتماعى بين أهـــل القرية وبهذا نفتح أبواب العمل أمام الجامعيين ونعـــالج أزمة خريجى الـكليات النظرية ·

أما صيام فرج مصطفى بندق المهندس الزراعى ومقرر التعاون بمركز المحلة الكبرى يتصدى للاقتراح الخاص بفريدة حســـان ويدافع عن منصب العمدة فيقول : لقد كثر الكلام عن العمد وفهمت انه يتعلق بعمـــد الوجه القبلى · واننى لا أتكلم بصفتى عمـــدة وانما أتكلم بصفتى مواطنـــا من المواطنين · ولقد قلنا ألا تختص طائفة من الطوائف بالحديث عنها · لقـــد كثر الكلام عن عزل العمد واننى أرى أن العمد مثل كمثل أى مواطن · اذا ثبت عدم صلاحيته يجب عزله بل فصله كمـــا قالت الأستاذة فريدة ·· وكذلك الحال بالنسبة للمشايخ انما الذى أريد أن أقوله أن السـيد زكريا محى الدين قد قضى تقريبا على كل العمد غـــير الصالحين بدليل ان أغلب مناصب العمد خالية للآن ولم يبت فى شغلها بعد ·

واستدرك قائلا : وقد كنت من بين العمد الذين قدموا استقالاتهم منذ ثلاثة أشهر · ولا أقول هذا فخرا والذى أريد أن أقرره هنا ان المنـــاصب

الادارية فى القرية يجب عدم تركيزها فى يد واحدة فهناك العمد والمشايخ وتنظيمات الاتحاد القومى والجمعيات التعاونية والادارية المحليـــة · وأرى ونحن بصدد التنظيم الآن ألا يجمع الفرد بين أكثر من عضويتين فى القرية لا للاستغلال بل للانتاج وذلك لأنه اذا عين هذا الفرد فى منصب أو منصبين ينتج أكثر مما لو عين فى عدة مناصب ·

وقد نحت فاطمة عنان مدير مكتب النشاط النسائى بالاتحاد القومى منحى نوعى أو جنسى فى مسألة العزل حيث قالت : ان القطاع النسائى هو القطاع الذى لم تدنسه الحزبية فى الماضى وهـــو القطاع الذى لم تغـيره التيارات الجارفة التى قاست منها الأمة أيما قسوة ، حتى جاءت الثـــورة فكشفت عن معدنه الكريم وعرفت قدره فبعث عبد الناصر بعثا جـــديدا ، واليوم وعلى ذكر العزل أسمع همسا وهمهمة فى تساؤل واســتفهام عام · ترى هل يجرى عزل فى القطاع النسائى ؟ وانى فى الواقـــع لا أتصـــوره استفهاما من النوع التقريرى أى انه سيكون هناك عزل بما انه يشـــغل نصف الأمة · ثم يتساءل البعض : هل يسمى عزلا أو يسمى تنحية حتى يجىء اللفظ متوائما مع رقة الجنس ؟ ·

هنا يعود المتسائل ليقول : اذا كان هنـــاك عزل لابد منه فعلى أى مستوى ؟ وما مداه ؟ وما كيفيته ؟ وما هى ضوابطه ؟ وما هى روابطه فى هذا القطاع الذى ظل طويلا أميا فى السياسة وبعيدا عن كثـير من الوعى ويعيش فى كنف غيره وكان هناك متهم له · لذلك أقترح ما يأتى :

أولا : أن نكون حريصين أشد الحرص حذرين أشد الحذر فى هـــذه التنحية فقد لا يضار الرجل اذا ما ثبت عدم ادانته بمثل ما تضار المرأة لأن السمعة بالنسبة لها هى الوجود كله بل هى حياتها كلها ·

ثانيا : أن تشكل لجنة وليكن معظمها من النساء لأنهن أعرف بجنسهن من غيرهن للنظر فى أمر العزل فى قطاع المرأة ٠

ثالثا : الا تؤخذ المرأة بجريرة زوجها أو القيم عليها فكم من سيدة مؤمنة أمينة صالحة واعية تعيش فى كنف رجل أو قيم لا يكفر فقط بالمبادئ بل قد يكفر بالله وهى تعيش حياتها جاهدة باذلة جهدها فى اصلاحه فلا تتمكن ٠

وقد بدأ طه مندور نصر رئيس اتحاد العمال الزراعيين الحكوميين يحصر أعداء الشعب وان كان أيضا قد مال الى تعريف هلامى غير محدد حيث قال : هم الذين تتصادم مصالحهم الخاصة بمصالح الأمة ٠ هم الذين يعتنقون النظرية (الميكيافيلية) وهم الذين يتحللون من عقائد الشعب تلك العقائد الست التى أعلنها قائد الثورة وهم الذين يقفون من قوانين الإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له موقف العداء المادى والأدبى ٠ وهم أولئك الذين حجرت عليهم الثورة بقرارات يوليو الشهيرة ٠ هم أولئك الذين « يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذروهم قاتلهم الله انى يؤفكون »٠

ثم قال : انهم الفئة التى تقف فى سبيل تحقيق آمال هذا الشعب وتقدمه وهم الفئة التى تتآمر على مكاسبه وما حققه من انتصارات وهم الفئة التى تعوق الركب الثورى عن مواصلة السير قدما نحو أهدافه الكبرى ٠٠ هم الفئة التى أباحت لنفسها استغلال هذا الشعب والتلاعب باقتصادياته وحرياته ومقدساته ٠

واستدرك يوضح كلامه فقال : ان أعداء الشعب ليسوا فئة مقصودة بذاتها وانما هم كل من يتخاف عن الركب الثورى وأساء الى وطنه ومواطنيه ٠

أما أحمد سعيد مدير عام اذاعة صوت العرب وعضـــو مجلس الأمة السابق فقد بدأ حديثه بمقـــدمة حوت ما نصت أو ذهبت اليـــه الأديان السماوية فى مسألة تعزيز العزل • وكذلك تعرض لهذا الموضوع فى دول أخرى كالولايات المتحدة الامريكية والصين وسويسرا والاتحـــاد السوفيتى ليصل من خلال هذا العرض المقارن لشرعية العزل • بل رأى ان مســـألة العزل لابد أن تكون فوق الصداقة والعلاقة الانســـانية التى تربط البعض بالآخر حيث قال : ماذا نمثل نحن الأعضاء المـائتين والخمسين ؟ ان فينـــا الأغنياء وكثير من فقراء وبطبيعة الحال ولكن هناك حقيقة أخرى أهم من الفقر والغنى ينبغى أن نضعها موضـــع البحث والمناقشة فى لجنتنا : اننـــا فى الواقع زرع تكون أغلبه فى ظل الاقطاع والرجعية وفى ظل النظم التى كانت تسود مجتمعنا قبل الثورة وخلال السنوات العشر من الدورة والصالحة التى كانت موجودة بين الثوزة والرجعية •

ثم قال : وكنت عضوا فى مجلس الأمة كان يجلس بجوارى فريق من كبار الاقطاعيين خرج بعضهم على الثورة وبعضهم وضعت أمواله اليوم تحت الحراسة •• وانني باعتبارى ابن هذا المجتمع الذى هو مزيج من الثورة ومن حكم اقطاعى قديم ـ أقول أن هذا المزيج جعلنا نتصـــارع ونشعز بنوع من أنواع القلق وهو اننا لا نستطيع أن نعزل أعـــداء الشعب وذلك لأننـــا لا نتصور أن الأصـــدقاء الذين كانوا يجلسون معنـــا فى المجلس المـاضى أصبحوا أعداء لنا • وربما كان هذا هو السبب الرئيسى الذى جعلنا نسمع فى هذه اللجنة صيحات تنادى بالرحمة وتطلب الشفقة لأعداء الشعب وربما كان ذلك لأننا نفتقر الى الثورية اللازمة التى تجعل فى استطاعتنا أن نقول هذا عدو وهذا صديق •

وهناك مسألة أخرى يجب أن نضعها موضع الاعتبار • فنحن لا ندرى

فى أى ظل نعيش الآن ؟ هــل نعيش فى ظل ثورة أو فى ظل اصــلاح أو تطور ؟ ٠

والواقع أن المشكلة هى اننا لا نســتطيع أن نفهم أنه يجب علينا أن نكون ثوريين واننا ما زلنا مرتبطين بجذور قوية تشدنا الى صداقات ورفاق وواقع عشناه واننا اليوم نحاول أن نكون طليعة ونحاول أن ننتزع هــذه الصداقة من أنفسنا حتى نكون ثوريين ٠ ان الثورة عبارة عن قوة دافعــة تطرح جانبا كل الآثار الرجعية التى يتمسك بها الأفراد والجمــاعات التى تشدها الى الوراء ٠ ان الثورة تقدم مستمر لا يعرف المــاضى وانما يعرف المستقبل ٠ واننا يجب أن نتقدم مهما كان الثمن ومهما كانت العقبات ٠

ثم حاول أن يحدد تعريف أو اطار أعداء الشعب فقال : ومجتمعنــا بصورته اليوم فى أشد الحاجة فعلا الى عملية العزل وهى عملية ذات شقين : شق متصل بالذين تآمروا على الشعب أى بادروا بعمل عدائى ، وشــق يتصل بالذين ولدوا ووجدوا أنفسهم فى ثراء وبحبوحة وساروا خلف النظم التى كانت سائدة فى هذا البلد ويمكن الحاق العصاميين بهذه الطائفة وهم الذين نشأوا من العدم واستطاعوا تكوين ثروات ضخمة : فأعــداء الشعب فى تقديرى هم كل من أدين أو يدان باســتغلال مال أو نفوذ أو منصب أو عمل على افساد الحياة السياسية والاقتصادية لبلدنا ٠ ومجتمعنا سواء قبل الثورة أو بعدها فهؤلاء حقا هم أعداء الشعب ويجب أن نعمل على ايجــاد قانون ينظمهم ويخضعهم للقضاء حتى نبعد عن التنظيم الشعبى شبهة الحقد عليهم أو معاداتهم وحتى يعلم الجميع بســواء هنــا أو فى أى بلد عربى آخر اننا لم نتجن على أحد وانما الأمر كله أمر قضاء وفق قانون واضح ومحدد وعادى ٠ وبعد هذا فسنجد أنفسنا أمام شعبنا الذى يتكون من الفــلاحين والعمال والأجراء الذين يمثلون المصلحة فى المجتمع الاشتراكى ٠

وذهب محمد أحمد عبد الفتاح المهندس بالمصانع الحربية وعضو الاتحاد القومى الى تشبيه أعداء الشعب كأعضاء فاسدة فى الجسم الانسانى ولا بد من بتر هذه الأعضاء . وهناك قوانين موضوعة لكل من تثبت خيانته أو تعاونه مع الاستعمار أو الدول الأجنبية سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو على أى وجه من الوجوه ـ فبتره وفصله لا صعوبة فيه .

وكذلك الحال بالنسبة لكل من ثبت انه سلب حقوق الشعب المادية أو الاجتماعية عن طريق الاقطاع أو رأس المال المستغل أو النفوذ الحكومى. ثم حصر فئتين من أعداء الشعب يرى انها لا تقل خطورة منهما على ما سبق. وهما كل من لا يستطيع اثبات مصدر ثروته عند تطبيق قانون من أين لك هذا؟ وأن يشمل هذا التطبيق القطاع الحكومى وأجهزته والقطاعات العامة والخاصة . لأن هذه الفئة كان لديها من الدهاء ما أمكنها به أن تتحايل على القوانين لقصور فيها ولكن ذلك لا ينفى وجود جريمة وان هذه الأموال أتت عن طريق غير مشروع . ربما كان اختلاسا لم يظهر أو أموالا أجنبية قصد بها أعمال خائنة أو تهريب أو متاجرة فى السوق السوداء أو مواد ضارة بالمجتمع أو تهرب من الضرائب ان هذه الفئة أعداء الشعب ولا يمكن أن يسمح لهم بالتسلل الى تنظيماته .. والفئة الثانية وهى كل من تسبب عن طريق الاهمال المتعمد أو الفساد أو سوء الادارة فى الحاق خسارة بالدخل القومى وذلك فى كل القطاعات . وعزلهم لا يحتاج الى حجة أو بيان .

ولكنه تحفظ قليلا بالنسبة لفئة من المطلوب عزلهم حيث حددها قائلا : أما بالنسبة لكل من حددت حريته فى التمسك لكى تمنح نفس هذه الحرية لعدد أكبر من الشعب المحروم منها وقد ينتج ذلك عن طريق القوانين الاشتراكية التى نؤمن جميعا بعدالتها . فهذه الفئة لا يمكن أن توصف بعدائها للشعب ما دام تملكها كان مشروعا ولكن لا يوجد من الأجهزة

ما يمكن أن يقاس به مدى ايمانهم بالمجتمع الجديد الذى قلل من اتساع مصالحهم الشخصية • ولذا فانه من الحكمة وتحقيقا للصالح العام الذى يفضل دائما على صالح الأفراد أن يعزلوا مؤقتا حتى يثبت بالفعل دون القول وبالايمان دون الرياء • انهم تفاعلوا مع الشعب فى المجتمع الجديد وانهم عملوا بما ورد من معنى الحديث الكريم وهو « أن تحب لأخيك كما تحب لنفسك » •

وذهب أنور سلامة رئيس الاتحاد العام للعمال وعضو مجلس الأمة السابق الى انه يمكن تحديد أعداء الشعب بعزلهم من الصفوف الأولى وفى المراكز القيادية كما حدث فى انتخابات مجلس الأمة الأول عام ١٩٥٧ بطريق الشطب • وبكيفية ذلك أيضا قال : ويمكن اجراء هذا العزل بتحديد معايير ومقاييس تستطيع اللجنة وضعها فيصبح من السهل بعد ذلك أن تشطب كل من تنطبق عليه هذه المعايير والمقاييس • فمن يتجرأ منهم ويتقدم بترشيح نفسه لأى منصب قيادى فى الدولة يكون قد قبل أن يصم نفسه بوصمة الرجعية لتبجحه لأنه يعتبر شخصا لا يعرف حقيقة وضعه فى الأمة. أما من يرشح نفسه ولا يعترض عليه فهو من غير شك من الشعب وبهذا يمكن أن تحدد أعداء الشعب دون أية حاجة الى اجراء محاكمات وانتشار محاكم كما قال السيد الرئيس عبد الناصر • وفى رأيى أن يكون العزل عاما فلا يقتصر على مرحلة تشكيل مؤتمر القوى الشعبية فحسب بل يجب أن يشمل جميع المناصب القيادية لاننى لا أريد أن يقول أحد ان هناك رئيس نقابة أو نقابيا رجعيا لان هذا المنصب لا يقل أهمية بأى حال من الأحوال عن أي منصب آخر •

ثم صاح قائلا : وأقترح ـ ولأى عضو آخر أن يقترح ـ تحديد أسماء أعداء الشعب ونحن سبعة وعشرين مليونا فلا يضيرنا أن نعزل

نصف مليون وعلى من يعرف نفسه انه من أعـداء الشعب فلينزو فى داره ٠

ومقابل ذلك اقترح محمود أمين مهلة عضـو الاتحاد القومى بالمحلة الكبرى وعضـو مجلس الأمة السابق وضع كشوف وقوائم بأسـمائهم حتى يعرفوا أنفسهم ويعرف كل واحد من هم أعـداء الشعب ٠

وتحدث زكى عـلام والذى اعترف بانه ضـمن هـؤلاء الرأسـماليين والاقطاعيين وان كان له دور مقل فى سـبيل الوطن واستشـهد ببعض الحاضرين فى فى المؤتمر فانهم يعلمون عنه ذلك ٠ وقال : فقد باعونى فى الترشـيح لعضوية مجلس الشيوخ لآخر فى مقابل عشرة آلاف من الجنيهات ولم يشـفع لى جهادى أمام قوة المـال لكل هذا فالرأى عندى أن تعلن الأسماء لتكون الأمة على بينة من آمرهم وأمرها ٠

وعودة مرة أخرى الى شمول العزل السياسى لمناصب العمد بالريف ٠ فقد تحدث الدكتور عثمان خليل عثمان أسـتاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القـاهرة وطالب بذلك حيث قـال : ان من أهم نظـم الدولة التى تسجل فسـاد العهد الملـكى وأساليبه المعروفة هو نظام العمد فى البلاد ، هذا النظـام الذى ليس له نفوذ على أفراد الشعب فحسب بل على الحكومات أيضا ٠ وانه يسـتطيع آن يكون سـببا فى خيرهم أو شرهم أى جمهـور المواطنين ٠ ذلك لأن نظـام العمـد قد جعل الناخبين أشـبه بعمال التراحيل فى يـد المقاول الذى يتحكم فيهم ومهما قيل عن نفوذ الموظفين أو الحـكومة فاننا كما نشعر دائما بنفوذ العمـد من وراء الستار ٠ لقد اشتركت فى عدد عديد من اللجان وكانت جميعها تقترح الغاء نظام العمـد اصلاحا للانتخابات واصلاحا للأوضاع القضـائية وتحقيقا للحرية بالنسبة للمواطنين ٠ وقد أعد فى وقت من الاوقات مشروع بالغاء نظام العمـد ولكن ثبت ان هذا النظام كان من القوة بحيث لم يتم الالغاء ٠ الأمر الذى دعا الى ان أحد العمـد أرسل

لى خطابا موقعا عليه عمـدة كذا وما وراء البحار ٠٠ اذن يجب علينا أن نقضى أيضا على هذا العـدو وكما قضينا على العـدو الأول وهو الملـكية ٠ الذى يجب أن نقضى على بقاياه التى لم يبقى منها نظام له طابع الاقطاع الا نظام العمـد ٠

وأيد طـه الخطيب ذلك الاتجاه معبرا عنه بأنه يحقق العدالة ورأى الاكتفاء بوجود نقط للبوليس ٠

ورأى أيضا محمد زيد انهم من أعـداء الفلاحين ويجب عزلهم وابعادهم عن طريق الدفع الثورى وهم الذين يقاسمون الفلاح فى رزقه بالربا الفاحش أو بمحاربة الجمعيات أو بالتسلل الى مجالس ادارتها ومنهم من كان سـيف للاقطاعيين والرجعيين وما زالوا قائمين على أمور الفلاحين كمشـايخ أو عمـد أو خفراء ٠ وهم الصورة الباقية من صور الاسـتغلال فى الريف ٠ ومنهم الموظفـون الذين لا هـم لهـم من وظـائفهم الا اسـتغلال الفـلاح عن طريق وظيفتهم ٠

وقد تقدم بالفعل أحد الاعضـاء بمشروع قانون لالغاء مناصب العمـد والمشـايخ والخفراء ٠٠ وان كان العضـو عبد الله عدلى قد أعلن انه لا ذنب للخفراء فى هذا ٠

وازاء ذلك الاتجاه ٠ بدت أيضا آراء أخرى لا تقر ما ذهب اليه أصحاب هذا الاتجاه ٠

فقد أعلن الدكتور سليمان الطماوى أسـتاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة عين شمس قائلا : أخشى ما أخشـاه أن نكون قد تأثرنا فى حـكمنا على هذا النظـام بفسـاد الماضى ٠ ان نظـام العمـد ليس بدعة فى مصر ٠ بل ان له مقابلا فى كثير من بلاد العالم ٠

ولقد حرصت الثورة منذ قيامها فى سنة ١٩٥٢ على دراسة هذا الموضوع بعناية وكانت أمام سبيلين : أما الغاء نظام العمد أو اصلاحه ولكن تبين ان المجتمع الريفى فى القرية يتكون عادة من أسرة أو أسرتين كبيرتين والعمدة لا يخرج عن كونه كبير الأسرة قبل أن يكون مستندا الى سلطات الحكومة ولذلك فان الثورة اتجهت الى اصلاح نظام العمد فعملت قانون فى سنة ١٩٥٧ يتضمن اصلاحات كثيرة وأخشى ما أخشاه ألا يكون أثرها قد ظهر بعد . ولقد ذهب هذا الاصلاح مع الديمقراطية الى أقصى مداها فجعل اختيار العمد بالانتخاب المباشر كما جعل لوزير الداخلية الحق فى الاعتراض على العمد فى حالة ثبوت فسادهم وأصبح له الحق فى شطبهم كما أن مدة العمدية أصبحت عشر سنوات بعد أن كان العمدة يظل فى العمدية طيلة عمره .

ثم استدرك قائلا : وبعد أن صار اختيار العمد بالانتخاب المباشر فان من يكفر بهذا النظام فكأنما كفر بالديمقراطية . وليس من شك فى أن هناك كثيرا من العمد كانوا مصدر خير فى بلادهم ولكن هذا النظام أفسده الانجليز حينما دخلوا البلاد . اذ عمدوا الى اعفاء أولاد العمد من الجندية تمييزا لهم عن بقية المواطنين وكانوا يهتمون بالابقاء على نظام العمد على وضعه الفاسد لدرجة انه حينما حاولت احدى الوزارات اصلاح هذا النظام احتج السفير الانجليزى على ذلك وأسقطت الوزارة .

واننى أذكر ان هناك مثلا سائرا بين أهالى القرية التى لا عمدة لها يقول : بلد من غير عمدة . يقصدون بذلك انها بلد ليس لها كبير فاذا كان يراد اصلاح النظام الحالى فان هناك مجالا لذلك على أساس جديد ذلك اننا كونا مجالس قرى ومجالس القرية يعتبر بمثابة مجلس الأسرة ويجب أن يكون رئيس القرية عمدة ويرتبط بمجلس القرية . ولقد سبق أن أقر الاتحاد القومى اقتراحا بهذه الصورة رفع الى المسئولين ولعل السبب فى

تأخير اصلاح هذا النظام هو ان وزارة الداخلية تعتبر ان العمدة رجلها في القرية ولكننا نريد أن نربط بين العمدة ونظام الادارة المحلية وعلى أية حال فلا يجوز أن نتجنى على نظام العمد أو أن نهدمه على أساس فساد الماضي فان آثار قانون سنة ١٩٥٧ لم تتضح بعد ·

ثم وقف حسين محمد محمود يبرر مطالبة البعض بالغاء هذا النظام ويرى اصلاحه فقال : ان الذين أيدوا الرأى بالالغاء من زملائى الفلاحين هم من مناطق الاصلاح الزراعى وهى مناطق كانت مملوكة لكبار الملاك وأصحاب التفاتيش الذين كانوا يعينون العمد بنفوذهم ويسلطونهم على الفلاحين ولكن الأمر يختلف عن ذلك فى البلاد الأخرى حيث يكون العمدة عادة من بين الفلاحين وهو من أهلهم وأقربائهم وعلى اية حال فان الثورة حينما جاءت تهذب الكثير منهم وتأدبوا ·

واذا كان يراد اصلاح نظام العمد فهذا أفضل من الغائه وذلك بالغاء شرط النصاب المالى بحيث يستطيع أى شخص تتوافر فيه الكفاءة والأخلاق أن يرشح نفسه للعمدية ·

وفى اتجاه الابقاء على نظام العمدية مع اصلاحه وتطويره تحدث محمد النادى محمد على اسماعيل مزارع وعضو مجلس الأمة فقال : ان نظام العمد قد أوجد آثار نفسية سيئة لانه جاء نتيجة للظلم ونتيجة للسخرة · ولكن الحقيقة ان هذا النظام قد تطور كثيرا منذ قيام الثورة فبعد أن كان العمدة يظل فى منصبه مدى الحياة حددت له وزارة الداخلية عشر سنوات يعاد بعدها النظر فى أمره وبعد أن كان العمدة يختار من بين الملاك فقط أصبح يختار الآن بالانتخاب المباشر · فنحن ما زلنا نسير فى طريق التطور وما زالت القرية فى حاجة الى الابقاء على وظيفة العمدة للاشراف على الأمن فيها الى أن تهيىء الدولة الجهاز الذى تستطيع أن تحكم به القرى وحين

يتوافر هذا يمكننا المطالبة بتطوير هذه الوظيفة مثلما حدث بالنسبة للتطور السابق بجعلها بالانتخاب المباشر دون اشتراط نصاب ٠

ثم قال مبررا أما يعوز به منصب العمـدة من آثار نفسية أحيانا : ان سلطان عمـدة يتركز فى ابقاء التليفون والسلاحليك فى منزله ٠ فيجب أن يكون مكتب العمـدة فى مكان تملكه الدولة كأن يكون فى الوحدة المجمعة أو المركز الاجتماعى فى القرى التى توجد بها الوحدات أو المراكز المذكورة ٠ أما القرى التى لا يتوافر فيها ذلك فيجب انشـاء مكان رسمى للعمـدة فيها ليكون مكانا عاما لكل مواطنى القرية فلا يحتاج الأمر الى توجههم الى منزل العمـدة لأن ذلك يولد أثرا سيئا فى نفوسهم ٠

وبعد هذه الآراء التى قيلت بصدد الموقف من نظام العمـد والدفاع عنه حاول الدكتور عثمان خليل عثمان أن يخفف من نقده لهذا النظام والذى تبعه في ذلك بعض ممثلي الفـلاحين ٠٠ فقام وتحدث مرة أخرى قائلا : ما ذكرته عن نظام العمد من اعتراضات فقد كانت على هـذا النظام ونقدى له على مستوى الانظمة ٠ لا على مستوى الاشخاص فقد يكون من بين العمـد اناس طيبون ٠ ولقد كان نقدى له من حيث هو نظام يتمثل فى شخص له نفوذ فى القرية على ألف أو عشرة آلاف شخص ٠ هؤلاء الأشخاص قد وقر فى أذهانهم ان مصيرهم فى يـد العمـدة الذى يؤثر عليهم فى الانتخابات ٠ ومهما جيء بقوانين فنحن بصدد القضـاء على رواسب النظام الملـكى القديم والنظام الاقطاعى وقد تمنيت أن يلغى نظام العمـد كنظام مع احترامى لكثيرين من العمـد ولى بينهم أقارب يتجاوزون الأربعة ٠

وعن العزل أيضـا تحدث فوزى شـاش موضحا المسألة السالفة بانها ليست عملية انتقام بلا رحمة ولا عدل ولكنها عملية قصد بها المصلحة العليا للدولة وتأمين الثورة في مرحلة من مراحلها حيث بدأت الثورة في تنفيـذ

الاشـــتراكية والناس الذين يفيدون منها لا يقدرون على صيانة هذه الحقوق أو المكاسب فى هذا الوقت ٠

ورأى طـه محمد أبو الخير انه لا بد من توسيع قاعدة العزل بحيث لا تشـــمل الاقطاع والرأســمالية والرجعية فقط ٠ بل يجب أن تشـــمل الشرذمة الباقية من أعـداء الشعب ــ على حد تعبيره ــ وعبر عن ذلك بقوله : وان كنا قد قتلنا البرص فما زال ذيل البرص يتحرك وذيل البرص يتمثل فى أعوان الاقطـاع وهم وكلاء الباشـا ونظار دائرة الباشـا ومن ساروا فى ركب الباشـا الاقطـاعى ٠ فانهم ما زالوا فى القرية يتـآمرون على الشعب ويتربصون به ويروجون الاشـاعات المغرضة ضد قادة الشعب ٠ انهم فى القرية يعملون فى الخفاء ويحتالون على القوانين الاشـــتراكية دون مبالاة ٠ فهل بعد هذا وبعد كل ما اقترفوه فى حق الشعب نطلب الرحمة لأعـداء الشعب ؟ كلا ٠ أنا أطالب بالقصاص ؟ أطالب بالقصاص من أعـداء الشعب عملا بقول الله عز وجل « ولكم فى القصـــاص حلال يا أولى الألباب » واننى أدعو عليهم بدعوة نوح عليه الســـلام اذ قال « رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا ٠ انك أن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا الا فاجرا كفارا » ٠

واضاف عبد الله عطية على أعداء الشعب بحاشية الملك السابق وحذر من انه سيكتشف أعـداء آخرون أثناء مسيرة الطريق الاشتراكى ٠

وأما الدكتور محمد البهى قرقر مدير جامعة الأزهر بالنيابة فقد ذهب الى توضيح مفهوم الاشتراكية وتعريفها ٠ وتبعا لذلك فقد رأى ان الهدف من ذلك هو التوصـــل لحقيقة العزل ٠ فقال : من رأيى أن يكونوا هم الذين يأخذون فوق ما يعطون ٠ فعزل الذين أخذوا وأعطوا أضرارا للأمة ٠ وهنا يمكن أن نتوســع فى دائرة العزل فتجار المخـدرات يأخذون من الشــعب ولا يعطون الا الاضرار فهؤلاء يجب أن ينحوا ٠ وهناك بعض العناصر التى

لا تستطيع أن تدعى انها اشتراكية . فأفراد هذه العناصر قد يكون لديهم الصلاحية والأهلية لأن يكونوا اشتراكيين متجاوبين في ثورتنا وفي اسلامنا وفي ديننا وذلك بعد ايمانهم بهذه الاشتراكية لانها ليست اشتراكية مادية أو اشتراكية مبادلة وانما هى شىء آخر بجوار المبادلة الا وهى تقديم الخدمات البشرية .

وقد عرف خالد بكير رئيس رابطة موظفى وعمال هيئة قناة السويس ببور سعيد أعداء الشعب بأنهم كل من استغل نفوذه السياسى والاقتصادى وكان عونا للاستعمار وتعارضت مصالحه الشخصية مع المكاسب الشعبية والقوانين الاشتراكية التى حققتها الثورة فهو ضد الشعب . ويجب أن يعزلوا عن القيادات وتجردهم من حقوقهم السياسية فلا يرشحوا ولا يصوتوا فى أى انتخابات مقبلة ويجب تعريفهم للشعب وتسليط الاضواء على أعمالهم وتحركاتهم ومراقبة نشاطهم . وحرمانهم من دخول الموانى والمطارات والسفر الى خارج البلاد لعمل أو لغير عمل حتى لا ينقلوا نشاطهم الهدام المغرض الى خارج الوطن بوساطة اتصالهم بربابنة السفن والطائرات .

وعلى نفس اللهجة طالب عبد الفتاح محمد احمد بضرورة تحريم الترشيح فى الانتخابات على الاقطاعيين والراسماليين والرجعيين واتباعهم حيث يرى أن المادة تلعب دورها . بل وطالب بالقصاص .

أما محمد هاشم العشيرى المهندس الزراعى وعضو مجلس محافظة الفيوم ومقرر الشباب بالفيوم أيضا فقد قسم أعداء الشعب الى فئات ثلاثة : فالأولى ـ كما يقول ـ فقد كانت الدولة من جانبها قد قامت باجراءات وقائية قبلهم من اعتقال وحراسة حتى تحمى الشعب وثورته الاجتماعية والسياسية من مؤامراتهم وشرورهم التى يحكونها ضد الشعب عن طريق الاقطاع أو الأحزاب . والثانية ـ الاقطاعيون والرجعيون والحزبيون

الذين كان هدفهم دائما السيطرة والحكم · والثالث ـ وهم المستغلون الانتهازيون والذين استغلوا الشعب لمصلحتهم الخاصة فقط باستغلالهم لأمواله عن طريق الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات ·

وكانت تعريفات أو مفهوم أعداء الشعب لدى كامل أحمد عبد الله سكرتير الجمعية التعاونية للاصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة أقرب الى نقد الأوضاع السائدة كواقع ملموس وعايشه حتى أثناء هذا المؤتمر · فرأى ابعاد أعداء الاشتراكية من حكام واقطاعيين · ثم تحدث عن الحكام ويقصد بهم المسئولين الكبار أو بمن بيدهم القرار أو الأمر فقال : وأرى أن يتحرى عن الحكام الذين يعملون على ظلم الضعفاء والحاق الاهانة بممثلى الفلاحين والمماطلة فى انجاز أعمالهم التى لم تزل موجودة لديهم حتى الآن · فان بعض الحكام يعاملون الآدمى منا معاملة لا تليق به · فاذا ما تحسنت أخلاق هؤلاء الحكام آلف الناس حكامهم وأحبوهم وأطاعوهم باطنا وظاهرا ·

وذهب صلاح أبو المجد رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة الى أبعد مما قيل من قبل وكان مسألة العزل معركة عسكرية فقال : اننى لا أطالب باستئصال هذه الفئة من جسم الامة فحسب · بل أطالب بتسليح الشعب فى المصانع والمزارع والجامعات والأندية والمدارس وغيرها فى فترة البناء حتى يكون الشعب مستعدا للقضاء عليهم اذا سولت لهم أنفسهم الخروج من جحورهم ولأضرب لحضراتكم مثلا عن تسليح الشعب ·

فلو كان الشعب فى سوريا الذى استشهد وضحى فى سبيل الوحدة لقضى لتوه على الحكومة الانفصالية الرجعية الخائنة العميلة المأجورة فورا ؟!

الا أن أنور محمود خفاجة المهندس بشركة السكر كوم امبو وعضو ملس الامة أورد تحفظا على مسألة العزل فقال : اما بالنسبة لأعداء الشعب فانه لا يجب أن يغيب عن بالنا ان العداء للشعب أمر خطير وحكم بالغ

القسوة لا سبيل لرد الاعتبار بعد اصداره وهو وصمة لأفراد أسرة من يدمغ به • ولذلك لا يجب ان يكون فرز أعـــداء الشعب مبنيا على أساس أسس قياسية وانما يكون نتيجة لفحص أمر كل من يكون موضـــع أمام اتهام أو اشتباه أو شك فتبرأ ساحته أو يدان بحق •

ومع ذلك عاد ليؤكد ان أعـداء الشعب الذين يتمثلون فى الرجعية والانتهازية والاستغلال بادلة حقيقية ملموسة ـ لا تطبيقا لمعايير قياسية ـ قلة لا يجب ان تأخذنا بهم الشـفقة ولا رحمـة • ثم عاد يقول : ولا يجب ان يصرفنا ذلك عن أعـدائنا الأصليين الفقر والجهل والمرض • أعـداء ثلاثة اذا قضينا عليها دعمنا اشتراكيتنا وأمنا تنظيمنا الشعبى شر الانتكاس •

وتحدث محمد حامد محمود عضـو مجلس الأمة الذى طبق عليه أيضا قانون الاصلاح الزراعى فقال : نظرا لأن عملية الفرز والعزل تحتاج لأجهزة خاصة لها خبرة ودراية فى ذلك • وهى غير متوافرة فى لجنتنا • لذا اقترح أن نترك هـذه العملية لأجهزة الدولة المختصـة مع تحميلها أمـانة البحث والتدقيق لأن ادانة برىء واحد أشـد عند الله من تبرئة ألف مخطىء • وليكن معلوما ان هناك فئة طغت مطامعهم على مدامعهم وأوجاع مواطنيهم فتنكروا لأهدافهم ومبادئهم وهم من نوه عنهم سـيادة الرئيس بمن استوردوا الفحم والشـاى هؤلاء أشـد خطرا على المجتمع لانهم أفســدوا فيه رغم وضـوح الطريق •

ولم يأتى بجديد يوسف على يوسف سكرتير الجمعية التعاونية للاصلاح الزراعى بميت حلفا عندما حصر أعـداء الشعب فى الاقطاع وعملاء الاستعمار والرجعية وكل من سـار فى ركبهم والرأسـمالية • وطالب بعزل هؤلاء من القيادات الشـعبية حيث انهم يعملون فى الخفاء ضد القوانين الاشـتراكية الأخيرة • بل واعتبر ذلك قصاصا منهم •

أما عبد اللطيف باطية سكرتير المجلس والمؤتمر للاتحاد العام للعمال فكان له موقف متحفظ الى حد ما بالنسبة لمسألة العزل حيث قال : فلنأت بالذين عاونوا الاستعمار وكانوا أذنابا له . لنأت بالذين أفسدوا حياتنا أو كانوا سببا فى افسادها ولنقل هؤلاء هم أعداء الشعب حقيقة ولا رحمة بهم على الاطلاق .

ثم استدرك قائلا : وهناك فئة مستها القوانين الاشتراكية وقال البعض باعتبارها من أعداء الشعب . وأنا أخالفهم كما لا أقول انهم أصدقاء الشعب . بل أقول لنطلب منهم أن يقفوا على الطريق حتى يشاهدوا القافلة تسير . فاذا طهرت نفوسهم فهم منا والينا ونحن جميعا أبناء هذا الوطن .

ولكن أحمد عصمت الفريزى عضو مجلس الأمة فقد اعتبر اجراءات العزل تأمينا للثورة وتقوية لخطوط الدفاع عنها . وقال موضحا ذلك : فالاجراءات تتم بطريقة سلمية وليس بالدم . فاجراء الحراسة اجراء ثورى وقائى يقضى على مراكز امدادات أعداء الشعب وخازن تموينهم بالأسلحة القوية فى المعركة وهى المال والسلطة ومع ذلك تضمن لهم مستوى كريما من المعيشة !! ومع ذلك فانى أعتبر هذه الاجراءات رحمة وشفقة بأعداء الشعب .. حتى لا يعترض حق الدفاع الشرعى ضد مجنون أو أحمق منهم أن نعزله تماما وبدون حراسة عن الحياة . ثم عدو أعداء الشعب وهم أعداء الاشتراكية كما قال سيادة الرئيس : الاقطاع الزراعى والمهنى وذيولهما ــ الرأسمالية المستغلة وسماسرتها ــ الانتهازيين ــ البيروقراطيين من رؤساء الأجهزة الحكومية ذوى العقلية الرجعية .. ثم عاد وقال : ولتحديدهم بطريقة عملية أقول انهم :

أولا : جميع من فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا لدواعى الأمن .

ثانيا : كل من طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية ٠

ثالثا : كبار المهنيين الذين كانت لهم صلات مريبة بالشركات والمؤسسات ٠

رابعا : أعضاء مجالس النقابات القدامي الذين كانت لهم صلات حزبية ثابتة ٠

خامسا : أعضاء مجالس النواب والشيوخ السابقين ٠ وكل من كان يتولى مركزا قياديا فى الأحزاب السابقة ٠

سادسا : كل الموظفين والعمد والمشايخ الذين يثبت انهم كان لهم دور فعال فى الفساد الذى كان سائدا فى العهود السابقة أو فى الحاضر ٠

واستثنى العضو من كل ما سبق من يثبت بصورة قاطعة لا تدع مجالا للشك أنه ثورى وذو عقيدة اشتراكية بالاضافة الى كفاءته واخلاصه وايمانه ٠

ولم يختلف كثيرا يواقيم غبريال المحامى وعضو مجلس الأمة عن سابقه فى حصر أعداء الشعب حيث كان قد عبر عنهم بغير الصادقين قى ايمانهم بالاشتراكية وطالب بعزلهم وحصرهم فى الذين يقفون فى سبيل الدفع الثورى لبناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى والاقطاعيين الذين سيطروا باقطاعهم على الجماهير والفلاحين والعمال وساهموا فى افساد الحكم السابق ٠ والرأسماليين والاحتكاريين الذين جنوا أرباحا طائلة بوسائل ملتوية واستغلوها فى افساد الحياة الاجتماعية والسياسية والمهربين لأموالهم للخارج والوسطاء فى هذا التهريب وكل من حكم عليه بعقوبة من محاكم الثورة أو الشعب أو بعقوبة جنائية الا اذا رد اليه اعتباره ٠

أما عبد العزيز الضبع عضـــو مجلس الأمة أيضا · فقد أضاف الى ما سبق فئة المنافقون والانتهازيون ·

وذهب عبد السلام شعبان عضـــو مجلس الأمة السابق الى ان حصر أعـداء الشعب ولعزلهم عن تولى مراكز قيادية فهناك طريقتان :

الأولى : طريقة الحصر الشخصى : وهى جمـع التحريات عن كل من يناصب هذه القيم الاشتراكية العداء ·

والثانية : هى وضع ضـــوابط خاصة ومعالم عامة أو مواقف معينة اذا اتخذها الفرد وضع نفسه ضمن أعـداء الشعب ·

وأردف قائلا : وليس بدعا أو غريبا أن تجرى عملية عزل لأعـداء الشعب فالكل ثورة أعـداء ومن شأن كل ثورة أن تعزل أعداءها ولكن يختلف العزل باختلاف الثورات : فهناك الابعاد وهو عزل الخصـــوم عن طريق الابعاد الابادى وحمامات الدم أصدق مثل على ذلك · والطرد وهو عزل الخصـــوم بطردهم مدى الحياة الى مناطق بعيدة تنأى عنها مقومات البشر · والبوليس وذلك باعتقالهم مدد مختلفة · والابعاد المدنى وهو بتحديد حقوقهم ·

ثم قال : وثورتنا تنهج منهجا جديدا فى العزل وأسميه العزل الأبيض جريا على سنة الثورة البيضاء · عزل من طبيعته العدل والمهادنة · ومن هنا كانت مأموريتنا شاقة ودقيقة فنحن بين أمرين :

الأمر الأول : أن نتحرى الدقة فى رسم المعالم حتى نؤمن الشعب أن يندس بينه ــ وهو فى طريقه لبناء المجتمع الجديد ــ من يتولى مراكز قيادية تستغل بأية صورة من صور الاستغلال ·

الأمر الثانى : عزل أى انسان أمرا له خطورته وجب الا نسرف فى معيار من شأنه أن يوصم أحدا بما هو برىء منه ·

ثم قام بحصر الأعـداء قائلا : انهم بيوت الاقطاع والرأسماليين الذين اصطدمت وتصطدم مصالحهم مع القوانين الاشـتراكية والنظام الاشـتراكى والذين ثبت فى حقهـم مخـالفتهم للقوانين الاشـتراكية بحـكم قضـائى (كمخالفة قوانين الاصـلاح الزراعى من تحايل على نصـوص تحديد الملكية وتحديد القيمة الايجارية) وكذلك المخالفون لقانون عقد العمـل والقوانين التموينية • والمستغلون الذين أثروا من احترافهم السياسة والذين يدورون فى فلك الرجعية والاستعمار • وكل من اتخذ لنفســه موقف العـداء من الثورة وكل من اعتنق مبدآ من المبادىء الهدامة •

ولم يختلف عبد الباقى عبد العزيز رئيس رابطة عمال السكك الحديدية كثيرا عما سبق من تعداد وحصر لأعـداء الشعب • فعددهم كالآتى :

أولا : الذين لا مصلحة لهم فى هذه الثورة الاجتماعية •

ثانيا : الذين صدرت ضدهم أحـكام من محـاكم الثورة والمحـاكم العسكرية •

ثالثا : الذين ثبت عليهم أو يثبت عليهم انهم عملوا على افساد الحـكم أو انهم تعاملوا مع جهات أجنبية لتمكينها من السيطرة أو الاضرار بمصالح البلاد •

رابعا : الذين ثبت عليهم أو يثبت عليهم انهم استغلوا نفوذهم وانهم ضد الدفع الثورى •

خامسا : الذين مسـتهم القرارات الثورية فى شخصـهم أو فى مالهم وهم الرجعيون والاقطاعيون ـ وأصحاب النفوذ فى عهد الملـكية من رجال الأحزاب والوزراء ورجال القصر والمجالس النيابة •

وهؤلاء جميعا يجب عزلهم عزلا تاما عن القيادات الشعبية • وحرمانهم

من ممارستهم حق الانتخاب حتى لا يتسرب رجعى أو انتهازى الى صفوف الشعب وحتى يحصل التفاعل الاشتراكى وتنصهر عناصر المجتمع ٠

أما محمد فتحى فودة رئيس النقابة العامة لعمال البنوك فكان متحفظا فى حصر أعداء الشعب ابتداء حيث قال : انهم بعض الأشخاص الذين مستهم القوانين الاشتراكية من الاقطاعيين والرأسماليين وكل المهربين والمفسدين والذين حرموا من شهوة الحكم وهم الذين تولوه قبل الثورة فلم يصلحوا وانما أفسدوا وبعض أعضاء البرلمانات السابقة على الثورة الذين لم يلتزموا واجبهم فى تمثيل الشعب بأمانة وشرف وجمعوا الأموال عن طريق الرشوة واستغلال النفوذ ٠

وأردف هذا الحصر بقوله : وحصر هؤلاء وغيرهم ممن سيثبت تعارض مصالحهم مع اشتراكيتنا ميسر عن طريق وضع قواعد ثابتة لتحديدهم حتى يعزلوا عن تولى المراكز القيادية فى مرحلة البنيان الاشتراكى ٠ أما الذين سيثبت صلاح حالهم منهم من فئات الشعب يضمون الى السواد الأعظم من المواطنين بناة الجمهورية العربية المتحدة ٠

واتفق محمود عبد الله اسماعيل الفلاح وعضو مجلس الأمة فى بعض التحفظات التى أبديت قائلا : قلة من أعضاء الأحزاب المنحلة استطاعت أن تنأى بنفسها عن الدنيا وتصون كرامتها وتحفظ عهدها ويدها وهى وحدها التى يجب أن تسير مع الركب الاشتراكى :

كما تحدث أمين محمد سمهان عضو مجلس الأمة وتساءل قائلا : ألا ترون ان لهؤلاء الموتورين الذين عزلوا أشياء وأنصارا مستعدين للبذل والتضحية فى سبيلهم وسوف يتسللون الى التنظيمات السياسية وينفذون رغباتهم وطلباتهم ما لم يكن لنا لجنة فى كل محافظة ترشدنا وتهدينا اليهم لعزلهم قبل البدء فى التنظيم الاشتراكى ؟

وتوسع هنا كامل مرقص عضـو مجلس الأمة فى مفهوم أعـداء الشعب فاقترح عزل المرابين الذين امتصـوا دماء الفـلاح والعـامل وانتهزوا فرصة حاجتهم وعوزهم فأغرقوهم بالفوائد الحرام القاسـية ٠ ورجال الأحزاب الذين سـاروا فى ركاب المسـتعمر فآثروا مصالحهم وكبلوا الوطن بقيود من حديد أخرت مصالحه وأوقفت تقدمه ٠ والذين آثروا على حسـاب الآخرين فاستغلوا سلطة مناصبهم أو ساطة صلاتهم بأصحاب المناصب العليا ٠

وقد تحدث فى مسـألة العزل أخيرا فى هذا المؤتمر لطفى حسن محمد وكيل الاتحـاد العام لطلاب الأزهر مطالبا بعزل بعض العناصر الانتهازية للقص من قيمة المبـادىء وحيث انهم الذين يستغلون الفرص لعملية التشكيك واسـتند فى ذلك الى نصوص القرآن والسنة ٠ مع التحفظ بعـدم كبت الحريات ٠

ورغم الفئات العديد التى طالب الأعضـاء بفرزها أو عزلها سـياسيا الا أن اللجنة الفرعية التى تشكلت من هذه اللجنة التحضيرية قد حصرت بعض هذه الفئات والتى يسـهل تحديدها بموجب بعض القوانين والقرارات التى اتخذتها الثورة طوال ما يقرب من عشرة سنوات أى بدءا من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ٢٣ يوليو ١٩٦١ ٠

وسنعرض للفئات التى طالب الأعضاء بعزلها ٠ ثم سنعرض للفئات التى حددتها اللجنة :

فأولا : يستخلص مما سبق عرضـه من مطـالب ورغبـات وتحديدا لمفاهيم وأهداف العزل ٠ ان هذا الأخير اتخذ أشكال عديدة ومتنوعة وان كانت تدور كلها فى اطار أو نحو هدف واحد ٠ وهو القضاء على المطلوب ــ عزلهم ــ سياسيا ولا يشاركون مطلقا فى مسار الثورة ٠ وان لم ينظروا

من طالب بذلك لابعاد ونتائج هذا العزل التى ستتضح بعد قليل • من العرض السابق والتحليل الآتى بهذا •

ويمكن حصر الفئات التى طالب بها الأعضاء فيما يلى :

- أفراد غير صالحين للعمل فى المجال الثورى •
- رجعية الموظفين البيروقراطية •
- ساسة قدامى •
- من طبق عليه قانون الاصلاح الزراعى •
- غير المؤمنين بالاشتراكية •
- الرأسماليين •
- الاقطاعيين •
- من طبق عليه قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ •
- السلبى : •
- الأنانى •
- المختلس •
- المستغل المحتكر •
- المتسلق والانتهازى •
- كل من أخذ منه شيء قسرا •
- من ساهم أو عمل على افساد الحكم قبل الثورة •
- استغلال النفوذ •
- أعضاء الجمعيات التعاونية الذين استغلوها لمصلحتهم الذاتية •
- خائن العلم والفكر والفن والعمل السيىء •
- عدو الشعب هو الذى يعيش فسادا ويقود الشباب للانحراف •
- عدو الشعب هو الشخص الذى يهمل فى حقوق المواطنين ويقصر فى أداء واجبه •

- عمـلاء الاسـتعمار .
- العمـد والمشـايخ .
- من صدرت فى حقهم أحـكام جنائية تتصل بمخالفة القوانين التموينية والقوانين المنظمة للنقد .
- المرابون أو من اشـتهر عنهم التعامل بالربا .
- هم الذين تتصـادم مصالحهم مع مصالح الأمة .
- الذين يتحللون من عقائد الشعب الستة .
- كل من لا يستطيع اثبات مصدر ثروته عند تطبيق من أين لك هذا ؟
- المتـاجرة فى السوق السـوداء .
- التهرب من الضرائب .
- كل من تسبب عن طريق الاهمال المتعمد أو سوء الادارة فى الحاق خسارة بالدخل القومى وذلك فى كل القطاعات .

وكلاء الباشا ونظار دائرة الباشا ومن ساروا فى ركب الباشا الاقطاعى .

حاشـية الملك السـابق .

- الحزبيون السـابقون .
- الذين يلحقون الاهانة بممثلى الفلاحين والمماطلة فى انجاز أعمالهم التى لم تزل موجودة لديهم حتى الآن .
- جميع من فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا لدواعى الأمن .
- كبار المهنيين الذين كانت لهم صلات مريبة بالشركات والمؤسسات .
- أعضـاء مجالس النقابات القدامى الذين كانت لهم صلات حزبية ثابتة .
- كل من حـكم عليه بعقوبة من محاكم الثورة .
- أعضـاء مجالس النواب والشيوخ السابقين .
- المنـافقون .

- كل من اتخذ موقفا عدائيا للثورة ٠
- من تعاملوا مع جهات أجنبية ،
- الوزراء الســابقون ٠
- المهــربون ٠
- تجــار المخــدرات ٠

ومن هذا يتضح ان عدد الفئات المتنوعة والعديدة المطلوب عزلها سياسيا تحت مسمى أعــداء الشعب ٠ يصــل الى ما يربو على الخمسة والأربعين فئة ٠ أى أكثر قليــلا من الذين طالبوا بهــذا العزل أو يتقــارب عددهم مع هذه الفئات ٠

وبالتأكيد فانه من متابعة هذه الفئات ٠ فمنها من يندرج تحت معيار سياسى وآخر اقتصادى وثالث قانونى يمكن أن تتولاه المحاكم القائمة العادية أو القوانين الوضعيه والتى تطبق بصورة عاديه على مخالفيها ٠

بل انه يلاحظ أن دائرة العزل قد اتسعت بالرغبة فى توسيع الدائرة الأخلاقية والتى هى أوسع على الاطلاق من دائرة القانون حيث ان هذا الأخير لا يشــمل كل الفئات المطلوب عزلها كفئة المنافقين أو الانتهازيين فهما فئتان لا تندرج تصرفاتهما تحت طائلة القانون بل من الصعب اثبات ذلك بدلائل قاطعة انما يمكن ادراجهما تحت شــعار الأخلاق ٠ ومع ذلك فان هذا الشعار مرن ويختلف من زمن لآخر ومن مكان لآخر بل ومن زمن لآخر فى مكان واحد٠ تبعا للقيم الســائدة والتى يمكنها تجريم فعل أو تصرف اليوم ولا يجرم هذا أو ذاك غدا أو العكس صحيح ٠

بل ان بعض الفئات التى طرحت على بســاط العزل تجاوزت فى آن واحد أكثر من معيار واحد أو معيارين ويصعب فى ذلك تحديد ماهية موقعها تحت أيهما !

بل ان بعض هذه الفئات ـ عمليا وواقعيا ـ دائما وأبدا تبدو طفيلية ابان نظام جديد أو أثناء هدم نظام سابق وبين الهدم والبناء أو التحول تطفح لتقدم نفسها بل لتقحم نفسها تحقيقا لمآربها الخاصة والشخصية فلا يمكن ـ محليا ـ ضبطها أو القضاء عليها فوسائلها ملونة ومرنة ومقنعة بظروف وقيم مرحلية تتغير تبعا للمناخ السائد من حين لآخر · وهذا سياسيا منذ بداية التاريخ ·

وفى ٢٠ ديسمبر عام ١٩٦١ وبالتحديد فى الجلسة السادسة عشرة من اجتماعات انعقاد المؤتمر أعلن تقرير اللجنة الفرعية الأولى حيث تلاه مقررها الدكتور جابر جاد عبد الرحمن وجاء به وجهة نظرها الخاصة بالعزل حيث قالت :

لما كانت المرحلة الحالية هى مرحلة ثورتنا الاشتراكية التى تهدف لرفع مستوى معيشة الشعب ولاقرار عدالة التوزيع بين أفراده ·

ولما كانت هذه الثورة بطبيعتها لا بد أن تثير الكلام من المعارك مع أعداء الاشتراكية ومع الذين تتعارض مصالحهم معها ·

ولما كان تأمين الاشتراكية وحماية مكاسب الشعب يقتضيان اقامة تنظيم سياسى تتوافر له القيادات السليمة المؤمنة بالاشتراكية ·

ولما كان الشعب بعد اعلان ثورته الاشتراكية هو صاحب الحق فى حمايتها والدفاع عنها للحفاظ على مكاسبه ولتطوير ثورته نحو الكفاية والعدل ·

ولما كان ذلك يقتضى حماية ثورة الشعب الاشتراكية من أعداء الشعب فى الداخل والخارج ومن المتآمرين وممن قد يتسللون الى تنظيمات الشعب من أعدائه ·

لذلك كان لابد من أن نستبعد من التنظيم السياسى الشعبى العناصر التى لا تتفق مصالحها مع مصالح الشعب والتى تكون قد أخرت بثورته الاشتراكية.. وكان لا بد اذن من العزل .

ثم تعرض لتقرير اللجنة لتعريف العزل فقالت : والعزل هو الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية .

والعزل مقصور على صاحبه لا يتعداه الى غيره ممن يرتبط به عائليا ما دام هذا الغير لا يدخل فى نطاق مفهوم العزل ولا يمنع العزل من تمتع المواطن بالحقوق المدنية المقررة لغيره من المواطنين .

والعزل نوعان :

الأول : عزل خاص بأعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية للشعب .

الثانى : استبعاد خاص لمن تتعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب .

ويظل العزل والاستبعاد قائما الى أن يثبت ان الشخص الذى تقرر عزله أو استبعاده قد استقام أمره وأصبح مهيأ للمشاركة الايجابية فى البناء الاشتراكى .

ثم حددت اللجنة الفئات التى ترى شمولها بالعزل فقالت :

وعلى أساس التفرقة السابقة ترى اللجنة ان أعداء الثورة الاشتراكية الذين يجب عزلهم هم :

١ ــ كل من ارتكب جريمة فى حق الوطن وصدر ضده حكم من

محاكم الثورة أو الشعب أو أمن الدولة العليا أو المحاكم العسكرية العليا الا اذا رد اليه اعتباره وصدر فى حقه عفو شامل .

٢ - كل من عاون أجنبيا بطريق مباشر أو غير مباشر بقصد تمكينه من السيطرة على البلاد أو الاضرار بمصالحها .

٣ - من استغل النفوذ بقصد الاثراء على حساب الشعب أو تحقيق منافع له أو لغيره بدون حق .

٤ - كل من ثبت اشتراكه فى افساد الحياة السياسية بالاعتداء على الدستور أو تزوير الانتخابات أو الاعتداء على الحريات السياسية أو معاونة طغيان الملكية من رجال القصر والوزراء والاحزاب والمجالس النيابية .

٥ - أفراد الأسرة المالكة السابقة وأصهارها .

كما رأت اللجنة أن من يستبعدون سياسيا بسبب تعارض مصالحهم فى هذه المرحلة من بناء الاشتراكية مع مصلحة مجموع الشعب هم :

١ - (أ) من انطبق عليه تحديد الملكية الوارد فى قانون الاصلاح الزراعى الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

(ب) من انطبق عليه تحديد الملكية طبقا لقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على ألا يدخل فى التقدير ما كان يملكه الشخص من أراضى بور أو صحراوية .

ويستثنى من الفئتين المذكورتين من ثبت تجاوبه عمليا مع الاشتراكية وعرفت خدماته للشعب .

٢ - العناصر الرجعية أو المستغلة المناهضة للاشتراكية من بين الذين أممت لهم أسهم أو حصص تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه بناء على

القانونين رقمى ٣٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ الخاصـــين بتأميم بنك مصر والبنك الاهلى المصرى والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة والقانون قم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بتعـــديل بعض أحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن انتقال ملكية منشآت كبس القطن الى الدولة وكذلك جميع القوانين الخاصـــة بالتأميم وقرارات اسقاط الالتزام ٠

٣ ـ العناصر الرجعية المناهضة للاشتراكية من بين الذين فرضت على أموالهم الحراسة الادارية أو صدرت قرارات باعتقالهم لاسـباب تتعلق بأمن الدولة أو مصلحتها الاقتصادية منذ ٢٢ يوليو سنة ١٩٦١ ٠

٤ ـ (أ) كل من ثبت اشتراكه فى افساد الحياة السياسية للشعب أو تضليله ممن يتصدون لتوجيه الرأى العام عن طريق الكلمة المقروءة أو المسموعة أو الفتوى بأنواعها وذلك لتسويغ الانحرافات السياسية والمظـالم الاجتماعية أو اشاعة التحلل الخلقى والاجتماعى أو تقـاضى مصروفات سريه من الداخل أو الخارج ٠

(ب) كل من ثبت عليه اسـتغلال نفوذه فى المنظمـات النقابية أو التعاونية أو فى الغرف التجارية والصناعية والاتحادات لتحقيق نفع خاص أو لافساد المبادىء التى تقوم من اجلها هذه المنظمات ٠

وتوصى اللجنة بأن يقوم رئيس الجمهورية بتشكيل لجنـة منبثقة من التنظيم الشعبى المقبل لحماية الثورة الاشتراكية واتخـاذ الاجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ٠

وعلى ضوء ذلك ، صـــدرت قرارات جمهـــورية بالعزل السياسى واســـتمر ذلك حتى عام ١٩٧٨ ٠ ثم كان دور المدعى العـــام الاشتراكى والمجلس فى سبتمبر عام ١٩٨١ فى ذلك العزل الســـياسى والذى انتهى برئاسة حسنى مبارك للجمهورية فى أكتوبر عام ١٩٨١ أيضا ٠

الفصل الثانى

مجتمع الـ ٥٠٪

لماذا كانت نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين ؟!

هذا السؤال تردد كثيرا فى مظاهرات الطلبة فى فبراير عام ١٩٦٨ وهى أول مظاهرات تمرد واحتجاج ومعارضة منذ ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ٠

ورد الرئيس عبد الناصر على ذلك فى خطابه بحلوان قائلا : ان لم يكن هناك هذه النسبة فى البرلمان ٠ فليس هناك ثورة ٠ فقد قامت الثورة من أجلهم وهم أصحاب الثورة الحقيقيين حيث انهم الغالبية العظمى فى المجتمع ٠

ومع ذلك فقد تردد بصوت خافت ـ وأحيانا هامس وتارة بصياح ـ الرأى باعادة النظر فى هذه النسبة أو الغاءها حيث يرى أصحاب هذا الرأى انها تمثل غالبية مؤيدة على الاطلاق ولا تمثل القاعدة أو الجماهير بقدر ما انها تقوم بدور المصدق دائما على قرارات سلطة نظام الحكم الممثلة فى القيادة السياسية ٠

ولدى أصحاب هذا الرأى أيضا مبررات فى مطالبتهم بهذا أو ذاك وتتلخص فى أن كل مصرى أصله فلاح ٠ بمعنى المواطنة ٠ واذا كان قد جرى شيء من المتغيرات على أى مواطن ومهما تحضر فهذا لا يؤدى الى خروجه من مواطنة الفلاح ٠

وأما عن العمال فان لهم نقاباتهم تنظم مصالحهم وتحمى حقوقهم بل

انها وصلت الى حد القوة المؤثرة فى الدولة ٠٠ فلماذا اذن هـذا التمثيـل التحكمى فى البرلمـان ؟!

وأما عن الفلاحين فان كان المقصود بالمزارعين فقد تطورت هويتهم الى عمال زراعيين يعملون بالميكنة الزراعية وعلى ذلك يخضع لقوانين العمـل التى تطبق على العمال ٠ فاذن من يمثل الفـلاحين اذا صح هـذا التفسير للتطور الجارى ؟!

وتبعا لهذا التطور فان حجم العمال يتعاظم على حساب حجم الفلاحين فأيهما يمثل نسبة أكبر داخل اطار نسبة ٥٠٪ برلمـانيا ؟

ولا سيما ان هذه النسبة قد قلبت الموازين والمقاييس والمعايير تبعـا للنظرية السياسية المعروفة منذ قرون بأن النائب يمثل الأمة كلها وان كان ينبع من دائرة انتخابية محدودة ٠٠ فهل من التصور تبعا لهذا ألا يتحمس أى من الفئات لحقوق أو مصـالح فئات أخرى من منطلق انتمـائه لفئـة مغايرة ؟! مع اعتبار اننا لم نقل طبقـة وانما قلنا فئة ٠ فهمـا مختلفان المعاني والأهداف ٠

ثم ان مفهوم العامل أو الفلاح قد اختلف من فترة لأخرى فى المجتمع الواحد ٠ فحيث يعتبر انسان ما فلاحـا فى فترة لا يعتبر كذلك فى فترة ملاصقة أو تالية لها ٠

ولتوضيح ذلك نجد أن المـادة الثانية من قانون رقم ٣٨ لعام ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ٠ يرى أن المقصود بالفلاح فى هـذا القانون من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسى ويكون مقيمـا فى الريف وبشرط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكا أو ايجارا أكثر من عشرة أفدنة ٠

كما نص القانون على انه يعتبر عاملا من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل ولا يكون منضما لنقابة مهنية أو مقيدا فى السجل التجارى أو من حملة المؤهلات العليا ويستثنى من ذلك أعضاء النقابات المهنية من غير حملة المؤهلات العالية وكذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عالى وفى الحالتين لاعتبار الشخص عاملا أن يبقى مقيدا فى نقابة عمالية ٠

ثم يستطرد القانون نصا : ولا يعتد بتغيير الصفة من فئات الى عمال أو فلاحين اذا كان ذلك بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ٠

ويعتد فى تحديد صفة المرشح من العمال أو الفلاحين بالصفة التى ثبت له فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أو بصفته التى رشح على أساسها لعضوية مجلس الشعب ٠

فمن خلال هذه النصوص فانه كانت للفلاح أو للعامل صفات أخرى أو تعاريف مغايرة أو بشروط مختلفة عما هو فى هذه المادة حيث صدرت عام ١٩٧٢ ٠ فما قبل ذلك ٠ فكان الحال مختلف ٠٠ وعلى ذلك والقانون يمكن تعديله من حين لآخر ومدى مباشرة السلطة السياسية لهذا الحق أو هذه الرخصة ٠٠ فان مفهوم كل منهما يختلف من حين لآخر فكيف والأمر كذلك تستقيم الحياة البرلمانية وبالتالى السياسية بين الجماهير ٠

فكيف يمكن لنائب الفلاحين بالأمس أن لا يستمر نائبا لهم ويتغير مفهومه القانونى وبالتالى لا ينفع أو لا يصلح أن يكون ممثلا للفلاحين !؟ أى الجمهور الذى لا يتغير فهو ناخبى هذا النائب أو ذلك المرشح نفسه !! وما هو موقف هؤلاء الناخبين اذا اعتبرنا ممثلهم اليوم ليس بالغد أيضا لمجرد تعديل قانونى أو سياسى بمعنى آخر ، فهل مقدرات الجمهور تبدو معلقة

من حين لآخر وتتلاشى اراداتهم نحو مرشـح أو آخر نتيجة هذا التعديل الذى يمكن ممارسته من فترة لأخرى ؟

وهل فشـل أحد ممثلى الفلاحين أن يكون نائبا برلمانيا جيدا يقع على عاتق الناخبين ؟! وهل الفشـل معياره مصالح هؤلاء الفلاحين التى يطالب بها أم لتصديه للسلطة السياسية للحصول عليها وتأكيد وحماية هذه المصالح ؟!

واذا كانت المصلحة أكيدة وضرورية فلماذا لم ينص على تعريف محدد للفلاح فى الدستور ؟

بل أن استقراء الواقع ٠ فان جهات حكومية عديدة احتارت فى تعاملها مع الفلاح ٠ فأى المفاهيم أو التعاريف تأخذ بها ؟

من ذلك عندما طالب أحد النواب اعفاء ضريبى للفلاح ٠ وكان ذلك فى سؤال مقدم لنائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد فى عام ١٩٨١ ٠ فكانت اجابته ان الحكومة قد بعثت لمجلس الدولة لتستفتى رأيه فى أى مفهوم أو تعريف للفلاح يمكن الالتزام به وتبعا لذلك يمكن اصدار هذا الاعفاء من عدمه !

بل ان هناك نظرة هامة لهذا الموضوع ٠ فاذا كان المواطن المزارع سينتخب ممثله فى البرلمان كفلاح ٠ ومع تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فى المجتمع ووجود أولاد هذا المزارع فى الجامعات أو تحت فئات أخرى كمهندس أو طبيب أو محامى أو محاسب وهكذا ٠ فأيهما سيختار هؤلاء الأبناء ٠ نائب الفلاحين أو نائب فئات ؟! ألا تؤدى هذه التفرقة فى كيفية التمثيل النيابى الى الاختلاف والتفرقة فى الأسرة الواحدة ؟! واذا كان الاختلاف لا يفسد للود قضية ٠ فان هذه النظرة تحت ظروف التطور تؤدى الى حساسيات اجتماعية ٠

هذا واذا كان المواطن المزارع لا يجد من المرشحين عن الفلاحين مناسبا لتمثيله أو أقدر على هذه المهمة ٠٠ فهل يبطل صوته من جراء انتخابه لنائب من الفئات فقط أو عامل فقط لمجرد الضرورة على انتخاب نائب فلاح أو غيره ؟!

هذا واذا كان القانون يشترط ان تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي ٠ فالقانون لم يشترط أن تكون الزراعة مصدر دخله ٠ فالدخل هو مجموع موارد من مصادر متعددة ٠ فاذا كانت الزراعة تمثل المورد الأقل وله مورد أو آخر من مصدر آخر فهل يعتد رغم ذلك بهذا القياس ؟!

والذى يهدد بطبيعة الحال الهدف المعلن بانه من طبقة كادحة وكيف الحال كذلك فى هذا المثال !

واذا كانت النيابة لها تكاليفها ومصاريفها ٠ فكيف والحال كذلك ان يشترط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ملكا او ايجارا أكثر من عشرة افدنة ؟! بل اذا تصورنا مع النص أن تكون الزراعة عمله ٠ وهذه الحياة الصغيرة فكيف يتلائم عمله الدائب فى الحقل ونيابته البرلمانية التى تتطلب تواجده بالبرلمان ومواكبة الظروف والتطورات والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الدوام ٠ وتدارسه واطلاعاته من أجل الاعداد لمناقشاته أو طلبات استجواباته ورقابته للحكومة والوزراء ٠ وكذلك لقاءه المستمر بناخبى دائرته فى شكل ندوات أو مؤتمرات أو فى شكل جلسات لمناقشة مشاكلهم ومصالحهم وحقوقهم وتطلعاتهم ٠ والاتصال بالحكومة لحلها ٠

فكيف يوائم وضعه النيابى هذه الظروف وكلها وخاصة ان القانون

لا يشترط تفرغه رغم توافر هذا الشرط لدى أعضاء آخرين يعملوا فى الحكومة أو فى القطاع العام ونص القانون على حصولهم على مرتباتهم ومزاياها رغم هذا التفرغ !!

ولا يجب أن نتجاهل واقع هام ٠ الا وهو فى الأوقات التى يمارس فيها النائب الفلاح عمله النيابى من حين لآخر ٠ فمن يرعى زراعته ؟ واذا كان هناك من يرعاها ٠ فهو يتكبد مصاريف وأجر ذلك فاذا تكالبت عليه المسئوليات المادية ٠٠ فكيف يدبر نفسه ؟! ويؤكد ذلك ٠ ان مكافأة أو بدل حضور جلسات المجلس تدرجت من خمسة جنيهات الى ثلاثين جنيها فى أوائل الثمانينيات !!

هذا واذا قدر أن يكون مجتهدا ٠ فهل لا يجوز له استثمار ماله أو استثمار مدخراته فى شراء أرض زراعية مضافة لملكه أو حيازته حتى لا تتجاوز عشرة أفدنة وبالتالى يحرم من التمثيل النيابى كفلاح من الفلاحين ٠ فكيف يجوز ذلك ؟ بتقييد حرية المواطن فى استثمار ماله أو مدخراته فى نوعية يفهمها ويعيها حتى لا يفقد حقه فى مباشرة حقوقه السياسية ولا سيما تمثيل الفلاحين ٠

وينتقل بذلك الى تمثيل طبقة أو فئة أخرى ؟! فكيف والحال كذلك أن ينتقل تمثيل مرشح من حين لآخر تبعا لثروته فى ظل هذه القوانين ؟!

وعلى ذلك ٠ فهذا النص عاجز أو قاصر على ملاحقة الواقع العملى والواقع الجماهيرى لنيابة الفلاح فى البرلمان ٠ ولا بد أن يعبر القانون عن احتياجات واقع المجتمع وتطلعاته وألا يكون انفصالا عنه أشبه بأعمى بين مبصرين !!

أما عن وضع أو مفهوم العامل فى هذه المادة القانونية المذكورة ٠ فالقانون يرى انه لا بد أن يعمل عملا يدويا أو ذهنيا ٠ فهل تطور التكنولوجيا

فى الزراعة أو الصناعة أو الخدمات والذى ربما يسود بعض منها يكون ذلك مانع لمباشرة العامل لحقوقه السياسية فى تمثيل فئته برلمانيا !

واذا كانت مجالات الزراعة أو الصناعة أو الخدمات محددة بنص القانون فهل العمال فى مجالات أخرى لا يعتدوا بحقهم فى التمثيل النيابى لعدم عملهم فى المجالات المحددة !

واذا كان شرط الا يكون من حملة المؤهلات العليا رغم عضويته فى النقابة العمالية كشرط عام ، فهل العلم يبدو مانع لمباشرة المواطن لحقوقه النيابية ؟! واذا كان القانون نص على استثناء ذلك العامل الذى يحصل على مؤهل عال لمباشرة هذه الحقوق النيابية فهل المؤهل العالى فقط هو قاسم مشترك فى معترك الحياة السياسية والجماهيرية ؟! واذا كان الأمر كذلك ، واتاحة الفرصة لمن يحصل على مؤهل عال لمباشرة هذا الحق .. فما بالنا والفلاح ليس لديه هذا أو ذاك أو دون هذا .. ؟! الا يؤكد ذلك بمنطق هذا النص ، ان المؤهل ليس بشرط حاسم فى هذه المسألة !

اذن فهناك مقومات أخرى عديدة تؤدى الى نجاح مرشح أو آخر بغض النظر عن شرط المؤهل ، وان كان هذا الأخير من ضمن هذه المقومات ولا يكون وحده الفيصل فى موضوع النيابة البرلمانية والانتخابية كما وان النص يرى ان العامل يعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج من هذا العمل اليدوى أو الذهنى ، ولطالما انه رأى الصفة الرئيسية لناتج عمله ، فأنه افترض ان هناك دخل من مصدر أو مورد ذات صفة دون الرئيسية أو أكل منها ، كالميراث أو تجارة أو سمسرة أو ما شابه ذلك من أعمال قانونية تندرج فى الأهمية تحت الصفة الرئيسية .

واذا تعاظم دخله من مصدر أقل رئيسيا فانه بالتالى يخرج من ذمرة العمال أو تمثيلهم نيابيا ، وهذا ما تحفظنا ازاءه لدى أن تكون الثروة

الشرعية مانع لمباشرة هذا الحق . الا اذا كان هناك فرض بأن تعاظم ثروة أو دخل كل من الفلاح أو العامل ليس بطريق شرعى أو قانونى وبذلك تكون سوء النية مفترض بمفهوم المخالفة القانونية للنص . وهذا لا يجوز قانونا أو دستوريا .

وقد سبق التعليق على صفة الفلاح أو العامل من فترة زمنية لأخرى حيث نص القانون على الاعتداد بذلك فيمن تثبت صفته يوم ١٥ مايو عام ١٩٧١ . ولا يعتد فى تحديد صفته بعد ذلك اليوم .

واذا كان ما سبق مقدمة للتعرض لمسألة نسبة ٥٠٪ فاننا سنعرض لها من الناحية التاريخية وكيف بدأت وسارت ضمن نظامنا الدستورى والسياسى . وسنتعرض أيضا لمدى ايجابياتها وسلبياتها وتأثيرها على الحياة النيابية وبالتالى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع .

فقد جاءت الاشارة صريحة الى فئتى العمال والفلاحين فى البيان السياسى الذى أعلن فى ٤ نوفمبر ١٩٦١ من الرئيس عبد الناصر .. ووضح من البيان الهدف الرئيسى من حيث ترتيب فئوى جديد بالمجتمع .

وكانت أولى مهام تحديد أو تعريف القوى الشعبية .. والتى تتمثل كما جاء فى البيان العمال والفلاحين أو الطلبة وفئات أخرى . ويعنى ذلك ابتداء بمفهوم المخالفة ان هناك من لا ينتمى أو يعتبر ضمن هذه القوى الشعبية . ولذلك كانت فكرة عزل ما لا يعتبر من هذه القوى . وبذلك كان العزل السياسى . وفى ضوء تحديد الخاضعين للعزل السياسى فان خارج منطقة هذا الظلام لهى القوى الشعبية .

وقد جاء بهذا البيان : ان المسئوليات الضخمة الملقاه على شعب الجمهورية العربية المتحدة تجاه واجبه التاريخى كقاعدة لحركة الطليعة العربية

الهادفة الى تحرير الأرض وتحرير الانسان العربى من كل سيطرة أجنبية ومن كل استغلال خارجى أو داخلى استعمارى أو رجعى ٠ أصبحت تجتم تعبئة القوى الشعبية فى الجمهورية العربية المتحدة وتنظيمها ديمقراطيا على نحو يكفل استمرار العمل الثورى ويضمن تجدده ويوفر له الحماية أمام كل المؤامرات التى تستهدف تعويقه وكذلك يؤكد للأمة العربية دورها فى دفع التقدم الانسانى وتطوير الحياة بالكفاية والعدل وهما أساس الاشتراكية وجوهرها ٠

وفى التعرض للتنظيم فانه لا بد من اعتبارات رئيسية يحتم أن يكون التقدم نحوه من وحيها واستنادا اليها وهذه الاعتبارات هى :

أولا : ان تنظيم القوى الشعبية يجب أن يتم على أساس من الدراسة الدقيقة التى تكفل تعبئة حقيقية وأصيلة لكل ما هو حقيقى وأصيل فى أوضاع شعب الجمهورية العربية المتحدة وحيث يكون التمثيل الشعبى أوسع ما يكون وأعمق ما يكون فى نفس الوقت ٠

ثانيا : ان العمل الوطنى الثورى يجب أن يرتبط بميثاق محدد وواضح ان غايات العمل الوطنى والوسائل الوطنية الى هذه الغايات يجب أن تكون وحدها الأساس الذى تجتمع عليه القوى الشعبية للوطن ٠

ثالثا : ان الشعب نفسه هو الذى يتحتم عليه الآن أن يقود التطور وأن يشق طريقه بعقيدته الوطنية الى غده الذى يتطلع اليه ويناضل بشرف لكى يشرق فجره ومن حسن الحظ ان حصيلة التجارب الثورية لوطننا قد خلقت الآن ظروفا يمكن معها للديمقراطية الحقيقية المتحررة من السيطرة الخارجية ومن الاستغلال الداخلى أن تحقق وجودها الفعلى والحيوى ٠

وبناء على هذه الاعتبارات وتمهيدا لمبدأ العمل الثورى فى بناء الجمهورية العربية المتحدة (مصر) بكل ما تعنيه بالنسبة لكل فرد من أبنائها وبكل

ما تمثله بالنسبة لكل أرض عربية ولكل انســان عربى ٠٠ فالقد تم وضع الخطوات التنفيذية التالية :

أولا : صــدر قرار جمهورى بتشكيل لجنة تسمى « اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية » ومهمة هذه اللجنة أن تقوم بدراسة دقيقة للطريقة التى يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الأصلية لشعب الجمهورية العربية المتحدة لكى تجتمع هذه القوى الحقيقية الأصلية فى مؤتمر وطنى ولا بد أن يكون الانتخاب الحر هو الطريق الى تجميع ممثلى هذه القوى من الفــلاحين والعمــال والطــلاب وأصــحاب الصــناعات والتجــار والمهن الحرة وغيرهم من طوائف الشعب العاملة بجد وأمانة فى جميع نواحى النشــاط الوطنى ٠ على أن تنتهى هذه اللجنة من عملها فى ظرف شهر ٠ ثم تجرى عماية تجميع القوى على أساس تقديرها النهائى وبطريق الانتخاب الحر ٠

ثانيا : تبدأ عمليات الانتخاب اللازمة لتجميع القوى الشــعبية فى مؤتمرها الوطنى بحيث ينعقد هذا المؤتمر الممثــل لقوى الشــعب الحقيقية والأصلية خلال شهر يناير سنة ١٩٦٢ ويفتتح هذا المؤتمر بتقرير من الرئيس جمــال عبد النــــاصر يقدم فيه مشروع ميثاق العمــل الوطنى على ضــوء التجارب والأهداف الثورية معا ثم تجرى مناقشــة هذا التقرير بواســطة المؤتمر الوطنى للقوى الشــعبية ولجانه وتتطلب ضرورات نجــاح التوعية الشــعبية أن تكون المناقشــات علنية فى جلســاته مفتوحة ٠٠ ثم تكون الحصــيلة النهائية لهــذا التقرير والمناقشــات من حوله بمثــابة البللورة العملية لميثاق النضال الوطنى الشامل لأساليب العمل الشعبى ولأهدافه ٠

ثالثا : يكون هذا الميثاق ويكون الارتباط به هو أســاس الانتخابات العامة التى تجرى بعد ذلك فى الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجــان التأسيسية للاتحاد القومى فى كل قرية وكل مدينة من محافظات الجمهورية

العربية المتحدة ٠

ويتولى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية تحديد موعد الانتخابات على أساسها وتكون هذه اللجان التأسيسية المنتخبة هى قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يعتبر السلطة الشعبية العليا فى البلاد والذى يقرر بهذه الصفة طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة وبهذه الخطى التى تكفل تعبئة الشعب ديمقراطية فان الجمهورية العربية المتحدة تكون قد وضعت نفسها فى موضع الاستعداد لمواجهة الثورة الاجتماعيه وما تتطلبه من جهود يجب أن يتحمل الشعب كله أمانتها من أجل تطوير حياته فى جميع المجالات ٠

ان الثورة السياسية قد حققت تحرير الوطن ومهمة الثورة الاجتماعية أن تخلق تحرير الوطن والمواطن ٠

وعلى ذلك انعقدت هذه اللجنة التحضيرية ٠ وان كان بمراجعة أعضائها فان الأمر يبدو واضحا ٠ فان التشكيل فى حد ذاته يعد مقدمة أو معطية لما يمكن أن يستنتج منها ولا سيما فى ضوء الأهداف المحددة بالبيان ٠

وقد ألقى الرئيس عبد الناصر كلمة افتتاح فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ أشار فيها الى القوى الشعبية الرئيسية فى العمال والفلاحين ولا سيما الاجراء ٠٠ وفى اطار هذا التحديد المسبق فمن جانبه جرت المناقشات فى مؤتمر اللجنة التحضيرية ٠٠ وقد بدت جميعها انها لا تخرج عن الاطار الذى حدده عبد الناصر مهما تفرعت أو تنوعت ٠

وسنعرض لهذه المناقشة بايجاز لنعود لعرض أهم ما فيها من نقاط توضح مسار العمل الوطنى فى ذلك الحين وما بعد ذلك لسنوات طويلة

فيعرف جمال الدين محمد سعيد القوى الشعبية « بأنها جبهة سياسية

عريضة تضم كل مواطن شريف يقبل الخطوط العريضة للاشتراكية الديمقراطية التعاونية ويسهم بجهده وبكل قوته فى بناء هذه الاشتراكية بقصد بناء المجتمع الجديد والوصول الى هذا الأسلوب من أساليب الحياة . أى أن القوى الشعبية انما تتكون في الواقع من كل القوى العاملة فى المجتمع بصرف النظر عن تفاوتهم الثقافى أو الفكرى . وفى حدود هذا المعنى يمكننا أن نستبعد الطبقات التى لا تسهم فى هذا البناء والتى لا تؤمن بهذا المجتمع » .

فهذا التعريف أطلق من اطار القوى الشعبية . فان كان قد شرط قبول المواطن للخطوط العريضة للاشتراكية الديمقراطية التعاونية الا انه لم يجد من رأيه أو امتناعه أو قبوله لجزئيات أو تفاصيل الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ذاتها . كما رأى وجوب مساهمته فى بناء المجتمع ليعد ضمن هذه القوى الشعبية ثم حدد القوى العاملة أى أنه استبعد من هذه القوى . ربات البيوت والطلبة حيث ان هؤلاء ليسوا من تعداد القوى العاملة . كما استبعد الفئات المحالة للمعاش والتى قد أفنت حياتها عملا للمجتمع . فهو تعريف قاصر فى تطبيقه على جزء من المجتمع فقط .

أما الدكتور جابر جاد عبد الرحمن فيرى أن يأتى على رأس القائمة التعاونيون هؤلاء الذين بدأوا كفاحهم قبل الثورة وآمنوا بالاشتراكية منذ أيام عمر لطفى سنة ١٩٠٨ . ثم استدرك محددا لهذه الفئة أيضا فقال : واذا قلت التعاونيين فانما أقصد التعاونيين المؤمنين برسالة التعاون لا المندسين أو الانتهازيين الذين دخلوا حقل التعاون ليملأوا جيوبهم وليثروا من وراء هذا التعاون .

واستطرد يحدد فئة أخرى وهى العمال . فقال : أما فيما يختص بقطاعات العمال فان الثورة الاشتراكية قد قامت بتحقيق الخير لهم وعلى ذلك لا بد أن يكون هؤلاء العمال فى الحسبان . ثم يعرج على فئة أخرى

وهى أعضــاء النقابات فقال : وفيما يختص بالنقابات والهيئات أيا كان اسم هذه الهيئات ـ ســواء كانت جمعيــات أو حتى أندية ما دام هــدف هذه الجمعيات وما دام هدف هذه الأندية تحقيق المجتمع الاشــتراكى الديمقراطى وتحقيق الوعى القومى والوعى الاجتماعى وســواء كانت جمعيــات هيئات التدريس بالجامعــات فانه يمكن بشىء من التوسع أن تضم أندية الشــباب فهى تبنى الأجســام القوية التى تنتج انتاجا طيبا وكذلك الاتحادات العلمية المختلفة التى تســهم هى أيضا فى تحقيق الاشتراكية أقول ما دمنا لا نستطيع أن نفرز أفقيا هذه العناصر المؤمنة فعلينا أن نلجأ لهذه التكتلات وفحص كل تكتل على حدة من حيث الهدف الذى يسعى اليه ومن حيث الرسائل التى يسلكها أو يلجأ اليها ٠

فلم يحدد الأستــاذ الجامعى لمــادة القانون بكلية الحقوق ماهية القوى الشــعبية ولكنه افترض انها تتضمن حتما فئات عديدة ٠ وعلى ذلك فقد طالب بأولويات محددة لمــا تحتويه هذه القائمة من قوى شــعبية ٠ حيث رأى ان هذا التعريف أول ما ينصرف الى التعاونيين ٠ ولكنه حدد المختارين منهم هؤلاء المؤمنين برســالة التعاون ٠ مستبعدا الانتهازى والمنافق منهم ٠ ولم يحدد كيفية افرازهم أو فصــل هؤلاء من هؤلاء وانما كان حديثه فضفاض فى ذلك ٠ وان كان هذا التعريف المحدد يتضمن بالضرورة التحرى عن هذا أو ذاك ٠٠ وبالتالى فان لأجهزة الأمن دور فى ذلك ٠ ولكن ما هى جهة السلطة أو الاختصاص التى يناط بها هذا الاختيار أيضا !

ثم رأى ان مرتبة العمــال تلى فئة التعاونيين معللا ذلك بأن الثورة قامت لخير العمــال ٠ وان كان المنطق يرى ان العمــال يسبقون التعاونيين من حيث الأولوية ٠ لانهم أكثر عددا ٠ كما ان نظام التعاون ما زال فى بداية الطريق الصاعد ٠

وكانت المرتبة الثالثة فى رأيه أعضـاء النقابات والجمعيات والأندية طالما ان هذه الكيانات تحقق الاشـتراكية الديمقراطية وان كان هناك فرق بين تحديد الأهداف من قبل سـلطة أو جهـة وبين التطبيق • فان كانت الاشـتراكية الديمقراطية شـعارا تسعى هذه النقابات والأندية والجمعيات لتحقيقه فهل التطبيق يؤدى الى ذلك أم انه شـعار فقط ؟! وطالب بفحص كل تكتل على حدة • وهذا يحتاج لسنوات لكثرة هذه التكتلات من أنديه واتحادات وجمعيات ونقابات فهل كانت السـلطة السياسية يمكنها أن تنتظر كثيرا لتحقيق مطلب ذلك العضو ؟!

وقد عدد يوسف سيدهم فئات أو مكونات هذه القوى الشعبية احصائيا حيث قال : الأرقام تقول ان عدد السـكان يبلغ حوالى ٢٦ مليونا ونصف مليون نسمة • يعمل منهم حوالى ٦ ملايين أو كما تقول الاحصاءات ٥ر٦ ملايين فى مختلف القطاعات • فهناك القطاع الزراعى يعمل فيه ثلاثة ملايين واربعة من عشرة من المليون من الأجـراء • ونقطـة القوى فى هـذا الاجتمـاع هم الفلاحون •

ثم طرح فكرة تمثيل الفـلاحين فقال : نأخذ طبقا لمبادىء الاحصـا عينة ولتكن هـذه العينة عشرة أو خمسـة قرى فى كل محـافظة ننتخبها أما بالاقتراع أو باختيار معين ونسلط على هذه القرى حملة قوية من الدعاية تدعو الى المبادىء الصحيحة للاشـتراكية تعرف الفـلاح ألا يدفع غير سبعة أمثال الضريبة وتعرفه أيضا أن يذهب الى البنك الزراعى اذا احتاج الى سلفة كما تعرفه انه هو صاحب الأرض وانه لو خدمها فستعود الأرباح اليه وبعد أن تتم هذه الخطوات تقوم بعملية انتخاب فى هذه القرى المختارة على أن يوكل الى لجنة من هنا تحديد المواصـفات التى يجب أن تنطبق على من سينتخب وبهذه الطريقة نخلق نواة طيبة مؤمنة بالاشـتراكية ومؤمنة بأهداف المجتمع

الجديد ذلك لاننا قمنا بانتخابها على أسس صحيحة ٠ ومن هذه النواة فى القرى يمكن أن نكون المجتمــع الجديد من المنتجين الذين يمثلون المحــافظة وبذلك يعرف الفــلاحون ماذا فعلت الثورة لمصــلحتهم وبذلك نجعل هؤلاء الفــلاحين أساسا صالحا لتمثيل القطاع الزراعى فى المؤتمر الوطنى ٠ وهذه الفكرة قابلة للتعديل والحكم ٠

ثم عرج الى فئة العمــال قائلا : والذى يمثل قطاع الصــناعة لا بد ان يعمل فى مختلف نواحى النشــاط الصناعى فى قطاع الكهرباء أو المواصلات أو غير ذلك وأن يكون موضع دراسة كافية حتى نتبين ان معدنه اشــتراكى حقــا ٠

وأيضا أشــار الى فئة الطلبة وخاصة من يمكنه منهم فى المساهمة فى وضع سياسة الدولة فى المجتمع الجديد وفى مجلس الأمة ٠ فالطلبة الموجودون فى الجامعــات الآن يبلغ عددهم حوالى ١٠٠ر٠٠٠ طالب والطلبة فى المدارس الثانوية ابتداء من سن ١٦ يصلحون أيضا لتمثيل اتحاداتهم كنواة فى المؤتمر الوطنى للقوى الشــعبية وانتقد التجــار ورأى ان نظام الغرف التجــارية فاشــل وان الديمقراطية تستوجب اعادة النظر فى نظام التجــارة وفيمن يمثل هذا القطاع لأن الأساس الحالى غير سليم ٠

وأما عن المهنيين فأشــار ان نقــابات الأطبــاء والمهندسين والمحــامين والمدرسين وغيرها تحوى عناصر طيبة الا انها تتلقى ضــغطا أو توجيها من بعض الموجودين فى هذه النقابات صــور بعضها لا تمثل أهداف اشــتراكية وبما ان عدد الفنيين والمهنيين يبلغ ١٥٠ر٠٠٠ ألف ٠ فاقترح العضــو اعادة انتخابات النقابات المهنية على أسس سليمة من الايمان بالاشتراكية وبأهداف الاشــتراكية ٠

وأما عن المرأة فقال : اننى لا أرى وجوها متكررة لكننا نريد وجوها

جديدة تؤمن بالتطور ·· واننا نريد أضعاف العدد الموجود بالقاعة خصوصا اذا علمنا ان مجتمعنا يتكون من ٥١٪ من السيدات و٤٩٪ من الرجال فأين السيدات ؟

فقد حدد هذا التعريف القوى الشعبية بالقوى العاملة كزميله الدكتور جابر عبد الرحمن وان قد أتى تحديده بالاحصائيات التى ذكرها · وفى داخل هذا التحديد · وضع أولويات التمثيل · فأولا الفلاحون · وطالب بالعمل على وعيهم لمصالح قد تحققت لهم من قيام الثورة · والمفروض انهم أولى الناس بوعيهم بهذه المصالح حيث انها تحققت بالفعل بتوزيع الأراضى الزراعية عليهم من جراء تطبيق قانون الاصلاح الزراعى · وقد رأى انه لا يجب أن يمثل الفلاحين ورغم ذلك – على اطلاقهم بل يجب القيام ببحث ميدانى فى ذلك وخاصة من آمن منهم بالاشتراكية وغيرهم من الصفات الأخرى · ومن هؤلاء يمكن اختيار ممثلى الفلاحين برلمانيا أى يرى أن المسألة تدخل فى عداد شبه انتخاب على درجتين · وان كان الأساس ليس انتخابى بل اختيارى من طرف واحد الا وهو السلطة · وعلى ضوء هذا الاختيار يجرى انتخاب ممثلى الفلاحين ·

ثم عرج فى الأولوية على العمال ·· ثم الطلبة والذى أرى التوسع الخاص بهم حتى طلبة المدارس الثانوية ثم المهنيين وان كان هناك تحفظ حول بعض الصور للاشتراكية التى يبدو عليها هؤلاء أحيانا نتيجة ضغوط داخلية منهم أيضا وعلى ذلك فيجب أيضا افرازهم وتصنيفهم لاختيار المؤمن بالاشتراكية ليكون أساسا للتمثيل الشعبى ·

وأخيرا رأى أن يكون تمثيل المرأة كبير نسبة الى الاحصاء الذى يعلن انهم أكثر عددا من الرجال فى المجتمع · متجاهلا بذلك واقع العادات والتقاليد فى ذلك الحين وخاصة فى الريف مع تجديد وجوههن العامة ·

ورأى الدكتور رفعت المحجوب ان هذه القوى تتمثل فى الفلاح والعامل والحرفى وانها - أى القوى الشعبية - هى القوى التى يمكن عملا تمثيلها وهذا يقضى أن تكون كل قوة من تلك القوى التى ستمثل منتظمة فى منظمة خاصة بها قبل يوم الانتخاب والا استحال تمثيلها مع الرغبة الشديدة فى أن تكون ممثلة . ثم سجل ملاحظتين أولهمـا أن كثيرا من القوى الشعبية لا تنظمها منظمات خاصة بها وثانيهما ان المنظمات القائمة لا تضم كل أفراد القوى الشعبية التى تقوم هذه المنظمات بتمثيلها .

ثم اقترح طرق تمثيل القوى الشعبيه فى المؤتمر فقال :

الطريقة الأولى : أن تجرى انتخابات مباشرة على مستوى الجمهورية كلها لكل قوة من القوى الشعبية التى تقرر تمثيلها . ويعيب هذه الطريقه عدم امكان الناخبين من التعرف على المرشحين .

الطريقة الثانية : أن تجرى انتخابات مباشرة على مستوى المحافظات لكل قوة من القوى الشعبية . ولا شك أن هذه الطريقة يمكن بهـا تفادى العيب الذى أخذناه على الطريقة الاولى كما يمكنها أيضا أن تحقق لنا قيام جهاز شعبى فى كل محافظة يتكون من مجموع القوى الشعبية فيها . تعتمد عليه فى الدفاع عن الاشتراكية .

الطريقة الثالثة : وهى ان تجرى انتخابات غير مباشرة على مستوى الجمهورية وفى اعتقادى ان الانتخاب المباشر أكثر ديمقراطية من الانتخاب غير المباشر . ولذلك فاننى أعتقد فى صلاحية الطريقة الثانية وهى أن تجرى انتخابات مباشرة على مستوى المحافظات .

ثم تحدث عن نسبة تمثيل القوى الشعبية فتصور لذلك طريقتين :

الطريقة الأولى : أن يتم هذا التوزيع على أساس النسبة العددية لهذه

القوى وعندئذ يثور التساؤل عن هذه النسبة العددية . هل يكون أساسها عدد أفراد كل قوة من القوى أو عدد المنضمين الى المنظمة الخاصة بكل قوة من هذه القوى .

والطريقة الثانية : هى أن نعطى كل قوة من القوى الشعبية التى ستمثل فى المؤتمر عددا من الأعضاء يتفق مع وزنها فى الاقتصاد القومى أى عددا من الأعضاء يتناسب مع مدى مساهمة كل قوة فى الدخل القومى .

واستطرد قائلا : وتأتى بعد ذلك طريقة توزيع ما يخص كل قوة من القوى الشعبية من أعضاء المؤتمر من بين المنظمات الاقليمية الخاصة بهذه القوى .

وفى تصورى ان خير طريقة للتوزيع هى أن يكون هذا التفسير على أساس عدد الأعضاء المنضمين لكل منظمة اقليمية .

وقد خرج من هذا التعريف المهنيين والتجار وغيرهم حيث انه رأى ان القوى الشعبية تمثل فى الفلاح والعامل والحرفى فقط . وان كان قد أحال التمثيل للمنظمات او التنظيمات التى تضم كل منهم الا انه اعترف بعدم امكانية هذا التمثيل الشامل أو الصحيح لعدم انتظام بعضهم فيها .

ولذلك اقترح انتخابات على مستوى المحليات يمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وفى ذات الوقت يعد جهاز شعبى للدفاع عن الاشتراكية ومع ذلك فهو طلب طريقة التمثيل المبنية على مساهمة كل قوى الاقتصاد فى الاقتصاد القومى ولكن شريطة أن يكون ممثل هذه القوى من المنظمات الاقليمية أى ناتج الانتخابات المحلية التى افترضها أو اقترحها .

وأوجز أحمد كامل البدرى مفهوم القوى الشعبية . فى انها مجموعة القادرين على المساهمة فى البناء الاشتراكى .

ولكنه لم يحدد معيار القدرة ٠ هل هى مادية أم عملية أم معنوية وهل هناك مقياس أو نمط واحد لهذه المساهمة ٠ ومدى تفاوت المساهمة وبالتالى تفاوت هذه القوى الشعبية ٠ وهل الطلبة وربات البيوت والمحالين للمعاش ،لا يعدون من القادرين أم ماذا !؟ واذا أرادت الرأسمالية المساهمة فى ذلك فماذا يكون الوضع أو الموقف بالنسبة لها ؟

أما عمر كامل الوكيل فقد تساءل موضحا بذلك رأيه فى القوى الشعبية حيث صاح قائلا : هل من الممكن أن نقول ان القوى العاملة للشعب هى تلك القوى التى كانت مستبعدة ٠٠ مزارعين أو عمال معامين أو متعلمين جهلاء أو أميين ٠ هذه هى الطبقة التى تكون كتلة الشعب تقريبا اذا انتزعنا منها هؤلاء الرجعيين ٠٠ أى الاقطاعيين أو المستغلين او الرأسماليين أو المنافقين ؟

وهذا التعريف المشفوع بذلك التساؤل يطرح مسالة عزل فئة أو مجموعة معينة وبالتالى فكل ما لا يعزل فهو بالتالى يحسب ضمن القوى الشعبية ٠ ومع ذلك فهو يطلق التعريف على المزارع والعامل والمعلم والمتعلم والأمى حيث يعتبره قوى شعبية ٠٠ ولكنه تجاهل الملاك الصغار والذى يربوا عددهم فى ذلك الحين على مليونى مالك ٠ وغيرهم من فئات المجتمع الأخرى ٠ ٠

وبعد شرح طويل من الدكتور طعيمة الجرف لمعنى الاشتراكية ومفهومها فقد ضمن مزية المجتمع الاشتراكى مفهومه عن القوى الشعبية فقال : ان المجتمع الاشتراكى يقوم على صهر الطبقات وعلى رفع المظالم الاجتماعية وعلى جمع الناس جميعا فى اتحاد وفكرة واحدة ٠ فهو يسقط بذلك كل مبررات النظام الحزبى ٠ فى صورته الظاهرة وفى صورته الخفية ٠ وأعنى بالخفية النقابات ٠ فالتنظيم النقابى فى المجتمع الرأسمالى تنظيم لا يبعد

كثيرا من التنظيم الحزبى . فكل نقابة وكل مهنة وكل حرفة تنظم نفسها فى نقابة للدفاع عن مصالحها فى المجتمع وأمام الطوائف وجمع الجهات الأخرى . أما فى المجتمع الاشتراكى فيقينى أن يعاد النظر فى التنظيم النقابى حتى تكون النقابات مكناة حرفية ومهنية فى خدمة المجتمع الاشتراكى .

أما الدكتور زكى نجيب محمود فقد ذهب . كرجل فلسفة ـ على حد تعبيره الى ان القوى الشعبية هى التى يمتد نشاطها فيجاوز حدود الفرد الى الغير بشرط أن يساير هذا النشاط ما اتفقنا عليه من معايير وأفكار .. وقد أصبح معلوما أن اطارا جديدا قد أعددناه لحياة جديدة ولا نزال نعده وهنا تأتى فكرة الثورة الثقافية التى أشار اليها السيد رئيس الجمهورية ومعنى الثورة الثقافية فيما نحن بصدده أن نبذل فيما يقيم ولكن كيف ؟

وبعد أن تعرض للقدوة وكيف كان سلوك رجال الثورة فى الشهرين أو الثلاثة شهور الأولى رفيع فكانوا قدوة .. استدرك صريحا بقوله :

لا أمل الا أن يكون القادة فينا اشتراكيين بسلوكهم أى أن يغيروا القيم التى يزنون بها الأشياء . لا نزال نتبع المعايير القديمة . يكون مهما من يكون له كذا سكرتير وكذا سيارة وأن يكون محجوبا عن الناس . فالاشتراكية تكون بضرب المثل والعمل الجاد ولا بمجرد القول .

واعترض على تمثيل الطلاب ـ طبقا للتعريف السابق ـ حيث ان الطلاب مجموعة فى دور التكوين وبالتالى فليس نشاطها من النوع الذى يجاوز تأثيره الى غيرهم من الناس . فالطلاب يتلقون ولا يلقون .

كما رأى أن يكون التمثيل على أساس نوعى لا عددى بمعنى انه قد تمتد رقعة القطاع المعين ويكثر عدده . ولكن نوع العمل فى هذا القطاع الكبير متجانس واذن فقليله يغنى عن كثيره والعكس صحيح أيضا بمعنى انه

قد تضيق رقعة معينة ولكن نوع العمل داخل فى هذه الرقعة الضيقة متنوع ·
واذن فلا بد أن يكون ممثلوها يمثلون هذه الأوجه المختلفة من النشاط ·

ثم قال : الرقعتان الكبيرتان اللتان تسترعيان النظر هما رقعة الزراعة ورقعة ربات البيوت · وهاتان هما أكبر مساحتين فى القوى الشعبية التى عندنا · لكنها فى رأيى على كبرها متجانسة النشاط · فلا يجوز أن أخذها بعددها وانما أخذها بنوع نشاطها · وعلى هذا الأساس قسمت أنواع النشاط الموجودة ·· وعلى هذا الاعتبار أقترح أن تكون نسبة التمثيل كما يأتى :

١٤٪ للزراعة ١٠٪ منها للملاك و٤٪ للأجراء ·

والصناعة ٢٨٪ منها ١٨٪ للعمال و١٠٪ لأصحاب العمل وهذه الـ ١٨٪ تقسم على أساس ١٪ للصناعة الاستخراجية و١٤٪ لأصحاب الصناعة التحويلية و٣٪ لعمال القوى ·

والتجارة ١٤٪ يكون منها ٨٪ لأصحاب الاعمال و٦٪ للعمال ·

والخدمات ٢٨٪ منها ٤٪ للأجزاء و٢٤٪ لأصحاب المهن تقسم على أساس الطب ٦٪ والمحاسبة والمحاماة معا ٦٪ والمهن الزراعية والهندسية معا ٦٪ والمهن التعليمية والمهن العلمية ٦٪ والمثقفون ورجال الصحافة ١٠٪ وربات البيوت ٦٪ ·

ومع استبعاده للطلبة ضمن القوى الشعبية باعتبار ان نشاطها غير مؤثر فى الغير · فهذا ليس صحيح على الاطلاق · ولذا لان قطاع الطلبة · وان كان غير منتج الا انه قطاع استثمارى · يتأثر نتائجه بمدى نجاح هذا الاستثمار أم لا · فان كان ناجحا فالنتيجة قوى عاملة منتجة فى كل القطاع واذا لم يكن كذلك · فهناك اهدار لموارد المجتمع على استثمار غير مفيد أو غير منتج · كما ان الطلبة وان كانوا لم يختبروا بالحياة العملية فانهم يمثلون

بعد مستقبلى فى المناقشــات تعبيرا عن طموحاتهم لمجتمعهم ومعوقاتهم وحيث انهم شرعية من الشـباب فلا بد أن يمثلوا بقدر · كما ان الطابة بتواجدهم فهم يعايشـون الحياة العامة على أعلى مسـتوى وبذا فهذا تمهيد لتفريخ قادة سياسيين تمرسوا على الحياة التى مرت ابان فترة تكوينهم · وهذا التمرس جزء لا يتجزأ من تكوينهم على حد قوله ·

وترى نفيسة الغمراوى ان هذه القوى تتمثل فى كل من يعطى الدولة مثل ما تعطيه أى الذين يعملون بأمانة واخلاص لرفع مستوى الشعب الأصيل والمحـافظة على المكاسب التى ظفر بها · فمن هـم هؤلاء ؟ هـم الفـلاحون والفـلاحات والعمـال والعاملات والطلبة والطالبـات والموظفون والموظفـات وأرباب المهن وربات البيوت ·

وعن كيفية التمثيل لهذه الفئات تساءلت : أتكون الانتخـابات الحرة التى نجريها فى كل وحدة أو جماعة ؟ وحينئذ يتحتم على من لا ينتمى الى وحدة أو جماعة أن يسـجل أسـمه فى الوحدة أو الجمـاعة التى تناسب وضعه أو مهنته وقد يتطلب هذا خلق وحدات أو جماعات جديدة لم تكن موجودة من قبل كربات البيوت مثلا · فوجود الجمعيات النسائية لا يكفى لان هذه الجمعيات لا تمثل نسـاء الشعب جميعا والجمعيات التعاونية لا تمثل كل الفلاحين الحقيقيين فما بالنا بالفلاحات ·

ثم طرحت تصورا او اقتراحا لتمثيل المرأة فى المؤتمر الوطنى بالذات فقالت : هل ينتخب الرجال رجالا وتنتخب السيدات سـيدات · كل فى قطاعه الرأسى ؟ وهل يطبق نظام الالزام المتبع فى اعطاء الرجال الراشدين لأصواتهم على النساء الرشيدات أيضا ولا يظل اعطاء المرأة صوتها اختياريا كما هو الآن ؟ ولكن بالنسبة لظروفنا الاجتماعية الراهنة وتقـاليدنا التى لا زالت فى مرحلة التطور والتبلور فلا مانع من تحديد هذا الالزام بالنسبة

للمرأة وقصره على المرأة العـــاملة والمرأة المتعلمة وتركه اختيــاريا بالنسبة للباقيات وبهذا نكون قد ضمنا تمثيـــل القوى الشعبية دون افتئات عــلى التقاليد والعادات ٠ كما نكون فى الوقت ذاته قد خطونا خطوة موفقة فى سبيل تطوير تلك التقاليد والعادات لتمكينها من مسايرة المجتمـــع الجديد والتفاعل المثمر بين طوائفه وفئـــاته ٠ وبررت ذلك قائلة : وقد دعانى الى هذا الاتجاه ايمانى بوجوب اتساع القاعدة الشعبية كما أشار سيادة الرئيس عبد الناصر ٠ ولن تتسع القاعدة الشعبية كما ينبغى الا اذا مثلت المرأة فى سائر القطاعات التمثيل الكافى ٠

وان كان تعريف نفيســـة الغمراوى أكثر شمولا ٠ الا انه قصر عن تعريف مفهوم الفلاح أو الفلاحة ! فهل الفلاح هو المزارع أو المـالك أم الأجير أم ماذا ؟ ومع ذلك فقد تحفظت حول كيفيـــة تمثيل الفلاحين انتــاجا من الجمعيات التعاونية حيث رأت أن هذه الأخيرة لا تمثل كل الفلاحين ٠

وأما عن مسألة التمثيل فقـــد رأت الزام المتعلمات من المرأة وخيــار الأمية فى الانتخابات وهذه التفرقة غــير واردة فى الديمقراطيــة كأصل أو كمبدأ ٠ فالحياة العامة تستوعب الجميع ٠ وليس معيار الحياة العامة التعليم فقط وان كان معيار هام ٠ الا أن الروابط الاجتماعية والبيئية لها دور كبير فى الانتخابات حتى بتواجد التعليم كعنصر حيوى ٠ ولذا فهـــذه التفرقة أساسا اهدار لمبدأ المساواة بين المواطنين حتى لو كان بين متعلمين وجهلاء ٠ فالمسألة ليست معملية أو بحثيـــة بالنسبة للناخبين بقـــدر ما هى رؤية اجتماعية وبصيرة سياسية لديهم ٠

وهذا الاقتراح أو هذه المقدمة لا تؤدى للنتيجة التى أوردتهـــا وهى اتساع القاعدة الشعبية ٠ وحيث رأت أن هـــذا الاقتراح يوائم التقـاليد والعادات الجارية بل انه مرحلة متطورة لها ٠ ومع ذلك انها ترى من وجوب

تمثيل المرأة عن جميع القطاعات وأيضا هذا المطلب يتعارض مع مقدمات أو معطيات اقتراحها ٠

وقد رأى بهرام على حسن ان الفلاح تتركز فيه القوى الشعبية ٠

أما الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى فقد حدد بعض الشروط التى يجب أن تتوافر للفرد ليكون ضمن القوى الشعبية ٠ أولها العقل المفكر ٠ فالقوى الشعبية هى تلك التى تفكر بمنطق الثورة ٠٠ لأنه هو الباعث لهذه القوى أى أنه لا يفكر تفكيرا منطقيا عاديا ٠

وأما الشرط الثانى فهو أن يكون الفرد منتميا الى منظمة أو الى جماعة وأما الثالث فهو أن كل فرد وعضو فى هـــذا المجتمع يؤدى وظيفته ســـواء كانت تتحصل فى عمل فكرى أو مهنى أو يدوى أو غير ذلك يجب أن يكون صالحا يستهدف الخير للجميع ٠

وهذا التعريف قد أخرج من مفهومه كل من يعمـــل بلا منطق ثورى حيث أن هذا الأخير منطق فضفاض وليس محددا أو مراقبا من قبل الجماهير تحت مسمى الشرعيـــة الثورية ٠ ويبرر قائل هـــذا التعريف ان التفكير الثورى هو الباعث لهذه القوى الشعبية والمفروض أن هـــذه الأخيرة تشمل كل قوى الأمة بفئاتها وطبقاتهـــا ٠ واذا كان التعريف قد اشترط أيضـــا الانتماء الى منظمة أو نقابة أو جماعة فاذن فهو يخرج بذلك عناصر عديدة من القوى المتعددة بالدولة طالمـا أنها لا تنتمى الى هذه التنظيمات لسبب أو لآخر بل ان هذه تفرقة بين عاملين أحدهما يتبع تنظيم والآخر لا يتبعه ٠ أو مزارعين أحدهما عضو فى جمعية تعاونية زراعية وآخر ليس عضوا فيها ٠ أى ان الأجراء مثلا لن يمثلوا كقوى شعبية رغم ان هناك أصوات رددت رأى الرئيس عبد الناصر فى افتتاح المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بأنه يعتبر أهم هذه القوى هم الأجراء الزراعيين ٠

وتحدث عبد العزيز مصطفى وضمن كلمته كل من التعريف بماهية القوى الشعبية وكيفية تمثيلها قائلا : أرى أن ينتخب أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية على أساس المحافظات وأن يكون الانتخاب وحدة واحدة يمثل فيها عامل النسيج وعامل الصلب وعامل النقل وعامل البترول وجميع طوائف العمال فى المحافظة وكذلك الطلبة والمهندسون والأطباء والمحامين والضباط والقضاة والموظفون والمرأة وجميع المهن لأنهم جميعا يمثلون مصلحة واحدة هى تطوير بلدهم حتى يحققوا المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى · لماذا نقسمهم الى طوائف ؟ يوجد شعب عامل يدافع عن ثورة كل الشعب وأرى أن يكون التمثيل على أساس من النسبة العددية حتى يمثل الجميع ولنترك خرافة التخصص الطائفى مادام هدفنا العدالة الاجتماعية لكل الشعب ·

وفى هذا المفهوم نجد عبد العزيز مصطفى يطالب بتمثيل جميع العاملين بالدولة على اختلاف فئاتهم ومهنهم وحرفهم بعيدا عن التعصب أو التمييز لطائفة أو فئة منهم · بل لا يجب ـ فى نظره ـ أن تكون هناك لطائفة من القوى العاملة بالدولة مزايا دون الأخرى · فالكل سيشارك فى بناء المجتمع · وهذا فى رأيه يمثل العدالة الاجتماعية كما لابد أن يكون التمثيل عدديا تبعا لحجم كل طائفة أو فئة من القوى الشعبية بالدولة ·

وقد ذهب الى هذا المفهوم أيضا لطفى أبو النصر عضو المؤتمر ·

وقد قام الدكتور أحمد السيد درويش بتقسيم الشعب الى قطاعين أساسيين : قطاع منتظم فى تشكيلات كالنقابات والاتحادات والجمعيات ·· وقد تحفظ حول هذا القطاع حيث طالب قبل الأخذ بمبدأ التمثيل الرأسى فى هذه النقابات والتشكيلات بوجوب تطوير مفهوم النقابة أو مفهوم الجمعية

بما يلائم الاشتراكية الصحيحة وحيث رأى أن دور النقـــابات يختلف من المجتمع الرأسمالى الى المجتمع الاشتراكى .

وأما القطاع الآخر والذى يتكون من الفئات التى لا تنخرط ولا تتجمع فى تجمعات نقابية أو هيئات فيقول : لا بأس علينـــا اطلاقا اذا لم يكن فى الامكان تمثيلها أو تجميعها فى نقابات أو هيئات وأن نسير ونعمل التمثيل الجذرى فى تكوين المؤتمر العام دون أن يكونوا ممثلين شكلا ولكنهم ممثلون موضوعا .

وكل واحد موجود فى المؤتمر العام من أول رئيس الجمهورية الى أصغر شخص فى هذا المؤتمر لا يمثل ذاته فقط وانما يمثل الشعب كله .

ثم استدرك موضحا ذلك بقوله : ومن هؤلاء عمال التراحيل . فهؤلاء لا يهمهم أن يكونوا ممثلين فى المؤتمر بقدر ما يعنيهم الحصـــول على لقمـــة العيش . وأعتقد أنه فى وقتنا الحاضر لا يهم مثل هذه الفئات من الشعب أن تمثل بقدر ما يهمها أن تحصل على احتياجاتها الأساسية للحياة من غذاء ولباس ورعاية اجتماعية فتخفيض ثمن كيلة الذرة أهم ألف مرة عند عامل التراحيل من أن يكون عضوا فى لجنة تحضيرية أو عضـــوا فى مؤتمر قوى الشعب أو حتى مجلس الوزراء ذاته فان مثل هذه الأمور ليس لها أثر مباشر فى حياتهم .

ويناقض هذا العضو حديثه من حيث رؤيته بأن أى عضو فى المؤتمر يمثل كل الشعب وبين حجره عن ممارسة الديمقراطية لفئة أو طبقة بدعوى انها لا يعنيها هذه الديمقراطية بقدر ما يعنيها الخبز . ويبرر قوله بأن هذه الطبقة أو الفئة لا ينتظمها تنظيم أو نقابة او منظمة ومن الصعب تمثيلها . لذا يرى أن أعضاء المؤتمر المنتخبين من المنظمات أو النقابات يمكنهم تمثيل هؤلاء نيابة عنهم .. ومن المعلوم نظريا وعمليـــا ان مسألة الخبز هى نتيجة

لوجود الديمقراطية من عدمها • حتى لو كانت ديمقراطية ذات طابع اجتماعى فهى ضرورية لحصول هذه الطبقة أو هذه الفئة على حقوقها من الخبز •

واذا كان يمكن لهذا المنطق أن يكون قائما • فانه أيضا وبالقياس فان جميع الأميين ونسبتهم فى ذلك الحين تصل الى ٨٠٪ (ثمانين فى المائة ٪ من الشعب لا يحق لهم الانتخاب •• وتقتصر الديمقراطية على ٢٠٪ (عشرون فى المائة) من الشعب • وهذا منطق مناقض للدعوة للديمقراطية والهدف من المؤتمر • فالديمقراطية تعكس حضارة جماهيرها • ولكن لا يمكن الطموح لديمقراطية الخاصة تحت دعوى أن الخبز أهم من الحرية والديمقراطية وحتى لو كان الاهتمام الأول للخبز • فليكن ذلك – بل الأولى يمكن التنويه بأنه بتوافر الخبز • فلابد كنتيجة لذلك أن تتوافر الديمقراطية كمطلب لمن سد رمقه من الخبز •

وعرف احمد عبد العزيز القوى الشعبية بأنها كل من انتفع بالاشتراكية وعمل على تنفيذ قوانينها ومهد لارساء قواعدها وكل من انتفع بها من كل النواحى فهو من هذه القوى الشعبية •

ورأى محمد أمين القرموطى بأنها أولا الفلاح والعامل وكل من يعمل بأجر نظير عمله مثل الطبيب والمحامى والمدرس والمهندس والكاتب وأصحاب الحرف والمهن المختلفة وصغار التجار •

ولكنه ركز على الفلاحين والزراعة ليرد على نسبة التمثيل بالنسبة لهم ١٤٪ التى أعلنها الدكتور زكى نجيب محمود فقال : اننا بلد زراعى وقد حصرنا الاستعمار فى هذا النطاق لنكون مزرعة له ولا نصنع الا ما هو فى حاجة اليه •• لقد أصبح عدد المشتغلين بالزراعة من المواطنين حسب

احصاء سنة ١٩٤٧ ما يقرب من ١٦٥ر٥٥٤ر٧ من هؤلاء نحو مليونى مواطن من الملاك . فاذا أضفنا اليهم مليونين آخرين ملكتهم الثورة تنفيذا لقوانين الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية فيكون لدينا ما يقرب من أربعة ملايين مواطن من الملاك الذين يعملون فى الزراعة والباقى وعددهم حوالى ثلاثة ملايين ونصف مليون من المواطنين يعملون كأجراء وتعمل الدولة على أن يكونوا ملاكا هم الآخرين باستصلاح مليونى فدان أخرى من أجلهم .

هؤلاء جميعا ملاكا وأجراء هم أصحاب البلد الأصليون وما نحن الا فروع لهم سواء كنا أطباء أم مهندسين أم معلمين أم عمالا يعملون فى الصناعة والتجارة والحرف الأخرى .

وليس من بيننا من ليس له اهل أو نسب فى الريف ان لم يكن أهلنا جميعا فلاحين . اذن فالفلاحون هم الغالبية العظمى للشعب . هم أصحاب الحق الأول فى البلاد بحكم غالبيتهم وبحكم عملهم . هم حماة الثورة ومن أبنائهم انبعثت وهم الذين سيرشحون أنفسهم فى الانتخابات وسيبعثون بممثليهم .

وعرج على فئة العمال ودورهم حيث قال : بدأت الحركة النقابية العمالية عندنا دخيلة . فانشئت نقابة الدخان سنة ١٨٩٣ وكانت كلها من الأجانب وأنشئت بعد ذلك نقابة الترام . وكان اغلبها من الأجانب أيضا . ثم تطورت الحركة النقابية فدخلها المصريون ووصلوا إلى المراكز القيادية فى النقابات .

واستخلص من ذلك مؤكدا رأيه فقال : اذن الشعب فعلا هم الفلاحون والعمال .

وردا على الدكتور أحمد السيد درويش بخصوص عدم تمثيل عمال

التراحيل فطالب بتمثيلهم وذكر أنه وضع مذكرة عنهم فى مايو ١٩٦١ ووضع صورة تحت نظر امين عام المؤتمر وأعضاء اللجنة . ورأى انهم أصحاب الحق الأول والأخير وهم الذين سيقفون الى جانب الثورة لأنهم من الفلاحين الاصليين الذين منهم جمال عبد الناصر وصحبه .

ولطالما طبقا لهذا المفهوم أن المواطنين جميعا فلاحين كعنصر من عناصر المواطنة فان أى عنصر يمكنه ان يكون ممثلا لهؤلاء وهؤلاء . ولكن مع ذلك رأى العضو انه لابد من تمثيل الفلاحين ـ كقوى عاملة ـ تمثيلا أكبر طبقا لحجم القوى العاملة بالدولة . بل ولطالما انه يعترف بأن أبناء المهن جميعا .. هم أبناء فلاحين فهم لهذا يمكنهم تمثيل أهاليهم ومواطنيهم حيث انهم كانوا منهم يشعرون بآمالهم وآلامهم ولكنه فصل بين الأبناء الحضاريين والاباء الفلاحين .

وتأكيدا لحق الأول للفلاحين ذكر أن الحركة النقابية العمالية دخيلة ثم تطورت كجزء من تاريخ الدولة النضالى . وبهذا فقد جرح هذه الفئة وان كان تدارك ذلك باعتبارهم قوى هامة من القوى الشعبية ولكنه لم يتجاهل أن الفلاحين هم الأصل وأصحاب الحق الأول .

وبهذه الاشارة فانه أدرج مسألة المواطنة فى سلم كأشبه بالسلم الوظيفى فهناك الأولون والآخرون وهكذا مما يؤدى بذلك الى نمو الحساسية بين الفئات المختلفة تؤثر على رؤيتهم للعمل السياسى بما يشوبها من تعصب أو تفرقة أو ما شابه ذلك .

ولكن كمال الدين الحناوى حاول تأصيل وتبرير مطالبة العمال والفلاحين لنسبة أكبر فى التمثيل فقال : عندما يقف الفلاح ليتكلم لابد أن يتحدث عن المسائل المادية التى تمس حياته وعما أصابه من صور الاستغلال والاستعباد . فعندما يتكلم الزميل حسنين محمد محمود عن

المكافأة أو الجزاء الذى يناله اذا ما ارتفع انتاجه الزراعى وعندما يتحدث الأخ طه الخطيب عن الوسائل التي تستخدم لأبناء الفلاحين عن الأراضى كأن تترك الأراضى بورا حتى لا ينتفع بها ٠ وعندما يتكلم الزميل العامل عبد العزيز مصطفى عن بعض حقوق العمال التى كانت موجودة وسلبت منهم كل هؤلاء دائما يتحدثون عن المصالح المادية التى تمسهم ٠ وانى وان كنت من أبناء الفلاحين وتمتد جذورى الأصلية الى البيئة الريفية الا انه قد أتيحت لى فرصة الثقافة وعندما أتحدث فى هذه اللجنة فاننى أكون مرتبطا بالمصالح المادية المحيطة بى ومصالح الطبقة التى أعيش فيها ٠ كل هذه حقائق قائمة ولا يجوز أن نخاف من مناقشتها وهناك ــ كما قال السيد الرئيس ــ تناقضات كثيرة ٠ فمصالح أعداء الشعب متعارضة مع مصالح الشعب وهم يحاولون أن يحققوا مصالحهم بالعدوان ٠

كما ان هناك متناقضات بين الفلاحين والعمال يمكن أن تحل بالطرق السلمية فى نطاق المجتمع الذى نعيش فيه ومن هنا فاننا نلتمس العذر لأى انسان يتكلم فى حدود مصلحته المادية التى تمس حياته اليومية ٠

ثم قال : والشعب عندى وهو صاحب المصلحة فى تطبيق الاشتراكية هو الطبقة العاملة : العمال ٠ عمال الصناعة والزراعة والفلاحون وحلفاؤهم من المثقفين الوطنيين الذين لم يتدنسوا فى خدمة رأس المال والاقطاع والرجعية فى الماضى ومن حلفائهم كذلك صغار التجار والملاك الوطنيون فى حدود القوانين الاشتراكية والمهنيون من محامين وأطباء ومعلمين ومحاسبين ومهندسين ٠٠ الخ ٠

فيجب عند تمثيل هؤلاء جميعا أن نعطى أكبر قسط من التمثيل للطبقة التى سيقع على عاتقها فعلا البناء الاشتراكى ٠

ثم استطرد بقوله : لقد تكلم بعض الناس عن النسبة العددية وابدوا جزعهم وضربوا لذلك مثلا برجال الجامعة الذين يصل عددهم الى ستة آلاف بينما يصل عدد العمال الى ستة ملايين عامل وبذلك تكون نسبة الأولين الى الآخرين لا شيء · والواقع كما قال الزميل حمدى الحكيم اننا نريد جيشا يقاتل فى سبيل الاشتراكية ·

ولا يخفى أنه في أى تنظيم شعبى لابد انه سيكون هناك قرارات تحتاج الى تصويت · وهذه القرارات تؤثر على البناء الاشتراكى وعلى مصالح غالبية الشعب · فينبغى لذلك عند الأخذ بالنسبة العددية مراعاة العاملين فنعطى الطبقة العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية نسبة تضمن لها ألا يصدر أى قرار من التنظيم يكون ضد الاشتراكية أو ضد مصلحة هذه الطبقة كما ينبغى فى الوقت نفسه ألا نضع الخبرة أو القدرة القيادية لدى المثقفين وأساتذة الجامعات الذين هم قلة فى هذا البلد ·

تم استعار تشبيها عسكريا فقال ، فالطبقة العاملة صاحبة المصلحة فى الاشتراكية هى المشاة فى جيش الاشتراكية وهى التى تكون غالبية الجيش أما بقية الطبقات الأخرى الحليفة فأسلحة مضاونة كالمعدنية والطيران والمندسين أما بقية الطبقات الأخرى الحليفة فأسلحة معاونة كالمدفعية والطيران والمهندسين وغيرهم ·

وواجب كل هذه الأسلحة أن تمهد الطريق وتيسر تحقيق أهدافه ولكن لا ينبغى لها أن تطغى عليه او تعوق سيره أبدا وأعتقد ان هذا المثل يمثل الواقع بالنسبة للمرحلة القادمة ·

ثم تحدث بصفة خاصة عن التنظيم الشعبى المكون للقوى الشعبية فقال : وفى رأيى انه ليس من المفروض أن يكون جميع المواطنين اعضاء فى التنظيم السياسى · وهذه نقطة جديرة بالاعتبار بخلاف ما كان عليه الأمر فى

تجربة الاتحـاد القومى حيث نص الدسـتور المؤقت على ان المواطنين جميعا يكونون الاتحاد القومى والاتحاد القومى يعمل لحث الجمهور على بناء الوطن ٠

وان كان التنظيم الشـعبى المنظم الذى هو عبارة عن لجان وقيادات على مختلف المسـتويات ليس من الضرورى أن ينتظم فيها جميع أفراد الشعب وعلى هذا الأسـاس يلزم فى كل مرحلة النظر فيمن يدخل التنظيم الشعبى فاذا كان من المصـلحة فى هذه المرحلة أن نقصر التنظيم على فئة معينة فارى انه من الطبيعى جدا أن نلتزم بهذا ٠

وطالب بتمثيل المرأة عن طريق النقابات أو الهيئات ولكنه أكد قائلا : ان المرحلة المقبلة ليست هى المرحلة النهائية فى التنظيم الشعبى ٠

واذا كان كمال الحناوى رأى انه يحق لأى عضو أن يمثل فئته وبيئته ٠ الا ان هناك وقفة مع فصـل المواطن عن بيئته لمجرد انه حصل على شىء من التحضر أو الثقافة ٠ حيث ان هذه وتلك هى عامل هام ومساعد فى تمثيل البيئة التى كان ينتمى اليها مهما تدرج فى مناصـبه والى فئة أخرى ينتمى اليها بحـكم وظيفته ٠ فلا بد أن يكون التمثيـل عاما ٠ والا تعارضت هذه المصالح الفئوية وتصارعت ويؤدى ذلك الى اهدار المصـالح القومية أو العامة أو العليا فوق أى مصـالح فئوية ـ وانه ليؤكد هذا المعنى والذى أيضا لم يطرحه ـ عندما عاد وقرر وجود تناقضات بين العمال والفلاحين ٠ وبالطبع فان هذه التناقضات لا تحل الا اذا كان ممثل الشعب يعتبر نفسـه ممثلا عاما وليس ممثلا للعمال فقط أو الفلاحين فقط ٠ ومهما توافقت المصلحتين فانهما ربما يتعارضان أو يتناقضان من حين لآخر ٠

وان هذا التمثيل العـام لا يضر أيضا المصالح الفئوية اذا كان لذلك ضرورة أو هدف ٠ وبالتالى لا يؤثر فى التصويت لتأييدها أو رفضها ٠ وان

كان العضــو قد لمس نقطة هامة الا وهى حاجة التنظيم الى تصويت معين . وهو يرى ان العمال والفلاحين بتصويتهم الدائم لمصـالحهم هو خـير ضمان للحفـــاظ على حقوقهم وتجاهل مرة أخرى ان التمثيــــل لا يجب أن يكون فئويا فى تنظيم شعبى حيث ان المصالح الجماهيرية ليست محل مساومة من فئة أو أخرى فى هذا التنظيــم بقدر ما تكون محـل نقـاش ونتيجة محققة للمصالح القومية ســواء كانت هذه المصـــالح فى جانب أو آخر . واذا كان المقصود بالحاجة الى تصــويتهم فى مصالحهم . فان الجانب العملى قد أثبت انه قد اســتغل تصويتهم ـ تحت دعوى مصالحهم ـ لقرارات كانت ضد مصالح الدولة والمواطنين عامة . وخاصــة القرارات الخاصــة بالحريات والاعتقالات وباجهاض محاولات اصلاحية أو كبت أصوات جريئة .

ومع ذلك رغم انه رأى شــمولية التمثيل بالنســبة للعمال والفلاحين وغيرهم الا انه عاد ورأى انه لا يجب أن يشــمل التمثيل كل الجماهير أو كل الفئات بل يمكنه أن يشــمل فئة دون الأخرى . وهذا منتهى الحجر على حرية المواطن أو الفئات المختلفة والعديدة للانتماء الى تنظيم ســياسى أو شعبى تحت دعوى تحقيق مصــلحة أو عدم تحقيقها . لانه المفترض ان المصــلحة تتحقق للمواطنين لمجرد التمثيل بالتنظيم الســياسى أو الشعبى . ومما يؤيد رأينا انه كانت لوجهة نظره الخاصــة بالتمثيل الفئوى أو التمثيل لمصـــالح محدودة رد فعل معارض فقد تحدث العضــو يوسف على يفند رأيه قائلا :

وأخشى لو أطلق هذا المبــدأ أن يتحول الـكلام الى شــكاوى شخصية أو طائفية قد تبعدنا عن الغرض الذى اجتمعنا من أجله .. كما انه لا يعجبنى تخصيص أناس للاتحــاد القومى لأن هذا يضفى عليه شــكلا حزبيا وكفانا أحزابا فكلنا جيش وطنى واتحاد وطنى تحت راية الرئيس جمال عبد الناصر .

وراى جمال احمد سعد بخصوص قطـاع غير مجمــع على حــد تعبيره

ويشمل الاجراء الزراعيين وربات البيوت والعمال الزراعيين وقد يشمل عمال وموظفى الحكومة ممن لا تجمعهم روابط أو نقابات وكذلك عمال وموظفى المؤسسات الصغيرة الذين ليست لهم روابط أو نقابات حالية ٠٠ فقال رأيه حول هذه العناصر فقال : انها تعتبر عناصر رئيسية وهامة فى القوى الشعبية ولهذا أرجو أن نولى هذا القطاع عناية خاصة بأن نحصر هذه القوى ونحاول أن نحدد وسائل مبسطة لتجميعها فى الوقت المحدد لها ٠ وقد يكون من غير الممكن أن تجمع كل هذه القوى ولكن قد يكون من الممكن أن يجمع الكثير منها وبهذا نكون قد أدينا بعض ما علينا من واجب فى هذه اللجنة ٠

أما زاهية مرزوق فقد تحدثت عن المنظمات والنقابات القائمة ومدى ما يمكن أن تساهم به فى تمثيل القوى الشعبية ٠ وخلصت الى انه ٧٦٪ من مجموع السكان الريفيين غير منضمين الى منظمات تعاونية ٠ وكذلك فان أكثر من ٥٠٪ من عمال الصناعة قد نأوا بأنفسهم عن المجال النقابى أما رغبة فى الانطواء أو لعدم الوفاء بالاشتراكات أو لقلة الوعى بينهم أو لهذه الأسباب جميعا ٠ وعلى ذلك رأت انه لا يمكن الاعتماد على المنظمات القائمة ولا مناص من اللجوء الى الانتخابات الحرة ٠

واستدركت تقيم هذه الانتخابات وكيفيتها فقالت : لقد دعونا لانتخابات حرة وكنا صادقين فى دعوتنا للاتحاد القومى ٠ واختلط الأمر على الشعب وكما يأتى المواطن يطلب النصح اذ بلغ المرشحون فى قسمه ٢٥٦ مرشحا وكان يجب على هذا المواطن انتخاب ثلاثين من بينهم ٠ وكان يجب عليه تبعا لذلك أن يجمع معلومات عن هذه المجموعة الضخمة من المرشحين حتى يمكنه أن يختار عن وعى ثلاثين منهم ولكنه بعد جهد أمكنه أن يحصل على معلومات عن ١٠٪ أو ١٥٪ من هؤلاء أما البقية فقد اختارها بمحض

المصادفة واظن ان هذه المشكلة قد قابلها كثير من الناخبين هذا من جهة الناخب ٠

أما من جهة المرشح فقد سألت واحد منهم لماذا رشحت نفسك فى هذا القسم بالذات وأنت لست من سكانه ولا تعمل فيه ولا حتى من أهل هذا البلد بالذات وليست لك أية مصلحة فيه فكانت الاجابة « خليها على الله » وفى النهاية فقد فاز من فاز بحق أو بغير حق ووجدنا أنفسنا أمام تشكيلة عجيبة من القوى الشعبية فوجدنا المؤمن بالثورة وغير المؤمن بها والذى تتوفر فيه القيادة والذى لا تتوفر فيه كما وجدنا الانتهازى والاقطاعى والرأسمالى وغيرهم ٠ فاذا اخترنا لتمثيل القوى الشعبية هذه المنظمات القائمة فانه يتحتم علينا وضع نظام آخر لتكملة النقص الذى أظهرته تشكيلات هذه المنظمات وأرى أن يكون عدد أعضاء المؤتمر العام ١٧٠٠ عضو توزع حسب تعداد السكان في المحافظات ٠ أما اذا أخذنا بمبدأ الانتخابات الحرة فانى أقترح :

١ ــ أن يكون التمثيل الشعبى تمثيلا عاما يبدأ من القاعدة التى هى القرية ثم المدينة ثم المحافظة ٠

٢ ــ ان توضع صفات لكل من يسمح له بتمثيل الشعب ولا يقبل ترشيح أى عضو الا اذا توافر فيه ٧٠٪ على الأقل من تلك الصفات ٠

٣ ــ ألا يشترك من يفوز فى الانتخابات وقد سمح له بمركز القيادة فى المجتمع بدون توجيه وتثقيف يساعده على تحمل أعباء هذه القيادة ٠

وأما بالنسبة لهذا الرأى فان الانتخابات الحرة هى خير معيار لتمثيل الجماهير ٠ حيث أن النسب المعروفة قد أثبتت انه لو أخذ بالتمثيل من خلال المنظمات والنقابات فان هناك قطاعات عديدة أرشد من الجماهير لن تمثل فى الانتخابات وتطبيقا لذلك فقد رأيت أن يكون التمثيل موازيا لعدد السكان ٠

ويرى على السيد على بأن القوى الشعبية تتمثل فى الرجل الذى لا يجد قوت يومه ؟ لأن هذا الرجل هو الذى يؤمن بالاشتراكية أكثر من الشخص الذى يأكل ديكا روميا وهو أيضا الرجل الذى سيستطيع أن يدافع عن الاشتراكية !

ومعنى هذا كما أعلن أنور السادات فى احدى المناسبات وهو يتقلد منصب رئيس الجمهورية رغم انه أمين عام هذا المؤتمر انها اشتراكية الفقر . فالفقراء طبقا لهذا الرأى هم الذين يمثلوا فى التنظيم . وأما الطبقات المتوسطة والفوق متوسطة والغنية فلا يحق لتمثيلها . وهذا منتهى التفرقة بين المواطنين فى ممارسة حقوقهم السياسية المختلفة . وازاء هذه التفرقة فكيف تعبر الفئات أو الطبقات الغير ممثلة عن ذاتها . واذا ما تطورت مستويات المعيشة للفقراء فهل يخرجون من دائرة التمثيل ؟ وهل اذا انحدرت مستويات المعيشة بالنسبة لغيرهم فهل يحق لهم التمثيل .. ؟!

فمعيار مستوى المعيشة أو الدخل الفردى لا يجب أن يكون معيارا وحيدا فقط لمسألة التمثيل .. بل ان هذا يتعارض مع أبسط القواعد الانسانية للمواطنين جميعا بل وجميع الأديان . واذا كانوا هم الذين سيدافعون عن الاشتراكية فالمسألة ــ اذن تبعا لهذا الرأى ــ تتحول الى صراع الفقراء مع ما فوقهم ولو بنسبة بسيطة وبالتالى فهذه دعوة لتأليب الطبقات .. أى صراع طبقى وهذا ما لا يجب أن يكون .

ورأى الدكتور جمال سعيد كمعيار لتمثيل القوى الشعبية وهو مدى اسهام كل قطاع فى الدخل القومى . ولو أننا سرنا على هذا لكان ــ على حد تعبيره ــ من الممكن أن نحقق تمثيلا نسبيا أفضل مما تحققه المعايير الأخرى التى ذكرت . ولم ينفى قطاعى الطلبة وربات البيوت وعارضه فى ذلك الدكتور حسين خلاف حيث رأى ان هذا الأساس أخذ به فى النظام

الرأسمالى طبقا لاحصاءات ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ بالاضافة كما قال : اذا نظرنا الى هذا التوزيع لوجدنا ان العائد من الأملاك أو من ايجار أو أرباح أو فوائد تزيد على أجور العمال على اختلاف فئاتهم ومعنى ذلك اننا لو أخذنا بهذا المعيار لكانت نسبة تمثيل الملاك أكبر من نسبة تمثيل العمال وليس هذا من الاشتراكية فى شىء .

واستدرك يفند هذا المعيار قائلا : ان هناك فئة من الأمة تعتبر عند حساب الدخل القومى ليست ذات أثر فى تكوين هذا الدخل فى شىء رغم انها تقوم بخدمات هامة وهذا معروف جيدا عند القائمين بوضع الحسابات التى تصور الدخل القومى .. هذه الفئات تقوم بخدمات جليلة ولكنها لا تقوم فى حساب الدخل القومى . فلو أخذنا بهذا المعيار لكان معنى ذلك ان تلك الفئات لا يصح أن تمثل على الاطلاق .

وعاد الدكتور جمال سعيد يوضح رأيه السابق ويرد على معارضه فقال : « التى لم أقل بأن تمثل الرأسماليين وانما قلت بأن نخصص لكل قطاع نسبة معينة حسب مساهمته فى الدخل القومى . فاذا كان قطاع الزراعة يساهم بأربعمائة مليون من الجنيهات فيمكن أن يمثل بثلاثين فى المائة . وفى داخل القطاع الخاص بالنشاط الزراعى يمكن أن يمثل العمال الزراعيون وصغار الزراع وغيرهم فليست الفكرة اذن أن نمثل الرأسماليين والتمثيل انما يتم داخل القطاع ولا علاقة له بالطبقات المكونة للدخل القومى» .

ومعيار نسبة مساهمة كل قطاع فى الدخل القومى . ليس معيارا ثابتا أو منصفا . وهو معيار يتطور بتطور المجتمع فى اى اتجاه . فاذا كانت الزراعة تمثل نسبة كبيرة . ومع التطور . فان البترول وقناة السويس يزيد مساهمتهم رغم ان العاملين فى هذين القطاعين لا يمثلوا ٥٪ من اجمالى العاملين بقطاع الزراعة . فهل يحق لهذه القلة من اجمالى العاملين بقطاع

الزراعة أن تمثل تمثيلا كبيرا يفوق أضعاف العاملين بقطاع الزراعة ؟!

وماذا عن العاملين بقطاع الخدمات حيث انه قطاع غير منتج آثاره فى موازنة ايرادات الدولة · بل يبدو نشاطه أكثر فى موازنة مصروفات الدولة ·

وهذا الرأى يؤدى الى تمثيل راسمالية الدولة وان كان الهدف هو ابعاد تمثيل الرأسمالية الفردية · وهذا المعيار لا يجب أن يكون معيارا ديمقراطيا أو تعبيرا عن المصالح العامة للمجتمع ·

وذكر أحمد عبد الحكيم ان القوى الشعبية تتكون من الذين يُخلصون فى العمل ومن الطبقة الصالحة المنبثة فى أنحاء البلاد ومن الذين يقومون بواجبهم نحو بلادهم ومن الذين يخدمون أهليهم وذويهم · ولا سيما الفلاح ·

رغم ان هذا التعريف عام وليس له حدود · فهو يبدو كمقومات عامة أو صفات يجب أن يتحلى بها من يتصدى لتمثيل الجماهير · ومع ذلك فقد غلب هذه الصفات بصفة خاصة عند الفلاح وكأنه المواطن الوحيد الذى يتصف بها دون المواطنين الآخرين · وهذا حكم مبدئى متعسف ويعصف بحساسية شديدة جميع الفئات الأخرى مما يؤدى الى وجود تفرقة غير عادلة ·

أما فريدة حسن فقد رأت بعد اعمال مسألة العزل فان القوى الشعبية تبدو واضحة فى جميع طبقات الشعب العاملة فى الميادين المختلفة ·

أى طبقا لهذا · فان القوى الشعبية هى كل المواطنين بعد اعمال العزل السياسى لما أطلق عليهم أعداء الشعب ·· وهؤلاء أيضا اختلف فى تعريفهم · فرأى البعض انهم الرأسماليين والاقطاعيين ورأى آخرون انهم المنافقون والانتهازيون والمتسلقون ومنهم من عارض هذه المسألة اطلاقا ·

وآخرين رأوا انها مسألة نسبية • وبهذا فان التحديد طبقا لهذا التعريف يأتى بعد تحديد ماهية أعداء الشعب •

ورأى الدكتور رشوان فهمى أن يضم الى القوى الشعبية رجال القضاء ورجال الأمن والقوات المسلحة حتى تكتمل صورة مجتمعنا • وطالب بأن تترك الانتخابات حرة وأن تكون اجبارية • فالقيادات يقررها الناخبون وهم أدرى بثقتهم •

ويعرف الدكتور طه مندور نصر عناصر القوى الشعبية قائلا : هم من تتماثل مصالحهم وتتجانس مطالبهم وتتقارب غاياتهم • هم الفلاحون والعمال وأصحاب الفكر العادل وهم القريبون من هذا المجموع من رجال الحقوق والطب ومختلف المهن •

وحاول صيام فرج مصطفى بندق تعريفها أيضا فقال : انها التى تعمل على تنبيت قواعد الاشتراكية وعلى تنفيذ القوانين بكل دقة وأمانة واخلاص دون انحراف والدفع بها الى الأمام • وأما طريقة التمثيل فتكون عن طريق المنظمات للقوى المختلفة وخص بالذكر الفلاحين •

وفسر أحمد سعيد ماهية القوى الشعبية مستندا الى ما جاء فى كلمات الرئيس عبد الناصر فقال : ان التنظيمات الثورية تقوم دائما على الثقة فهى جماعة من الأفراد ارتبطوا مع قائد برباط معين من أجل تحقيق هدف معين وتعاهدوا على الكفاح من أجله • هنا تأتى مهمة القائد فى التنظيم ولقد قال قائدنا جمال : « ان أصحاب المصلحة فى التنظيم الاشتراكى هم الأجراء » على اطلاق اللفظ • معنى هذا ان القائد يثق فى جميع الأجراء فى الوطن لأنه لا مصلحة لهم فى وجود نظام رأسمالى اقطاعى فى البلاد • والثقة المتبادلة بين القائد وبين أصحاب المصلحة فى التنظيم هى التى تستطيع أن تقيم القوى الشعبية وتحددها •

ولكن هل معنى ذلك ان فئة الأجراء على المستوى العام فى جميع مجالات الحياة بالدولة هم القوى الشعبية الوحيدة فى الدولة ؟ واذا كان كذلك ، فانه فى داخل فئة الفلاحين ذاتهم لا يوجد أجراء فقط انما هناك ملاك صغار . فهل هؤلاء لا يعتبرون من القوى الشعبية لمجرد انهم ملاك صغار وليسوا أجراء ؟! ويوجد البعض منهم أغنياء بالوراثة أو الملكية فهل يعدون ذلك من القوى الشعبية لمجرد انهم أجراء .. حتى لو كانوا اغنياء !!

وكما تحدثت باهتمام فاطمة عنان عن تمثيل المرأة . فقد حصرت السيدة علية عزمى حديثها فى هذه النقطة أيضا فاقترحت أن تتجنب نساء الهيئات العاملة من يمثلهن من النساء وأن تقتصر أصواتهن على ممثلاتهن فى حدود نسبة عددية يتفق عليها وأن يكون ذلك الانتخاب على مستوى المحافظات . واستدركت بقولها : ان عدد المشتغلات بمختلف المهن النقابية والجامعيات يكاد يبلغ سدس عدد الرجال . وهذا فى مرحلتى التعليم الثانوى والعالى .. أما قطاع الزراعة فتشترك فيه المرأة على قدم المساواة مع الرجل فى أعمال الحقل والبيت وكافة فروع الانتاج الريفى .

وصاحت قائلة : ان من الواجب أن تكون اجتماعاتنا وآراؤنا على مستوى الوطن وليست على مستوى المهن .. وردى على ذلك ان مركز المرأة فى هذا المجتمع ليس مهنة ولكنه قطاع يمثل كافة المهن ولكن له وضعه الخاص من ناحية العدد . فنساء جمهوريتنا أكثر من الرجال ومن ناحية العمل فان المساواة التى حصلنا عليها ما تزال مقيدة بقيود الماضى ورواسبه وحتى تنتهى هذه القيود وتزول هذه الرواسب . فيسمع صوت المرأة على انها امرأة وعلى ان لها مطالب خاصة بها لا يستطيع التعبير عنها رجل ثم تساءلت من من الأعضاء الرجال مستعد أن يناقش مشاكل الأمومة والطفولة وأجازات الوضع للمرأة العاملة ومسائل الزواج والطلاق وما اليه .

وقد تناست فاطمة عنان ان قاسم أمين هو الذى قاد تحرير المرأة فى الثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين وقبل الثورة وبهذا التناسى أطلقت صيحتها بأن الرجل لا يستطيع أن يعبر عن المرأة كما وان المرأة تمثل أكثر من نصف المجتمع فان هذا لا يجعلها فى مضاف الأغلبية البرلمانية فالناخب رجل أو امرأة له الحق فى أن ينتخب ممثله امرأة أم رجل ٠

ومع ذلك فطبيعة تكوين المؤتمر المنعقد أفرزت الحديث على المستوى المهنى حتى يبدو من الاستعراض العام لما قيل فيه بأنه مؤتمر صاحت فيه الشكوى المهنية أو الفئوية والمطالبة باصلاح الأحوال والأمور فى كل فئة على حدة ٠ وكلما كان الحديث على القضايا العامة أو القومية فكل يتحدث من منطوق مهنته أو فئته ٠ وهذا واقع ما حدث ٠ وان كانت لم تتحدث فى هذا فانها عرجت على النوع وليس المهنة ٠

أما على بهرام السياخى فقد حدد ماهية القوى الشعبية بمفهوم المخالفة حيث قال : ان الشعب جميعه هو القوى الشعبية الحقيقية ما عدا كل مستغل للشعب بأى نوع من أنواع الاستغلال وكل من يعوق حركة الانتاج وكل من يعوق عجلة الثورة الاجتماعية ٠ وهؤلاء المستغلون والمعوقون معروفون لنا نحن الشعب ٠

ودعا حسن زكى أحمد أن يمثل فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية هؤلاء الفنيون والمخططون الذين اشتركوا فى تصميم خطة التنمية وفى تنفيذها حتى يكتمل تشكيل القوى الشعبية بموازين قوية فنية يمكن أن تثار فيها المناقشة حول أمور هى المستقبل الفعلى للشعب ٠

ودعوة هذا العضو تخفى خشيته ألا يمثل فى المؤتمر المزمع عقده الفنيين أو الخبراء فى مجالات التخطيط حتى يكون المؤتمر قائم على دعائم

قوية ٠ وهذا يؤكد تخوفه من التمثيل الفئوى الذى ربما يتجاهل أو يمحى وجوب تمثيل العلميين والمتخصصين والذى لا بد من تواجدهم لتوجيه هذا المؤتمر الوجهة السليمة في المستقبل وحتى لا يبدو مجرد مظاهرة تمثيلية لمؤتمر القوى الشعبية ٠

وأما خليفة الله مهنا حسن فقد أوجز تكوين القوى الشعبية فى الفلاحين والعمال وأصحاب المهن وأعضاء النقابات وكل من ساهم فى بناء المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى ٠٠ ثم صاح قائلا : ان وجودنا نحن الفلاحين فى هذا المكان الذى لم تطاه قدم فلاح من قبل على هذه الصورة التى يراها الجميع لهو بداية لبناء المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى السليم ثم ردد شعرا فقال :

من كان يحلم ان مجلس الأمة	يأتى بفلاح البلاد ويجمع
من كان يزعم أن نكون مجلس	ولنا من الآراء رأى يسمع
دم يا جمال على البلاد تعقرها	ان البلاد بغيركم لا تنفع
برئيسنا المحبوب يكمل خطنا	وتصلح الأرض الفساد وتزرع
بكمو تصير الأرض أرضا خصبة	وبفضلكم ينمو النبات ويطلع

وقد ربطت الدكتورة نعمت مهران بين وجود القوى الطبيعية فى مصر كسبب أو لاستكشاف القوى الشعبية ٠ وقد عددت هذه الاستكشافات فى العلماء وفى الاقتصاد والطب والزراعة والهندسة والكثير من العمال المهرة فى الصناعة والحرف والزراعة ٠ وقالت : ولكننا كنا قاصرين فى توزيع هذه القوى توزيعا عادلا واستغلالها لصالح أفراد الشعب حتى نحيلهم الى قوة دافعة فتكدس الأطباء فى المدن الكبيرة وقبع العلماء فى جامعاتهم وعزف الفنيون من المهندسين والزراعيين عن الانتقال الى الريف وبذلك حرم الريف من هذه القوى الموجودة فى الوطن ٠

ثم قالت : لا أعتقـــد أن الواجب يقتضـــينا تقســـيم قـــوى الشعب الى طوائف او نسب والا خلقنـــا شبه أحزاب متناحرة متطاحنـة داخل مؤتمرنا للقوى الشـعبية وطالما سنبعد الأفراد الذين نعتقد فيهم عدم التجاوب من نظام مجتمعنا الاشـتراكي واننا سنوالى عملية الانتخاب هذه لنترك الباب مفتوحا لمن نعتقد فيهم الصـلاحية دون ما تحديد لأعداد أو فئات (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) ٠

فهـذا الرأى يقوض الهدف من انعقاد المؤتمر باعتراضها على التقسيم الطـائفى أو الفئوى حتى لا تتحول هـذه الطوائف الى شـبه أحزاب تتنافر ومتناقضـة ومختلفة داخل المؤتمر الذى يمكن أن ينفجر من الداخل جراء هذا التطاحن ٠ وقد ركزت على التكنوقراطيين أيضا كفئة هامة لابد من استغلالها واستثمارها وطنيا ٠

ورأى محمد النادى اسماعيل ان هذه القوى الشـعبية هى كل قوى تعمل فى أى قطـاع من قطـاعات العمل المختلفة لتنتج ويعود انتاجها على الشعب أما بالنسـبة لكيفية التمثيـل فما دام سـيأتى عن الطريق الرأسى للانتخـاب فلا يوجد لذلك الا طريق المنظمات القـائمة فعلا ٠ وخص بالذكر الجمعيات التعاونية الزراعية ٠

ولكن العضـو صلاح أبو المجد اختلف معه فى ذلك ورأى ان اللجان النقابية هي وحدها التى تستطيع استخلاص حقه من المـلاك والمسـتأجرين الذين هم أعضاء فى الجمعيات التعاونية أو غير أعضاء فيها ٠

وتحدث الدكتور عبد الخالق خيرت ضيف وتناول ماهية القوى الشعبية بشىء من التفصـيل وحـاول أن يدعم حديثه بالأرقـام وتقسـيم السـكان واعترض على كيفية التمثيل حيث انه اذا كان على أساس عددى فهذا غير سـليم فقال : جرى العرف على تقسيم القوة البشرية الى قسمين :

اولا : الأفراد الداخلون فى قوة العمل ٠

ثانيا : الأفراد الخارجون عن نطاق قوة العمل ٠

فأما عن أولهما فهم الأفراد الذين يسهمون فعلا بمجهودهم الجسمانى أو العقلى فى أى عمل يتصل بانتاج السلع أو الخدمات او الذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ٠ ويبلغ عدد الداخلين فى نطاق قوة العمل من المشتغلين والمتعطلين ٦ر٥ ملايين موزعين على الوجه الآتى :

فى قطاع الزراعة ٤ر٣ مليون نسمة وفى الصناعة ٧ر٠ مليون والتجارة ٥ر٠ مليون والخدمات ٠ر١ مليون ٠٠ ومن بين هؤلاء ٤ر٥ ملايين مشتغل و٣ر٠ مليون متعطل ٠ وثانيهما الأفراد الخارجون عن نطاق قوة العمل وهم القادرون على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المثمر بسبب عدم رغبتهم فيه أو بسبب عدم امكانهم الدخول فى ميدان العمل ويدخل فى هذه الفئة : الطلبة والطالبات وربات البيوت وغيرهن من النساء المتفرغات للأعمال المنزلية ٠ وارباب المعاشات الذين لا يزاولون عملا مثمرا واقل من ٦٥ سنة ـ ونزلاء المؤسسات العامة كالمصحات والمستشفيات والسجون ـ والزاهدون فى العمل الذين لا يزاولوا عملا مثمرا ولا يبحثون عنه رغم قدرتهم وذلك بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول خاصة أو اعانات دورية ٠

ولا أستطيع أن أتصور وأتخيل تمثيلا للقوى الشعبية من غير طلاب وربات بيوت ٠

ثم تعرض لنسب عددية لكل منهم ٠ فقال : ان الداخلين فى قوة العمل ٨ر٤٤٪ من السكان وربات البيوت و٦ر٦ مليون أى ٨ر٥٢٪ والطلاب ٤ر٪ ٠٠ ولو أننا أخذنا بتمثيل الفئات على أساس عددى فقط لوجدنا ان أصحاب المهن الحرة وأصحاب الفكر والرأى سوف لا يكون لهم أى نصيب فى

هذه التشكيلات ٠

بمعنى انه لو تحدد أعضاء المؤتمر القادم بألف عضو لمثل فيه أصحاب المهن على الأساس الآتى : $\frac{١}{١٠}$ من طبيب واحد و $\frac{١}{١٠}$ من مهندس و $\frac{١}{١٠٠}$ من محاسب واحد و $\frac{٤}{١٠٠}$ من محام واحد و $\frac{٨}{١٠٠٠}$ من أحد رجال المهن العلمية و $\frac{٩}{١٠}$ من رجال التعليم و $\frac{٩}{١٠}$ من مهندس زراعى ٠

يتبين من هذه البيانات اننا لو أخذنا بتمثيل الفئات على أساس عددى فقط أيضا لكانت الأغلبية لربات البيوت ولكان نصيب الداخلين فى نطاق قوة العمل ضئيلا بالنسبة لنصيب الخارجين من قوة العمل ولكان نصيب المهن الحرة ضئيلا بالنسبة لنصيب الطلاب والطالبات ٠ لهذا كان لا بد لنا أن نبحث عن بعض المعايير الأخرى لترجيح النتائج التى ننتهى اليها عند الأخذ بالتمثيل العددى المطلق ٠

فيجب أن نأخذ بالمعيار الاقتصادى من حيث مساهمة كل قطاع فى الدخل أو الانتاج القومى ٠ والقوة الفكرية والقيادية لكل فئة وخاصة أساتذة الجامعات ٠ وكذلك القوة العددية وكذلك التوزيع الجغرافى لكل القوى الشعبية ليكون التمثيل تمثيلا شاملا ٠

وقد عرف محمود جلال عثمان القوى الشعبية فرأى انها التضامن والتكامل بين أفراد الشعب والوحدة فى الرأى والتعاون مع بعضنا البعض وهذه هى الاشتراكية السليمة التى نادى بها الرئيس على حد تعبيره ٠

وأما عبدالله عطية فهمى فقد رأى انها تمثل فى الفلاحين الذين تغير حالهم بعد انتفاضـتنا الثورية والذين اسـتفادوا من القرارات الثورية وأصبحوا ملاكا بعد أن كانوا أجراء عند الاقطاعيين ٠٠ وكذلك العمـال الذين أصبحوا شركاء فى رأس المـال ٠ ثم الطبقة البرجوازية الصغيرة والمتوسطة من الموظفين والمفكرين والمثقفين التى آمنت بمبدأ اشـتراكيتنا وحافظت ولا تزال تحافظ على مكاسبنا وتفاعلت مع انتفاضتنا ٠

وجمع حامد بكير هذه القوى فى تعريف محدد قائـلا : كل من آزر القوانين الثورية الاشـتراكية وتجاوب مع الثورة وعمل للمحافظة عليها فهو من الشعب ٠

ويرى محمد هاشم العشيرى اسـتحالة ضم جميع القوى العاملة تحت تنظيم معين قبل هذا المؤتمر ٠ وانه توجد بالفعل تنظيمات مستكملة فى صورة نقابات أو اتحادات أو هيئات تمثل وجهات النظر المختلفة الموجودة فى جميع القوى التى لم تسـنح لها فرصة تجميع نفسـها ٠٠ فمثلا العامل فى المصنع يمثل وجهة نظر وأمانى كل عامل آخر بالنسبة لمجتمعنا الجديد ٠٠ ثم يحدد القوى الشعبية فى الآتى :

١ ـ قطـاع الفلاحين ـ ويمثل الحائزين فى جمعيات الاصلاح الزراعى ويكون ذلك عن طريق الجمعيات التعاونية ويشـمل هذا القطاع أيضا عمال الزراعة وتمثيلهم يكون عن طريق النقابة القائمة فعلا لهم ٠

٢ ـ قطـاع العمال ـ ويكون تمثيلهـم عن طريق النقـابات الفرعية والنقابات العامة والروابط ٠

٣ ـ قطـاع الشباب ـ ويكون تمثيلهـم عن طريق الطـلاب بالمعاهد والجامعـات ٠

٤ ـ قطاع المهنيين ـ ويكون تمثيلهم عن طريق النقابات المهنية والفنية ٠

٥ ـ قطاع الثقافة ووسائل الاعلام ـ ويكون تمثيلهم عن طريق النقابات أو عن طريق الهيئات التى تمثلهم ٠

٦ ـ قطاع التجارة ـ ويكون تمثيلهم عن طريق الغرف التجارية أو ما يماثلها ٠

ثم قال : وفى هذا المجال ارى انه لا داعى لقطاع نسائى خاص حيث ان هذا القطاع ممثل تمثيلا كافيا فى أغلب القطاعات السابقة ٠ خصوصا فى قطاع الشباب والمهنيين ٠

وأما من ناحية النسبة العددية للتمثيل فيجب ألا نرتبط بالنسبة العددية لأى قطاع أو بزاوية الانتاج والدخل القومى أو بزاوية الاكتمال العلمى أو الجنسين بل أرى أن يكون التمثيل على أساس ما يتحمله كل قطاع من مسئولية فى ثورتنا الاجتماعية هذه ومقدرته على حمايتها والسير بها والتوعية لها حتى نصل الى ما نبتغيه من الكمال الاجتماعى والسياسى.

ولم يحدد هذا الرأى كيفية مساهمة كل قطاع فى الثورة الاجتماعية وربما يكون قطاع مساهما بنسبة كبيرة ولكنه يضم فئة قليلة والعكس صحيح فما هى اذن قواعد التمثيل العادل لهذه المساهمات ؟

كما أن هذا المعيار أيضا متغير وليس ثابت ٠ فهل التمثيل سيختلف من حال لآخر أو من محاضرة لأخرى ٠

ويتحدث المهندس احمد على كمال عن كيفية تمثيل القوى العاملة فيرى أن يمثل كل مائتين عضوا بالمؤتمر وأن يخصص لكل مهنة عدد كحد أقصى وليكن مائة وآخر كحد أدنى وليكن اثنين وبذلك يتسع المجال لتمثيل سائر

٢ ـ تأمين الموظف من الخوف وحمايته ووضع الأسس السليمة التى تربط بينه وبين رئيسه ٠

٣ ـ الغاء تسعيرة المؤهلات لان ذلك يؤدى الى صراع طبقى بين الموظفين فيجب أن يكون الأجر على قدر العمل ٠ فمن يعمل يأخذ حقه ومن لا يعمل يبتر .ويعتبر غير صالح ومن أعداء الشعب ٠

ولكنه رأى أيضا أن يكون تمثيل الفلاحين عن طريق الجمعيات التعاونية لا عن طريق جمعيات الاصلاح الزراعى فقط ويمكن اعادة انتخاب الجمعيات التعاونية بسرعة بحيث لا يمثل فى مجلس ادارات هذه الجمعيات أكثر من عضو واحد لكل أسرة حتى لا يكون هناك اقطاع عائلى داخل هذه الجمعيات وبهذا الشكل تشكل تشكيلا سليما ومنتجا ٠

ويرى محمود محمد زيدان أن الفلاحين قوة أصيلة للشعب يتفرع منها باقى القوى الأخرى وما زالت هذه القوة تحتفظ بخواصها وطبائعها نقية صافية ٠٠ وبعد دعم الجمعيات التعاونية الزراعية بشبكة من الرقابة ودعم المشرفين على الجمعيات بأسس التعاون والاشتراكية وبعد ابعاد أعداء الفلاحين الذين ذكروا وتطهير مجالس ادارة الجمعيات ودعمها بعناصر اشتراكية جديدة وادخال العمال الزراعيين أعضاء بهذه الجمعيات يمكن لها أن تمثل قطاع الشعب الأصيل تمثيلا حقيقيا وذلك حتى تتمشى مع جمعيات الاصلاح الزراعى ٠

وهنا يدافع العضو عن الجمعيات التعاونية الزراعية التى يشترك فيها المالك والمزارع مقابل جمعيات الاصلاح الزراعى التى تتكون ممن استفادوا من قانون الإصلاح الزراعى ووزعت عليهم الأراضى الزراعية ٠ وهذا الدفاع كان ردا على هجوم سابق على هذه الجمعيات لكثرة انحرافها ومخالفاتها وعدم قيامها بمهامها ٠

المهن وحتى لا تطغى مهنة على غيرها وأن تجرى الانتخابات على مستوى المحافظات واذا قل عدد أفراد أية مهنة بأية محافظة عن النصاب الذى يتيح انتخاب عضو فتضم محافظتين أو أكثر لبعضها ٠

واقترح أيضا أن يعين نسبة ولو ضئيلة من عدد المؤتمر موازنة للقوى ولسد أية ثغرة فيمن ينتخبون وأرى أن يكون من بين المعينين بعض أولئك الذين لهم فضل سابق فى محاربة المحتلين والغاصبين وممن حملوا مشعل الكفاح فى سائر العهود ٠

وقد أخذ باقتراح تعيين نسبة من الممثلين فى الدستور المؤقت الذى صدر بعد هذا بثلاث أعوام ٠ واستمر ذلك الاقتراح حتى الدستور عام ١٩٧١ والذى نص على ان لرئيس الجمهورية أن يعين عشرة أعضاء فى مجلس الشعب وربما من أجل الهدف الذى أعلنه هذا العضو ٠

أما عبد الفتاح عبد المقصود أحمد فقد أعلن ان من أهم قوى الشعب الموظفين وقد ذكر أحد الزملاء ان عددهم سبعة ملايين ونصف المليون بعائلاتهم ولكن طبقا للاحصاء الرسمى يبلغ عددهم ٢٧٠ ألف موظف وهم بعائلاتهم ١٫٣٥٠٫٠٠٠ موظف ٠

وأما عن التمثيل فمن لهم نقابات فهم بطبيعة الحال يمثلون ٠ أما الآخرون فيجب أن يمثلوا وأن تفكر اللجنة الفرعية الأولى فى طريقة ذلك ٠

ويمكن أن يختلط الموظف فى حدود عمله بالشعب ويؤدى له خدماته بذمة وأمانة اذا ساعدت الحكومة فى ثلاثة أهداف هى :

١ ـ التغلب على الروتين وتكسيره ففيه كثير من العقد التى توقف سير عجلة الاندفاع الثورى ٠

ولطالما أن الفلاحين قوة أصيلة للشعب يتفرع منها كل المهن والحرف الأخرى وهذه الأخيرة لم تفقد هذه الأصالة فان من المنطق أن نصل لنتيجة وهو أن أى عنصر من الفروع سيكون ممثلا لكل الشعب وليس لفئة أو طائفة أو فرع فقط ومع ذلك فانه رأى ان هذه الفرصة لا تؤدى حتما الى هـــذه النتيجة انما لابد أيضا من تمثيل الفلاحين تمثيلا خاصا ٠

ويحدد مبدئيا الدكتور سالم محمد شحاته هذه القوى الشعبية بأنها كل فئة لها مصلحة فى نجاح هذه الثورة الاشتراكية والتمكين لها والمحافظة عليها على أن تكون قوة دفع ايجابية الفعل ولست أقلل من قيمة انســـان فالشيخ العجوز الجالس على مصطبة وارد يمكن للشـــباب ويحكى لهم تاريخ الاقطاع وظلم الاستغلال قوة شعبية والفلاحة فى دارها تربى أولادها وترعى ماشيتها قوة شعبية ٠ ويقول : وعندى أن يكون تمثيـــل هــذه القوى على مستوى المحافظات وأن تمثل كل فئة بمقدار فاعليتها وانتاجها وأثرها فى البيئة والمجتمع فالخدمات متداخلة والمستويات متشابكة ٠

ثم عرج على فئة أخرى يذكرها باهتمام فيقول : واخواننا عمـــال التراحيل والأجراء أمانة فى أعناقنا جميعا يعرف الطبيب مشاكلهم الصحية ويعرف الزراعيـــون ثمن عرقهم وجهـــدهم ويعرف الاجتماعى أحـــوالهم ومعيشتهم ننوب نحن عنهم وينـــوب عنهم جيرانهم التعـــاونيون وآخرون يحبونهم هم مندوبو الجمعيات التعاونية للاصـــلاح الزراعى ٠ ذلك الى أن ننمى وعيهم ونلم شملهم فى جمعيات تعاونية ٠ لا أحب الطائفية ٠ فنحن أبناء وطن واحد والمؤمنون اخوة ٠ عـــلى أن يراعى فى المرشـــحين فى كافة المستويات تجاوبهم وتفاعلهم مع الثورة الاجتماعية ٠ وأن توزن الثقافة بما هى أهل له من تقدير وما عليها من مسئوليات قيادية فى هذا الميدان بقدر ما يمكن فان الاشتراكية لا تنكر الفوارق الثقافية ولا كيف أن يكون القادة

فى أنحاء الجمهورية متجاوبين فحسب وانمـــا يشترط أن يكونوا متفاعلين وفرق بين انسان يؤمن بالثـــورة فحسب وبين انسان يؤمن بهـا ويفهمها وينفعل بها ·

ثم استدرك قائلا : وأرجو أن ترفع مستوى اللجان الانتخابية فيرأسها من يطمئن اليه ولا يسمح للناخب بتسليم اللجنة كشفا قـد أملى عليـه أو سلم اليه خارج اللجنة · وانما على الناخب أن يؤشر على الأسماء أو يمليها على رئيس اللجنة وله حق طلب تلاوتهـا عايه كما أرجـو أن يكون حق الانتخاب الزاما على أن يبطل صوت الناخب اذا لم يستعمل حقه فى اختيار كامل العدد المطلوب انتخابه ·

وأرجع دافعه لهذا المطلب تسلل الرجعية الى القـاعدة الشعبية عن طريق عيوب الانتخاب ·

ورأى توسيعا للقاعدة الشعبية زيادة عدد أعضاء الجمعيـات التعاونية الزراعية وأعضاء مجلس القرية وأعضاء لجنة الاتحاد القومى بالقرية الى أكبر عدد ممكن على ألا يشغل انسان أكثر من منصبين فى وقت واحـد اذ لوحظ أن أعضاء الاتحـاد القومى بالقرية هم أنفسهم أعضـاء الجمعية التعاونية الزراعية وأعضاء مجلس القرية · ولكى تشـارك أكبر عـدد ممكن من العائلات فى التنظيمات الشعبية يجب أن توسع القـاعدة وبذلك يتسنى اشراك أكبر عدد من المواطنين فى المسئوليات العـامة وفى ذلك دفع لهم الى الاهتمام بشئونهم وبذا تتهيأ الفرصة لخلق قيادات شـعبية متجددة كانت تقف من أمورها موقفا سلبيا ولعلنا بذلك نؤلف بين قلوب العائلات ·

ويحدد أنور محمود خفاجة اطارا لمفهوم القوى الشعبية بأنها العناصر

البشرية التى تعمل وتسهم فى الانتاج حسب التخطيط العام بكامل طاقتها ٠٠ ولكنه سبق ذلك التحديد بمقدمة قال فيها : لما كانت القوى حصيلة للعمل وما دمنا بصدد تنظيم شعبى كامل وشحذ لجميع القوى فانه يتحتم أولا توفير العمل لكل فرد من أفراد الشعب ٠

وعلى أساس الاطار الذى حدده فانه اعتبر كل من يدخل فى نطاقه ـ ذكرا أو أنثى ـ تنتظم هيئات أولا يجب أن يمثل فى هذا المؤتمر عن طريق نوع القوة التى هو أحد أفرادها وعلى هذا الأساس تكون القطاعات الرئيسية ـ كما يقول ـ للقوى الواجبة التمثيل هى : الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ٠ ثم استطرد يقول : يضاف اليها قطاع خامس لعناصر القوى الفرعية التى لا تدخل تحت القطاعات الرئيسية الأربعة ٠

وقطاع آخر يمثل طالبات وطلبة الجامعات والمعاهد العليا بصورة لا تعطلهم عن التحصيل أو تزج بهم فى السياسة على اعتبار انهم أتموا مرحلة الثقافة العامة وبلغوا سن الادراك ودراستهم تعتبر تأهيلا مهنيا علاوة على اعتبار قوى هو أنهم همزة الوصل بين حاضرنا ومستقبلنا مع ملاحظة أن تمثيلهم فى حدود ضيقة وبصورة لا تعطلهم عن التحصيل أو تزج بهم فى السياسة كما اقترح تمثيل ربات البيوت بصورة رمزية ٠

وعن التمثيل أعلن توزيع نسبه كالآتى :

١ ـ تمثيل القطاعات الرئيسية الأربعة للقوى وهى الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بأعداد متساوية بصرف النظر عن عدد أفراد كل قطاع واقترح لكل منها ٢٢٫٥٪ ٠

٢ ـ يوزع العدد الذى يخص كل قطاع رئيسى على المحافظات بنسبة

عدد أفراده فى كل محافظة وبحد أدنى ٢٫٥٪ من المجموع .

٣ – يوزع العدد الذى يخص كل محافظة على الفئات التى يتكون منها كل قطاع رئيسى توزيعا متساويا بصرف النظر عن عدد أعضاء كل فئة .

٤ – تخصيص ١٠٪ الباقية لتمثيل الفئات الأخرى التى لا تدخل ضمن القطاعات الرئيسية الأربعة والجامعات والمعاهد العليا وربات البيوت .

أما عن طريق التمثيل فهو يرى لجلالة المهمة وخطورتها والصورة الحقيقية للمجتمع التى حاول تبيانها تملى عليه أفضل الاختبارات طريقا لتشكيل هذا المؤتمر . فقد آن الأوان – كما يقول – لأن نهتم بالجوهر لا بالمظهر أما اذا لم يجد رأيى قبولا واجتمعت الكلمة على الانتخاب – وهو ما لا أرجوه – فلا أقل من أن يكون التشكيل بالاختيار ممن تسفر عنهم انتخابات مقيدة بشروط على مستوى المحافظات .

ويرى الدكتور حسين شعبان ان هذه القوى كمجموعات ممثلة فى نقابات أو جمعيات أو اتحادات فمن أصالة الرأى النظر اليها فى هذه الصورة لتكون اساسا يسهل على اللجنة مهمة وضع أسس اختيار القوى الشعبية الأصيلة التى تبحث عنها – وان كان أيضا أشار الى ضرورة تمثيل الفلاحين وربات البيوت والطلبة والأساتذة بالجامعات .

ويعلن محمد حامد محمود نسبة تمثيل القوى الشعبية فيرى أن تعطى الزراعة ٣٣٪ ، الباحثون الفنيون ١٠٪ ، الملاك ٥٪ ، المستأجرون ١٨٪ .

الصناعة ٣٣٪ ، الباحثون الفنيون ١٥٪ ، العمال ١٨٪ .

التجارة ١٠٪ ، الباحثون الفنيون ٣٪ ، التجار ٥٪ ، عمال التجارة ٢٪

الخدمات ٢٤٪ ، الباحثون الفنيون ٢٠٪ ، العمال ٤٪ .

ثم استدرك بقوله : وقد يقال ان بعض الفئات لم يتم حصرها بعد أو لم تحدد مواطن تجمعها · والقول عندى أن نقوم بعملية حصر كاملة قبل الانتخاب ولو تأخر ميعاد المؤتمر قليلا · ثم تجرى الانتخابات فى كل قطاع من القطاعات الأربعة بالنسبة التى ذكرتها على أن يكون الانتخاب على مستوى المراكز أو المحافظات كل حسب مواطن تجمع القوى فى كل فرع ·

ثم قال أيضا : وهنا أرى من واجبى ان أنبه الى الفارق الكبير بين الاتحاد القومى ونظام الحكم المحلى ·· فالأول ان لم يكن حزبا الا أنه تنظيم سياسى يحتاج للقيادات فى كل مستوى قيادات فاهمة واعية مهمتها نشر الرسالة وجمع القلوب · وهذه القيادات لا يصح أن تنتخب بل تختار وتدرب وتثقف فى « مدرسة الكادر » ثم تنتشر فى البلاد تتلقى التوجيه من أعلى وتنشره فى القاعدة كما هو جار فى كل التنظيمات الشعبية فى العالم من أحزاب وغيرها ·

أما مطالب المواطنين واحتياجاتهم فهى عمل الادارة المحلية وهى حكم الشعب بالشعب وللشعب وهى وحدها التى تحتاج لتجديد ثقة المحكوم بالحاكم من وقت لآخر · أما الاتحاد القومى فناشر دعوة ومؤلف قلوب يحتاج لقدرة وفهم وثقافة ·

وقد أشار الأستاذ يوسف على يوسف بأن القوى الحقيقية الأصلية التى يتمثل فيها المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية هى الشعب الذى حارب الاستعمار وذاق طغيان الاقطاع ألا وهو الفلاح · الفلاح هو الذى حارب الاستعمار فى فلسطين سنة ١٩٤٨ وأبناء الفلاح وأحفادهم هم الذين استشهدوا وهم الذين خاضوا المعارك واقتحموا الصفوف وكنا نفخر باستشهادهم هؤلاء هم الشعب الحقيقى الأصيل ·

وبذلك تجاهل هذا الرأى كفاح العمال عام ١٩٥١ فى منطقة قنـــاة السويس · وهنا أيضا يبرز شىء من التميز للفئـــة الواحدة أو الطـائفة الموحدة ·

وأشار أيضا عبد اللطيف بلطية الى انهـــا الفلاح والعامل لـكنه لم يوافق على تمثيل المرأة لخطورة واجب ربات البيوت فهى المدرسة الأولى التى تتفتح عليها أعين الأطفال ·

فقد حرم هذا الرأى المرأة من حق التمثيل رغم ان تاريخها الاسلامى شاهد على مشاركتها فى القيادة والريادة والمساهمة فى أخطر أمور الدولة ·

وقد حدد أحمد عصمت العزيزى هذه القوى فى :

١ ــ العمال بجميع فئاتهم سواء كانوا صناعيين او زراعيين او تجاريين أو عمال خدمات ·

٢ ــ أصحاب العمل صناعيين كانوا أو زراعيين أو تجاريين أو أصحاب خدمات ·

٣ ــ المهنيين من محامين وأطباء ومهندسين ومحاسبين وفنانين ·· الخ·

٤ ــ موظفى الحكومة ·

٥ ــ الطلبة ·

٦ ــ قوة العمل النسائية ·

ورأى أنه عند تمثيل هذه القوى يجب أن نراعى النقط الثلاث التالية بحسب ترتيبها وأولها مدى فاعلية هذه القوى وتأثيرها الثـــورى فى الفترة القادمة ·

وثانيهما النسبة العددية لهذه القوى · وثالثها قوة الانتـــاج لها ·
وعن كيفية تمثيل هذه القوى فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية قال :

أولا : أرى أن نجعل من انتخابات هـــذا المؤتمر مرحلة من مراحـل تكوين تنظيمنا الشعبى فلا ينتهى المؤتمر بانتهاء مهمته بل يبقى بعـد ذلك ممثلا بمندوبين فى تنظيمنا الشعبى ·

ثانيا : تجمع القوى الشعبية فى اتحادات عامة على مستوى الجمهورية تجمع بين الفئات المتجانسة كل مجموعة منهـــا فى اتحاد على أن يتم ذلك بعيدا عن النقابة أو المصنع أو المصلحة الحكومية بل نجعل من الطريقة فى بعض الاتحادات والمدينة فى البعض الآخر والمحافظة فى البعض الأخير نجعل منها بداية تكوين اتحاد فرعى نصعد منه رأسيا الى الاتحاد العام ممثلا له ·
وانى أقترح الاتحادات العامة التالية :

١ ـ اتحاد عام لقوة العمل الصناعية ويضم العمال وأصحاب العمل·

٢ ـ اتحاد عام لقوة العمل الزراعية ويضم العمال وأصحاب العمل ·

٣ ـ اتحاد عام لقوة إالعمل التجارية ويضم العمال وأصحاب العمل ·

٤ ـ اتحاد عام لقوة العمل فى قطاع الخدمات ويضم العمال وأصحاب العمل · على أن يراعى فى هذه الاتحادات الأربعة السابقة عمل نسبة لكل من العمال وأصحاب العمل حتى لا تطغى فئة منها على الأخرى نتيجة كثرتها العددية ·

٥ ـ اتحاد عام لموظفى الحكومة ويوضح هذا قائلا : وهنا أجدنى مضطرا لأن أفرق بين كبار الموظفين وصغارهم وعمال الحكومة فى نقطة واحـدة وهى أن نحدد لكل منهم نسبة معينة حتى لا تطغى فئة على أخرى أيضا ·

٦ ـ اتحاد عام للمهنيين جميعـــا • وقال هنا أيضـــا : وانى لا أرى ما يدعو الى تحديد نسبة لهذا الاتحاد اذ أن لأفراده من الوعى ما يمكنهم من تمثيلهم تمثيلا نسبيا صحيحا •

٧ ـ اتحاد عام للطلبة •

٨ ـ اتحاد عام لقوة العمل النسائية •

ثالثا : يكون تمثيل القوى الشعبية فى هذه الاتحـــادات عن طريق الانتخاب المباشر الحر • كل فئة على حده مستخدمين القرية أو المدينـــة أو المحافظة وحدة للانتخاب • وسنقوم بفتح باب القيد فى الوحدة الانتخابية لكل اتحاد على حده وبعد أن ينتهى القيد لفتح باب الترشيح لانتخاب العدد المطلوب أو المقرر لهذه الفئة •

رابعا : بعد تكوين الاتحادات العامة .والاتحادات الفرعية ينشأ لهـــا مكاتب تنفيذية فى الجمهورية والمحافظة الى القرية •

خامسا : يختار مستقبلا مندوبون عن هـــذه المكاتب لتمثيلهـــا فى التنظيم الشعبى كل فى مستواه وبذلك تكون قد حققنا :

١ ـ ربط النقابات والروابط المهنية المتجانسة بعضـــها البعض حتى يمكن أن تتفاعل العقليات والأفكار المختلفة فى سبيل صالح المجموع وليس من وجهة نظر مصلحة فئة واحدة •

٢ ـ ربط هذه النقـــابات والروابط بالتنظيم الشعبى ربطا حقيقيـــا يجعل هذه القوى تنصهر مع بعضها فى بوتقة واحدة مع الاتحاد القومى •

٣ ـ التمثيل الحقيقى لهذه القوى حيث أن النقابات الحالية لا تمثـــل

فى أحسن حالاتها أكثر من خمسين فى المائة من قواها الحقيقية ٠

٤ ـ ايجاد دوافع قوية لخوض معركة حقيقيـــة لانتخـــابات المؤتمر الوطنى ٠

٥ ـ تطوير مفهوم الروابط والنقابات مع الثورة الاشتراكية وعـــلاج مشاكلها علاجا جذريا على مستوى النظرة الجماعية لصالح المجموع ٠

٦ ـ خلق الخلايا ومراكز الاشعاع الثورى فى هذه القوى ٠

٧ ـ توسيع القيادة والقاعدة فى جميع المستويات ٠

٨ ـ التوفيق بين نظامى الانتخـــاب المبـــاشر والنسبى للاستفادة بمزاياهما مجتمعين فتكون اللجـــان التأسيسية بعد ذلك والمؤتمر العـــام للاتحاد القومى معبرين أصدق تعبير عن هذه القوى الاشتراكية ٠

كما حدد أيضا أحمد جمـــال صادق هـــذه القوى الشـــعبية ونسب تمثيلها قائلا :

١ ـ ١٥٪ للجمعيات التعاونية الزراعية فى الريف وكذا الجمعيـــات التعاونية للاصلاح الزراعى ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات ٠

٢ ـ ٧٪ لاتحادات الطلاب بالجامعات والمعاهد العليا ويكون تمثيلهـــا بطريق الجامعات والمعاهد العليا ٠

٣ ـ ٢٠٪ للنقابات العمالية ويكون تمثيلها على مستوى الجمهورية ٠

٤ ـ ٢٥٪ للنقابات المهنية ويكون تمثيلهـــا أيضـــا على مســـتوى الجمهورية ٠

٥ ـ ١٠٪ للغرف التجارية ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات ٠

٦ ــ ٥٪ لاتحاد الصناعات والغرف الصناعية ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات ٠

٧ ــ ٨٪ لهيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا ويكون تمثيلها عن طريق هذه الجامعات والمعاهد ٠

٨ ــ ١٠٪ للاتحادات النسائية ويكون تمثيلها على مستوى المحافظات٠

واذا وزع على كل قطاع ما يخصه حسب النسب التى ذكرتها لأمكن بعد ذلك توزيع هذا العدد على التشكيلات الداخلية فى هذا القطاع بنسبة العدد الذى يضمه كل تشكيل على حده مع مراعاة جعل حد أدنى وحد أقصى لممثل كل تشكيل ٠

أما حسن عفيفى فقد اكتفى بالاشارة الى انه بعد العزل السياسى للبعض فلا يبقى الا الاصدقاء وهم القوى الشعبية الحقيقية والتى منها ينبغى أن ينبثق مؤتمرنا الوطنى وهذه القوى اما أن يكون لها تشكيلاتها وتنظيماتها واما أن تكون منطلقة فى صفوف الشعب كفايات وخبرات وطاقات وأترك تفصيلات ذلك للجان القرية التى تتكون منها ٠

وقد رأى عبد السلام شعبان ان هذه القوى تتمثل فى النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات التعاونية الزراعية وأن يكون التمثيل فى كل ما تقدم بطريق الانتخاب المباشر وعلى مستوى المحافظات لكى يكون التمثيل أصدق تعبيرا وأكثر شمولا وذلك بعد فتح باب القيد لكل من يرغب فى الانضمام لها متى توافرت فيه الشروط المطلوبة للعضوية ٠٠ أما فيما عدا هؤلاء فقد رأى أن يكون التمثيل بينهم بطريق الاختيار ٠ ولا يؤخذ الاختيار كنقيضه فى نظامنا الاشتراكى ٠ ففى كثير من دساتير العالم نص

عليه كوسيلة مكملة للتمثيل الشعبى بل قد نص عليه أخيرا فى القـــانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ الخاص بنظام الادارة المحلية وهو من أحدث القوانين الاشتراكية والذى تشكلت بمقتضاه مجالس المحـــافظات والمدن والقرى اذ تنص المواد ١٠ و٣١ و٤٦ من هـــذا القانون على تكوين هـــذه المجالس من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين بحكم وظائفهم وأعضاء معينين بطريق الاختيار من غير المنتخبين فى القاعدة الشعبية .

وتجاهل ذلك الرأى أن مسألة الاختيار تصنع الشللية كنتيجة لمناهج أو أساليب الاختيار وعدم توفيقها بين هذا وذاك .. ومن هنا تتصدع هذه المجالس ولا تستطيع أن تؤدى أو تقوم بدورها كما ان الاختيار يتيح لنمو مراكز قوى عديدة . ومن هنا يكون التصارع حـــول الانضمام الى هـــذه المجالس أو غيرها . فالاختيار يغلب عليه الطابع الحكومى وليس الشعبى . وهذا يبدو بوضوح فى دور المجالس بالنسبة لتحقيق مهامها .

أما عبد الحى همام فقد بدأ حديثه شعرا فصاح قائلا :

اصطفى الله للبــلاد رجالا ... واصطفينا من الرجال « جمالا »
واعتززنا بصـحبه واتخذنا ... منهمـــوا أخـــوة وآلا
وجعلنا هــو أئمـة جيل ... فغـدونا نفـاخر الأجيـالا
واستبقنا الى العـلا بنفوس ... لا ترى فى الوجود شـيئا محالا
وعلى سـنة الرئيس مضينا ... لا ينال الـكلال منـا منـالا
حين قال اعملوا ولا تتوانوا ... فغـــدونا كلنـــا عمـــالا

ثم قال : ذكرت كلمة « مواصفات » وطالب بها السيد المهندس أحمد البدرى وأنى أطالب بها أيضا ولكن لتوضع بالعكس أى توضع المواصـفات

لكل شخص ليس من صالحه تطبيق المبادىء الاشتراكية والباقى هو الشعب الأصيل ٠ وكل من تحدده هذه المواصفات يفرز ثم يعزل نهائيا لا ينتخب ولا ننتخب فى أى تشكيل لمدة خمس سنين على الأقل حتى يؤمن بسياستنا الاشتراكية ٠ وأما فيما يختص بالتمثيل فأرى أن يكون رأسيا على مستوى الأقسام والمراكز ويقسم المرشحون حسب القطاعات التابعين لهـــا فى كل قسم وتعد القوائم الخاصة بالانتخاب بحيث تبين منها كل طائفة على حدة وتقدم هذه القائمة للناخب لينتخب مرشحا واحدا من كل فئة وبهذا نضمن أن تمثل كل القطاعات والطوائف فى المؤتمر وأطالب بأن يكون التصويت اجباريا وتفرض الغرامات التى تكفل ضمان ادلاء الجميع بأصواتهم ٠

واذا كان من المفترض أن المواطن والشروط القـانونية والدسـتورية كافية للترشيح ٠ فان هذا الرأى يضع قيـــدا سياسيا ويحجز على الرأى الآخر أو الرأى المختلف فى التمثيل ٠

وقد قام محمد فتحى فوده بتحديد فئات القوى الشعبية أيضا ولكنه بدأ حديثه بقوله : أرى أن يكون الاتجاه العام الى أن ينتمى جميع المواطنين مستقبلا فى نقابات واتحادات وهذا الهدف ينبغى أن نعمل له عملا متواصلا فمتى يتحقق والى أن يتم ذلك فلا مناص من أن يقتصر على تمثل المنظمـات القائمة فى كل قطاع حتى يكون ممثلوها رســـل الاشتراكية الى نقاباتهم وجمعيـــاتهم وروابطهم واتحـــاداتهم وصلة سليمة بين القـاعدة والقمـة والتنظيمات القائمة التى يمكن اعتبارها فى هـــذا المجال هى : النقـابات العمالية بالنسبة للعمال سواء فى ذلك النقابات العامة أو الفرعية أو اللجان النقابية ـ النقابات المهنية لأصحاب المهن الحرة ـ الروابط بالنسبة لعمال

الحكومة والمؤسسات العامة ــ الاتحادات الطلابية بالنسبة للطلبة ــ الغرف التجارية بالنسبة للتجار وأصحاب الشركات التجارية ــ الغرف الصناعية لأصحاب المصانع ــ الجمعيات التعاونية الزراعيــة والجمعيات التعــاونية للاصلاح الزراعى والنقابة العامة للعمال الزراعيين ونقاباتها الفرعية ولجانها النقابية ــ والجمعيات النسائية ونوادى أساتذة الجامعات ــ القضاة وضــباط الجيش والشرطة ٠

وبذلك أخرج هــذا القول كل مواطن لا ينتمى أو ينتظم تحت أى من المنظمــات التى ذكرها فكيف يتفق ذلك مــع مبدأ شــعار تعزيز وتدعيم الديمقراطية ٠ فان الذين ينتسبون الى مثل هذه المنظمات لا تمثـل أكثر من اجمالى الجماهير ٠ فكيف تحرم معظم الجماهير من ممارسة حقها في الترشيح أو الانتخاب ٠ بل الأولى أن من لا ينتظم تحت هذه المنظمات هو الذى يجب أن يمثل حيث لا يوجد من يمثله ٠ أما فى ضوء انتسابه للمنظمات المذكورة فهذه الأخيرة تقوم بحمايته وتدعيمه وتمثيله ٠

ولكن محمود عبد الله اسماعيل حصر هــذه القوى من حيث الأولوية والأهمية فى العمال الزراعيين ٠ ويجب أن يمثلوا فى مؤتمر القوى الشعبية بالاختيار لا بالانتخاب وبنسبة كبيرة لنختار الذين يسـتطيعون أن يعلموا ويعلموا أن هنا كعزلا وهناك مصادرة بل وهناك ما هو أقسى من ذلك لكل من يقف فى سبيل رفع مستوى معيشتهم أو يقيد حريتهم ٠

وأما منصور عبد المنعم فقد بدأ تحديده لهــذه القوى قائلا : أظن انه لا يوجد بيننا من ينكر أن لجنتنا الحــالية مثلت كل القوى الشعبية فماذا لو جعلناها أساسا لبناء مؤتمرنا الوطنى ومما لا شك فيه ان كل عضو من أعضاء هذه اللجنة يمثل قطاعا أو على وجه التحديد قوة من القوى الشعبية

وانه رئيس أو عضو منتخب لمجلس ادارتها فيمكننا والحالة هذه أن نوسع القاعدة ونزيد التمثيل بقدر ما نريد مع مراعاة النسبة العددية التى سوف تحددها اللجنة التحضيرية لأعضاء المؤتمر الوطنى ويكون ذلك بانتخاب على أساس هذه القوى مقسمة على المحافظات ٠

واستدرك قائلا : وأحب ألا ننسى اننا فى ثورة اشتراكية نحن أحوج ما نكون فى بدئها الى أصحاب الفكر والرأى والقيادات الحكيمة والجنود المخلصين وأخشى أن تحرم من التمثيل كفاية من الكفايات التى تمدنا بالفكر الصائب والرأى السديد ٠ لذلك أقترح تجميع أصحاب الكفايات فى مجموعة نسميها « القوى الفكرية الشعبية » حيث تجمع رجال العلم والأدب والاقتصاد والنشر والتشريع وغيرهم ٠

وهذا الرأى يقطع بتغليب الاختيار على الانتخاب مبررا دعواه بأن هذا أفضل لجميع الكفايات المتخصصة والقادرة على العطاء ٠

وقد أشار الدكتور محمد صلاح الدين اسماعيل انه يجب تعبئة كل من القوى التى يخرجها الوطن فهناك كثير من الكفايات التى لا تشملها رابطة معينة كما أنه هناك بعض القطاعات لا يمكن تنظيمها فى قطاعات رأسية فى الوقت الحاضر ٠ لذا فانى أرى أنه لابد من وجود نسبة محددة ولتكن ١٠٪ أو أكثر أو أقل تجىء عن طريق الاختيار لتكملة أى نقص فى التشكيل أو لدعمه ٠

وقد أخذ ببعض ما جاء فى هذا الاقتراح كما سبق ذكره حيث نص الدستور المؤقت عام ١٩٦٤ والذى صدر عقب هذا المؤتمر بثلاث سنوات على تعيين رئيس الجمهورية لعشرة من الأعضاء بالتعيين فى مجلس الشعب

ولكن ماذا كان رأى اللجنة الفرعية والتى كلفت ببحث وتحديد هذه المسألة ؟

جاء بتقرير اللجنة بأن أكدت نقطة أساسية فى عملية بناء المجتمع الاشتراكى وهى أن تعبأ كل قوى الشعب العاملة سواء أكان عملها فكريا أم ماديا . وعلى الرغم من أهمية هذه الحقيقة ومن اعتقاد اللجنة ان تحديد القوى الشعبية يجب أن يتم على هذا الأساس الا انها قد وجدت أن بعض هذه القوى على اهميتها وفاعليتها فى بناء المجتمع الاشتراكى ليست مجمعة فى منظمات خاصة بها .

ولما كان تمثيل القوى الشعبية فى المؤتمر الوطنى سيتم بطريقة الانتخاب الرأسى وهو ما يستلزم وجود منظمات خاصة لكل قوة شعبية يراد تمثيلها ـ فقد وجدت اللجنة أنه لا سبيل الى تمثيل القوى الشعبية غير المجمعة فى منظمات خاصة بها . ولايمان اللجنة بأهمية هذه القوى الشعبية غير المجمعة فى منظمات أوصت بضرورة العمل على تنظيم كل قوة من هذه القوى فى منظمات خاصة بها حتى يستكمل الشعب تجميع كل قواه الحقيقية لتسهم معا فى بناء الاشتراكية وفى حمايتها .

وخلصت اللجنة من دراسة القوى الحقيقية الأصيلة للشعب الى أن القوى المجمعة فى منظمات خاصة بها والتى يمكن تمثيلها فى المؤتمر الوطنى القادم هى :

الفلاحون ـ العمال ـ الرأسمالية الوطنية ـ النقابات المهنية ـ هيئة التدريس بالجامعات ـ موظفوا الحكومة ـ الطلاب ـ القطاع النسائى .

١ ـ أما الفلاحون فقد حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع بأعضاء الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى وأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية الأخرى وأعضاء النقابة العامة للعمال الزراعيين والنقابات الفرعية لها وأعضاء روابط عمال الزراعة الذين يعملون فى القطاع الحكومى .

٢ ــ العمال وهم أعضاء وتنظيمات عمالية للصناعة والتجارة والخدمات بما فى ذلك عمال المواصلات والنقل ·

٣ ــ الرأسمالية الوطنية وتشمل أصحاب المتاجر والمصانع وقد حددت اللجنة القوى الشعبية فى هذا القطاع والتى ستمثل فى المؤتمر الوطنى بأعضاء الغرف الصناعية والغرف التجارية ·

٤ ــ وأما أعضاء النقابات المهنية فقد حددت اللجنة تمثيل هذا القطاع بكل أعضاء النقابات المهنية والتى صدر بتكوينها قوانين ·

٥ ــ أعضاء هيئة التدريس بما فى ذلك جامعة الأزهر ومن فى مستواهم ومن المشتغلين بالبحث فى هيئات البحوث والمعيدين ومدرسى اللغات بالجامعات ·

٦ ــ موظفوا الحكومة وتمثل بموظفى الحكومة من غير المنضمين الى نقابات ·

٧ ــ الطلبة وممثليهم طلاب الجامعات وطلاب المعاهد العليا وما يعادلها وطلاب المدارس الثانوية والمعاهد الأزهرية الثانوية وما يعادلها ورأت اللجنة أن يكون حق الانتخاب لهذه الفئات جميعا دون قيد من السن وأن يقتصر حق الترشيح على من لا تقل سنه عن ١٦ سنة ·

٨ ــ القطاع النسائى ورأت اللجنة انه قوة شعبية تحدد له نسبة عامة على أن توزع هذه النسبة بين القطاعات المهنية وبين التنظيمات النسوية القائمة ·

وقد أصدرت اللجنة توصيات خاصة بجميع القطاعات السابقة والتى رأت تمثيلها · ففى قطاع الفلاحين أوصت بأنه يحسن العمل منذ الآن على تكوين تنظيم يضم العمال الزراعيين وذلك بدعم النقابة العامة الحالية للعمال

الزراعيين وتكوين لجان نقابية لها فى القرى ونقابات فرعية فى كل المحافظات وتعديل المادة ١٨ من قانون الاصلاح الزراعى وهى الخاصة بتكوين الجمعيات الزراعية التعاونية للاصلاح بحيث يدخل فى عضويتها صغار المستأجرين الذين لا تزيد مساحة الأرض التى ينتفعون بها على خمسة أفدنة ٠٠ واعادة النظر فى نظام الجمعيات التعاونية الزراعية وفى كيفية تشكيل مجالس ادارتها بحيث تضمن صدق تمثيلها للقوى الاشتراكية ونضمن تحقيقها لصالح هذه القوى ٠٠ وتوصى اللجنة باعادة انتخابات مجالس ادارة هذه الجمعيات على ألا يشترك فى هذه المجالس رجال الادارة (رجال البوليس والعمد والمشايخ) وبأن يكون أربعة أخماس أعضاء مجالس ادارة كل جمعية تعاونية زراعية على الأقل من صغار الحائزين وهم من لا تزيد حيازتهم على خمسة أفدنة ٠

وأما فى قطاع العمال فقد رأت اللجنة اعتبار أرباب الحرف الصناعية ضمن فئة العمال الصناعيين ٠٠ وتوصى اللجنة بالعمل على تنظيمهم فى منظمات خاصة بهم فى شكل جمعيات تعاونية ٠ وتوصى أيضا بتطوير المنظمات العمالية بحيث تصبح أداة لتطبيق الاشتراكية وحمايتها

وفى قطاع الرأسمالية الوطنية أوصت اللجنة بتطوير الغرف التجارية بحيث تصبح جهازا فعالا فى تنمية التجارة وفى تنمية الاقتصاد القومى ٠٠ وتوصى اللجنة أن تضم هذه الغرف القطاع الخاص وقطاع المؤسسات العامة وقطاع التعاون الاستهلاكى

وأما فى قطاع النقابات المهنية فقد أوصت باعادة النظر فى أوضاع النقابات المهنية بحيث تتحول الى تنظيمات تتواءم مع الاشتراكية ٠

وفى القطاع النسائى توصى اللجنة بأن تعنى الجهات المسئولة منذ الآن بتكوين منظمات لربات البيوت نظرا لأهميتها فى مجتمعنا ولضرورة

التنعرف الى رأيهن بطريقة منظمة فى شئون المجتمع . وتوصى أيضا باعادة تنظيم الجمعيات النسائية القائمة تنظيما سليما يكفل مساهمته الجدية فى البناء الاشتراكى .

وأما عن التمثيل بعد ما تحددت الفئات المكونة للقوى الشعبية فجاء بالتقرير :

توصى اللجنة بأن يقوم السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة منبثقة من التنظيم الشعبى المقبل لحماية الثورة الاشتراكية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمينها فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وترى اللجنة أن يكون عدد أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ١٥٠٠ عضو . وأما نسب التمثيل فى المؤتمر : فقد نظرت اللجنة فى عدة معايير لتوزيع نسب التمثيل بين القوى الشعبية المختلفة وقد بدأت اللجنة بدراسة المعيار العددى فاتضح لها بعد الدراسة ان الاعتماد على هذا المعيار وهذه لا يضمن أن يكون المؤتمر الوطنى صورة حقيقية لما يجب أن يكون عليه الدفع الثورى لانه قد يحرم المؤتمر من بعض القوى القليلة العدد ذات الفاعلية الكبيرة فى بناء المجتمع الاشتراكى من التمثيل المناسب .

لذلك نظرت اللجنة فى التمثيل على أساس المعيار الاقتصادى أى على أساس مساهمة كل قوى من القوى الشعبية فى الدخل القومى . وقد وجدت اللجنة أيضا ان الاتحاد على هذا المعيار وحده لا يفى بالغرض لان بعض القوى سوف لا تمثل اطلاقا بسبب عدم امكان تقدير قيمة خدماتها فى الدخل القومى كقوى القطاع النسائى وقوى الطلبة وان كانت هذه القوى تدخل فى مدلول القوى الشعبية الأصلية لذلك رأت اللجنة أن تخصص أولا حد أدنى مشتركا لكل قوة من القوى الممثلة قدره ٥٪ من العدد الكلى للمؤتمر لتمثيلها تمثيلا فعالا بصرف النظر عن عددها أو اسهامها فى الدخل القومى .

أما باقى نســبة التمثيل وهى ٦٠٪ فقد قسم على أساس أخذ متوسط مجموع نسبة المعيار العددى والمعيار الاقتصادى وأساس قياس المعيار العددى هو نســبة عدد أفراد كل قوة المسجلين فى منظمات الى المجموع الكلى لأفراد القوى المسجلين فى مختلف المنظمات وأســاس نســبة المعيار الاقتصــادى هو نسبة اسهام كل قوة من القوى المسجلة فى المنظمات فى الدخل القومى لمجموع اسهام هذه القوى ٠

وباضــافة النســبة المئوية المخصصة لكل قوة على أســاس المعيارين السابقين الى الحد الأدنى تحصل على نسبة الكلية التى تخص كل قوة حسبما يلى :

الفـلاحون ٢٧٪ والعمــال ٢١٪ الراســمالية الوطنية ١١٪ النقــابات المهنية ١٤٪ الموظفين غير المنتمين الى نقابات ١١٪ هيئات التدريس بالجامعات ٦٪ والكلية ٥٪ والنشاط النســائى ٥٪ فالاجمالى ١٠٠٪ ثم رأت اللجنة ان هذه النســبة أيضا فى حاجة الى تعديل يمكن من تمثيل القوى التى لا تسمح نسبتها فى الدخل القومى أو نسبتها العددية بتمثيلها تمثيلا مناسبا وبذلك تصبح نسب التمثيــل النهائية كالآتى : الفـلاحون ٢٥٪ أى ٣٧٥ عضــوا والعمــال (صناعة ــ تجارة ــ خدمات) ٢٠٪ أى ٣٠٠ عضوا والراســمالية الوطنية ١٠٪ أى ١٥٠ عضوا والنقابات المهنية ١٥٪ اى ٢٢٥ عضوا والموظفين غير المنضمين الى نقابات ٩٪ أى ١٣٥ عضوا وهيئات التدريس بالجامعات ٧٪ أى ١٠٥ عضوا وكذلك الطلبة ٧٪ أى ١٠٥ عضوا وأيضا النشاط النســائى ٧٪ أى ١٠٥ عضوا ٠

وبذلك يكون الاجمالى ١٥٠٠ عضو وهو العدد الذى أوصت به اللجنة أيضا ٠٠ وانعقد المؤتمر أيضاً بهذا العدد فى مايو ١٩٦٢ ٠ لوضع الميثاق ٠ أى المنهاج الذى تسير عليه الثورة فى سياستها الداخلية أو الخارجية

وفى يوم السبت ٢٦ مايو ١٩٦٢ تحدث عبد النـــاصر فى جلسة افتتاح المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وقال :

أنا لمـا وضعت الفقرة الخاصة بالعمال والفلاحين بأن يكون لهم ٥٠٪ من جميع التنظيمات الشـعبية بما فيها المجلس النيابى كنت حاطط كلمة « على الأقل » وبعدين شـلتها ليه ؟ ايه الحكمة ؟ ثم أجاب بقوله : احنا نرجع مرة تانية نقول فى حـكم الطبقة مين اللى كانوا تعبانين ومشتغلين ؟ مين اللى كان بيشـتغل وياخد نتيجة عرقه التانى ؟ العامل والفلاح واستطرد يعدد مبررات هذه النسبة قائلا :

أولا : تذويب الفوارق بين الطبقات لكى نصل الى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى المجتمع المتحرر من الاستغلال بكل معانيه ·

ثانيا : القضـاء على الطبقة التى كانت هى صاحبة كل شىء مئـات وآلاف السنين وهى الرجعية · فهذه الطبقة يجب أن تسقط ·

ثالثا : القضـاء على التطلعات الطبقية حيث أورد ذلك بقوله : بدى أقول حاجة فى ناس يطلعوا من القرية ويتعلموا ويأخدوا الفرصة ويعملوا فى القـاهرة أو الاسـكندرية ويمشوا · ينسوا أولا ·· أولاد عمهم اللى سابوهم يعملوا فى الغيط ينسـوا المجتمع أو البيئة اللى طلعوا منها ويبقى لهم تطلعات عايز الواحد فيهم يشترى له خمسين فدان وبعدين مائة فدان الواحد فيهم يفتـح له مـكتب وعايز يتدحرج من الطبقـة المتوسـطة الى الطبقـة العـالية الرأسـمالية أو الاقطـاعية · دى حاجـات لازم نقضى عليهـا لأن الأفـكار والرجعية مش بس عند الرأسـمالية والاقطـاع يصح تكون عند ناس لهم تطلعات · الواحد منهم يتصـور انه حيعمل ويشترى وينسى البيئة والقرية اللى طالع منها ·· واستطرد قائلا : أنا خايف برضة اننا نجيب ناس فى

المجلس النيابى يروحوا يعطوا وعود للفلاحين والعمال زى ما حصل زمان وأول ما يدخلوا المجلس سلامو عليكم وانتهى الوضع . بالطبع عارفين كلكم هذا الوضع . ومحدش يسأل بعد كده والواحد فيهم يبدأ يفكر فى نفسه والنائب المحترم عايز تطلعات طبقية .. يشترى عمارة أو كام فدان أو يشوف له قرشين أو يدور على صنف سجاير أحسن من اللى كان بيشربه دى عمليات موجودة بالنسبة للناس والتطلعات الطبقية برضة موجودة . هو فى قرارة نفسه بيدور على واحد غنى يتجوز بنته علشان يساعده هذه العملية تطلعات طبقية وموجودة فى الفرد العادى .

فالعامل والفلاح هو اللى يمنع ويحمى من تسلل أو تلاعب الرجعية أو التفافها ثم قال : تسألونى من هو العامل ؟ ومن هو الفلاح ؟ ولم يجيب على هذه التساؤلات ولكنه قال : مش عارف ليه عاوز تحملونى أنا هذه العملية . اعملوا لجنة وقولوا لى أنتم من هو العامل ومن هو الفلاح فى رأيكم اتفضلوا اعملوا لجنة وضمنوا هذا الكلام فى التقرير الذى فى الميثاق . أعتقد ان فيه حاجات ممكن تقال النهاردة وحاجات تقال فى مؤتمر أكتوبر ويطبق فيها هذا النص هو تخصيص ٥٠٪ من مقاعد المجالس الشعبية للعمال والفلاحين . يبقى لازم النهاردة نعرف من هو العامل ومن هو الفلاح اننا بدى أعرف منكم أنتم وأناقشكم فى وجهة نظركم فى العامل وفى الفلاح .

وعندما رأى أحد الأعضاء ان هذا يتنافى مع الانتخابات الحرة المباشرة وطالبه بعدم هذا التحديد .. رفض ذلك باصرار قائلا : لا .. الطبقة دى بالذات .. العمال والفلاحين يجب أن نعطيهم جميع الفرص حتى يستفيدوا بوضعهم الطبيعى فى هذا الميدان .

ثم قال : فيه ناس هنا بتتكلم عن الوعى بتقول الـ ٥٠٪ مثلا فى المجالس الشعبية أو المجالس الأخرى بتقول الوعى ناقص برضه الوعى ده

موضـوعنا واحنا مسـئولين عنه والمثقفين فى هذا البلد مسـئولين عنه أنا قصـدى المثقفين ليسوا فقط المتعلمين اللى معاهم شـهادات عليا ودكتوراة بل كل واحد مثقف عنده تفـكير اجتماعى يقدر نشر هذا الوعى وعلى رأى كمال الدين حسين نعمة سنة أولى وعى وسنة ثانية وعى وسنة ثالثة وعى ونفضل نعمل برامج ٠

احنا لا نستطيع أن نضمن تأمين الكلام اللى بيقوله كله الا اذا كان فيه وعى عند كل الناس لازم نضع فى حسـابنا ان فيه حاجات طبقية أو تطلعات طبقية لا زالت موجودة والسـلاح الوحيد اللى يخلينا نقضى عليها هو الوعى الكامل ٠ ثم عاد يردد أسـاس اختيار هذه النسـبة قائلا : خلق نوع من التوازن ونوصـل اننا نقدر نذيب الفوارق بين الطبقات ٠٠ وأنا باعتبر ان احنا بنعوز عشرات من السنين علشـان حد يطلع ويقول ان احنا أذبنا الفوارق بين الطبقات ٠٠ مش عملية سـهلة ٠٠ عملية صـعبة وعملية كبيرة جدا ٠

وهنـا نتوقف لحظة ٠٠ لنرى ان مسـألة التطلع أو الطموح لهى من جوهر الانسان ٠ بل غريزية فيه ٠٠ وان هذا أو ذاك له دور كبير فى تطور وتقدم الانسان دائما ٠٠ فهو الباعث لأى عمل أو نشـاط يقوم به أو بالمزيد منه ٠٠ فـكيف والمسـألة كذلك ٠٠ نسعى للقضـاء على بتر أو تجـاهل أو كبت غريزة فى الانسـان ٠٠ هى فى الأصـل ودافع لأى تقدم ٠٠ ورغم قناعة الرئيس عبد النـاصر بوجود التطلعات الطبقية فى الانسـان كشىء غريزى ٠٠ أى السعى الى الأفضـل أو لمسـتوى أرفع ٠٠ ورغم انه تخوف من ذلك بالنسـبة للنائب بالذات فان مع ذلك رأى ان العـامل والفـلاح هما صـمام أمن ضد الأفـكار الرجعية أى هذه التطلعات ومع ذلك أيضا فان

هذا التخوف قد وقع بالفعل فى صفوف ممثلى والعمـال والفـلاحين حيث حقق معظمهم مستوى أفضل بصورة سافرة رغم امكانياتهم المحدودة ٠

ورغم النقاش الذى دار باللجنة التحضيرية والمؤتمر وتقرير اللجنة الا ان مسألة توضيح أو تعريف العامل والفلاح لم تبدو محددة حيث سيجرى عليها العامل واختيار ممثلى العمال والفلاحين

انما كان عبد الناصر يرى ان تحديد هذه النسبة الهدف الرئيسى منها تذويب الفوارق بين الطبقات ٠٠ ومع ذلك فان هذه المسألة فى حاجة الى سنين طويلة ربما تصل لعشرات السنوات وعلى ذلك اعتبر ذلك بداية وليست نهاية لنظام سابق والنتيجة القضاء تماما على الطبقة الرأسمالية والاقطاعيين كما يرى ٠٠ وبذلك القضاء على هذه القوى بتفتيش ملكيتها أيا كانت ٠٠ وهذا يتيح الفرصة للنظام الثورى الجديد الهيمنة والاستقرار فى المجتمع ٠

وأما عن مدى أهلية الفلاح أو العامل لممارسة دوره التشريعى والرقابى فى البرلمان فانها فى حاجة الى وعى وخبرة ٠ وعندما وجه اليه استفسار فى ذلك كما سبق عرضه رأى ان المسألة فى حاجة الى وقت والثورة مسئولة عنه ٠٠ وبالفعل فقد حصل البعض منهم على دورات تثقيفية فى المعاهد الاشتراكية التى أنشأتها التنظيم السياسى فيما بعد وهو الاتحاد الاشتراكى ولكن هل كانت لها دور كبير فى ايجابية أو دفع النائب لممارسة برلمانية حقيقية ٠٠ ؟

ان استقراء واقع الأمر يبدو لنا ان حصيلة هذا الوعى كانت موجهة لاتجاه سياسى واحد الا وهو شرح الاشتراكية التى تطبق من وجهة نظر السلطة السياسية ٠٠ ودور النائب فى نشرها وتأكيدها بين الناس ٠٠ ودوره فى تعزيز سياسات الحكومة تحت القبة لتحقيق أهدافها ٠٠ وربما كانت مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٨ قد أشارت وهاجمت هذه المسألة وبدا ان الطلبة يعتبرونهم مؤيدين فقط ٠٠ دورهم ينحصر فى التصفيق دائما

حماسة وتأييدا للقيادة السياسية فقط ٠٠ رأت هذه المظاهرات بأنهم ليسوا على مستوى التمثيل القومى واعتبروا ذلك من أسباب أو مقدمة لهزيمة يونيو ١٩٦٧ ٠

وقد أراد الرئيس عبد الناصر بتحديده أو اطلاقه أو تعبيره بالقوى الشعبية ٠٠ كما صرح وأعلن بذلك ٠٠ الى القضاء على الصراع الطبقى الذى كان يهدد الدولة قبل الثورة ٠

ولكن اذا سرنا مع هذا المنطق الثورى ٠٠ فان القوى الشعبية بصعوبة تحديدها حتى على سبيل تحكمى ٠٠ فانها تعنى فى المقام الأول الطبقات الفقيرة والمتوسطة التى كان لديها التطلع الطبقى الذى يؤدى الى صراع طبقى مع من هم يعتبرون فى قمة المجتمع ٠٠ والذين يمثلهم الرأسمالية والاقطاع ٠

ولكن هذا المنطق الثورى من جانب آخر ٠٠ نقل هذا الصراع وليس بين القاعدة والقمة انما بين القوى الشعبية بتحديدها الذى بدأ من خلال التعريف الذى وصل اليه المؤتمر للقوى الشعبية ٠

ويعنى ذلك ان الصراع أصبح أفقيا وليس رأسيا ٠. فالصراع الأخير ربما يكون واضحا جليا محدد المعالم والمسارات مما يؤدى الى استجلاء الحلول أو المعالجات بصورة أيضا واضحة حتى لو كان بمنطق أو منهج ثورى ٠

ولكن أيضا نقل هذا الصراع الى الطبقات المتقاربة أو المجاورة أو المتصلة بأنشطتها المتعددة بتفتيت قوى القمة ٠٠ فقد أصبحت لدى القوى الشعبية الجديدة تطلعات الى اكتناز مغانم هذا التفتيت ٠٠ وبالتالى فان الصراع الأفقى يصبح نتيجة لازمة وحتمية على مستوى القوى الشعبية بتحديدها السابق بل أدى ذلك الى ادعاء وتصارع الفئة الواحدة مع الفئات الأخرى لاحتلال

مكان الصـدارة فى هذا الصراع الأفقى للحصـول على أكبر المكاسب والمزايا التى نتجت عن تفتيت قوى القمـة ·· وبالطبـع فان قوة أى فئة واحـدة لا تمكنها من التطلع الى السلطة أو مناصرتها منفردة حيث أن قواها مرتبطة بقوى الفئات الأخرى لاتصال نشاطها ومصالحها المتشابكة وهـذا يؤدى الى طريقين أولهمـا الصراع والثانى التعـاون والمنطق الطبيعى لهذا وذلك هو الامتزاج أو الاندماج أو الانفصـال أو الاتصـال أو الانتهازية والاستغلالية أم التسابق نحو التصدى للعمل الوطنى بدعوى الأفضلية او الاستحقاقية ·

وبالطبـع فان هذا الصراع الأفقى يتزايد بتطور المجتمع ·· من خلال تطور احدى أو بعض قطاعاته ·· وبالتالى فان هناك فئة دون أخرى تتقدم بهذا التطور من الأخرى بدعوها هذا الى العمل الوطنى بالدولة ·· وتحديد وتوجيه مسـاره وان كان قد بدأ قوميا الا انه يحمل فى طياته مصلحة هذه الفئة أو غيرها ·

وعندما تتصـارع عشرات الفئات بل ربما المئات فان الصراع يتخذ شـكلا موسعا شاملا · ولذا فان هذا الصراع لا يفرز فى الحقيقة أى قوة يمكنها مواجهة السلطة حتى ولا من أجل المصلحة جميع هذه الفئات التى تمثل هذا الصراع الأفقى ·

بل ان هـذا يدعو أى فئة للتقرب أو التنازل للسـلطة حتى تكون على مقربة منها · وبالتالى تستطيع أن تحصل على مزايا وامتيازات ومكاسب ·

بل ان هـذا الصراع الأفقى أى الفئوى يؤدى الى تطلع طبقى ·· اى الى السلطة السـياسية للحصول على مزايا ولكن لا يتطور ذلك الى مواجهة أو صراع طبقى مع السلطة السـياسية ·· انما عن طريق منهج التصـالح أو المصالحة أو المهادنة الأكثر من غيرها من الفئات الأخرى ·

اذن فالمسألة تبدو نصف دائرية · فالقضاء على الصراع الرأسى عن طريق الأفقى أى الفئوى يصل أو يدور مرة أخرى للتطلع الطبقى والذى لا تمثله طبقة رأسمالية أو إقطاعية انما تمثله السلطة السياسية التى طرحت هذا البديل ·

وهذا يرتب نتيجة أخرى أو بمعنى آخر فحتى تصل فئة أو اخرى الى مرتبة طبقة السلطة الجديدة فلا بد ·· ألا تصارع ·· انما عليها أن تهادن وتطيع وتسير على المنهج المحدد لها سلفا من قبل هذه السلطة ومن كان أكثر طاعة ·· كان أكثر مغنما ·

وقد تبدى هذا الصراع فى المطالبة المستمرة من جانب كل فئة فى الحصول على مزايا نقدية وعينية على مدى الثلاثين عاما الأخيرة : ولا سيما بالنسبة لبدلات طبيعة عمل كل فئة دون الأخرى واختلاف نظرتى المثقفين عن نظرتى الفلاحين والعمال كفئات نوعية بدت تحكمية على سطح الحياة العامة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بالدولة · ويؤكد صحة رأينا السابق فى هذا · ما جاء بمؤتمر اللجنة التحضيرية من مطالبات ورغبات فئوية أو طائفية ·· بل اتهامات متبادلة من الفئات المتعددة وقد بدأ ذلك أيضا فى الاختلاف والخلاف حول نسب تمثيل كل فئة فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية المزمع عقده بعد ذلك ·

ومن خلال مراجعة مواقف الأعضاء · ومدى تأثير ما يدور من خلاف على آرائهم · فقد عبر البعض عن خطورة ونذر هذا الخلاف الذى يبدوا خلاف طائفى أو فئوى · وخطورته كما سبق الاشارة اليه فى انه على مستوى أفقى ·· أى على مستوى القواعد الجماهيرية فيما بينها ·· تشغلها عن مواجهة السلطة السياسية أساسا والتى تتحكم فى أمورها · من حيث اعتقادها ان مصالحها مرتبطة بموقف أو سلوك أو رأى من جانب فئة أو طائفة أخرى ·

وبذلك يتجـــاهل الحقيقة الا وهى موقف الســلطة الســياسية من ذلك ·
وسنعرض لبعض الآراء التى لمست هذا الصراع الفئوى أو الطائفى فى كلماتها بهذا المؤتمر ·

فقد تحدث كمال الحناوى رئيس تحرير جريدة الأخبار قائلا :

عندما يقف الفـلاح ليتكلم لا بد أن يتحدث عن المســائل المـادية التى تمس حياته وعن ما أصابه من صور الاســتغلال والاســتعباد · فهو عندما يتكلم الزميل حسين محمد محمود عن المكافأة أو الجزاء الذى يناله اذا ما ارتفع انتاجه الزراعى وعندما يتحدث الأخ طـه الخطيب عن الوســائل التى تستخدم لابعاد الفـلاحين عن الأراضى كأن يترك الأراضى بورا حتى لا ينتفع بها وعندما يتكلم الزميل العــامل عبد العزيز مصطفى عن بعض حقوق العمــال التى كانت موجودة وسلبت منهم · كل هؤلاء انما يتحدثون عن المصالح المـادية التى تمســهم ·· وانى وان كنت من أبناء الفـلاحين وتمتد جذورى الأصلية الى البيئة الريفية الا انه قد أتيحت لى فرصــة الثقافة · وعندما أتحدث فى هذه اللجنة فاننى أكون مرتبطا بالمصالح المـادية المحيطة به ومصالح الطبقة التى أعيش فيها · كل هذه حقائق قائمة ولا يجوز أن نخاف من مناقشتها ·· كما ان هناك متناقضــات بين الفـلاحين والعمــال يمكن أن تحل بالطرق الســلمية فى نطاق المجتمع الذى نعيش فيه ومن هنا فاننا نلتمس العذر لأى انســان يتكلم فى حدود المصلحة المـادية التى تمس حياته اليومية ·

ورد عليه يوسف على قائـلا : اذا كان المتــكلم يرتبـط بالمصــالح الشخصية · فأخشى لو أطلق هذا المبدأ أن يتحول الكلام الى شكاوى شخصية أو طائفية قد تبعدنا عن الغرض الذى اجتمعنا من أجله ·

ويقول أحمد سعيد : ان التنظيمات الثورية تقوم دائما على الثقة فهى جماعة من الأفراد ارتبطوا مع قائد برباط معين من أجل تحقيق هدف معين

وتعاهدوا على الكفاح من أجله هنا تأتى مهمة القائد فى التنظيم .. والثقة المتبادلة بين القائد وبين أصحاب المصلحة فى التنظيم هى التى تستطيع أن تقيم القوى الشعبية وتحددها .

ولكن لو أردنا أن نناقش ـ وفقا للاحصاءات ـ عدد المشتغلين فى الزراعة وعدد المشتغلين فى الصناعة ورأس المال المستغل فى كل منها والدخل القومى الخارج منهما لوجدنا أنفسنا فى متاهات ضمنية جدا . وتنتهى أخيرا الى ان القطاع الزراعى لا بد أن يبتلع نسبة الـ ٥٠٪ فهل هذا هو المجتمع الذى نريده فى النهاية ؟ المجتمع الذى تسود فيه الزراعة اننا نريد مجتمعا تقف فيه الزراعة مع الصناعة على قدم المساواة . نريد أن تتطور الزراعة وتنمو الصناعة الى مرحلة يتساوى الدخل القومى منها وما تدره الزراعة . ان التنظيم الذى نعمله هو تنظيم للمستقبل وليس للحاضر فقط . ومن هنا كان من الواجب تقسيم نسبة الـ ٥٠٪ بين قطاعى الزراعة والصناعة بمعنى ان كل قطاع يحصل على ٢٥٪ كاملا .

أما د. سليمان الطماوى أستاذ مساعد بحقوق عين شمس فقال : ان ما سمعته فى الأيام الأخيرة . ومضى الى أن أبدى رأيا كنت أمسك عن ابدائه . والحقيقة العلمية التى أجمع عليها الناس الدارسون ان التمثيل المهنى لا يمكن أن يكون أساسا للتمثيل السياسى . والدليل على هذا ما حدث فى الأيام الثلاثة الأخيرة . فان كل الطوائف التى مثلت هنا قد مست فى كلامها من قريب أو بعيد طوائف أخرى .. المحامون اتهموا وشتموا وكذلك الأطباء والمهندسين وسائر المهن حتى الجامعة لم تسلم فمن يوجه اليها اتهاما . كل هذا يؤكد ان التمثيل الطائفى لا يصلح أساسا للتمثيل السياسى وفى هذه اللجنة أخذ كثير من الأعضاء يشعرون انهم يمثلون طائفة معينة من الطوائف وليس هذا المقصود. من لجنتنا هذه اذ المقصود أن نكون جميعا

كأطياف الضـوء كل منا يمثل الشعب فى مجموعة يجب أن نتفاعل جميعا وأخشى أن يظل هذا الاحساس فينا الى أن نعد الميثاق الذى سيمكننا سنين طويلة .

لم يقل أحد ان هناك فئة سليمة اطلاقا فكل دعوة يمكن أن تجرح وتريد أن تتجرد من الاتهامات المتبادلة وتنظر الى المسـتقبل بعيدا عن الحزازات الشخصية فلا يجرح أحد أحد فالوطن لنا جميعا والاشتراكية سوف تزيل هذه الفوارق فتختفى من مجتمعنا .

ويدعو أحمد فهيم رئيس اتحاد العمال بالتوسع فى القاعدة النقابية وطالب بأن يكون من بين مسوغات تعيين العـامل بطاقة عضـوية النقابات فالاحصاءات تؤكد ان كثيرا جدا من أصحاب الأعمال الصـغار يعمل معهم عديد من العمـال يزيدون عن الألوف لتقوية الحركة النقابية كدعامة قوية فى بناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

ولكن د. حمدى الحكيم يرى : انه يجب أن نتطور فىمفهومنا طبقـا للنظام الذى نعيش فيه لقد عشـنا فى مجتمع رأسـمالى وكان لا بد من طرح تقليدى كما قال أحمد فهيم بين الرأسـمالية والقوى العمالية وانتقلنا اليوم الى مجتمع اشـتراكى فلا بد أن نغير مفهومنا طبقا لهذا المجتمع . ليس هناك تصارع فى مجتمعنا الاشـتراكى ولكن يجب أن يقـوم توازن فى المفـاهيم والأغراض . وتعاون فى الانتاج ما دام أن المنظمات العمالية تعيش الآن فى المجتمع الاشتراكى .

لقد لاحظ الأستاذ الطماوى أن تشكيل لجنتنا تشكيل طائفى ولا حرج من ذلك فى هذه المرة لانى أعتقد انه لم تكن هناك وسـيلة أخرى لبدء هذا التنظيم غير هذه الوسـيلة رغم الصراع الذى قد يكون موجودا بين طائفة وأخرى . ولقد حدث المزج الذى نبتغيه فعلا بين هذه الطوائف فأصبح العامل

يتكلم عن الطبيب والمحامى والمهندس وأصبح الفلاح يتكلم عن هؤلاء جميعا وتلك ثمرة نستقبلها بابتهاج ٠

ويناشد الدكتور رشوان فهمى نقيب الأطباء أعضاء اللجنة ألا يجرحوا أية هيئة خاصة اذا كانوا لا يعرفون عنها شيئا وفى هذا يجعلنا نتآلف ويحب بعضنا بعضا ٠٠ لاننا هنا مجموعة يكمل بعضها بعضا والبلد فى حاجة الينا جميعا من عامل وفلاح وطبيب ومحام ٠

وحيث كان قد رأى د٠ لبيب شقير ان هناك قصور لبعض النقابات من تمثيل تطلعات وآمال فئاتها وطوائفها ٠ وكان ذلك فى بداية الحديث بالمؤتمر بالاضافة الى نفس المنطق الذى انتهجه البعض حول هذا الموضوع ٠

أما الشيخ محمد الغزالى : فقد تحدث الزملاء عن طوائفهم ومشكلاتهم ولا بأس من أن أتحدث فى ايجاز عن مشكلة تتصل بطائفة كبيرة جدا من الأزهريين ٠ أذكر أنا آسف ولا شك ان جميع الحاضرين سيشاطروننى الأسف عندما يعلموا ان وزارة الأوقاف قد عينت ثمانين عالما متخصصا فى مدى سنة بمرتب قدره ستة جنيهات شهريا شاملة اعانة الغلاء وغيرها وعينت فى السنة ذاتها ثمانين ساعيا بمرتب قدره ثمانية جنيهات شهريا ٠ فكأن العالم المتخصص الأزهرى الذى أمضى ١٥ عاما فى الأزهر الشريف استطاع أن يحصل بعد هذه المدة الطويلة على ستة جنيهات أما الساعى الذى لم ينل شيئا من التعليم فانه عين بثمانية جنيهات ٠ وانى كمسئول فى وزارة الأوقاف أعرض هذا الأمر على الرأى العام ليرى كيف يعامل خريجوا المعهد العتيد وهو الأزهر هذه الطائفة المنكوبة واذا كان علينا أن نتحدث عن الحقوقيين وخريجى كلية الآداب فانه واجب علينا أن نتحدث عن أمثالهم من خريجى كلية الشريعة وكلية أصول الدين من أولئك الفقراء الذين تعلموا وأمضوا الزمن الطويل فى طلب العلم ومع ذلك يكون المستقبل أمامهم كما رأينا ٠

وعلى ضــوء هذه الطائفية الموسـعة ·· فقد تحدث أمين عـام المؤتمر أنور السادات قائلا : « ما كنت أود أن يكون ختام أعمالنا على هذا النحو فمـا كان يليق أن تتحدث كل طائفة عن نفســها ولا نرتفع في حديثنا الى مستوى الوطن كله · ان هناك ملايين من الفلاحين في القرى هم أهلونا جميعا لم يجدوا واحدا يذكرهم أو يتكلم باسمهم · لقد تحدث كثير من المحامين ملايين · كنت أود أن نرتفع بكلامنا في ختام أعمالنا الى مستوى الوطن كله · وتحدث كثير من الموظفين ولم يجد الفـلاحون في القرى من يتحدث عنهم وهم وأن نتنزه عن المســتوى الطائفي وأن يكون ختامنا متشـابها لبدايتنا حيث اتسمت أعمالنا في البداية بالصراحة والارتفاع الى مستوى المجموع · مرة أخرى أقول انه ما كان يجوز أن يكون ختامنا لمناقشتنا بهذا الشكل » ·

وبالطبع فان تشـكيل اللجنة التحضيرية كما سبق القول هو مقدمة لهذه النتيجة أو الخاتمة التي غضب منها الأمين العام والذي يبدو انه لم يكن يتوقعها ومع ذلك فهي نتيجة منطقية لمقدمتها · وأيضـا فان نقص الوعي أو انعدامه لدى ممثلي الفـلاحين والذين اختيروا لم يتحدثوا عن فئاتهم كما يتصور البعض · ومع ذلك فان بعض أعضـاء الفئات الأخرى قد تحدثوا عن فئة الفـلاحين وهذا يؤكد عدم نجاح الأسـاس الطائفي للتمثيل السـياسي وانما لا بد من التأكيد على ان النائب ·· أيا كانت فئته ·· فهو في المقام الأول والأخير هو نائب الأمة كلها ·· نائب الشعب ·

ومما لا شـك فيه انه كان يمكن الأخذ بوسائل ومناهج القضـاء على الصراع الطبقي في المجتمــع فور قيـام الثورة · وحيث ان بعض القوانين الاشـتراكية ان كان هدفها ذلك الا ان آثار سلبية خطيرة وجسيمة قد وقعت بالمجتمع في خلال تطبيقها ·

فماذا لو كانت قد حددت العلاقة بين العـامل والرأسـمالي بالتشريعات

الواجبة لحماية العامل وتطويره تدعيما للاقتصاد القومى وتحقيقا لمكاسبه الخاصة ٠٠ ؟

وماذا لو كانت قد نظمت العلاقة بين الاقطاعى والزارع الأجير أيضا بشىء من الوسائل القانونية حتى كان يمكن الاستفادة من هذه القوى الاقتصادية المتمثلة فى الأرض لزيادة الرقعة الزراعية وعدم تفتيت الأراضى وهجرة العمالة الزراعية ٠٠ ؟

فقد كان الشعار المعلن هو تذويب الفوارق بين الطبقات وكان يمكن أن يكون ذلك بشىء أكثر فاعلية فى بناء المجتمع أيضا مع هذا التذويب ٠ وان كان قد بدأ انه قد تحقق فانه بالفعل تحقق فى فترة قصيرة ٠٠ برزت فيها طبقية من نوع جديد ٠ من عناصر وقوى الثورة ذاتها ٠ وان كان قد اختلف شكلها عن الشكل السابق للثورة والذى كانت بدايته من منتصف القرن التاسع عشر أى عمره يقرب من مائة عام فقط وليس آلاف السنين ٠

وبنسبة ٥٪ فى البرلمان ٠٠ فقد أصبحت تمثل نسبة حزب تحت القبة ٠٠ يتبع الحاكم وتوجيهاته وتعليماته ٠٠ حيث انهم يمثلون مصلحة ممن أكسبتهم الثورة أو حققت لهم مزايا وامتيازات وبعض الحقوق ٠ وبذلك ظهر ما أطلق عليه ديكتاتورية البرلمان أو ديكاتورية الأغلبية حيث انها تصوت مع الحاكم فى كل ما يعنى له أو يراه أو يتمناه ٠

ولقد تخوف الدكتور رشوان فهمى نقيب الأطباء أثناء انعقاد المؤتمر للجنة التحضيرية من معطيات أو مقدمات هذا النظام الشمولى الجديد فقال : ساورنى قلق قليل بالنسبة لانحراف أفراد أو مجموعة وقلق كثيرا اذا انحرف فى المستقبل حاكم فى يده الأداة الحكومية والمؤسسات الصحافية وقد قصد بالمؤسسات ـ التنظيمات السياسية والشعبية والبرلمانية ـ

واستدرك قائلا : وبهذا يهيمن على أقوات الكثير من أفراد الشعب وليس اقسى من النفس ولا أذل لها من الخوف ومن الحرمان من لقمة العيش ٠

ثم قال : فهذا النظام الذى نسير عليه مستحب فى الوقت الحاضر لثقتنا فى عدالة حكامنا ولكن اذا اختار الشعب حاكما بعد جيل أو أجيال وانحرف فاننا سنجد الصحافة وان كانت قد انتقلت ملكيتها الى الشعب ممثلا فى الاتحاد القومى وتحررت من سلطة رأس المال قد وقعت بطريق غير مباشر تحت سلطان الحاكم فاذا لم يهيأ للصحفيين الضمانات الكافية فسيأتى يوم من الأيام يستمرأ الحاكم الصحافة لتكون أداة لمديحه وتمجيد كل أعماله حتى الخطأ منها وكذلك الحال فى الأداة الحكومية والقطاع العام حيث ترتبط أيضا حرية الرأى بلقمة العيش ٠

وما تخوف منه نقيب الأطباء ٠٠ قد وقع بالفعل على مدى سنوات لاحقة من هذا التاريخ ٠٠ وربما تعددت أشكاله ووسائله وأساليبه ٠٠ الا ان هذا التخوف كان حقيقة وليس احساسا أو رؤية فقط ٠

وعلى مسار التاريخ النيابى المصرى سألت رئيس مجلس الشعب الدكتور صوفى أبو طالب وكان ذلك فى مايو ١٩٨١ اننا نرى أن الحياة النيابية التى تعطلت فور قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تجددت بعد عودتها بشىء لم يكن من قبل فى تاريخنا وأعتقد أنه غير قائم فى دساتير العالم الا وهو التقسيم الفئوى للبرلمان فأصبح هناك فلاح وعامل وفئات رغم أنه من البديهيات أن كل انسان مصرى أصله فلاح مهما كانت مهنته ومهما علا منصبه ورغم أن نظامنا الدستورى والقوانين الوطنية تحمى مكاسب العمال والفلاحين ونقابات واتحادات تحافظ وتطالب بمصالحهم ومع ذلك فهناك اصرار على هذا التقسيم فى حياتنا النيابية ظهر أحدثه فى تشكيل مجلس الشورى أيضا فلماذا كان هذا التقسيم والى متى سيظل هكذا ؟!!

فرد الدكتور صوفى أبو طالب قائلا :

من الجانب النظرى الفلسفى فانه منذ تاريخ الثورة الفرنسية والديمقراطية الحزبية بمعناها الكامل فى أوروبا تخلو من أية قيود شكلية أو موضوعية حتى وصلت الأحزاب السياسية الى حالة استقرار سياسى واقتصادى واجتماعى استغرق هذا بدوره قرنين من الزمان ٠

وبالطبع فان استقرار هذه الأحزاب ينبع من وجود قاعدة شعبية تسندها مدركة وواعية لبرنامج كل حزب وفى يدها أيضا صمام التغيير وقتما تريد وحسبما تقدمه برامج الأحزاب ، وعندما تفجرت الحرب العالمية الثانية حدث تغيير جوهرى فى العالم كله من جوانب متعددة ومختلفة فلم تصبح الديمقراطية سياسية بالمعنى الذى كان قائما قبل هذه الحرب أى طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ٠ بل أصبح جانب منها اجتماعيا فليس يكفى بالانسان أو المواطن حركة الفكر والتعبير وتكوين الأحزاب وحرية الانتخاب والترشيح انما أصبح الانسان يهتم بمقومات حياته اليومية من مأكل ومسكن وملبس أى ما تسمى بالديمقراطية الاجتماعية ٠ وعلى ذلك فقد دعمت الديمقراطية السياسية بمبادىء وأفكار العدالة الاجتماعية ومن هنا بدأت تبدو بعض القيود والضوابط الواقعية أو القانونية على حركة الأحزاب ٠

فالحزب عندما يتوجه للناخبين فهؤلاء بدورهم يبدون اهتمامهم الأول بمتطلبات الحياة اليومية من سكن وارتفاع فى مستوى المعيشة وتعليم ومأكل وعدد ساعات عمل محددة وراحة أسبوعية لمدة يومين الى آخر هذه الحقوق فترتب على هذا أن الأحزاب السياسية الأوروبية تهتم فى المقام الأول بمطالب الناخبين اليومية أكثر من اهتمامها بالقضايا السياسية حيث ان هذه الأخيرة أيضا استقرت وأصبحت فى ضمير الأفراد والمجتمع ٠

وعندما نتجه بنظرنا الى الكتلة الشرقية القائمة على التنظيم السياسى

الواحد وهو الحزب الشــيوعى المسيطر على الدولة والمجتمع وهو الذى يفكر بدلا من الفرد العادى فهو يعطى الضمان أو المتطلبات الاجتماعية للمواطن حيث يسلب منه حريته الســياسية أو يتنازل عنها المواطن فى مقابل متطلبات حياته اليومية أى الاجتماعية وهذه هى مأساة الشــيوعية فى هذه المجتمعات هذا من الناحية التاريخية ٠

وأما من الجانب الواقعى فى المســألة المطروحة ففى ظل دســتورنا الحالى الذى هو ليس شرقيا بالمعنى الكامل وليس غربيا أيضا بالمعنى الكامل فانه من جانب آخر يقوم على تعدد الأحزاب ورغم ذلك فانه ينشا فى اطار مجموعة مبادىء تسمى القواعد الأســاسية للمجتمع موجودة بالدســتور ونلتزم بها جميعا حيث أن هذه المبادىء قد ارتضاها الناس فى استفتاء شعبى ودستورى وبالتالى فلا يجوز مثلا أن يقوم حزب ويطالب بنظام ملــكى بينما نجد ذلك فى الأحزاب الأوروبية فيمكن قيام حزب يطلب بذلك وهذا لانه قد استقرت النظم الســياسية هناك منذ زمن طويل ومن جانب آخر لو تركت الأحزاب مطلقة فى رعاية مصــالح المنتمين اليها ٠٠ قالوا قام حزب برعاية مصــالح الفــلاحين وحدهم وآخر للعمــال وحدهم وثالث للمسلمين ورابع للمسيحيين فهــذا يؤدى الى تفتيت الوحــدة الوطنية التى نص عليها الدســتور وألزم احترامها لتحقيق السلام الاجتماعى وهذه من المقومات الأساسية للمجتمع كما يستوحى عدم تفرد كل فئة لمصــالحها منفصــلة عن المصــلحة القومية العليا للمجتمع ٠

ومع ذلك فاننا لم ننفرد بهذا ففى ألمــانيا تنظيم أيضا لضوابط معينة لعدم الســماح بعودة الأحزاب القديمة كالحزب النازى وعندنا أيضــا عدم الســماح بعودة أحزاب ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كما ان الدستور الألمــانى لا يســمح بتكوين أو قيام أحزاب فئوية حتى لا تتفتت وحــدة المجتمع ٠

فالعمال والفلاحون لدينا يمثلون ما يقرب من ٨٠٪ من الشعب وهذا أدى بنا الى خيار من فرضين : أما ان نسمح بقيام حزب ينادى بمصالح العمال وحدهم والفلاحين وحدهم ويستتبع هذا السماح لقيام أحزاب فئوية لفئات المجتمع المتعددة وبالتالى تفتيت المجتمع واحداث صراعات ليس من أجل المصالح القومية انما من أجل مصالح فئوية فقط ٠

أما الفرض الثانى وهو رفض قيام الأحزاب الفئوية وترك الأمر للناخب يختار من يمثله بصرف النظر عن الفئة الاجتماعية التى ينتمى اليها ، ولكن هذا الفرض الثانى يفترض أيضا أن يكون الناخب على مستوى عال من الثقافة والوعى السياسى يعيش فى استقرار اجتماعى واقتصادى تمكنه من الحكم على المرشح من خلال برنامجه أو برنامج الحزب الذى ينتمى اليه وعلى ذلك فاننى أعتقد اننا ما زلنا فى مرحلة انتقال فى الجانب السياسى والاقتصادى والاجتماعى ٠ فحقيقة قد حدث استقرار الآن ولكنه نسبى وما زال حتى الآن ينضج ليصل الى المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى المراد والمستهدف للناس أى المواطنين ٠

ويجب أيضا ألا نتجاهل أنه لو تركت الأمور للناخب وحده وهو يتمتع بما سبق ذكره فقد يفوز به من قبل من يكون له ملكة الاقناع والخطابة ولقاء الجماهير فينتخبه رغم أنه لا يصلح نيابيا ٠ وهناك لا بد من معالجة هذا الأمر لتوفير الحماية والدفاع عن ٨٠٪ من السكان أى العمال والفلاحين ٠ ولذلك كان لا بد من تحديد نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين للدفاع عن مصالح هذه القاعدة فى اطار قومى ٠

فنحن اليوم فى مرحلة تجمع لهذه القوى المختلفة وبالطبع فان هذا الحل

انتقالى يقابل بانتقاد من جانب البعض ويقال فلنترك الأمور للناخب ٠٠ واسرع فأقول ان المسألة ليست مثالية انما نجاح النظام السياسى أو فشله لا يحكم عليه بالقرب أو البعد عن المثالية انما يحكم عليه بقدر ملائمته للمجتمع الذى يحكمه والمرحلة الحالية لم تنته بعد الى استقرار اقتصادى واجتماعى نتيجة المتغيرات والتحولات فى السنوات الماضية ٠ ومع ذلك فان التفكير فى أسلوب افضل كما يرى هؤلاء البعض قد يأتى فى وقت لاحق حيث يكون الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى ويترك الأمر برمته للناخب وعندئذ يمكن الغاء أية ضوابط ومنها نسبة الـ ٥٠٪ محل الانتقاد ٠

واذا كانت هذه تعقيبات على اجابة رئيس مجلس الشعب ٠٠ فانه يمكن الرد بأن الديمقراطية الاجتماعية لا تتعارض أو تتناقض مع حرية الناخب فى اختيار مرشحه وعدم فرض هذا التصنيف الفئوى عليه أى عامل او فلاح أو فئات ٠٠ حيث أن هذا التصنيف الأخير هو تفتيت فئوى للمجتمع ٠٠ وكل فئة تسعى لمصالحها منفصلة عن غيرها ٠٠ عكس ما يبدو أن النائب يمثل الأمة كلها فيدافع أو يسعى الى المصلحة العامة دون مصلحة فئة معينة ٠

واذا كان رئيس المجلس يرى وجوب احترام ذلك التصنيف حيث أنه دستورى فان الاعتراض أساسا على ما جاء بالدستور من ذلك التصنيف ٠ أى الاعتراض على فلسفة هذا التصنيف ٠

واذا كان يرى رئيس المجلس الأسبق أن هناك قيود فى بعض الدول منها عدم عودة الأحزاب القديمة كالحزب النازى٠ فانه مع الفارق الشديد سمحنا بذلك وعاد حزب الوفد ومصر الفتاة تحت عنوان حزب العمل الاشتراكى وكذلك جماعة الشيوعيين فى حزب التجمع الوحدوى التقدمى واذا كان يرى

ان الدستور الألمانى لا يسمح بتكوين أو قيام أحزاب فئوية حتى لا تتفتت وحدة المجتمع ٠٠ فان تصنيف دستورنا لنسبة العمال والفلاحين هى فى حقيقة الأمر بمثابة أحزاب أو تنظيمات فئوية فى البرلمان تؤدى الى نفس ما يخشاه وقد أثبتت الممارسة ذلك حيث أنها يوافقان على مصالحهم دون المصالح العامة للفئات الأخرى ٠٠ بل أنهم يوافقان على ما تأتى به الحكومة ضد الفئات الأخرى كما حدث ذلك عام ١٩٨١ من موقف مجلس الشعب باجماعه الفئوى فلاحين وعمال ضد نقابة المحامين ٠٠ دون مراعاة للدستور والقانون والمواد السياسية ٠

ولا شك ان الصراعات التى يخشاها أيضا جرت كثيرا حتى أن كل فئة بالمجتمع المصرى تطالب بمصالحها ومزاياه عديدة بغض النظر عن مطالب الفئات الأخرى والمصلحة العامة للمجتمع وأن مسألة ثقافة الناخب العالية لا تستتبع أن تكون شرطا لأن يلغى هذا التصنيف ٠٠ فان الممارسة السابقة لما قبل الثورة تثبت أن الانسان المصرى لديه الوعي الكافى للتفرقة بين حزب وآخر ٠٠ وأن الانسان المصرى بوعيه الاجتماعى فيما بعد الثورة هو الأقدر على اختيار المرشح أو الحزب المناسب وطالما أن الدافع اجتماعى فان الديمقراطية الاجتماعية تتحقق تبعا لاختيار الحزب الذى سيحقق المطالب الاجتماعية للناخبين الذين اختاروه ٠٠ وفى ذات الوقت تتحقق الديمقراطية السياسية ٠٠ ولا جدال أن علاقة النائب فى مصر مع الناخب ذات طابع اجتماعى واضح ٠

واذا كان رئيس المجلس يرى أنه ما زلنا لم نصل الى مستوى ناضج سياسى أو اقتصادى أو ثقافى ٠٠ فان هذا ادعى ألا نعود لتعدد الأحزاب

حيث ان اختيار الأحزاب يتطلب هذا المستوى الناضج ٠٠ ففيما هذا التناقض اذن ؟!

وهل هذا المستوى الناضج يسمح باختيار الأحزاب ذات القائمة النسبية ولا يسمح باختيار مرشحين أفراد سواء كانوا عمال أو فلاحين أو فئات ٠

وبذلك لا يجوز الفصل بما يمكن أن يغرر بالناخب ٠٠ لانه من السهل التغرير به من جانب حزب وليس من جانب مرشح فرد ٠٠ وهذا ليس المثالية فى شىء ٠٠ انما المسألة مرجعها تحكم السلطة السياسية فى تكوين مجلس تشريعى يمكن أن يطوع لمصالح أهدافها ٠٠ دون نظر الى المصالح العامة والعليا للمجتمع ٠

الفصل الثالث

تقنين ... الثورة

أراد الرئيس جمـال عبد النـاصر تقنين الثورة · أى كتابة تاريخها أو تاريخ وقائعها والمتغيرات التى قامت بها فى المجتمع المصرى بل والمنطقة العربية أيضا لمـا لها من تأثيرات على هذه الأجهزة ·

وقد عبر عن ذلك فى مناسـبات عدة · أبرزها عندما كان يفتتح الدور الأخير لبرلمـان السيد أنور السادات فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ عندما تحدث عن مهـام مجلس الأمـة فى المرحلة حينذاك قائلا : « لا بد أن نفرغ من تقنين الثورة » وان كان قد تشدد فى هذا فلانه سبق وانه أعلن فى ٩ يونيو ١٩٦٧ وأثناء ليل الهزيمة ان قرار تنحيته عن رئاسة الجمهورية ليس تصفية للثورة وانما لاتاحة الفرصة لأجيال أخرى ·

وعلى ذلك وبعد أربعة أيام فقط من هذا النداء أعلن الرئيس أنور السادات رئيس المجلس حينذاك قائلا : كلفنا السيد الرئيس فى بيـانه الافتتاحى بمهمة تقنين الثورة والواقع ان هذا التكليف قد جاء من قبل فى عدة مناسـبات واذا كنا قد تأخرنا فعلا فى أن نبدأ فيه فاعتقادى انه لا بد من أن نبدأ فيه منذ الآن لأن تأمين الثورة أصبح واجبا عاجلا وملحا باعتبار ان هذا التأمين هو الحصانة الأكيدة لاستمرار الثورة ودوامها فى ظل من الشرعية القانونية وسـيادة القانون والواقع ان هذا العمل يحتاج الى جهد

الفصل الخامس

حضارة... للبيع

المنظمة للعلاقة بين المالك والمستاجر . هناك التشريعات التموينية والتشريعات المنظمة للتجارة والزراعة وللجمارك وغيرها عما يتصل بالحياة اليومية للجماهير وهذه علينا أن نتصدى لها مباشرة وان نبدأ متعاونين مع جهات الاختصاص فى الحكومة فى النظر فيها .

وعلى كل فان علينا ان نبادر بالقيام بهذه العمليات كلها كعملية متكاملة ومتوازنة ولا شك ان عملية تقنين الثورة عملية ملحة تستلزم أن نستعين في دراستنا لها بكل ذى رأى على أن تعرض حصيلة هذه الدراسة على اللجنة التشريعية فتقوم ببحثها ثم تأخذ طريقها الى المجلس حيث تناقش .

وعندئذ وافق المجلس على ما رآه المكتب بالنسبة لعملية تقنين الثورة حتى يمكن للمكتب أن يشرع فى وضع تفصيلات الخطة اللازمة لها .

الفصل الرابع

من أين لك هذا...؟

فى خطبة افتتاح البرلمــان لدور الانعقاد العادى الخامس لمجلس الأمة حيث كانت فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ ٠ كان الرئيس جمـــال عبد النـــاصر يستعرض بعض ملامح التغيير الذى طرأت على تنظيم الدولة واعدادها لمعركة أخرى لازالة آثار العدوان ٠ ومن ضمن ما رأى انه يجب أن يـكون محـل تغيير هو اثراء البعض بلا أسباب أو مبررات واضحة أى انها غير شرعيـة واعتبر ذلك انحراف عن مسار الثورة ٠

وفى هذه الخطبة أعلن قائلا : احنا طلبنا فى مجلس الوزراء ٠٠ وكان رئيسا للوزراء فى ذلك الحين ٠٠ بالنقـاء الثورى والطهـارة الثـورية ٠٠ وبالنسبة للكلام اللى بيتقال الكثير أنا بقول قانون من آين لك هذا لابد أن يطبق ونعرف بالنسبة لكل الناس اللى خدموا من سنة ١٩٥٢ لغاية النهاردة عندهم ايه من أول رئيس الجمهورية لغاية طبقة المديرين ٠

وبالطبع فانه لو كان قد وقع أو جرى ما أعلنه الرئيس عبد النـاصر لكان الأمر يدعو للدهشة ٠ حيث ان هناك قطعا البعض قد أثرى على حساب الثورة ويطلق على هؤلاء فئة أو طبقة الانتهازيين وهم فى كل عصر عقب كل حدث جديد سواء كان سيئا أم حســنا لابد أن يكون على استعداد لهـذه الانتهازية ٠

وعقب هذا بشهرين تقدم العضـــو عبد اللطيف بلطية بطلب احاطة لوزير العدل فى ذلك الوقت وهو المستشار محمد عصام الدين حسونة جاء به : نشر أن وزارة العدل قد انتهت من اعداد تعـديلات فى قانون من أين لك هذا لضمان فاعلية تنفيذ القانون وشمول أحكامه لحالات لم يكن يشملها من قبل حتى يكون رادعا لكل انحراف وجزاء لكل استغلال ٠٠ ولمـا كان اصدار هذا القانون أمرا ملحا وعاجلا وهو مطاب جماهيرى دعا اليه السيد رئيس الجمهورية فى خطابه فى افتتاح مجلس الأمة ٠٠ ولمـا كان مشروع القانون المشار اليه لم يرد بعد الى المجلس رغم ما نشر من انتهـــاء وزارة العدل من اعداده ٠٠ فأرجو التكرم باحاطة السيد الوزير بذلك ٠

فرد عليه الوزير قائلا : أتشرف باحاطة المجلس علمـــا بأن مشروع القانون موضوع طلب الاحاطة وهو المشروع الذى كانت وزارة العدل قـــد أعدته فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٧ قد بحثته اللجنـــة الوزارية للشـئون التشريعية وانتهت بجلستها المنعقدة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧ الى المبـــادىء التى التقت عندها وعهدت الى بصياغتها ولقد تمت هـذه الصياغة وآمل أن تتمكن الحكومة فى القريب العاجل من تقديم مشروع هذا القانون الى المجلس الموقر ٠

ثم عقب العضو بقوله : ان هذا القانون ليس قانونا عاديا حتى يسير على النحو الذى سار عليه ٠ انه قانون يمس من قريب ويمس بعمق كرامة الأفراد وسلامة التصرفات ٠ اننا فيما نتحدث عن قانون من أين لك هـذا انما نريد أن نقول للناس « من عمل صالحا فلنفسه » ومن اســـتغل ومن أثرى على حساب الأفراد وعلى حساب الأرزاق « ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد » ٠ ان هذا المطاب دعا اليه السيد رئيس الجمهورية لأنه مطلب جماهيرى ومطلب ملح واذا كنا نطالب بسرعة عرض مشروع هذا القانون على

المجلس لاصداره فانى أعلن باسمى وباسم زملائى اننا نود أن نكون أول من يطبق عليهم هذا القانون ٠

اننا الآن وفى المرحلة الحاسمة والدقيقة التى يجتازها هذا الوطن نجد جماهيرنا تطالب فى حساسية زائدة باصدار هذا القانون ٠

وفى تقديرى أنه سيضع أسسا قويمة وسيضع كـــل فرد فى مكانه الصحيح وسيحاسب كل انسان على ما قدمت يداه ٠

لذلك أرجو من السيد الوزير أن يتفضـــل مشكورا بتحـــديد موعد لعرض مشروع هذا القانون على المجلس خاصة اننا سمعنا من سيادته الآن أن جميع الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا المشروع بقانون قد انتهت ٠ ان أخشى ما أخشاه أن يتحقق ما لدى الجماهير من شعور من أن هذا القـــانون قد لا يرى طريق النور ٠

وعندئذ رد الوزير قائلا : لقـــد بقيت فقط الخطى التى ينص عليهـــا الدستور فى احالة المشروع بقانون الى مجلس الأمة ٠

واستطيع اذ شاء المجلس أن يلزمنى أو يلزم الحـــكومة بميعاد معين فستلتزم بذلك ٠

فرد عليه الرئيس السادات : هل تكفى ثلاثة اسابيع ٠

فأجاب الوزير : نعم تكفى ٠

وكان ذلك فى ٢٠ يناير ١٩٦٨ ٠ وبالفعل تقدمت الحـــكومة بمشروع القانون ٠

كبير والى مشـاركة فكرية واسعة · وقد ناقشـنا الموضوع فى اللجنة الدائمة للمجلس فى الاجتماعات التى سبقت افتتاح الدورة كما ناقشه مكتب المجلس فى سياق دراسته لبيان السيد الرئيس ·

وقد وضـح لنا فى اجتماع المكتب ان الحاجة تدعو الى عقد ندوة موسعة يشترك فيها بعض أعضاء المجلس مع ممثلين لوزارة العدل وعدد من المشتغلين بالقانون وتكون مهمة هذه الندوة أن تحدد لنا المضمون السياسى والاجتماعى لعملية التقنين وتحدد الأسس التشريعية التى يمكن أن تسـاير استمرار الثورة وطرق التحول الاشـتراكى وستستوعب ما يتطلبه ذلك من اجراءات واقعة أو محتملة وأمامها فى هذا الميثاق والتجربة التى تمت منذ صدور الميثاق ومنذ صدور قوانين يوليو سنة ١٩٦١ الاشـتراكية وما أعقبها من قوانين والاجراءات التى اسـتلزمتها فى بعض الأحيان حماية الثورة والوجه الجديد لمجتمعنا الذى نتطلع اليه بعد ازالة آثار العدوان ·

على اننى أريد أن أشير فى هذه المناسـبة الى عملية أخرى وهى تطوير التشريعـات القائمة بما يتناسب مع ظروف المجتمـع الجـديد واحتيـاجاته ومتطلباته ووزارة العـدل تقوم بدورها فى هذا المجال وأمامنا بعض القوانين الأسـاسية كقانون المرافعات وقانون العقوبات وبقية القوانين الأسـاسية فى طريقها الينا ويمكن أن ندخل عليها من التعديلات ما نراه محققا لمصالح الجمـاهير ·

وهناك أيضـا مسألة أخرى وكنت قد أشرت اليها فى الدورة السابقة وضربت لذلك مثلا بالقوانين المنظمة للعلاقة بين المـالك والمسـتأجر وقد اتفقنا فى الهيئة البرلمـانية على أن تقرر كل لجنة التشريعات التى تدخل فى دائرة اختصاصها وأن تقترح تجميعها وادخال التعديلات المناسـبة عليها وأمام اللجان فى هذا المجـال عدد كبير من التشريعات الى جانب التشريعات

من العضو عبد الحافظ الزملوط تقدم بالسؤال التالى :

جاء به ما الذى انتهت اليه فكرة بيع الآثار القديمة ؟ وهل حققت نجاحا أم باءت بالفشل ؟ وما النفع الذى عاد على البلاد من جراء ذلك ؟ .

وأجاب د محمد عبد القادر حاتم :

ردا على سؤال السيد العضو عبد الحافظ الزملوط عما انتهت اليه فكرة بيع الآثار القديمة ، وهل حققت نجاحا أو باءت بالفشل ، وما النفع الذى عاد على البلاد من جراء ذلك .

أتشرف بعرض الآتى :

نشأت فكرة بيع الآثار القديمة فى عام ١٩٦٧ ، وتقرر فى ٣١ مارس سنة ١٩٦٨ الموافقة على الفكرة الا انها لم تخرج الى حيز التنفيذ . وهناك من يعارض هذه الفكرة نظرا لأن هذه الآثار تمثل جزءا عزيزا من تراثنا القومى ينبغى الحفاظ عليه واحكام الأمور التى تتصل بتقييمه أو التصرف فيه ، وقد رأت الوزارة ان الموضوع يحتاج الى اعادة النظر لخطورته وبعد تقدير احتياجات خطتنا المقبلة من انشاء المتاحف المركزية والاقليمية والحضارية التى يمكن تزويدها بهذه الآثار . فقد تضمن مشروع الخطة العشرية انشاء متاحف القاهرة والاسكندرية وعواصم المحافظات بحيث

تستوعب هذه الآثار مما يمكن معه الحفاظ على هذه الآثار الخالدة من ناحية ، ولتكون فى متناول القاعدة العريضة من المواطنين ، بالاقاليم خاصة الطلاب من شباب وأطفال لربطهم بتراث أجدادهم العظيم ، بالاضافة الى أن مايمكن أن يعود علينا من نفع بالبيع يمكن أن يتحقق عن طريق اقامة معارض فى الخارج من وقت لآخر لأهم آثارنا على أن تعود آثارنا الينا دون بيع أو تفريط ، فان هذا الجيل لا يمكن أن يتحمل وزر بيع آثار أجداده التى مضى عليها أكثر من خمسة آلاف سنة ٠

ولقد ثبت ان تجربة عرض آثار توت عنخ آمون سنة ١٩ باليابان ثم فرنسا والآن تجرى الاستعدادات لعرضها بانجلترا ثبت انها تحقق فوائد كثيرة من دعاية سياحية واسعة ودخل بالعملة الصعبة وفيرة أكثر من مليون جنيه مع اعادة هذه الآثار لنا ٠

وعقب مقدم السؤال عبد الحافظ نصر الزملوط :

شكرا للسيد نائب رئيس الوزراء على هذه الاجابة التى كنا فى حاجة الى معرفتها ذلك ان اثارنا تمثل بحق بالنسبة لنا ٠ حضارة خالدة ، وهى فى الوقت نفسه الواجهة الحضارية التى يتجه الأجانب لزيارتها ليقفوا على معالم حضارتنا المصرية الخالدة ٠

ان ما ورد فى الاجابة التى أدلى بها السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافه والاعلام خاصا بانشاء متاحف فى عواصم المحافظات المختلفة بحيث يتيسر للمواطنين أن يشاهدوا ويتعرفوا على آثارنا ودراستها والوقوف على عظمتها أمر يستحق التقدير ٠

وأود أن اوضح فى هذا الشأن أن موقفى ليس معارضا لفكرة بيع الآثار متى كان ذلك يعود على البلاد بالفائدة ٠ وانما أعارض بيع الآثار

للأفراد حتى لا تقبر فى البيوت والصالونات ، وأرى أن يكون بيعها للمتاحف ليكون ذلك عرضا لثقافتنا وحضارتنا على العالم أجمع ٠

وانى لأرجو مزيدا من المحـــافظة على آثارنا وحسن عرضها ومنـــع تكدسها فى المخازن ، وأرجو أن تصبح هذه الثقافة الحضارية متاحة لجميـــع المواطنين والأجانب ٠

وتحدث أيضا العضو المهندس عرفة على مهدى فقال :

ان حضارة مصر تتصدر حضارات العالم أجمع ٠ فهى أسبق الحضارات قاطبة ٠ ولها دين على كل الحضارات العالمية ، ومن ثم فانه ينبغى ان تنتشر هذه الحضارة فى كل ركن وموقع فى العالم ٠

اننا لا نطالب ببيع الآثار عموما ، وانما ينصب طلبنا على بيـــع الآثار المتكررة فقط لأنها دعاية لنا فى الخارج ، دعاية لتاريخنا وحضارتنا ، دعاية لفننا وتراثنا ، وهى فى نفس الوقت دعاية تجتذب السياح من جميع أقطار العالم ، والسياحة مورد ضخم لتنمية ثروتنا القومية ، كما أن بيـــع الآثار المتكررة يتيح لنا الحصول على مزيد من العملات الصعبة ٠

واننى لأرجو من السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ألا يقف عنـــد حد النصوص وأن يعيد دراسة الموضوع بغية الوصول الى بيع القطع الأثرية المتكررة وأعتقد أن فى ذلك فائدة كبرى ، وشكرا ٠

الفصل السادس

الصدام بين العلم والسياسة

ومع هزيمة يونيو ١٩٦٧ · ووضـــوح المناخ العام الذى وقعت فيه هذه الكارثة وأسبابها ولا سيما ما كان يتردد بين الناس والنواب واعترف به أيضا رئيس الجمهورية ·

كانت هناك اعادة نظر لدى نواب البرلمـان لمـا جبلوا عليه من تعامل وعلاقات مع الحـكومة ·· ولكن ليس هذا ما دعاه البرلمـان الى أن يكون جريئا وحاســما متحفظا فى خلافته بالحـكومة وانما وضوح الموقف فى هذه الأونة كان حافزا لأن تحاول كل مؤسسة دســتورية أو مســئول كبير أن يضع نصب عينيه انه ليس هنــاك أمرا خافيا وانه لابد من تحـديد الأمور والعلاقات وبالتالى تحديد المســئوليات وخاصة ان الدولة بصدد اعادة تنظيم نفســها لمعركة قادمة لازالة آثار العدوان ·

وربما كان البرلمـان أكثر المؤسسات حســاسية فى هذا حيث انه كان قد ســاهم بأكبر نصيب من التعبئة العامة والقومية لحرب يونيو ١٩٦٧ بل ويمكن القول والجزم ان عــدد غير قليل من أعضــائه قد خدعوا بشــعارات وسياسات معلنة من جانب الحكومات المتعاقبة ولا سيما الخاصة بالاستعدادات والحلول والامكانيات وما شابه ذلك ·

وربما كان أنور السادات كرئيسا لمجلس الأمة أبان افتتاح دور الانعقاد العادى الخامس عندما ألقى كلمته ترحيب بالرئيس عبد النـــاصر تحت القبة وكان ذلك فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ ٠٠ ربما كان محقا عندما جاء بكملته : ان جماهير ٩ و١٠ يونيو تمثل ثورة على النكســة واسبابها ٠

وبالتأكيد فان من أسبابها سيطرة الحكومة على البرلمــان مما أدى بهذا الأخير لحالة عجز أو شلل لممارســـة دوره الدســتورى للدولة ولا ســيما فى مجال الحريات العامة والشخصية وغيرها من القضــايا الهامة والحيوية بالنسبة للجماهير ٠٠

ولذلك فانه ما واتت المجلس الفرصــة لاثبات كيانه ووجوده كمركز للثقــل الســياسى أمام الحكومة الا وقد اســتغلها لتحقيق عدة اعتبــارات اهمها ان البرلمــان لا بد أن يكون محل تقدير واحترام الحكومة بالاضافة الى أن البرلمــان اكتسب وضع به من التمييز من جراء موقفه المؤيد للرئيس عبد النـــاصر فور اعلان قرار تنحيته ٠ وهذه الفرصــة قد واتته عندما ألقى المهندس عبد الخالق الشناوى وزير الرى بيانه يوم السبت ٩ ديسمبر ١٩٦٧ وأحيل هذا البيان الى لجنة التنمية الزراعية والرى لاعداد تقرير عنه ٠

ففى أعقاب القاء الوزير بيانه ٠٠ كان قد التقى معه العضو عبد المولى عطية فى البهو الفرعونى ٠ وقد حيا العضــو الوزير قائلا له : كل سنة وأنت طيب يا ســيادة الوزير فرد عليه الأخير : وأنت طيب ولكنه استدرك قائلا للعضو : ازاى حال الرز عندكم ؟

فرد عليه العضــو : حالة الرز هذه الســنة على ما يرام والحمد لله المحصول طيب ويبشر بالخير ٠

فرد عليه الوزير قائلا : علشــان تبطلوا التهريب والتضــليل فى البحيرة ٠ ولكن العضــو توعده قائلا : اذا كنت تعتبره تهريب سنلتقى يوم

الثلاثاء فى المجلس ونؤكد ان كانت البيانات التى قيلت فى محافظة البحيرة تهريج او تضليل أو لا ؟

وكان يزامل هذا العضـو فى هذه الواقعة زميله عبد المنعم مكرم وعندئذ توقف الحديث بينهما وذهب كل منهما فى طريقه ٠

ثم كان اجتماع لجنة التنمية الزراعية والرى حيث اجتمع الأعضـاء بالوزير لمناقشـة بعض ما ورد فى البيان تمهيدا لاعداد التقرير عنه ٠

وأثناء المناقشة أيضـا وقف العضو رشـاد الشبرابخومى يقـول : ان البيـان مع ما كان فيه من سياسة عامة الا انه ترك بعض الأمور معلقة للرد على تساؤلات بذاتها وفى مقدمة هذه التساؤلات موضوع ماكينات الرى بالوجه القبلى ومشـكلتها التى كانت قـد تكونت من أجلها لجنـة تحقيق برلمـانية ٠

والموضـوع الثانى خاص بما قيل من ان كثيرا من الأراضى بمحافظة البحيرة أصيبت بالعطش وهى مزروعة بالأرز مما اضطر الناس أن يقلعوا الأرز ويحولوا الأرض الى زراعة ذرة نتيجة لان العطش قتل زراعات الأرز ٠

وهنـا قاطعه الوزير قائلا : انت جبت البيانات دى منين ؟

فرد عليه العضـو قائلا : والله ان هذه البيـانات قيلت أكثر من مرة وسمعناها من أكثر من جهة ٠

ولكن الوزير أخذ يوضح سياسته المـائية ٠٠ وفى ثنايا هذا التوضيح قال : أنا أرجو ان الدجل والتهريج لا يكون مكانه هنا ٠

فرد عليه العضـو ردا عنيفا حيث قال : ان هذا المكان اقدس وأعظم من أن تلقى فيه مثل هذه التعبيرات وأنا أرجو أن يكون هناك رد موضوعى ولا يكون وصـفا للتهريج ولا للدجل ٠٠ وانتهى الأمر عند هذا الحد ٠

وفى يوم الثلاثاء ١٢ ديسمبر وعقب ما حدث بيومين طرح هذه المسألة العضو محمــــود أبو وافية حيث أعلن انه تلقى تكليفا من زملائه أعضـــاء المجموعة الاقليمية لمحافظة البحيرة بأن يقوم بتقديم احتجاجهم الشـديد على وزير الرى لمـا صدر عنه من ألفاظ فى لجنـة التنمية والرى وكذلك العضو عبد المولى عطية حيث انها تعتبر ماسة بكرامتهم كأعضاء فى المجلس وهـذا استنادا الى المـادة ١٣٨ من اللائحة الداخلية للمجلس ٠

ولكن الرئيس السادات رفض الاســتناد الى هذه المـادة كأساس لحديث العضو محمود أبو وافية ولذلك رفض نيـابته عن العضو عبد المولى عطيـة فى الحديث فى هذه المســألة وأعطى الكلمة للعضـو صاحب واقعة الاهانة بالبهو الفرعونى وكذلك للعضو رشاد الشبرابخومى صاحب الواقعة الأخرى أثناء اجتماع لجنة التنمية الزراعية والرى ٠ وبعد أن فرغ كل منهما من رواية الواقعة الخاصة به تصدى للدفاع عن الوزير زميله سيد مرعى وزير الزراعة ووزير الدولة للاصلاح الزراعى حينذاك حيث اعتبر ان هذا تضامن حكومى وحيث انها مسألة تمس الحكومة كفريق فوقف قائلا :

اعتقادى ان الواقعة التى أشـار اليها الأخ الزميل عبد المولى عن مناقشة تمت فى البهو الفرعونى بينه وبين السـيد وزير الرى أعتقد انها تتسـم بالصـفة الشخصية فى الحديث وأعتقد انه لو نقل أى عضـو منا حديثى انا شخصـيا أو تبسـطى مع السـادة الأعضـاء فى البهو الفرعونى أو فى المكتب ٠٠ اقول لو نقل هذا الحديث فى شـكل غير التبسـط أو تبـادل الحديث الفردى فقد تأخذ هذا المظهر لذلك فانى أعتقد ان حديث الأخ عبدالمولى مع السـيد وزير الرى وقد بدأ بكل سنة وأنت طيب « يعنى حديث مجاملة وأنا أثق تماما فيما يقوله الأخ عبد المولى فاذا كان هذا الكلام قد حدث فى

اعتقادى انه كلام تغلب عليه الصفة الشخصية أكثر مما يتصف بالعمومية ثم استدرك قائلا : واننى أقرر اننا اذا نظرنا الى أحاديث السادة الوزراء بينهم وبين السادة الأعضاء فى البهو الفرعونى أو فى مقابلاتهم الخاصة بخارج هذه القاعة فانها تتصف جميعا بالصفة الشخصية وبرفع الكلفة فيما بينهم ولكن اذا نقلت هذه الأحاديث الى هنا تحت هذه القبة فسيكون نتيجتها الحتمية أن يتحرز الوزراء ولن يكون فى ذلك فائدة ٠٠ ولكننى أؤكد فى نفس الوقت للأخ عبد المولى اننا نحرص على كرامته حرصه هو على كرامته وكرامة المجموعة الاقليمية لمحافظة البحيرة ٠

ثم بدأ برد على واقعة العضو رشاد الشبرابخومى فقال : فهى فى نظرى تختلف عما ارتآه الأخ عبد المولى اذ انها كانت فى اللجنة وجو اللجان غير جو المجلس من حيث النقاش وقد واجهت أنا بنفسى تجربة قريبة فى هذا الخصوص فى الجلسات الطويلة التى عقدتها لجنة التنمية الزراعية وكان هناك من العبارات الواردة فى النقاش لو أعدتها على مسامعكم فقد تؤخذ على هذا المحمل الذى أخذتها به كموضوعات نقاش على مستون اللجان وليست على مستوى المجلس ٠

ثم اقترح فقال : ولهذا فأنا أطلب من السيد رئيس المجلس والسادة الأعضاء — حرصا على كرامة هذا المجلس وانا عضو فيه تلك الكرامة التى أقدسها — أن يمنحونا فرصة لبحث هذا الموضوع فى هدوء مع الأخوين عبد المولى ورشاد الشبرابخومى ثم نتقدم بنتيجة ما وصلنا اليه الى هيئة مكتب المجلس ٠

وقد بدأ هذا الموقف وكانه محاكمة سياسية أو أدبية للوزير مما دعاه الى الدفاع عن نفسه وان كان ذلك قد جاء فى صورة تحدى للمجلس ٠ فوقف قائلا :

أود أن أقول اننى اذا كنت قد تكلمت بما تكلمت به فانما كان من أجل الاشاعات ومن أجل الحملة الظالمة التى مثلت على مسرح محافظة البحيرة فى صيف هذا العام ٠ ولم أقصد اطلاقا السادة الأعضاء ولم اقصد اطلاقا أيا من اعضاء لجنة الزراعة التى تشرفت بأن فسرت بيانى أمامها انما كانت هناك حملة ظالمة ويجب أن تقف هذه الحملة الظالمة ٠

ثم قال : ان مهندسى الرى كانوا قد عانوا أكثر مما يمكن أن يعانيه بشر فى صيف العام الحالى وهم يقومون بواجبهم المقدس فى خدمة انتاج هذا البلد خدمة كانت تكلفهم العمل نهارا ليلا دون بديل من أجل أن يردوا الأرض المتعطشة وأود أن أصل الى نقطة يجب أن أصل اليها وهى ان محافظة البحيرة رغم ما قيل فى الجرائد وما قيل فى الاشاعات التى انطلقت من غير رابط ومن غير حدود ومن غير هدى اطلاقا أقول ان محافظة البحيرة فى النهاية زرعت أكبر مساحة عرفتها فى تاريخها أرزا ووصلت اليها مياه أكبر ما عرفته فى تاريخها من مياه فى صيف هذا العام وكان متوسط انتاج الفدان من الأرز هذا العام أكبر ما وصلت اليه هذه المحافظة من يوم أن عرفت زراعة الأرز ومع كل فقد قامت حملة ظالمة جدا وكلكم تعرفونها أيها السادة المحترمون ٠ اننا بقراءة ما جاء فى هذه الحملة اعتقدنا اعتقادا جازما ان البحيرة قد هلك الزرع والنسل فيها وهذا يجب أن يوقف لأننا فى عهد جد ولسنا فى عهد هزل اطلاقا ٠

ثم صاح يتحدى قائلا : اننى أريد أن أسمع منكم كلمة وسأرتب نفسى على هذه الكلمة ٠٠ هل يصح فى وسط وقت الجد أن تمثل هذه الرواية الهازلة على مسرح تلك المحافظة ؟

ثم استدرك قائلا : ان المهندسين أتوا الى برمتهم فى ذلك الوقت وقالوا ان عقبات توضع امامنا وان الأمر أصبح مخيفا لدرجة اننا لا نستطيع

أن نقوم بواجبنا وأن عليك أن ترد ردا حاسما على هـذه الافتراءات ولـكن طمأنتهم وقامت لهم لا تعنوا بهذه الاشـاعات اطلاقا ولا بتلك العقبات وقوموا بعملكم وهذه هى النتيجة لا يمكن اطلاقا أن تكون نتيجة أحسن مما وصـل اليه هؤلاء المهندسون فى وسط مثلث فيه مأساة فى تلك المحافظة ٠

ثم صـاح متهكما متحديا بقوله : أيها السـادة المحترمون أود أن أقول ان الهندسـة ليست علم كل فرد انما هى علم المهندسين وحدهم ولا بد أن يترك للمهندسين أن يعرفوا كيف يصرفوا أمورهم ماذا والا فهذا هو رأيى لكم وأريد أن أسـمع الكلمة والكلمة الحاسـمة لاننى لا بد أن أرتب نفسى على هذا الأساس ٠

وهنا صـاح الرئيس السادات من على منصـة رئاسة المجلس قائلا : لا ٠٠ لا يا سـيادة الوزير ٠٠ أرفض هذه اللهجة فان كل عضـو فى هذا المجلس لهو فـلاح أصـيل عريق خبير بالأرض والزراعة والرى ومهما أوتى اي مهندس من علم ودراسـة فى هذا فان الفـلاح أيضا خبيرا فى الأرض والرى ٠٠ ثم قال : وان كان قد حدثت الواقعة مثـار الخـلاف فى البهو الفرعونى وكما تكلم السـيد وزير الزراعة كان من الممكن أن تسوى المسـألة على النحو الذى طابه فى البهو الفرعونى أيضـا ٠ ولكن اذا كان السيد وزير الرى حولها الآن الى عملية كبيرة وهى اهانة الأعضاء فى المجلس ٠

وهنـا وقف المهندس سيد مرعى يحاول الدفاع أو شرح وجهة نظر وزير الرى ٠ الا ان الرئيس السـادات أصر على رأيه قائـلا : ان صلب الموضوع وكما ألقى السيد الوزير تعليقه الآن ٠٠ نقله سـيادته الى مشكلة كبيرة بينه وبين السـادة الأعضـاء تكلم عن الاختصـاص وعن اختصـاص المهندسين وانه يجب أن يترك الأمور للمهندسين وما كان يجب أن ينقل الكلام بهذه الصـورة الى المجلس أبدا ثم عقب مستدركا حديثه بحدة قائلا : أقول

مرة أخرى انه كان بودى أن أنهى الموضوع فى البهو الفرعونى كما بدأ فى البهو الفرعونى ولكن بعد كلمة السيد الوزير التى صور فيها الأمور وكأنه خلاف حاد بينه وبين المجلس فانى سأرفع الأمر الى السيد رئيس الجمهورية ٠

وهنا صفق له الأعضاء تأييدا وحماسا ٠٠ ثم رفعت الجلسة وفى اليوم التالى كانت الصحف تتحدث عن أزمة بين الحكومة ومجلس الأمة ٠ ولكن فور افتتاح الجلسة أعلن الرئيس أنور السادات قائلا : بالنسبة لما أثير بالأمس خاصا بالسيد وزير الرى اجتمع مكتب المجلس لهذا الغرض وأعد تقريرا فى هذا الشأن وهذا نصه :

استعرض مكتب المجلس فى اجتماعه الذى عقده اليوم ما جرى من خلاف بين بعض السادة أعضاء المجلس والسيد الوزير خلال المناقشة التى جرت فى جلسة المجلس فى يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ ٠

وبذلك فان مكتب المجلس ركز على واقعة محاولة اهانة الأعضاء من جانب أحد الوزراء الذى أثار ثورة البعض من الأعضاء حيث أراد أن يجعل من المجلس كله خصما له ولطائفة من العاملين فى الدولة — أى المهندسين — فى قضية ليس للمجلس دخل فيها ولم يعرف تفصيلاتها ولم يطلع على وقائعها ليقول كلمة فيها مستخدما الضغط على المجلس بانه اذا لم يأخذ برأيه فى هذه القضية المجهلة فانه سيرتب نفسه على هذا الأساس ٠

واستطرد التقرير يذكر : وأمام تطور الأمر على هذا النحو وحسما لما قد يؤدى اليه استمرار المناقشة بالحدة التى جرت بها وأمام ما ظهر من ان السيد الوزير قد نقل الموضوع الى مشكلة بينه وبين المجلس رأى السيد رئيس المجلس نظرا لان هذا الموضوع ما كان يتعين أن يصل به السيد الوزير الى هذا الحد وأن ينقل الأمر الى السيد رئيس الجمهورية ٠

ثم اقترح التقرير الذى تلاه الرئيس أنور السادات تشكيل لجنة خاصة تتولى التحقيق فى الوقائع الثلاث التالية : ما نسبه السادة الأعضاء الى السيد وزير الرى وما ضمنته تعليقات السيد وزير الرى حول بعض التصرفات فى محافظة البحيرة وكذلك الأبعاد الحقيقية لما عناه السيد الوزير من الفقرة الأخيرة من تعليقه ومدى توافق ذلك مع الأوضاع الدستورية . على أن ترفع اللجنة تقريرها الى رئاسة المجلس فى موعد أقصاه ٢٥ ديسمبر ١٩٦٧ . فوافق المجلس على ذلك . مع الاشارة بأن رئيس الوزراء فى ذلك الحين كان الرئيس جمال عبد الناصر ولكن مع ذلك أتاح الرئيس السادات الفرصة للبعض للادلاء بما يرونه من ملاحظات أو آراء أخرى حول هذه المسألة . ولكن قبل أن نتعرض لهذه الآراء فان المجلس قد وافق على تقرير مكتب المجلس بما فيه اقتراح تشكيل لجنة للتحقيق . ولكن بدا من الآراء والكلمات التى أبديت . فان معظمها لا يرى تصعيد الأمر أكثر من هذا ويكفى أن تسوى بهدوء ولا سيما ان الرأى العام يترقب ذلك وابان الظروف التى تمر بها البلاد كان لا بد من تسوية الأمر . هكذا استشعر الأعضاء . مما أدى بهم الى الاكتفاء بالتصالح أو الاعتذار الغير مباشر من الوزير . وهنا أيضا صفق الأعضاء من الموجودين مرة أخرى لموقف التسوية .

وكان العضو احمد يونس أول المتحدثين عقب الانتهاء من القاء التقرير فيرى أن واقعة وأبعاد الحديث الذى وجهه السيد الوزير الى هذا المجلس فيه انتقاص لسلطاته واعتداء على اختصاصه وبالتالى فيه مخالفة دستورية ويرى لذلك أن يكون الحساب عليها حسابا سياسيا لا أن يكون عن طريق اجراء تحقيق يسأل فيه الوزير مما يقصده .

ثم تحدث العضو عبد المولى محمد عطية أحد أطراف هذا الخلاف

الشديد وأكد على صحة وصدق ما أعلنه فى المجلس من توجيه اهانات من الوزير له . وان الوزير يصر على المساس بكرامته والتى تعتبر من كرامة المجلس . ويرى انه لابد أن يتسذ فى ذلك اجراء .

ثم تحدث فى نفس الاتجاه العضو علوى حافظ وان كانت نبرته أكثر انفعالا وحدة فقال : فى تصورى أن الذى حدث بالأمس سواء فى قاعة المجلس أو فى البهو الفرعونى انما يعتبر سابقة خطيرة فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر ونحن كنواب للشعب نحمل ارادته وسلطته ليس من واجبنا فقط رقابة أو متابعة أو مساءلة السلطة التنفيذية وانما واجبنا أيضا أن نورث أجيالا من بعدنا تقاليد برلمانية سليمة فاذا سمح أحد أعضاء السلطة التنفيذية لنفسه أن يوجه عبارة « دجل أو تهريج » الى نواب الشعب .. وهنا قاطعه أصوات خشية من تصعيد وتطور الأمور بتبادل السب والاهانات بين العضو والحكومة وأثنات الأصوات والضجة الدائرة بالقاعة فى هذا طلب رئيس المجلس أن يستكمل العضو حديثه الذى تداركه بهدوء وتروى فقال : اننى مع السادة الزملاء المتحمسين لانهاء الموضوع اذا لم يكن هذا قد حدث وأرجو ألا يكون قد حدث ولكن الموضوعات التى تمس كرامة المجلس وتقاليده البرلمانية يجب ألا تميع ويجب ألا تطول بل يتحتم البت فيها فورا .. واذا كان تقرير المكتب يقترح تشكيل لجنة من بعض أعضاء المجلس لاجراء التحقيق فى ثلاث نقاط فانى أتساءل فيم ستبحث هذه اللجنة ؟ هل ستبحث فيما اذا كان السيد الوزير قد استخدم ألفاظ جارحة أو غير لائقة أو انه يريد أن يستعلى بطائفة أو فئة من فئات الشعب على أعضاء مجلس الأمة أم انها ستبحث فى الأسلوب الذى تحدث به السيد الوزير داخل هذه القاعة ؟

ان رأيي الشخصى ان التحقيق في هذا الموضـوع لا لزوم له فما دام الحديث محل الخلاف قد قيل في جلسـة المجلس فانه من حق المجلس أن يباشر سـلطاته ازاء من يتحدث في هذه القاعة بأسلوب غير لائق وله الحق في ذلك طبقا للائحة الداخلية للمجلس ٠

لذلك أرجو ألا يطول الحديث ويكثر حول موضـوع خرج الى صفوف الشعب وأثار اهتمامه منذ اللحظة التي اطلعت فيها الجماهير عليه في الصحف بالبنط العريض تحت عبارة « أزمة في مجلس الأمـة » وهو لا يخرج في حقيقته عن كونه مشـادة بين أحد السـادة الوزراء وأحد السـادة الأعضاء ٠

انني أرجو السيد رئيس المجلس أن يتفضل بانهاء هذا الموضوع في هذه الجلسة وذلك بأن يستدعي السيد وزير الري وأن يوجه اليه سـؤالا مباشرا : هل قلت للسيد الزميل كذا وكذا ٠٠ وهنا ثارت ضجة بالمجلس حيث ان هناك اتجاه آخر يرى عدم تصعيد المواقف لمثل هذه المواجهة وان كان يجنح لتسويته ٠ ولكن العضو استطرد في حـديثه قائلا : ومن حق السيد الوزير أن يجيب بنعم أو بلا واذا كان السيد الوزير يقول انه يود أن يسمع كلمة حاسمة في مجلس الأمة فليكن فانني أرجو أن يقول السيد الوزير كلمة الحق في مواجهة مجلس الأمة حتى يسمع الـكلمة الحاسمة في مجلس الأمة ٠

أما عن الاتجاه الذي يرى تهدئة الموقف وانهاءه بتسوية ودية فقد كان العضو عبده اسماعيل حيث قال : للحق أقول ٠٠ انني كنت حاضرا اجتماع لجنة التنمية الزراعية والري عندما أدلى السيد الوزير بعبارة « انه لا مجال الآن للدجل والتهريج » وهي العبارة التي يتركز عليها النقاش الآن ٠

ولقـد ظننت في أول الأمر أن هـذه العبارة موجهة للأخ رشـاد الشبرابخومي الذي أثار الحديث في هذا الموضوع الا أن السـيد الوزير

للحق عندما توجه الأخ رشاد الشبرابخومى وسأله عما يقصده بهذه العبارة قال انه لا يقصد اطلاقا أن يمس أحدا من أعضاء اللجنة الحاضرين بصدق زوايته وبأنه كان حسن النية ·

- ولهذا أعتقد أن الموضوع لا يجب أن يجاوز هذا الحد ويكفينا شرح السيد الوزير لهذا الموضوع كما هو ثابت فى محضر اللجنة الذى يمكن الرجوع اليه الآن للتعرف على ما كان يقصده سيادته بما قاله فى اللجنة ·

وفى ذات الاتجاه الهادىء تكلم المهندس ابراهيم شكرى رئيس اللجنة التى وقع فيها ما وقع حيث قال : اننى أعتقد أن الحديث الذى أدلى به الأخ عبده اسماعيل قد يكون أقرب فى تصوير الواقعة مما أدلى به الأخ رشاد الشبراخومى ·· ثم قال : بأنه عندما سئل السيد الوزير عمن يقصد من عبارته فأجاب بأنه لم يقصد بها أحد من السادة أعضاء المجلس ولا أى عضو فى هذه القاعة وانه يحترم هذا المكان وفخور بأنه يؤدى واجبه بين السادة الأعضاء ثم استطرد يوجه الشكر الي السيد العضو لأنه أثار هذا الموضوع فأتاح له فرصة توضيح وجهة نظره بالنسبة للحملة الظالمة التى تعرضت لها الوزارة وكرر السيد الوزير جانبا من الكلام الذى أدلى به فى هذه القاعة ومؤداه أن مهندسى الرى لهم اختصاص ويجب أن يعطوا الفرصة لممارسة عملهم لأنهم المسئولون ولا يصح أن يتدخل أحد فى اختصاصهم ·

ثم استدرك قائلا : وهذا لا يعدو أن يكون ترديدا لما ذكره فى اللجنة من أن المهندسين هم المختصون بهذا الموضوع · وأن أن المجلس يامس فى مدى حرصى على كرامته وكرامة السادة الأعضاء ولو استقرت فيما قاله السيد الوزير باللجنة شيئا يمس الأخ رشاد لبادرت بتوجيه نظر السيد الوزير ·

ثم ختم دفاعه قائلا : اننى لم أستشعر شيئا لأننى على علم بما حدث فى الصيف وما نشر فى الصحف بخصوص هذا الموضوع وهذا هو الذى

جعانى أفهم تماما ما يقصده وفى اعتقادى أن الجهود التى بذلت من رجال الرى والمهندسين فى هذا الصيف جديرة بتوجيه الشكر اليهم ولا يصح أن يلهينا كلمات صدرت من الممكن أن تسوى بطريقة غير هذه الطريقة ــ عن الموضوع الأصلى الخاص بالقضايا المهمة ٠

ثم التقط نفس الخط عبد الفتاح عزام فقال : اننى عندما استعيد عبارة السيد الوزير ان الهندسة للمهندسين أشعر انه لا يقصد أحد من السادة أعضاء المجلس اطلاقا ولا يقصد الانتقاص من سلطة مجلس الأمة انما هو يقصد أولئك الذين يرغبون فى زراعة الأرز بمحافظة البحيرة ولا يحسبون حسابا لمقننات المياه والكمية التى يمكن أن تخصص لهم ٠

ومن هذا يصل العضو الى نتيجة مؤداها ــ على حد تعبيره ــ اذن فالسيد الوزير لا يقصد اطلاقا المساس بشعور أحد من أعضاء المجلس أو أعضاء البحيرة ٠ ولذلك فاننى أتساءل لماذا تجعل من المجلس خصما للوزارة ؟ وبناء على ذلك اقترح قبل التحقيق أن يحضر السيد الوزير الى المجلس ليفسر لنا بعبارة الهندسة للمهندسين ومن يقصدهم بذلك وللمجلس بعد ذلك أن يتخذ ما يراه ٠٠ وبذلك يتفق هذا العضو مع رأى علوى حافظ فى ذلك ٠ ثم تحدث حسن حافظ وكانت كلمته على مستوى المسئولية الدستورية نحو هذا الموقف الهام فقال : ما أحوجنا فى هذا الوقت بالذات الى أن يكون هناك وحدة وتفاهم كامل لا يشوبه أى خلاف بين الحكومة وبين مجلس الأمة هذه واحدة والثانية وهى حقيقة نقولها من أعماقنا انه لا يوجد خلاف ما بين مجلس الأمة أو بين بعض أعضاء مجلس الامة وبين الحكومة ولذلك عز علينا ــ وهذا عتاب للصحافة ــ ان تنشر احدى الصحف اليوم تحت عنوان كبير « أزمة حادة بين ملس الأمة والحكومة » والواقع انه لم تكن هناك أزمة حادة ، والمسألة لا تعدو عبارة قيلت وقد

فسرها السيد رئيس لجنة التنمية الزراعية على حقيقتها ومن ثم فليس هناك مساس بأحد ان الذى يجب ان يعنينا ويشغل بالنا فى الوقت الحاضر هو العمل على ازالة آثار العدوان وهو أمر يتطلب وحـدة الصفوف والنفوس معا . والمسألة ليست فى حاجة الى توضيح فقد شرح الزملاء الموضوع بما لا يدع مزيدا لمستزيد وأحب أن أبين انه ليس فى الموضـوع أية مخالفة دستورية على النحو الذى ذهب اليه صديقى الأستاذ الأخ أحمد يونس . اذا اتضح لنا الآن أنه ليس ثمة مخـالفة على الاطـلاق ثم ان المادة ٢٤٦ من اللائحة الداخلية تقضى بأنه لا يجوز طلب سحب الثقة من الحكومة أو من أحد الوزراء الا بعد الانتهاء من مناقشة استجواب موجه الى الحكومة أو الى الوزير ثم نصت المادة ٢٤٧ من اللائحة أيضا على أن يكون هذا الطلب بناء على اقتراح يقدم كتابة الى الرئيس موقعـا عليه من عشر أعضـاء المجلس وواضح انه ليس ثمة استجواب قدم ولا طلب من عشر أعضاء . ولهذا أرجو أن يوافق المجلس عـلى أن ينتهى الموضـوع عند الحد الذى فسره الأخ عبد الفتاح عزام واذا كانت هنـاك عبارة قيلت فانني أعتقد انهـا قيلت بحسن نية .

ثم ختم كلمته الذى صفق له الأعضاء من اجلها : وأعود فأكرر اننـا فى مسيس الحاجة فى هذا الوقت لأن تكون هناك وحدة بين الحكومة وبـين مجلس الأمة تلك الوحدة التى ألمسها وأؤكدها فى كل وقت .

وكان العضو حامد عبداللطيف متحمسا للاتجاه المضاد للوزير واقتراح مكتب المجلس . ولكنه للرأى الآخر مبررا ذلك بالديمقراطية ودورها فى تسخير العام لخدمة الشعب على مافهم من عبارته التى جاءت تقول : الواقع اننى كنت أميل الى الموافقة على رأى هيئة مكتب المجلس أما وقد تطور النقاش تطورا الى الموافقـة على رأى هيئـة مكتب المجلس أما وقـد تطور النقـاش تطورا

موضوعيا فاننى أرجو أن يعلم شعبنا الذى استخلص ديمقراطيتـه السليمة بعد أن أزال العوائق التى تعترض طريقهـا من نفوذ رأس المـال والملكية والاقطاع والاستعمار اننا ونحن نمارس هذه الديمقراطية حريصون على أن ننتفع بالعلم والعلماء فى كل اختصاصاتهم فى جميـع فروع المعرفة من مهندسين زراعيين وقانونيين وأطباء ٠٠ الى غير هؤلاء من طوائف العلماء ٠ فنحن نرحب بالاستفادة منهم وبعلمهم لانارة الطريق أمام المجلس ولـكن ذلك يكون على أساس أن يستخدم العلم لصـالح الشعب وأن يكون العلم وسيلة هذا الشعب فى أن يخطو فى طريقـه الى حياة أفضـل ٠ ثم عرج بحديثه نحو الاستطراد فى فى الديمقراطيـة قائلا : فالديمقراطيـة التى نقيمها اليوم والتى استخلصت نفسها سليمة الى هذا المجلس لا تسمح أبدا باقامة ديكتاتورية أيا كان نوعها حتى ولو كانت ديكتاتورية العلم لأن العلم ينبغى أن يستخدم لصالح الشعب وديكتاتورية العلم مرفوضة اذا سارت فى طريق تفرض به نفسها على الشعب ٠ والواقع أن أخطر الديكتاتوريات هى ديكتاتورية العلم وها نحن نشهد أن العلم صـاحب القوة النووية لو ترك لذاته لحطم العالم كله فى دقائق ولكن السياسه والسـياسيين هم الذين يسخرون هذه القوى لصالح البشرية ٠ لذلك كله أرجو أن يتحقق هـذا المعنى ٠ واقترح أن يتفضل السيد وزير الرى بالقاء بيان نستشف منه هذا المبدأ حتى نستطيع أن نخطو مع الوزارة والسيد وزير الرى بالذات عـلى طريق التعاون وعلى طريق الاستهداء بعلمه وعلم السـادة المهندسين حتى يمضى المجلس فى طريق قيامه بمسئولياته ٠

هذا وقد أثار هذا العضو مسألة هامة قليـلا ما طرقت فى أوسـاط الدول النامية وكثيرا ما بحثت فى الدول المتقـدمة ٠ وهى مدى مسـاهمة العلميين والفنيين فى الحكم ومدى مسـاهمتهم فى ذلك سياسيا أو بطابع

علمي بحت أو تخصصي محدد ٠٠ ولذلك فسنتعرض لهذه القضية الهامة في سطور تالية بعد الانتهاء من عرض الموقف البرلماني الذى نحن بصدده ٠

اما العضو محمود غلام فقد نحى الى تفسير نفسي لما حدث وان كان قد قام بتوجيه لوم صريح للوزير فقال : الواقع وللحق ان ما حدث بالأمس قد يكون فيه شيء من الانفعال فنحن جميعا بشر ولا يوجد منا من لا يخطيء ونحن كأعضاء مجلس الأمة قد ننفعل في غمرة حماس فنتفوه بكلمات قد لا نقصدها ٠ والواقع أن السيد الوزير جانبه التوفيق في العبارة الأخيرة التي قالها بالنسبة للسادة المهندسين وفي تصوري أن منصب الوزير منصب سياسي يجب أن يتسم بسعة الصدر وباللباقة الدبلوماسية في مثل هذه الحالات وفي تصوري أيضا انه قد ظهر في المجلس الآن اتجاه واضح لتصفية هذه المشكلة داخل هذه القاعة ٠ وذلك باعتذار السيد الوزير للسادة أعضاء المجلس ، وأرى — منعا للتضارب — أن يحسم هذا الخلاف في مثل هذه الظروف الحالية خاصة ان الصحافة قد تناولت هذا الموضوع بطريقة جعلت الشعب يشعر بأن ما حدث داخل المجلس انما هو أزمة حادة مع انها لا تخرج عن كونها مشادة نتيجة لتوتر الأعصاب بالأمس أما اليوم — والأعصاب أهدأ والحمد لله — فارى أن نطالب بحضور السيد الوزير لكي يعتذر ٠

وفي غمرة هذا الاتجاه الذى حاول الدفاع عن الوزير وطالب بانهاء المسألة بأسلوب هاديء وقف العضو محمود موسى السيد يقول : أعتقد ان ما انتهى اليه مكتب المجلس من تشكيل لجنة للتحقيق أمر سليم لأن اللجنة سوف تطرح أمام المجلس هذه النقطة التي سيتضح منها ما كان يعنيه السيد الوزير بكلامه فاذا كان يعني المجلس فللمجلس أن يتخذ حياله مايراه من اجراء مناسب واذا كان يعني سيادته آخرين خارج المجلس فان

الأمر بالنسبة للمجلس يكون منتهيا لأنه دون ذلك وحتى هذه اللحظة مازال ضمير المتحدث متحرجا من عدم تحديد من هو المقصود بكلام السيد الوزير. هذه هي المسألة التي يجب أن تتضح للمجلس قبل أن يتخذ أى اتجاه ٠

بل ان العضو أحمد سعيد كان أكثر حماسا لمحاسبة الوزير بعد ما ظهر اتجاه المهادنة وألقى كلمة تتسم بالقوة والعنف والتوبيخ وان كانت لم تلقى استجابة من أعضاء المجلس حيث قال : ان القضية المطروحة أمام المجلس الليلة قضية ذات شقين : الشق الأول ثانوى والشق الثانى مبدئى.

أما عن الشق الأول : وهو الشق الثانوى فانه يحدث فى جميع المجالس البرلمانية كما أن كل مجلس عرضة فى أى يوم من الأيام لأن يواجه بخلاف على الألفاظ أو بخلاف على الوقائع بين الأعضاء من الحكومة وأعضاء المجلس سواء أكان هذا الخلاف بناء على معلومات خاطئة حصل عليها العضو أم على معلومات حصل عليها الوزير من وكلائه كما أتصور أن يكون الخلاف على شىء آخر غير المعلومات ٠

وفى تصورى أن الأمر بحاجة الى الروية والتفكير والا نعالج المسائل علاجا عاطفيا سواء أكانت هذه العاطفة مع الوزير أو ضده ٠

فمن الممكن أن يكون موضوع الخلاف حول مفهوم العبارات التى أدلى بها السيد الوزير عن مياه الرى التى وصلت الى محافظة البحيرة وما قد تعنيه هذه العبارات وهذه يمكن أن تكون محل دراسة أو مناقشة أو تحقيق ويجب ألا نتصور على أنها خلاف أو أزمة ٠

أما الشق الثانى وهو المبدئى والخاص بما ذكره السيد الوزير من أن الهندسة يجب أن تترك للمهندسين ويجب الا يتدخل أحد فى أعمالهم فهذه العبارة فى مفهومى ومفهوم أغلبية الأعضاء انما صدرت عن عقلية فردية مستعلية ٠

ثم أطلق اسم الرئيس عبد الناصر كشعار وتأكيد لوجهـــة نظره في ممارسة الديمقراطية قائلا : ان الرئيس عبد الناصر يطالبنا منذ ســـنوات بالعمل الديمقراطى وأنا لا أتصور مع تقديرى لجهود السيد الوزير التاريخية أن تترك مقاليد الأمور في بلدنا لعقليات فردية مستعلية تنــادى بالفردية فتقول بأن طائفة من الطوائف يجب أن تترك وشأنها فنسلب هذا المجلس حقوقه وسلطاته ٠٠ هـــــذا المجلس انما جاء بارادة الشعب ليســير أمور الشعب ٠ ان أى وزير لا يستطيع اطلاقا أن يصدر قانونا دون عرضه عـلى هذا المجلس ٠ يجب أن يدرك الأعضاء جميعا أن الأجيال القادمة ستحاسبهم وستحملهم مسئولية كل كلمة تقال تحت هذه القبة ٠ اننا لا نتعسف ولكننا في الوقت نفسه لا نتهاون وانما نطلب ما هو حق لهذا المجلس فقد فهمت من عبارة السيد الوزير انها استعلاء ٠

واني أطالب السيد الوزير رئيس المجاس بدعـــوة الســيد الوزير ليشرح لنا قصده من عباراته ٠٠ ثم استدرك أيضـــا : لقــد طالب السيد الوزير في نهاية كلمته بسماع كلمتنا وعلينا أن نجيب على سؤاله ٠

أما العضو محمد كمال عبد الحميد فقد خرج عن الاتجـــاهين ونحى بحديثه الى مسألة أخرى وان كانت لها أهميتها لتكون أساس أى حديث بعد التحقق منها فقال : ارجو أن أوضح حقيقة جاءت على لســـان السيد الوزير بالأمس وهى أن موضوع الرى في محافظة البحيرة قد تعرض لمعوقات هذه النقطة في الحقيقـــة هى الأجدر بالتحقيق لمصلحة أعضاء المجلس عن محافظة البحيرة ولمصلحة رجال الرى أيضا ٠ لا شك ان هذه المعوقات قد حدثت ولكن بعض المعانى قد لابست الأمس واليوم العبارات التى ذكرهـــا السيد الوزير ٠

في اعتقادى أن موضوع المعوقات التى أشار اليها السيد الوزير والتى

عرقلت أعمال المهندسين هو الذى يمس كل المواطنين فما هى حقيقة تلك المعوقات ؟ أرى ان هذه المسألة هى التى تستحق التحقيق هى هذه ولا غيرها وكل ما عداها مبنى عليها هذا ما أردت ايضاحه ٠

وكان آخر المتحدثين قبل رفع الجلسة عبد الفتـــاح الشوربجى الذى تصدى للرد على كل الآراء التى رأت محاسبة الوزير واحدة بعد الأخرى أى نصب نفسه محاميا وان كان قد مال أيضـــا للموضوعية فى هـــذا الموقف محاولا ألا يزيد حرج الحكومة أو التعنت من المجلس فقال :

من استقرائى لمـا حدث بالأمس أعتقد ان السيد وزير الرى قد أكد فى كلامه انه لا يقصد أعضاء المجلس وأحب أن أطمئن السادة الزملاء أحمد سعيد ومحمود موسى وعبد المولى عطية الى أن قصد السيد الوزير واضـــح لا لبس فيه فهو لا يقصد أعضاء المجلس وقد أوضح لنا السيد رئيس اللجنة نفس هذا المعنى الليلة اذن فلماذا نريد أن نستوضح فيـــه السيد الوزير الآن ولم هذا الاصرار ٠٠ ؟

مسألة ثانية لقد فهمت من حديث السيد الوزير انه استشعر حملة ظالمة وجهت اليه فى صيف العام المـاضى لم يوضح لنا أسبابها ولكنه طلب منا نحن أعضاء المجلس نجدة لنقضى على هـــــذه الحملة ، اذا فلنبحث عن أسبابها لنتعرف على حقيقتها ولنتأكد ما اذا كانت هذه الحملة ظالمة أم غير ظالمة ولذلك قال سيادته أو د أن أسمع كلتمكم الحاسمة ٠

هذه هى الحقيقة : وزير مسئول يعلم حدود مسئوليته جيـــدا ويعلم أيضا حقوق هذا المجلس جيدا يريد أن يعرف منكم رأيكم فيه وفى هـــذه الحملة الظالمة عليه بعد أن أكد وجود تلك الحملة ٠

ثم جاءت بعد ذلك العبارة التى ذكر فيها أن الهندسة على المهندسين

وحدهم انه بهذه العبارة انما يطلب أن يترك العمل الهندسى للمهندسين وحدهم وهو يقصد بهذه العبارة من قاموا بتلك الحملة الظالمة اذ عليهم وحدهم أن يتركوا الهندسة للمهندسين وهو فى ذلك لا يقصد أبدا أعضاء المجلس بالمرة كما اننى لم أستشعر اى معنى فى كلامه يمس كرامة المجلس أو يخالف الدستور واللائحة واعتقد انه لا يمكن أن يقصد أى وزير تحقير عضو بالمجلس فهو يعلم أن المجلس هو السلطة التشريعية وأن لعضو المجلس سلطاته كما ان له حدوده ٠

اما ما جاء على لسان الزميل أحمد يونس خاصا بالوضع الدستورى وما فهمه من بيان رئاسة المجلس من أن كلام السيد الوزير فى نهايته كان اختصاما للمجلس ككل وان الأمر فى هذه المسألة الدستورية يجب أن يرجع فيه للسيد رئيس الجمهورية فانى أعتقد أن المسألة الدستورية من شأننا نحن فى هذا المجلس ٠

اما عن التقاليد البرلمانية التى تحدث عنها السيد علوى حافظ وما قاله بشأن وجوب ارسائها فانى أساءله بدورى : هل ارساء هذه التقاليد يكون بضيق الصدر حتى بين أعمدة البهو الفرعونى أم بسعة الصدر والتحدث بوضوح وصراحة كاملة وبأن يكون الاحترام رائدنا ومتبادلا بيننا ؟

انى اعتقد أنه لا تحقير ولا مهانة فيما قاله السيد الوزير بل ان بعض ما قاله انما كان استنجادا بنا لنصرته ضد حملة ظالمة عليه قد يتعرض لها اى عضو من الأعضاء ٠٠ هذه الشكايات يجب أن نتعرف فيها الحق من الباطل ويجب ألا ناخذ الأمور بظواهرها بل يجب أن نتعمق فيها ويجب أن نحسن الظن أولا ٠٠ فاذا تأكد لنا سوء القصد بحثنا أسبابه ٠٠ يجب أن يكون حسن الظن رائدنا فى العمل ويجب أن نعرف أن السيد الوزير

حريص على كرامة المجلس وكرامة أعضائه وانه انما استعان بالمجلس على هذه الحملة الظالمة أهلها فقد أكد أن البحيرة قد حصلت على أكبر كمية من الماء وزرعت أكبر مساحة عرفتها فى تاريخها أرزا وحصلت على أكبر انتاج من الأرز هذا العام ٠

ثم ختم كلمته بين تصفيق الأعضاء قائلا : وكل ما أرجوه أن ينتهى هذا الموضوع سريعا ولا يفوتنا أن نوجه الشكر الى كل من بذل جهدا بناء فى محافظة البحيرة بل وفى الجمهورية كلها وليكن رائدنا الحق دائما ٠

وهنا استشعر الرئيس السادات بأن الجو بدى أكثر وضوحا وهو تغلب الرغبة فى انهاء الموضوع عن تصعيده كما جاء بتقرير هيئة المكتب الذى يرأسه وللحق فقد نزل لهذه الرغبة وأعان ذلك حيث طلب من الدكتور عبد العزيز السيد وزير التربية والتعليم أمام الأعضاء بأن يستصحب السيد وزير الرى الى المجلس ٠

ورفعت الجلسة ثم انعقدت بعد نحو ساعة زمن حيث تلى الرئيس السادات ما جاء على لسان السيد وزير الرى كما ورد فى مضبطة الأمس ٠ ثم طلب من الوزير تفسير ما حدث وخاصة بجلسة الأمس فرد الوزير بكل ثقة قائلا : الواقع أن ما ذكر أمس من أمر المهندسين لا يحتاج الى تفسير اطلاقا فهو واضح وضوح الشمس واننى كنت أتكلم من بدء كلامى الى نهايته عن رواية مثلت على مسرح محافظة البحيرة فى صيف هذا العام ٠ وفى كلامى عن المهندسين انما كنت أقصد المهندسين وعملهم فى محافظة البحيرة أما اذا كان قد تبادر الى الذهن انه خاص بالمجلس هنا فأنا فى الواقع لا أعرف كيف يتبادر الى الذهن مثل هذا الكلام والا فلماذا أتيت اجتماع لجنة التنمية الزراعية لأجيب على الأسئلة الخاصة بهذا البيان ؟ وأنا كمهندس أعرف تماما واجبى ولا يمكن اطلاقا أن يكون قد تسرب الى

ذهنى مثل هذا ولقد دهشت أن يتبادر الى ذهن أحد مثل هـــذا فالموضوع خاص بمحافظة البحيرة ولا يمكن اطلاقا أن يتصور أن يأتى أحـــد الوزراء ليسلب المجلس حقا من حقوقه الدستورية فهذا المجلس المحترم انما هـــو لرقابة الأعمال فى جميع النواحى فى الجمهورية وأنا مقتنع بذلك والا لمـــا كنت وزيرا . هذا ما أود أن أقوله .

وعندئذ وبمجرد حضور الوزير وتفسيره لما حدث فهو اعتذار ضمنى عما بدر منه ازاء المجلس وبهذا شعرا الأعضاء أنه لابد من انهاء هذه المسألة بسرعة وفور هذه الكلمة فصفقوا له وصاحت بعض أصواتهم تقول : يكتفى بذلك .. يكفى ذلك .

وهنا شدد الرئيس السادات على المعنى السابق وأعلن قائلا : هـــل يكتفى السادة الأعضاء بهذا التفسير ؟

فوافق الأعضاء بالتصفيق ..

وانتهت الأزمة كمـــا أطلق عليها صـحفيا فى ذلك الحين .. ورغم أن هذا الوزير كان يشـــهد له بالـكفاية الفنية فانه قد خرج مع أول تعـديل وزارى عقب هـــذه الواقعة .. وبالطبـــع كان لا بد أن يحدث هـــذا وذاك لاسترضاء الأعضـــاء الذين أحالوا ــ ضـــمنيا ــ موقفهم الى رئيس وزرائه فى ذلك الحين الرئيس جمـــال عبد النـــاصر . الذى أحسن صـــنعا بهذا تقديرا واحتراما للبرلمـــان المفترض انه يمثل الشعب كمظهر من مظاهر النظام الديمقراطى .

وأما وقد انتهينا الى هذا ..

وبادىء ذى بدء فاننا لابد أن نشير الى أن هذه الكلمة التى أعلنهـــا ذلك العضو هذه المسألة هى تبعد عن تاريخ الثورة منذ عام ١٩٥٢ بحوالى خمسة عشر عاما .. أى الثورة ما زالت حتى تاريخها حديثة نسبيا ..

الفصل السابع

النشل .. ظاهرة تحت القبة

وقد جاء بطلب الاحاطة الذى تقدم به العضو صبرى مبدى أنه قد:

« كثرت حوادث النشل فى الفترة الأخيرة وتعددت وبرزت معها ظاهرة خطيرة هى ظاهرة النشل الجماعى مع استعمال السلاح وهى مسألة كفيلة ـ اذا ما لم تقمع بكل امكانيات القمع ـ بأن تزرع القلق فى نفوس الناس وتثير الاضطراب فى حياتهم .

لذلك أرجو احاطة السيد وزير الداخلية علما بذلك ليقدم للمجلس بيانا بالأسباب التى أدت الى خلق هذا الوضع الشاذ . وما تراه الوزارة من طرق لمواجهته » .

وقد وقف محمد صبرى محمد مبدى ليشرح طلب الاحاطة فقال :

لقد أردت بتقديم هذا الطلب أن يكون مدخلا متواضعا . ومساهمة بناءة من هذا المجلس بفكره ورأيه فى هذه القضية التى برزت على مسرح المجتمع أخيرا . وذلك مساندة لجهد وزارة الداخلية فى هذا الصدد ولا أريد أن أستبق ما قد يرد فى كلمة السيد وزير الداخلية ولكننى أستأذن فى أن أبدى ثلاث ملاحظات :

الملاحظة الأولى : تتصل بما انتهى الى أسماع الكثير منا من أن السبب

الرئيسى فى تفاقم هذه الظاهرة فى الآونة الأخـــيرة كان مرده الافراج عن بضعة آلاف من النشالين الذين كانوا معتقلين من قبل وأن هـــذا الافراج جاء نتيجة لتطبيق تعديلات أدخلت أخيرا على بعض القوانين المقيدة للحرية فى المجتمع فان صح هذا فالرأى عندى اننا نصبح مطالبين ــ بحق ــ بوقفة نتأمل فيها معنى الحرية فى هذا المجال . لان الحرية ليست شكلا خاليا من المضمون بل هو جوهر أساسى ومقتضى هذا الجوهر ألا يصطدم بأى حال من الأحوال مع حرية وأمن المجتمع ككل .

الملاحظة الثانية : هى . انه مع التقدير البـــالغ لموقف السيد وزير الداخلية من الناحية الانسانية فى هذا المجال . أعتقد أنه كان يجب عـــلى الوزارة ألا تتردد فى الابقاء على هؤلاء المجرمين فى الاعتقال ، فى هذا الظرف الضاغط والعصيب الذى يمر به المجتمع المصرى فى هـــذه الفترة ، ذلك الظرف الذى ألقى ــ بطبيعة الحال ــ على كاهل الشرطة أعبـــاء بالاضافة الى الأعباء التى تنوء بحملها ومن ثم فلا محل لأن تزيد على أعبائها عبئا جديدا.

أما **الملاحظة الثالثة :** فهى تتصل بما يتردد من أن هـــذا الأمر يمكن علاجه بتشديد فى العقوبة أو ما الى ذلك ، وقد يكون هذا صحيحا ولـكن الرأى عندى انه علاج جزئى لا يتنـــاول المشكلة من جذورها . والعـــلاج الرئيسى ــ فيما أعتقد ــ يجب أن تبرز فيـــه مسئولية المجتمع ازاء هـــذه الطغمة الفاسدة التى حادت عن الطريق السوى ، وذلك بأن يرعاها ويوفر لها سبل العيش . وفى رأيى أن هذا الجانب يجب أن يكون محل عنـــاية ورعاية عند دراسة أى بحث لعلاج هذه الظاهرة .

ولا أريد أن أستطرد فى كلمتى ، لأننى أرى أن يحال موضوع طلب الاحاطة بعد الاستماع الى كلمة السيد وزير الداخلية والى ما قد يدور من

مناقشة الى لجنة الأمن الداخلى والحكم المحلى لبحث الأمر من جميع جوانبه ثم تعرض تقريرها على المجلس ليقول فيه رأيه من خلال مناقشة موسعة ٠

ثم كان بيان وزير الداخلية الذى أدلى به شعراوى جمعة فقال :

أود قبل كل شىء أن أعبر عن شكرى العميق للصحافة للاتجاه الايجابى البناء الذى اتخذته فى معالجتها لمشاكل الأمن ومتابعة قضاياه ٠ وأرجو أن أسجل هنا أن تناول الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية لهذا الموضوع قد اتسم بالموضوعية الكاملة ٠ وانطلق من نظرة واعية ازاء هذه الظاهرة وأسبابها واستهدف منذ البداية تقصى جذور هذه المشكلة وطرح أبعادها المختلفة وتبصرة الجماهير بشأنها بل واقتراح مجموعة من الحلول جديرة بأن تكون موضع دراسة وعناية وتقدير ٠

ولقد نجحت الصحافة بالفعل فى تنبيه الأذهان الى خطورة هؤلاء المنحرفين ، وحشدت فى مواجهتهم رأيا عاما قويا يطالب بعزلهم عن المجتمع ويدعو الى معاقبتهم فى حزم ٠

وهذا الاتجاه يعكس التجاوب القائم على التفهم بين الرسالة التى تحملها الصحافة والرسالة التى تضطلع بها الشرطة كما يساعد على تنمية وعى الجماهير بالدور الهام الذى يمكن أن تقوم به لمساعدة الشرطة على القيام بواجباتها فى الحفاظ على الأمن ٠

وفى نفس الوقت فان النقد الذى وجهته الصحافة فى نطاق هذا الموضوع يمثل فى حقيقة الأمر نموذجا للنقد الايجابى البناء الذى يضع فى اعتباره دائما أن يكون اضافة ايجابية للعمل وليس تعويقا أو تشويها أو مسايرة له ٠

ويسرنى أن أحيى البادرة الطيبة التى صدرت من مجلسكم الموقر ،

والتى تجلت فى اهتمام المجلس بدراسة مشاكل الأمن وتتبع أسبابها وكذلك فى اتصال عدد من أعضاء المجلس بى للتعاون من أجل وضع حد لسلسلة الأعمال التى تقوم بها حفنة من المنحرفين لا يقدرون الظروف التى تمر بها البلاد ٠

ولا شك أن تعاونكم الايجابى سوف يفتح مجالا أوسع للتعرف على مشكلات الجماهير كما سيعطى أجهزة الأمن قدرات أكبر على حل هذه المشكلات ٠

ولعل من أبرز نتائج هذا الاهتمام أن انتقل الموضوع الى ممثلى الشعب وفى هذا المجلس الموقر ليقرروا فيه رأيهم استجابة لنداء الجماهير وتحقيقا لمطالبها ٠

كما أود كذلك أن أشير الى ظاهرة لها دلالتها العميقة وهى أن الجماهير وعيا منها بطبيعة المرحلة التى تمر بها وفهما من جانبها لمقتضيات الحفاظ على الأمن وحماية أرواح الناس وممتلكاتهم قد نادت لأول مرة باعتقال الخطرين على الأمن وهو الحق الذى يخوله القانون للسلطة ٠ وهذا دليل على عمق الثقة بين الشرطة والشعب ودليل على انه ليس هناك حدود لما يمكن أن يصنعه التلاحم بين الجماهير ورجال الشرطة من عمل ايجابى لصالح الوطن ٠

وقبل أن أتحدث عن الجهود المبذولة لمكافحة جريمة النشل ونتائجها ، أرجو أن أضع أمام حضراتكم عددا من الملاحظات الوثيقة الصلة بموضوع البيان :

الملاحظة الأولى :

ان جهاز الشرطة خلال الفترة الأخيرة تضاعفت واجباته وتشعبت

مسئولياته حتى شملت مجالات جديدة متعددة منها : أعباء الدفاع المدنى ، والتهجير وتأمين المنشآت والمؤسسات وتدابير سلامة الجبهـــة الداخلية فى الظروف الحاسمة التى نمر بها ·

ومع الجهد الذى قامت وتقوم به الشرطة فى هــذا الشأن فانهـا تقوم بمسئوليتها كاملة فى حفظ الأمن ومكافحة الجريمة بكفاءة ومقدرة · وهى فى ذلك انما تلتزم بقول السيد الرئيس جمـــال عبد الناصر فى خطـابه بالمؤتمر الشعبى بالمنصورة فى ١٨ ٤/١٩٦٨ ان اخلاص الشرطة للنظـــام الشعبى يكون بحماية امن الشعب فى وطنه ·

الملاحظة الثانية :

ان الجريمة ظاهرة موجودة فى كل مجتمع · وهى نتاج عوامل متعددة وأسباب متشابكه نفسية واجتماعيه واقتصادية ·

وليس ارتفاع معدلات الجريمة أو انخفاضها هو المقياس الصحيح للحكم على جهود أجهزة المكافحة ونشاطها ·

لذلك فان مكافحة الجريمة مسألة ينبغى أن تتضافر كافة الجهـود من جانب الأجهزة المعنية بالمشكلة ·

الملاحظة الثالثة :

ان السبب فى انتشار جريمة النشل بالذات يعود الى انها تنفرد دون غيرها من الجرائم بطابع معين يسهل على المجرم ارتكاب هذه الجريمة على حين يجعل أمر ضبطه وتعقبه صعب المسالك محدود النتائج · ذلك ان جريمـة النشل ترتكب فى لحظات معدودة ولا تكتشف عادة الا بعد أن يكون المجرم قد غادر مكان ارتكاب الجريمة وأصبح من العسير تعقبه · كذلك فان المجرم النشال بحكم خفة حركته وطبيعـــة جريمته لا يترك أثرا ينم عنه ومن ثم

يتعذر على رجال المكافحة الافادة من امكاناتهم العلمية والفنية . كما ان جسم الجريمة غالبا ما يكون مفقودا أو أشياء متماثلة كالنظارات والأقلام الثمينة ولهذا يصعب تمييز بعضها عن بعض وبالتالى يصعب تتبعها للوصول الى الفاعل .

وأخيرا فان جريمة النشل يسهل ارتكابها فى مواطن الزحام الكثيف وهو متوافر بصورة حادة تكاد تستغرق معظم الأوقات فى كافة وسائل النقل العامة بل وفى الشوارع والميادين بالمدن الكبرى وبصفة خاصة القاهرة .

على أنى أؤكد لحضراتكم ــ برغم هذه الصعوبات ــ أن الشرطة تملك من الوسائل ومن الامكانات ما يكفل لها السيطرة على الموقف والحد من هذه الظاهرة الاجرامية .

لقد لاحظت الوزارة ــ من خلال الاحصائية ــ ان هناك زيادة فى جرائم النشل بالقياس الى الأعوام السابقة وترجع هذه الزيادة الى بعض الأسباب التى أشرنا اليها .

على أن السبب الرئيسى لزيادة جرائم النشل فى الفترة الأخيرة ، وارتكابها بأسلوب جماعى واتجاهها الى العنف . انما يرجع الى نشاط المعتقلين الجنائيين من محترفى النشل وذوى السوابق المتعددة الذين سبق أن أفرجت عنهم الوزارة ، بقصد فتح أبواب جديدة للأمل لهم وفرص لبدء حياة جديدة ولكنهم عادوا أكثر استهتارا بالأمن وامعانا فى الجريمة .

وكانت حركة الاعتقالات قد بدأت خلال شهر سبتمبر عام ١٩٦٥ باعتقال بعض الأشقياء الخطرين ممن عرف عنهم ارتكاب الجرائم المخلة بالأمن العام وبلغ عدد المعتقلين لأسباب جنائية ٢٨٢٧ معتقلا .

وقد أخذت الوزارة فى الافراج عن بعض من هؤلاء المعتقلين على فترات تمت نهائيا فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٩ وكانت نتيجة ذلك زيادة واضحة فى احصائيات جريمة النشل وجرأة غـــير معتادة فى أسلوب ارتكابها وبروز ظاهرة النشل الجماعى ٠

واذا كانت الوزارة قد لجأت من قبل الى اعتقال المنحرفين وقد كانت ظروف البلاد أقل حساسية وخطورة وأعباء الشرطة أخف مما هى عليه الآن فان الأمر يقتضى الآن حزما شديدا خاصة وأن الوزارة كانت قد أعطت لهم ــ بعمليات الافراج ــ الفرصة رغم أعبائها ورغم ظروف المرحلة التى نمر بها ولكنهم أهدروها ٠

ومع ذلك فان الوزارة تضع فى اعتبارها أن الاعتقال آخر أساوب تلجأ اليه لمكافحة الجريمة وهى تستخدمه فى أضيق الحدود مع التأكد المستمر ان من تشملهم عمليات الاعتقال هم المجرمون الذين لا يرجى صلاحهم على ضوء سوابقهم فى المـــاضى واستمرار نشاطهم الاجرامى فى الحاضر ٠

ان خطورة هؤلاء المنحرفين لا تقف عند مجرد قيامهم بارتكاب جرائمهم ولكنها تمتد أبعد من ذلك الى قيامهم باجتذاب أفراد جدد الى هـــذا المجال الاجرامى وخاصة من بين الأحداث المشردين يعلمونهم ويدربونهم على احتراف النشل - أى ان هذه العناصر المنحرفة تعتبر بذورا للجريمة تنتج المنحرفين كل يوم وتقدم الى المجتمع الآمن مزيدا من عناصر النشل والانحراف ٠

ان الامانة تفرض علينا أن نعترف فى شـــجاعة أن هنـــاك أعدادا من المجرمين لا جدوى من انصلاح أمرهم ، ولسوف يظلون أعـــداء للمجتمـــع ، يكتوى المواطنون بجرائمهم العنيفه المتكررة مهما أتيحت لهم فرص العودة الى الطريق الصحيح ٠

وتزخر سجلات الشرطة بنماذج متعددة لمنحرفين تؤكد سوابقهم ونشاطهم انه ليس هناك أمل فى عودتهم الى الطريق الصحيح . ومن أمثلة ذلك مجرم بلغ عدد الاحكام القضائية الصادرة ضده فى جرائم السرقات خلال ١٢ عاما ٥٨ حكما وكان اقصى عقوبة وقعت عليه ستة شهور مع الشغل ، ومجرم اخر بدأ ارتكاب جرائمه منذ عام ١٩٣٨ وبلغ عدد الأحكام الصادرة ضده فى جرائم السرقات خمسين حكما وما زالت تحريات الشرطة تؤكد استمراره فى متابعة جرائمه حتى الآن ، وثالث بلغت جملة الأحكام الصادرة ضده ٣٨ حكما وعشرات غيرهم على هذه الصورة من الاستهتار البالغ ، ومن الواضح ان أعداد هذه الأحكام لا تمثل الا جانبا يسيرا من نشاطهم الاجرامى اذ يقوم الى جانبها مئات من الجرائم التى قاموا بارتكابها دون أن يضبطوا أو ضبطوا ولم تكف الأدلة على ادانتهم .

ان بلادنا تمر الآن بمرحلة حاسمة فى تاريخها وهى مرحلة الاعداد لمعركة النصر باذن الله مما يتطلب تنقية المجتمع من أمثال هؤلاء الخطرين الذين يثيرون القلق وعدم الطمأنينة فى نفوس المواطنين ويستأثرون من رجال الامن بجهود كبيرة لتعقبهم ومواجهتهم وهذه الجهود ينبغى أن توجه الى مكانها الصحيح فى خدمة أهداف معركة التحرير .

ان التزام الدولة بتطبيق بيان ٣٠ مارس وقرارات المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى فى شأن اطلاق الحريات وسيادة القانون يعادله تماما التزامها بصيانة الأمن واقرار النظام ودعم الجبهة الداخلية وتنقية المجتمع من كل عابث بالامن فى تلك الظروف الدقيقة . ولقد أعلن السيد الرئيس فى أكثر من مناسبة ان الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب .

ان وزارة الداخلية ــ وقد عرضت على حضراتكم نتائج الافراج عن الخطرين فى ضوء الواقع الذى تلمسه ــ تترك الأمر بين أيديكم لتقرير ما ترونه

فى هذا الشأن باعتباركم ممثلين للشعب معبرين عن ارادته ٠

لقد كانت جرائم النشـــل بوجه خاص موضع اهتمام الوزارة الدائم ودراستها المستمرة ولقد اتخذت الوزارة بالفعل عددا من التدابير الوقائية والعلاجية ذات تأثير فعال فى منع هذه لجريمة ومكافحتها ويسرنى أن أعرض على حضرتكم جانبا من التدابير التى اتخذتها الوزارة فى هذا الشأن ٠

أولا : تسيير أكبر عـدد أمكن تدبيره من سـيارات النجدة بالمناطق المزدحمة بمحافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة والقليوبية لتأمين المواطنين وضبط من يشتبه فيهم ٠

ثانيا : تعزيز قوات مكافحة النشـــل من ضباط وأفراد بمدينة القاهرة الكبرى والاسكندرية ودعم وسائل الانتقال والاتصال لهذه القوات ٠

ثالثا : تعيين أطواف من رجال الشرطه النظاميين بملابسهم الرسميه تكون مهمتها المرور فى مناطق التجمعـات ومحطات الاتوبيسـات والترولى والترام وفى مختلف المناطق المحتمل وقوع حوادث نشــل بها ٠

رابعا : زيادة الحملات التفتيشية وغيرها من أنواع الدوريات على أوكار المجرمين ومناطق تجمعهم على أن يراعى بحزم عدم المســاس بالمواطنين الأبرياء وقصر نشاطهم على الخطرين على الامن وحدهم ٠

خامسا : عقد اجتماعات دورية بين أجهزة البحث الجنائى بمحافظات القـاهرة والاسـكندرية والجيزة والقليوبية ـ لتبادل المعلومات والاتفاق على الخطط والبرامج وتنسيق التعاون بين هذه المحافظات المتجاورة لمكافحة هذه الجريمة وضبط مرتكبيها ٠

سادسا : اعداد مجموعات من الصور (البومات) تضم صور النشالين المسجلين بكافة ادارات البحث الجنائى ومصلحة الأمن العام مع تصنيفها وفقا

لأسلوب الاجرام الخاص بكل نشال وللنطاق المكانى الذى يزاول فيه نشاطه على أن توزع هذه الالبومات على جميع ادارات البحث الجنائى فى مديريات الأمن وبهذا يمكن تعقب النشالين اذا ما نزحوا الى أى مكان فى الجمهورية كما تفيد هذه الالبومات فى التعرف على المتهمين اذا ما عرضت على الشهود والمجنى عليهم .

سابعا : وجهت الوزارة عنايتها الى المسجونين ممن حكم عليهم فى جرائم النفس والمال وكلفت مصلحة السجون باعداد نموذج خاص بأسماء هؤلاء المسجونين موضح به ما تم نحوهم فى السجن من اصلاح والحرفة الملائمة لكل منهم على أن ترسل هذه النماذج لادارات البحث الجنائى المختصة قبل الافراج عن كل مسجون بثلاثة شهور وتقوم ادارة البحث الجنائى خلال هذه الفترة بالاتصال بالجهات المعنية لتدبير العمل الملائم للمفرج عنه .

ثامنا : تقوم الوزارة حاليا باجراء بحث اجتماعى ونفسى لعدد من النشالين الخطرين للتعرف على ظروفهم الاجتماعية وأسباب انحرافهم ومدى استعدادهم للتوبة اذا ما وجدوا فرصة العمل الشريف وعلى ضوء هذا البحث تضع الوزارة خطتها العلاجية كما توجه الوزارة اهتماما خاصا للأحداث المشردين لابعادهم عن الوقوع فى شراك النشالين المحترفين مستعينة فى ذلك بوزارة الشئون الاجتماعية والهيئات المعنية وذلك بهدف الحد من تضخم عدد النشالين مستقبلا .

تاسعا : تجرى الوزارة فى الوقت الحاضر اتصالات مع الوزارات المختصة لانشاء منطقة عمل فى احدى المناطق النائية تصلح لاقامة الموضوعين تحت مراقبة الشرطة من الخطرين طبقا للمرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وذلك حتى يمكن تنفيذ مراقبة الشرطة المحكوم بها على المجرمين بأسلوب فعال

يحمى المجتمع من خطرهم وفى نفس الوقت يمكن الافادة من طاقاتهم فى عمل منتج ٠

عاشرا : القيام بحملات اعلامية مستمرة لتوعية الجمهور بأساليب ارتكاب جرائم النشل وكيفية اتقائها واهمية تعاون المواطنين مع الشرطة فى منع هذه الجريمة ومكافحتها وذلك بهدف تكوين راى عام يعمل بايجابية فى مواجهة هؤلاء المنحرفين على أن تعد خطط التوعية والتعبئة بالاشتراك مع لجان الاتحاد الاشتراكى والمنظمات والنقابات العمالية والقائمين على أجهزة الاعلام ٠

حادى عشر : تم الاتفاق بين وزارة الداخلية ووزارة العدل على تعديل القانون بما يكفل تشديد العقوبة فى بعض حوادث السرقات ومنها النشل وربما يضمن تقديم المتهمين الى المحاكمة فى أقصر وقت ممكن ولسوف تعرض على مجلسكم الموقر فى وقت قريب التعديلات المقترحة لمناقشتها واصدارها ٠

ان هناك تطورا مستمرا فى تفكير المجرم وأساليبه فى ارتكاب جرائمه بحكم طبيعة العصر وظروف المدنية الحديثة ، ولكن الشرطة بالجهد الدائب والأسلوب العلمى الصحيح مصممة على أن يكون لها السبق الدائم فى ذلك الصراع الأزلى بين القائمين على أمن المجتمع والخارجين عليه ٠

وقد استطاعت الشرطة من خلال الجهود التى بذلتها والاجراءات العديدة التى اتخذتها أن تقضى على هذه الموجة بشكل حاسم وسريع ٠ وقد بذل رجال الشرطة فى ذلك جهودا كبيرة وأظهروا متابرة ويقظة حققت لهم السيطرة الكاملة ٠

ان رجال الشرطة وهم جزء من قوى الشعب العاملة يقدرون كل التقدير مسئولياتهم فى هذه الظروف الحاسمة ولقد كانوا فى كل الفترات العصيبة

التى مرت بها البلاد رجالا مؤمنين يبذلون الجهد ويسترخصون التضـحية فى سـبيل خدمة جماهير شـعبنا وذلك أمر يجعل من واجبى أن أسجل الشـكر لرجال الشرطة ضباطا وصف ضـباط وجنـودا وأن أنوه فى نفس الوقت عرفانا وشـكرا بالتعاون الجاد والصادق من جانب جماهير الشعب ٠

والذى لا شـك فيه ان شـعار « الشرطة فى خدمة الشعب » قد اكتسب من خلال هذه الممارسة أبعادا عميقة ، وأصبح علامة من علامات التغيير الذى يتحرك به المجتمع نحو الحياة الأفضـل ٠ كما يفتح آفاقا جديدة لمزيد من التعاون من جانب الجماهير فى سبيل الحفاظ على حرية وأمن واستقرار كل مواطن ٠

واننى لاتجه الى أجهزة الاتحاد الاشـتراكى ولحضراتكم هنـا باعتباركم ممثلين للشعب ملتحمين بقواعده آملا أن يأخذ هذا الجانب ما يستحقه من اهتمامكم ٠

ثم عقب العضو مقدم طلب الاحاطة محمد صبرى محمد مبدي قائلا :

أود بعد الكلمة المستفيضة التى تفضـل بها السيد الوزير أن أتوجه بالشـكر والتقدير الى رجال الشرطة على الجهد الذى يبذلونه خدمة لأمن البلد ودعما له هذا الجهد الذى سجلته الجمـاهير من جانبها ولكننى أريد ان يؤكد لنا السـيد الوزير هنا ــ ونحن بصـدد علاج هذه الظاهرة ــ ان وسيلة الاعتقال هى بداية الطريق فى هـذا العلاج وليست آخر السبل فيـه وأعتقـد ان سـيادته لا يختلف معى فى هذا الرأى اذ أشـار الى ان الجمـاهير تطالب بضرورة اعتقـال هذه الطغمة المنحرفة كما أعتقد ان جميع الاخوة أعضـاء المجلس يشاركوننى هذا الرأى اذ هو السبيل الى ازالة كل قلق لدى الجماهير التى تأبى فى هذه الآونة أن يشغلها عن المعركة أى شاغل آخر ٠

وتحدث مختار هانى قائلا :

بعد أن استمعنا الى اجابة السيد الوزير التى أوضحت الأمور أتوجه بالشكر الى السادة رجال الشرطة لما بذلوه من جهد فى مكافحة هذه الجريمة الخطرة التى تتميز بدقتها وصعوبة الاهتداء فى كثير من الأحيان ـ الى مرتكبيها وقد لمسنا جميعا وبلا جدال نتيجة الجهد المبذول فى هذا المضمار اذ وضعت الحكومة حدا لمقترفيها ومحترفيها ومن ثم قل هذا النوع من الجرائم بشكل ملحوظ ولذلك فاننى أقترح على السادة الزملاء أن يتوجهوا معى بالشكر الجزيل الى السيد وزير الداخلية والسادة القائمين على الأمن من رجال الشرطة ، وشكرا ٠

وعلق أيضا مصطفى الجندى فقال : ان بيان السيد وزير الداخلية بيان مفصل وواضح من وجهة نظر الوزارة ولكن الجريمة ـ فيما أعتقد ـ ليست حدثا بوليسيا فحسب ، بل هى أيضا حدثا اجتماعيا ٠ ثم فليس فى مقدور القانون وحده أن يحد من هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر كظاهرة انحراف الأحداث وظاهرة سرقة السيارات من بعض طوائف الطلبة وأنصاف المتعلمين ٠ اذ أن كل هذه الظواهر تحتاج الى دراسات واعية من أجهزة متعددة فى الوزارات المختلفة ومن هنا نستطيع أن نقول ان وزارة الداخلية ليست هى الوزارة الوحيدة المسئولة عن هذه الجريمة لأن مناطق تفريخ الجرائم تختلف عن مناطق نشاطها اذ تدخل الأولى فى اختصاص بعض الوزارات مثل الشئون الاجتماعية والشباب والصناعة بينما تقع دراسة مناطق النشاط على عاتق وزارة الداخلية ٠ ومن ثم أرى أن أريد وضع سياسة لهذه المشكلة طويلة الأمد أن تختص بتقرير هذه السياسة وزارتا الشئون الاجتماعية والشباب على أن تضاف اليهما وزارة الصناعة التى لها ـ فيما أعتقد ـ دور مهم فى هذا الشأن اذ يقع عليها عبء توجيه الأحداث فى المصانع لقضاء

أوقات الفراغ ونظرا للتطور الذى حدث لمجتمعنا اذ أصبح مجتمعا صناعيا . أرى أن يدرس المجلس موضوع الجريمه دراسة علمية واعيه .

ولما كان قد طالبنا رجال الشرطة ببذل المزيد من الجهد للحد من النشاط الاجرامى فى هذا المجتمع ، فقد وجب علينا أن نوفر لهم كافة الامكانات التى تتيح لهم ممارسة عملهم كأن نوفر لهم وسائل الانتقال حتى يمكنهم الوصول الى مكان الجريمة فى وقت قصير يسمح لهم بالقبض على الجناة قبل ان تضيع آثار الجريمة وان تزود أجهزة الشرطة بالعدد الكافى من رجال مكافحه الجرائم والقبض على المجرمين . هذا ويمكن للمجلس عند عرض ميزانية وزارة الداخلية أن يتدارك العجز فى الرجال والعتاد بتقرير الاعتمادات اللازمة لهذا الغرض حتى تستطيع أجهزة الشرطة أداء رسالتها التى يتطلبها الأمن فى هذه الأونة الحرجة . اذ لو وفرنا الامكانيات اللازمة لأمكننا محاسبة هذه الاجهزة . اننى أؤكد وجوب رعاية مثل هذه الأمور رعاية تامة طالما اننا نطالب رجال الشرطة بمسئوليات ولا تتأتى هذه المطالبة اذا لم تتح لهم الامكانيات الكافية . أقول هذا لاننى أعلم ان هناك سيارات متوقفة عن السير بسبب العجز فى بونات البنزين مما ترتب عليه عدم قيام الشرطة بالمرور على القرى . كما أعلم أيضا ان هناك نقصا فى دركات العساكر والخفراء اذ يقوم بحراسة بعض القرى التى يبلغ تعداد سكانها ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف نسمة سبعة خفراء فقط .

لقد أتاح لنا السيد محمد صبرى مبدى فرصة الكلام عن موضوع الأمن ككل ، ومن ثم يجب أن ننظر اليه من هذه الناحية العامة ولا ننظر اليه على انه مجرد جرائم نشل أو سرقة أو قتل أو أمن سياسى ذلك ان مسئولية رجال الشرطة هى أمن الشعب كله بعزل أعدائه عنه ومن ثم فلا بد أن تمنح رجال الشرطة الامكانيات اللازمة طالما اننا نطالبهم بمسئوليتهم

تجاه المجتمع ٠

لقد وردت الى شكاوى كثيرة جدا من محافظة الغربية مفادها ان مهمة الأمن ببعض القرى يتولاها سبعة خفراء يقوم أحدهم بوظيفة عامل تليفون ويسند الى الثانى عمل آخر ولا يبقى الا خمسة يتولون حراسة القرية واذا كانت هذه القرية تعيش فى أمن فهو بفضل عناية الله وحده ٠

اننى أرى ضرورة التوسع فى نظام مدارس الشرطة التى تقوم بتدريس وسائل الاجرام الحديثة وكيفية مكافحتها لتضييق الهوة السحيقة بين الضباط والشرطى بسبب الفارق الكبير بينهما فى المستوى الثقافى ومن ثم أطالب بالتوسع فى نطاق الحاق العساكر بالاعدادية ذلك النظام الذى بدأت به الوزارة بهمة ولكن لم تلبث هذه الهمة أن فترت أخيرا كما أطالب أيضا بنشر الوعى البوليسى عن طريق وحدات الاتحاد الاشتراكى ٠

بل أرى ضرورة التلاحم بين الاتحاد الاشتراكى والشرطة لأن هذا هو الكفيل بضمان عدم انتشار ظاهرة الاجرام ، وشكرا ٠

(تصفيق) ٠

وأعلن رئيس المجلس :

لقد كثر عدد طالبى الكلمة لذلك أوجه النظر الى انه يتعين على العضو الذى يطلب الكلام أن يطرق ناحية جديدة فى الموضوع ٠

فتحدث عبد الفتاح عزام :

الواقع انه لا يمكن انكار الشمس فى وضح النهار ، ففى المدة الأخيرة ظهر تقدم كبير ولا شك ان شعار « الشرطة فى خدمة الشعب » أصبح واضحا خاصة من ناحية المعاملة فقد كان الناس فى الماضى يخشون رجال الشرطة ولكنهم الآن يلجأون الى رجال الشرطة لحمايتهم ٠ ولكى تستمر الشرطة فى

أداء خدماتها للمواطنين لا بد من توفير الامكانيات لها ·

فقاطعه رئيس المجلس قائلا : لقد سبق أن طرق الأعضاء هذا الموضوع فنرجو السيد العضو أن يتعرض لنقاط جديدة ·

فاستدرك عبد الفتاح عزام حديثه فقال :

ان السيد الزميل محمد صبرى محمد مبدى طالب بأن يكون الاعتقال هو الوسيلة الأولى وطلب من المجلس الموافقة على هذا الرأى واننى أختلف معه فى ذلك اذ لا يجوز أن يكون المجلس وهو الذى يمثل الشعب ـ هو الذى يدعو الى الاعتقال وكفى ما قاسيناه فى الماضى ·

هذا هو ما أردت أن أوضحه ·

وداعب العضو هارون عطية الله الوزير بقوله :

جاء بيان السيد وزير الداخلية ان الوزارة ستقوم بارسال الخطرين الى المناطق النائية ولما كان السيد الوزير لم يحدد هذه المناطق فاننى أرجو ألا تكون هذه المناطق النائية هى محافظة أسوان الوديعة ·

وبالفعل ضحك الأعضاء ·

ثم تحدث الدكتور محمود السقا فقال :

هناك بعض المشاكل حين نناقشها نجنح فيها بالقول يمينا أو يسارا دون أن نقف على جوهر هذه المشكلات فالموضوع المقدم بطلب احاطة الى السيد وزير الداخلية وضح انه كان بناء على حادث فردى وقع ومن ثم لا نستطيع اعتباره يمثل ظاهرة اجتماعية معينة والدليل على انه ليس ظاهرة اجتماعية وانه حادث فردى هو امكان الوصول فيه الى نتيجة بمجرد القبض على هؤلاء المنحرفين الذين ضلوا الطريق لاعتبارات معينة ودليل آخر هو قول السيد رئيس المباحث العامة اذ قرر وأكد بيقين أنه لا عودة اطلاقا الى مثل هذه الحوادث · وان الذين ارتكبوا هذه الحوادث الفردية قد قبض عليهم

بصورة جماعية وان المشكلة قد انتهت بانتهاء سببها . ومن هذا يمكن أن أخرج بنتيجة أخرى وهى أن مهمة المشرع ليست معـالجة الظواهر الفردية وهو لا يملك عند وضعه للأحكام فى التشريعـات أن يكون عاطفيا ولذلك استبعد هذا اللقاء الذى يمكن أن يتم بين السيد وزير الداخلية والسيد وزير العدل ليضعا تقنينا جديدا بناء على هـذا الحادث الفردى ، اذ لا يمكن أن يتلقى المشرع هـذه الظاهرة الفردية بالتشريع لأن واجب المشرع ألا يكون عاطفيا كما سبق أن أوضحت . ولو تعمقنا فى هذه الظاهرة من النـاحية التشريعية السليمة لوجدنا أن حصـول النشال عـلى مافى جيب ضحيته لا يخـرج عن كونه سرقة بالاكـراه . أوضحت المـادة ٣١٤ من قانون العقوبات عقوبتها .

هذه هى الصورة السريعة للموضوع وأيضا انى أستبعد اعتبار هـذه الظاهرة الفردية ظاهرة اجتماعية .

ثم أعلن رئيس المجلس :

أمامنا الآن طلب الاحاطة ورد السيد وزير الداخليـة عليه . ولقـد توسعنا فى اعطاء الفرصة للسادة الأعضـاء فى الادلاء بآرائهم فى هـذا الموضوع ونحن الآن بصدد نقطـة نود ابرازها مؤداها ان أية جريمة ينذر واقع الحال باحتمال تكرارها يستوجب الأمر ضرورة الانتباه الى وضعها فى المستقبل وسيقرر علماء القانون الجنائى أن الجريمة تقع فى مرحلة وسط ، وانه يسبقها وضع اجتماعى ثم يجب أن يتلوها وضع اجتماعى بعد استيفاء العقوبة . وبناء على هذا هذا ، أقترح أن يحـال موضـوع طلب الاحاطة والبيان الذى ألقاه السيد وزير الداخلية الى لجنة الأمن الداخلى والحكم المحلى لتدرسه . ثم تجتمع هى ولجنة الشئون التشريعية ولجنة الخدمات ـ مـع ممثلين لوزارة الداخلية والشئون الاجتماعية وللجنة أن تستعين بمن تشاء

من أساتذة الجامعة المتخصصين فى علم النفس الجنائى والقانون الجنائى كما أن لها أن تستعين بالمعهد القومى للبحوث الجنـــائية والاجتماعية لدراســة الموضوع من جميع جوانبه دراسة كاملة ولدراسة التشريع الذى ستتقدم به الحكومة حتى يمكن للجنة أن تعرض صورة شاملة للموضوع • ومن ثم لابد لها أن تدرس احتمالات المستقبل وما يمكن أن تظهر فيـــه من انحرافات لا يخلوا منها أى مجتمعناميا كان أو متقدما بالاضافة الى ذلك هنـــاك نقطة أخرى فى صدد الموضوع المعروض • وهى اننا نريد أن يقوم السيد وزير الداخلية بما يملك من امكانيات بالعلاج السريع للحيلولة دون انتشار هذه الجرائم •

والأمر الأخير هو الاقتراح الذى تقدم به الزميل مختار هانى بتوجيه الشكر للسيد وزير الداخلية ورجال الشرطة على الجهود التى بذلت • بحيث أمكن فى وقت قصير علاج هذه المشكلة بوجه عام •

فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

فوافق المجلس •

الفصل الثامن

إلغاء العمدة

فى أواخر عام ١٩٦١ ، وحيث كان هنـــاك مؤتمرا للجنة التحضيرية للقوى الشعبية ٠ وعندما كان يناقش موضوع العزل الســياسى ٠ واطلاق تعبير أعداء الشعب على بعض الطبقات والفئات مبررا لشمولها العزل الذى سيظل سياسة ما قبل الثورة ٠

كانت العمد ضمن هذه الفئات التى طالب البعض بعزلها ٠ معـددين مساوئها وعيوبها ٠ وان كان للعمد والمشايخ فى مصر تاريخ حافل بالمواقف السياسية المشرفة وكذلك مواقفها الوطنية الرائعة ٠ ومـع ذلك فيبدو أن هذه المطالبة كانت أشبه بتصفية حسابات سياسية أو اجتمـاعية حتى أن البعض قد تصدى للدفاع عن نظام العمـد ٠ وحيث أن ما بدر من البعض منهم يعد سلوك أو تصرفات فردية ٠

ففى عام ١٩٢٥ حيث كانت حكومة زيور باشـا قد أصدرت فى ٨ ديسمبر من ذات العام مرسوما بقانون لتعديل قانون الانتخـابات ٠ كان للعمد موقف سياسى وطنى دستورى خطير ٠ حيث أن هذا التعديل يضيق من حق الانتخابات فيقصره على كل من بلغ سن الثلاثين وأباحه لمن بلغ سن الخامسة والعشرين بشروط مالية وأدبية ومن بينها آن يكون حائزا لشهادة دراسة ثانوية (البكاوريا) أو لشهادة تماثلها ٠ كما جعل الانتخاب عـلى درجتين وقوبل ذلك القانون بعاصفة من الاستنكار من جميع الأحزاب ٠٠

ورغم ذلك شرعت وزارة الداخلية فى ارســـال الأوراق والدفاتر الخاصـة بتنفيذه الى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجـديدة التى نص عليها القانون والتى كان اعــدادها سيستغرق وقتــا طويلا لتقسيم المواطنين الى الفئات الادبية والمـالية التى نص عايها القانون • وقد سرت فى الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات التى ستجرى على أساسـه فكانت حركة موفقة بين كثير من العمد فى مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذه •

وكان عمد تلا بمديرية المنوفية أول من أعلنوا هذا الاضراب وأرسلوا برقية بذلك الى وزارة الداخلية وكانت هيئة الوزارة لا تزال بالاسكندرية فسافر مدير قسم الادارة بوزارة الداخلية الى الاسكندرية على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته فى شأن هذا الاضراب بصفته وزيرا للداخلية أيضا • فكلفه بالتوجه الى مديرية المنوفية وتخيير موقعى هذه البرقية بين العدول عن الاضراب أو العزل من العمودية فأصر عشرة منهم على الاضراب فصدر قررا من الوزارة برفتهم فتضامن معهم بقية عمد المركز واسـتقالوا من العمودية واضرب كثير من العمـــد فى المديريات الأخرى تأييـدا منهم لمقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساس هذا القانون • .وخشيت الوزارة أن تسرى بين العمد حركة الامتناع عن تنفيذ قانون الانتخاب فقدمت العمـد الممتنعين الى المحاكمة أمام محاكم الجنح هذا فضلا عن آنها عينت بعض العمد بدلا من المضربين • كما اعتزمت الاعتماد على لجان من معاونى الادارة وبعض معلمى المدارس الابتدائية والاستغناء عن العمد فى هذا العمل وان كانت فى نفس الوقت قد وجهت انذارا للعمد الآخرين بقولها « ان فيما حدث عبرة بالغـــة للعقلاء من العمد والمشـــايخ وجميع الأفراد المخـــدوعين ببعض الأحزاب » • وعلى الرغم من ذلك فقد انتشرت حركة الاضراب عن تنفيـذ القانون فى معظم المديريات وارتفعت الأصـــوات تؤيد موقف هؤلاء العمـد

المصريين . وقد زادت الوزارة فى تخبطها وتخطيها لاختصاصاتها فأصدرت الأوامر الى النيابة العامة باجراء التحقيق مع بعض الأحرار الدستوريين بتهمة تحريض العمد على الاضراب ومن هؤلاء أحمد عبد الغفـــار ووهبه القــاضى وأبو حسين بك . ومن الواضح فعلا أن الأحزاب على اختلافهـــا كانت هى المحرك الرئيسى لحركة الاضراب ومما يؤكد ذلك أن حسن يس رئيس لجنــة الطلبة التنفيذية وهو وفدى كان قد أرسل تحية باسم الطلبة الى عمد البلاد المستقيلين . كما أخذت الصحف تندد بتصرفات الوزارة حيال العمد قائلة « أنه حتى ولو استطاعت الوزارة اجتياز عقبة تكوين لجان الانتخاب على أية صورة فلن تستطيع أن تضغط على أبناء الأمة لينزلوا الى ميدان الانتخاب رغم ارادتهم . وفى يوم ٣ يناير عام ١٩٢٦ صدر الحكم فى قضية عمد تلا فحكم محمد توفيق رشوان قاضى المحكمة بتغريم سبعة من العمد مبلغ مائة قرش واثنين منهم مبلغ خمسين قرشا وبتبرئة سبعة وعشرين منهم كانت وزارة الداخلية قد عزلهم من مناصبهم .

وكان لذلك الحكم رد فعل قوى وصل مداه الى الصحف الأجنبية التى علقت عليه بقولها « ان النقطة المهمة فى الحـــكم هى أن النيابة طلبت أن نطبق على العمد الذين امتنعوا عن تسلم دفاتر الانتخـــاب مادة من قانون العقوبات توجب محاكمة الموظف الذى يستقيل ويكون من شأن استقالته اخلال بالراحة العامة . وصرح القاضى فى الحكم بأن خطر الاخلال بالراحــة العامة لم ينشأ من استقالة العمد بل من أن الحكومة حاولت تطبيق قانون الانتخاب ضد ارادة الأمة » . كما كان ذلك الحكم دافعــا للأمة كى تتمسك بموقفها فى مقاطعة الانتخابات التى دعت اليها الوزارة . ويؤكد القضـــاء استقلاله مرة أخرى فيصدر فى ٧ يناير ١٩٢٦ حكما من محكمة .... بتبرئة العمد والمشايخ الذين قدموا استقالتهم تفاديا لمخالفة الاجماع عـــلى مقاطعة الانتخاب .

وفى موقف آخر بعـــد السابق بســنوات • وكان ابان حـكم وزارة صدقى باشا الابتدائية والتى فرضت دســـتورا لا يرضى الشعب • وأمام الانتخابات المحتمل اجراؤها بناء على هذا الدستور ، التحم كل من الأحرار الدستوريين والوفد لمعارضة ذلك النظام • وقد دعا الوفد الى استقالة العمد والمشايخ وكان ذلك فى ٧ نوفمبر ١٩٣٠ • وبالفعل نجحت تحركات نواب الوفد فى الريف فى تحقيق هذه الدعوة • واســتقال عدد كبير من العمـد والمشايخ مما أحدث ارتباكا لحكومة صدقى فاضطرت الى اتخـــاذ اجراءات شديدة ضد هؤلاء العمد والمشايخ ومثال ذلك ما حدث لعمد مركز بنى مزار اذ بلغت الغرامات التى فرضت عليهم ألفى جنيه منها ٤٠ جنيها على عمـدة شلقام ٢٠ جنيه منها لتمارضه يوم انتخابات المشايخ اى مشايخ البلد و٢٠ جنيه لأنه استقال • وقد دفع العمد هذه الغرامات بعد أن ألحقت بهم اهانات بالغة • أما الذين لم يدفعـــوا أو تأخروا فقد ســيرت اليهم قوات الجيش والبوليس واللوريات المسلحة فاذا لم يجدوا العمدة اقتضت البلد الرهائن على نحو ما كان المحاربون يضعون فى الحرب حين يفتحون بلدا من البـــلاد وكانت هذه الرهائن تؤخذ لتحبس بالمركز حتى تسترد الغرامة المحكوم بها على العمدة والشيخ من ذلك ما حدث بكفر الشيخ ابراهيم اذ اعتقلت زوجته كى يسدد هو المبلغ وأريد أخذها للمركز فى احدى لوريات الحـكومة لولا أنها هددت بان تقتل نفسها • وقد أخذ الحاج عبد الله حسانين غيث والشيخ ابراهيم الجارحى وخادم الشيخ مبروك لهذه الغاية • ويضيف « الرافعى » ما يؤكد ازدياد حركة استقالات العمد بالشـكل الذى أزعج الحـكومة التى لجأت الى ارهاب العمد بالمحاكمات والغرامات ومـــع ذلك بلغت الاستقالات اربعمائة استقالة •

وهذه امثلة لتاريخ العمد فى مصر • وان لم يبدو فى السينما المصرية التى قدمت عديد من الأفلام التى يبدو فيها هؤلاء العمد أو المشايخ بصورة

منفرة وقاسية وغير سليمة أو صادقة . وبالطبع فقد تأثر الرأى العام بعد الثورة بمثل هذه الأفلام حتى بدا هـذا النظام وكأنه نظام متخلف غير حضارى وليس له أى مقومات سياسية أو اجتماعية من شأنها العمل على تماسك وارتباط أفراد الريف ببعضهم . وكذلك معارضة الدولة فى حفظ الأمن والنظام بحكم صلة العمدة بالقرية صلات اجتماعية متعددة . ولا سيما فى المناطق النائية التى لا توجد بها شرطة كافية . أو حتى مع وجودها فهى تساعدها فى مهامها .

ولكن فى المؤتمر المذكور فى بداية هذه السطور .. كانت هناك حملة قاسية وغير صحيحة من الناحية التاريخية كما بدت لنا فى المواقف سالفة الذكر والتى جاءت فى كتب عبد الرحمن الرافعى ود. عبد العظيم رمضان فى كتاب تطور الحركة الوطنيـة من ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ . وجريدة الأهرام والاتحاد والوطن ومركز الوثائق التاريخية القومى . وكان لابد من هـذا العرض لاستجلاء شىء أو جزء من الحقيقة التى ...... وغيرها فى سطور تالية . وفى هذا المؤتمر تحدث البعض . وأولهم السيدة فريدة حسان المحامية وعضو الاتحاد القومى حيث اقترحت بالغاء نظام العمـد ومشايخ البلاد . وقد عرضت هـذا الاقتراح بقولها : فكم من تستر على الحوادث الجنائية وقع ؟! وكم من اهمـال فى تنفيـذ القوانين جرى ؟! وكم عانوا المستغلين على اسـتغلالهم وذلك على حساب الفـلاح الأجير ؟! وطالبت بالاستعاضة عنه بنظام آخر .

وعضد على بهرام الاقتراح السابق بقوله :

ان هذا النظام يمثل قطاع ادارى مسيطر على القرية بما له من جاه وسلطان وهو فى حقيقته سند الاستعمار والرجعية والانتهازية ويود عودتهم بفارغ الصبر .

وأقر الغاءه حيث أنه ـ فى رأيه ـ اذا بقى فلا حـــرية ولا اشتراكية وأكد أن الغاءه هو قضاء على الحزبية ويستعاض عنه بما أشارت اليه الزميلة فريدة خسان بتشكيل لجنة من الاتحاد القومى والجمعيــة التعاونية وتسمى لجنة الامن بالقرية ٠ ورأى أيضا أن هذا النظام لا يتفق مع الحكم المحلى :

وطالب لذلك طه الخطيب بالالغاء حيث أنه يرى اننا فى زمن العدالة ولابد من الغاء نظام العمد ٠ فهو من دعائم الاستعمار ٠

أما عثمان خليل عثمان فقد رأى أيضا أن هذا النظام أسلوب فاســد موروث من العهد الملكى وأن نفوذه ينسحب على الشعب والحكومات أيضا ٠ وقال : ان هذا النظام شئنا أو لم نشأ قد وقر فى نفوس جمهور المواطنين أن هذا الشخص ذو نفوذ وأنه يستطيع أن يكون سببا فى خيرهم أو شرهم ومن هنا جاء فساد الأنظمة الانتخـــابية ٠ ذلك لان نظام العمــد قد جعل الناخبين أشبه بعمال التراحيل فى يد المقاول الذى يتحكم فيهم ومهما قيل عن نفوذ الموظفين أو الحكومات فاننا كنا نشعر دائما بنفوذ العمــد من وراء الستار ٠ لقد اشتركت فى عدد من اللجان وكانت جميعها تقترح الغـــاء نظام العمد اصلاحا للانتخابات واصلاحا للاوضاع القضائية وتحقيقا للحرية ولكن ثبت ان هذا النظام كان من القوة بحيث لايمكن أن يتم الالغاء الأمر الذى بالنسبة للمواطنين٠ وقد أعد فى وقت من الاوقات مشروع بالغاء نظام العمد دعا أحد العمد الى أن يرسل لى خطابا موقعـــا عليه « عمدة كذا وما وراء البحار » ٠ فاذن يجب أن نقضى على هذا العدو كمـــا قضينا على الملكية ٠

ولكن الدكتور سليمان الطماوى تحدث فى هذا النظام من وجهة نظر أخرى ٠ فرأى أنه ليس بدعة فى مصر بل ان له مقـــابلا فى كثير من بلاد العالم ٠ وعرض لموقف الثورة منذ قيامها من هذا النظام فقال :

حرصت الثورة على دراسته وكانت أمام سبيلين : أما الغـــاء نظام

العمد أو اصلاحه ولكن تبين أن المجتمـع الريفي في القرية يتكون عادة من أسرة أو أسرتين كبيرتين والعمدة لا يخرج من كونه كبير الأسرة ٠ قبل أن يكون مستندا الى سلطات الحكومة ٠ ولذلك فان الثورة اتجهت الى اصلاح نظام العمد فصدر قانون في سنة ١٩٥٧ يتضمن اصلاحات كثيرة واخشى ما أخشاه الا يكون أثرها قد ظهر بعـد ٠ ولقد ذهب هـذا الاصلاح مـع الديمقراطية الى أقصى مداها فجعل اختيار العمد بالانتخاب المباشر كما جعل لوزير الداخلية الحـق فى الاعتراض على العمد فى حالة ثبوت فسـادهم وأصبح له الحق فى شطبهم كما أن العمدية أصبحت عشر سـنوات بعد أن كان العمدة يظل فى العمدية طيلة عمره ٠

وكان حسين محمد محمود من رأى الدكتـور سليمان الطماوى وبرر طلب الغائه من البعض أنهم من مناطق الاصلاح الزراعى وهى مناطق كانت مملوكة لكبار الملاك واصحاب التفاتيش الذين كانوا يعيشون العمد بنفوذهم ويسلطونهم على الفلاحين ولكن الأمر يختلف عن ذلك فى البـلاد الأخرى حيث يكون العمدة عادة من بين الفـلاحين وهـو من أهلهم وأقربائهم ٠ واستطرد يقول : وعلى أية حال فان الثورة فيما جاءت تهذب الـكثير منهم وتادبوا ٠ واذا كان يراد اصلاح نظام العمد فهذا أفضل من الغائه وذلك بالغـاء النصاب المـالى بحيث يسـتطيع أى شخص تتوافر فيـه الـكفاءة والأخلاق أن يرشح نفسه للعمدية ٠

وفى ذات الاتجاه رأى محمد النادى اسماعيل أنه وان كان نظام العمد قد أوجد آثارا نفسية سيئة لأنه جاء نتيجة للظلم ونتيجة للسخرة ٠ انمـا الحقيقة أن هذا النظام قد تطور كثيرا منذ قيام الثورة ٠ فبعد أن كان العمدة يظل فى منصبه مدى الحياة حددت له وزارة الداخلية عشر سنوات يعـاد بعدها النظر فى أمره ٠ وبعد أن كان العمدة يختار من بين الملاك فقط أصبح

يختار الآن بالانتخاب المباشر ، وقال : فنحن ما زلنا نسير فى طريق التطور وما زالت القرية فى حاجة الى الابقاء على وظيفة العمدة للاشراف على الأمن فيها الى أن تهيىء الدولة الجهاز الذى تســـتطيع أن تحكم به القرى وحين تتوافر هذا يمكننا المطالبة بتطوير هذه الوظيفة مثلما حدث بالنسبة للتطور السابق بجعلها بالانتخاب المباشر دون اشتراط نصاب ٠

وقد طالب محمود محمد فايد بعزل المشايخ أو العمد والخفراء سياسيا لأنهم كانوا سيفا للاقطاعيين والرجعيين ٠ وهم الصورة الباقية من الاستغلال فى الريف ٠ ورأى أيضا أن منهم الموظفين الذين لا هم لهم من وظائفهم الا استغلال الفلاح عن طريق وظيفتهم ٠ وقد اعترض عبد الله عدلى عن جزء مما ذكره زميله السابق قائلا : هناك اقتراح مقدم من أحـد السادة الزملاء الى اللجنة الفرعية يقضى بعزل العمد والمشايخ والخفراء ٠ وانى أتساءل ما الذى عملته طائفة الخفراء الفقراء حتى يعزلوا ؟ ٠٠ ولكن لم يؤخذ بهذا الاقتراح فى تقرير هذه اللجنة ٠

ولكن فى أوائل عام ١٩٧٢ كان قد ترددت بعض الأقاويل باعادة النظر فى نظام العمد والمشايخ حيث بهذا العام قد أعيد تنظيم الدولة تبعا ليوم ١٥ مايو ١٩٧١ ٠ ومن ضمن ما تردد الغاء هـــذا النظام مما حدا ببعض الأعضاء بالمطالبة بالابقاء عليــــه من خلال بعض الأسئلة التى تقدموا بهـــا للحكومة ليتساءلوا عن صحة ما تردد ٠

ولكن رغم موقف الحكومة بالابقاء الا أن العضو محمد تمام الشحنينى كان له رأى آخر وهو أن وحدات التنظيم السياسى أى الاتحاد الاشتراكى يمكنها أن تقوم بعمل واختصاصات وسلطات هذا النظام ٠ وبذلك تعزيز سيطرة التنظيم السياسى على الدولة بقراها ونجوعها ٠ رغم أن التجربة على مستوى أكبر لا تبدو ناجحة بصورة كبيرة ٠

وعلى ذلك تقدم العضو باقتراح برغبته فى مارس عام ١٩٧٣ بالغاء نظام العمد والمشايخ واسناد حل المشكلات اليومية بالقرية الى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى . وقد برر العضو اقتراحه قائلا : انه فى ظل الاستعمار العثمانى والتركى والانجليزى الذى كان يتسلط على الشعب دائما تنشأ نظام العمد والمشايخ انما الآن ولأول مرة منذ آلاف السنين أصبح المصرى يحكم نفسه بنفسه ولا يسيطر أحد على مقدراته .

ان تحالف قوى الشعب العاملة الممثلة فى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى هى القادرة وحدها على ايجاد الحلول لمشكلات القرية اليومية بدلا من النظام العتيق الذى يتمثل فى سلطة العمدة والشيخ . يتجبر على الفلاحين الكادحين أصحاب الأرض وأصحاب المصلحة الحقيقية وان الغاء هذا النظام يحقق تطورا للجهاز الادارى مما يتمشى مع الدولة العصرية .

ان الاتحاد الاشتراكى أصبح يخدم الناس ولا يحكم بنفس الصورة البغيضة القديمة صورة العمدة والمشايخ الذى يقاسى منهم الفلاحون دائما لأنهم ينتقمون ويظلمون ويسلطون سياط العذاب ضد الشعب موالاة للحكام .

وأما مبررات العضو فهى غير كافية حيث ان مصر بها خمسة آلاف قرية فكيف تلغى هذه الوظيفة بدون مقدمات أو تدرج دون توظيف عمد هذه الآلاف من القرى والاستفادة من خبرتهم المحلية وحيث أن العضو نفسه قد ذكر سبب رفض هذا الاقتراح مسبقا عندما أقر بقدم هذا النظام فكيف يلغى اذن فجأة أو بهذا الأسلوب التشريعى القاطع ؟

كما وان السلطة أو الظلم امام للعمد أم الوظيفة كاختصاص أو السلطة فلم يوضح ذلك وهل كل العمد والمشايخ ظالمين ؟ كيف ذلك وان هذه الوظيفة بالانتخاب الحر المباشر مما يؤدى الى نشر الوعى الديمقراطى

بين أهل القرى وبالتالى زيادة وعيهم السياسى على مستوى الدولة ؟

كما ان هؤلاء العمد منهم من هو مؤهـــل على مستوى التعليم الجامعى فان كان ذلك النظام القديم الا انه يتطور تبعا لتطور المجتمع ولم يكن جامدا ازاء هذا التطور وزيادة نسبة التعليم بين الأهالى وعلى ذلك فهم على مستوى الاختيار السليم الواعى مهما كانت هناك من رواسب عصبية أو أسرية ٠

كما ان هؤلاء العمد يتم اختيارهم يختلف معياره من قرى لاخرى تبعا للظروف والعادات والتقـــاليد التى يرى الأهالى توافرها فى المرشحين الى جانب الشروط الرسمية التى تحددها الدولة أو الحكومة وبذلك فان عنصر العادات الاجتماعية قائم ومطلوب لاحترام هذه العادات والتقاليد ولا يمكن فرض هذا العنصر عن طريق الحكومة٠أو التنظيم السياسى ٠ كما وأن الاتهام بأنهم موالين للسلطة أى الحكومة فهذا الاتهام جائز ولكنه ليس حتمى لوجود عنصر الانتخاب فى اختيارهم أما ولاءهم للتنظيم السياسى فهو حتمى وليس اختيارى لانه جهة تبين وليس انتخاب ٠

كما ان نظام العمد والمشايخ يرتبط بالمجتمع مهمـــا كانت المتغيرات الطارئة أما ارتباطه بالتنظيم السياسى فهو معرض للتغير تبعا لتغير شـــكل أو ملامح أو قيادات أو فلسفة هذا التنظيم ٠

وقد بحثت لجنة الاقتراحات والعرائض هذا الاقتراح برغبة برئاســة محمود أبو وافية وأشارت بالابقاء على نظام العمدة والمشايخ ــ حاليا ــ لأن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى لا تستطيع القيام بهاتين الوظيفتين على أكمـــل وجه بسبب اشرافها على عدد كبير من القرى ٠ وهذا التنويه من اللجنـــة مخرجا لرفضها ذلك الاقتراح الذى وضعها فى موقف حرج حيث أن جميع الأعضاء وبالمجلس أعضاء بهذا التنظيم السياسى كمـــا أن هـــذا الأخير هو الوحيد فى الدولة وبحكم هذا فان جميع المواطنين ينتمون اليه وعليهم الولاء

له ٠٠ فكيف يرفض مثل هـــذا الاقتراح الذى يبسط نفوذه وسلطاته فى ربوع البلاد ؟! انما الواقع العملى الذى يستشعره الأعضاء ان أعضاء هـــذا التنظيم ليسوا جميعهم ـ ذات شعبية كبيرة بين الجماهير ٠ كما أن المظاهرات الطلابية منذ عام ١٩٦٨ وحتى تاريخ تقديم هذا الاقتراح تؤكد فشل التحام هذا التنظيم بالجماهير ٠ فكيف اذن يقوم بحل المشاكل اليومية لها وهو فى وضع مهزوز أو ضعيف فى شارع الجماهير ؟ كما ان الصراعات قائمـة فى القرى خاصة بين ممثلى هذا التنظيم والسلطات المحليـة التنفيذية وأعضـاء مجلس الشعب أيضـا والعصبيات البـاقية بالريف ٠٠ فمن الصعب أو المستحيل أن ينفرد التنظيم السياسى بحياة الجماهير اليومية وهو ما زال فى صراع لم يهدأ أو يستقر أو قوى فى مواجهة هذا وذاك ٠

وقد جاء بتقرير اللجنة أيضا : ان التشريعات الثورية شملت وظيفة العمد والمشايخ بالتطوير فرفعت عن شـاغلها عنصر التوريث من الآباء الى الأبناء واصبح العمدة يأتى بالانتخاب الحر المباشر من جميع أبنـاء القرية ولفترة محدودة ومن ثم ألغيت تقريبا الركائز الأساسية للعمدية وهى التى كانت تستند الى العصبية والثراء والقوة ٠

وبعد انشاء نظام الادارة المحلية عام ١٩٦٠ انتقل جانب كبـير من اختصاصات العمد الى مجالس القرى والى نقط الشرطة التى تتزايد تبـاعا مما أدى الى عدم تسلط العمد كما كان الوضع من قبل ٠

والواقع أن القرية بظروفها الحالية لابد لهـا من حاكم من أهلها لأن القرية قاعدة السلم الادارى فى مصر ومن ثم فان العمدة والشيخ هما قاعدة ذلك السلم بالنسبة للادارة المركزية فى الأقاليم ٠ وفى الغـاء نظام العمد والمشايخ ما يجعل ذلك النظام يظهر فى صورة أخرى ٠

لذلك تبين للجنة أن العمـدة والشيخ مازالا يقوم كلاهما بدور هام

لا يمكن انكاره وخاصة فى مسائل الأمن والمنازعات العائلية والتوفيق بين الأسر التى لو تركت دون مواجهة نابعة من ظروفنا وواقعنا الريفى لأدت الى نتائج خطيرة ٠

وأمام انتشار التعليم وازدياد الوعى وتغير ظروف القرية وكفالة المراقبة والاشراف لا خوف من تسلط العمدة أو الشيخ ٠

وهكذا فان اللجنـــة رفضت الاقتراح بمبررات مقنعة الى حد كبـــير بالاضافة الى أن السياسة كعنصر حاكم يمكنها التسلل من خلال الصورة أو الوجه الاجتماعى أو العائلى للعمد والمشايخ ٠

الفصل التاسع

موانع التقاضي

من المعلوم انه ليس هناك قرار أو قانون أو مرسوم يمكنه أن يكون محصنا من الالغاء أو تعويض ما يترتب عليه من آثار سلبية ٠٠ فى مفهوم الدولة الحديث ٠

ولكن فى غالب الاحيان ٠٠ عندما تمر بعض الدول أو المجتمعات بمراحل تحويل أو تغيير تتسم بطابع راديكالى أو ثورى أو حتى ديكتاتورى ٠٠ تمضى القوانين أو القرارات الصادرة من جهاز الحكم أو ما يمثله أو يفوضه فى ذلك ٠

وكانت ثورة ١٩٥٢ قد استنت هذه السنة فور تفجرها ٠ حيث أصدرت بعض التدابير المختلفة بل وقانونا فى نوفمبر عام ١٩٥٢ لتحصين قراراتها وخلال هذه المدة اصدرت قانونا آخر مماثلا فى يناير ١٩٥٣ وحددته بعام ٠ ثم صدر اعلان دستورى فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ عهد بمقتضاه الى مجلس الوزراء سلطة محصنة من الطعن فيها أمام القضاء وحددت مدة سريانه بسبعة شهور ، وعندما انتهت ٠ وبذلك لم يعد هناك مجال للطعن بعدم دستورية أى قرار صدر قبل ذلك ٠

وقد اصطلح على عدم الطعن بالدستورية ٠٠ موانع اتقاضى ، وقد نصت جميع القوانين الثورية على عدم الطعن حتى يمكن أن تسود الثورة

التشريع . وهو بمثابة دســتور مؤقت . ونص ضمن نصوصه على أن يتولى قائد الثورة فى مجلس قيادة الثورة أعمال السـيادة العليا وبصفة خاصة التدابير وعلى النظام القائم فيها .

وعندما صــدر واستفتى على دســتور عام ١٩٥٦ بعد ما انتهت فترة الثلاث سنوات التى حددتها الثورة .. ضم الدستور نصا يقر جميع القرارات على كل مقادير الحياة فى مجتمع تسعى فيه الى احداث تغيرات عديدة .

وعندما تكون مجلس الأمة عام ١٩٥٧ لم يتم مراجعة أى قرار او قانون صدر قبل ذلك . عكس ما قام به أول مجلس نيابى عام ١٩٢٤ عقب ثورة ١٩١٩ . بل انه قد صدرت قرارات أيضا أثناء تواجده محصنة من الالغاء أو الطعن القضائى واستمر هذا الحال حتى بعد حل هـذا المجلس الى مايو ١٩٧١ وحيث صدر أول دستور دائم بعـد الثورة ونص على انه لا يجـوز تحصين أى قانون أو قرار ضد الطعن القضائى . ورغم وجود هذا النص فان هناك محاولات برلـمانية فردية ثم فوقية حيث تمثلت فى توجيهات السادات بالتقدم بقانون يلغى جميع موانع التقاضى فى بعض القوانين تمهيدا لعــدم تعطيل هذا النص فى الدستور . وكسنة يمكن أن يستنها اى مواطن أو جهة تضرر من قانون أو آخر ، وكان لا بد من هذه الخطوات حيث ان ذلك النص قد وضع فى دســتور عام ١٩٦٤ المؤقت . وان كان معطلا لم يعمل به .. وصدرت قوانين وقرارات أيضا ذات حصــانة من القضاء .. وكانت البداية عقب اعلان بيان ٣٠ مارس من جانب الرئيس عبد النــاصر .. والذى جاء بهذا المبدأ .. وان لم يكن محل تطبيق أو تنفيذ فى عهده .

وقد جاء فى السؤال الموجه الى وزير العدل محمد أبو نصير من العضو

عبد القادر البحراوى انه قد جاء فى قرارات المؤتمر القومى العام (الدورة الأولى) للاتحاد الاشتراكى العربى بأنه يتعين اعادة النظر فى جميع النصوص القانونية المانعة لحق التقاضى كفالة لهذا الحق وتدعيما لسيادة القانون ٠ وقرر بيان ٣٠ مارس ألا ينص فى أى اجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء كما قرر الميثاق بأن سيادة القانون هى الضمان الأخير للديمقراطية ٠

وانطلاقا من هذه المفاهيم نرجو أن توضح الحكومة اتجاهاتها نحو النصوص المانعة لحق التقاضى فى قانون العاملين المدنيين بالدولة وقانون العاملين بالقطاع العام وذلك فى حالتى الفصل من غير الطريق التأديبى والاحالة على الاستيداع ٠

واذا كان الاتجاه هو تنقية قانون العاملين المزمع اصداره من النصوص المانعة لحق التقاضى فما هى العقبات التى تحول دون تعديل القانون الحالى بصفة عاجلة ودون انتظار اصدار القانون الجديد ؟

وأجاب الوزير قائلا : أشار بيان ٣٠ مارس ضمن المبادىء التى تضمنها وأجمع الشعب على قبولها الى وجوب فتح سبل الطعن أمام القضاء فى أى اجراء للسلطة باعتبار أن القضاء هو الميزان الذى يحقق العدل ويعطى لكل ذى حق حقه ويرد أى اعتداء على الحقوق أو الحريات ٠

وتنفيذا لذلك فقد بادرت وزارة العدل بتشكيل لجنة للاصلاح القضائى والتشريعى والادارى للنظر فى تعديل القوانين بما يتفق وما أشار اليه البيان ٠ فى شأن موانع التقاضى وغيره من المبادىء التى تضمنتها فى شأن اصلاح النظم القضائية والتشريعية فى الجمهورية العربية المتحدة (مصر)

وقد زاولت اللجنة عملها فور تشكيلها وناقشت العديد من الموضوعات التى تتعلق بتنفيذ البيـان وأعدت لذلك عدة مشروعات بقوانين تكفل هذا التنفيذ وما زالت هذه المشروعات محل دراسة وزارة العدل وستكون جميعها فى طريقها الى مجلس الأمة فى وقت قريب ٠

وبالنسـبة لموضوع موانع التقاضى فقد بادرت الأجهزة الفنية بوزارة العدل فور صـدور بيان ٣٠ مارس باعداد بيان حصرت فيه التشريعات التى صدرت متضمنة موانع التقاضى وقد عرضت هذه التشريعات بعد حصرها على الوجه السـالف على لجنة الاصلاح القضـائى والتشريعى والادارى وقد صدرت فعلا القوانين التى تبيح الطعن فى اجراءات الحراسة والاعتقال ٠

أما بالنسـبة لموضوع الفصل بغير الطريق التأديبى بالنسبة لموظفى الحـكومة فقد انتهت وزارة العدل كذلك من دراسـته وأعدت مشروع قانون بتعديل بعض أحـكام قانون مجلس الدولة هو فى سبيله الآن الى مجلس الأمة لاستصداره ويقتضى التعديل برفع الحصـانة التى كانت مفروضة على ضوء القرارات باعتبـارها من أعمـال السـيادة وذلك باباحة الطعن بالالغـاء أو التعويض ٠

أما بالنسـبة الى موظفى القطاع العـام فقد أعد مشروع قانون جديد للعمل هو موضع دراسة حاليا لدى جميع الجهات ومن المبادىء المقترحة فى هذا المشروع الجديد والتى تجرى مناقشتها النص على أن يفسح أيضا الطريق أمام موظف القطاع العام الذى يفصل بغير الطريق التأديبى فى اللجوء الى القضاء متظلما من قرار فصله ٠

وأسعدت هذه الاجابة ذلك العضـو الذى عقب عليها قائلا : أشكر السيد الوزير وأستحثه نحو سرعة تقديم المشروع المشار اليه ٠ وأود الاحاطة

بان الله سبحانه وتعالى قد كفل للناس حق المواجهة وحق الدفاع حتى أمام ذاته العلية فقال تعالى « وكل انسان ألزمناه طائره فى عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا » وقال جل شأنه : « يوم تأتى كل نفس تجادل عن نفسها وتوفى كل نفس ما عملت وهم لا يظلمون » ٠

وهكذا ضرب الله لنا الأمثال لنسير على هديها ومرة أخرى شكرا للوزارة على سرعة مبادرتها واستجابتها لتنفيذ ما أشار به المؤتمر القومى العام ٠

ولكن الوزير عاد فتحدث بلهجة مغايرة للهجة الأولى ليوعز بأن الفضل فى ذلك لرئيس الجمهورية ٠ فقال : أرجو أن يكون معلوما انه على الرغم من أن النص القانونى يعتبر هذه القرارات من أعمال السيادة ويمتنع الالتجاء فى شأنها الى المحاكم الا أن السيد رئيس الجمهورية قد قرر ــ منذ مدة ــ انشاء لجنة برياسة وزير العدل وعضوية رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ورئيس مجلس الدولة لتستعرض وتنظر بصفة استشارية جميع حالات التظلم لمعرفة أوجه التظلم التى يتقدم بها أصحابها ثم توافى السيد الرئيس بما تراه وقد نظرت اللجنة جميع التظلمات وقررت ــ بالفعل ــ قبول بعضها وأعدت مشروعات القرارات الجمهورية لعودة أصحابها الى أعمالهم ٠

وعندئذ استقبل الأعضاء هذه اللهجة ٠٠ بالتصفيق ٠

وفى الخامس من مارس عام ١٩٧٢ أحال المجلس اقتراح بمشروع قانون مقدم من الدكتور جمال العطيفى بالغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين الى لجنة الشئون التشريعية ٠ وقد جاء فى تقرير اللجنة ان هذا المشروع جاء تنفيذا للمادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن يحظر النص فى القوانين

علي تحصين أى عمل أو قرار اداری من رقابة القضاء ٠

وكان أمام اللجنة لازالة موانع التقاضى طرق ثلاثة :

فالطريقة الأولى : أن يصدر قانون يتضمن نصا عاما الغاء موانع التقاضي الواردة فى أى قانون ٠ وهذه الطريقة مع سهولتها ، محفوفة بالمخاطر ، اذ انها تفتح باب الجدل حول ما اذا كان هذا النص أو ذاك يعتبر مانعا من التقاضى ، مما قد يوقع المتقاضين فى اضطراب ، خاصة وأن بعض ما قد يبدو فى ظاهره مانعا من موانع التقاضى قد لا يكون كذلك عند التأمل والفحص ، فالنص مثلا على نهائية بعض القرارات التى تصدر من الادارة لا يعتبر مانعا من موانع التقاضى لأنه من المقرر أن مجلس الدولة يختص بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية (المادة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) كذلك فان منح الاختصاص بالفصل فى بعض المنازعات لهيئات تضم الى جانب العنصر القضائى عناصر غير قضائية لا يعتبر دائما من موانع التقاضى وفق المعيار الذى وضعته المحكمة العليا وهو أن يكون طابع التشكيل القضائى ولو دخل فيه عنصر اداری وأن العبرة أن ينظر النزاع أمام هذه الجهة طبقا للأصول الأساسية لضمانات التقاضى ، وعلى هذا فان هيئات التحكيم المشكلة للفصل فى منازعات الدولة وللقطاع العام تعتبر جهات قضائية بالمعنى الصحيح ٠ وبالمثل فان اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى تعتبر جهة قضاء وفق ما انتهت اليه محكمة النقض فى بعض أحكامها ٠

أما الطريقة الثانية : التى لا يمكن أن تزال بها موانع التقاضى ، فهى أن تصدر قوانين متفرقة بتعديل كل قانون جاء به نص مانع للتقاضى ٠ وهذا

الأسلوب وان كان يفضل عن الأسلوب الأول الا ان عيبه انه يتطلب اصدار أكثر من عشرين قانونا مما يستغرق وقتا طويلا يبقى فيه النص الدستورى معطلا .

أما الأسلوب الذى اتبعه المشروع المقترح ، فهو يجمع بين مزايا الأسلوبين الأول والثانى اذ انه يضمن حالات موانع التقاضى قانونا واحدا ينص على الغائها مع تحديد النصوص القانونية التى ستلغى فى هذه القوانين. ويترتب على الغاء هذه الموانع أن يصبح المرجع الى الأصل المقرر فى قانون مجلس الدولة وهو جواز الطعن الغاء وتعويضا فى أى قرار ادارى نهائى .

وقد تبينت اللجنة ان حالات موانع التقاضى التى أوردها المشروع المقترح كانت نتيجة دراسة مستفيضة للنصوص القانونية التى وردت فى قوانين متفرقة وان المشروع قد احتاط فى مذكرته الايضاحية فأشار الى ان هذا المشروع لا يحول دون النظر فى اصدار قوانين أخرى لازالة ما قد يرى انه مانع للتقاضى فى أى نص آخر . كما أشار الى ان هناك قوانين خاصة ببعض طوائف العاملين مثل رجال الهيئات القضائية وضباط القوات المسلحة وضباط الشرطة . وقد عهدت الى هذه الهيئات نفسها بالفصل فيما يطرحه عليها أعضاؤها من منازعات تقديرا لطبيعة وظائفهم . كما ان المشروع المقترح رأى أن يدع تقدير كفاية الضمانات المقررة ، لقوانين هذه الجهات عند اعادة النظر فيها .

ثم جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا المشروع بقانون :

وصف بيان ٣٠ مارس القضاء بأنه الميزان الذى يحقق العدل ويعطى لكل ذى حق حقه ويرد أى اعتداء على الحقوق والحريات ، ولذلك فقد نص من بين الخطوط الأساسية التى رأى أن يتضمنها الدستور ، كفالة حق التقاضى

والا ينص فى أى اجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء ٠

ثم جاء الدستور الجديد مؤكدا لهذا المعنى فى مادته ٦٨ حيث نص على كفالة حق التقاضى للناس كافة وعلى أن يحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ٠

وقد اقتضى اعمال هذا النص الدستورى مراجعة النصوص المانعة للتقاضى فى القوانين القائمة ٠

ويبين من هذه المراجعة ان النصوص المانعة قد تضمنتها عدة قوانين متفرقة هى التى تناولها هذا الاقتراح بمشروع قانون ويمكن تقسيمها كالآتى :

أولا ـ نصوص وردت فى قوانين الاصلاح الزراعى ، وهى :

(١) الفقرة الرابعة من المادة ١١ من المرسوم قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى المضافة بالقرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٩ وهى التى تنص على ان قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بشأن تقدير ثمن الأراضى التى يتم توزيعها ، يكون نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من الطرق ولا أمام أية جهة من جهات القضاء ٠

فقد وضعت المادة ١١ قواعد لتقدير ثمن الأراضى الموزعة ، ثم أضافت ان لمجلس الادارة اذا رأى ان ثمن الأرض مقدرا طبقا لهذه القواعد لا يتناسب مع غلتها الحقيقية فانه يقدر الثمن الذى يلزم به المنتفع على هذا الأساس على أن يتم هذا التقدير بواسطة لجان ابتدائية ادارية يشكلها وزير الاصلاح الزراعى ٠ ويجوز التظلم من قراراتها أمام لجنة استئنافية برياسة وكيل عام الاصلاح الزراعى وهى مشكلة أيضا تشكيلا اداريا وتعرض هذه القرارات على مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ويكون قراره نهائيا غير قابل للطعن فيه ٠

(٢) الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من المرسوم قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ حيث تنص على انه استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز الطعن بالغاء القرار الصادر بالغاء قرار توزيع الأرض على صغار الفلاحين طبقا لقانون الاصلاح الزراعى واسترداد الأرض فى حالة اخلال الفلاح بالتزاماته الخاصة بزراعة الأرض بنفسه أو العناية بها أو تسببه فى تعطيل قيام الجمعية التعاونية بأعمالها أو اخلاله بأى التزام جوهرى آخر يقضى به العقد والقانون ٠

ومع ان هذه المادة قد نصت على تحقيق الموضوع قبل صدور قرار الالغاء بواسطة لجنة تشكل من نائب بمجلس الدولة رئيسا ومن عضوين من مديرى الادارات بالهيئة التنفيذية للاصلاح الزراعى الا أن هذه اللجنة ليست جهة قضاء بل هى جهة تحقيق كما ان ضمانات التقاضى الأساسية لا تتوافر أمامها وقراراتها تنفذ بالطريق الادارى فمن المصلحة حماية للفلاح الصغير ولغايات قانون الاصلاح الزراعى فى توزيع الأراضى المستولى عليها على صغار الفلاحين ، أن يتاح الطعن فى مثل هذه القرارات أمام محكمة القضاء الادارى المختصة طبقا للقواعد العامة ٠

(٣) الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حيث ان هذه المادة تنص على انه اذا لم يقدم الممول اقرارا بما يملكه من أطيان ومقدار الأموال المقررة عليها وذلك لحساب الضريبة الاضافية التى ينص عليها هذا القانون ، أو اذا ذكر فى اقراره بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من دفعها أو جزء منها تفرض عليه غرامة تعادل خمسة أمثال الضريبة التى ضاعت أو كانت تضيع على الخزانة العامة بسبب عدم تقديمه الاقرار فى الميعاد المحدد أو بسبب البيانات غير الصحيحة وتقضى بالغرامة احدى

اللجان التى يؤلفها وزير المـالية والاقتصاد (وقتذاك) لهذا الغرض ويكون قرارها فى هذا الشأن غير قابل للطعن ٠

(٤) الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكرر (أ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسـنة ١٩٥٢ بشـأن الاصـلاح الزراعى المضـافة بالقانون رقم ٥٢ لسـنة ١٩٦٦ حيث تنص هذه الفقرة على ان قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاصـلاح الزراعى بالغاء عقود ايجار الأراضى المستولى عليها يكون نهائيا وغير قابل لأى طعن بعد التصديق عليه من وزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى وينفذ بالطريق الادارى ٠

ويلاحظ ان الالغاء طبقا لهذه المـادة يمكن أن يتم فى ثلاث حالات :

(أ) حالة تقتضيها اجراءات الاستصلاح أو التوزيع أو التصرف فى الأرض المستولى عليها ٠

(ب) حالة يقتضيها تخصيص العقار لغرض ذى نفع عام ٠

(جـ) حالة اخلال المستأجز بالتزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد ٠

ومع التسـليم بأن ايجار هذه الأراضى المستولى عليها مؤقت بطبيعته حتى يتم توزيعها أو التصرف فيها أو البدء فى استصلاحها ٠ فانه من المصلحة أن يكون للقضـاء مراقبة ما اذا كان الالغاء قد تم فى حالة من هذه الحالات التى يجيزها القانون وتحقيقا لغايات الاصـلاح الزراعى أم انه تم لأسباب أخرى لا تتصل بالمصلحة العامة ٠ فمهمة القضـاء فى هذه الحالة تقتصر على التحقق من قيام السبب الذى ينص عليه القانون والذى يجيز الالغاء ٠

(٥) الفقرة الأخيرة من المـادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحـكام قانون الاصـلاح الزراعى فيما نصت عليه من قرارات اللجان المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ١٤٪ غير قابلة

لأى طعن أمام أية جهة قضائية وهى لجان تشكل برياسة نائب بمجلس الدولة ومن عضوين من مديرى الادارات بالهيئة التنفيذية للاصلاح الزراعى ٠ وتعهد اليها المادة الثالثة من هذا القانون باختصاص الفصل فى المخالفات التى تقع من أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية التى ينقل الاختصاص فى الاشراف عليها وتوجيهها الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعى وذلك فى حالة تخلف أحد أعضاء الجمعيات عن الوفاء بأى التزام جوهرى يقضى به القانون أو فى حالة تسببه فى تعطيل قيام تلك الجمعيات بأعمالها أو فى حالة مخالفته الدورة الزراعية الارشادات والتعليمات التى تقررها الهيئة العامة للاصلاح الزراعى أو غير ذلك من الحالات ٠ وتملك هذه اللجان أن تحكم على مرتكب المخالفة بغرامة أو عقوبات أخرى منها الغاء عقد الايجار أو تعديله أو الحرمان من استغلال الأرض ٠

ولا شك ان خطورة هذه الاختصاصات تستوجب أن تكون اللجان الادارية خاضعة فى ممارستها لرقابة القضاء ٠

(٦) المادة السابعة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ٠

وتنص هذه المادة على انه استثناء من أحكام قانونى مجلس الدولة والسلطة القضائية لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ ٠ القرارات الصادرة من لجان الفصل فى المنازعات الزراعية واللجان الاستئنافية المنصوص عليها فى هذا القانون أو التعويض عنها ٠

وتشكل لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية طبقا لهذا القانون برياسة المشرف الزراعى فى الجمعية التعاونية وعضوية أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى فى القرية وأحد أعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية

وصراف القرية ويجوز التظلم من قراراتها أمام لجنة استئنافية تشكل بدائرة كل مركز برياسة قاضى يندبه وزير العدل وعضو نيابة يندبه النائب العام وأربعة أعضاء يمثلون الاتحاد الاشتراكى ووزارة الزراعة والجمعيات التعاونية ثم معاون مالية المركز ٠ فهى لجنة مشكلة غالبيتها من عناصر غير قضائية ، ويصدر بتشكيلها قرار من المحافظ ويمكن أن تنعقد بحضور أربعة من أعضائها ٠

وقد كانت اللجان التى يرأسها المشرف الزراعى مثار نقد شديد لتراخيها في الفصل فى المنازعات ولعدم توافر الضمانات الاساسية للتقاضى فى اجراءاتها كما ان مجرد ضم أعضاء من الاتحاد الاشتراكى اليها ليس هو القضاء الشعبى بمعناه الأصيل ٠ ان ان هؤلاء الأعضاء يختارون بمعرفة المحافظ فى المرحلة الأولى ثم بمعرفة لجنة الاتحاد الاشتراكى فى المركز أو أمين الاتحاد الاشتراكى بالمحافظة فى المرحلة الاستئنافية ٠

لذلك فان المشروع رأى أن يبادر الى ازالة المانع المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة السابعة واجازة الطعن فى قرارات هذه اللجان الاستئنافية باعتبارها هيئات ادارية ذات اختصاص قضائى على أن يعاد النظر فى نظام لجان الفصل فى المنازعات الزراعية برمته ضمن مراجعة شاملة لقانون الاصلاح الزراعى تستهدف تنظيم الفصل فى المنازعات الناشئة عنه ٠

ومما هو جدير بالذكر انه قد صدر أخيرا القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى متضمنا النص على جواز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية فى المنازعات المتعلقة بتحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضى

المستولى عليها أو التى كانت محلا للاستيلاء طبقا للاقرارات المقدمة من الملاك وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها كما أجيز الطعن أمام المحكمة الادارية العليا أيضا فى قرارات اللجان القضائية بشأن المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون حصر تملك الأجانب للأراضى الزراعية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ٠

وبذلك لم يعد هناك أى مانع من موانع التقاضى فى هذه الحالات فضلا عما كان قد استقر عليه قضاء محكمة النقض من اعتبار اللجنة القضائية المشكلة طبقا لقانون الاصلاح الزراعى جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها المشروع بنظره من تلك المنازعات (نقض مدنى ، جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣١ القضائية) ٠

كذلك يلاحظ ان مانع التقاضى فى بعض الحالات الأخرى التى تضمنها قانون الاصلاح الزراعى الخاصة بمنازعات الأراضى البور والتى لم يكن يجوز الطعن فى قرارات اللجنة العليا للاصلاح الزراعى بشأنها أمام القضاء طبقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل لبعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى هذا المانع أصبح غير ذى موضوع بعد أن صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ واعتبر الأراضى البور فى حكم الأراضى الزراعية فى تحديد الحد الأقصى للملكية الذى تقرر طبقا لهذا القانون ٠

ويلاحظ أيضا ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها بنص فى مادته ٢١ على اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عن آكله ٠ وانه ان كان هذا القانون قد نص على ان قرارات هذه اللجان نهائية غير قابلة للطعن ٠ الا ان القضاء كان قد استقر على اعتبار هذه اللجان جهات قضائية بالمعنى الصحيح كما

أسلفنا .

كذلك يلاحظ انه وان كانت المادة ٣٩ من هذا القانون قد نصت على تشكيل لجان قضائية أخرى للفصل فى المنازعات المتعلقة بتأجير الأراضى الصحراوية وتوزيعها والاعتراضات التى ترفع فى شأن نزع ملكيتها أو المنازعات المتعلقة بالملكية وغيرها من الحقوق العينية وقد نصت المادة ٢٤ من هذا القانون على ان قرارات هذه اللجان القضائية نهائية وغير قابلة لأى طعن ـ الا انه لما كانت هذه اللجان القضائية نهائية وغير قابلة لأى طعن ـ الا انه لما كانت هذه اللجان تشكل وفقا للمادة ٣٩ تشكيلا كاملا من عناصر قضائية ، اذ أن رئيسها رئيس محكمة ابتدائية على الأقل وأعضاؤها قاض ونائب من مجلس الدولة وكانت تتبع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارة فى كل ما لم تتضمنه اللائحة التنفيذية من اجراءات التقاضى أمامها ـ فان النص على نهائية قرارات هذه اللجان لا يعد مانعا من موانع التقاضى واذا كان هناك ما يدعو لاقتراح استئناف هذه القرارات أمام جهة قضائية أعلى فان موضع تقدير ذلك يكون عند مراجعة أحكام هذا القانون لا بمناسبة هذا المشروع . الذى يقتصر على ازالة موانع التقاضى نفاذا لحكم الدستور دون أن يتعدى ذلك الى مراجعة شاملة لطبيعة المنازعات التى تنشأ عن هذه القوانين وتحديد الاختصاص بنظرها . ودرجاته .

ثانيا ـ نصوص وردت فى بعض التشريعات الزراعية الأخرى ، وهى :

(١) الفقرة الرابعة من المادة ١٢ من القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مراقبة أصناف القطن ورتبه التى تنص على ان قرارات لجان التحكيم التى تشكل طبقا لهذا القانون نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام المحاكم بجميع درجاتها . ولا يزال هذا القانون قائما رغم صدور القرار الجمهورى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٥ باعادة تنظيم الهيئات العاملة فى قطاع القطن والذى انشأ

جهازا للفرز والتحكيم والاختبارات التي تجرى على القطن سمى هيئة التحكيم واختبارات القطن .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بانشاء صندوق التأمين على الماشية التي تنص على ان للجمعيات التعاونية لتربية الماشية حق الطعن فى قرارات لجان التأمين والتقرير وغيرها من اللجان أمام مجلس ادارة الصندوق خلال الخمسة الأيام التالية لابلاغ القرار للجمعية وتكون قرارات المجلس ولجانه نهائية ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه من الوجوه وأمام أية جهة وان كان هذا القانون يجيز للتظلم من هذه القرارات أمام وزير الشئون الاجتماعية والعمل (وزير الزراعة حاليا بعد أن أصبح صندوق التأمين على الماشية تابعا لوزارة الزراعة طبقا للقرار الجمهورى رقم ٤٧٢٧ لسنة ١٩٦٦) .

ويلاحظ فى شأن التشريعات الزراعية بوجه عام ان القانون الأساسى الخاص بها وهو القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة وقد جمع أهم الأحكام التى كانت متفرقة فى تشريعات مختلفة لم يتضمن مانعا من موانع التقاضى .

ثالثا ـ نصوص وردت فى قوانين الضرائب ، وهى :

(١) المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ايجار الأراضى الزراعية لاتخاذه أساسا لتعديل ضرائب الأطيان حيث تنص على أنه لا يجوز الطعن أمام المحاكم فى قرارات لجان التقديرات ولجان الاستئناف وهى لجان مشكلة تشكيلا اداريا .

(٢) المادة الثامنة عشر من القانون رقم ١٣ لسنة١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان حيث تنص أيضا على انه لا يجوز للمحاكم النظر فى أى طعن يتعلق بضريبة الأطيان ٠

ويلاحظ ان هذا القانون قد أحال على المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ فيما يتعلق بتقدير الايجار السنوى المتخذ أساسا لتحديد ضريبة الأطيان ٠

وقد انفردت ضريبة الأطيان بهذه الأحكام التى لا تجيز الطعن فيهما بينما رسم المشرع طريقا للطعن القضائى بالنسبة لسائر الضرائب الأخرى٠

وتعتبر اللجان التى عهد اليها القانون بتقدير ايجار الأراضى الزراعية وتحدد الضريبة لجانا ادارية ذات اختصاص قضائى يجوز الطعن فى قراراتها أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة وذلك طبقا للمادة ١١ من قانون مجلس الدولة متى ألغى منها النص المانع للتقاضى ٠

(٣) المادة السادسة من القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتخفيف الضريبة عن صغار مالكى الأراضى الزراعية حيث تخول مدير عام مصلحة الأموال المقررة سلطة توقيع غرامة على الممول اذ قدم بيانات خاطئة للافادة من الاعفاء أو فى حالة عدم تقديمه الاقرار الذى نص عليه هذا القانون ويجوز التظلم من هذا القرار أمام وزير المالية (الخزانة حاليا) وهو الذى يفصل فيه نهائيا ولكن لا يجوز الطعن فى قراره أمام أية جهة قضائية ٠ وهو نفس الحكم الذى كان منصوصا عليه فى المادة الرابعة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٢ الذى ألغاه هذا القانون ٠

(٤) الفقرة الثانية من المادة ٢٤ رابعا من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية ٠ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٩

لسنة ١٩٥٥ حيث تنص على أن لكل ممول يتأخر فى تقـديم الاقرار الذى نص عليه القانون أو يضمن اقراره أو اخطاره بيانات خاطئة يترتب عليها الاعفاء بدون وجه حق من الضرائب المستحقة على عقاراته يحرم من الانتفاع بأحكام هذا القانون وتفرض عليه غرامة مساوية لضريبة العقـار فى سنة واحدة ويجـوز التظلم من القرار أمام وزير المالية والاقتصـاد (الخزانة حاليا) أو وزير الشئون البلدية والقروية (الاسكان حاليا) كل فيما يخصه ولكن لا يجوز الطعن فى قراره أمام أية جهة قضائية ٠

ويلاحظ أن النص فى هذا القانون نفسه على نهائية قرارات مجـالس المراجعة ـ وهى التى تتولى تقدير القيمة الايجارية النهائية ـ لا يعتبر مانعا من موانع التقاضى لأن قانون مجلس الدولة يجعل له الاختصاص بالفصـل بهيئة قضاء ادارى فى الطعو نالتى ترفع عن القرارات الادارية النهـائية الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائى ٠ ومجلس المراجعة يعتبر من الجهات الادارية ذات الاختصاص القضـائى وتكون قراراته بذلك خاضعة لرقابة القضاء ٠

رابعا ـ نصوص وردت فى قوانين الرسوم القضائية ، وهى :

١ ـ الفقرة الثانية من البند ج من المـادة ٧٥ فقرة ثانيا من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية فى المواد المدنية المعـدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ حيث تنص على تخويل قلم الكتاب أن يطلب تقدير قيمة الأرض التى يستحق عنها الرسم ولا يجوز الطعن فى التقـدير بعد ذلك بأى حال من الأحوال ٠

٢ ـ الفقرة الثانية من البند ج من المـادة ٦٤ فقرة ثانيا من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية المعدلة بالقانون

رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ حيث تنص أيضا على حكم مماثل ٠

٣ ـ الفقرة الثانية من البند ج من المادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ فى شأن الرسوم أمام المحاكم الحسبية المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ حيث نصت أيضا على حق قلم الكتاب فى أن يقدر قيمة الأرض التى تسوى على أساسها الرسوم بمعرفة خبير ولا يجوز الطعن فى التقدير بعد ذلك بأية حال من الأحوال ٠

ويلاحظ فى هذا الشأن أنه وان كان القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قد جعل قرار أمين عام مصلحة الشهر العقارى والتوثيق فى منح أجل فى أداء الرسوم التكميلية أو تقسيطها أو الرجوع فى ذلك غير قابل للطعن ـ فان ذلك لا يعد مانعا من موانع التقاضى لأن منح أجل لاداء المستحق أو تقسيطه هو من اطلاقات الدائن التى ينفرد بتقديرها فى هذه الحالة ٠

خامسا ـ نصوص وردت فى قوانين تنظيم الجامعات وبعض الكليات ، وهى :

١ ـ المادة ١٦ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات التى تنص على انه لا يجوز الطعن بالالغاء أو وقف التنفيذ أمام أية هيئة قضائية فى قرارات والأوامر الصادرة من الهيئات الجامعية فى شئون طلابها ٠

٢ ـ المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن النظام الأساسى للكلية الفنية العسكرية حيث نص على انه لا يجوز الطعن بالالغاء أمام أية جهة قضائية فى القرارات والأوامر الصادرة من السلطات التى تدير الكلية فى شئون طلبتها ٠

٣ ـ المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٣ فى شأن النظام الأساسى للكلية الحربية حيث تنص على أنه لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف التنفيذ أمام أية جهة فى القرارات والأوامر الصادرة فى شئون الطلبة من الهيئات التى تتولى تنظيم وادارة الكلية .

٤ ـ المادة ٣١ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن النظام الأساسى للكلية البحرية وتتضمن نفس الحظر .

٥ ـ المادة ٣١ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن النظام الأساسى للكلية الجوية وتتضمن نفس الحظر .

ويلاحظ أن هذه النصوص وان كانت لم تنزع عن القضاء سوى ولاية الالغاء دون ولاية التعويض ومع ان المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة كانت قد انتهت الى أن التشريع الذى يمنع الالغاء فحسب دون التعويض هو تشريع دستورى (الحكم الصادر فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٥٧) الا أن الالغاء وهو نوع من التعويض العينى قد يكون هو الملاذ المناسب فى كثير من الحالات التى يكون فيها القرار الصادر بشأن الطلاب مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة .

كما أن المشرع فى القوانين التى أصدرها حديثا بشأن الكليات العسكرية قد اتجه الى عدم تحصين القرارات التى تصدر بشأن طلابها وهو ما يتبين من القرار بقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ بانشاء المدرسة الثانوية الجوية اذا لم يتضمن مثل النص الذى تضمنته قوانين الكليات العسكرية وكذلك فان قانون التعليم العام رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ والقرارات المنفذة له لم يتضمن مثل هذا المانع من موانع التقاضى وقبله فان القرار بقانون رقم

٤٩ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى لم يتضمن نصا مماثلا ، وان كانت لائحته التنفيذية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٣ قد نصت فى المادة ٥٦ على أن القرارات التى تصدر من الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات على الطلاب تكون نهائية فان النص على نهائيتها لا يمنع من الطعن فيها طبقا للقواعد العامة طالما أن المادة لم تتضمن النص على عدم جواز الطعن فيها أمام القضاء ٠

سادسا ـ نصوص وردت فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ، وهى :

١ ـ الفقرة الثالثة من المادة ٨١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل فيما ينص عليه من أن قرار التحكيم الطبى يكون نهائيا وغير قابل للطعن ٠

فهذه المادة تنص على العجز او المرض مدة معينة كسبب من أسباب انتهاء عقد العمل كما انها لا تجيز انهاء العقد الا بعد بلوغ العامل سن الستين وترسم الطريق الى اثبات العجز أو المرض أو السن فى حالة تعذر اثباته بشهادة الميلاد وتجيز عند اختلاف الشهادتين التى يقدمها كل من العامل ورب العمل أن يطلبا من مكتب العمل احالة الموضوع على لجنة تحكيم طبى وهى التى تنص هذه الفقرة على أن يكون قرارها نهائيا غير قابل للطعن ٠

٢ ـ المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية فيما تنص عليه من أن يكون قرار التحكيم الطبى نهائيا وغير قابل للطعن ٠

وهذا التحكيم الطبى خاص بتحديد انتهاء العلاج وتاريخ العودة للعمل أو تحديد الاصابة بمرض مهنى وثبوت العجز وتقدير نسبته وذلك للافادة من أحكام تامين اصابات العمل ·

تنص المـادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصـدار قانون

سابعا ـ نصوص وردت فى قوانين متعلقة ببعض العاملين فى الدولة :

نظام السلكى الدبلوماسى والقنصلى بعد تعديلها بالقـانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٧ على أن على الوزارة اخطار من تتخطاهم من أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى فى الترقية بالاختيـار الى وظيفة مستشار أو قنصـل عام من الدرجة الأولى وما يعلوها وان لهم التظلم الى الوزير فى خـلال شهر من اخطارهم وتكون قرارات الوزير فى هذا الشأن نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة ·

فهذا النص مانعا من موانع التقاضى يتعين ازالته مع التسليم بأنه فى الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التاديبى من أعمـال السيادة وقد تقرر القرارات الصادرة من رئيس الجمهـورية باحالة الموظفين الى المعـاش أو وسع المشروع تقديرا لطبيعة هذه الوظائف أن ينشىء لنظر هذه المنازعات هيئة قضائية من بين رجال السلك السياسى ذاتهم مـع توفير الضمانات الأساسية للتقاضى أمامها ·

يلاحظ أن المـانع الذى تضمنته المـادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ لم يعد قائما بعد صدور حكم المحكمة العليـا فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ بعدم دستورية هذا القرار بقانون فيمـا قضى به من إعتبـار

الغاء هذا المانع تشريعيا فى مشروع مستقل خاص بتحديد حالات الفصل بغير الطريق التاديبى .

كما يلاحظ أن هناك طوائف أخرى من العاملين فى الدولة تنظم قواعد تعيينهم وترقياتهم وتأديبهم قوانين خاصة مثل رجال الهيئات القضائية وضباط القوات المسلحة وضباط الشرطة . وقد عهدت هذه القوانين الى هذه الهيئات نفسها بالفصل فيما يطرحه عليها أعضاؤها من منازعات تقديرا لطبيعة وظائفهم وقد رأى المشروع المقترح أن يدع التحقق من توافر الضمانات فى الهيئات المشكلة للفصل فى هذه المنازعات للقوانين الخاصة بهم عند اعادة النظر فيها . وقد صدر فعلا أول هذه القوانين وهو قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ متضمنا مثل هذه الضمانات .

كما انه يجب أن يلاحظ ان النص فى قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٩ على أن قرار رئيس الجمهورية بالاحالة الى الاستيداع يكون نهائيا لا يجوز الطعن فيه بالالغاء لم يعد قائما بعد صدور القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى لم تتضمن نصوصه الخاصة بالاحالة الى الاستيداع أى قيد يمنع من الطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بذلك وهو نفس الحكم فى القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى صدر أخيرا باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومثل ذلك ما كان ينص عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعد تعديله بالقانون رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن عدم جواز الطعن فى نهائية قرارات الوزير بشأن التخطى فى الترقية بالاختيار من الدرجة

الثانية الى الأولى ومن الأولى فيما يعلوها . فقد ألغى هذا المانع بصدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ثامنا ــ اعانة المصابين باضرار الحرب :

صدر القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات او اعانات أو قروض عن خسائر فى النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية وقد نص فى مادته التاسعة على أنه لا يجوز الطعن باى وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت فى القرارات التى تصدر بالتطبيق لأحكام هذا القانون وهو نفس المانع الذى كان يتضمنه القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ بعدم جواز الطعن فى قرارات لجان اعانة المصابين بأضرار الحرب .

ولما كان هذا القانون ينص على تشكيل لجان ادارية لمعاينة وحصر الأضرار وتقدير الخسائر كما انه أجاز لوزارة الشئون الاجتماعية اصدار قرارات بتحديد شروط وأوضاع صرف المعاشات والاعانات والقروض بسبب هذه الخسائر وكان من الواجب أن يطمئن كل مواطن يكون قد لحقه ضرر بسبب الأعمال الحربية الى سلامة تنفيذ حكم القانون والقرارات المنفذة له ، فإنه من الواجب ازالة هذا المانع من موانع التقاضى المنصوص عليها فى المادة التاسعة بحيث تصبح القرارات التى تصدر طبقا لهذا القانون خاضعة لرقابة القضاء الادارى .

وقد اقتصر المشروع المقترح على هذه النصوص المانعة للتقاضى فى القوانين القائمة أى تلك التى لا تزال قابلة للتطبيق على حالات مستقبلة فمن ثم فقد كان من المتعين ازالتها نفاذا لحكم الدستور الجديد .

ويلاحظ أن دستور سنة ١٩٥٦ قد حصن جميـــع القرارات الثورية التى اتخذت قبله مثل القرارات الصادرة تنفيذا للقانون رقم ٥٩٨ لسـنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة والذى منع المحاكم من سماع الدعاوى المتعلقة بها كما يلاحظ أن المشروع لم يتناول النصوص التى وردت فى قوانين ثورية اقتضاها التحول الاجتماعى وأسبغ عليها الميثاق مشروعية كاملة فضلا عن أنها لم تتضمن مانعا من موانع التقـاضى بالمعنى الصحيح بل عهدت الى لجان قضائية بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيقها مثل قوانين التأميم المتعاقبة التى صدرت منذ عام ١٩٦١ وقد نصت على نهائية قرارات هذه اللجان وعدم جواز الطعن فيها حتى تستقر أوضـــاع الذمة المـالية للدولة وهى التى آلت اليها هــذه الأموال نتيجة صـدور قوانين التأميم ٠

وقبل ذلك ما نصت عليه المـادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسـنة ١٩٥٨ بشأن التعويضات المترتبة على تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية من ألا تسمع أمام المحاكم والهيئات بجميع أنواعها أى دعوى ترفع على الحكومة من الشركة المؤممة أو مساهميها أو أصحاب حصص التأسيس أو أصحاب الديون فتأميم الشركة العالمية لقناة السويس وما ترتب عليـه يعتبر بلا شك من أعمال السيادة ٠

وقد آثر المشروع هذه المعالجة للنصوص المـانعة للتقاضى تجنبا لاحداث قلقلة فى العلاقات القانونية من شأنها المساس باستقرار المعاملات والأوضاع الاجتماعية السابقة ٠ ولا يحول هذا الاقتراح بمشروع قانون دون النظر فى اصدار قوانين أخرى لازالة ما قد يرى انه مانع للتقاضى فى أى نص آخر ٠ وقد فضل المشروع هذا الأسلوب رغبة منه فى الاسراع بازالة التقاضى فى

أهم التشريعات القائمة اعمالا لما تنص عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قررته القوانين من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا وانه مع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور ·

وعندما تلى تقرير اللجنة التشريعية والخاص بهذا الموضوع الهام ناقش بعض الأعضاء مشروع القانون المقدم من حيث المبدأ ·

فوقف الدكتور محمود القاضى يقول : ترتكز المذكرة التفسيرية بصفة أساسية على المادة ١٩١ من الدستور وهى كما يلى « كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ومع ذلك يجوز لالغاؤها وتعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور » ·

ورأى محمود القاضى بأن الدستور صريح فى الالغاء ولا يحتاج الأمر لقانون حيث انه قانون من مرتبة أسمى ·

ثم استدرك قائلا : وعندما تذكر المادة ١٩١ من الدستور ينبغى أن نتابع تاريخها فقد نصت المادة ٦٦ من دستور عام ١٩٦٤ المؤقت على « كل ما قررته القوانين والقرارات والأوامر واللوائح من أحكام يبقى نافذا ومع ذلك يجوز الغاءها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور » وأحكام هذه المادة تشابه مع نص ١٩١ من الدستور الدائم سنة ١٩٧١ الذى ان وجد وجه الخلاف فى أن دستور ١٩٦٤ ليست له صفة الدوام ولذلك لا أدرى أبدا أن نحتج بما جاء فى هذه النصوص ونظر اليها بأكثر مما تستحق بل يجب الاخذ فقط بما جاء بدستورنا الدائم ·

ومع ذلك فهناك عبارة لم ترد صراحة فى المادة ١٩١ لأنها مفهومة بداهة وهى « فيما لا يتعارض مع نصوص هذا الدستور » لأننا لو وقفنا عند نص المادة الوارد صراحة فان تستطيع المحكمة الدستورية العليا — أو المحكمة العليا — التى ستنشأ باذن الله تعالى أن تلغى قانونا قديما فاى قانون قديم يتعارض مع هذا الدستور لن تستطيع المحكمة العليا — اذا أعطيناه حماية توجب هذا النص — أن تلغيه ، أو تنظر فى دستوريته طالما أن هناك نصا صريحا يحميه ويقول ٠٠ ان كل القوانين واللوائح الصادرة قبل هذا الدستور تبقى نافذة ومع ذلك يجوز تعديلها أو الغائها فمن المعروف أن مسألة التعديل أو الالغاء تستغرق وقتا ومنذ بداية دورتنا البرلمانية الحالية فى نوفمبر ١٩٧١ وحتى الآن لم تقم بتعديل أو الغاء أى شىء مع ان هناك الكثير من القوانين التى تتعارض مع نصوص هذا الدستور ٠

ثم قال : فبينما لم يصادف دستور سنة ١٩٦٤ هذه المشكلة نجد ان دستورنا الحالى يصادفه الكثير جدا مما يتعارض مع نصوصه وأقرر ثانية ان الدستور عبارة عن قانون بل هو القانون الأساسى ٠ ومن الطبيعى أن كل قانون من مرتبة أعلى نصا يلغى ما قبله من قوانين تتعارض مع أحكامه ٠

ثم اتجه فى حديثه لتقرير اللجنة فأعلن قائلا : ان التقرير يعترف باللجان القضائية بوصفها بأنها هيئات قضائية وهذه نقطة مهمة للغاية يجب مناقشتها فقد جاء به « كذلك فان منح الاختصاص بالفصل فى بعض المنازعات لهيئات تضم الى جانب العنصر القضائى عنصر غير قضائى لايعتبر

دائما من موانع التقاضى وفق المعيار الذى وضعته المحكمة العليـــا وهو أن يكون طابع التشكيل قضائيا ولو دخل فيــه عنصر ادارى وأن العبرة بأن ينظر النزاع أمام هذه الجهة طبقا للأصول الأساسية لضمانات التقاضى » ٠

ثم قال : ان هذا يمثل مبدأ خطير ٠ والرأى عنـــدى انه من موانـــع التقاضى وقد استندت المذكرة التفسيرية المرفقة بمشروع القانون الى حـــكم لمحكمة النقض الدائرة المدنية صادر فى جلسة ٢٣ ديسمبر ســـنة ١٩٦٥ أشير فيه الى « اعتبار اللجنة القضائية المشكلة طبقا لقانون الاصلاح الزراعى جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها المشرع بنظره من تلك المنازعات وأرد على ذلك ردا بسيطا هو أن محكمة النقض وهى محكمة نكن لهـــا كل التقدير والاحترام ، قد أصدرت حكمها قبل صدور هـــذا الدستور الدائم والذى جاء بأحكام جديدة ومحكمة النقض كانت تقضى فى ظل دستور آخر اذن لا حجية لهذا الحكم ٠

ثم استدرك قائلا : وينص الدستور الدائم فى المـادة ٦٨ منه وهى المـادة التى يرتكز عليها التقرير – على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضـــيه الطبيعى وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضـــايا » ان معنى القاضى الطبيعى اننا فى دائرة قصر النيل مثلا يكون قاضى محكمة قصر النيل هو القانون الطبيعى أو فى دائرة العطارين يكون قاضى محكمة العطارين هو القاضى الطبيعى فالقاضى الطبيعى اذن له اســـتقلاله وضماناته ولا يجـــوز فصله ولكن هذه اللجان تضم أعضاء يجوز فصلهم ٠ وعندما عرض القانون الخاص برجال القوات المسلحة قلنا ان لجنة الضباط المشار اليها فيه ليست

قضائية ولو اننا نظرنا الى الأمر بالصيغة المطروحة الآن لقلنا انهـــا لجنة وقضائية لأن بها عنصرا قضائيا واننا لا يمكننا اعتبارها قضائية لأن الهيئات القضائية لها قانون ينظمها وعندما أراد الدستور نفســه أن يعتبر مجلس الدولة هيئة قضائية وضع له مادة خاصة يعتبر بمقتضـاها مجلس الدولة هيئة قضائية وهى المـادة رقم ١٧٢ من الدستور الدائم التى تنص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مســتقلة ... الخ • ومن هنا فان اللجـان المكونة بعض موظفين اداريين وبينهم قاضى أو وكيـــل نيـابة أو نائب أحكام ـ هو الحال فى لجان الضباط ـ لا يعتبر فى رأيى لجانا قضائية اذ أن الدستور قد نص صراحة فى المـادة رقم ١٦٥ على أن « السـلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصـدر احكامها وفق القانون » •

اذن فلا يجوز أن يقال ان هذه اللجان تصدر أحكامها وفقا للقانون •

ثم ختم حديثه بنقطة أخرى فقال : كما ان قرارات لجـان الضباط يصدق عليها رئيس الجمهورية وعلى ذلك فلا يجوز أن تعتبر تلك اللجـان التى تعتمد قراراتها السلطة التنفيذية لجانا قضائية لأن ذلك يتعارض مـع ما نص عليه الدستور من انه « لا يجوز لأى سلطة التدخل فى القضـايا أو فى شئون العدالة » •

فلجان الضباط ولجان الاصلاح الزراعى مثلا عند اجتماعها للفصـل فيما يعرض عليها لا تعتبر هيئات قضائية لأنه يوجد قانون خاص يحـدد الهيئات القضـائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشـكيلها ويبين شروط وتعيين أعضائها ونقلهم •

ثم تحدث عبده مراد وقد أعلن انه يتفق مع الدكتور محمود القاضى فى بعض آرائه الدستورية ولا يتفق مع بعضها الآخر • فوقف قائلا : فاما

من ناحية ان هذا الاقتراح بمشروع قانون لا لزوم له لأن الدستور قد نص صراحة على الغاء موانع التقاضي فهذه أولى النقاط التي أخالفه فيهـــا لأن المحاكم انما تطبق القوانين ؛ فالدستور هو الذى يضع القواعد التي تنظم السلطات والحقوق والواجبات الأساسية فى الدولة فهذه القواعد هى التى ترسم الحدود بين السلطة القضائية والسلطة التشريعيــة . لذلك لا يجوز للمحاكم على اختلاف أنواعها أن تقرر ما اذا كان قانون ما دستوريا فتطبقه أو غير دستورى فتمتنع عن تطبيقه ولا يجوز للمحاكم العــادية أن تتعرض ـ حين نظر القضايا ـ الى دستورية القوانين انما هى تطبقها وتفسرها انما أن تقول هذا دستورى أو غير دستورى فهـــذا ليس من اختصاصها أما المحكمة التى نيط بها النظر فى دستورية القوانين فهى المحكمة الدســتورية العليا كما نص على ذلك فى الدستور .

وهذا يعنى اننا حينما نتقدم باقتراح بمشروع قانون لالغــاء موانع التقاضى انما ننفذ ما ورد فى الدستور فى هذا الخصوص .

أما النقطة التى اتفق فيها مع الدكتور محمود القاضى وهى أن اللجان القضائية لا تعتبر محاكم . فأقول أن الرأى قد استقر ـ وهـــذا مفروغ منه ـ على أن اللجان الادارية ذات الاختصاص القضـــائى تكون قراراتها ادارية ولا تؤل بغير ذلك ويسرى عليه ما يسرى على القرار الادارى من أحكام ومن بينها ما نص عليه الدستور من انه لا يجوز تحصينها ضد الطعن فيها .

ثم قال : ان الدكتور جمال العطيفى رئيس اللجنة التشريعية رأى أن يستفيد من الدراسات السابقة التى تمت فى هذا الموضوع وأن يترك الموانع الواردة فى بعض القوانين التى قد تحتاج الى دراسة أو مناقشة فنفرغ من هذا أولا ثم ندرس ذلك ثانيا . واننى لأخالف هذا الرأى ولطالمـا اننــا بصدد تنفيذ نص دستورى وقد لا نستطيع أن نحصر جميع موانع التقاضى

لأنها قد تحتاج الى عقول الكترونية وانمـــا على قدر الامكان ما يحضرنا وما نستطيع التوصل اليه وحصره من موانع التقاضى يجب أن يدرج فى صلب هذا الاقتراح بمشروع القانون . ولمـا كان الدســـتور قد نص على عـدم تحصين أى قرار ادارى ولم يستثنى شيئا فالاستثناء هنا فيه مظنة مخالفة الدستور وبالتالى فالاستثناء فى هذا الاقتراح بمشروع قانون هو أن نلغى بعض هذه الموانع دون الغاء بحجة أن هذا البعض يحتاج الى دراســة أو الى مناقشة ... أو ... الخ . فهذا يستأهل تأجيـــل نظر هـذا الاقتراح بمشروع قانون لمدة اسبوعين أو ثلاثة حتى تستكمل دراسة المسائل الشائكة أو المعقدة لتنظر ككل . وان كان ورد فى التقرير انه يمكن بعد الموافقة على الاقتراح بمشروع القـــانون المعروض أن تعدل بعض القـوانين الذى لم يتناولها ــ وهذا معروف ــ وفى ذلك استطراد لا لزوم له لأننا جميعا نعرف أن المجلس يستطيع فى أى وقت أن يعدل أو يصدر ما يشـاء من القوانين وانى أعتقد أنه اذا وافق المجلس على هذا الاقتراح بمشروع قانون دون أن يكون جامعا لكافة موانع التقاضى فربما يكون هذا ايماء بأن ما ترك ليس مانعا للتقاضى لذلك أقترح تأجيـــل نظره لتدرس اللجنـــة كافة موانـــع التقاضى .

ثم تحدث الدكتور جمال العطيفى رئيس اللجنـــــة التشريعية ومقرر التقرير فقال : هناك نص فى الدستور يقول انه لا يجوز تحصين أى قرار ادارى من رقابة القضاء هذا النص الدستورى يحتاج لصدور قانون لتنفيذه مثله تماما مثل ما جاء فى الدستور من تحديد أقصى مدة للحبس الاحتياطى ومن ثم فنحن فى حاجة الى تعديل قانون الاجراءات الجنائية لكى نعمل هـذا النص وبالتالى فالاشارة التى وردت بالمذكرة الايضاحية لا علاقة لها ولا تمثل اطلاقا بالتفسير الذى يراه الأخ الدكتور محمود القاضى .

لقد أوضحت اللجنة الفرق بين النص الذى كان واردا فى دستور سنة ١٩٥٦ والذى حصن جميع القرارات الثورية السابقة بالاضافة الى نص مماثل فى دستور ١٩٦٤ لنص المادة ١٩٦ الحالة وبين الدستور الحالى الذى لم يحصن أى قرار ولذلك قررت المحكمة الدستورية العليا فى ظل الدستور الجديد أن النص الوارد فى قانون مجلس الدولة الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبى يعتبر من أعمال السيادة هو نص غير دستورى اذن هذه النقطة ــ كما قال الأخ عبده مراد ــ غير منتجة فى هذا الموضوع الذى نحن بصدده ٠

ثم قال : ان اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى وبطبيعة الحال ــ جهة قضاء ولا يجب تحصين قراراتها ٠ وانى مع تسليمى بهذا تماما فاننى لم أشر فى المذكرة الايضاحية الى هذه اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى انما أشرت الى نوع آخر من الجهات القضائية التى نشأت وتضم الى جانب العنصر القضائى عنصرا اداريا وهذه تجربة عشناها خلال حوالى ١٨ سنة ٠ هذه الجهات القضائية ــ نظرا لطبيعة منازعات معينة ــ تشكل تشكيلا مختلطا من مستشارا أو أكثر من رجال القضاء ومن آخرين وغالبا ما يكونون من وزارة الاقتصاد أو المساحة والرى أو غيرها وهذه اللجان تصدر قرارات وصفت عند البعض ومنهم الأخ عبده مراد بأنها قرارات ادارية ٠ كما وصفت عند البعض الآخر ــ وعلى رأسهم محكمة النقض ــ بأنها جهات قضائية بالمعنى الصحيح ٠

وأما حكم محكمة النقض المشار اليه فى المذكرة الايضاحية أو التفسيرية فهو لا يفسر وجود عناصر غير قضائية من موانع التقاضى الدائمة بل أحيانا مانع من موانع التقاضى ٠ لأن ذلك وفق المعيار الذى وصفته المحكمة الدستورية العليا وهو أن يكون طابع التشكيل قضائيا ولو دخل فيه عنصر

اداری والعبرة بنظر النزاع أمام هذه الجهة طبقا للأصول الأساسية لضمانات التقاضى وأمثلة ذلك هيئات التحكيم التى تفصل فى منازعات القطاع العـام فهذه تشكل برئاسة مستشار وعضوين يمثلان الجهات المتنازعة كأن يكون مدير الادارة القانونية أو مدير الحسابات أو أى موظف آخر ٠ وهذه الهيئات ـ هيئات التحكيم ـ جهات قضائية بالمعنى الصحيح ولا منازع فى هـــذا اطلاقا ٠ بل بالعكس وافق المجلس الموقر فى جلسة سابقة على قرار بقانون خاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وفيه فصل كامل عن هيئات التحكيم ولا ينازع أحد فى ذلك أيضا ٠ وعلى أية حال فاننى أرى أن هذا تزيدا لأننا لم نقل بعدم الالغاء ٠

وقبل أى شيء لابد من ذكر كيف طرح هذا الموضوع برمته الآن ٠ فبعد صدور بيان ٣٠ مارس الذى أشار الى وجوب الغاء موانع التقاضى فى القوانين كانت الثورة الضخمة بشأن موانع التقاضى تتعلق بالموظفين وقـــد اعتبر قانون مجلس الدولة فى تعديله سنة ١٩٦٣ فصلهم عن غير الطريق التأديبى عملا من أعمال السيادة وكانت هذه أخطر صورة وعلى أية حال فقد الغيت وقد تشكلت لجنة بوزارة العدل ـ برياسة المستشار عادل يونس ـ رئيس محكمة النقض الحالى ـ وتوفرت هـــذه اللجنة مدة ثلاث سـنوات لحصر جميع القوانين المـانعة للتقاضى أو التى يظن ان فيهـا مانعا للتقاضى وهذه اللجنة تعرف تماما ماذا يعنى قانون منع التقاضى بمعنى أنه اذا نص فى قانون ما على النص التالى :

يكون قرار المحكمة نهائيا فهل يعتبر هذا مانعا من التقاضى ؟ لا لأن قرار محكمة ٠ أيضا قد ينص فى قانون آخر على : قرار ادارى نهـــائى ، فهذا أيضا ليس مانعا للتقاضى لأن نهائية القرار هنا هى التى تجيز الطعن فى القرار أمام مجلس الدولة انما عندما ينص فى القانون على انه « لا يجوز

الطعن فيه أمام أى جهة قضائية أو بأى طريق من الطرق » هنا نشعر النسا أمام ما يمكن أن يسمى مانعا من موانع التقاضى وكمـــا ســبق أن ذكرت فوزارة العدل بلجانها الفنية قد بذلت مجهودا ضخما لمدة ثلاث ســـنوات وحصرت كل حالات منع التقاضى وقد وصل عـددها الى ١٥٠ قانونا ٠ ثم روجعت هذه القوانين مرة أخرى قانونا قانونا ومع هـذا فقد أوضحت فى المذكرة الايضاحية أن هذا الاقتراح بمشروع قانون لا يحول دون النظر فى اصدار قوانين أخرى لازالة ما قد يرى انه مانع للتقاضى فى أى أمر واننى لم أذكر ذلك تسليما بأن هناك موانع أخرى قد أغفلتهـــا وانمـا من باب الاحتياط الكلى لأنه ليس لدينا عقل الكترونى فى التشريعات ولكن بقـــدر الامكان وبقدر الدراسة الجادة التى جرت فى وزارة العدل والتى جرت بعدها فى لجنة الشئون التشريعية استطعنا فعلا أن نستخلص النصوص القـائمة التى فيها مانع من التقاضى وقلنا بصراحة أن هناك قوانين وقتية صـــدرت واستنفذت أغراضها ولم نتعرض لها ٠

فقاطعه حافظ بدوى رئيس المجلس مشــيرا اليه بذكر آمثلة لذلك ٠ فرد قائلا : المثال على ذلك كل القوانين المتعلقة بالتأميم فلقد عهدت هـذه القوانين تقرير التعويضات فيها الى لجان يرأس كل لجنة منهـــا مستشار بمحكمة النقض ويشترك فيها عضوان من وزارة الاقتصاد وذلك لسرعة البت فى المسائل الخاصة بالتقييم وكانت هذه اللجان هى الركن الأســاسى فى عملية التحول الاشتراكى التى بدأت منذ سنة ١٩٦١ وعلى أساسها تكونت الذمة المـالية التى بنى عليها القطاع العام والمجتمع الجــديد ٠ حيث كان الهدف الأساسى من تشكيل هذه اللجنة بهذه الصورة هو تحقيق سرعـــة البت فى تقدير التعويضات وبصرف النظر عما يمكن أن يقال عن هــذه اللجان الا أنه اذا جاء أى شخص اليوم واعترض على طريقة تشكيلها ودفع

بعدم دستوريتها بدعوى انها تحتوى على نص مانع للتقاضى فعليه فى هذه الحالة أن يرفع قضية بهذا أمام المحكمة العليا وذلك لأن هذه القوانين رغم انها لا زالت قائمة الا أنها انتهت منذ أكثر من عشر سنوات ٠

وهناك مثال آخر على ذلك فى قانون تأميم قناة السويس الذى صدر فى سنة ١٩٥٦ اذ صــدر بعده قانون آخر فى شهر ينــاير سنة ١٩٥٧ يحصن من أى طعن فى اجراءات التعويضات التى تقررت فى قانون التأميم اذ قضى بأنه لا يجوز سماع الدعوى عن أى اجراء اتخذ بشأن تعويضــات تأميم قناة السويس ٠

ومن هنا فقد أغفلنا الرجوع الى القوانين التى صدرت منذ عشر سنوات أو أكثر لأنه قد ترتب على صدور هذه القوانين علاقات قانونيــة استقرت لفترة طويلة كما انها تتصل بمســائل متعلقة بالقوانين الثورية الخاصــة بمرحلة التحول الاشتراكى ٠

فقد وضعنا معيارا محدودا للقوانين التى يتعرض لهــا هذا الاقتراح بقانون هــو القوانين القــائمة فعلا الآن والتى لا زالت قابلة للتطبيق فى المستقبل وأعتقد اننا لم نغفل قانونا واحدا من هذه القوانين ٠

الفصل العاشر

الجنايات السياسية ...
وعودة الإخوان المسلمين

عقب حركة التصحيح التي قام بها الرئيس السادات ٠٠ وعزل بعض القيادات التي كانت مهيمنة ابان هزيمة يونيو واستمرت حتى يوم تصحيح السادات هذا ٠ وحيث أنه أعلن أن عهـــد الشرعية الدستورية هو الاطار الذي سيكون حاكم البلاد ٠٠ وبديهيا عليه أن يكسب أنصار سياسيين في بداية توليه المسئولية ٠ فقد قام بتصحيح بعض الأوضاع الخاصة ببعض القوى السياسية المناهضة لنظام حكم عبد الناصر وكذلك حمل بعض المظالم التي وقعت في صفوف بعض قطاعات الدولة وبالتـالي فهـو يكسبها كرأي عام ٠٠ ولا شك أن مثل هذه الخطوات قد دفعت أصوات عديدة لصالحه ٠٠ مع اعتبار أنه كان يعلن مسئوليته التضامنية مع الرئيس عبد الناصر فيما وقع أو حدث من أخطاء ٠٠ ومن جهة أخرى رأى بعض المناصرين لنظام حكم عبد الناصر والذين استفادوا من حوله أن الرئيس السادات يرتد عن نظام الثورة ٠٠ وان كان الرجل قد حاول كثـــيرا أن يؤكد أن نظام الشرعيـة الدستورية ٠٠ مكملا ومرحلة متطورة للثورة بعد فترة الشرعية الثورية ٠

ومن هذه القوى السياسية المناهضة جماعة الاخـوان المسلمين والتي أعلن عن كشف السـلطة لمؤامرة من جانبهم في يوليو عام ١٩٦٥ عرفت بمؤامرة سيد قطب وقبض على بعضهم واعتقل آخرون وبالطبع فان كل من كان ينتمي اليهم ـ كجماعة ـ ويعمل في مؤسسات الدولة ، فصل من عمله حتى لو لم يشترك بالفعل فيما أعلنته السلطة ٠٠ ولكن لمجرد أن اسمه كان

ضمن الكشوف لدى ادارة الأمن السياسى ٠ وان كان البعض منهم كان يردد فكر زعيمهم سيد قطب بحسن نية ولا يقصد بالطبع قلب نظام الحكم بقدر ما كان يسعى الى اصلاحه بالانتقاد الدائم فى أى محفل يتواجد فيه ٠

وعلى ذلك أوعز الرئيس السادات بالتقدم لمشروع قانون بعودة من اعتقل ٠٠ وأفرج عنه بعد ١٥ مايو ١٩٧١ بأنه يعود لعمله لاعالة أسرته ٠٠ وبالطبع كسب رأى عام يحيط بهذه الأسر ٠٠ رأى عام يحيط بالأحياء السكنية التى يقطن بها هؤلاء المعتقلون السابقون ٠٠ وهكذا فان كل نظام جديد لابد وأن يكسب مظاليم نظام سابق ٠٠ وان كان ذلك أيضا ليس على اطلاقه ٠٠ حيث اشترط القانون مرور فترة اختبار لهؤلاء العائدين تصل الى خمسة أعوام ٠

ومبرر ذلك واضح فى التأكد من صدق نواياهم نحو النظام الجديد ٠٠ بالاضافة الى أن السلطة تمسك العصا من النصف كما يقال ٠٠ فهى ترحم ولكنها تلوح بالردة اذا لاح فى الأفق ما يضجر ولا سيما أن فترة الهزيمة طالت ٠٠ والصبر يمزق القلوب وزئير الجماهير يئن فى الصدور ٠٠ فعوامل الاثارة سهل وسريع ٠٠ ولكنها على كل حال خطوة جديرة بالتشجيع والتقدير طالما أنها فى مصلحة الأمة المصرية وتقترب لقوى سياسية دينية ليست هينة أو ضئيلة فهؤلاء الاخوان المسلمين لهم منزلة أو درجة عند الجماهير وان لم تكن هذه الأخيرة لا ترغب فى حكمهم المباشر ٠٠ الا أنها ترغب فى تواجدهم على الساحة السياسية ٠٠ من أجل تقويم أى نظام سياسى حاكم يظلم ٠٠ أو يطغى ٠٠ أو يفسق ٠

وقد جاء فى مذكرة ايضاحية لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم

١٠١ لسنة ١٩٧١ بالعفو عن بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جناية فى قضايا سياسية ، الى خدمة الدولة . والمقدمة من وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أنه قد :

وافتنا وزارة الداخلية بمذكرة تشير فيها الى الآتى :

ـ فى أواخر شهر يونيه وأوائل شهر يوليو سنة ١٩٦٥ اكتشفت المؤامرة الاخوانية الأخيرة حيث ضبطت بعض التنظيمات الحركية التى تعتنق أفكارا جديدة وتعمل على نشرها بشتى الوسائل ، وقد عرفت هذه المؤامرة باسم مؤامرة (سيد قطب) نظرا لانها كانت تعتنق أفكاره وتجعل منه رائدا لها وزعيما وموجها لحركتها .

ـ وقد قدم المتهمون فى هذه المؤامرة الى المحاكمة ، وصدر الحكم ضد ١٨٤ متهما بعقوبة الجناية خلاف من حكم عليه بالاعدام ونفذ ، ومن بين هؤلاء ١٢٧ متهما كانوا عاملين سابقين بالحكومة والقطاع العام وفصلوا من عملهم قانونا للحكم عليهم بعقوبة الجناية ، وما زال جميع هؤلاء العاملين السابقين بالسجن لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليهم عدا ١١ متهما قد أوفوا العقوبة واستمر اعتقالهم لاعتناقهم الفكر القطبى أو الاخوانى ، ١٨ متهما أفرج عنهم وبدون عمل حاليا .

ـ ان غالبية من تقدم ذكرهم ليس لهم مورد رزق خلاف وظائفهم كما انهم أرباب أسر ، وليس لديهم حاليا ما يكفل لهم حياة شريفة ، وقد باءت جميع المحاولات سواء التى بذلوها هم شخصيا أو بذلتها الادارة العامة لمباحث أمن الدولة فى عودتهم الى أعمالهم السابقة أو أى عمل مناسب .

وتقترح وزارة الداخلية علاجا للوضع المتقدم استصدار تشريع ـ قبل انعقاد دورة مجلس الشعب القادمة ـ على نمط القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ الصادر بالعفو عن بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة ـ يجيز بصفة عامة اعادة الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جناية فى قضايا سياسية الى الخدمة ٠

وتبرر الوزارة اقتراحها هذا بأن القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ صدر بخصوص المحكوم عليهم من محكمة الشعب عام ١٩٥٥ وهم أعضاء جماعة الاخوان المنحلة نفس الفئة التى صدرت ضدهم أحكام فى المؤامرة الأخوانية ١٩٦٥ هذا فضلا عن وحدة الهدف من التشريع فى الحالتين ألا وهى كفالة الحياة الشريفة لمن يفرج عنه من المحكوم عليهم فى قضايا سياسية ٠

ولما كان الغرض الذى ترمى اليه وزارة الداخلية من استصدار التشريع المشار اليه والذى يجيز اعادة الموظفين المحكوم عليهم بعقوبة جناية فى قضايا سياسية الى الخدمة ـ يتفق وما ترمى اليه مبادىء ثورة مصر العربية ودستورها الدائم من كفالة العيش الشريف لجميع المواطنين ٠

لذلك أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مشروع القانون المطلوب ـ برجاء التفضل بالنظر والموافقة على اصداره ٠

ثم كان تقرير لجنة القوى العاملة برئاسة صلاح غريب الذى جاء به :

أحال المجلس الى اللجنة بجلسته المعقودة بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧١ هذا القرار بقانون ، فنظرته بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧١ ، بحضور السادة أحمد الباجورى المستشار القانونى للسيد رئيس الوزراء ، عبد العزيز حمادة مستشار وزارة الخزانة ، على

زين الدين الببلاوى رئيس الادارة المركزية للعاملين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، وفوزى محرم السكرتير الفنى للسيد الدكتور وزير الخزانة عن وزارة الخزانة . مندوبين عن الحكومة .

وبعد أن استعرضت اللجنة هذا القرار بقانون ومذكرته الايضاحية ، واستمعت الى المناقشات التى دارت فى شأنه ؛ نورد تقريرها عنه فيما يلى :

ـ قدم المتهمون فى المؤامرة الاخوانية الأخيرة سنة ١٩٦٥ الى المحاكمة وصدر الحكم ضد ١٨٤ متهما فيها بعقوبة الجناية غير من حكم عليهم بالاعدام ونفذ فيهم الحكم ، ومن بين هؤلاء ١٢٧ متهمـا كانوا عاملين سابقين فى الحكومة وفى القطاع العام وفصلوا من أعمالهم للحكم عليهم بعقوبة الجناية ، وآلت محاولات من أفرج عنهم فى عودتهم الى أعمالهم السابقة أو أى عمـل مناسب الى الاخفاق .

ذلك بأن من الآثار المترتبة على الحـكم بعقوبة الجناية عزل الموظف وحرمانه من الاشتغال بالوظائف العامة كعقوبة تبعية لعقوبة الجناية المحكوم بها وفق ما تقرره المـادتان ٢٤ ، ٢٥ من قانون العقـوبات ، ولما كانت غالبية من تقدم ذكرهم ليس لهم مورد رزق غير وظائفهم ، كما أنهم أرباب أسر ، وليس لديهم ما يكفل لهم حيـاة شريفة ، ومساواة لهم بمن سبق الحكم عليهم عام ١٩٥٥ من محكمة الشعب من نفس جماعة الاخوان المسلمين الذين صدر فى شأنهم القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ بالعفـو عن بعض العقوبات واجازة اعادة بعض الموظفين المحكوم عليهم من محكمة الشعب الى الخدمة .

وحرصا من الدولة على كفالة العيش الشريف للفئة التى حكم عليها فى المؤامرة الاخوانية الأخيرة ، وتمكينا لمبادىء ثورة مصر العربية ودستورهـا الدائم ، فقد أعد القرار بالقانون المعروض ليستثنى المحكوم عليهم فى جرائم سياسية قبل ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ من العقوبة التبعية ، فيجيز اعادة تعيين المحكوم عليه ، كما يقرر العفو عن باقى العقوبات بالنسبة الى المفرج عنهم صحيا فى قضايا سياسية ، وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة حتى ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ ، ذلك بأن العفو عن العقـوبة ، وهـو نزول الهيئة الاجتماعية عن تنفيذ العقوبة ، كلها أو بعضها أو أن يستبدل بهـا عقوبة أخف لا يترتب عليه أصلا الا عدم تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه ، ويبقى الفعل معتبرا جريمة فى نظر القانون ، كما يبقى الحـكم بالادانة قائما من حيث العقوبات التبعية وآثاره الجنائية · وان جاز أن ينص فى أمر العفو على غير ذلك عملا بالمـادتين ٧٤ ، ٧٥ من قانون العقـوبات ولمـا كان الافراج لأسباب صحية ليس عفوا بالمعنى المتقدم ، فقد حرص المشرع فى المـادة الأولى من القرار بقانون المعروض على أن يقرر العفـو عن باقى العقوبات المحكوم بها فى هذه القضايا بالنسبة الى الأحكام الصادرة حتى ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ ضد من أفرج عنهم صحيا · وهم بذلك ينتفعون بقرار العفو ·

وجاءت المـادة الثانية من القرار بقانون المعروض تجيز اعادة الموظف العمومى المحكوم عليه بعقوبة جناية فى القضايا السياسية الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل الحكم عليه ، أو الى أية وظيفة أخرى مماثلة أو غير مماثلة· وهذا الذى تقرره المـادة هو خروج عن المبدأ العـام السابق ذكره فى آثار الحكم بعقوبة الجناية ، كما أنه حكم عام ينطبق على جميع المحكوم عليهم فى

جرائم سياسية الى ما قبل ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ تمكنا من العيش الشريف وذلك فى حالات ثلاث أوردتها المادة الثانية وهى اذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة ، أو اذا كان ممن يدخل فى حكم المادة السابقة أى المفرج عنهم صحيا والذين عفى عن باقى العقوبة بالنسبة لهم أو اذا كان قد استوفى العقوبة المحكوم عليه بها .

وفى جميع هذه الحالات الثلاث ، فانه يلزم لاعادتهم الى أعمالهم أن يقدموا طلبا بذلك الى الجهة التى كانوا يتبعونها قبل فصلهم خلال الثلاثين يوما التالية لصدور هذا القانون على أن يوضعوا فى الدرجات أو فى الفئات التى كانوا عليها قبل تركهم الخدمة ، وفى أقدميتهم فيها ، مع انشاء درجات أو فئات شخصية فى حالة عدم وجود درجات أو فئات خالية . على أن تلغى لدى خلوها من شاغليها . وأوضح القرار بقانون المعروض فى أحكامه انه يقصد بالموظف العمومى الموظف أو المستخدم أو العامل الذى كان فى خدمة الحكومة أو أحد فروعها أو فى مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو أية مؤسسة عامة . وأوضح القرار بقانون فى عجز المادة الثانية أن العفو عن العقوبة يعتبر بمثابة استيفاء لها ، وعلى ذلك تعتبر العقوبة قد نفذت ، ولا يجوز اعادة تنفيذها .

وجاءت المادة الثالثة فى فقرتها الأولى بحكم منطقى ، وهو أن كل موظف أعيد الى الخدمة وفق حكم المادة الثانية ، يكون تحت الاختبار مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ اعادته ، كما أجازت الفقرة الثانية للمادة لأسباب هامة تتعلق بالأمن يقدرها وزير الداخلية ــ فصل الموظف خلال فترة الاختبار وهذا القيد الذى جاءت به المادة ، وهو أن يكون الموظف تحت

الاختبار لمدة خمس سنوات أمر بديهى نظرا لحداثة عهدهم بما اقترفوه من جريمة ، كما أن اجازة الفصل خلال هذه الفترة لأسباب هامة تتعلق بالأمن العام ويقدرها وزير الداخلية ، أمر طبيعى يمليه حرص الدولة على أمنهـا الداخلى وحقها فى رقابة مثل هـؤلاء المحكوم عليهم حتى لا يخرجوا عـلى القانون فى مرحلة ثانية ، أو ينتهزوا فرصة وجودهم فى الوظائف العـامة للعمل على ما قد يضر بالدولة فمن حق الدولة اذن أن يكون لها سلطة فصل من يتضح لها خلال فترة الاختبار أنه غير جـدير بحمايتها والرعاية التى كفلتها له ٠

وقد حددت المـادة الرابعة من القرار بقانون نطاق سريان أحكامه على كل من سبق الحكم عليهم فى قضايا سياسية اذا أفرج عنهم صحيا أو اذا استوفوا العقوبة المحكوم بها ، وذلك بالنسبة الى الأحكام الصادرة حتى ١٥ من مايو ١٩٧١ ٠

واللجنة اذ توافق على ذلك ترى أن القرار بقـانون المعروض مطابق لأحكام المـادة ١٤٧ من الدستور ومستوف لشروطها ، ومن ثم فلا اعتراض لها عليه وترجو المجلس اقراره بالصيغة المرافقة ٠

وقد نوقش هذا القرار وكان أول المتحدثين العضو مختار هانى فقال :

لقد صدرت المـادة الثانية من هذا القرار بقانون بكلمة « يجوز » ولا ندرى معيار هذا الجواز ، هل الجهة الادارية مطلقة اليد فى اعادة أو عـدم اعادة الموظف المفصول الى عمله ؟ فى اعتقادى أن عدم اعادته لابد وأن يكون مبنيا على أسباب معينة ومحددة ، لأنه لو أطلقنا للجهة الادارية عدم الجواز دون أية قيود ، فانه سيصبح وسيلة ــ فى بعض الأحيان ــ لتحكم البعض

من المسئولين فى الشركات التى كان يعمل بها هؤلاء المفصولين • وقد حدث ذلك فعلا • أعود فأكرر انه يجب أن يكون عـــدم الجواز مقيدا ومبنيا على أسباب معينة ومحددة ، كأن يكون الموظف المفصول من غـــير المشهود لهم بحسن السمعة أو أن المراقبة تدل على عدم ابتعاده عن حقل الجريمـــة التى ثبتت عليه سلفا •

وتحدث العضو عبده مراد : ينص القانون على جـواز اعادة الموظفين الذين كانوا يعملون فى المؤسسات العـــامة ، وقد ذهبت بعض الشركات التابعة لهذه المؤسسات ــ الى آن هذا النص لا يسرى عليها ، لذلك أرجـو أن تقدم الحكومة تفسيرا بأن هذا القرار بقانون يسرى على جميـع الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، اذ ليس هنـــاك فرق بين المؤسسات العـــامة والشركات التابعة لها •

ثم تحدث محمود أبو وافية قائلا : بالنسبة لأى قانون يصدر ، تعتبر المناقشات التى تثار فى المجلس بشأنه من الأعمال التحضيرية ، وهى بذلك تكون جزءا مكملا ومفسرا له •

وأود أن أرد على وجهتى النظر التى أبداها الزميلان مختـــار هانى ، وعبده مراد • فبالنسبة لمـا ذكره الزميل مختار هانى من أن المـادة الثانية صدرت بكلمة « يجوز » فنحن نعلم ان هذه المـادة تتضمن العفو عن بعض العقوبات واجازة عودة الموظف المحكوم عليـــه بعقوبة جنائية فى القضـــايا السياسية الى الوظيفة التى كان يشغلها قبل الحكم عليه • وطالمـا أن هذه القضايا سياسية فيجب أن يكون المعيار معيارا غير الزامى بالنسبة لتقرير حالة عودة الموظف المفصول من عدمها • وانى أرى بالنسبة لموضوع الجواز

من عدمه ــ أن نترك لمن يناط به تطبيق هذا القرار بقانون حرية وضع هذا المعيار ، لأن القضايا السياسية تختلف فى مفهومها بما يمس أحيانا مصلحة الدولة العليا ، والدليل على ذلك أن بعض المحاكم ، وكان آخرها محكمة الثورة ، أصدرت حكمها على بعض الأشخاص بالحبس سنة مع ايقاف التنفيذ وهذا الحكم فيه ابعاد عن العمل السياسى ، لأنه أحيانا يتورط انسان ما فى موضع سياسى معين فيفصل من عمله ، ومن ثم تكون عودته للعمل خطأ سياسيا ، ويكفى أن يصدر هذا القرار بقانون عن مجلس الشعب حتى يعاد للناس حقهم فى الحياة والعمل ، وبذلك نكون قد قررنا الحق الكبير وهو حق كل مواطن فى العمل ٠

اذن لا يجب أن نلزم الجهة التى سيناط بها تطبيق هذا القرار بقانون بضرورة اعادة الموظف المفصول الى العمل ٠

وفيما يتعلق بما ذكره الأخ عبده مراد ، فانى أرى أن لفظ « الدولة » الوارد بالقرار بقانون انما يشمل جميع العاملين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ٠

فعقب محمد خيرى حافظ (نيابة عن المقرر) ــ بالنسبة لما ذكره الزميل عبده مراد ، أقول ان المذكرة الايضاحية للقرار بقانون قصدت فئة معينة ٠ اذ ورد بها ما يلى :

« فى أواخر شهر يونية وأوائل شهر يوليو سنة ١٩٦٥ اكتشفت المؤامرة الاخوانية الأخيرة حيث ضبطت بعض التنظيمات الحركية التى تعتنق أفكارا جديدة وتعمل على نشرها بشتى الوسائل ، وقد عرفت هذه المؤامرة باسم مؤامرة (سيد قطب) نظرا لأنها كانت تعتنق أفكاره وتجعل منه

رائدا لها وزعيما وموجها لحركتها .

وقد قدم المتهمون في هذه المؤامرة الى المحاكمة ، وصدر الحكم ضد ١٨٤ متهما بعقوبة الجناية خلاف من حكم عليه بالاعدام ونفذ ، ومن بين هؤلاء ١٢٧ متهما كانوا عاملين سابقين بالحكومة وبالقطاع العام وفصلوا من عملهم قانونا للحكم عليهم بعقوبة الجناية ، وما زال جميع هؤلاء العاملين السابقين بالسجن لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليهم عدا ١١ متهما قد أوفوا العقوبة واستمر اعتقالهم لاعتناقهم الفكر القطبى أو الاخوانى و١٨ متهما منهم أفرج عنهم وبدون عمل حاليا » .

اذن هذا القرار بقانون يخدم فئة معينة ، وأرى انه من الخير أن يقره المجلس .

واذا كان لأحد من الاخوة الأعضاء اقتراحات تتعلق بمستفيدين جدد فعليه أن يتقدم باقتراح بمشروع قانون فى هذا الشأن .

ثم قام العضو حسين المهدى قائلا : نستطيع أن نقول بأن هذا القرار بقانون يختص بفئة معينة دون غيرها ، فالقانون عندما يصدر يجب أن يكون له صفة العمومية ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فانى متفق تماما مع الأخ مختار هانى فيما ذهب اليه من أن كلمة « يجوز » سوف تكون مفتوحا كبيرا للارادة الفردية فى يد بعض المسئولين ولذلك فانى أرى أنه لابد وأن تحدد أسسا معينة ثابتة قاطعة تحدد حالات عدم جواز العودة الى العمل وبذلك يكون الأمر عند التطبيق واضحا جليا أمام الجميع .

وتحدث الدكتور السيد على السيد قائلا : أعتقد أن الحكومة قد اتخذت

الاجراء الأكبر عندما أفرجت عن هؤلاء المحكوم عليهم بعقوبة جنائية فى قضية سياسية وبالتالى فان اعادتهم الى وظائفهم هو الاجراء الأصغر وان كانت هناك خطورة من بعض هؤلاء - كما ذكر زميلى - فالدولة لا تفرج عن الشخص الذى مازال خطرا ، أما وقد أفرج عنه فليست هناك خطورة . وبالتالى فلابد من كفالة العيش الكريم للذى أفرج عنه ، ووسيلة ذلك عودته الى عمله وفى اعتقادى انه من الأفضل لو أن النص قد تضمن كلمة « القطاع العام » بدلا من ورودها بالمذكرة الايضاحية ، ولذلك اقترح أن يعاد القرار بقانون الى لجنة القوى العاملة لدراسته مرة أخرى ، بالاشتراك مع الحكومة ، كذلك لقد تضمن هذا القرار بقانون عيبا فى الصياغة ، وللأسف لاتستطيع اللجان ادخال تعديلات على هذه القرارات بقوانين حتى فى الصياغة. فاننا نجد فى نهاية المادة الثانية « ويعتبر العفو عن العقوبة فى حكم هذا النص بمثابة استيفاء لها » وهذه الفقرة كان يجب أن ينص عليها فى نهاية المادة الأولى فى نهاية المادة الثانية ، حيث ان المادة الأولى هى التى تتكلم عن العفو ، والمادة الثانية تتكلم عن العودة للوظائف .

ثم وقف محمد خليل حافظ (نيابة عن المقرر) يعقب بقوله :

نحن نعلم أن المذكرة الايضاحية جزءا لا يتجزأ من القانون ، ومادامت المذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون ذكرت « القطاع العام » فأعتقد ان فى هذا الكفاية .

وتحدث محمد عبد الحميد المراكبى : تنص المادة الثالثة من القرار بقانون على ما يأتى « كل موظف أعيد الى الخدمة وفقا للمادة السابقة يكون تحت الاختبار مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ اعادته .

ويجوز لأسباب مهمة تتعلق بالأمن يقدرها وزير الداخلية أن يفصل الموظف خلال فترة الاختبار » ٠

واني أرى أن هذه المـادة تحوى تحكما بالنسبة للموظف الذى سيكون تحت الاختبار ٠ ما هى جهة الاختبار التى سيخضع لها هذا الموظف ؟ هل هى جهة الأمن أم جهة الادارة ، أخشى ما أخشاه أن يؤدى هذا الاختبار الى قيام تعسف ضد هذا الموظف فيفصل مرة أخرى ، لذلك فانى أقترح اعادة هذا القرار بقانون الى اللجنة ٠

وأقترح أن يعاد الموظف المفصول نتيجـــة عقوبة جنـائية فى قضية سياسية الى عمله كموظف عادى ويخضع بالتـــالى لسيادة القـــانون فاذا ما ارتكب أية جريمة أو مخالفة يحال الى الساحة التأديبية لمحاسبته كموظف عادى ٠

وأعلن أحمد جاويش قائلا :

فى الواقع نحن نناقش قرار بقانون صـــدر ــ أثناء غيبة المجلس ــ لصالح فئة من الناس وطبقا لقانون العقوبات فكل انسان يحكم عليـــه فى جناية يفصل من وظيفته ، ولمـا كان هؤلاء الذين صدرت ضـــدهم أحكام جنـائية ســـنة ١٩٦٥ ، وقد فصلوا من وظائفهم ، وليس لهم مورد رزق آخر ، فقد تقدمت الحكومة ــ مشكورة ــ بهـــذا القرار بقـانون الى السيد رئيس الجمهورية أثناء غيبة المجلس لكى تكفل لهم حياة شريفة ، وبالتـالى فمن الأجدر بمجلس الشعب ــ وهو الحريص على حقوق المواطنين ــ أن يقر هذا القرار بقانون بدلا من اعادته مرة ثانية الى اللجنة لأن فى ذلك اجحافا بطائفة من المواطنين ، واذا كان لدى أحـــد من السادة الأعضـاء تعديلات

أخرى ، فأرجو أن يتقدم بها من خلال اقتراح بمشروع قانون ، لأن هـــذا القرار بقانون غير قابل للتعديل اطلاقا ٠

وتحدث محمد فتحى فودة فقال : الواقع أن هذا القرار بقانون انمـا هو اضافة انسانية يضيفها المجتمع الى رصيد الانســانية الكبير ، واننى أختلف مع السيد المقرر فيما ذهب اليه ، من أن هذا القرار بقانون قصـد به الخير بفئة معينة ، فهو قانون يخدم كل الحالات التى تنطبق عليه لذلك أستأذن المجلس فى رفع هذه الكلمة من المضبطة حتى لا تفهم على انها رأى اللجنة ٠

كذلك فاننى أتفق مع السيد الزميل محمود أبو وافية فيما قاله من أن النص على جواز اعادة الموظف العمومى الى الوظيفــة مقصود به أن يترك التقدير للمجتمع ، فله أن يقدر مدى جسامة الجريمة التى ارتكبهـا المواطن وبالتالى جواز حرمان البعض من الاعادة الى خدمة الدولة ٠

أما المقصود بالموظف العام فى حكم هذا القرار بقانون ، فقد ورد فى نهاية المـادة الثانية انه « يقصد بالموظف العمومى فى حكم على هذا القانون الموظف أو المستخدم أو العامل الذى كان فى خدمة الحكومة أو أحد فروعهـا أو فى مجـالس المديريات أو المجـــالس البلدية أو أية مؤسسة عامة » ٠ والمؤسسة العامة فى رأيى تشمل الشركات التابعة لها أيضا ، ومرجع ذلك فى النهاية للحكومة اذ يمكنها اضافة الشركات الى حكم المـادة ، لأنه لا يجوز لنا اطلاقا أن نعدل فى القرار بقانون ، فاما أن يقبل أو يرفض ككل ٠

ثم وقف الدكتور جمال العطيفى مؤيدا عبده مراد ، فقال :

فطالمـا ورد بالنص « العامل فى الحكومة والمؤسسات العــامة » فان العاملين بالشركات لا يشملهم هذا النص ، وهذا أمر قصدته الحكومة ، الا

اذا قررت هى ــ وليس رئيس اللجنة أو مقررها ــ خلاف ذلك ، وفى هذه الحالة يستقيم الأمر ، وان كان هذا لا يمنع من اقرار هــذا القرار بقانون لأن فئة كبيرة ستستفيد منه ، واذا كانت هناك آية اضــافات بعد ذلك فيمكن التقدم باقتراحات بمشروعات قوانين من السادة الأعضاء بشأنها .

أضيف الى ذلك أن هناك قرارا آخر صدر فى مناسبة سابقة بالعفو عن المفرج عنهم لأسباب صحية ، وجواز اعادتهم الى أعمالهم ، والجديد فى الأمر أن هذا القرار السابق كان يتضمن مانعا من التقاضى ، اذ انه يقضى بجواز اعادتهم تحت الاختبار لمدة خمس سنوات ، يجوز خلالهــا فصلهم دون جواز الطعن فى قرار الفصل ، أما القرار بقانون المعروض الآن ــ وهذا هو الجديد ــ فلا يتضمن أية موانع من التقاضى ، بل جعل قرار الفصــل خاضعا لرقابة القضاء ، أما عن جواز الفصل فهو آمر طبيعى ، لأن الأصل عدم اعادة الموظف الذى ارتكب جنــاية ، ورغم ذلك فاذا كانت هنــاك اعتبارات معينة ، تتعلق بالأمن العام ، وتقتضى عدم اعادة البعض الى أعمالهم فى الحكومة والمؤسسات العامة ، فان هذا لا يمتع من أن نطالب الحــكومة والسيد وزير الداخلية بضرورة العمل على تدبير أعمال لجميع المفرج عنهم ، سواء كانوا معتقلين سياسيا أو جنائيا ، لأن هذا العمــل هو أول طريق لضمان عدم الانحراف مرة أخرى .

لذلك ــ ومع طلبى اقرار هذا القرار بقانون ــ أرجو من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية أن يولى هذا الموضوع عناية خاصــة وأن يعمل على تدبير أعمال لمن لا يعودون الى أعمالهم الأصلية .

ورد ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فقال :

أشكر للسيد الدكتور جمال العطيفى تناوله هذا الموضوع ، وأود أن

أوضح أن الوزارة أنشأت مكتبا للرعاية اللاحقـــة ، يتابع توفير الأعمـــال للمفرج عنهم سواء من السجون أو المعتقلات ، فى قضايا جنائية أو سياسية ولقد تقدمت وزارة الداخلية بطلب استصدار هذا القرار بقانون ، لتطبيقه على المفرج عنهم فى القضايا السياسية ، فى الوقت الذى شـــعرت فيه أن عليها واجبا بالنسبة للمفرج عنهم فى مثل هـــذه القضايا ، باعادتهم الى أعمالهم استقرارا لنفسيتهم ، وتوفيرا لسبل العيش أمامهم ، وحتى تـكون سيادة القـــانون هى الفيصـــل بين الدولة والمواطنين ، ولا يوجـد اجراء اســتثنائى آخر يحول دون معاملة انسانية سليمة بعـد قضـــاء العقوبة فى السجن .

ثم أعلن رئيس المجلس :

ما زال استفسارا بعض السادة الأعضاء قائما ، فهل تشمل عبـــارة ، المؤسسات العامة ، الواردة بالنص ، الشركات أيضا ؟

فعاد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية يقول :

المقصود بهذا القرار بقانون أن ينطبق على ١٢٧ متهما كانوا يعملون فى الحكومة والقطاع العام ، وعلى ذلك فان هذا القرار بقانون يسرى على الحكومة والقطاع العام بما فى ذلك الشركات .

ثم وافق المجلس بالاجماع على القانون .

الفصل الحادى عشر

الضباط العائدون

تقدمت الحكومة بمشروع قانون بجواز اعادة بعض ضـــباط القـوات المسلحة السابقين الى الخدمة العاملة بها • وقد جاء فى المذكرة الايضـاحية لهذا القانون : أنه بالنظر الى أن بعض الضباط السابقين كانت قد انتهيت خدمتهم لصدور أحكام ضدهم فى قضايا سياسية قبل ١٥ مايو عام ١٩٧١ أو لأسباب تعلقت بالأمن أو السمعة وتبين عدم صحة هـذه الأسباب ولدى النظر فى أمر اعادتهم الى الخدمة وقف قيد المدة المنصوص عنه فى المـــادة ٢٠ من قانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقيـة الى الخدمة حيث تنص على ألا يكون قد مضى على تركه أو فصله من الخدمة ثلاث سنوات • مما يؤدى الى عدم اعادة البعض مما ذكروا حيث قد مضى أكثر من ثلاث سنوات على شطبهم من الخدمة • وان كان قد أفرد تشريع مستقل للحالات المذكورة الا أن القانون الجديد قد أبقى على القيـــد المذكور ليحكم أحوال الاعادة العادية للخدمة •

وبهذا القانون الجديد يمكن للضابط التقدم بطلب الاعادة خلال ثلاثين يوما من تنفيذه على ألا يكون قد مضى عليه أكثر من عشرة ســـنوات خارج الخدمة العاملة وكذلك وجوب موافقة جهة الوظيفة المدنية بالنسبة للمنقولين الى وظائف مدنية مع اشتراط موافقة لجنة الضباط المختصة بالاعادة حتى تكون هذه الاعادة متمشية مع صالح الخدمة بالقوات المسلحة • كما نظم هذا

القانون قواعد الترقية والمرتب والشئون الأخرى لهؤلاء الضباط العائدين وكان وزير الحربية فى ذلك الحين الفريق أول محمد أحمد صادق . وقد وافق مجلس الشعب على هذا القانون بعد ما تقدمت لجنة العلاقات الخارجية والدفاع الوطنى برئاسة النيابة دكتور صفوت محى الدين وحيث لم تعدل الا مدة الثلاثين يوما الى ستين يوما المحددة للتقدم بطلب الاعادة وقد جاء بتقرير اللجنة أن هذا المشروع قد تم نظره على وجه الاستعجال وأن منطلق الحكومة فى هذا المشروع هو أن ثورة التصحيح لم تكن تهدف إلى اعادة أصحابه فحسب وانما كانت أيضا للمحافظة على كرامة الانسان وأمنه وطمأنينته .

وكان تسهيل هذا المشروع مادته الثانية التى كانت تنص على أن يجوز أن يعاد الضابط السابق الى خدمته بالقوات المسلحة بشروط قد سبق ذكرها وعندئذ اعترض العضو الدكتور محمود القاضى على كلمة أو لفظ يجوز اكتفاء بالشروط الواردة للاعادة . وقد أعلن مبررات هذا الاعتراض قائلا : ذلك لأننا جميعا نعلم أن القوانين التى اشتملت على كلمة « يجوز » كانت بابا واسعا من الصعب بمكان التحكم فى حدوده ومما يذكر فى هذا المقام القانون الخاص بأعضاء مجلس الشعب الذى كان يجيز عودة عضو المجلس الى وظيفته ونعلم جميعا الصعوبات التى كانت تعترض تطبيق هذا النص كذلك الحال فى القانون الخاص باعادة القضاء فان جعل الأمر جوازيا انتهى الى أن بعض القضاة عادوا الى مناصبهم والبعض لم يعد وبشأن مشروع القانون المعروض الآن فطالما أن نص المادة الثانية أورد ضمن شروط العودة الى خدمة القوات المسلحة أن توصى لجنة الضباط المختصة باعادته الى الخدمة فلا داعى اذن لكلمة « يجوز » فاذا ما وافقت لجنة الضباط واستوفيت الشروط الأخرى الواردة فى المادة يجب أن يعاد الضباط الى خدمة القوات المسلحة .

ومع هذا الاعتراض كان رأى العضو عبد البارى سليمان مبررا رأيه فقال : لا شك أن الاعتبار الذى أدى الى تقديم مشروع هذا القانون انما هو اعتبار يتصل اتصالا وثيقا بثورة التصحيح ولا شك أيضا فى أن الدافع الذى أدى الى تقديم هذا المشروع هو دافع اجتماعى عام .روعى فيه ما وقع على بعض السادة الضباط من غبن أو ظلم تحت ستار القضايا السياسية ولذلك كان أمرا مقضيا أن يصحح ذلك فى مشروع هذا القانون وطالما أن القانون الجديد قد أعفى من الآثار الجنائية ورد لهؤلاء الناس حقوقهم فالسؤال الذى يجب أن يثار بعد هذا هو ما اذا كانت حقا لهؤلاء أم لا ؟

ثم استدرك قائلا : وعلى هذا فلا معنى اطلاقا لأن تصدر هذه المادة بكلمة « يجوز » طالما أن باقى الاشتراطات توافرت بالفعل بالنسبة للسادة الضباط وخاصة عندما توصى لجنة الصلاحية بأنه رجل صالح وتوافرت فيه كافة الشروط ففى هذه الحالة أصبحت العودة من حقه ووجب على الدولة اعادته الى الخدمة وبناء عليه اقترح حذف كلمة « يجوز » .

وأما الاتجاه الذى رأى ابقاء النص على ما هو عليه أى « يجوز » فقد تحدث العضو عبده مراد فقال : هناك فرق كبير جدا بين ما أشار اليه الدكتور محمود القاضى وبين مشروع القانون المعروض لأن هذا الأخير يتحدث عن الضباط الذين حكم عليهم أى الذين أدينوا فعلا فى قضايا معينة وهو يعفى هؤلاء المحكوم عليهم من العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الأحكام الصادرة عليهم فليس هناك مساس بحجية هذه الأحكام ولا يتصور أبدا أن تكون عودة المعفى عنه اجبارية وانما يجب أن تكون جوازية فجواز الاعادة يفى بالغرض وأى زيادة أو تعديل يفسد ويخل بالمضمون لأن الشخص مازال محكوما عليه فى حقيقة الأمر لذلك لا أوافق على التعديل المقترح بحذف كلمة « يجوز » .

ورأى سيد جلال أيضا الابقاء عليها لأن لجنة الضباط قد لا توافق على اعادة الشخص وهذه اللجنة مكونة من كبار ضباط الجيش بما فيهم وزير الحربية واذا فتح الباب على مصراعيه فمن الجائز أن يعاد الى الخدمة من لا تصح اعادته ٠

ثم تحدث اللواء محمد سعد سليم مدير ادارة شئون الضباط للقوات المسلحة مندوبا عن وزير الحربية فقال : ان وزارة الحربية تتمسك بكلمة « يجوز » لسببين : أولهما انه ليس كل السادة الضباط الذين أدينوا فى المحاكمات أو استبعدوا من خدمة القوات المسلحة صالحين للعودة اليها فيجب أن تنظر الى صالح القوات المسلحة وصالح الأفراد وعند الموازنة بين الأمرين لابد أن يكون صالح القوات المسلحة ككل هو الأسبق وهو الهدف من المشروع المعروض ٠ وثانيهما : أن القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم خدمة ضباط القوات المسلحة يتضمن النص على جواز اعادة الضباط الى الخدمة بشرط ألا تتجاوز مدة تركهم الخدمة أو نقلهم منها ثلاث سنوات والهدف من مشروع القانون المعروض الآن توسيع هذه القاعدة لأن شرط الثلاث سنوات كان يحول دون اعادة بعض الضباط الذين تشعر القوات المسلحة أنها فى حاجة الى خبرتهم وكفاءتهم فالهدف الأساسى اذن هو توسيع القاعدة ٠

ولم يوافق المجلس على التعديل المقترح وانما وافق عليه كما تقدمت به الحكومة ٠ وعلى ضوء ذلك عاد بالفعل بعض الضباط للقوات المسلحة وانضموا بين صفوف القيادات العسكرية التى حاربت فى أكتوبر ١٩٧٣ وكان النصر حليفا لمصر ٠٠ عندما رفع الظلم عن أبنائها الضباط ٠

الفصل الثانى عشر

جيل الثورة و تمثيلهم الشعبى!!

لمـــاذا الطلبة ؟!

انهم قوة سياسية مدخرة أو قوة ســـياسية مؤجلة فى أى دولة فى العالم ٠٠ والطلبة جزء من شباب الدولة بل طليعتها المثقفة ٠٠ وهو وقود التغيير والحركة والبناء والتقدم ٠ فالشباب قوة ٠٠ كبيرة وعريضة ٠٠ فهى ليست فترة من العمر فقط ٠٠ ولكنها افراز ونتاج للحاضر والمستقبل ٠ وقد قال الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم « أوصـــيكم بالشباب خيرا ٠ فهم أرق أفئدة ٠ ولقد بعثنى الله نذيرا مبشرا ٠ فحالفنى الشباب وخالفنى الشيوخ » ٠ والى هذه الدرجة فان الشباب هم محور أى مجتمـــع يتطلع الى غد أفضل ٠ والطلبة كيان اجتماعى لا يمثل طبقة معينة أو محددة بل يمتد الى جميع الطبقات ينبع منها واليها ٠٠ وهـــو ليس فئة محددة أيضا ٠٠ لأنه كان يجمع بين جميع فئات المجتمع ٠٠ وانما هـــو معبر عن انعكاسات السياسة والاقتصاد والأوضاع العامة فى المجتمع ٠ والطلبة بهذا يمثلون معظم ان لم يكن كل فئات وطبقات الجمـــاهير المختلفة بما ينعكس عليهم من تاثيرات ووسائل تربية سواء فى المنزل أو البيئة المحيطة أو المناخ العام للمجتمع ٠ وعلى ذلك فاذا تمرد هؤلاء الطلبة فالشعب اذن هو الذى يتمرد بحكم التمثيل الغير نيابى للطلبة عن هذا الشعب ٠ وان كان هـــذا التمثيل بحكم تكوينه شعبى ٠

والطلبة ذات كيان اندفاعى قوى كالاعصـــار ٠٠ ولا يبالى بالنتـــائج

الشخصية بقدر ما يهمه النتائج التى يرى تحقيقهـــا • وجميع السياســـة والزعماء يخشون الطلبة بحكم تمثيلهم الشعبى كمـــا وان هؤلاء الساســـة يدركون بحكم تكوينهم الشاب السابق خطورة اندفاع وتدفق هـــذه القوة الشابة نحو أى هدف تريد تحقيقه •

كما أن الطلبة ـ المفترض ـ أنها تعيش أقدس المراحل الزمنية وهى مرحلة تلقى العلم وبالتالى فهى تملك من هذا المنطلق هيبة خاصة أو وضع مميز بالمجتمع وصلت الى أن جميع الدول أو معظمها تحرم على الســـلطات البوليسية اقتحـــام أو التعدى على حرمة المكان الذى يتلقى فيـه الطلبة علمهم •

وعلى ذلك هل يمكن القول بالرأى بأن الطلبة هم الذين ثاروا عـــلى الثورة ••؟ رغم أن الطلبة تمثل طليعة جيل هذه الثورة ••؟

وهل يمكن القول بأن الطلبة كانوا فى عهد الرئيس عبد الناصر وعهد الرئيس السادات محل اعتبار فى حسابات كل منهم ••؟

يمكن القطع بأن الطلبة هم بالفعل طليعة جيل الثورة •• فان هـــذا الجيل لو احتسب عمره الزمنى منذ عام ١٩٥٠ فهو بالتأكيد جيل الثورة •• حيثما نما وترعرع وتربى فى أحضان نظام الثورة •

بل ان هذا الجيل كان يردد صباح كل يوم أناشيد يومية قبل البـدء فى اليوم الدراسى لهم •• فقد كانوا يرددون أناشيد وطنية حماسية وكذلك أغانى مدح وثناء وتبجيل فى عهد الرئيس جمـــال عبد الناصر •• وكان الثورة كانت تجد انه لزاما حتى يربى جيل الثورة •• فتربيته تبـــدأ فى فجر كل يوم حتى مساء نفس اليوم •• بالأغانى والأناشـــيد •• فتأثيرها وجدانى أسرع من أى وسيلة أخرى •

وعندما يصل هذا التأثير مجتمعا فى وجدان مثل هذا النشء الصغير فالعلاقه احتمالين ازاء أى صدمة كبيرة أو قوية ٠٠ فالاحتمـال الأول اما أن يكون الانهيار والحطام النفسى مما يؤدى الى اللامبالاة واللاانتماء واللاجـدية واللااخلاص أو ما شابه ذلك من تلك النتـائج النفسية ٠ وأما الاحتمال الثانى فيكون بالصمود والتصدى وان كان ذلك أيضـا منبعه الرفض أو الاعتراض العنيد ٠٠ وهذا الأخير ربمـا كون ذات طابع طفولى ٠٠ تبعـا للمرحلة السـنية ـ تمتد الى درجـة كبيرة ـ ومن الصعب توجيهـه أو السيطرة عليه ٠

وكان أول تواجد طلابى على المستوى السياسى بعد الثورة ٠٠ فى قاعة مجلس الشعب حيث انعقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقـوى الشعبية فى أواخر عام ١٩٦١ ، حيث كان ضمن أعضاءها مجموعة من الطلبة تمثل اتحاداتهم الطلابية على مستوى الكليات والجامعـات وكان لتواجدهم تأثير فى اقناع المؤتمر المنعقد عامة وبعض الرافضين لتمثيلهم فى أن يكونوا ضمن ممثلى القوى الشعبية فى المؤتمر العـام فى شهر مايو ١٩٦٢ حيث وضع الميثاق ٠ فقد تحدثت هذه المجموعة عن دور الطلاب فى الحركة الوطنية وتعرضوا لموقف الثورة من الطلبة ومشاكلهم وقضاياهم ٠٠ وأعلنوا بصراحة الآثار السلبية والايجابية لموقف الثـورة من الطلبة وخاصـة الاتحادات الطلابية التى تعد برلمـانات طلابية على المستوى الجامعى ٠ كما عرضوا مدى ما يمكن أن يساهموا به فى المجتمع من خلال النظام السياسى الجـديد ٠ ودار نقاش وحوار ساخن حول دور الطلبة وتمثيلهم السياسى ولا سيما بعد أن اعترض على ذلك عدد من الأعضاء لا يزيدوا عن أصابع اليد ٠ وسنعرض لذلك حتى نتبين النقاط الهامة فى هذا النقاش الساخن ٠ وكان من أوائل المتحدثين فيما يخص الشباب وخاصة الطلبة محمد هاشم العشيرى المهندس

الزراعى وعضو مجلس محافظة الفيوم ومقرر الشباب بالفيوم أيضا تحدث قائلا :

ان القوى الحقيقية فى الشعب كله بعـــد عزل أعـداء الشعب منه · لأننا فى مجتمع اشتراكى عامل يمثل كل فرد فيه قوة عاملة ·· وهـــذه القوى العاملة جميعها منها ما يدخل فعــلا تحت تنظيم معين كامل ومنهــا ما تسنح له الفرصة لاستجماع واســتكمال صورته التنظيمية ·· مثـال ذلك : اتحاد الشباب القومى ·· فقد صـــدر القرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل اتحاد الشباب القومى الذى يتدرج من القاعدة الى القمة على جميع المستويات ويضم أساسا الطلبة باعتبارهم الطليعة كما يضم أيضا الشباب من العامل والفلاح والمهنى ···· الخ يضمهم كلهم فى اتحاد كامل واطار من القومية والوطنيـــة فى صورة جمـــاعات وأسر فى كل قرية وحى · هــذا التشكيل يحمل أهدافا عدة منها الهدف التـــالى على وجه التحديد وهــو « تربية الضمير الاجتماعى وروح العـــدالة الاجتماعية فى نفوس الشــباب للمشاركة فى اقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى المتحرر من كل أسباب الضعف والخـــوف والحاجة ومن كل ألوان الاســـتغلال الســياسى والاجتماعى والاقتصادى ·· » هـــذا الهدف وحده يفسر مدى مســـئولية الشباب عن ثورتنا الاجتماعية هذه ·· فهل هـــذا التشكيل لا يعتبر قوة عاملة انه فى طليعة القوى العاملة · بل من مواطن القوى العاملة التى يجب بعثها فى ثورتنا والاعتماد عليها حتى يكون هذا التشكيل حماسيا وراعيــا لثورتنا الاجتماعية هذه ·

ومن فترة التجربة نستطيع أن نستخلص بعض الأخطـاء أو الثغرات التى لم تمكنا من الوصول بهذا الاتحاد الى سلطة تنظيمية · من ضمن هذه الثغرات أن التشكيل اعتمد أساسا على اللجان الفرعية وهى لجان الشباب

للاتحاد القومي . طبعا كل لجنة لها مقرر وترك التنظيم للمقرر واللجنة التى تصادف وكان مقررها لديه هواية أو فكرة عامة عن الشـــباب قام بتشكيل هذا التنظيم فى قريته على أحسن وجه وأما اللجنة التى كان مقررها ليس لديه الهواية أو الفكرة فقد ترك هذا التشكيل حتى الآن بدون أى تنظيم . كما أنه لم يوجد الرائد الصالح لقيادة الشباب الى الآن فى أية محافظة بل ترك الشباب فى صورة تنظيم دون أى نوع من أنواع المساعدة الفعاية فى التوجيه من ناحية الاخصائيين فى القيادة الشعبية .

لذلك لم توجد الامكانيات الخاصة بالشباب من جميـــع النواحى بل اعتمد على الامكانيات الموجودة فعلا مثل النوادى الريفية أو ادارات الشـــباب بالوزارات .

وكان من الأســـباب التى أضعفت هـــذا التشكيل انه لم تكن لديه الفرصة لأن يعرف أهدافه بالضبط .

ولمــا يمكن أن أخرج به أن هذا التشكيل الكامل الواعى هو من أقوى التشكيلات التى أوجدتها الثورة ويجب عليها أن تتبناه وترعاه وتعمل على تقويته حتى يصبح قوة عاملة وحتى يمكنه أن يقوم بدوره فى هذه المرحلة الحاسمة من ثورتنا الاجتماعية .

ومن خلال هذه الكلمة .. فان للثورة تجربة خاصة بتنظيم الشـــباب ومنهم القطاع الطلابى وقد أقامت اتحـــاد الشباب القومي محـاولة بذلك تجميع الشباب وبث الفكر الثورى فيهم ولا سيما الاشتراكية كنظام جديد يطبق ولابد من ترسيخه وتعزيزه من خلال الايمان والقناعة به تمهيدا لأن يكون النظام السياسى اشتراكيا لا لبس فيه . بالاضافة الى ممارسة أنشطة لشغل وقت الفراغ ..

ولكن اتحاد الشباب القومى الذى كان لابد من قيادته للشباب القيادة الواعية المؤمنة بهذا العمل والنتيجة ولا يمكن أن يقود الشبا لا يؤمن بعمله أو فكره أو طاقته أو تنظيمه وفى ضوء ذلك فشل الات مواقع متعددة بالمجتمع • أما من لديه ملكة القيادة الشبابية والطلا فكان يهمه فى المقـــام الأول التلقين وليست الحوار مع الشباب • و ما ينفرهم من قيادته والتسليم بتوجيهاته أو تنفيذها • وعلى ذلك قطاع من الشباب وخاصة الطلبة معه ولكن فى اطار الأنشطة الرياة كهواية أو بحث عن شغل وقت الفراغ •

بالاضافة الى عدم تعزيز اتحاد الشباب القومى بالامكانيـــات والمتوافرة لترجمة الطاقة الشبابية الى عمل ميدانى مفيد مثمر يشع فى نفوسهم • ورغم ما قاله ذلك العضو الا أنه تراجع فى نهـــاية تخوفا من هذا الانتقاد الصريح •• الواجب •

ثم تحدث على مختار خيرى عضو مجلس ادارة نقابة المهن التعل ومدير منطقة المنصورة التعليمية فقال :

لقد بذل الطلاب عصارة نفوسهم فى تحقيق أهـــداف الثورة أريد أن أقول ـ باعتبارى من المشرفين على هذه الاتحادات الطلابية ـ أقمنا هذه الاتحادات قبل أن ننشىء القيادات من المعلمين والأساتذة ف هناك كثير من المسئولين فى مدارسنا وجامعاتنا ومعـاهدنا ممن لم بعد بهذه الاتحادات ولا يعنون بتحقيق أهدافها •

يجب أن نسير ـ أساتذة ومعلمين وطلبة ـ فى طريق واحد نحو واحد متعاونين متضافرين حتى نصل الى الهدف المرسوم •

وانه ليهمنى أن نرى أبناءنا وقد نشأوا فى أجـــواء متقاربة

اتجاهات وروحا وأهدافا واحدة فلا زالت معاهدنا ومدارسنا مع الأسف تختلف فى أجوائها فلدينا المدارس الخاصة المعانة بالفعل وأخرى معانة بالتلميذ وأخرى تتقاضى مصروفات وغيرها من المدارس الأجنبية التي تسمى بمدارس اللغات ٠

لم تعد المدارس مؤسسات تجارية أو المكان الذى يشترى فيه العلم بدراهم معدودات ولم تعد المدرسه مسجد ولا كنيسة ولكنها أصبحت المؤسسة القومية التى يشع منها نور القومية الاشتراكية الصحيح التى تتفق مع روح العهد الذى نعيش فيه ٠ فلنتكاتف جميعا والنتيجة بهذا الشكل الذى يواجهنا الى الدرس والبحث ٠ اننا نرجو أن يكون هذا موضعا للتفكير فى الغد ولدى المسئولين عن وضع المياثق ٠

وقد مس المتحدث نقطة هامة وحاسمة ٠٠ ففى الوقت الذى أنشئت فيه اتحادات طلابية تمثل القيادات والرواد من الطلبة فنيس هناك فى المقابل أساتذة جامعيين يتميزون بهذه السمة ٠ بل انهم غير مؤمنين بدور ووظيفة ومسئوليات هذه الاتحادات الطلابية ٠٠ مما يؤدى نتيجة لذلك الصدام بين الطلبة والأساتذة والسبب عدم قناعة أو ايمان بهذا التمثيل الطلابى ٠

كما انه أشار الى ضرورة ربط الوحدات التعليمية برباط متقارب من القوانين أو اللوائح حتى تكون القواعد متقاربة فيمكن الاتصال بينهم والحوار حتى ينتج فى النهاية بلورة عامة لفكر هذا القطاع ٠ ويمكن القول بأن الفجوة التى صرح بها المتحدث أثارت نقاط سلبية عديدة بين أهل الحرم الجامعى الواحد ٠٠ فأصبح الطلبة فى واد والأساتذة فى واد آخر ليس بينهم قضايا عامة تقربهم لبعض من خلال الحوار أو النقاش أو الدراسة المشتركة ٠ وتخوف الأساتذة من العمل السياسى وسط الطلبة أدى الى احساس هؤلاء

بالفراغ السياسى الذى لابد من ملؤه بالحوار والنقاش والندوات والعمـــل الميدانى فى مجال الخدمة العامة وقد نشأ هذا التخوف من الأساتذة نتيجة وجود أكثر من جهة فى الحرم الجامعى تمارس نشاطا سياسيا ٠٠ ولكنه غير متوافق ٠٠ بل شتت الجهود الطلابية ٠٠ ممـا كان للفراغ السياسى تواجد أكبر ٠

اما حسن همام رئيس الاتحـاد العام لطلاب الجمهورية فقـد تحـدث حديثا صريحا فقال :

مرت علينا فترة من سنة ١٩٥٣ الى ١٩٥٩ قالت فيهـا ثورتنا لهـذا الشباب : فليتوقف اتحاداتكم ولتكن بالتعيين ٠ وكان غرض الثورة وهى تنتقل الى مرحلة البناء ٠٠ أن يتخلص شـــباب المـاضى من الحزبية ٠٠ أن يتخلص شباب المـاضى من بعض الرواسب ٠٠ فهل تحققت هذه الفكرة ؟ اننا كنا جندا ولكن كانت تنقصنا التوعية التى أرادتها الثورة للشباب ٠٠ نحن الطلاب تفتحت أعيننا على ثورة ٠٠ تفتحت أعيننا على حلم جميل ٠ ضحى الطلاب من أجل تحقيقه بالأرواح فكيف لا نكون جندا للثورة ؟

جاءت اتحادات التعيين مخيبة للآمال وقضت عـلى روح التفكير وروح المنافسة وروح العمل فقد بلغت نسبة الطلاب الذين أدلوا بأصواتهم قبـل سنة ١٩٥٣ آكثر من ٩٣٪ بينما هبطت هذه النسبة حسب آخر احصاء الى ٧٪ فيا للعجب ٠٠ أيكون هذا فى مرحلة بناء ؟ لم تهيأ لنا الفرصة لكى نأخذ دورنا القيادى ٠٠ لمـاذا ؟

كنت أخرج الى المؤتمرات العالمية فى المؤتمرات الأولى ٠٠ تمكنا بفضل الوحدة الطلابية الشعبية من أن ننحى طلاب اسرائيل عن المكاتب التنفيذية تمكنا من أن نقضى على الشغب الذى كان ينبعث من جانب طلاب اسرائيل لأنها كانت وحدة طلابية ٠٠ لم تكن تملك التوعيـــة الطلابية كاملة ٠٠ لم

أستطيع أن أحمل مبادىء ناصر ٠٠ لم أستطع أن أخرج بفكرة عدم الانحياز الى الخارج ٠٠ لم يكن معى سوى الزاد الروحى ٠٠ سوى خطب جمـــال عبد الناصر ٠٠ كنت أود أن يكون الزاد الروحى والتوعية من مصادر عديدة ومن كل مكان ٠

هذه حقيقة ٠٠ مشكلة الاتحادات تؤخذ فى جامعاتنا على انهـا مشكلة روتينية ٠٠ كنا نود أن تكون اتحاداتنا الطلابية فلا يمكن أن يبنى مجتمع الا على التعاون بين الطالب والأستاذ ٠

هذا هو المجتمع الذى ننشده ٠٠ حتى تتاح الفرصة القيادية للطلاب كى يأخذوا دورهم ٠٠ ان اتحاداتنا قد بلغت اليوم قمة عظمتها بقيام الاتحاد العام لطلاب الجمهورية وهى اتحادات تحررية تمثل قوى شـــعبية ٠٠ ولم تكن فى يوم من الأيام اتحادات طلابية فقط ٠٠ وجامعاتنا تستطيع أن تقوم بواجباتها كمراكز اشعاع لخلق جيل قيادى عقائدى ٠٠ يؤمن باشتراكيتنا ويؤمن بالثورة كعقيدة ويستطيع طلاب الجامعات أن يذهبـــوا الى أعمـاق الريف وينتقلوا اليه لأن كل منزل ريفى به طلاب ويستطيعون أن يقولوا ان لنا مكاسب اشتراكية يجب أن تحافظ عليها كما يستطيع الطالب والطالبة أن يلقنا أسرتيهما دروسا فى الوطنية ٠

وهناك مشكلة أخرى وهى أنه لا يوجد تعاون بين الأستاذ والطالب لأن الأستاذ مشغول دائما بالعلم ولا يوجد لديه أى وقت من أوقات الفراغ ومع ذلك فهناك فئة من الأساتذة تشترك ليل نهـــار فى تثقيف أذهاننـا ولكننى كنت أود أن يكون كل طالب وكل أستاذ جنديا فى معركتنا هذه ٠

أما بالنسبة لروادنا فان رسالتهم لابد أن تكون رسالة ايمان فالرائد الذى يقوم بتثقيف الطالب والطالبة لابد أن تكون رسالة ايمان فالرائد الذى يقوم بتثقيف الطالب والطالبة لابد أن تكون لديه عقيـــدة ثورية ولابد أن

يحافظ على مبادىء الثورة ومكاسبها حتى تنتشر المبادىء الثورية بين الطلبة والعمال والفلاحين وحتى يخلق جيـــل ثورى قيادى وحتى تنشر الخـــلايا الثورية بين الطلاب · وكنت أود أن أسمع من السيد الرئيس كلمة فى هذا الشأن أنقلها الى زملائى الطلاب حتى يستجيبوا لها فنحن أبناء الثورة ونريد أن نحقق لمجتمعنا فى الحاضر والمستقبل · أما فيمـا يتعلق بنظام الفصلين الدراسيين فيحدونى كبير الأمل باسم آلاف الطلبة أن يعاد النظر فى هـذا النظام لأن الدراسة لا تنتظم أكثر من شهرين فى كل من الفصلين وفى خلال ذلك يشتغل الطلاب بالاستعداد للامتحانات ويشتغل الأســاتذة بالتصحيح وذلك على حساب النشاط الرياضى والثقافى فقد خلت ملاعبنا من المتفوقين فى النشاط الرياضى وخلت مكتباتنا أيضا ولا أقول ذلك بالنسبة للجميـع وانما بالنسبة للغالبية العظمى من الطلاب ·

واننى بهذه المناسبة أود أن يكون هناك تنسيق بين الهيئـــات المعنية بالشباب حتى لا تتضارب اختصاصات كل منها فهناك عشرات من الهيئات التى تخطط للشباب وكل منهــا تدعى لنفسها صفة التخطيط والشـباب مظلوم بين مختلف هذه الهيئات واننى أقول ذلك للسيد الوزير الذى يرعى الحركة الطلابية حتى يهز الجهاز التعليمى من أعماقه لنصل الى علاج الكثير من مشكلاتنا ·

أما مشكلة الخريجين فانهم يعيشون فى مجتمعنا وكأنهم غرباء عنه · وفى كل يوم يسألنى عشرات من الخريجين ويقولون : أين المصير ؟ فاجيبهم : انتظروا ·· واننى أعلم ـ وأنا أتكلم هنا ـ ان ثورتنا البنـــاءة التى بنت المصانع سوف تبنى مستقبل الخريجين والعمال والزراع وانى آمل أن يتحقق كل هذا فى المستقبل القريب · ان طلابنا فى الخارج قوة ضائعة لم تستغل وهم يعدون بعشرات الألوف من الطلاب الذين يتشبعون فى الخارج بالعقائد

الفكرية البعيدة عن روح مجتمعنا .. فلماذا لا تكون هناك رابطة بيننا وبين هؤلاء الطلاب ؟ وقد اتصلت بهم فى الخارج فوجـدت أنهم يشكون من أن الصلة بيننا وبينهم مفقودة رغم أن هذه الصلة من اليسير ايجادها لأن صلة الطلاب بعضهم ببعض صلة روحية وأرى أنه يجب اعتبارهم جزءا من الاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة . أما طلاب الدراسات العليـا فان صلتهم بالجامعة تنقطع بعد أن يتخرجوا فيـها وكنت أود أن يخرج هـؤلاء الطلاب الى المجتمع الى الحقل الى الريف والى كـل ميدان تؤهلهم خبراتهم وكنت أود أن يأتى طالب الدراسات العليا الى طالب السنة الأولى أو الثانية بالجامعة ليلقنه ويعلمه المبادىء الثورية وأن يأخذوا مكانهم معنا كعاملين فى هذا المجتمع .

وانى أتساءل لـماذا لا تعطل الجامعات سـتة أشهر فى كل عام لمدة عامين وفى تلك الفترة يتم تجنيد هيئات التدريس والطلاب تجنيـدا كاملا لنشر الوعى القومى والثقـافى والمبـادىء الثورية وهكذا نبنى مستقبلنا ومجتمعنا ؟ فلو خرجنا أساتذة وطـلابا الى أعماق الريف لعلمنا الفـلاح والعامل وربة البيت الريفية ومحونا الأمية وسـاعدنا على اقامة المجتمـع المتكامل الذى نبحث عنه .

وانى ألاحظ أن طلاب الدراسات العليا ينتهى واجبهم بعد تخرجهم فى الجامعة ولذلك فانى أطالب بتغيير نظم الاتحادات وجعلهـا اتحادات طلابية صرفة .. يتولى فيها الطلاب زمام أمورهم بأنفسهم وأن يكون نظام تمثيـل الطلاب فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى قطاعات رأسية عـلى مستوى المحافظات كما أطالب أيضا بتجنيد هيئات التدريس والطلاب مدة سـتة أشهر من كل عام لمدة عامين تجنيدا كاملا لنشر الوعى القومى والثقافى وأن يؤجل موعد انتخابات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بسبب اقتراب موعد الامتحانات .

وانني أرجو كذلك أن تعمل اتحاداتنا من أجل ذاتية الطالب فى الجامعات والمعاهد العليا وأن تحارب المبادىء الهدامة وأن تعمل على خلق حرية للفكر سياسيا واجتماعيا وأن تعمل على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصاد للطلاب وأن تعمل أيضا على نشر العدالة الاجتماعية وافهام الشعب فى مختلف المحافظات وفى كل مكان بمكاسبه الثورية وأن تعمل على أن يأخذ الطالب دوره القيادى حتى يأمن على مستقبله العلمى وأن تعمل الاتحادات كذلك على تأمين مستقبل الخريج وتهيئته لأن يأخذ مكانه فى المجتمع وانني أطالب كذلك بالاهتمام بالتدريب العسكرى واعداد الطلاب من الناحية العسكرية وجعلهم على أتم استعداد للدفاع وللمحافظة على مكاسب ثورتنا السياسية والاجتماعية ٠

وهناك كلمة أخيرة أقولها باسم الشباب وهى : اننا أسعد جيل .لأننا الجيل الذى وهبه القدر الرئيس جمال عبد الناصر ٠٠ ورمزا لكفاحه ونضاله ٠

وتبين من حديث رئيس الاتحاد العام لطلاب الجمهورية بأن الثورة أرادت القضاء على حزبية الطلبة داخل الجامعة ٠ أى النشاط السياسى بين الطلبة ٠ وبالطبع فان تاريخ الطلبة فى مصر هو جزء هام ومؤثر فى النضال الوطنى ما قبل الثورة ٠ وكانت الأحزاب السياسية تعى ذلك بل القصر الملكى والحكومات المتعاقبة وكان الكل يتسابق فى استمالة الطلبة كقطاع هام وحيوى ومؤثر فى مسارات القضايا العامة والشعبية والوطنية . فأوقفت وألغت الاتحادات الطلابية تصورا منها الغاء النشاط السياسى داخل الجامعة ٠ وهذا النشاط كان يدور حول القضايا الوطنية ويتدارسها ويناقشها ويتظاهر من أجلها الطلبة مشاركين بذلك أو مساهمين برأيهم وتأثيرهم فيها ٠ وكان نتيجة لذلك كما استبان من كلمة رئيس الاتحاد :

الفراغ السياسى وهو جزء من ممارسة الطلبة لحياتهم الطلابية حول المشاركة الوطنية فى قضايا المجتمع · بذلك حرم الطلاب من ممارســــة الحرية فى التعبير عن آرائهم وقضاياهم ومشاكلهم أيضــا · وقضت على روح المشاركة العامة والمنافسة فيها وقوة الدفع فى العمل العام بالاضافة الى عـدم ايمان معظم أساتذة الجامعة بدورهم السياسى · ويدلل على ذلك بفرق النسبة التى أدلت الطلبة بأصواتها والسبب احساس الطلبة بغياب ارادتهم وتأثيرها من خلال التعيين الذى فرض عليهم من جراء اختيــار ممثليهم فى اتحـاداتهم بالتعيين ·· أى بالفرض من السلطات العليـــا ·· مما أدى بالطبـع الى رفضها ·· كما لمس رئيس الاتحاد بأن قضية الاتحادات الطلابية ينظر اليها كجانب ادارى من الهيكل العام للجامعة · ولم ينظر إليها نظرة أوسع وأكبر من حيث كونها قضية تمثيل طلابى أى الديمقراطية · والتعبير عن الرأى أى الحرية وكيفية ممارستها · وتنمية الريادة والقيادة اعدادا للمستقبل ·

كما افتقدت السياسة العـــامة نحو الطلاب كطاقة متجـــددة يمكن استثمارها فى ميادين الخدمة العامة بالريف وخاصة محو الأمية بل تطرف فى ذلك مطالبا بأجازة جامعية طويلة لهذا الغرض وغيره ·

وان كان بالطبع قد تطرف أيضــا لكن فى جانب آخر وهو مطالبته بتكوين ونشر خلايا ثورية بين الطلاب من أجل نشر الوعى الجديد للثورة حول أهدافها ومناهجها ومكاسبها وانجازاتها ·· وان كان هذا الرأى قد أخذ به بصـــور غير علنية ومغرضـــة للبعض من القوى الســـياسية التى كانت تتصارع على الســلطة فى أواخر الستينيات ممثلة فى خلايا ولجان منظمة الشـــباب الاشتراكى التى انبثقت عن التنظيم الســياسى الاتحاد الاشتراكى ومع ذلك فان بعض هذه الخلايا أيضــا شاركت فى أول ثورة طلابية بعد الثورة عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ·

كما تحدث صلاح أبو المجد وذلك ليضيف لحديث رئيس اتحاد الطلبة فقال :

لقد فات الزميل حسن همام أن يذكر المدن الجامعية . فقد أنشئت هذه المدن للطلبة الغرباء والطلبة الفقراء ولكن مع الأسف فقد تقوم ادارات المدن الجامعية بفرض قيود تحرم كثيرا من الطلبة الوافدين من محافظات بعيدة والطلبة الفقراء من دخول المدن الجامعية . فأرجو أن يعاد النظر فى هذه القيود وأن نعطى الأولوية للطلبة الغرباء . والطلبة الفقراء في دخول المدن الجامعية بلا قيد ولا شرط .

وكان الصوت الوحيد الذى لم يرحب بتمثيل الطلاب فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى سيضع الميثاق هو الدكتور زكى نجيب محمود وان قوبل بمعارضة شديدة وجاء رد الطلاب بالفعل بالمؤتمر . فقد قال :

نحن فى موقف من تنظيم دار أو بيت أسرة فكيف ننظمها ؟ وكيف نرتبها ؟ وماذا نصنع بالطلبة الآن ؟ أظننى أكون غافلا لو قلت ان الطلبة ليسوا قوة ولكننى أتساءل من يملك زمام هذه القوة ؟ أنترك هذه القوة تشرع لنفسها أم نشرع لها نحن ؟ وقد سمعت كلاما كثيرا وقرأت لبعض الكتاب فى الصحف فى هذه الأيام مقالات ذهبت بهم المبالغة فيها الى الحد الذى قالوا فيه بأن يكون الطلاب أعضاء فى مجالس الكليات والجامعات وأن يكون لهم نصيب فى الاشراف على الجامعات .

واننى أخال ان هؤلاء جميعا قد نسوا أننا أساتذة وان هؤلاء طلاب .. اننا نعلم ونربى ولسنا فى نفس موقف المالك والأجير فهل اختلطت الصورة فى أذهان هؤلاء وهل يريدون أن يقتصوا من الأساتذة للطلاب كما يريدون أن يقبضوا من ملاك الأراضى للأجراء وكأنهم يريدون أن يقتصوا لفئة مظلومة ؟ نحن أساتذة ولسنا ملاكا وهم طلاب وليسوا

أجراء .. اننا نربي وهم يربون فلا ينبغي أن يكونوا معنا في القيادة الفكرية على مستوى واحد . ولو أننا تركنا هذا المنطق يمضى الى نهايته لوصل بنا الأمر الى الموقف الذى يعبر عنه أحد الزملاء بان الانتخاب للمؤتمر القومى ينبغى أن يكون حرا فليـأت من يأتى لتمثيل الجـامعة سـواء كان المدير أو الطالب قد يكون من الجائز نظريا عندهم أن يتولوا الطلاب زمام الجامعات وعلى المديرين والأسـاتذة أن يستمعوا أو أن يسيروا وفق ما يخططه لهم الطلبة فى رأيى ان هذا أمر غير جائز فانها قوة ولكن يجب أن يترك زمامها الى وزارة التربية والتعليم أو الجامعات أو المجلس الأعلى لرعاية الشباب . اننى لا أنكر أنهم قوة ولكن ما أنكره هو أن يتولوا زمام أنفسهم كما يريدون أو كما يخيل الى انهم يريدون . لقد قال الزميل بأن تعطل الجامعـات لمدة عامين وانى أتساءل لماذا لا تعطل أيضا المصانع والمزارع والمتاجر والمعامل اسـوة بالجامعات ؟ الى هذا الحد قد وصـلنا ؟ ولو تركنا المنطق ينحرف بنا الى هذا الحد لوصـلنا الى مثل هذه النتائج . لماذا تعطل الدراسـة عامين اذا صح ما سمعته فان سمعى ضشيل ؟

فلو كان اجتماعنا اليوم لتقرير قواعد الانتخاب للبرلمـان على أساس الأفراد لاسـتحال على أن أنحى الطلبة لان الأساس عندئذ سيكون للأفراد وكنا سـنحدد الشروط العامة طبقا للسن فنقول ان من يزيد عمره على ١٨ أو ٢٠ أو ٢٥ عاما ينتخب أو ينتخب وعندئذ يتقدم الطالب للانتخاب لا بصفته طالبـا وانما بصفته مواطنا فليس هنـاك بلد فى العـالم يسمح بأن ينتخب الطالب فيه بصـفته طالبا بل ينتخب كمواطن عادى ولا ينبغى أن يختلط الأمر علينا فى هذا الشـأن فاننا لم نأتى الى هذه اللجنة لنضـع قواعد الانتخاب للبرلمـان وانما أتينا لنحدد كيفية تمثيل القوى الحقيقية للشعب فى المؤتمر الوطني وأعتقد ان الأفـكار التى سمعناها كادت تلتقى حول ماهية قوى الشعب العاملة وفى امكاننا أن نصـل الى تعريف نتفق عليه

لهذه القوى بنـاء على هذه الأفـكار • وأرجو ألا نترك لطلابنا القيادة فى أيديهم والا انقلبت الأوضاع وليس لك يا زميلى أن تكون فى مركز قيـادى لانك طالب تقاد ولا تقود وحتى يأذن الله لك ولنا بالخير والسلام •

وقد ذكر د• زكى نجيب محمـود انه حضر ندوة فى انجلترا ـ أثنـاء الحرب العالمية الثانية وتناولت الدور الذى يقوم به الشاب وقال : واننى أذكر ان أحد الانجليز سـألنى لماذا تسمحون فى بلادكم للطلاب بالخروج الى الشـوارع فى مظاهرات ؟ فقلت له : ألا ترى ان جامعاتكم قد خلت من أكثر من نصف طلابها لانهم قد ذهبوا الى ميدان القتـال فى ألمانيا اما عدونا نحن فهو فى شوارع القـاهرة ولا بد لهؤلاء الطلاب أن يتركوا قاعات الدروس ليقابلوا عدوهم • ثم استطرد قائلا : ولو حدث اعتـداء كالذى حدث فى سنة ١٩٥٦ لأقفلت قاعة الدروس بيدى ولأخذت طلابى وأنا على رأسـهم بسلاحهم وسلاحى لنقاتل العدو •

وتحدث د• عبد الخالق خيرت ضيف أسـتاذ المحاسبة بكلية التجارة بجامعة عين شمس وذلك ليرد على بعض ما أعلنه رئيس الأتحاد العام للطلبة فقال :

أود أن أؤكد ان وجود أسـاتذة الجامعات فى الاتحادات الطلابية لم يقصد منه تعويق نشـاط الطلاب وانما كان القصـد منه أن يكونوا روادا وقادة ومستشارين وآباء فهم اخواننا وآباؤنا وأبناؤنا قبل كل شىء •

والمسـألة الثانية التى فهمتها من بين هذه العبارات انه يأخذ على بعض أعضـاء هيئة التدريس فى الجامعات عدم اسـهامهم فى النشاط الاجتماعى • وأود أن أؤكد ان كلامنا كان يسـهم بقدر ما يملك وبقدر ما يستطيع فى اللجان المختلفة فقد أسـهمنا فى النشـاط الرياضى والاجتماعى والثقافى والفنى وفى المعسـكرات والرحلات الجوالة وقد خرج بعض أصدقائى من

أعضـاء هيئة التدريس فى الجامعات لمسح بعض الأحياء مسحا اجتماعيا كاملا فأسهموا بخبرتهم وجهودهم فى الدراسات الاجتماعية التى تهتم بها مختلف أجهزة الدولة فى كل نواحى النشاط ٠

ورد الطالب حسن أحمد همام على وجهة نظر د٠ زكى نجيب محمود الأستاذ المساعد للفلسفة وعلم النفس بآداب القاهرة قائلا : اننى لم أقل بتعطيل الجامعات عامين متتاليين بل قلت بتعطيلها لمدة ستة أشهر فقط فى عامين وهذا أمر ليس بالجديد أو الغريب فقد طبقته كوبا فعلا ٠ اما عن مسألة تمثيل الطلبة فى مجالس الجامعات فليس بالجديد أو الغريب ففى كل الجامعات نجد الطلبة أيضا فى مجالس الجامعات ٠

اما عن قولى الطلبة بتولى القيـادة فأقول انه اذا لم يكن لهم الدور القيادى فلمن يكون ؟ فالطلبة هم قادة المستقبل وأكرر القول ان طلبة الاتحادات العـامة يوكل اليهم بعد تخرجهم مباشرة مناصب قيادية بدليل اننا كنا نكرم بالأمس (١٢ ديسمبر) رئيس اتحاد طلبة الجزائر الذى عين عقب تخرجه مباشرة سفيرا لبلاده فى لبنان ٠

كمـا ذكر لى أحـد الأساتذة ــ د٠ خيرت ضيف ــ ان الأسـاتذة يشتركون فعلا فى جميع أوجه النشـاط الطلابى وليسمح لى أن أقول له : ان أقلية فقط هم الذين يشتركون اما الأغلبية فلا يشتركون فعلا ٠ وليس أدل على ذلك من قول أسـتاذ فى اجتماع لنا يوم الخميس الماضى « نحن لا نتعدى عدد أصـابع اليد الواحدة وباقى زملائنا عبء ثقيل علينا لانهم لا يسهمون معنا ٠ وهذا القول ثابت فى السـجلات الرسمية وشهد شاهد من أهلهم ٠ اما عن اجتماعات مجالس الكليات فهى قليلة ودليلنا على ذلك أن مجلس كلية العلوم لم يجتمع خلال ١٤ شهرا الا ثلاثة أو أربع مرات على الأكثر ٠

أما عن ميزانية اتحادات الطلبة والتى تبلغ نحو ١٢٠٫٠٠٠ جنيه فلا نعرف عنها شيئا وكل ما نعلمه انها تنفق فى اقامة الحفلات وليس مساعدة الطلبة اجتماعيا وثقافيا .

أما محمد أيوب محمد مصطفى وكيل اتحاد طلاب جامعة عين شمس فوقف يقول :

اننا ما زلنا فى ثورة تتطلب حشد القوى والجهود وأعتقد اننا كدولة متخلفة فى حاجة فعلا الى جهود الطلبة ومشاركتهم فى بناء المجتمع والنهوض به ولا يجوز أن تطبق علينا ما طبقته انجلترا على نفسها .

والمسألة الثانية والخاصة بكراسى الطلاب فى مجالس الجامعات فليسمح لى أن أقول ان المسألة لا يمكن تمثيلها بملاك وأجراء ولكن المقصود بذلك أن ينقل الطالب بأمانة وجهة نظر زميله لهذه المجالس .

أما طلعت شهاب الدين وكيل اتحاد طلاب كلية الزراعة بجامعة القاهرة فقد تحدث عن بعض المواقف المشرفة للطلاب فى كفاحهم ضد الاستعمار الانجليزى . وقال : ان الطلاب الموجودين الآن سيتخرجون كل فى طريقه الى قطاع من القطاعات ولكن ألن يكون هناك بعد ذلك شيء اسمه طلاب ؟ هذا لن يحدث أبدا فلا زوال لهذه الطائفة بل انها ستزداد قوة وايماننا بدورها القيادى وتكون كعهد الشعب بها فى مقدمة القوى الشعبية التى تحمى مكاسبنا الاشتراكية .

وتحدث عن نقطة تجميد تشكيلات الطلاب الاتحادية أيضا كزميله حسن همام فقال : ان الحزبية والرجعية لعبت دورها وشوهت حركة الطلاب التقدمية الثورية مما اضطر قيادة الثورة فى ذلك الوقت ـ حماية لحركة الطلاب من التشويه ـ أن تقوم بالغاء نظم التشكيل الاتحادى للطلاب

وجعلت العضوية بالاتحاد بتعيين طلاب موثوق فى قدرتهم وفى كفايتهم واستمرت فترة انتقال دامت ست سنوات وكان لا بد أن ينظم الطلاب عقائديا وثوريا خلال مرحلة الانتقال وهذا ما لم يحدث وعادت انتخابات اتحاد الطلاب بعد هذه الفترة من السلبية وروح الانعزال من أى عمل وطنى وشعبى ولكن للأسف الشديد ولدت هذه الاتحادات مكبلة مسلوبة الارادة · وقد يكون الطلاب أنفسهم مسئولين عن هذا الفشل الى حد ما · ولكن سوف يبقى العبء الأكبر من سلبية الطلاب والشباب واقعا على القيادة الثورية والمسئولين عن قيادة الشباب منذ عام ١٩٥٢ ·

ثم وضح أسباب فشل الاتحادات الطلابية فى تأدية دورها لخلق جيل من القادة يتدرب على حمل المسئولية · فعددها قائلا :

١ ـ تعدد القيادات والتنظيمات التى تولت أمر الشباب ـ منظمات الشباب ـ شباب التحرير ـ الشباب الجامعى العربى ـ شباب مصر ـ اتحاد الشباب القومى ـ وعدم وجود تنسيق بين هذه القيادات رغم وحدة الهدف · فكانت كل قيادة تبدأ عملها بهدم التنظيم السابق مما أوجد أزمة الثقة فى نفوس الطلاب تجاه هذه القيادات المختلفة ·

٢ ـ قيادة تنظيمات الطلاب والشباب لم تكن فى مستوى الأحداث وينقصها الثقافة والقدرة على التنظيم وتحريك مشاعر الشباب والطلاب ·

٣ ـ عدم وضوح الفكرة والعقيدة التى يلتف حولها الطلاب ·

٤ ـ تدخل سلطات الجامعة المختلفة فى الانتخابات ·

٥ ـ طريقة الانتخاب ولائحة الطلاب لا يمكن أن تخلق قيادات ثورية سياسية واعية ·

٦ ـ قصر مدة عضوية الاتحاد لأن الانتخابات تتم دائما فى نهاية الدور الأول ·

٧ ـ نظام الفصول الدراسية بوضعه الحالى لا يترك للطالب الوقت لمزاولة نشاطه •

ثم اقترح عدة مطالب يرى أنها تعيد لهذا الحشد المثقف من الطلاب حيويته وثوريته الموجودة فيه فعلا ليشارك فى بناء المجتمع الجديد ليكون طليعة للقوى الشعبية • ورأى بأن هذه المطالب تقضى على مسببات السلبية التى ذكرها فقال :

أولا ـ أن يتولى قيادة الطلاب شخصيات قوية واعية تتفهم نفسيات الشباب وتربيتهم تربية روحية وعقائدية ويهمنا جدا شخصية القائد اذ أن لها أثر كبير جدا فى خلق قيادات أخرى من الطلاب •

ثانيا ـ اعداد دراسات وندوات مستمرة للطلاب وذلك عن طريق جهاز المفكرين والمثقفين واطلاق الحرية الكاملة فى المناقشات وتحرير الطلاب من الخوف وبعث الثقة فى نفسه •

ثالثا ـ عدم تدخل سلطات الجامعة فى حذف الطلاب على أن تكون فى كل كلية لجنة تشكل من الأساتذة والطلاب لحذف الطلاب ذوى السمعة السيئة •

رابعا ـ يتولى الاتحاد العام لطلاب الجمهورية وضع دستور للطلاب على أن يكون فى كل محافظة مجلس لطلاب المحافظة كفرع للاتحاد العام لربط طلبة الجامعات مع طلبة المعاهد •

خامسا ـ أن تصبح الاتحادات طلابية بحته من القاعدة الى القمة يتولى قيادتها الطلاب أنفسهم حتى تتكون لديهم القيادة الناضجة على ان يكون هناك مكتب استشارى من الأساتذة والطلاب المؤمنين بفكرة الاتحادات الطلابية كاعداد وتكوين يتولى هذا المكتب من الاتحاد بالأفكار الناضجة

المتجددة ويدلى بآرائه الفاصلة فيما تشتط فيه هذه الاتحادات من قرارات ٠

ثم أضاف قائلا : بجانب ذلك آرى أن نبدأ بتربية الشباب ثقافيا وقوميا فى سن مبكرة ليسير العلم والثقافة والوعى القومى جنبا الى جنب فاذا ما وصلوا الى الجامعة كانوا عناصر صالحة وفى هذه الحالة نطالب بأن ترفع عن هؤلاء جميعا الرقابة فننزع بذلك الخوف من نفوس الطلبة كما يجب أن ترعى الجامعات القادة وتشجعهم بمختلف الوسائل أدبيا ومعنويا وعند التخرج يجب أن يكون لهؤلاء القادة الأسبقية فى الأعمال القيادية الثورية حتى نستطيع أن نستفيد من خبرتهم القيادية ويسهموا بوعيهم فى المجال الجديد الذى يدخلونه ٠

كما عقب على اقتراح سابق للمهندس محمد عبد الفتاح عضو المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بشأن تكوين اتحاد من الأساتذة والطلاب على غرار المصانع المختلفة التى تجمع بين المهندسين والموظفين والعمال فقال : ان هذا يختلف عن طبقية وطبيعة النظام الجامعى فالمهندس والعامل يشتركان فى انتاج سلعة واحدة ولكن فى الجامعة هذا أستاذ وهذا طالب ٠ هذا يعلم وذاك يتعلم ما يلقنه له أستاذه ولا يمكن أن يكون الاتحاد اتحادا طلابيا الا اذا كان طلابيا لحما ودما وأن يكون دور الأستاذ فى ذلك هو الموجه والمرشد لهذه الاتحادات بما اكتسبه من خبرات سابقة حتى يستطيع الاتحاد آن يؤدى الأغراض المرجوة منه وخلق قيادات طلابية صحيحة وفى هذه الحالة نحن لا نطالب ببدعة فهذا هو النظام المتبع فى أغلب الاتحادات فى الخارج ٠

ثم تحدث عن كيفية تمثيل الطلاب ضمن المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فرأى أن يكون عن طريق الانتخاب المباشر لأعضاء هذا المؤتمر على أن يرشح المرشحون انفسهم عن جميع السنوات فى الكلية أو المعهد ويكون هذا

منفصلا عن انتخابات الاتحاد . أما عن تمثيل باقى الطلبة فيجب أن يكون على مستوى المحافظات بحيث يمثل كل ٣٠٠٠ طالب طالب واحد على ألا تقل سن المرشح عن ١٨ سنة وبذلك يستطيع الطلاب أن يختاروا من يمثلهم التمثيل الحقيقى دون تزكية ثم قال : وقد سمعنا فى أرجاء هذه القاعة من ينادى بتسليح بعض النقابات كما قرأنا فى الصحف عن قيام الحرس الوطنى بنشاط فى جميع القطاعات وجدير فى هذا المجال أن أذكر ان اتحاد الشباب القومى يضم الشباب فى جميع هذه القطاعات فاذا كان هناك تدريب أو دعم فليكن لمثل هذا التشكيل .

أما محمد أيوب محمد مصطفى وكيل اتحاد طلاب عين شمس فقد طرح أمثلة لدور الطلاب الخطير فى صيغ تساؤلية فقال : من أسقط كيش فى اليابان وسيجمان رى فى كوريا الجنوبية وعدنان مندريس فى تركيا ؟ انهم الطلاب .. من الذى عمر ألمانيا الغربية بعد الحرب وأعاد مجدها ؟ انهم الشباب وطلاب ألمانيا الغربية .

ثم قال : أقمنا تخطيطا اقتصاديا ولم نقم تخطيطا بشريا أو بمعنى أدق لم نقم بخطة للتنمية القيادية فى صفوف الطلاب والشباب وفى تصورى لا بد أن أقول ان هذه التنمية القيادية لا تقل أهمية عن التنمية الاقتصادية حيث ان الأولى هى التى ستحقق وستحفظ بنجاح الثانية .. ولا بد أن نعلم ان الشباب والطلاب هم القوة النقية والدعامة القوية لهذه الجمهورية .

وسأثبت بما لا يدع مجالا للشك ان الطلاب قوى عاملة بالمفهوم الواسع للعمل .

فقد قدمت تقريرا باسم طلاب الجمهورية فى مؤتمر الدار البيضاء أمام ممثلى ٧٢ دولة وكان موضوع المؤتمر « دور الطلاب فى التنمية الاقتصادية فى الدول حديثة العهد بالاستقلال » .. فلا بد من الاتجاه فى الزيادة الانتاجية

الى كل ما يوفر رأس المال أى يقلل من الحاجة اليه وهنا يبرز دور الطالب (وأى مثقف) فيستطيع أن يسهم فى الآتى :

١ ـ بعض المشروعات الانشائية كالطرق والكبارى والتعمير والمرافق العامة والتشجير وحفر القنوات وتوسيعها ٠

٢ ـ استصلاح الأراضى البور أو اقامة مزارع فواكه أو بساتين زهور ٠

٣ ـ مشروعات تجارة أو الحداد أو الميكانيكا والاصلاحات ٠

٤ ـ تقديم خدمات صحية وتعليمية وتوجيهية ٠

واما من ناحية التطبيق فى مصر ٠ فقد ذكر ان الطلاب شاركوا فى مشروع توسيع قناة السويس وانشاء رصف الطرق ومشروعات الخدمة فى مواطن الطلاب ومدارس الشعب التى قامت محافظة القاهرة مشكورة بافتتاحها ٠ وهذه أمثلة من نشاط طلاب الجامعات والمعاهد من سنة ١٩٥٨ حتى الآن ٠

كما تحدث لطفى حسن محمد الوكيل العام لاتحاد طلبة الأزهر فقال : لقد احتضنت الدولة كثيرا من المؤسسات التى تعمل على تأمين الشباب ورعايته ودفعه نحو البحث والعمل على البناء ٠ ولكننا نرى ان رعاية الشباب يجب أن تعتمد أساسا على الدين وأنا لا أنكر ان هناك اهتماما من الدولة بأمر الدين ولكن هناك بعض وسائل الاعلام قد تسربت اليها بعض العناصر المنحرفة فكانت عاملا مدمرا لقوى الشباب الروحية فتسببت فى انهيار خلق الشباب وانحراف أفكاره ولذلك فأنا أقترح ابعاد أصحاب الأقلام المدمرة من المؤسسات الوطنية ومصادرة كل المطبوعات التى ظهرت أو ستظهر فى هذا المضمار ولا ننسى ان هذه الأقلام الساقطة قد ظهرت بشكل واضح فى أعقاب خروج الاستعمار ٠

ومن هنا فان جيل الثورة هذا والممثل فى الطلبة ٠٠ كان له موقف خطير وهام فى تاريخ مصر الثورى ٠

فكانت مواقفه تباعا منذ فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ وكذلك فى أوائل عام ١٩٧٢ ٠ فى أعقاب خروج الاستعمار ٠ وكان لهذه المواقف دلالات وردود فعل بالغة الأهمية فى تاريخنا المعاصر ٠

وبالتأكيد فقد استشعر الرئيس جمـال عبد النـاصر ذلك وقد عبر عنه فى بيانه الافتتاحى للبرلمان فى ٢٣ نوفمبر عام ١٩٦٨ حيث قال :

فيه ناس تمزقت نفوسـها وقلوبها خصوصا الشـباب من هذا الجيل حينما رأى اسرائيل تحتل جزء من أراضينا وتصل بقواتها الى الضفة الشرقية لقناة السويس ٠٠ أنا شفت عدد من الشـباب تمزق مش قادر ٠٠ مش قادر يحتمل الصـورة ان اسرائيل موجودة وازاى تقدمت الى الضفة الشرقية للقنال ٠٠

وحتى نتعرض لهذه الأحداث الطـلابية من الوجهة التحليلية ولا سيما تحت القبة وموقف البرلمـان تجاهها فان هذه الأحداث ذاتها تطرح تساؤلات عديدة ٠٠ يجب الاجابة عليها من خلال الموقف البرلمانى منها ٠ وأبرز هذه التساؤلات : **ما هى أسباب ودوافع ثورة الطلبـة ؟ وماذا يريد الطلبـة ؟** ورد فعل البرلمـان منها ؟ ثم أخيرا ما هى نتائج ثورة الطلبة ؟ وهل هنـاك من هو مسئول عنها مسبقا ؟ فلنبدأ منذ البداية ٠٠ البرلمانية ٠٠

ففى يوم ٢٧ فبراير ١٩٦٨ وفور افتتاح الجلسـة أعلن رئيس مجلس الأمة حينذاك أنور السادات قائلا : من الطبيعى انه لا يمكننا أن نبدأ نظر جدول أعمال جلسـة اليوم لاننا ــ كما تعلمون ــ نريد مناقشة الوضع

الداخى وأعتقد ان المدخل للموضوع هو أن نستمع الى بيان وزير الداخلية ٠ فأدلى الوزير شعراوى جمعة ببيان قال فيه :

« أود فى البداية وقبل أن أسرد ما حدث ، أن أعبر عن اعتزازى بأبنائنا الطلاب والعمال ، فهم ذخيرة المستقبل وعدته من أجل النضال ومن أجل استمرار الثورة على طريق الحرية والتقدم ، ولعل حضراتكم تذكرون كلمات الرئيس جمال عبد الناصر فى مجلسكم الموقر فى ٢٠ يناير عام ١٩٦٥ حيث قال سيادته ان المهمة الأساسية التى يجب أن نضعها نصب أعيننا فى المرحلة القادمة هى أن نمهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة فى جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية ٠ وان الأمل الحقيقى هو فى استمرار النضال ، ويتأكد الاستمرار حين يكون هناك فى كل وقت جيل أكثر وعيا من جيل سبق ٠ أكثر طلابه من جيل سبق ، أكثر طموحا من جيل سبق ٠

واذا كانت الثورة من أجل ذلك تحرص على أن تنمى قدرات هذا الجيل وتفتح له آفاق التقدم وتتبع له الفكرة الحر أن يستكشف عصره فانها من ناحية أخرى تحرص على أن توفر له الرعاية والحماية حتى لا يتعرض لتيارات غريبة مغرضة تحرفه عن الطريق ، خاصة ونحن فى ظروف بالغة الحساسية، فقواتنا المسلحة تقف على استعداد فى القناة تواجه عدوا متربصا ، وهذا يوجب علينا أن نوفر لها جبهة داخلية واعية متكاتفة ٠

لهذا وحرصا على مصلحة الوطن والثورة ومصلحة أبنائنا الطلبة ، طلبت الى النيابة العامة أن تتولى التحقيق وفور وقوع الحوادث وأن تعمل على انهاء هذا التحقيق فى أسرع وقت ممكن حتى لايحتجز شخص ترى النيابة براءته وقد استجابت النيابة العامة مشكورة لهذا فجندت أكبر عدد من أعضائها الذين أنهوا مشكورين التحقيق فى فترة وجيزة جدا ، تم بعدها

مباشرة وفورا ، الافراج عن جميع الطلبة المحتجزين عدا قلة بسيطة جدا لا يزال التحقيق يستكمل معهم لمعرفة أبعاد العملية ٠

بعد هذه المقدمة أرجو أن أسرد باختصار ما دار من حوادث فى الفترة الماضية ، وأبدأ الحديث بليلة ٢٠ فبراير الجارى فقد وصلت معلومات تفيد انه من المحتمل أن تخرج بعض المظاهرات للتعبير عن رأيها المعارض للأحكام التى صدرت فى القضية الخاصة بالطيران ، وخوفا من أن تستغل هذه المظاهرات فقد تم الاتفاق بين الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب ووزارة الداخلية على أن يكون التعبير داخل محلات العمل ، وفعلا صدرت الأوامر من الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب بذلك ٠

وفى صباح ٢١ الجارى بلغت أن هناك استعداد لخروج مظاهرة من مصنع ٣٦ الحربى وكان المتفضل بالحديث معى هو السيد وزير الانتاج الحربى وتم الاتفاق على محاولة أن يتم التعبير داخليا وفى الوقت نفسه كانت هناك تعليمات لدى الشرطة لفض المظاهرات ٠ ولكن خرجت المظاهرة وكانت بعض الهتافات تنادى بالاتجاه الى مجلس الأمة والقاهرة ٠

وعندئذ تم الاتصال بين مأمور قسم حلوان وبين الذين يقومون على هذه المظاهرة واتفق على فضها ولم يتم النجاح فى هذا ٠ وحين وصلت المظاهرة الى قسم حلوان فرقت بالمياه وكان الرد على ذلك هو ضرب قسم البوليس بالطوب ٠

ولما كانت قوة قسم حلوان ١٥ فردا وكانت المظاهرة بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ شخص فقد خشى مأمور القسم أن يتطور الأمر الى هجوم على القسم ، فأطلق الرش ولم يطلق الرصاص ٠ فأصيب فى هذه الحادثة ٢٣ فردا نقلوا الى مستشفى حلوان ٠ ولعله من الواجب على أن أذكر بالشكر والتقدير

ما بذله الأطباء في مستشفى حلوان وما قام به السيد وزير الصحة الذى بذل مجهودا كبيرا في انقاذ المصابين ٠

وهنـا حدثت بعض الأخطـاء ٠ ولكن أعتقد ان هذه الأخطـاء كلها كانت فى سبيل الصالح العام ٠

بعد هذه المظـاهرة وانتقال المصابين الى المستشفى توجه السيد وزير الصحة والسيد سامى شرف وأنا معهما لزيارة العمال المصابين ٠

والحقيقة اننى كنت مترددا جدا في لقاء العمـال ولكن الروح العظيمة التى قوبلنا بها من المصـابين كانت فوق ما أتصور ٠٠ مما جعلنى أحيى من فوق هذا المنبر هذه الروح العظيمة التى استقبلت وزملائى بها هناك وعندما علم العمال ان معى السيد سامى شرف مندوبا عن السيد الرئيس لينقل اليهم تحياته وتمنياته الطيبة كانت هناك مظاهرة أخرى داخل المستشفى تعبر عن اعتزاهم وثقتهم بالسـيد الرئيس جمـال عبد النـاصر وانتهت هذه المشكلة وأود أن أوضح هنا حقيقة هامة وهى انه لم يقتـل فرد واحد فى مظـاهرة حلوان ، لان بعض الاشـاعات المغرضة استغلت هذا الظرف وأشاعت ان هناك قتلى والواقع ان عدد المصـابين كما ذكرت هو ٢٣ فردا خرجوا كلهم من المستشـفى ما عدا فردا أو اثنين بهمـا بعض الكسـور ٠ وهذه هى الحقيقة فليعلمها الناس جميعا ٠

أنتقـل بعد ذلك الى يوم ٢١ وهو يوم الطـلاب فأقول انه قد تم الاتفاق على أن تعقد الاجتماعات فى يومهم هذا داخل الكليات لتعبر عن شعورها فى هذا اليوم ٠ وانتهى فى الجـامعة اليوم بسـلام ، حتى الساعة الثالثة بعد الظهر حينما مر بعض الطلاب داخل أحد المدرجات واجتمعوا على شكل مؤتمر وانتخبوا من بينهم لجنة تنفيذية لرفع آرائهم فى الأحـكام التى صدرت وفى

بعض البنود الأخرى التى يريدونها وبعد انتخاب اللجنة التنفيذية هذه جرى اتصال بين أعضائها وبين أساتذة الجامعة لدراسة هذا الموقف وأجد لزاما على أن أذكر بالشكر المجهود العظيم الذى بذله السيد مدير جامعة القاهرة ووكيلها وأساتذتها فى لقائهم مع الطلاب وفى النصح والتوجيه لهم فى هذه الظروف وتم اجتماع مع الطلاب فى مساء اليوم نفسه ٠

واتفق على أن يتم لقاء فى اليوم التالى لدراسة ما تم من قرارات وكان هذا اليوم يوافق يوم الخميس الذى كان يوم أجازة للطلبة ولكنهم استمروا مجتمعين وتوجه إليهم السيد وزير التعليم العالى ومكث معهم أكثر من أربع ساعات ٠

وانتهت المناقشات بين الطلبة وبين السيد وزير التعليم العالى بالاتفاق على أن تحل كل مطالب الطلبة بدراستها مع الأنشطة المختلفة فيما يتعلق باتحاد الطلاب يدرس مع اتحاد الطلاب وما يتعلق بالاتحاد الاشتراكى يدرس مع الاتحاد الاشتراكى ، وما يتعلق بالجامعة يدرس بالجامعة ، اما ما يختص بالقضية فيرفع الى السيد رئيس الجمهورية ، كآراء باقى طوائف الشعب التى عبرت عن رأيها ٠

على أنه بالرغم من هذا الاتفاق كانت هناك بوادر لخروج مظاهرات يوم السبت ، وظهر مساء الجمعة ان هناك بعض الأفراد لهم بعض الاتجاهات المعينة قاموا باعداد لافتات معينة لهذه المظاهرات ، وقد تم التحفظ على هؤلاء الأفراد ويجرى التحقيق معهم ٠

وقد كان توجيه السيد الرئيس جمال عبد الناصر الصريح صباح يوم السبت أن يسمح بالمظاهرات اذا قامت وألا تتعرض لها الشرطة على الاطلاق بل تكون فى حمايتها وفعلا صدرت تعليمات لرجال الشرطة بهذا المعنى ، ثم حدث التجمع وخرجت المظاهرات من جامعة القاهرة اما جامعة

عين شمس فقد عقدت فيهـــا مؤتمرات داخلية وكذلك كان الأمر فى كليـــة طب المنصورة اما جامعة الاسـكندرية فقد خرجت منها مظـاهرات اتجهت الى الاتحاد الاشتراكى العربى ٠

لقد بدأت مظـاهرة جامعة القـاهرة حوالى الساعة التاسعة صـباحا واستمرت حتى الساعة الرابعة مساء وسارت فى طريق شارع القصر العينى الى مجلس الأمة ولم يتعرض لها أحد من رجال الشرطة على الاطلاق بل كانوا خلفها يقومون بالحفاظ عليها ، ثم دخل جزء منها الى مجلس الأمة حيث التقى الطلبة بالسيد رئيس المجلس وتفرعت المظـاهرة بعد ذلك لعدة أجزاء : اتجه جزء منها الى ميدان التحرير وجزء آخر الى باب اللوق وجزء ثالث الى جريدة الأهرام وهنا تغير شكل المظاهرة وتغيرت الهتافات ، وتبدل الموقف واقترب المساء وكان لابد من انهـاء هذا الموقف بتفريق هـذه المظاهرات ، وصدرت التعليمات لرجال الشرطة بأن يبدأ فى تفريق المظـاهرة أولا عن طريق اصدار نداءات من مكبرات الصوت بعربات النجـدة تعلن ان المظاهرات ممنوعة ، ثم تستخدم الميـاه بعد ربع ساعة من هذا النداء اذا لم تتفرق المظـاهرة ، ثم يلجأ أخيرا الى استخدام قنابل الغازات المسيلة للدموع ، وقد تم هذا فعـلا ، وانتهت المظـاهرة حوالى الساعة السـادسة مساء ولم يستخدم أى فرد من رجال الشرطة أكثر من العصى فقط ، وكان الجميع غير مسلحين رغم كبر العملية ٠

صـدر بعد ذلك بيان وزارة الداخلية بالغاء المظـاهرات وشرح أسباب هذا المنع فى ظل الظروف الحالية التى تمر بها ٠

وفى صباح اليوم التالى لم يمتثل بعض الأفراد الى هذا البيان وقامت المظـاهرات فى جامعة عين شمس وجامعة القـاهرة وكانت التعليمات بمنع المظاهرات تنفيذا للبيان وتقديرا للموقف الدقيق الذى تمر به البلاد ٠

وقد حدثت فى هذا اليوم اشــتباكات بين رجال الشرطة والمتظاهرين ، ولأول مرة فى التاريخ وفى مثل هذه المظـاهرات الضخمة التى لم تشهدها مصر منذ فترة طويلة يتبين ان عدد المصـابين من رجال الشرطة يزيد على عدد المصـابين من الأهالى كما لم تحدث حادثة وفـاة واحدة بين الطلبـة أو المواطنين .

وقد استمرت المظـاهرات لفترة طويلة فى شارع القصر العينى وميدان عبده باشا ثم أمكن السيطرة عليها فى حوالى الساعة السابعة مساء يوم الأحـد .

لقد كانت الصــورة فى الحقيقة غريبة حيث بدأت بالتعبير ثم تطورت فى اليوم الأول بشكل غريب واندست فى اليوم الثانى عناصر مسلحة بالعصى والطوب وانتى أشـكر الله على ان هذا الموقف قد انتهى الى هذه النهاية : ذلك انه فى مثل هذه المظـاهرات والصدامات لا تعتبر هذه النهاية النتيجة التى كان يمكن أن تترتب عليها .

بعد هذا السرد المختصر لهذا الموقف أوجز حديثى فيما يلى :

ان الطلبـة فى الحقيقة ما هم الا أبناء وأخوة لنا .

ان سـلامة الجبهة الداخلية أمر حيوى لحماية الجبهة العسكرية ، ومن واجب كل فرد فى هذه الأمة الضرب على آيدى العناصر المغرضة .

ان رجال الشرطة ضباطا وجنودا قد قاموا بواجبهم خير قيام على الرغم من صـعوبة المهمة والضغط الشديد على الذى تعرضوا له .

هذا بالاضـافة الى انه لا يوجد قتيل واحد سواء بين عمال حلوان أو بين الطلبة أو المواطنين .

وأخيرا انه تم الافراج بالنسبة لجميع من قررت النيابة العامة الافراج عنهم ·

ثم تحدث وزير التعليم العالى فقال :

من الحقائق الواضحة للجميع ذلك الدور الهام الذى تقوم به جامعاتنا فى تطوير حياتنا وفى صنع المستقبل الذى ترجوه ولقد أدركت ثورتنا منذ يومها الأول أهمية الجامعات للقيام بهذا الدور الهام الذى تقوم به دائما مما أدى بدوره الى اهتمام نظامنا بكل ما يتعلق بالجامعات وبشبابها ، واذا كان لنا أن نذكر هنا بعض الحقائق القليلة فمن أهم هذه الحقائق ان ثورتنا قد جعلت التعليم الجامعى بالمجان للجميع كما ألزمت الدولة نفسها بفتح أبواب العمل أمام كل من يتخرج من هذه الجامعات ·

بعد هذه النقطة الأساسية وقبل أن أعرض لتتابع الأحداث التى تمت فى الأيام الأخيرة من ناحية الجامعات أود أن أذكر بايجاز شديد بعض المبادىء التى اشترشدت بها الجامعة فى علاج هذه الأحداث ·

أول هذه المبادىء ان أبنائنا الطلبة لهم مطلق الحرية فى أن يتأثروا بما يدور حولهم من تطور وأحداث وأن يعبروا عن رأيهم فيها ·

وثانى هذه المبادىء الذى حرصت ادارات الجامعات جميعا على تطبيقه أن تبذل الاقناع بروح الأبوة لأبنائها الطلاب لكيلا يشوه تعبيرهم عن حرية رأيهم ولكيلا يستغله البعض بما يسىء الى الوطن فى ظروفه التى يمر بها ·

والمبدأ الثالث الذى التزمنا به هو أن نحقق سلامة الطلبة حتى ولو تطورت الأحداث فى غير ما نريد وانى أحمد الله ان هذه الأحداث قد مرت دون أن تحدث حالة واحدة تحرم فيها عائلة من حياة ابنها ·

بعد هذه النقط ، أود أن أعرض لما حدث منذ يوم الأربعاء الماضى

الموافق ٢١ فبراير فقد كان ذلك هو يوم الطابة العالمى وتطبيقا للمبدأ الأول من جعل أبنائنا ينفعلون ويعبرون بحرية تامة عما يدور حولهم من أحداث ومن تطورات فقد قررت الجامعة أن تحتفل بذلك اليوم على أساس أن يحتفل به فى كل كلية فعقدت فى كل كلية اجتماعات منذ الصباح وفى كل شىء فى جو الاجتماع الجامعى الهادىء واستمر الوضع كذلك حتى الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأربعاء ، عندئذ اتصلت بى ادارة الجامعة وأخطرتنى ان مجموعة من أبنائنا طلبة كلية الهندسة قد انتقلت من كليتهم وطافت على بعض الكليات فى داخل الحرم الجامعى ثم انتهت الى فقد اجتماع فى شكل مؤتمر ، فى أحد مدرجات كلية الآداب ودارت فى هذا الاجتماع مناقشة كاملة فى موضوعات عديدة ومتشعبة من بينها قضية الطيران وما حدث فى حلوان فى صباح نفس اليوم وتكونت من بينهم مجموعة من الطلبة من اثنى عشر طالبا لرفع رأيهم فيما تناقشوا فيه ، وفيما توصلت اليه مناقشاتهم • ولقد اجتمع بهم على الفور السيدان مدير الجامعة ووكيلها طوال مساء الأربعاء وتناقشا معهم فى جميع ما أثاروه من موضوعات وكان حرص ادارة الجامعة هو أن يكون تعبير الطلبة عن آرائهم بأسلوب منظم سليم فى جميع ما عن لهم من مسائل هو التعبير الذى لا يجوز أن يحجر عليه مطلقا ، وذلك برفع ما يختص بقضية الطيران وحلوان الى الجهات المسئولة كما فعلت بقية طوائف الشعب • وبدراسة الجوانب الأخرى التى أثاروها مع الأجهزة المختصة فى النشاط الجامعى والسياسى مثل اتحاد الطلاب ووحدات الاتحاد الاشتراكى فى الكليات لكى ترفع بعد ذلك النتيجة بالكامل للقيادات السياسية واتفق على أن يتم اجتماعهم بالسيد وكيل الجامعة فى اليوم التالى أى يوم الخميس الموافق ٢٢ فبراير الجارى للاتفاق النهائى على الأسلوب الذى سوف يتبع ثم قابلنى السيد مدير جامعة القاهرة صباح يوم الخميس ورأيت أن أجتمع بهذه المجموعة من أبنائنا الطلبة لكى أزيدهم

توضيحا بكافة الوســائل فى الأمور التى يرون مناقشتها معى ، والتى كانوا قد ناقشــوها بالأمس · فاجتمعت معهم فعلا يوم الخميس من الساعة الثانية من بعد الظهر ، حتى الساعة الســادسة مساء وفى هذا الاجتمــاع دارت مناقشات واسعة أوضحت لهم فيها ان المســئولين عن حادث حلوان قد حولوا الى التحقيق وانه لم تحدث حالة وفاة واحدة بين جميع من تظــاهروا فى حلوان ، ثم بينت لهم ان ما رأته ادارة الجــامعة فى رفع آرائهم فى قضية الطيران وفى حوادث حلوان ، أمر مكفول لهم تماما وأوضحت لهم ســلامة ما رأته ادارة الجــامعة من ان مناقشة بقية الموضوعات يجب أن تتم بدراسة شــاملة مع الأجهزة المســئولة عن اتحــاد الطلبة وعن العمل الســياسى فى الجامعة ·

وأوضحت لهم انهم باعتبارهم وطنيين مخلصين ، يجب عليهم أن يظهروا بأنهم على مستوى المســئولية بما فى ذلك المســئولية عن ســلامة البلــد وأمنها فى هذه الظروف وقد ظهر واضحا انهم وصلوا معنا الى هذه النتائج ·

ثم حدث بعد ذلك أن توالت الأحداث على النحو الذى سرده الســيد وزير الداخلية والذى انطلقت فيه مظــاهرة من الجــامعة يوم السبت بدأت بخروج عدد محدود من الطلبــة ، ثم أخذت تتزايد فى طريقها كما حدثت مظاهرة أخرى فى جــامعة الاسكندرية ، توجهت من كلية الزراعة الى الاتحاد الاشــتراكى كما حدثت اجتمــاعات داخــل جــامعة عين شمس وكلية طب المنصورة ثم تلا ذلك التطور الذى حــدث فى مساء يوم السبت وما تبعه من بيان منع المظاهرات ثم كانت مظاهرات يوم الأحد ·

ولقد كنا حريصين ، الســادة مديروا الجــامعات وأنا ، بأن تنتهى جميع هذه المظاهرات بسلام وألا يصاب الطلبة فيها بأى ســوء ولذلك فقد حرصنا على حصر هذه المظــاهرات فى نطاق الجــامعة حتى لا يخرج الطلبة وتحدث

بينهم اندساسات لا نعرف مصدرها يمكن أن تشـوه تحركاتهم وتعطى فكرة لا تتفق مع وطنيتهم ، وحرصهم على صالح وسلامة الوطن .

واذا كان تطور الأمر ، قد أدى الى بعض ما كنا نخشاه الا اننا باتصالنا بالسيد وزير الداخلية قد رأينا أنه اسـتعجل من النيابة التحقيق مع الذين تم ضـبطهم وكما أوضح انه سيفرج عن جميع الذين ستخلى النيابة سبيلهم وقد تم بالفعل بالأمس الافراج الكامل عن هؤلاء كما أعلن ذلك أمامكم السيد وزرة الداخلية . واننى لأرجو أن ينتهى التحقيق سريعا مـع الآخرين حتى اذا ظهرت برائتهم أفرج عنهم وعمن يكون منهم قد أدى واجبه الوطنى فى هذه الظروف .

وازاء هذه الأحداث فقد اتصـل بى السادة مديروا الجامعات وأخبرونى انهم يرون وقف الدراسـة بالجـامعات لحين اسـتقرار الأمور وبعد دراسـة أبعاد الحركة التى واجهناها ، صدر قرار بذلك ابتداء من يوم الاثنين الموافق ٢٦ فبراير حتى ١٦ مارس .

ايها السـادة :

هناك عدة نقاط لا بد أن أختم بها هذا البيان :

أولا : ان طلبة الجـامعات هم موضوع ثقة هذا البلد كله ، وموضع آماله المقبلة ، واننى والحـكومة نقدر تماما وطنيتهم ودورهم كمثقفين ، فى صـنع حياة هذا البلد ، وان الخير كل الخير ، فى ممارستهم والى أقصى الحدود لحرية رأيهم عن طريق المناقشة الحرة البناءة والمساهمة عن طريق هذه المناقشة فى صـنع الحياة وفى تطويرها فى بلدنا واذا كنا بصدد مناقشة حرة بناءة ، والتى يجب أن يقوم بها أبناؤنا الطلبة ، كواجب عليهم فى هذا الوطن ، قد تتحول تحت تأثير بعض الانفعالات أو تحت تأثير بعض العناصر غير المقدرة لحقيقة الموقف الى مظاهرة تهدد فى بعض الظروف سـلامة البلد وآمنه ،

فاننا يجب أن نصون أبناءنا الطلبة ونحميهم من ذلك ، على أن يكون ذلك أيضا بأسلوب النقاش الحر • وبأسلوب أبوى قائم على الاقناع كذلك •

ثانيا : ان قدرتنا على كسب المعركة التى نخوضها الآن تتوقف قبل كل شيء على سلامة وقوة جبهتنا الداخلية بجميع عناصرها وفى وقت تقف فيه قواتنا المسلحة على الجبهة لتواجه العدو المعتدى •

ان المناقشة الحرة البناءة مع وجوبها ولزومها فى هذه المرحلة فانه يجب ألا يؤدى أسلوب ممارستها الى جعل هذا الهدف يغيب عن أعيننا لحظة واحدة ومن هنا فان كل ما يهدد سلامة وقوة الجبهة الداخلية يعتبر اضعافا لقوتنا الذاتية فى المعركة وأبناؤنا الطلبة الذين يجب أن تكفل لهم حرية المناقشة البناءة لا شك حريصون كل الحرص على القوة الذاتية للوطن لكسب المعركة وأن من عناصر القوة الذاتية أيضا أن تكون نفسية الجبهة الداخلية غير متأثرة باشاعات تطلق من هنا أو من هناك •• ولقد تعرضنا فى الأيام الأخيرة لسيل من الاشاعات لو حللت تحليلا بسيطا لاتضح منها ان من يدبرها انما يريد منها هدم سلامة هذه الجبهة الداخلية ولذلك فان موقفنا من هذه الاشاعات لو حللت تحليلا بسيطا لاتضح منها ان من يدبرها انما يريد منها هدم سلامة هذه الجبهة الداخلية ولذلك فان موقفنا من هذه الاشاعات التى تنطلق ولا حقيقة لها مثل أن يعلن ان طلبة قد توفوا أو ان عمالا قد توفوا موقفنا أن ننظر الى كل هذا بالروح التى ترتفع الى مستوى مسئولية شعب يواجه معركة قريبة جدا •

ثالثا : ان قوة الانتاج واستمراره وتدفقه هو الركيزة الكبرى التى تستند عليها الجبهة الداخلية والقوات المسلحة فى المعركة • وكل تعطيل لقوى الانتاج هو اضعاف لا يقبله العقل فى الاعداد للمعركة وفى مواجهتها والعلم عنصر أساسى من عناصر دعم الانتاج ، سواء فى المعركة القصيرة

أم فى معارك نضالنا المستمر ومسئولية استمرار تدفق وانتشار العلم تقع أساسا على الجامعات وعلى طلابها ومن هنا فان كل يوم يضيع دون أن تزيد مقرراتهم العلمية هو اضعاف للانتاج فى وضعه الحالى وفى مستقبله أيضا ٠

ثم ادلى وزير الانتاج الحربى ببيانه أيضا قائلا :

غنى عن البيان ان الحالة فى مصانع الطائرات بحلوان فى يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ الجارى أى اليوم السابق على المظاهرة كانت هادئة والعاملون منتظمون فى مراكز الانتاج كل فى موقعه حتى نهاية اليوم ولم تكن هناك اية بادرة عن احتمال قيام تجمع فى اليوم التالى ٠

وفى يوم الأربعاء الموافق ٢١ الجارى دخل عمال المصنع (٣٦) واستقروا فى عملهم وكانت نسبة الحضور كالمعتاد فى هذا المصنع ٠ وكذلك فى المصنع ٣٦ فقد دخل عماله فى مواعيدهم وكانت نسبة الحضور فيه عادية من واقع الكروت ٠

ولكن حدث فى الساعة السابعة والدقيقة العاشرة من صباح ذلك اليوم أن سمعت أصوات صفافير من الفم صادرة من أحد أقسام الورشة رقم (١) بالمصنع ٣٦ ثم ظهرت علامات تجمهر العمال واتجاههم الى الخروج من المنافذ الرئيسية للورشة فحاول بعض القائمين بالاشراف على هذه الورشة اقناع هؤلاء العمال بالاستمرار فى العمل مع التعبير عن آرائهم بالطرق الديمقراطية فى محيط العمل ولكن هذه التجمعات خرجت الى الفناء الخارجى للمصنع مرددين هتافات تعبر عن عدم رضائهم عن الأحكام التى صدرت فى قضية الطيران الأخيرة ٠

وقد حاول السيد مدير هذا المصنع ـ عند مقابلته جموع العاملين خارج الورشة ـ جهده لعدولهم عن التظاهر ورجوعهم الى العمل على أن يكون التعبير عن آرائهم فى حدود الاطار الداخلى للمصنع خشية أن تكون

هناك فرصة يندس بينهم جموع غريبة تفسد الصورة الصادقة المعبرة عن آرائهم ولكن لم يتمكن من ايقاف تيار المظاهرة وتوجهت الى الأبواب الخارجية للمصنع •

وأضاف أثناء خروج هذه المظاهرة دخول العاملين بمصنع ١٣٥ فانضم جانب منهم الى المظاهرة للمشاركة فى التعبير عن آرائهم بينما توجه الباقون الى مقر عملهم بالورش المختلفة بهذا المصنع مقتنعين بما أبدته ادارة المصنع لهم من امكانية التعبير عن شعورهم بطريقة جماعية يتفق عليها •

وقبل وصول المظاهرة الى البوابة الرئيسية للمصانع انضم اليها بعض العاملون بمصنع ٣٦٠ أيضا ثم واصلت الجموع سيرها فى الطريق الرئيسى الموصل الى حلوان عن طريق كازينو كابركتاج •

وجدير بالذكر انه قد تمت محاولة ثانية من السيد مدير مصنع ٣٦ ومعه أمين المكتب التنفيذى بالمصنع اجتياز المتظاهرين للبوابة الرئيسية لتثنيهم عن عزمهم ـ والعودة الى العمل مع اعطائهم الفرصة للمناقشة والتعبير عن آرائهم بحرية مطلقة داخل أسوار المصنع خشية أن يندس بين صفوفهم من يعكر صفو مسيرتهم وفعلا خرجت المظاهرة فى حوالى الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين من الأبواب الرئيسية للمصانع •

ولقد سارت المظاهرة فى طريقها الى حلوان ويبدو انها كانت محل نظام كامل وان الشعارات التى كانت ترفع مناسبة وملتزمة فى نطاق التعبير عن آرائهم ومشاعرهم •

وأود أن أسجل انه رغما عن ان المظاهرة قد بدأت بجموع من العاملين بمصانع الطائرات الا ان نسبة كبيرة من العاملين بتلك

المصانع قد استمرت فى مواقع العمل حتى نهاية اليوم فضلا عن أن بعض المتظاهرين قد عادوا فعلا للعمل بالمصنع فى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم بعد تعبيرهم عن رأيهم وكانت الأبواب مفتوحة لاستقبالهم ٠

وأود أن أنوه الى انه أثناء المرحلة الأولى لتجمع المتظاهرين قمت بالاتصال بالسيد وزير الداخلية لاخطاره بالموقف بناء على اخطار من مديرى المصانع واتفقنا على أن يكون للمتظاهرين الحرية المطلقة لابداء آرائهم واظهار مشاعرهم داخل نطاق المصنع وحتى لا تندس بينهم عناصر خارجية تفسد الصورة الصادقة المعبرة لآرائهم ٠

ومن الطبيعى أن تقوم المصانع بمتابعة سير المتظاهرين اطمئنانا عليهم وكانت الأمور ماضية فى سيرها الطبيعى الا انه يبدو وعند اقتراب المظاهرة من مدينة حلوان وأثناء مسيرتها حوالى الكيلو متر أن انضمت اليها فلول من المتظاهرين من مصانع أخرى بالمدينة ثم حدث بعد ذلك اشتباك مع الشرطة داخل مدينة حلوان على التفصيل الوارد ببيان وزير الداخلية بمجلسكم الموقر بالأمس ٠ ويهمنى أن أؤكد أنه لم تحدث أية وفيات على الاطلاق ٠

وفى اليوم التالى — أى الخميس الموافق ٢٢ الجارى — انتظم العمل داخل مصانع الطائرات الثلاثة منذ الدقيقة الأولى وأبدى العاملون بها من الوعى والاخلاص فى العمل ما يعبر بحق عن استشعارهم للمسئولية كما ان نسبة الحضور فى ذلك اليوم وفى الأيام التالية حتى الآن وهى النسبة العادية وظاهرة الحضور والانتظام فى العمل فى وضعها الطبيعى ٠

وأختتم كلمتى بأن العاملين بمصانع الطائرات على قدر واف من الوعى الكامل فى استشعار مسئوليتهم فى العمل على زيادة الانتاج ونحو ما تحتاجه المرحلة الحالية من الارتقاء فى العمل ولا سيما أن وجود العدو

المتربص فى أرضـنا العزيزة يتطلب منا أن نتكاتف وأن يكون هدفنا هو تطهير الوطن وطرد العـدو وان هذا لا يتحقق الا بالوعى الكامل وتفهم حق البلد فى أداء العمل وزيادة الانتاجية اذ الانتاج هو أساس القدرة الذاتية للمجتمع وانه كلما زاد زادت القوات المسـلحة عزة وكرامة وقوة ذاتية لطرد العدو من أرضنا العزيزة ٠

وأما عن التساؤل الأول والخـاص بدوافع وأسـباب ثورة الطلبـة فسنعرضها من خلال ما جاء على لسان الأعضاء فى هذا ٠

فيقول العضو عبد الجابر علام : لقد سمعت من الطلبة من يقول ان نسبة الـ ٥٠٪ الممثلة للعمال والفلاحين فى هذا المجلس انما وجدت لضمان بصماتهم ٠٠ كما سمعت منهم من يقول : كيف يحاسب الفلاح أو عامل جاهل وزيرا ٠٠٠ ؟

امـا العضو احمد القصبى فيحاول تحليل الدافع قائلا : أن الجـامعة تطالب بالحريات ٠ وان كان ذلك لا يسـتقيم مع أن يطالب الفرد بالحرية فى الوقت الذى يعترض فيه على حـكم له قدسيته صدر من جهة قضائية لها استقلالها !! ولكن أود أن أسـجل كلمة حق بالنسبة لطلبة الجـامعة وهى ان حركتهم منذ أن خرجت من الجـامعة الى أن وصلت مجلس الأمة انما كانت تدل على وعى جامعى وهو ما يتفق وما سمعناه فى جلسة الاستماع بالأمس اما بالنسبة للطلبات التى تقدم بها ممثلوا الطلبة فى هذه الجلسة فانى أعتقد انها تمثل رأى الشعب بجميع فئاته ٠

اما ضياء الدين داود فقال : ان العدو على بعد أمتار من حدودنا أو كما قال بعض الزملاء انه على مرأى النظر يرتفع علم اسرائيـل فوق جزء من أرض الوطن وبالرغم من ذلك تخرج وتطلق هتافات هوجاء هنا وهناك ٠ إن الطلبة

فعـلا يحتاجون الى وعى سـياسى اذ انهـم لم يتلقوا التوعية السـياسية الحقيقية والنظرة الواقعية لقيم هذا المجتمع ولذلك نجد ان الكلام يتطاير هنا وهناك دون وعى أو دون ادراك وكأن هؤلاء الطلبة لم يعيشوا فى ظل هذه الثورة ومبادئها خمس عشرة سنة هى عمر الثورة ٠٠ انهم يتحدثون عن الحريات واننى أقول لهم ان وجودهم فى الجـامعة هو مظهـر من مظـاهر هذه الحرية وأن الطبقات التى أنتبتهم والتى حرمت من الحرية الاجتماعية قبل الثورة هي التى أوردتهم ـ اسم الحرية الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى ـ الى الجـامعة لتعلمهم وان الفلاحين الذين يستكثرون عليهم أن يجلسوا فى مقاعد النيابة هم الذين بأموالهم ينفقون على هذه الجـامعة ٠٠ انهم يطالبون بالحرية فى معنى الحرية ؟ ان الحرية ليست قانونا فلقد وصل الأمر بالبعض الى المناداة « بأين قانون الحريات » لقد كوّنا فعلا لجنة لتقوم بتعديل قوانين الحريات ولكن أليس هناك احتمال بأن تخالف أيضا هذه القوانين ؟

وقد صفق له الأعضاء ثلاث مرات على هذه الكلمات ٠٠٠

وتساءل احمد يونس قائلا : انى أتساءل كما تساءل الكثيرون من أبناء هذا الشعب لماذا قامت المظـاهرات بعد صـدور قرار اعادة المحـاكمة والاسـتجابة السريعة لارادة هذا الشعب ولماذا ظهرت فى هذه المظـاهرات بعض الشـعارات الغريبة المزيفة ؟ وأقول ان هذا أمر يستوجب منـا أن توضح الموقف للشعب ولأبنائنا الطلبة وهم أمل الشعب وعدته وذخيرته وهم جيل هذه الثورة الذين تربوا فى رعايتها وبين أحضانها أعود فأقول ان الموقف يتطلب منا فى هذه الفترة الحاسمة توضيحا دائما للرؤية ٠

اما خـالد محيى الدين فقال : نحن هنا كمجلس أمة يجب علينا أن نأخذ درسا من هذه الصورة لأنها تعبر عن رأى عام ـ ما فى ذلك شك ـ موجود بين الناس جميعا ٠

ثم تحدث حامد محمد عبد اللطيف قائلا : من خلال المحاكمات التى تنشر رأينا أناسا يحرصون على أن يقولوا أنهم كانوا يملكون مقدرات هذا البلد · وأنهم كانوا بحكم وضعهم فى القيادة يملكون التأثير ويقودون مقدرات البلد من عام ١٩٦٢ الى الآن فأى وضع يدعو للثقة بهذا النظام وكيف نسمح لشخص كان وزيرا أن يقول أنا وحدى الذى كنت أملك أن أغير مقدرات الأمور فى هذا البلد ؟ ان هذا معناه عدم الثقة · وهذه الثقة هى التى نبحث عنها والتى أدت الى الاستجابة السريعة لرد فعل المحاكمات· ثم استطرد قائلا : ألا يتطلب هذا الكلام الخطير منا أن نراجع أنفسنا · اننى أود أن نسأل أنفسنا عن المظاهرات التى مرت والتى قامت تلقائيا أو بتدبير أو غير ذلك · هل رأيتم كيف كانت الجماهير فى الشرفات تواجه هذه المظاهرات ؟ يجب ألا نخفى عن أنفسنا ما يتطلبه العهد وفى هذا تقديم وتنقية ومتعة اننى لا أكتمكم اننى قد ذهلت من مناقشة الطلبة بالأمس · اننى أعتقد ان من حق الطلبة أن يعبروا عن رأيهم · ومن حقهم أيضا أن يبرزوا هذا الرأى للجماهير ولأهليهم لأنهم منا · ويبقى أن نضع الأحداث التى ظهرت من خلال هذه المظاهرات أمامنا ونحللها لنتبين ما تهدف اليه ·

ثم عاد مرة أخرى يقول : اننى ذهلت عندما وجدت الطلبة فى لقائنا معهم يعيشون فى فراغ سياسى كبير فالطلبة لا يعرفون كيف يمارس مجلس الأمة عمله ولقد لمست هذا عند اجتماعى بهم أمس ·

أما العضو عبد الفتاح الشوربجى فقال : لقد سمعت هتافا يقول : « نريد قانون الحريات » وآخر « نريد حرية الصحافة » وأصبحت كلمة الحرية نغمة تتردد · وأعتقد ان البعض قد استمع الى بيان الطلبة بالأمس والذى جاء فيه ان الحرية تؤخذ ولا تمنح وفى تصورى ان هذا الكلام خطير للغاية صحيح اننى مع الرأى القائل بأن الحرية تؤخذ ولا تمنح ولكن هناك فارق

فمتى تؤخذ الحرية ومتى تمنح ؟

ان شعار الحرية « تؤخذ ولا تمنح » كان يرفعه الضباط الأحرار قبل ١٩٥٢ لانهم كانوا فى دولة لا يتعاون فيها البعض مع البعض الآخر ولم تكن أجهزتها مترابطة ولم يكن فيها تنظيم واحد يضم الجميع هنا فقط يحق رفع شعار ان الحرية تؤخذ ولا تمنح لان هناك الشيء وهناك نقيضه أما الآن والعلاقة بين الحاكم والمحكوم هى علاقة الأب بالابن فاننى لا أتصور اطلاقا أن يأخذ الابن حريته من أبيه انما المعقول أن يمنح الأب الابن هذه الحرية ٠ ثم قال : ان الشعار الذى يجب أن يرفع فى هذه الدولة ونحن بصدد تنظيمها الآن وكل الأجهزة فيها على مستوى المسئولية هو شعار الحرية للجميع وعلى الجميع ممارستها وليس شعارا ان الحرية تؤخذ ولا تمنح ٠ اننا قد عاصرنا وقتا لم يره الشباب الذى كان ثائرا بالأمس وأمس الأول ٠ لم يروا المظاهرات التى كانت تقوم وقتئذ ٠ هذا الوقت الذى لم يكن يسمح فيه لأى شخص أن يقابل وزيرا أو يجلس مع وزير على العكس مما حدث بالنسبة لشباب الجامعة ٠ لقد فتحت لهم أبواب مجلس الأمة وجلسوا فى قاعاته فى الوقت الذى وقف فيه الأعضاء من حولهم وتقابلوا مع السيد رئيس المجلس والسادة المسئولين سواء من الاتحاد الاشتراكى أو من الوزراء وتناقشوا معهم فيما يريدون النقاش فيه وأعتقد أن تلك هى قمة الحرية ٠

ثم استدرك قائلا : واذا كانت هناك حرية وراح الشباب يمارسها ثم حدث خطأ شكلى فى جانب من الجوانب أو خطأ قد يكون ناتجا عن تصرف فردى فلا بد للشباب أن يعرف المقاييس الحقيقية للحرية ٠ فان القضية الهامة فى موضوع الحرية ان هناك من يشعرون بعدم وجود حرية فما هو السبب فى ذلك ؟ اننى أقول ان هناك عدة مظاهر تؤدى الى هذا الشعور

قد ترجع الى سوء تصرف أجهزة التحريات أو الى عدم الاعلام الواضح لكل كلمة حرة تقول كما قد يرجع ذلك الى خطأ مسئول فى حق من سأله تفسيرا عن شىء من الأشياء غير مفهوم يلاحقه بالاستفسارات والتحريات عنه وعن أسرته • ان هذه التصرفات وان كانت صغيرة الا انها تعطى للناس مدلولا خطيرا اذن لا بد من مقاومتها ومحاسبة كل مسئول على تصرفه حتى لا يفكر أى جهاز فى تعقب أى شخص مخلص صادق ذى رأى حر دون ما سبب أو جريرة أتاها ولا بد من وضع الضمانات الكفيلة بتحقق هذا الغرض وبذلك نكون قد وضعنا الحرية فى مأمن من الانتهاك ويتمكن أبناؤنا من قطف ثمارها وأعود فأقول ان من واجب التنظيم أن يدرس الشباب هذه الأمور بطريقة سياسية صحيحة •

ثم قال : أود أن أعرض بعد ذلك لشعار أطلقه الطلبة المتظاهرون وهى : « نريد حياة نيابية سليمة » واننى بالنسبة لهذا الشعار أنسب تقصيرا لنا ذلك ان لنا كثيرا من الأعمال التى تعرض لها أخوانى الزملاء لقد مكثت ساعة بعد أن انفض اجتماع الطلبة أمس أتناقش معهم فى عدة موضوعات أرجو أن تسمحوا لى بعدم ذكرها وهم لا يذكرون لنا أى شىء أنجزناه •

ثم تحدث العضو احمد سعيد بطلاقة وتدفق قائلا : ان معنى خروج المظاهرات بسيط وواضح وهو أن هناك من جماهير الشعب من يئس من قدرة تنظيمات كثيرة فى هذا البلد على أن تمارس حقوقها وأن تؤدى واجباتها هذا هو المعنى البسيط للمظاهرات فالأمر لا يحتاج لتحليلات أو لمناقشات فاذا ما خرجت مظاهرة لتنادى بحل مجلس الأمة أو تهاجم أعضاءه أو أى شخصية أخرى فى البلد فمعنى هذا ان هناك خللا ومن ثم تصبح مهمة المجلس عندئذ ــ اذا ما كان صادقا مع نفسه عند مناقشته لموضوع هذه

المظاهرات - أن يبحث عن الخلل أينما وجد ولا شك أن هناك آراء جميلة ترددت فى هذه القاعة الليلة وأرجو أن نخرج منها بحصيلة تتبلور فى انقاذ التنظيم الوحيد الذى لجأت اليه هذه المظاهرات . فهى لم تذهب الى الاتحاد الاشتراكي ولم تذهب الى منظمة الشباب بل جاءت الى هذا المجلس لأن لها فيه أملا وعلينا أن نحافظ على هذا الأمل بأن نقدم لهم شيئا ليس استجابة لمطالبهم فنقدم لهم صدقا لا تجارة ولا مزايدات فلا تقول لهم اننا سنعيد المحاكمة أو اننا سنسعى الى تحقيق حرية الصحافة أو لاستصدار قانون الحريات بل علينا أن نقدم لهم صدقا ، فلا متاجرة من هذا المجلس عليهم . ثم قال : انهم جاءوا الى مجلس الأمة ليقولوا لرئيسه أغثنا وأغث البلاد وهم بعد شبابا لم يتجاوزوا من العمر ثمانية عشر عاما أى انهم كانوا عند فجر الثورة فى الثالثة أو الثانية من سنى عمرهم ومعنى هذا أننا كنا نحدثهم باستمرار ما يزيد على خمسة عشر عاما ورغما من هذا فقد فلتوا منا .

ثم قال : أنتقل بعد ذلك الى موضوع الطلبة الذين ما زالوا معتقلين تحت التحقيق فالواقع أنه لا بد أن يساورنا بعض الشك وانني كمواطن كنت قريبا بعض الشيء من موقع المسئولية من حقى أن أشك نتيجة لما نقرأه عن المحاكمات الأخيرة التى تتناول تصرفات بعض المسئولين فى الفترة الماضية فى كيفية معاملة هؤلاء الطلبة مما يدعونى الى أن أتساءل عما اذا كانوا يتعرضون لضرب أو لضغط أو لسوء فى المعاملة طوال مدة احتجازهم ؟ ومن حقنا أن نوفد لجنة للاطمئنان على حسن معاملتهم فان هذا فى رأيى أجدى من أن تنتقل لجنة لزيارة سجن طره . ثم لا تأخذنا رحمة بعد ذلك بكل من تثبت ادانته .

ثم صاح بضيق قائلا : ان الحقيقة تؤلم دائما وقد تؤدى بالبعض الى

الاسراف فى الكلام ولكننى أحذر من هذا المكان المقدس فأقول اننا اذا لم نضع نصب أعيننا نتائج ٥ يونيو ونعيها وتقف أمامها كالسد وكجبهة وطنية مصرية قومية صامدة تؤمن بأن الاشتراكية أساسها الحرية وأن أسلوب ممارستها انما يقوم على أساس من الديمقراطية اذا لم تفعل هذا فستصبح نتائج ٥ يونية أكثر مما تتصورون ومن أجل ذلك فاننى أحذر وأنذر !؟

ثم تحدث نصر عبد الغفور بلهجة هادئة فقال : لقد انزعج كثيرا من أخوانى مما حدث بالأمس من مناقشات الطلاب كما انزعجوا أيضا مما حدث من مظاهرات واعتقد أن ما حدث ليس ظاهرة مزعجة على الاطلاق ٠

ثم حاول تفسير بواعث ثورة الطلبة فقال : قد يخفى على هذا الشباب فى الجامعات وفى غيرها ما يحدث من تطوير فى النظام العسكرى أو داخل القوات المسلحة لأن ذلك بطبيعته سر من الأسرار التى يجب أن لا يعلن عنها ولكنه يجب ألا يخفى عليه بحال من الأحوال ما يتم فى قطاعات أخرى من اصلاحات جذرية كانت مطلوبة ٠ فقد كان متفقا بين الشعب والقائد ـ كما ورد فى خطبته الأولى بعد النكسة وفى خطبته الثانية هنا أمام المجلس ـ على أن تتم هذه الاصلاحات فلو ان الشعب استطاع أن يتحقق من أن هناك خطوات على الطريق من أجل الاصلاح لشاع الاقتناع فى نفوس جماهير هذا الشعب ولاصدر الشباب فى تصرفاته عن هذا الاقتناع ولكن لم يعد هناك شىء مقنع اذ ان كثيرا من الأجهزة وكثيرا من المسئولين هم أصلا غير مقتنعين ٠ لقد تحدثت الى فريق من أبنائى الطلبة ٠ وكنت ناظرا لبعضهم فى خوف وقالوا انهم سألوا بعض الصحفيين عن سبب عدم نشر بعض الأمور بالصحف فأجابوهم بأنهم لا يستطيعون أن ينشروا مثل تلك الأمور اذ انهم لا يطمئنون على مصيرهم لو فعلوا ذلك ٠

ثم قال : وانني واثق تماما أن مثل هذا الصحفى أو هذين الصحفيين

ليسا على مستوى المسئولية اذ انهما يعلمان تماما أنه ليس هناك من ضمير على ما ينشروا بالرغم من ذلك فقد أبلغنا هؤلاء الطلاب بأن هناك رقابة على الصحف ولهذا أصبحوا ثائرين جدا وارتفعت أصواتهم متسائلة كيف يمكن أن تكون هناك رقابة على الصحف وأنتم أعضاء مجلس الأمة ؟

ثم تحدث علوى حافظ وهو احد الضباط الأحرار السابقين فقال :

اذا أردنا أن نصل الى الحقيقة فيما حدث خلال الأيام السابقة فانه يجب أن يقال بصدق وأمانة دون رياء أو حياء ان ما حدث يحل كثيرا من مؤشرات الخطر وجوانب الخطأ اذا أبرزت الأحاسيس الحقيقية لكثير من أبناء الشعب الآن فى هذ ه المرحلة من حياة الوطن والتى يتفاعل فيها الشعور بالألم والقلق والحسرة والسخط لذلك فانه يتم اجراء مراجعة دقيقة شاملة للأخطاء لتصويبها لذلك يجب القيام بدراسة عميقة لجوانب الخطر لعدم تكرارها ومعرفة الفاعل صاحب المصلحة فيها أما أن يقال ان ما حدث كان تلقائيا وانه حدث نتيجة خطأ فى التقدير زال وانتهى ولن يتكرر فهذا ما لم أقتنع به فى جلسة اليوم وهذا هو عينه الذى جسم الأخطاء فى الماضى وأوصلها الى مرحلة الانحرافات والخراب والضياع ٠

ان ما حدث لا يستبعد أن يكون وراءه مدبر ومخطط ومنظم يجب أن نصل اليه ونحدده وقد يكون فى أحد مواقع المسئولية ٠ ليس معقولا لمن يدبر مؤامرة أن يقول اننى سأدبر مؤامرة ومن يخطط لمؤامرة لن يقول اننى أخطط لمؤامرة فقد يكون التدبير بالتلميح وقد يكون بالتلويح ٠ قد يكون بالايحاء وقد يكون بالاستفزاز وقد يكون بالاثارة وقد يكون بالاهمال وقد يكون بالأوامر الملتوية والمترددة ٠ وقد يكون بشىء من هذا فتحدث المؤامرة أو قد يكون بهذه كلها معا وقد لا تخرج من رجل واحد ولكن قد تخرج من مجموعة رجال ينتسبون الى رجل واحد وهذا مما يدخل الشك

والسياسة بأبعادها المختلفة ؟ نحن نحتاج الى رعاة وساسة وطنيين يقودون هذا الشباب .

ثم قال : ان جمال عبد الناصر صانع اشتراكيتنا ومعلمها قال فى الاشتراكية انها شيئان : عدم استغلال الانسان للانسان وبيت سعيد لكل أسرة ..

ودون فهم الشباب لمضمون الاشتراكية بالمعنى الذى حدده لنا السيد الرئيس جمال عبد الناصر فان الشباب سيصبح فريسة لمفاهيم أخرى لها وستكون النتيجة أن ينقلب هذا الشباب علينا فى يوم من الأيام ويدمرنا فمن يتولى أمر البلاد بعد ذلك ؟ هل هم المصريون أو الوطنيون أو الثوار أو الاشتراكيون ؟ لا أحد من هؤلاء ..

ثم عرج فى تحليله لهذه المبررات حيث انه قام بتأصيلها جماهيريا وحيث ان ما حدث يمثل آلام الشعب وليس الطلبة فقط فقال : لقد أصبح جمال عبد الناصر قائد الثورة ١٠ يونية عام ١٩٦٧ بارادة الشعب ولقد التزم القائد أمام الشعب بخمس نقاط أساسية أشار اليها فى خطابه بعد النكسة عندما طالبه الشعب بالعدول عن التنحى والاستمرار فى موقع القيادة باعتباره ابن مصر المخلص الأمين القادر على ازالة آثار العدوان واعادة البناء السياسى والعسكرى .

كانت أولى هذه النقاط التى التزم بها القائد هى : « ان الشعب يريد وأنا معه » بداية جادة وحازمة .. واننى كنائب من نواب الشعب أطالب جمال عبد الناصر الليلة وبعد النكبة التى كادت تحيق بهذا الوطن أطالبه أن تكون البداية بعد الجيش فى قطاعات الشباب وفى منظمة الشباب . وذلك باستبعاد كل غريب وكل دخيل وكل يسارى متطرف

وهى جزء من الحقد الطبقى وهى جزء من عدم الفهم الحقيقى للموقف واننى أتساءل هل هناك تقصير فى تفهم الموقف للشباب ؟ وهل هناك تقصير فى اعداد وتدريس ورعاية هؤلاء الشباب ؟ وهل هناك تقصير فى اعداد وتدليس ورعاية هؤلاء الشباب ؟ هل هناك تقصير فى تنظيم هذه القافلة من الشباب ؟ وهل هناك بخل فى الانفاق على هذه المجموعات من الشباب ؟

ثم استدرك قائلا : واننى أتساءل أين منظمة الشباب الاشتراكى ؟ أين راحت ؟ هل عملها هو تدريب الشباب على كتابة التقارير والقيام بالتحريات وجمع المعلومات ؟ وهل هذه هى مهمة منظمة الشباب ؟ وهل مهمة منظمة الشباب هى تدريبهم على كتابة بيانات ونشرها فى شكل تقرير ؟ لقد عملوا على زيادة حجم استهلاك الورق ونحن بلد يعانى من ضخامة كمية الورق التى يستهلكها وهل مهمة الشباب هى ترتيل الأناشيد ؟ والصيحات والشعارات بالسجع وغير السجع فى المناسبات وغير المناسبات ؟

واستطرد فى تساؤلاته عن مبررات ثورة الطلبة قائلا : إننى أعبث وأبحث بين طيات هذه المنظمة عن الخطأ الذى حدث فى ٢١ فبراير ١٩٦٨ وسأقول بأدلة أمامى من الذى يعطى الجرعات ؟ ومن الذى يرعى ؟ ومن الذى يعطى المناهج ؟ ومن الذى يلقن الشباب الاشتراكية ؟

انه واحد من اثنين : أما قارىء مجتهد وأما يسارى متطرف بل يكون أفضل لو كان له ما فى المعتقلات أو السجون .. الى أين نذهب ؟

هذه مصر الدين ومصر الأزهر ومصر الكنيسة ومصر الانسان المؤمن الطيب الحنون ذى الصدر الواسع والقلب الطيب الذى ينسى الخطيئة كما يقول الناس .

ان ثورتنا واشتراكيتنا تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة على أن نبنى قطاعا عاما قائدا وقطاعا خاصا تابعا وعلى أن يرتبط الاثنان معا من أجل الناس ومن أجل الاقتصاد القومى · نحن لم نقل فى برامجنا ان الحرية تؤخذ بالقوة أو أن الصراع الدموى وسيلة لحل التناقض بين الطبقات ·· اننا قلنا ان التقارب بين الطبقات واذابة الفوارق بينها يتم فى رفق بالذوق وان الاشتراكية هى ألا يكون هناك استغلال وأن يكون هناك بيت سعيد لكل أسرة · هذا هو تفسير اشتراكيتنا · فأين هذا مما يعطى لهؤلاء الصغار من مناهج غريبة نظرية ماركس وانجلز حوار وتعميق فى العملية . يقال للشباب مثلا أن ديمقراطيتنا أحسن ديمقراطية وان اشتراكيتنا أحسن اشتراكية ويقال له كذلك انك أحسن انسان فتكون النتيجة أن يتحول الى انسان لا استعداد عنده لأن يكون مفتوح القلب أو الفكر أو الصدر ثم من الذى جرع ذلك للشباب الذى سيمسك بالبندقية ليحارب لحسابنا فى المستقبل والذى سيدافع عن الوطن وعن أولادنا الذين نضع فيهم آمالنا ·

من هـم ؟

وهل هناك فى قافلة القادة تربويون أو رياضيون أو وطنيون ؟ أقول انهم قلة ولكن الأغلبية هم كما سبق أن أوضحت لكم · ثم استدرك قائلا : وأحب أن أشير هنا الى اننى كنت أقف الى جوار السيد رئيس مجلس الأمة عندما حضر الشباب الى المجلس ليعبروا عن رأيهم بهذا التعبير الخاطىء وبالصورة القديمة التى اختفت ولكنهم عادوا اليها عندما تضايقوا فوجدت ان الكثيرين منهم ينقدون منظمة الشباب ويقولون انها تطلب منهم أن يكونوا يساريين متطرفين ·· وأن يعملوا كجواسيس فلماذا نلجأ لهذا الأسلوب فى حين انه كان يجب علينا أن نعامهم الرياضة والأخلاق والدين

والقلق والخوف فى قلبى على وطنى · وهنا من فوق هذا المنبر أصارحكم أيها السادة الزملاء ان الأيام والليالى الرهيبة التى بدأت منذ يوم ٥ يونية ١٩٦٧ والليالى والأيام التى بدأت منذ يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٦٨ والتى كادت أيضا أن تكون رهيبة تؤدى كلها الى معنى واحد فكما كانت نتيجة أخطاء الأيام التى بدأت فى ٥ يونية عام ١٩٦٧ هزيمة لقواتنا المسلحة ونكسة لشعبنا فان الأخطاء التى حدثت فى ٢١ فبراير ١٩٦٨ كادت أن تكون انتقالا من النكسة الى النكبة وشتان بين النكسة والنكبة فالنكبة تؤدى الى أن ينقلب الشارع فى الجبهة الداخلية الى ميدان قتال بين فريقين من المصريين فيتقاتلون مع أن الجميع من أبناء الشعب والجميع لهم مصلحة حقيقية فى النظام والجميع عدوهم واحد والجميع مصيرهم واحد والجميع مخططهم وهدفهم واحد ولكن كيف حدث هذا ؟ ولماذا يلجأ الطلاب الى أسلوب غريب فى التعبير قد نسيناه ؟ لقد كانت الأحجار فى طرف وكانت العصى والدروع والخيل فى طرف آخر ·

ثم قال : كان أمام هذا الشباب عدة مجالات يقدرون أن يعبروا بها عما يريدون فعن طريق الخطب يستطيعون أن يخطبوا وعندهم المقالات يستطيعون أن يكتبوا فى المجلات العلمية والمجلات المدرسية ومجلات الشباب ومجلات أخرى عديدة وعندهم الحوار وعندهم اللقاءات الفكرية التى تعقد باستمرار فى المربعات والمثلثات التى يخططونها وفى الاجتماعات والمكاتب حسب التقسيم الموجود فى منظمة الشباب وعندهم شعارات يرددونها ويهتفون بها وينفسون عن صدورهم · انهم يرددون هتافات باستمرار ونحن نسمع صوتهم فى كل مكان وقادتهم يشرفون عليهم باستمرار وينقلون لهم نقية ولحن الانطلاق الخاص بتعبيراتهم هذه فلماذا لجأوا الى المظاهرة الصاخبة بالطوب والحجر والاعتداء ؟ انها جزء من الصراع الدموى

حتى لا يلوثوا الأرض الطيبة ويشدوا الشباب لخلق الحقد والصراع الدموى ولغة الدماء وشهوة الدماء فى صدورهم .

النقطة الثانية التى التزم بها جمال عبد الناصر هى : « وضع حد للامتيازات التى حصل عليها البعض دون وجه حق » وانني أقول لجمال عبد الناصر أبدأ بمن حولك وبالقادة وبالمتصدرين فى العمل السياسى وفى القيادات السياسية بالذات لأنه اذا لم توضع القدوة الطيبة فى مواقع القيادة فسنخلق امعات وسيفتح الباب للنفاق والرياء وهذا موجود فعلا فى عدد كبير من القيادات التى تحتل مراكز حساسة فى الاتحاد الاشتراكى .

كذلك يجب على كل وزير أن يكون قدوة للمواطنين وذلك بأن يراجع نفسه وحياته وكيف بدأ ؟ وما وصل اليه ؟ لانه من غير المقبول أن تقول للجماهير ان الاشتراكية تكافؤ فى التضحيات والأعباء ونترك البعض فى مستوى القيادة والمسئولية يمارس تطلعات طبقية علنا وبلا حياء وفى مواجهة الجماهير فاننا نرى أمثال هؤلاء يبنون القصور بآلاف الجنيهات ويؤثثونها بآلاف الجنيهات كما كان يحدث فى عصر المماليك وعصر القادة الغرباء ثم يتصدرون القافلة الاشتراكية ويلقنون الجماهير الاشتراكية وهى منهم براء وفاقد الشيء لا يعطيه ولا تستمد الوطنية من الجبان أو العميل كما ان اليد المرتعشة لا تقوى على صنع انسان سليم أو اصدار قرار جرىء .

أما الالتزام الثالث الذى أشار اليه الرئيس جمال عبد الناصر فهو « التكافؤ فى التضحيات » ونحن نقول له ان التكافؤ فى التضحيات يجب أن يشمل الجميع الكبير والصغير على قدم المساواة ولابد أن يبدأ من أعلى الى أسفل وليس العكس على انه يجب أن تجرى مراجعة شاملة

ودقيقة فى هذا الشـأن فمن يريد أن يثبت فى موقعه القيـادى ويتولى أمر هذا الشعب يجب أن يـكون من لون هـذا الشعب ويضحى أولا واخيرا من أجله ٠

الالتزام الرابع هو « النقـاء الثورى والطهـارة الثورية » هذا منطق جديد لا يصـدر الا من قلب زعيـم حقيقى ٠٠ اننا نلتمس العذر للجمـاهير وهى تحس بالقلق والألم والحسرة والسـخط حين ترى « الشـلل » التى تحيط ببعض المسئولين والتى تمثل قطيعا غريبا من الآدميين منهم الوصوليون والأمعـات والمحاسيب والأقارب والأصـهار والحاقدون ومن أنهوا خدمتهـم بالقوات المسلحة أو لفظتهم القوات المسلحة ٠

ليس من المعقول أن يتقلـد شخص الوزارة ١٥ عاما فلو دامت له هكذا لمـا وصلت الى غيره وانما المعقول أن نسـتفيد من كل الأشخاص والخبرات التى تتحلى بالطهـارة والنقـاء الثورى وهم كثيرون فى هذا البلد ثم ان بقاء الشنخص وزيرا هذه المـدة الطويلة يتيح له أن يحيط نفسه بالشـلل والفرق واننى أتساءل : هل توجد عندنا ديمقراطية ؟ واننى أجيب : نعـم توجد فعلا عندنا ديمقراطية ولكنها فى بعض جوانبها ديمقراطية مقنعة او محجور عليها هذا هو المعنى الذى تردد فى الهتافات ويجب علينا تحليل هذا المعنى لمـاذا يشعر المثقفون بالضيق ؟ لا شـك ان لديهم تطلعات ولكنها ليست تطلعات طبقية وانما تطلعات فى سـبيل خدمة الوطن ٠ انهم يبذلون الجهد والعرق فى سـبيل الحصول على شـهادات من هنا ومن الخارج ثم يجدون المراكز ممثلة بشـلل وفرق تحجب عنهم الفرص وتحول بينهم وبين الوصول الى هذه المراكز التى يستطيعون منها خدمة هذا الوطن ومن هنا كان لا بد لهم أن يثوروا وأن يتكلموا وأن يفكروا بصوت عال مرددون أين النقاء ؟ وأين الطهـارة الثورية ؟ هذه هى قضية الديمقراطية الحقيقية التى نعانيها :

الشلل وفرق الراقصين الموجودة فى مواقع العمل ان هذه الشلل ليست لديها القدرة على تحمل المسئولية أو الدراسة أو التحليل وقد وصلت الى هذه المواقع دون ما جهد أو تعب وهى تحرص كل الحرص على البقاء فى هذه المواقع ولا رأى لهم يسايرون الأمور بما يضمن لهم البقاء فى مراكزهم من أجل هذا كانت ثورة المثقفين لأن ما يجرى لا يتفق والقيم أو العلم أو التخطيط وان ما يجب أن يراه الشباب اليوم هو النقاء والطهارة الثورية ٠

ان كل من يرتكب خطأ ما نتيجة لسوء تقدير فى الموقف ثم يتهرب من تحمل نتيجته مدعيا انه لم يرتكبه غبى وجبان ومثل هذا الشخص يجب ابعاده وأن يحل محله شخص شجاع ويستطيع أن يتحمل المسئولية ويقدر الموقف فالى متى نظل نعتمد على الرجل الواحد فى كل أمر كبيرا كان أو صغيرا ؟ فالرئيس جمال عبد الناصر قد التزم أمام الشباب ولكن ليس معنى ذلك أن يعمل وحده ٠ وانما يجب أن يعمل كل فرد فى موقعه ملتزما بالمبادىء التى التزم بها جمال عبد الناصر ٠ لا أن نلقى العبء عليه فى كل كبيرة وصغيرة ٠٠ انهم يرجعون اليه فى كل شىء حتى السؤال عن تسيير المظاهرات أو عقد الاجتماعات فى الوقت الذى يواجه فيه الرجل عدوا ضاريا ويقتضى منه الموقف أن يوجه اليه كل جهوده وانتباهه ثم هو الى جانب ذلك يواجه موقفا سياسيا يتغير بين اللحظة والأخرى ويتعرض الى تيارات غريبة ٠

وذكر أيضا واقعة شهدها أثناء المظاهرات فقال : ان ما حدث من انفلاتات كان له أصل وكادت أن تحدث ضمنا انه سواء فى قافلة الطلبة ـ وهذه ظاهرة غريبة ٠ لقد سرت وسط المظاهرات ولاحظت بين صفوفها شخصا يغذى الطلبة بالهتافات وكان متحمسا جدا وكان يغدو بينهم

جيئة وذهابا فأستدرجته فى الحديث فتبين لى أخيرا أن الذى يقود المظاهرة من طلبة تتراوح أعمارهم بين تسع وخمس عشرة سنة هو طالب جامعى اما الذى يغذى المظاهرة فهو صاحب صالون بباب الشعرية .

ثم ختم تحليله لمبررات ثورة الطلبة قائلا : أنتقل بعد ذلك الى الالتزام الخامس الذى التزم به جمال عبد الناصر أمام نواب الشعب تحت هذه القبة . الا وهو التمسك بالقيم والاعتصام بالدين . ان رجلا يلتزم أمام الشعب بمثل هذا الالتزام يجب أن يحاط بقافلة من العاملين والقادة تلتزم بمثل ما التزم به وتتصرف كما يتصرف جمال عبد الناصر .

وهنا .. ومن خلال هذه الكلمات التى تبرر ثورة الطلبة كجيل للثورة وعلى لسان ممثلى الشعب تتضح عدة دوافع أو أوضاع دفعت الى مثل هذه المظاهرات . ويمكن بلورة الدوافع والاتجاهات فى العديد من المعانى .

وأبرزها الهجوم على تحديد نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى البرلمان . والمطالبة بالحريات وهذا مطلب شعبى وليس طلابى فقط . وان هذه المظاهرات تعبر عن رأى عام .. وتحكم بعض مراكز القوى فى بعض المواقع الهامة لمدد زمنية طويلة . وكذلك سوء تصرف أجهزة التحريات أو الأمن وعدم وضوح الاعلام فى تناوله للقضايا القومية والمطالبة بحياة نيابية سليمة واليأس من قدرة التنظيمات القائمة على أداء واجبها . وكذلك حرية الصحافة والاسراف فى الشعارات . وكان هناك أيضا صراع دموى كجزء من الحقد الطبقى والتقصير فى رعاية الشباب . وفشل منظمة الشباب التى لم تزد الا حجم استهلاك الورق فى البلد من جراء كتابة التقارير السرية . وكذلك محاولة تعميق فهم الشباب بأن ديمقراطيتنا أحسن ديمقراطية وان اشتراكيتنا أحسن اشتراكية والمطالبة بالاصلاح الجذرى . والغاء الامتيازات التى حصل عليها البعض دون وجه حق .

والتكافؤ فى التضحيات من أجل معركة الثأر ، وتحقيق النقاء الثورى والطهارة الثورية والقضاء على الشللية ٠

وان كان البعض قد فسرها أيضا بعدم وجود توعية سياسية كافية لدى هؤلاء الطلبة أو بمعنى آخر وجود فراغ سياسى بينهم ٠

ورغم ما ذكر من مبررات لهذه الثورة ٠ الا أن البعض من الأعضاء تساءل عن مصدرها أو مركزها أو باعثها الغير معلن أو غير محدد هويته ٠

وقد سارت التفسيرات فى ذلك ثلاث اتجاهات ٠ فمنهم من فسر المصدر بأنه من داخل بعض رجالات النظام الثورى نفسه ٠ ومنهم من فسر مصدر الثورة من خارج فئة الطلبة وان كانوا لا ينتمون الى النظام أى قوى رجعية أو أجنبية وثالث يرى انها نتيجة طبيعية للمناخ والظروف السائدة أى كانت ثورة تلقائية صادقة من مشاعرها ٠

فأما عن الاتجاه الأول والنابع من داخل رجالات النظام نفسه فقد أعلن وزير الداخلية تحت القبة قائلا : فقد وصلت معلومات تفيد انه من المحتمل أن تخرج بعض المظاهرات للتعبير عن رأيها المعارض للأحكام التى صدرت في القضية الخاصة بالطيران ٠ وخوفا من أن تستغل هذه المظاهرات فقد تم الاتفاق بين الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب ووزارة الداخلية على أن يكون التعبير داخل محلات العمل وفعلا صدرت الأوامر من الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب بذلك ٠

ثم استدرك قائلا : ولكن كان توجيه صباح السبت من السيد الرئيس جمال عبد الناصر صريح أن يسمح بالمظاهرات اذا قامت وألا تتعرض لها الشرطة على الاطلاق بل تكون فى حمايتها ٠٠ ثم أعلن الوزير أيضا انه قد صدر بعد ذلك بيان وزارة الداخلية بالغاء المظاهرات وشرح

أسباب هذا المنع فى ظل الظروف الحالية التى تمر بها البلاد ٠

ثم أعلن وزير الانتاج الحربى المهندس محمد البشرى مؤكدا على الشق الأول من كلمة وزير الداخلية فقال : أود أن أنوه الى أنه فى أثناء المرحلة الأولى لتجمع المتظاهرين قمت بالاتصال بالسيد وزير الداخلية لاخطاره بالموقف بناء على اخطار من مديرى المصانع واتفقنا على أن يكون للمتظاهرين الحرية المطلقة لابداء آرائهم واظهار مشاعرهم داخل نطاق المصنع وحتى لا تندس من بينهم عناصر خارجية تفسد الصورة الصادقة المعبرة لآرائهم ٠

ثم قال عبد اللطيف بلطية أمين الاتحاد الاشتراكى عن منطقة حلوان وعضو المجلس فى هذا المجال : لقد ترامى الى أسماعنا ان بعض عمال مصنع الطائرات يريدون ـ كأفراد من هذا الشعب ـ أن يعبروا عن شعورهم بالنسبة لأحكام صدرت هى فى تقديرهم لا تتناسب التنبيه مع عظم الكارثة التى وضعنا فيها رغما عنا فخرج هؤلاء العمال من مصنع ٣٦ ومعهم بعض عمال مصنع ١٢٥ فى مظاهرة اذا ما وصفت فانما توصف بأنها كانت على أعلى قدر وأعظم مستوى من النظافة فى الاتجاهات والحرص على القيم ٠ خرجت المظاهرة فى طريقها الى حلوان وكان علينا كأفراد نعمل فى التنظيم السياسى أن نسارع بالمحافظة قدر استطاعتنا على نظافة تسيير المظاهرة وسلامة الاتجاهات التى تسيطر على العمال وهم يسيرون فيها ٠ أخذت المظاهرة طريقها وهتافاتها مدوية بحياة قائد الثورة جمال عبد الناصر ان العمال جنودك يا جمال نحن معك يا جمال نريد أن نأخذ حقنا من الذين فرطوا فى حقوق وطننا ٠

وسارت المظاهرة على هذا النحو وكان علينا أن نراقب سيرها حتى نعمل على ألا يندس بين صفوفها من يشوه جمالها ٠ وفعلا سارت المظاهرة على هذا النحو وما أن اقتربت من مبنى قسم حلوان حتى ذهبت الى السيد

مأمور قسم حلوان بصفته المسئول عن حفظ النظـام فرجانى أن أعمل على تريق المظـاهرة وبالطبع كان لا يمكن لى ولا لأى شخص غيرى أن يقوم بهذا العمل · وقد حاولنا جاهدين تفريق المظـاهرة بطريقة ودية فحدث خلاف بيننا وبينه على وسـيلة ذلك · وأقرر احقاقا للحق وبشـاعة اننى أتفق مع السـيد وزير الداخلية فى انه لو اننى تمكنت من الاتصـال بسيادته فى تلك اللحظة لأمكنه أن يتدارك الأمر ولكن منعنى وحال بينى وبين ذلك ضيق الوقت وضيق المسـافة التى كانت بين المتظاهرين وبين رجال الشرطة ·

وقال العضو أحمد القصبى فى هذا الشأن : فى تقديرى ان ما حدث فى حلوان بالتحديد من مظـاهرات لم يكن عقوبا انما هو عمل نظمه كل من الاتحـاد الاشـتراكى ومنظمة الشـباب وان كانت العملية قد خرجت عن أهدافها بعد ذلك فهذا موضوع آخر وعند هذا التفسير صفق له الأعضاء ·

ولكن عبد اللطيف بلطية أمين التنظيم لحلوان رد قائلا : قد ورد فى كلام السيد أحمد القصبى ما قد يفهم منه بعض السـادة الأعضـاء ان مظاهرة عمال مصـنع ٣٦ الحربى بحلوان كانت مدبرة والحقيقة انها لا يمكن أن تكون كذلك وبسبب ذلك واضح وبسيط وهو ان عمال المصـنع لم يخرجوا جميعا للاشتراك فى هذه المظـاهرة بل بقى عدد منهم بالورش ·· ثم استدرك رده قائلا : ما أردت أن أناقض ما جاء بكلمتى اليوم ولكنى أردت أن أصـحح واقعة وهى انه قد ترامى الينا ان بعض عمال المصـنع المشار اليه قد يقومون بمظاهرة وهذا هو ما حدث بالضبط فقد لقينا المظاهرة فى منتصف الطريق بعد قيامها بأكثر م نساعة · ولقد طرح سـؤالى لماذا يحدث هذا فى حلوان بالذات ؟ ولماذا عمال مصـنع ٣٦ ؟ والرد على هذا السـؤال بسـيط جدا فهناك سبب واحد لذلك وهو ان الشعب كله ثائر بالأحـكام التى صدرت فى قضـية الطيران وعمال مصـنع ٣٦ — وهو مصـنع الطـائرات — كانوا

أكثر تأثرا لانهم الذين عانوا ممن صدرت ضدهم هذه الأحكام ٠

ثم أعلن **خالد محيى الدين** قائلا : أقول انى سمعت شخصيا من السيد وزير الداخلية كما سمعت فى الاتحاد الاشتراكى بصفتى عضوا بالمكتب التنفيذى للقليوبية ان الأوامر الصريحة الواضحة من الاتحاد الاشتراكى هى « لا مظاهرات » وهناك فرق بين التدبير وبين ان الاتحاد الاشتراكى كقيادة سياسية تتوقع الأمور فلا تتركها تذهب الى المدى الخطير الذى ذهبت اليه بل يجب أن تتواجد هذه القيادة حيث توجد الجماهير فتتحرك معها وألا تكون بينها بل تكون فى مقدمتها ثم استطرد فى دفاعه عن الاتحاد الاشتراكى قائلا : فخروج الاتحاد الاشتراكى على رأس الجماهير وتحركه معها وتصرفه لا يلغى ان هذا العمل كان تلقائيا ومما يؤكد انه كان كذلك هو تلك الظروف السياسية التى سبقت المظاهرات وتأثر الرأى العام بصدور الأحكام فى قضية الطيران ٠٠ أقول ان هذا العمل كان عملا تلقائيا ويؤكد ذلك قيام الشعب يومى ٩ و١٠ يونية وتحركه بنفسه دون تدبير أو قيادة من الاتحاد الاشتراكى ٠

ولكن **العضو حامد عبد اللطيف** يتساءل عن عدم تعيينه عن مصدر هذه المظاهرات قائلا : اننى أود أن نسأل أنفسنا عن المظاهرات التى مرت والتى قامت تلقائيا أو بتدبير أو غير ذلك ٠٠ ؟

بل يصل تساؤل **العضو عبد الفتاح الشوربجى** الى اليقين عندما يقول : اننى أتساءل كيف ينظم الاتحاد الاشتراكى المظاهرة ودون أن يتم تنسيق كامل بينه وبين وزارة الداخلية وعلى رأسها أحد أعضاء الأمانة العامة ؟ كذلك يبدو غير واضح لى سبب قيام مظاهرة دون أن يتحدد فيها المسئول ودون أن يتحدد لها موعد ومكان بدايتها وموعد ومكان انتهائها ودون أن تتحدد شعاراتها ؟ ثم يعود فى ثنايا كلامه مؤكدا ظنه أو يقينه عن تدبير

ذلك من جانب الاتحاد الاشتراكى قائلا : أعود فأؤكد اننى مقتنع اقتناعا كاملا ان بيننا أيدى تستتر وراء الدعوى بأنها تبنى فى حين أنها أيد هدامة وفى رأيى انه لا بد من معرفة هذه الأيدى وعزلها من بين الصفوف حتى نقف صفا واحدا فى الجبهة الداخلية ٠

وعند هذا صفق له الأعضاء وكأنهم يصدقون على ظنه أو يقينه ٠ ثم يعلن **أحمد سعيد** أيضا (مدير اذاعة صوت العرب سابقا) قائلا : وصل الى علمى عما ورد فى تحقيق النيابة العامة فى أقوال أحد أعضاء المكتب التنفيذى بحلوان أنه قد بدأ من أقواله فى التحقيق أنه كان هناك تنظيم سابق للمظاهرات واتصال بأجهزة وزارة الداخلية فى هذا الشأن هذا وقد سمعنا سلسلة من التصريحات الرسمية المتناقضة أقنعت البعض الا أنها لم تقنعنى ولم تقنع السادة الأعضاء الذين سبقونى فى الكلام عما يحتم علينا أن نطالب باجراء تحقيق برلمانى غير التحقيق الذى تجريه النيابة العامة ٠

ولكن **وزير الداخلية شعراوى جمعة** تصدى لما أعلن من وجود تعارض أو تناقض فى التصرفات الرسمية فقال ردا على العضو أحمد سعيد رد تكرار لما سبق قوله الا انه أضاف أيضا رأيا آخر فقال : لقد تم اتصال بين الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وبينى فى هذا الشأن وصدرت التعليمات فعلا من الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب ومن وزارة الداخلية بمنع المظاهرات وانه اذا أريد التعبير عن الرأى بالنسبة للأحكام فيكون ذلك داخل مقار العمل أو الدراسة وعلى شكل مؤتمرات فقط وعلى ذلك فليس ثمة تناقض بين تصريحات المسئولين فى هذا الصدد ثم قال : وبعد قرار اغلاق الجامعات توجه بعض طلبة الاسكندرية الى مبنى الجامعة وسمح لهم بالدخول الى الحرم الجامعى لمقابلة مدير الجامعة ثم أمروا بالتفرق بعد

ذلك .. وفى يقينى ان عدد طلبة الجامعات والمعاهد الذين خرجوا فى المظاهرات لا يتعدى ستة آلاف أو سبعة آلاف طالب من مجموع عددهم الذى يقرب من مائة ألف طالب .. وهذه حقيقة أردت أن أوضحها حتى لا يتهم طلبة الجامعة بأن لهم اتجاها معينا وحتى لا تشوه صورة أبنائنا الطلبة وقد انتظمت الدراسة فى كثير من الكليات واستمرت الى مساء يوم السبت وهو اليوم الأول للمظاهرات .

أما **العضو فريد زكى حشيش** فقد فجر ضجة بالقاعة مرتين حيث انه تحدث عن دور الاتحاد الاشتراكى أو موقفه تجاه المظاهرات فقد بدت تناقضها أو تعارضها حيث أعلن قائلا : جاء على لسان بعض الزملاء الذين تحدثوا الليلة ان الاتحاد الاشتراكى هو الذى بعث بهذه المظاهرات واننى كعضو فى هذا المجلس وكأمين مساعد فى المكتب التنفيذى أقرر ان الحقيقة هى ان الأوامر كانت صريحة لمنع المظاهرات .

ثم عاد وقال : ان التعليمات التى وصلت من الاتحاد الاشتراكى الى المكاتب التنفيذية تقضى بعدم التصدى للمظاهرات وهذا طبيعى لأن المتظاهرين هم أبناء الشعب فاذا كانوا يريدون التعبير عن رأيهم فى الأحكام التى صدرت فقد أبدى الاتحاد الاشتراكى فعلا رأيه .

ثم صاح قائلا : أنه لا يصح أن نلقى التهم جزافا من فوق هذا المنبر المقدس اننى أكرر القول بأن الاتحاد الاشتراكى لم يحرك هذه المظاهرات لقد كان الاتفاق كما قال السيد وزير الداخلية على منع المظاهرات اما التعليمات التى صدرت من منظمة الشباب فتقضي بأن التجمعات داخل المصانع ووحدات الانتاج غير ممنوعة أما اذا أصر المتظاهرين على الخروج من وحداتهم الانتاجية فليجتهد أعضاء المنظمة أن تكون المسيرة سليمة .

أما **حسن حافظ** فصاح وكأنه يشير الى ادانة الاتحاد الاشتراكى بالتلميح فقال : أن الأمر واضح فاذا كان المسئولين عن الطيران قد حوكموا على أساس انهم مدنيون فاصدار المحكمة للحكم ليس فيه مخالفة للقانون وانى أتساءل ما دام هناك اجراء آخر هو التصديق على الحكم فلماذا كان هناك اتفاق أو ترتيب للاعتراض عليه ؟

أما **علوى حافظ** فقال : اننى لعلمى من أن المنظمة تعلم أن المظاهرة أردأ أنواع التعبير عن الفكرة أو الرغبة وانها قافلة غير مضمونة الاتجاه أو الهدف ومن ثم فهى فى هذا كمن يقول لك « اركب البحر واقفز على الموجة وغير اتجاهها » فمثل هذا التفكير مبنى على غير الواقع بل هو تفكير خيالى فهل نلجأ للخيال حتى فى تقدير الموقف بعد أن لجأنا اليه فى الشعارات ؟ لقد أصبحنا لا نعرف كيف نقدر الموقف أو نقدر المسافة ثم أصبحنا أيضا غير قادرين على تحمل المسئولية ولا نعرف ماذا يحدث من مثل هذا التصرف ولا نقدر كيف تتألم الناس وتكاد تجن من هذا الموقف الذى نعيشه اليوم اذا تحرك أبناؤهم فالأم حينما ترى ابنها يتحرك فى هذا الاتجاه تتولاها الخشية عليه لانه ابنها أولا ولانه جزء من بلدها ثانيا ٠

أما **العضو حامد عبد اللطيف** فيقول بالتلويح أيضا : ان تقييمنا لهذه الأحكام دون معرفة التفاصيل فخطأ كل الخطأ ٠ ثم هل نشغل — ونحن فى وضعنا الحالى — بالأحكام والمحاكمات كما كنا من قبل نشغل بالكرة وغيرها ؟ ان هذا بديل يوضع فى المجتمع تلقائيا دون أن تتحسس بالواقع اننا يجب أن نكون أكثر حرصا فى هذا كله ٠

أما عن الاتجاه الثانى والذى يرى ان تدبير هذه المظاهرات أو تحركها دفع من جانب المعارضة للنظام والتى تتمثل أساسا فى القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى انهارت أو تضررت أو خربت مصالحها من جانب

النظام الجديد أى نظام الثورة . وقد اصطلح على تصنيفهم بتعبير الرجعية .. وان كان أحيانا قد انسحب على بعض الدول العربية كتعبير سياسى عن اتجاه هذه الدول المتصارعة مع الرئيس جمال عبد الناصر . وربما يكون **العضو ضياء الدين داود** قد عبر عن ذلك الاتجاه أقرب تفسير لتحديد ماهية المعارضة عى وسط هذه الأحداث . وهو ما يفهم من مفهوم المخالفة لتحديده لمؤيدى الثورة . فيقول : اننا نتغافل عن كثير من الحقائق وننسى ونصاب بالنسيان ولذلك حينما نقول ان من حق كل الناس أن يعبروا فيجب لكى يحسنوا التعبير أن تتوافر عدة شروط وهى أن يكون هناك ايمان بهذه الثورة وايمان بقيادة هذه الثورة وحرص أكيد على استمرار هذه الثورة .

ان كل واحد منا يجب أن يحاسب ضميره بهذه القيم الثلاث أو القيود الثلاثة . لا بد أن ننطلق اذن الى المنطق السليم ولن نطلق الزمام أبدا للقوى المخربة والقوى المتصيدة وقوى تركب الموج كما قيل هنا بحق .

ثم يؤكد **احمد يونس** دور المعارضة الذى سبق تعريفها قائلا : قضية تحرير الوطن اليوم من الاحتلال هى أولى القضايا وان حلها المستهدف حرية الوطن وأمنه واستقراره وشرفه تجعلنا نستنكر ما فعلته فئة مضللة تسربت منتهزة ثورة شبابنا الطاهر وهو يناجى قائد ثورته ويرفع رأيه فيستجيب القائد الى صيحات أبنائه وجنوده ويحولها الى قرارات تطمئن النفوس . وتابى الرجعية العميلة هذا الانتصار من القائد فى الاستجابة لنداء الشباب ولارادة الشعب . وتخلق المعارك وتطرح الشعارات المضللة وهى تبغى بذلك أن تحقق أهدافا متعددة .. منها تحقيق هدف الاستعمار فى تفتيت الجبهة الداخلية الصامدة الملتفة حول قياداتها وتحقيق أهدافها الشخصية لتثار لنفسها ، ودفع القضية الأصيلة قضية ازالة آثار العدوان

وقضـية تحرير البـلاد الى القـاع لنشـغل الشعب فى قضـايا صـغيرة لا تنكر أهميتها فيلهى عن القضـية الأولى وتتحقق بذلك آمالها المميتة فى تصفية الثورة واستعادة مجد الرجعية الذى لن يعود الا على جثثنا ٠

أن ما يجرى حولنا اليوم فى العـالم من محاولات الاسـتعمار المستمرة والمستميتة لضرب النظم التحررية والقيادات الوطنية فى العالم الثالث ٠٠ كما حدث فى أندونيسيا وكما حدث فى غانا وكما حدث فى المحاولة الأخيرة فى انقلاب الجزائر وكما يحدث الآن من تحرك الرجعية فى السودان لتقرب الحـكم الوطنى فيه ـ ليؤكد لنا ضرورة اعادة النظر فى طريقة تعبئة الشعب لمعركة التحرير تعبئة كاملة يحس كل مواطن بها ٠

اننا نرفض مقاومة الرجعية العميلة فى بلادنا فى هذه الفترة عن طريق القوانين أو الاجراءات الاسـتثنائية على أن يكون طريقنا الى ذلك بالشعب بالجمـاهير العريضة المؤمنة بثورتها وبقائدها ٠ وفى هذا الاتجاه أيضا وقد سبق لخـالد محيى الدين أن دافع عن تدبير ذلك من جانب الاتحاد الاشتراكى فعاد وقال : اننى أقول ان الشعب قد تحرك يومى ٩ و١٠ يونية تلقائيا وأصبحت لديه خبرة فى ذلك تمكنه من التحرك تلقائيا ودون آية توجيهات واذا كانت هناك بعض العنـاصر الضـارة قد حاولت اسـتغلال هذا التحرك اسـتغلالا سـيئا الا ان الجمـاهير ـ فى ٢١ فبراير ١٩٦٨ ـ بوعيهـا قد استطاعت بشكل عام أن تفرق بين الشعارات السليمة وغير السليمة وهذا ليس غريبا على شعب ٩ و١٠ يونية ٠

كما يلمح بذلك **عبد الفتاح الشوربجى** دون التصريح قائلا : وأتساءل لماذا لم تسر المظـاهرات فى ٢١ فبراير وما بعده من أيام فى خطها السليم ولماذا انحرفت ؟ والفرق بين يومى ٩ و١٠ يونية و٢١ الى ٢٧ فبراير لا يزيد عن ثمانية أشهر ٠٠ اننى أؤكد ان ثورة ٩ و١٠ يونية لن تخمد ولن تنتهى

لانها صدى الشعب تجاه حبيبه ولانها ليست موجهة ‏٠٠‏ وانني أعتقد ان هناك يــدا تلعب ‏٠٠‏ يــدا موجودة ومستترة خلف ستار بدعوى انها تسهم فى البناء ويجب على القيادة السـياسية أن تكشفها بوضوح وأن تعزلها من بيننا عزلا كاملا حفاظا على حقوقنا ‏٠٠‏ أعود فأؤكد اننى مقتنع اقتناعا كاملا ان بيننا أيـدا! تستتر وراء الدعوى بأنها تبنى فى حين انها أيـد هدامة وفى رأيى انه لا بد من معرفة هذه الأيدى وعزلها من بين الصفوف حتى نقف صفا واحدا فى الجبهة الداخلية ٠

وتأكيدا على صدق كما تصور فقد صفقوا له الأعضاء عند هذا الحد من الحديث ٠

ثم تحدث **علوى حافظ** في تحليل هذا الاتجاه قائلا : ان ما حدث لا يستبعد أن يكون وراءه مدبر ومخطط ومنظم يجب أن نصـل اليه ونحدده وقد يكون فى أحد مواقع المسـئولية ٠ فليس معقولا ان من يدبر مؤامرة أن يقول اننى سأدبر مؤامرة ومن يخطط لمؤامرة أن يقول اننى أخطط لمؤامرة فقد يكون التدبير بالتلميح وقد يكون بالتلويح قد يكون بالايحاء وقد يكون بالاستفزاز وقد يكون بالاثارة وقد يكون بالاهمال وقد يكون بالأوامر الملتوية المترددة قد يكون بشىء من هذا فتحدث المؤامرة أو قد يكون بهذه كلها معا وقد لا تخرج من رجل واحد ولكن قد تخرج من مجموعة رجال ينتسبون الى رجل واحد وهذا ما يدخل الشك والقلق والخوف فى قلبى على وطنى ٠

وهـذه أمور معروفة لنـا ولن تخفى علينـا فنحن نعرف كيف تدبر المؤامرات لهذا فانه يجب التدقيق فى هذه العملية ٠

ثم عاد قائلا : أقول بل أؤكد وأنا سيىء الظن وقد يكون سـوء الظن عصـمة فى بعض الأحيان أقول ـ للتاريخ وللشعب ـ ان هناك بصـمات لمجهول خلف هذه الفتنة التى حدثت أخيرا فليوفق الله كل المخلصين فى

الأجهزة السياسية والحكومية وفى القضاء لاكشافها كى تنتزع من مواقعها ليسلم هذا الشعب من أضرارها ٠

كما ساهم رئيس المجلس حينذاك **الرئيس أنور السادات** فى هذا الاتجاه مفسرا بقوله وهو بصدد الحديث عن اجتماعه بوفد الطلبة فقال : عندما حضروا كانوا فى أشد حالات الانفعال شأنهم فى ذلك شأن أى شباب وكان معهم بيان أعدوه وهم فى هذه الحالة النفسية التى أرجعها الى انهم كانوا فى حالة بلبلة وانى أشارك بعض السادة الأعضاء رأيهم فى جواز وجود شيء آخر من ورائهم الى جانب هذه البلبلة ٠

ومع ذلك فتفسير الرئيس السادات ينسحب أيضا على بعض رجالات النظام ربما يكونوا من المسئولين بالاتحاد الاشتراكى وربما ينسحب تفسيره أيضا على الرجعية ــ كما أطلق عليها ــ وهم رجال النظام ما قبل الثورة ٠٠ اذن فتفسيره يحمل أكثر من اتهام ولكنه بحكم ثوريته وقربه من مواقع المسئولية والسلطة والصراعات على القمة لا بد وانه يعرف أو يعلم ما قام بطرحه من تفسير دون التصريح لأسباب سياسية ٠

أما عن الاتجاه الخارجى أو الثالث والذى حرك هذه المظاهرات سواء بالاستعانة باليد المجهولة أو المستترة التى ألمح اليها البعض أو بفئة وطبقة المعارضين للنظام أساسا ٠ فقد تحدث فى هذا الصدد **العضو عبد الجابر علام** حيث قال : واذا كان الاستعمار واذا كانت أمريكا واسرائيل وكل أعدائنا على هذه الأرض فى هذا الوقت الذى ما تزال المعركة قائمة بيننا وبينهم بمختلف الأسلحة يعتقدون انهم قد وجدوا فى هذه الأحداث فرصة لتفتيت الجبهة الداخلية فاننا نقول لهم لا وان طلبة مصر ورجال مصر هم على وعى وأقدر على فهم الظروف التى تمر بها البلاد ولن نمكن للمتطفلين الذين يريدون أن يتزعموا الطلبة من أن يركبوا الموجة ويحققوا أغراضهم وأقول لهم انالطلبة

ليسوا في حاجة الى زعماء ٠

ومما لا شك فيه فانه لا بد أن يطرح تساؤل بديهي وسط هذه الأحداث وهو لماذا يتجه الطلبة بمظاهراتهم نحو مجلس الأمة تعبيرا عن حركتهم أو ثورتهم ولم يتجهوا الى جهة أخرى ؟

فأولا لم يتجهوا الى التنظيم السياسى القائم حينذاك وهو الاتحاد الاشتراكى العربى حيث ان بعضهم كانوا أعضاء بمنظمة الشباب الاشتراكى التابعة لهذا الاتحاد ٠ وبالتأكيد فان هؤلاء الأعضاء لا يبغوا اخراج أو هز مكانة هذا التنظيم لانتمائهم له ٠

كما انه لو فرض أو ثبت كما أشار الى ذلك بعض أعضاء مجلس الأمة بان الاتحاد الاشتراكى وراء تدبير هذه المظاهرة فمن البديهى ألا تتجه هذه المظاهرات لمن يدبرها بل بعيدا عنه لضرب أو هز أو زعزعة تنظيم آخر مقابل يرى الاتحاد الاشتراكى انه ينافسه فى السلطة أو المكانة وخاصة ان من يرأس هذا التنظيم المقابل أى مجلس الأمة هو أحد الضباط الأحرار وعلى ذلك فان المظاهرات تبدو وكأنها تضرب أو تحتج أو تتمرد أو تحاكم الثورة كما قيل ذات مرة وعلى ذلك تصطدم سلطات الدولة مما يؤدى الى فوضويتها نتيجة الصراع المطروح والمعلن على الساحة السياسية ٠٠ أى نقل هذا الصراع من الجانب الخفى الى الجانب المعلن عن طريق الجماهير ولا سيما الطلبة أى الشباب ٠٠ أى ذات الجيل الذى أنبتته الثورة وكانت تزهو وتفتخر به ٠٠ أى وكان المطلوب نكسة الثورة ٠٠ فى شبابها ٠٠ أى جيلها ٠٠ أو نكسة الشباب فى الثورة ٠ كما ان الاتحاد الاشتراكى لو أراد حصر هذه المظاهرات أو التقليل منها أو تخفيف حدتها أو منعها ابتداء فكان يمكنه اصدار تعليمات أو توجيهات بذلك الى أعضائه فى منظمة الشباب الاشتراكى من الطلبة الجامعيين ولكنه لم يصدر مثل هذه التوجيهات٠

كما ان الطلبة الذين غير منتمين لهذه المنظمة فهم يعلمون ان زملاءهم من أعضاء المنظمة يكتبون تقارير سرية حول اتجاهات الرأى العام أى يستشعرون انهم جواسيس التنظيم السياسى عليهم مما يؤدى بهم الى التظاهر نحو مجلس الأمة وليس نحو التنظيم الذين يحجمون عنه ·· حيث ان مجلس الأمة سيسمع لهم وانه السلطة التشريعية والنيابية والدستورية والقانونية أمامهم أما هذا التنظيم الآخر فهو تنظيم غير محدد الملامح والسياسات والأهداف بل وانه يمثل شىء أو نوع من التسلط على حرياتهم فى القول والفعل مما يسجل عليهم ذلك فى تقارير زملائهم من أعضاء منظمة الشباب الاشتراكى ·

وحيث ان هؤلاء الشباب هم امتداد لمظاهرات ٩ و١٠ يونية والتى سبق وأن اتجهت أيضا الى مجلس الأمة فور اعلان الرئيس عبد الناصر قراره بالتنحى ·· فهم يعرفون مسبقا ان هذا المجلس هو الممثل الدستورى والمحدد بملامحه لهم ·· وعلى ذلك فلا بد من الاتجاه الى مجلس الأمة ·· ممثلين الشعب · وثانيا لم تتجه هذه المظاهرات الى مقر أو منزل الرئيس جمال عبد الناصر حيث انه استهدف نقدا أو انتقادا من هذه المظاهرات والتى تمثلت فى بعض الشعارات ·

بل وصل الأمر فى شجاعة وجرأة هذه المظاهرات وخاصة داخل الحرم الجامعى أن وقف أحد الطلبة ـ كريم ـ وهو ما كان يطلق عليه فى ذلك الحين رئيس لجنة وفد الطلبة على المسرح الرئيسى لقاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة يعلن البيان الذى اجتمعت من أجل وضعه وكتابته اللجنة المذكورة ليحصل على اجماع بالموافقة عليه من الطلبة المؤتمرين بالقاعة ·· وقف يعلن بندا هاما ومثيرا فى ذلك الحين وهو : مطلوب حضور رئيس الجمهورية الى هذه القاعة للاجتماع بالطلبة ولمناقشتهم وتنفيذ مطالبهم ·

وعندما أعلن هذا الطالب الزعيم هذا البند ضجت القاعة بالتصفيق الحاد من الطلبة الحاضرين والذين وافقوا زميلهم على ذلك ٠ بل كانت تتردد الاشاعات أحيانا بين الطلبة داخل الحرم الجامعى بأن الرئيس جمال عبد الناصر سيأتى الى القاعة ٠٠ وان الرئيس سيحضر للاجتماع بالطلبة ٠٠ وان الرئيس سينفذ مطالب الطلبة دون الحضور ٠٠ وان الرئيس سيفوض أحد المسئولين للقاء الطلبة ٠ بل انه قد حدث بالفعل ان الرئيس جمال عبد الناصر قد اجتمع باتحاد طلبة الجامعة فيما بعد بمنزله ٠

ولذلك كان منطقيا أن يتجه الطلبة الى مجلس الأمة ٠٠ وعندما حضروا الى المجلس ٠٠ فقد قال بعض الأعضاء انه لا يجوز أن يدخل الطلبة مجلس الأمة ولا يجوز لهم أن يناقشوا رئيس المجلس أو الوزراء ٠٠ وقد جاء هذا على لسان العضو نصر عبد الغفور أثناء حديثه بقاعة البرلمان وقد أكدها رئيس المجلس أنور السادات حيث قال : لقد اعترض فعلا بعض السادة الأعضاء على هذا الاجراء بل ورغم ان مجلس الأمة ذاته كان محل انتقاد الطلبة فى شعاراتهم وبياناتهم الا انه كما سبق القول بأن السلطة السياسية الدستورية الواضحة المعالم والملامح والتى ـ منطقيا ـ تعدو ملجأ الطلبة ازاء موقفهم من التنظيم السياسى أى الاتحاد الاشتراكى بمنظماته وكذلك رئيس الجمهورية وهو رئيس السلطة التنفيذية دستوريا ولكن الرئيس أنور السادات أمر بدخول الطلبة ٠٠ وفى السطور التالية يعلن رئيس المجلس فى قاعة البرلمان ما دار حول هذه المسألة فقال : يهمنى أن أحيط السادة الأعضاء علما بالزيارات التى قام بها الطلبة الى المجلس ـ ففى يوم السبت الماضى وحوالى الساعة الثانية أو الثانية والنصف بعد الظهر ـ وكانت المظاهرات مسموحا بها ـ وصلت الى مبنى المجلس احدى المظاهرات للطلبة فأمر بفتح الأبواب للمتظاهرين لاستقبالهم ٠ ونظرا

لأن المظاهرة كانت تضم حوالى ألفى شخص فقد طلبت اليهم أن يختاروا من بينهم من يمثلهم فى عرض وجهات نظرهم وفعلا حضر الى المندوبين · وعرضوا ثلاثة موضوعات رئيسية · وهذه المطالب هى التى قدمت لى فعلا يوم السبت وكان عليها اجماع وهى : الأول يتصل بالأحكام التى صدرت فى قضية الطيران ·

والثانى يتعلق بما حدث فى حلوان وضرورة التدخل فيه · والثالث يتعلق ببعض متاعب لهم من حرس الجامعة ·· كما استمعت منهم لآراء مختلفة: بعضها عن الحريات وبعضها كان يناقض الآخر ففى الوقت الذى طالب فيه البعض بحل منظمة الشباب عارض البعض الآخر هذا الرأى وانهم من منظمة الشباب وهى تمثل الشباب · وازاء ذلك رأيت أن أخرج للطلبة لأعلن لهم ان اخوانهم تقدموا الى بهذه المطالب الثلاثة وهى التى أجمعوا عليها · ووعدت أن تبحث كل هذه الأمور على جميع المستويات وانصرف الطلبة · ثم قال : وبالأمس حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا اتصل بمكتبى أستاذ من أساتذة كلية الآداب وقال ان هناك عشرة من الطلبة الموجودين فى الجامعة يريدون الحضور لمقابلتى فوافقت على ذلك وطلبت منه ان يقوم باصطحابهم ويحضروا لمقابلتى · واجتمعت بهم فعلا لمدة ساعةونصف تقريبا ثم عادوا الى زملائهم · وفى المساء حضر جميع الطلبة الذين كانوا موجودين بالجامعة الى المجلس حيث عقدنا معهم اجتماعا حضر الجانب الأكبر منه فريق كبير من حضراتكم أى أعضاء مجلس الأمة · وقد أوضحت لهم الصورة السياسية لموقفنا اليوم وقلت لهم ان لكل انسان الحق فى أن يبدى رأيه ويعبر عنه ولكن بطريقة منظمة وبغير تعطيل للانتاج أو العمل على الاطلاق كما قلت لهم ان بيانهم الذى تقدموا به مرفوض شكلا وموضوعا وهذا هو السبب فى اننى لم أعرضه على حضراتكم يضاف الى هذا ان مندوبيهم عندما قابلونى بعد ذلك أخبرونى أنهم قد سحبوا البيان وهذه الطلبات

وانهم سيعدون بيانا آخر بعد أن استمعوا الى ما قيل لهم وبعد أن تبين لهم ان ما قدموه كان تحت ضـــغط حالة انفعال شديد ٠ ثم قال : لقد قلت لهم أكثرا من مرة وفى حضور الكثير من حضراتكم اننا لا نقبل شروطا من أحد كما قات لهم انني لم أقبل حضورهم لأتلقى أية شروط وانما استجبت الى رغبتهم فى الحضور الى المجلس باعتباره بيتا لهم وشرحت لهم الصورة كاملة حتى يتمكنوا بعد هذا الشرح من الحكم على الأحداث كمسئولين وكمواطنين ٠

وحيث وصل الطلبة الى مجلس الأمة ٠ وحيث كان الأخير محل انتقادهم أيضا ٠٠ فكان لا بد من رد فعل المجلس ازاء هذا التظاهر الطلابى الكبير ٠٠ ولا سيما أن الأعضـــاء استشعروا بل تعرفوا من المظاهرات والشـــعارات والبيانات ومن بينها اقامة حياة نيابية سـليمة أو حل المجلس أو ضرورة الحرية لمجلس الأمة في التعبير الصادق والحقيقى عن الجمـاهير كما جاء ذلك على لسان الأعضاء تحت قبة البرلمان أثناء نقاشهم حول ثورة الطلبة ٠وكان رد الفعل عنيفا أيضا من جانب بعض الأعضاء دفاعا عن المجلس وكرامته ومكانته السياسية والدستورية بل والشرعية أيضا ودفاعا لما وجه اليه من انتقادات بل وتصديا لما يمكن أن يحدث للمجلس من جراء هذه الانتقادات المعلنة من الشباب والذين يمثلون قطاعا هاما وحيويا ومؤثرا بين الجمـاهير بل وان لهذا الشـباب قطاع عريض من الأسر التى ربما تكون متعاطفة أو متضامنة بشـكل أو بآخر مع هؤلاء الشـباب وقد بدأ هذا الرد الفعل بين الأعضاء ٠٠ كما سيأتى الآن ٠

فقد وقف العضـــو عبد الجابر عـــلام مدافعـــا عن نسبة الـ ٥٠٪ الممثلة للعمـــــال والفـــــلاحين فى المجلس لأول مرة فى تاريخنـــــا النيابى فقال : لقد كان من المتوقع أن يكونوا على علم بان هذه التجربة ثورية تحدث لأول مرة فى الجمهورية العربية المتحدة بل فى العالم أجمع وان هؤلاء

العمال والفلاحين أدوا دورهم كاملا فى خدمة الشعب لا أن يكون مفهومهم ــ وهم فى دور الاعداد ــ ان نسبة الـ ٥٠٪ انما هى للبصمات فقط • لقد كان من الواجب أن يعرفوا ان هذه تجربة ثورية حية عليهم أن يكملوها • ويؤسفنى أيضا أن أقول ان بعض من يتشرفون بعضوية هذا المجلس وفى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا تمشوا مع هذا الكلام وأيدوه وقالوا ان هذه هى الحرية التى افتقدناها فى المجلس •

ثم تساءل وهو ما زال يستطرد فى دفاعه قائلا : ما معنى أن يقال لأبنائنا الطلبة اننا لا نستطيع أن نمارس الحرية ؟ هل هذا الكلام يقال ؟ ان هذه موجة يريد البعض ركوبها واستغلالها ولكن أبنائنا الطلبة يرفضون ذلك ولن يمكنوا لأى انسان من أن يستغل قوة اندفاع الشباب المؤمن ببلده وبثورته وبقائده بهذه الأساليب والوسائل الرخيصة •

اننا منذ جئنا الى هذا المجلس ونحن نمارس حريتنا بالكامل ولا يمكن أن يدعى أحد غير ذلك •

واذا كان العضو السابق تحدث بحماس وانفعال فكان حديث أحمد القصبى فى ذلك هادئا وان كان أيضا لم يستطع أن يكتم انفعاله المكتوم بل تحدث فى أمور خطيرة فى حاجة الى مراجعة • فقال : بمناسبة ما وصل الى أسماع بعض السادة الزملاء مما تردد على بعض الألسنة من كلمات خاصة بالمجلس فاننى كمدخل لهذا الموضوع أحب أن أقرر الآتى : ان عضو مجلس الأمة مواطن هيأ نفسه للعمل • ثم دخل معركة انتخابية وتم انتخابه عن طريق الشعب انتخابا مباشرا ومجرد انتخابه عن دائرة معينة وحينئذ عضوا بهذا المجلس لم يعد ممثلا لدائرة معينة بالذات وانما يمثل الأمة جميعها •

ان التكييف الدستورى لعضو مجلس الأمة انه يمثل الأمة بأسرها وهذا التكييف تترتب عليه نتائج خطيرة أهمها : ان عضو مجلس الأمة حر في ابداء آرائه وتصرفاته وغير ملتزم بما يقدم اليه من الناخبين ٠ وان عضو مجلس الأمة يمارس اختصاصاته بما يحقق صالح الأمة كلها غير مقيد فى ذلك بمصلحة دائرة فقط ٠ وان عضو مجلس الأمة غير ملتزم بأن يقدم كشف حساب الى الناخبين ٠ وان عضو مجلس الأمة ليس مسئولا مدنيا أمام الناخبين ٠

ودور الشعب وحقه الدستورى ينتهى بمجرد انتهاء عملية الانتخاب ولا يلتزم المجلس أمام الشعب بعد ذلك بأى التزام وانما ينطلق المجلس بعد أن تتم عملية الانتخاب لأداء دوره الدستورى وليس للشعب فى هذا الصدد الا مراجعة رئيس الدولة راجيا استخدام حقه فى حل المجلس أو فى الاعتراض على بعض المشروعات اذا دعت الضرورة الى ذلك فطبيعة مجلس الأمة اذن انه ــ بحريته واختياره ــ يعبر عن آراء المواطنين ورغبا ٠

وليس هناك من قيد على استخدام تلك الحرية وهذا التصرف الا تجديد عملية الانتخاب وقد راعت الدساتير الحديثة أن تتمثل الرقابة الشعبية على المجالس النيابية فى اعادة التجديد وحتى لا تفقد هذه الرقابة الشعبية على المجالس روعى ألا تكون فترة المجالس النيابية طويلة حتى لا تفقد الرقابة الشعبية وألا تكون قصيرة حتى لا يفقد الأعضاء استقلالهم وقد أخذ الدستور المصرى بحل وسط بأن جعل مدة عضوية المجلس خمس سنوات ٠ ولقد وجدت لزاما على فى تناولى لهذا الموضوع أن أمهد له بهذه المقدمة لأقرر أنه اذا كان من مهمة المجلس أن يعبر عن آراء المواطنين ورغباتهم واذا كانت الأحداث الأخيرة قد اشترك فيها بعض من اخواننا العمال وبعض من أبنائنا الطلبة فان هذا المجلس لم يقصر أبدا فى التعبير عن رغبات المواطنين من

هاتين الفئتين •

فبالنسبة للعمال : فقد حقق هذا المجلس الكثير من رغباتهم سواء على مستوى الشمول أو على مستوى فئات معينة •

وبالنسبة للطلبة : فان الجامعات ما زالت تذكر اقحام المجلس بقانون الجامعات حيث حمل رغباتها بكل أمانة فيما يختص بتعديل هذا القانون مما استجابت له الحكومة ونزلت على رغبة المجلس ومن هذا يتضح انه لم يقصر بالنسبة لرغبات فئة العمال والطلبة •

أما ضياء الدين داود فقد اتسمت كلمته للدفاع عن المجلس بالتهجم على الطلبة بما فيه من لوم وغضب واستعلاء وازدراء ورفض فقال : شتان بين ابداء الرأى وبين الفوضى • شتان بين أن تترك أناسا يعبرون عن رأيهم وفكرهم بكل ما يملكون وبقدر ما يستطيعون اذ ليس من حق أحد أن يعترض عليهم فنحن هنا نقدس الرأى ونحترمه ونناقشه • أقول شتان بين ذلك وبين أن نسمح لأحد من أن يدعى لنفسه حقا بقوة حق الشعب ولا ينبغى أن نترك فئة تدعى وصاية أو تمثيلا لهذا الشعب ان لها أن تتحدث وأن تدلى بآرائها وعلينا أن نستمع ونصغى — وكذلك على كل الأجهزة أن تستمع وتصغى وتدرس وتستجيب بعد هذه الدراسة والتأمل والمعرفة الحقيقية لكل الأوضاع — ولكن لا ينبغى مطلقا أن نسمح لمثل هذه الظواهر أن تنحرف عن أهدافها الحقيقية كما لا ينبغى أن نتيح لفئة أن يكون لها حق التعالى على الشعب أو التحدث باسمه دون الممثلين الحقيقيين له بل والتطاول عليهم فنحن لا نرتضى ذلك مطلقا كما لا يرتضيه الذين انتخبونا لتمثيلهم فى هذا المجلس •

ثم استطرد فى هجومه على الطلبة قائلا : انهم يتحدثون عن الحريات واننى أقول لهم ان وجودهم فى الجامعة هو مظهر من مظاهر هذه الحرية

وان الطبقات التى أنبتتهم والتى حرمت من الحرية الاجتماعية قبل الثورة هى التى أوردتهم – باسم الحرية الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى – الى الجامعة لتعلمهم وان الفلاحين الذين يستكثرون عليهم أن يجلسوا فى مقاعد النيابة هم الذين بأموالهم ينفقون على هذه الجامعة ٠

ثم استطرد قائلا : لذلك هم ينادون بالديمقراطية ٠ لقد كنا فى ديمقراطية مزيفة قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فكيف كان يعامل الطلبة قبل هذه الثورة ؟ لقد كان البعض منا طلبة ممن حوصروا على كوبرى عباس ويعرفون جيدا كيف كانت تلك المعاملة ثم شاهدنا بالأمس الطلبة وهم يتحدثون الى آبائهم : مديرى الجامعات ووزير التعليم العالى ووزير الداخلية ويناقشونهم الحساب أليست هذه هى الديمقراطية ؟ وهل فى هذا خروج عن الديمقراطية التى ينشدونها ؟

ثم تحدث سعد أمين عز الدين بهدوء والتزان قائلا : هناك نقطة تحيطها حقيقة ٠ لبسا وغموضا بل هناك عدم وضوح لهذه الصورة والسبب فى رأيى يتضمن عدة جوانب منها ان ما ينشر من نشاط هذا المجلس هو القليل من الكثير ٠ فالصحافة لا تكتب عن نشاط أعضائه سواء فى الجلسات العلنية أو فى جلسات اللجان وكلها حافلة بجلائل الأعمال وبالأنشطة المختلفة غير كلمات قليلة لا تغنى ولا تسمن من جوع ٠

ولى كلمة تتعلق بجلسات اللجان وأرجو أن تسمحوا لى أن ننقد أنفسنا نقدا ذاتيا لأن المادة ٨٥ من اللائحة الداخلية للمجلس الخاصة باجتماعات اللجان تنص على أن « جلسات اللجان سرية » وهذه المادة تحتاج منا الى تعديل وانى أتساءل : لماذا تظل جلسات اللجان سرية ؟ فعلى من هذه السرية ؟ يجب أن نواجه هذا الشعب بكل شىء فنحن أول من يدافع عن حقوقه ويعبر عن آماله وآلامه وانى أذكر انه فى سنة ١٩٦١ كانت

الصحف مملوءة بأخبار نشـاط هذه اللجان ٠٠ ولذلك أرجو أن يعيد النظر في المـادة ٨٥ من اللائحة الداخلية للمجلس بما يسـمح بحضور الصـحافة جلسـات اللجان التى ليست لها صفة السرية حتى تنقل للشعب كل ما يقال لها من آراء ناضـجة سليمة تمثل الصالح العام لهذا الشعب الأبى الكريم ٠

وهناك نقطة أخرى أود التحدث بشـأنها وهى خاصة بلجان الاستماع واللجان الموسعة التى نصت عليها اللائحة الجديدة للمجلس والتى لم تجتمع سوى مرة أو مرتين منذ بدء العمل بهذه اللائحة وفى رأيى هذا حتى لا يكون الشعب فى متاهة وحتى يكون الشعب دائما مع المجلس فى أعماله أن نكثر من عقد هذه اللجان ٠

وفى ذات الاتجاه أى الدفاع عن مجلس الأمـة وتعدد مواقفه الشعبية وانجازاته وقف أحمد يونس يقول : اننا نناقش اليوم موضوعا هاما وقضية خطيرة تحتاج منا الى الرأى الحر والوقوف بصـلابة فى مواقعنا من صفوف هذا الشعب الذى منحنا ثقة لندعم حريته ونحمى مكاسـبه ولنفرض مشيئته ولنزيل من أمامه كل الحواجز والموانع التى تحد من انطلاقه ليعيش فى أرضه حرا مرفوع الرأس موفور الكرامة تحـكمه سيادة القانون وتملأ نفسه الثقة فى عدالة وانصـاف دولته ٠٠ بهذا المفهوم نؤدى واجبنا نحن أعضـاء هذا المجلس وعلى هذا الطريق نسير كما رسمه لنا الشعب ٠

لقد أعطتنا الهزيمة دروسـا كثيرة وعبرا عظيمة وأبرزت أمام الشعب قضـايا عديدة ٠ وأبرز هذه القضـايا هى قضـية الحريات العامة ٠ وفى هذا المجلس جلسـاته المفتوحة والمغلقة وفى كل دوراته ارتفعت الأصـوات لتطالب بمزيد من الحرية لهذا الشعب ٠ وبمزيد من الحرية للصحافة وبمزيد من الديمقراطية وتجـاوبت القيـادة المؤمنة بالشعب الذى تحفـظ له عهده وتقدر له فضـله وتعتز وتشرف بثقته فأصدرت القرارات الآتية : الافراج

عن المعتقلين ورفع الحراسات عن الموظفين وعدم تدخل الشرطة العسكرية والمباحث العسكرية فى الشئون المدنية وسقوط دولة المخابرات الفاشلة المنحرفة المتآمرة ومحاكمة المسئولين عن الهزيمة العسكرية وسيادة القانون ٠ كما تجاوب هذا المجلس مع الشعب آمرة فى مراجعة شاملة لقوانين الحريات وتصنيفها مما يشوبها ووضع الضمانات الكفيلة بالمحافظة على حرية المواطنين ووضع مسودة الدستور لعرضها على الشعب ٠

وعندما صدر حكم قادة الطيران استقبل الشعب الحكم باستهجان بالغ وألم مرير وترجم عنه الشعب بصيحته الغاضبة محتجا والتقى القائد مع الشعب مستجيبا فصدر قرار بعدم التصديق على الحكم واعادة المحاكمة ٠

ولطالما أن هذه المظاهرات استهدفت أخطاء النظام الثورى بما فى ذلك السلطة التشريعية فان الحكومة هى رأس حربة هذا النظام أى السلطة التنفيذية ٠ وقد كان من المناسب أو الموائمة السياسية أن يكون هناك من يدافع عن هذا النظام ممثلا عن السلطة التنفيذية وكان ذلك المدافع هو العضو خالد محيى الدين أحد الضباط الأحرار وعضو مجلس قيادة الثورة الأسبق الذى تصدى للدفاع عن هذا النظام الثورى ولا سيما حكومته ثم عرج على الدفاع عن مجلس الأمة أيضا ٠ فوقف قائلا : منذ يوم ٩ يونية ١٩٦٧ فتحت حكومة الثورة ــ وهذا فضل كبير لها ــ الباب على مصراعيه لمناقشة أسباب النكسة لدرجة اننى كنت أتصور وأنا أحضر اجتماع الجماعة القيادية فى بلدى وفى مكاتب تنفيذية أخرى ان هذه المكاتب ما هى الا مراكز نقد وان الاتحاد الاشتراكى أصبح فعلا مركز نقد لجميع الأخطاء بصورة أدهشت الجميع وأثرت فى الجميع ٠

ان شعب يومى ٩ و١٠ يونية بدأ يأخذ مصيره بيده ٠ بدأ يناقش بشجاعة وبأمانة وبشرف على هذه الأخطاء على جميع مستوياته وفى جميع

المؤسسات الجماهيرية بل وفى جميع البيوت وقد حدث فى كثير من المكاتب التنفيذية أن طلب بعض الأشخاص أن يذهبوا الى الرئيس ليرفعوا لسيادته رأيهم فى هذه الأحكام الا انه طلب اليهم أن يتقدموا بما يريدون وأن يقوم المختصون بنقل آرائهم الى سيادته ولقد حضر الرئيس الى مجلس الأمة وتحدث رافعا الغطاء عن كثير من الأخطاء ثم صدرت الأحكام الأخيرة وكشفت أيضا كثيرا من الأخطاء ٠ ثم صاح قائلا : ان الجماهير متسرعة دائما فهى تطالب بأن يتم كل شيء على وجه السرعة ٠٠ فان شعب يومى ٩ و١٠ يونية بعد النكسة يريد ــ والعدو يحتل جزءا من هذا الوطن ــ أن يتم بسرعة القضاء على كل هذه الأخطاء فلا بد لنا أن نراعى كل هذه الظروف ونحن نتكلم عما حدث حتى يمكن تصفية كل الجيوب الخاطئة ٠

واستدرك قائلا : ولا يفوتنا فى هذه الظروف أن ننوه بما فعلته حكومة الثورة وقد أخذت أراجع نفسي وأنا أتحدث مع الطلبة بالأمس فوجدت ان هناك أشياء كثيرة قد تمت ولكن ربما نراها قليلة تحت ضغط الحماس ٠ أذكر من هذه الأعمال على سبيل المثال اعادة بناء القوات المسلحة وتطهيرها من جميع العناصر المتخاذلة فهذا ولا شك عمل كبير تم فى مدة وجيزة ولكنه يؤخذ ببساطة ٠

ثم أزالت دولة المخابرات وقامت بتصفية الانحرافات التى كانت موجودة داخل هذا الجهاز وهذا فى حد ذاته ليس أمرا هينا فى وقت تحتاج فيه الدولة ــ وهى تواجه عدوا خارجيا ــ الى وجود جهاز أمن لسلامتها فأعادت بذلك للناس طمأنينتهم بعد اضعاف الرهبة المعنوية لهذا الجهاز ٠

بل لقد أوقفت الدولة العمل بالقوانين التى تمس الحريات كما فتحت المناقشات الواسعة فى جميع أجهزة الاتحاد الاشتراكى فى جميع أنحاء الجمهورية ٠ وجاءت بعد ذلك محاكمة الانحراف فيمن كانوا يطلقون على

أنفسهم الطبقة العسكرية وهناك فرق كبير بين الطبقة العسكرية وبين ضباط القوات المسلحة فالغالبية منهم طليعة هذه الثورة ٠

أليس هذا كله نقدا ذاتيا على نطاق عام ؟
أليس هذا كله يستحق الشكر والتقدير ؟

ان هذا النقد الذاتى يفتح أمامنا الطريق وليلقى على الأخطاء الضوء فنعمل على عدم تكرارها ٠

هذه هى الحقيقة وربما تكون فى حد ذاتها قاسية جدا الا ان هذا لا يدعونا الى الخوف فالحكومة لا تخشى ظهور هذه الحقائق فى حدود ما لا يفيد منه العدو لانه لا بد لنا من معرفة بمجريات الأمور حتى ولو كان فى ذلك ما يكشف عن عيب فينا ٠ ان محكمة الثورة حاليا عمل سياسى هام جدا ٠

أقول ان هذه الأعمال مع ضخامتها ومع انها فى حقيقتها أعمال هامة جدا فان شعب ٩ و١٠ يونية يتعجل الأمور ويبغى السرعة فى كل شىء فيسأل دائما عن الاجراءات التى تمت والاجراءات التى ستتم وربما كان مرد ذلك الى ان العمل السياسى لم يقدر على اقناعه وهذا موضوع ليس مجال مناقشة الآن فالحقيقة ان الناس لم تضع بعد بما تم مع انه كثير جدا ٠

ثم اتجه بحديثه نحو مجلس الأمة فقال : ونحن هنا كمجلس أمة يجب علينا أن نأخذ درسا من هذه الصورة لانها تعبر عن رأى عام ـ ما فى ذلك شك ـ موجودين بين مناس جميعا ٠ اننى لا أقول بأنه ما دامت قد حدثت مظاهرات فلا بد لنا أن نتحرك بسرعة وانفعال ٠٠ لا ٠٠ فان هذا الكلام غير سليم ولكننى أقول انه يجب علينا ألا نتجاهل هذا الأمر لاننا قادة سياسيون بل ويجب علينا دراسته ولقد تحركنا فعلا هنا فى مجلس

الأمـة فأعلن عن تشـكيل لجنة لدراسة جميع القوانين المتعلقة بحرية الأفراد وبالطوارىء وهى على وشك الانتهاء أو هى قد انتهت فعلا على ما أعتقد من دراستها ٠

هذا ما يمكن لمجلس الأمـة أن يفعله لأنه ليس هيئة اثارة بل هيئة عمل فالصـحافة والاتحاد الاشتراكى يمكن لكل منهما أن يثير الجمـاهير ويحركها ولكن هذا كله لا قيمة له الا اذا قام مجلس الأمـة بتقنين وتشريع هذا الوضع فى النهـاية ولا بد أن يعرف الناس ذلك وأن نوضح لهم حقيقة قائمة فعلا وهى ان هناك لجنة قد شـكلها المجلس لاعادة النظر فى قوانين الحريات هذه الحقيقة يجب أن يعلمها الجميع ولقد طلبت من الطلبـة أمس أن يطلعوا على مضابط اجتماعات المجلس ليعرفوا ماذا يفعل مجلس الأمـة ولكى يعلموا ان كثيرا من القوانين التى تعرض عليه قد عدلت ونوقشت مناقشات مستفيضة داخل المجلس ٠

اذن فليس الأمر كما يقولون لا يتعدى كلمة « موافقون موافقون » فهناك تشريعات كثيرة أحالتها الحـكومة على مجلس الأمـة عدلت أو أعيدت ولم يكن التصويت على أى منها بالاجماع وهم دائما يتصورون ان من يعارض هو الأفضـل ومن يوافق هو الأسـوأ وهذا غير سـليم لاننى اذا ما اقتنعت بحـكومة معينة وباتجاهها السـياسي فلا تعتبر الموافقة حينئذ ذنبا وما حدث هو فى الحقيقة انفعال نتيجة أوضاع معينة تمر بها البلاد منذ يومى ٩ و١٠ يونية ٠

الواقع الحقيقى ـ فى تصورى ـ ان تجربة مجلس الأمـة الحالى كأول مجلس نيابى فى عهد الاشتراكية تجربة طيبة أدت رسالتها وسوف تؤديها الى النهاية وأتعشم ألا تنتهى مدة هذا المجلس الا ويكون العدوان قد أزيل من أرض الوطن ٠

أما حامد عبد اللطيف فقد ذهل — على حد تعبيره — عندما وجد الطلبة فى لقاء الأعضاء بهم يعيشون فى فراغ سياسى كبير ويقول أيضا : فالطلبة لا يعرفون كيف يمارس مجلس الأمة عمله ولقد لمست هذا عند اجتماعى بهم أمس فلقد تبين لى ان أكثرهم لا يدرى فى أية دورة من الدورات يمارس المجلس انعقاده ٠

وتساءل عبد الفتاح الشوربجى — كنقد ذاتى — فقال : من المسئول عن كل ذلك ؟ ويطيب لى هنا وأنا أطرح هذا السؤال وأتركه دون اجابة أن أطرح معه سؤالا آخر لاننى أشعر اننا نتحمل جزءا من المسئولية حياله هذا السؤال هو أين يقف دور الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى من التنظيم ؟

لقد كلف أعضاء مجلس الأمة من القائد المعلم جمال عبد الناصر بعد انتخابه أن يكون الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى ولم نقم نحن بواجبنا نحو هذا التكليف ٠

اننى أعتقد ان الهيئة البرلمانية عليها دور لا بد أن تقوم به بل لقد كلفها القائد المعلم فى أحد لقاءاته بها أن تكون مجلس قيادة الثورة فأى تقاعس عن هذه الرسالة تقع مسئوليته أولا وأخيرا !؟ علينا نحن !!

أما نصر عبد الغفور فقد نمى للثقة بالنفس اللماح فقال : يجب علينا فى هذا المجلس أن نناقش ما يحدث خارجه دون خوف أو خشية ولا نعير التفاتا لما يقال بأن هذا المجلس لا يناقش أى شىء فهذا لا يزعجنا بحال من الأحوال وسبق أن قلت هذا فى الهيئة البرلمانية ٠

فمقياس عملنا ليس ما يقال خارج هذا المجلس بل نحن الذين نقرر ما اذا كنا راضين عن عملنا أم لا ؟

وطالما ان هناك ايمان بأن هذا الشباب هو وليد الثورة بل هو جيلها الذى تربى فى أحضانها فكان لا بد أن يمس هذه المسألة أحد الأعضاء ليستكشف نتيجة هذا الاحتضان وماذا عن تربية هذا الجيل سياسيا واجتماعيا وكيف يفكر هذا الجيل وما هو المترقب منه ٠

فوقف العضو حسن الشابورى يقول : حدث فى اجتماع المكتب التنفيذى في الاسكندرية أن حضر السيد أمين الشباب وكان هناك صراع دائم من يقوم بتنفيذ الخطة بالنسبة للشباب ؟ وهل يأخذ أمين الشباب على مستوى القسم تعليماته من أمين الشباب للمحافظة أم من الأمين العام للشباب مباشرة ؟

وقد تحدث أمين عام الشباب فى هذه النقطة فقال : ان السيد الرئيس جمال عبد الناصر يطالبنى بجيل جديد من الشباب حتى سنة ١٩٧٠ ٠ والواقع اننى عندما كنت أستمع الى هذه المناقشة كنت فى غاية السعادة ٠

ثم قلت ان التاريخ يسجل ان مدرسة جمال عبد الناصر قد خرجت جيل شباب جديد قبل سنة ١٩٧٠ اذ انها خرجت هذا الجيل فى سنة ١٩٦٨ ٠ وأما بالنسبة لمطالبتهم بحل مجلس الأمة ٠ فأقول انهم على حق فيما قالوه فى هذا الصدد لانهم لا يعرفون ما يدور فى جلسات هذا المجلس ولا يدرون ما اذا كانت لدينا هنا حرية وديمقراطية أم لا ٠٠ واذا كان واجبا أن يعلموا ذلك فالمفروض أن يعلموه عن طريق أجهزة الاعلام ٠

ثم يقول علوى حافظ : اننى شخصيا فى جزع وفى قلق وفى ألم بل أكاد أكون فى سخط لماذا ؟ اننى وأنا رئيس للجنة فرعية للشباب فى هذا المجلس الموقر جلست فى لقاء مع السيد وزير الشباب أسأله لماذا أوقفت النشاط الرياضى بعد النكسة ؟ وهل حدادا ؟ ولماذا لم تطور مناهج

وزارة الشباب بعد النكسة بما يتلاءم مع توجيه الرئيس جمال عبد الناصر ؟ ولماذا لم تعمل فى ظل الركيزتين الأساسيتين اللتين تمتاز بهما مصر وهما الدين والوطنية ؟ ولماذا نحن اليوم على هذه الحال ؟

لقد أجاب السيد وزير الشباب قائلا : انني لست مسئولا عن منظمة الشباب ؟

اذن فمن المسئول ؟

لذلك أيها السادة الزملاء نحن فى خطر كبير جدا هذا الخطر يتمثل فى أن تنمو منظمة تنفق أموال الشعب على قافلة ضخمة العدد دون رقابة مستمرة من نواب الشعب ٠

ثم قال وكأنه يرد على مظاهرات الشباب ردا دفاعيا : اننى لا أعتقد ان هناك بخلا أو تقصيرا فى بذل المال وليس هناك تقصير فى القيادة وأنا هنا سأستشهد بكلمة قالها السيد الرئيس العظيم والمعلم القائد جمال عبد الناصر قالها من فوق هذا المنبر بعد النكسة أعطى بها اشارة الخطر لمنظمة الشباب أعطى بها منهج العمل وخطة العمل ان هذا المعلم قد ركز فى أولى خطبه بعد أن عاد الى رئاسة الجمهورية على قطاع الشباب ماذا قال جمال عبد الناصر ؟ قال بكل أمانة وبكل صدق ودون رياء ودون حوار جدلى قال ان الثقة قد اهتزت الى حد كبير وقال ان هناك إناسا تمزقت نفوسهم وقلوبهم خاصة الشبان من هذا الجيل هذا يعنى ان الشباب فى حالة قلق نفسى ٠ ويجب أن يضاف الى برامج رعاية الشباب علاج لهذا القلق النفسى الذى أصاب الشباب نتيجة لانحرافات بعض الرجال من أبناء هذا الشعب قال : « لقد رأيت عددا من الشباب قد تمزق لأنه لا يحتمل أن يرى عدوه فى جوه أرضه ان هذا هو القلق ويمثل

التعب النفسى لكل الناس للقيادات وللجماهير وللشباب » . ومن هنا أعطى جمال عبد الناصر اشارة الخطر لقطاع الشباب ولرعاة الشباب ولمنظمى الشباب ولقادة الشباب والمتصدين لمسئولية الشباب فى هذا الوطن سواء كانوا داخل المنظمة أو داخل الوزارة المسئولة أمام هذا المجلس الموقر قال لهم اننا يجب أن نحسن تقدير الظرف النفسى للجماهير وأن نضعه في اعتبارنا فنغير في وسائل التعبير ثم طالبنا الزعيم المعلم بالايمان بالقدرة على اجتياز الأزمة فقال لنا حاولوا أن تخرجوا من دور الانفعال الى دور الفعل وكان لا بد أن يطبق هذا فورا فى برامج مخططة يضعها تربويون وعلماء نفس وينفذها قادة مارسوا هذا العمل ومارسوا الاحتكاك بالجماهير فى قطاع الشباب .

لذلك فان جمال عبد الناصر حين قال بكل أمانة .. من فوق هذا المنبر هذا الكلام قال : « أيضا انه وضع طبيعى بعد النكسة أن تكون هناك موجة نقد من المصريين فى صراع مرير ضد عدو شرس يلون الصورة كل يوم ويحول فى أبعاد المعركة كل يوم يرمى بثقل المال والعتاد والامكانيات فى القطاع السياسى والعسكرى والشعبى أيضا لا بد أن تصدر موجة نقد ولا بد أن يقابل هذا تطور فى أسلوب عملنا وفى معالجة موقف الشباب للانتقال من دور الانفعال الى دور الفعل وتعليم الشباب كيف يمارس مهمة النقد فى مرحلة النكسة » .

واستطرد فى هذا وكأنه يشعر ان الرئيس جمال عبد الناصر بعيدا عن مسئولية هذه المظاهرات حيث انه استهدف منها وكأنه أيضا يدافع بذلك الشعور فقال : أعطى جمال عبد الناصر انذارا آخر حين قال ان موجة النقد قد تنقلب الى موجة تشكيك فى كل شىء وهذا معناه الضياع معناه اننا نجد الطالب ابن الشعب يضرب الشرطى ابن الشعب

ونجد الطالب ابن الشعب المطالب بأن يؤدى رسالة لهذا الوطن والذى يجب أن يهيىء نفسه لمعارك كثيرة فى انتظاره لأن جيلنا لن يستطيع أن يكملها نجد هذا الطالب يخرج ليأخذ موقفا هجوميا وضد من ؟ ضد نفسه ضد متجره وضد بيته وضد أمه التى تقف على الرصيف من خلفه أو فى النافذة مخلوعة القلب عليه .وهى تراه يقلب الشارع الى معركة دموية . ان جمال عبد الناصر يقول لهذا الشباب اننا فى موقف شاذ وفى موقف صعب وان النضال مطلوب ولكنهم يترجمون النضال الى عضلات يترجمونه الى صراع . لقد قال جمال عبد الناصر ان هناك أنواعا عدة من النضال نعمل بها سواء فى الناحية السياسية أو الاقتصادية أو النفسية أو العسكرية . قال لهم فلتجهزوا أنفسكم لهذه المجالات وكونوا مرنين واجعلوا قلوبكم مفتوحة وكونوا مستعدين لانكم ضربتم ضربة كادت تكون قاضية . ضربة مركزة وغادرة .

ومن هنا يجب علينا بالنسبة لقواتنا المسلحة ألا نجعل الشباب شاردا والا فانه سينتكس ويتمزق مرة أخرى وعلينا أن نجعله تابعا للقائد ولا نجعله يملى ارادته على القائد لأن الصورة الحقيقية للموقف تتغير بين يوم وليلة فالعدو هو الذى يتحكم فى المعركة لأن المنتصر دائما تكون بيده المبادرة والمهاجمة وكذلك توقيت المعركة .

ثم يقول : وهل ينتظر من الابن الصغير الذى يخرج على تقاليد المجتمع فى احترام الكبير هل ينتظر منه أن يصبح مدافعا أو مناضلا أو مقاتلا عن بلده ؟ بالطبع لا بل يصبح مخربا ومدمرا وسفاحا . ولعلاج هذا يجب أن نلجأ الى الرياضة والدين والأخلاق لا أن نلجأ الى نظريات انجلز وماركس تلك النظريات التى لا نريدها واذا كان يراد لهم أن يتعلموها فيمكن أن يتعلموها عندما يكبرون لا أن يتعلموها وهم صغار فيؤخذون فى

حجرة مظلمة أو فى خيمة ويعلمون اياها وبعد هذا نقول ان هذا الصغير سيصبح مناضلا يدافع عن مصر ان مثل هذا الشخص لن يكون قادما لمصر بل قادما لعقيدة لا تمت الى الدين أو الوطن بأية صلة ٠

فهل نقول بعد ذلك ان هذا هو الفكر الاشتراكى وان هؤلاء هم المثقفون وان غيرهم من أفراد الشعب هم الجهلاء ؟

وهل هذا هو التقسيم الذى سنصل اليه فى النهاية ؟ فنلغى تحالف قوى الشعب ونقيم دكتاتورية ولن تكون هذه دكتاتورية البوليتاريا بل ستكون دكتاتورية الصغار الملقنين بالنظريات المستوردة من الخارج ٠٠ وواضح من كلامه انه يقصد بالذات أعضاء منظمة الشباب التابعة للاتحاد الاشتراكى ٠ استدرك يروى قصته مع هؤلاء الشباب فقال : لقد اصطدمت بهؤلاء الشبان عدة مرات حتى أخذوا يحبكون لى المؤامرات ويرسلون بعضا منهم لاستفزازى أشياء غريبة تحدث هذه الأيام على مسرح الحياة فى هذا الوطن وأحب أن أشير هنا الى اننى كنت أقف الى جوار السيد رئيس مجلس الأمة عندما حضر الشباب الى المجلس ليعبروا عن رأيهم بهذا التعبير الخاطىء وبالصورة القديمة التى اختفت ولكنهم عادوا اليها عندما تضايقوا فوجدت ان الكثيرين منهم ينقدون منظمة الشباب ويقولون انها تطلب منهم أن يكونوا يساريين متطرفين وأن يعملوا كجواسيس فلماذا نلجأ لهذا الأسلوب فى حين انه كان يجب علينا أن نعلمهم الرياضة والأخلاق والدين والسياسة بأبعادها المختلفة ؟ نحن نحتاج الى رعاة وساسة وطنيين يقودون هذا الشباب ٠

يقولون ان لمنظمة الشباب لجنة مركزية وان الأوامر تصدر رأسية وترسل فى شكل منشورات لم أجد فيها حتى الآن الا اصطلاحات جديدة دخلت على قاموس السياسة العربية مثل « استسلامى » و « انهزامى »

و « رجعى » وقد كتبوا لى شهادة فى منظمة الشباب ووصفونى فيها بهذه الأوصاف .

هذا عن رد فعل المجلس وأعضائه نحو مطالب أو رغبات أو شعارات الطلبة بالنسبة لالغاء المجلس أو الغاء نسبة العمال والفلاحين المقررة وكذلك حرية المجلس وتصديه لمشاكل الجماهير .

وقد كانت الصحافة أيضا كما سبق العرض محل انتقاد ونقد الطلبة بل طالبوا بحريتها . وكان هناك أيضا رد فعل من الصحافة تجاه هذه المظاهرات . فماذا كان موقفها منها .. وماذا عللت هذه المظاهرات ..

ورغم ان المجلس كان مستهدفا فى هذه المظاهرات وكانت ردود فعله الأستياء والغضب والارتباك والتخبط والحرج والتعالى أحيانا فان الأعضاء تحدثوا بحرية أكثر من ذى قبل دافعهم فى ذلك كما اضطروا معترفين بان هؤلاء الطلبة يعبرون عن مشاعر الجماهير ولو أنهم ليسوا لديهم التفويض النيابى مثلهم . كما ان المجلس حاول أيضا أن يكون أكثر شجاعة أو على مستوى شجاعة وجرأة الطلبة ولو كانت أيضا حريتهم وشجاعتهم التى بدت كان يتخللها أحيانا التحفظ . بل ورغم مهاجمة بعض الأعضاء لمظاهرات الطلبة الا انهم تراجعوا فى كلماتهم أمام الدوافع لهذه المظاهرات وتحدثوا فيما يقصدونه الطلبة من هذه المظاهرات .. بل ان الطلبة كانوا بمثابة الرأى العام لهؤلاء الأعضاء والذين تمكنوا من تبين بعض الشعارات التى أطلقها الطلبة ليتحدثوا بطلاقة وانفعال أيضا نحو ما تحتويه هذه الشعارات من قضايا هامة ومصيرية .

وفى كل الأحوال فكان هناك خطأ واضح لدى الجميع يتشدقون به الا وهو ان هذه المظاهرات هى امتداد لمظاهرات ٩ و١٠ يونية وهذه الأخيرة التى كانت ثورة جديدة تلقائية بكل شعبية وهدف أى منهم هو الوقوف

مع جمال عبد الناصر ٠٠ وان كانت مظاهرات الطلبة كما قيل فى تفسير محركها قد تداخلت معها بل أشغلتها المصالح فئة وطبقة أو معارضة أو ما شابه ذلك ٠

فماذا قال الأعضاء ٠٠ وبماذا تحدثوا ٠٠ رغم كل شيء ٠٠ ؟

انهم انتقدوا الأوضاع السائدة ٠٠

انهم تجرأوا بالتصدى للاتحاد الاشتراكى ومنظماته ٠٠

انهم نقدوا الجهاز الحكومى بقسوة ٠٠

انهم تحدثوا عن الفساد والامتيازات ٠

فقد قال عبد الجابر علام : ان ما حدث فى حلوان ما كان يصح أبدا ٠٠

انهم طالبوا جمال عبد الناصر بالتغيير ٠٠

رغم ما فيه من مرارة أن يخفى على الشعب فحينما يلتقى أبناء الثورة المكلفون بالحفاظ على الأمن مع أبناء الثورة الحقيقيين عند نقطة عدم الالتقاء كان من الضرورى توضيح ذلك للشعب ٠ ان الشعب الثائر الذى يعيش النكسة والذى ارتفع فوقها والذى حول النكسة العسكرية الى نصر سياسى بموقفه يومى ٩ و١٠ يونية يريد — وهذا من حقه — أن تكون الصورة واضحة أمامه لكى يعيش فيها « واللى قرصه الثعبان يفزع من الحبل » لقد أحس الشعب انه كانت هناك مراكز قوى تؤثر على القيادة السياسية فلم تمكنها من تعديل ما تريد تعديله من أمور وهو الآن يقظ متحفز يدعو للقضاء على مراكز القوى التى تقف فى طريق القيادة السياسية والتى يتمسك بالسير وراءها حتى النصر ٠

اننى أقول انه اذا كان هناك خطأ واذا كانت هناك مسئولية فانها لا تقع على عاتق هذا الجيل الذى هو فى دور الاعداد والذى هو أملنا ونريد له أن يكبر لكى يتسلم الراية ولكن الخطأ والمسئولية يقعان على عاتق من

أعطيناهم أمانة ومسئولية الشباب وراحوا يتمتعون بمزاياها دون أن يؤدوا الواجب نحو هذا الشباب ٠

أنا لم أنم بالأمس بعد سماعى لبعض الكلمات التى قالها بعض أبنائنا الطلبة لقد عشنا مع العمال والطلبة سنة ١٩٤٦ وكان الطلبة وما زالوا عماد النضال ، ولكنهم اليوم يعيشون فى فراغ فأين أساتذة الجامعة ومنظمات الشباب ؟ وأين المكاتب التنفيذية المتخصصة فى الجامعات ؟ أقول أين كل هذه الأجهزة المتخصصة ؟ وماذا فعلت ؟ ان أقصى ما يأمل فيه الطالب أن يصل الى وظيفة فى شركته ٠٠ فأين التربية الاشتراكية الثورية التى يجب أن تغرس فى نفوس الشباب ٠

يجب أن نتنبه وأن نتيقظ وأن نكون على وعى كامل قبل أن يجرفنا التيار انى اشكر هذه الظروف التى أعطتنا هذا المؤشر الذى نستطيع به أن نعدل من أنفسنا كى نصل الى أهدافنا فى أقرب فرصة ان شاء الله ٠

وتعقيبا على ما صدر من أحكام أقول ان شعبنا لا يميل الى سفك الدماء لأنه شعب عاطفى ومؤمن ينسى الاساءة ويحب الاحسان ٠

لكن هذا الشعب بعد خمسة عشر عاما من سنى الثورة بذلها فى الجهد والعرق والبناء وجد نفسه ينهار بهذه الصورة ولكنه لم يستسلم فارادته ما زالت حرة قوية وهو يريد أن يعيد البناء دون الهياكل القديمة التافهة والنماذج السيئة لذلك فقد فقد نفسه التى نراها فبعض رجالها فى قفص الاتهام والبعض الآخر يجلس على منصة القضاء وهذه أقصى صورة النقد الحر لاعادة بناء الشعب وتقدم البلاد ٠

ثم تحدث سيد جلال بهدوء وربما كان من ضمن اثنين فقط بدوا بهدوء فى هذه الجلسة الصاخبة فالآخر هو حسن حافظ فقال سيد جلال :

ان الموضوع الذى أريد أن أتناوله الآن سبق أن طرقه من قبل عـدة مرات وهو يتلخص فى انه كان من الواجب أن تؤجل محاكمة المتهمين فى قضايا النكسة والمؤامرة متحفظ عليهم حتى ننتهى من ازالة آثار العـدوان خشية أن يثير ما يصدر من أحكام فريقا من أفراد الشعب سواء كانوا عسكريين أو مدنيين وهذا يتعارض مع المصلحة العامة ٠

وانني لا أستسيغ أن تلهينا صحافتنا عن هدفنا الحقيقى بما تنشره يوميا من هذه المحاكمات فلدينا حوالى ٣٠٠ ألف مهاجر من منطقة القنـــاة نتيجة للعدوان هم أحق ببحث حالاتهم ٠

أما أحمد القصبى فقد سجل كلمة حق لطلبة الجامعة على حـد تعبيره قائلا : ان حركتهم منذ أن خرجت من الجامعـــة الى أن وصلت مجلس الأمة انما كانت تدل على وعى جامعى وهـــو ما يتفق وما ســمعناه فى جلســة الاستماع بالأمس أما بالنسبة للطلبات التى تقدم بهـــا ممثلوا الطلبة فى هذه الجلسة فانى أعتقد أنها تمثل رأى الشعب بجميع فئاته ٠

ورغم أن الاتجاه العام للمناقشة بالقـــاعة كانت تتجه نحو عـدالة وصواب مطالب الطلبة ٠٠ وانه لابد من تصحيح مســار الثورة ٠٠ الا أن العضو ضـــياء الدين داود الذى كان ضمن المتآمرين فى ١٤ مايو ١٩٧١ فلقد كان فى حديثه ملكيا أكثر من الملك ذاته كما يقول المثل فهاجم الطلبة وانتقدها بعنف وبتعالى فقال بانفعال : لقد خضنا معركة عسكرية انتهت بالهزيمة ونتاهب الآن لمعركة جديدة فأين مكان المعركة ؟ وأين مكان مواجهة العدو ؟ نحن نواجه العدو بيننا فى صفوف الشعب ان العدو قد أرهبه موقف الشعب يومى ٩ و١٠ يونيو ولا يمكن أن نقلل من شأن هذين اليومين لأن الشعب قد أظهر بجلاء تشبثه بهذا النظام الثورى الاشتراكى وتعاونه كل التشبث وانه لن يتخلى أبدا عنه لأن هذا النظام بالنسبة له بمثابة حيـاة

أو موت وحرية أو عبودية نعود لها جميعا ومكاسب حققناها نتخلى عنها كلها • ولذلك فان العدو وقد وضع فى حسبانه أن يذهب بروعة ما حدث فى هذين اليومين • ومن هنا كانت المعركة فى صفوف الشعب التى نملك وحدنا •• نحن الشعب كل أسلحتها ومقدراتها وان أى نخر فى صفوف الشعب فهو منا ولذلك فان مواجهتها لابد أن تكون صريحة وواضحة واذا كان لنا حق التعبير فيجب أن يكون هذا التعبير فى الحدود التى لا تعطى العدو سلاحا أو تظهرنا فى هزيمة جديدة وفى الحدود التى لا يمكن أن نتغافل فيها عن ظروف موضوعية يعيش فيها هذا الشعب • ان العدو على بعد أمتار من حدودنا أو كما قال بعض الزملاء انه على مرأى النظر يرتفع علم اسرائيل فوق جزء من أرض الوطن وبالرغم من ذلك نخرج ونطلق هتافات هوجاء هنا وهناك •• ان الطلبة فعلا يحتاجون الى وعى سياسى اذ أنهم لم يتلقوا التوعية السياسية الحقيقية والنظرة الواقعية لقيم هذا المجتمع ولذلك نجد أن الكلام يتطاير هنا وهناك دون وعى أو ادراك وكان هؤلاء الطلبة لم يعيشوا فى ظل هذه الثورة ومبادئها خمس عشرة سنة هى عمر الثورة • ثم قال : لقد سمعنا بالأمس من بعض الطلبة فى يقظة أنهم حقا يشعرون بخطيئة حين خرجوا الى الشوارع وكان من الممكن أن يعبروا عن كل رغباتهم داخل الجامعات وفى مدرجاتها دون أن يمكنوا قوى عابثة من أن تستغل هذه الظواهر البريئة النقية الطاهرة وأن تدنسها بمظاهر بعيدة عنها كل البعد وهى بريئة منها كل البراءة لقد سمعت منهم هذا • لذلك فاننى أتساءل : ما الذى حدث ؟ اننا نسير فى طريق السلامة •• اننا نسير فى طريق اعادة البناء • ثم ختم كلمته قائلا : اننا لم نخف شيئا فلقد وقف رئيس الجمهورية وقائد هذه الثورة وأظهر كل الحقائق وتكلم عن العيوب وعن كل القوى وحدثنا بكل الخفايا وتحدث عن علويات السياسة فى هذا البلد وقال عنها كل شىء ولم يخف انه كانت هناك قوى ضاغطة مما كان

يمكن ألا يقال بل مما يستحسن الكثير منها ألا يقال ومع ذلك قيل لأن هناك اطمئنانا الى أن القاعدة الشعبية العريضة من الفلاحين والعمـــال والمثقفين وغيرهم من أصحاب المصلحة الحقيقية فى بقاء هـــذه الثورة واستمرارها لن تتهاون مطلقا ولن تدع مطلقا لتاجر أن يتــاجر ولا لمستغل أن يستغل ولا لراكب موجة بريئة أن يسىء الى هذه الموجة . والله أسأل أن يحفظ هـــذه الثورة ويحفظنا دائما ما دامت فينا هذه الروح .

أما حامد عبد اللطيف فقد كان حديثه خطيرا وهاما حيث انه يحتوى على شىء من الانتقادات المبدئية التى كانت قد وجهت لثورة يوليو فى بادىء أمرها عندما تفجرت عام ١٩٥٢ . وهــا آنذا مرة أخرى وبعد خمســة عشر عاما يلمح بل ويجاهر أيضــــا ببعضها وتحت قبة البرلمــان فقال : اننــا تحوطنا الآن أشياء متناقضة .. ما هى هذه التناقضات ؟ .

اننا نحاسب بعضنا بعضا من خلال المحاكمات القائمة الآن ونبرز من خلالها عيوب تعطى الناس أفــكارا عن انحرافات وأخطاء وحـــين نريد أن نتحدث فى ذلك ـ هنا ـ يقال : يجب أن يكون الكلام بقدر بحجة ان المعركة تحكمنا وأن سمعتنا أمام العدو تحكمنا كذلك . وهذا هو التناقض .

فكيف تبرز الأخطاء على هذه الصورة المتبعة خلال المحاكمــات ؟ فاذا أردنا الحديث فيها أو مناقشتها قيل ان لدينا معركة تحكمنا .

والواضح اننى لا أشك فى أن نقطة الضعف التى تحكم مناقشاتنا هى أننا لا نستطيع أن نكاشف أنفسنا أو نصارحها لأن الانطلاقة الأولى ينبغى أن تكون لاخراج العدو وأرى ألا يصل بنا الأمر فى ذلك الى درجة أن تقفل الجرح على ما فيه .. أعتقد أن هذا وضع يصل بنا الى نتائج وخيمة .

ثم بعد هذا نجــد ان بعض أجهزتنا تبرز أوضــاعا معينة من خلال

المحـاكمات • ثم تعود هذه الأجهزة بالذات لتحذرنا من الحديث فيها بدعوى المعركة وظروف المعركة ولست أسـتطيع أن أوفق بين الأمرين وعندما أحاول أن أوفق بينهما أجد بينهما نوعا من الاتجاه من داخلنا ـ لا أقصـد من داخل هذا المجلس ـ وانما من داخل أجهزتنا عامة فهى تحاول أن تقودنا نحو خطأ وهذا الخطأ وهو أن نترك الجرح كما هو ثم تبرز هى السيىء فى ماضـينا وهذا وذاك يتكون منه فكرة ومنطق أن نظامنا دظام خطأ حتى تتحول تحولا تلقائيا يفرض علينا •

أن أمامنا تجارب واضـحة منشورة أمام العـالم كله والى جانبها هذه الأخطـاء ولكن الكلام عن هذه التجارب لا يصـح اذا تركنا الخطأ يمر دون تعليق أو مراجعة ؟ ان هذا معناه أن يكبر الخطأ ويضـاف اليه غيره ونصل بعد ذلك الى الفشـل • اننا ينبغى أن نقف ضد هذا وأن نتدبر بعمق • ورب قائل يقول اننا ننقد أنفسـنا ونبرز أخطاءنا ولكن يرد على ذلك اننا اذا كنا ننقد أنفسـنا فمن الواجب أن نترك الجمـاهير تقول ما تريد ونحن نعمل فعلا فى نفس الوقت على تصـحيح الخطأ • ولكن التصـحيح فى نظر الجمـاهير يسير بخطى بطيئة وهذا ما عبرت عنه المظـاهرات التى حدثت •

ان أول نقطة هى البناء العسـكرى ولقد خطونا فيها خطوات موفقة وجريئة ولكن هل معنى هذا أن نترك بنـاء الأجهزة الأخرى كلها وبناء الجهاز السياسى استنادا الى ما سبق من انتقادات وصيحات هنا وهناك تقول لا ؟ انتقادات وصـيحات تقول بأنه لا يصـح أن نعدل الآن ويجب أن نأخذ الفرصة • ومن خلال المحاكمات التى تنشر رأينا أناسـا يحرصون على أن يقولوا انهم كانوا يملكون مقدرات هذا البلد • وانهم كانوا بحـكم وضعهم فى القيادة يملكون التأثير ويقودون مقدرات البلد من عام ١٩٦٢ الى الآن • فأى وضع يدعو للثقة بهذا النظام وكيف نسـمح لشخص كان وزيرا أن

يقول أنا وحـدى الذى كنت أملك أن أغير مقدرات الأمور فى هـذا البلد ؟ ان هذا معناه عدم الثقة وهـذه الثقة هى التى نبحث عنها والتى أدت الى الاستجابة السريعة لرد فعل المحاكمات ٠

ثم قال : ولست أريد الدخول فى الحديث عن محاكمة الطيران ـ لا أنا ولا غيرى ـ لاننا لم نطلع على التحقيقات لكى نقيم هذه الأحـكام ٠ اننى دهشت كيف نقيم الأحـكام دون تفاصيل ؟ كيف نقدر ان هذا الحـكم خطأ وأن خمسة عشر عاما قليلة أو كثيرة ؟ ان تقييمنا لهذه الأحـكام دون معرفة التفاصيل خطـأ كل الخطـأ ثم هل ننشـغل ـ ونحن فى وضـعنا الحالى ـ بالأحـكام والمحاكمات كما كنا من قبل نشـغل بالكرة وغيرها ؟ ان هذا بديل يوضع فى المجتمع تلقائيا دون أن نحس والواقع اننا يجب أن نكون أكثر حرصا فى هذا كله ٠

لقد قال السيد الرئيس من فوق هذا المنبر اننا لا بد أن نعيد النظر فى جوانب عملينا وأن نعيد البناء العسـكرى والبناء السـياسى ٠ ان البناء السـياسى بناء ضـخم كبير وهو كما قال السيد رئيس المجلس فى لقائه مع الطلبـة ـ يتناول كل جوانب عملنا ٠ ان السيد رئيس المجلس صرح بأن هناك أخطاء كثيرة وقعنا فيها ففى كل الأجهزة أخطـاء فى الحـكومة أخطـاء وفى الاتحاد الاشتراكى أخطـاء ٠ وصرح أيضا بأن كل الواجهات قد سقطت جميعها يومى ٩ و١٠ يونية ٠

ألا يتطلب هذا الكلام الخطير منا أن نراجع أنفسـنا ٠ هل رأيتم كيف كانت الجماهير تواجه هذه المظاهرات ؟ يجب ألا نخفى عن أنفسـنا ما يتطلبه العهد وفى هذا تقويم وتنقية ومتعة ٠

وأقول ـ كما قال السيد الرئيس ـ انه ينبغى أن نعيد النظر فى مراكز القوى ثم أضاف قائلا : وأن يفهم العسـكريون ان العملية ليست ارثا وأن

هذا الشعب من حقه أن يسيطر على مقدراته وسنعمل جاهدين على أن يبقى العسكريون فى أضيق الحدود وفى القطاع المدنى اننا كنا نسير منذ البداية فى التجربة على خطأ والطبيعى أن يبقى العسكريون للحرب وأن يبقى الذين أمضوا فى التجربة أما باقى الأجهزة فتقوم على التقنين من القطاع المدنى ·

ومن التواجد المكثف للعسكريين بالقطاعات المدنية فقد برر ذلك جمال عبد الناصر فى اجتماعه بمجلس الوزراء قبل اعلان ٣٠ مارس ١٩٦٨ حيث قال : كان علينا فى مجلس الثورة أن ننقل بعض الضباط الى مراكز مدنية أو دبلوماسية تلبيةً لبعض حسابات استقرار الوضع الداخلى حتى ولو أدى ذلك الى التجاوز فى مبدأ وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ·

وقال العضو أيضا كنا فى أول التجربة نسير على خطأ وقد برز هذا الخطأ يوم ٥ من يونية عام ١٩٦٧ لاننا كنا نكون جيشا ونعده للحرب والحكم معا · مما جعله يفقد مقومات الجندية العالمية · والجندى يجب أن يعد لكى يكون جنديا فقط فللعمل المدنى رجاله وخبراؤه وليس هذا المعنى الذى أسوقه بجديد فقد آكده السيد الرئيس عندما قال هنا أن العسكريين ينبغى أن يوضعوا فى أماكنهم المناسبة ·

وأخيرا قال : · نقطة ضعفنا بعد النكسة هى الحرص على كتمان ما يخالج نفوسنا خوفا من أثر التصريح به على المعركة والرأى عندى انه يجب أن يحمل كل منا فى موقعه نصيبه من المسئولية عن نقاء هذا البلد فلقد استمعت من خلال المحاكمة الى مهاترات وأقول ان صحت كانت كفيلة بتحطيم مبادئنا ونظمنا ·

أما عبد الفتاح الشوربجى فقد قال : مهما كان من أمر أحكام الطيران

فقد كانت هي القشة التي قصمت ظهر البعير ٠

ثم اتجه بحديثه الى الاعلام فقال : انى أوجه اللوم الى وسائل الاعلام التى تدين بعض المتهمين وتعبىء الشعور العام قبلهم ٠ قبل أن يصدر القضاء حكمه فى الاتهامات الموجهة ضدهم فالمتهم برىء الى أن تصدر ادانته ومع انى لست من رجال القانون الا اننى أذكر هذه القاعدة البديهية وأن أرى فيها ضمانا يكفل حرية المواطن ولا أرى أن توجه الصحف الرأى العام وجهة بعينها فى قضية ما أو تعبىء النفوس وتثيرها ضد متهم ما ٠٠ ثم نحاول بعد ذلك تلافى هذا الأثر الذى أحدثته أجهزة الاعلام فى هذا الشأن فلقد رأيت اليوم فى الصفحة الثانية من مجلة المصور اتهامات فى شكل صور عن محاكمات لم تصدر الأحكام فيها بعد وانى أخشى أن يكون لها الأثر الذى لمسناه لهذا أرى أن تلتزم كل هيئة وكل سلطة من سلطات هذه الدولة بواجبها ولا تتعداه ٠

ومع ذلك عاد قائلا : أن بعض الصحفيين يقولون لنا ونحن فرادى أن الرقابة تمنع نشر بعض الأمور وفى اعتقادى أن كل ما يقال فى جلسة علنية لا يمكن للرقيب أن يمنعه لانى أفهم ان فرض الرقابة يكون على ما يضر البلد ولكن ما يقال فى جلسة علنية يحق للجمهور حضورها لا يجب أن يحجب عن النشر واننى أرجو أن يتخذ قرار بضرورة تخصيص أحجام محددة من الصحف لما يدور فى مجلس الأمة ولابد من ابراز دور مجلس الأمة بأمانة حلوه ومره ولا يمكن على الاطلاق ألا تبرز الصحف الا مناقشة المجلس للأفلام الجنسية والمينى جوب هذا الأمر الذى أثار الطلبة ٠ فى اعتقادى ان هذا لا يجوز لا بد أن تبرز كل الموضوعات التى قام المجلس بدراستها على مدى دورات انعقاده كلها ولا بد أن تكون هذه الموضوعات موضع احترام واعتبار ٠

ثم طالب أحمد سعيد بأن يقف المجلس على الحقيقة من واقع المستندات الرسمية الخاصة بالمتهمين فى قضية الطيران ٠ لا أن نكتفى بالاستماع الى بيان فى ذلك وكما يقول أيضا : وهذه نقطة هامة جديرة بأن نصل فيها الى الحقيقة كاملة ٠

ثم استطرد قائلا : لقد تناولنا فى اجتماعات الهيئة البرلمانية والمجموعات الاقليمية التى عقدت بعد النكسة بعض أسرار هذا البلد وقلنا اننا على استعداد لتقديم المستندات التى تؤيد ما أثرناه فى تلك الاجتماعات لوضعها أمام أية لجنة تحقيق يرى المجلس تشكيلها ومما يؤسف له انه قد بلغنى اليوم أمر يبدو غريبا على أسماعكم وهو ان محافظة القاهرة تفكر فى اعادة الحفلات الصباحية بدور السينما بقصد الهاء الطلبة بالسينما ليتوهوا فيها ولينصرفوا عما عداها من أمور بلادهم ٠ والواقع انه لا يمكن تمييع الوضع بهذا الأسلوب ولا مواجهة المظاهرات بهذه الطريقة ولكن الأسلوب الأمثل هو الدخول فى حوار ومناقشة مع الطلبة فى أوضاع بلادنا وظروفها وتوضيح الحقائق لهم كما فعل السيد رئيس المجلس وبعض السادة الأعضاء بالأمس ويجب أن تستمر فى هذا الأسلوب حتى نصل الى اقناعهم بالحقيقة الواقعة ٠

ثم تحدث نصر عبد الغفور قائلا : ان كثيرا من الظلال تحيط جموعا كبيرة من هذا الشعب لانهم لا يتبينون مواقع أقدامهم ولا المسالك الصحيح أو الطريق الصحيح الذى يوصلهم الى الهدف وأخشى ما أخشاه أن يتحول الهدف الى حلم وفرق كبير بين الهدف والحلم فالهدف نقطة محددة معلومة نعرف كيف نحصل عليها ونقيسها بأبعادها الزمنية أما الحلم فليس له بعد ولا زمن يمكن أن يقاس عليها ٠٠

كما قال : لو استطاع الشعب أن يلمس اصلاحات جذرية فى قطاعات

أخرى غير بناء القوات المسلحة لشاع الاقتناع فى نفوس جماهير هذا الشعب ولأصدر الشباب فى تصرفاته عن هذا الاقتناع ولكن لم يعد هناك شيء مقنع اذ أن كثيرا من الأجهزة وكثيرا من المسئولين هم أصلا غير مقتنعين ٠

ثم تحدث عما قاله بعض الطلبة ان هناك رقابة على الصحف فقال : وانني أعتقد ان هؤلاء الطلاب لا يعرفون ان كافة دول العالم فى مثل هذه الظروف التى تمر بها بلادنا لا بد أن يكون فيها رقابة على الصحف ولكنها رقابة لها حدود ولها قيود اذ تفرض فقط لتحول دون تسرب أى خبر يستفيد من العدو ٠

وأخيرا تحدث علوى حافظ فقد تدفق قائلا بحماس وانفعال :

ان أى عمل أيها السادة الزملاء يخرج عن رقابة الشعب ووجدانه يخشى من نتائجه :

وكفانا دليلا أكبر دليل ما حدث فى القوات المسلحة ٠

لقد جاء السيد وزير الحربية هنا وقال انه أعاد الصورة الى وضعها الحقيقى وذلك بأن يكون كل شيء تحت رقابة الشعب بمعنى ألا يكون هناك اتفاق لأغراض سرية ٠

لماذا أسقطت دولة المخابرات التى أعلن السيد الرئيس فى هذا المجلس الموقر سقوطها ولماذا انحرفت ٠٠٠٠ ؟

لانها غابت عن الشعب وعن رقابة ممثلى الشعب وهذا ما يجعلنا ـ نخاف ـ بعد أن سقطت دولة المخابرات وانكشفت فى ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ـ أن تقوم دولة الشباب !؟

وأخيرا وبعد استعراض دوافع وأسباب ومصدر حركة الطلبة وثورتهم

ورد فعل المجلس والصحافة والأعضاء الذين تحدثوا كثيرا فى هذا ٠٠ ماذا كان موقف المجلس ؟

اقترح الأعضاء المتحدثين بعض الاقتراحات والتوصيات حتى يكتمل للمناقشة مدارها كاملا ٠ مهما كانت مصيرها ٠

فقد اقترح سيد جلال تشكيل محكمة شعب لمحاكمة المتهمين فى قضية الطيران بعد ازالة آثار العدوان حتى يمكن التفرغ لهذا الهدف وحتى لا يفسر اجراء المحاكمات حينذاك بأنه رضاء ضمنى بالوضع القائم الذى يتمثل فى احتلال اسرائيل لجزء من أراضينا كما عبر عن هذا الرأى بأنه يتمشى مع ما هو متبع فى مثل هذه الحالات بمختلف أنحاء العالم ٠

أما أحمد يونس فقد طالب باحداث تغييرات جذرية فى أجهزة القطاع العام بل ويجب أن نفتح مناقشة طويلة هادفة حول هذا الموضوع على حد تعبيره وأعتقد ان هذا المطلب لم يتحقق الا فى السبعينيات ولا سيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ واستمر النقاش أيضا فيه حتى أوائل الثمانينيات ٠ بل ان أكثر من مشروع قانون لتطوير القطاع العام وعقدت عشرات المؤتمرات والندوات وتعاقبت الحكومات التي كانت تعد بتطويره وكل هذا حدث فى الفترة المذكورة وحتى أوائل الثمانينيات كما سبق القول ٠

كما طالب بأنه يجب أن يشعر الفلاح باخلاص الأجهزة التى تخدمه ٠ وأنه يجب البدء فورا فى اعادة البناء السياسى ٠٠ وهذا الأخير عقدت له مؤتمرات فى الاتحاد الاشتراكى فى منتصف السبعينيات وشكلت من أجله لجنة تسمى مستقبل العمل السياسى ٠ برئاسة المهندس الدكتور مصطفى خليل ٠ وهى التى انبثقت عنها فكرة تعدد المنابر السياسية فى ظل التنظيم السياسى الواحد ثم تحولت الى أحزاب سياسية بعد شهور من تجربتها كمنابر سياسية ٠

ثم أعلن حامد عبد اللطيف بأنه علينا أن نعالج أمورنا بالفعل لا بالكلام وكما تحولت الرغبات التى أبديت فى الشارع الى اجراء هو الغاء الحكم الصادر فى قضية الطيران فطالب بناء على ذلك أن يتحول الكلام تحت القبة الى عمل جاد مشمر فقال : فلنبدأ بتنظيم الاتحاد الاشتراكى ثم نولى اهتمامنا الى تنظيم القيادات فى العمل والحرص على تمكين الاحتياطيين العسكريين من أداء دورهم فى عملهم الفنى والابقاء على الذين صهرتهم التجارب فى مواقع القيادة . واستطرد مقترحا : الانتهاء فورا من تعديل قوانين الحريات وعرضها على المجلس وايجاد الضمانات التى تكفل سيادة القانون .. وكذلك العمل السريع على تشكيل اللجنة العامة للدستور لوضع مسودة دستورية تعرض على الشعب يقول كلمته فيها ليتسنى اجراء انتخابات جديدة لمجلس أمة جديد يقود الأمة وترسى دعائمه على أرض صلبة .

أما عبد الفتاح الشوربجى فقد أعلن قائلا : اننى أقترح على القيادة السياسية فى هذا السبيل قيادة عقائدية وثورية أن تترك العمل التنفيذى جانبا وأن تتجه بتركيزها واهتمامها نحو العمل السياسى كى تضمن بناء رجال ذوى عقيدة واحدة . ولقد تعلمت من قول المعلم قائد هذه الثورة ان بناء المصانع سهل ولكن بناء الرجال هو الصعب العسير . ثم توجه فى حديثه الى الرئيس عبد الناصر قائلا : اننى أود من كل قلبى أن يربى القائد أفرادا لا تعنينى قلتهم العددية وأن يسرع فى تربيتهم الاشتراكية كى يصون العمل داخل هذا الوطن الذى لا يمكن أن تستقيم الأمور فيه الا اذا تولاها أفراد مخلصون مؤمنون بالله والوطن والاشتراكية سبيلا .

ثم استطرد فى اقتراحه قائلا : اننا أحوج ما نكون الى الفرد الصالح. اننا أحوج ما نكون الى الشخص المناسب فى المكان المناسب اننا أحوج الى التطبيق العملى والفعلى لكافة الشعارات والمبادىء التى آمن بها ورفعها

القـائد لهذه الثورة .. اننى أرى بعينى رأسى وأرى بقلبى بوضوح وجلاء ان الرجال قلة وان الذين قد تدربوا منهم عقائديا قلة أيضا وان كثرة من هذه القلة تحجب عن آداء دورها ولا تمكن من أداء دور فعال لا لشئ الا لعدم اكتشافها اكتشافا كاملا .

ثم ختـم اقتراحه الذى يصر فيه على تربية جيـل عقائدى لثورة الطلبة والمجتمع أيضـا فقال : ان خيرا لنا أن نربى رجلا صـالحا عقائديا من أن ننشئ أية صـناعة أو نقيم أية تجـارة أو مشروعا عاما فالأفضل والأجدى علينا أن نعد الـكفاءة التى تتمكن من ادارة هذا المشروع أولا واننى أعتقد ان هذا هو الأسـاس فالشخص الصـالح يمكنه انجـاح أى مشروع ولكن لا يمكن لأشخاص غير صالحين أن يتعانوا أو ينجحوا فى أى مشروع . ان الأفضـل للأسرة الآن أن تربى أبناءها وسـيظل هذا المجتمع صـامدا دائما ما دام عبد النـاصر فيه يقوده من نصر الى نصر والى الأمام .

ثم تحدث نصر عبد الغفور قائلا : اقترحت عقد مؤتمر لرؤساء تحرير الصحف مع السيد وزير الارشاد باعتباره المسـئول عن هذا الجهاز الضخم وبحضور مسـئول الدعوة والفـكر فى الاتحاد الاشتراكى وأن تناقش أمور الصـحافة بمنتهى الصراحة مع اللجنة الفرعية للثقـافة والاعـلام بالمجلس ولتكن بمثابة لجنة اسـتماع يحضرها كل منهم بهذا الموضوع وسواء تم هذا اللقاء داخل المجلس أو خارجه فالأمران سـيان اذ الهدف هو أن تتضـح الحقيقة أمام المواطنين .

لذلك فاننى أطالب بعقد مؤتمرات لتناول بعض القضايا الأخرى التى تهم وتمس مصـالح المواطنين حيث تدور المناقشـة فيها بمنتهى الصراحة والوضوح وليس بمعزل عن الناس ففى طريق الحوار العميق والفـكر الحر واللقاء المتبادل يمكن أن نصل الى ما فيه تحقيق المصلحة العامة للبلاد لذلك

فاننى أرجو ألا يضيق بعض الزملاء بالرأى المعارض فلنعارض ما شئنا أن نعارض فى هذه القاعة وداخل هذا المجلس وليحترم كل منا رأى زميله ٠

أما علوى حافظ والذى كان نجم هذه المناقشة أو نجم البرلمان فى ذلك الحين كما قيل وتردد حينذاك ٠٠ وعندما كان يتدفق فى حديثه فقد طالبه رئيس المجلس أنور السادات بتحديد توصياته فانبرى قائلا :

- المشاركة الايجابية من القيادات على مختلف المستويات فى الجهاز السياسى والحكومة والمؤسسات بالالتزام بكل ما التزم به جمال عبد الناصر أمام الشعب بعد تطبيق مبدأ الطهارة والنقاوة الثورية على كل فرد فيها ٠ وأعنى بذلك اجراء عملية فرز فى هذه الأجهزة حتى يتبين تقرير من الذى يستمر فى عمله ومن الذى يفصل منه دون نظر الى صلة القرابة بل يكون الفيصل فى هذا هو النقاء والطهارة وعدم وجود تطلعات طبقية ٠

- مراجعة تحليلة دقيقة شاملة للاتحاد الاشتراكى العربى ومنظماته وقياداته حتى يتأكد الشعب من ديمقراطية العمل وامكانية التعبير عن كل وجهات النظر بصدق وأمانة ووصول صوت الشعب الى أعلى دون أية « رتوش » ووصول القائد الى الشعب بلا ابطاء وضمان بروز صفة الوطنية والدين فى كل المناهج وفى كل التوجيهات التثقيفية التى تصدر من الاتحاد الاشتراكى أو من منظمة الشباب ٠

- اعادة النظر فى منظمة الشباب الاشتراكى فى ضوء ما تسفر عنه التحقيقات التفصيلية التى أرجو أن تشترك فيها لجنة برلمانية ٠

- ان أى تنظيم للشباب يجب أن يكون تحت رقابة الشعب ونوابه وأن يكون هناك رباط وثيق بينه وبين الاتحاد الاشتراكى الأم وأن يكون القائد الميدانى مشرفا على كل القطاعات بما فيها قطاع الشباب ٠

- توجيه تحية مخلصة لأبناء الشعب من رجال الشرطة لما تحملوه من آلا نفسية مع طول النفس وضبط النفس وقبول التضحية فى معرك الأيام الثلاثة المريرة التى بدأت فى ٢١ فبراير ١٩٦٨ التى كانت أبرز دلائلها ان اصاباتهم كانت أكثر من اصابات الطلبة والصمود للمحافظ على أمن الشعب حيال انفلاتات قد حدثت ٠

- ندب لجنة من مجلس الأمة لتقصى الحقيقة وللمشاركة فى تحليل الانحرافات التى ترتكبها السلطة التنفيذية والجهاز السياسى وللنظر فى أمور المعتقلين ٠

- رفع صوتنا من هنا الى قائدنا العظيم نقول له ـ بكل ايمان المواطن الحر ووجدانه ـ ان مسئولية المرحلة الشاقة التى يخوضها شعبنا الآن ليست مسئوليتك وحدك بل مسئولية الشعب كله تتصدره القادة ولذلك فاننا نتجه الى جمال عبد الناصر لتحقيق القيادة الجماعية أو تشكيل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى على وجه السرعة ٠

- أن تقوم أجهزة الاعلام والصحافة باذاعة وتشر ما يدور من رأى فى الشوارع والأزقة وما يعبر عنه الشعب من مختلف وجهات النظر وليكن رائدنا فى ذلك ما قاله الرئيس جمال عبد الناصر أمامنا من ان توفير السلامة فى المرحلة القادمة لا يتأتى الا من فوق منبر هذا المجلس وفيما تكتبه أقلام الصحف ٠

- أما فيما يتعلق بالمحاكمات ـ ودون مساس بأى شىء فيها لانها معروضة أمام القضاء ـ فاننى أرى ان كل محاكمات النكسة سواء أكانت عن أعمال وقعت داخل الجيش أم خارجه تعتبر محاكمات تاريخية ولذلك كان من الواجب معالجتها بأسلوب تاريخى على نحو ما اتبع فى

المحاكمات التى قامت بها الثورة الفرنسية والثورات الاشتراكية فى كافة أنحاء العالم لمحاكمة من انحرف عن أهداف هذه الثورات ٠ واننى لا أوافق من يقول بأن الثورة تحاكم نفسها ٠٠ فان ثورة ٩ و١٠ يونية ١٩٦٧ قد اختارت جمال عبد الناصر قائدا ولذلك فانه اليوم أصبح قائدا بارادة الشعب ٠ ولقد أمر قائد ثورة ٩ و١٠ يونية ١٩٦٧ بتشكيل المحكمة التى تقوم باجراء هذه المحاكمات فهذا التشكيل اذن نابع من ارادة الشعب وبالتالى فان الشعب هو الذى يحاكم اليوم انحرافات ثورة يوليو ١٩٥٢ ٠

وعندئذ تحدث رئيس مجلس الأمة لينهى المناقشة بدبلوماسية عند هذا الحد فقال : اننى أميل الى الأخذ بالرأى الذى أبداه السيد العضو أحمد القصبى من اننا لا نستطيع انهاء المناقشة الآن وقبل أن ترد الينا نتيجة التحقيق فهل توافقون حضراتكم على احالة المناقشات التى جرت حول هذا الموضوع الى لجنة الأمن الداخلى وللحكم والتنظيمات الشعبية ثم ترد الينا نتيجة التحقيق ؟

وافق المجلس ٠٠ ووافق أيضا على رفع الجلسات أسبوعين نظرا لسفر بعض السادة الأعضاء لتأدية فريضة الحج كما سيتخلل الأسبوع التالى لذلك عيد الأضحى المبارك ٠٠ وكل عام وأنتم بخير كما أعلن ذلك رئيس المجلس ٠٠ وانتهت الجلسة ٠٠ والتحقيقات أيضا ولكن لم ترد للمجلس نتيجة التحقيق ؟؟ وبعد أسابيع حل مجلس الأمة ٠٠ ليأتى مجلس آخر ٠

وكان لابد للرئيس جمال عبد الناصر أن يكون له موقف أو كلمة ازاء ما حدث ٠ فقد كانت أول مظاهرات ضخمة فى تاريخ مصر منذ قيام الثورة التى كان قائدها ٠٠ ثم ان المتظاهرين ذات نوعية هامة وحيوية بالنسبة له وللمجتمع حيث أنهم شباب وخاصة أيضا انهم طلبة أى لديهم قدر من العلم

والوعى بما يمكن أن يحدث ٠٠ كما ان هؤلاء الشباب المفترض فيهم جيل الثورة الذى تربى وترعرع ورضع مبادىء وفكر الثورة ٠٠ بل ان هؤلاء الشباب ذاته هو الذى خرج متظاهرا فى يومى ٩ و١٠ يونيو رافضا الهزيمة ٠٠ رافضا لانتصار الاستعمار واسرائيل على أحلامه وطموحاته وقدراته ٠٠ وكان لابد له من كلمة أو موقف حيثما أن هذه الفئة كانت طليعة جماهير غفيرة شاركتهم وتعاطفت معهم من شرفات المنازل أو فى الطريق ٠٠ وان هذه الطليعة قد فجرت قنابل زمنية موقوتة فى مجالات عديدة بالمجتمع وأخيرا فان تاريخ مصر المعاصرة يذكرنا بتضامن الطلبة والعمال ودائما ولا سيما فى أحداث عام ١٩٤٦ التى ما زالت ماثلة للأذهان من جانب جيل المسنين ٠

وعلى ذلك فبعد أيام كان اتحاد عام عمال مصر يدعو لعدة اجتماعات لمناقشة مجريات الأمور والقضايا الهامة بين العمال ٠ وكان قد تقرر عقد أول اجتماع فى حلوان بعد انتهاء جلسات مجلس الأمة ــ بأيام وقد دعى اليه الرئيس عبد الناصر كما أعلن فى حينه ٠٠ وكان ذلك فى ٣ مارس ١٩٦٨ حيث وعد ببرنامج اصلاحى عرف فيما بعد ببرنامج ٣٠ مارس ٠

وقد جاء فى خطابه أمام العمال فى هذا الاجتماع بخصوص هذه الأحداث الآتى :

أنا باقول ان العملية بدأت تلقائية وبدأت هنا فى حلوان ٠ وبدأت تلقائية فى الجامعة ٠ ولكن بعد هذا لم تصبح عملية تلقائية ٠ فكل واحد يمكن يكون له فى البلد أوضاع تلقائية ٠ وأنا أيضا أقول لاخواننا الطلبة فى الجامعة قبل الانقياد وراء أى شعار لابد أن نعرف من الذى يردد هذا الشعار ؟ فكل واحد لديه أوضاع طبقية ٠ وطبعا هناك ناس اتخدت أملاكهم واتخدت أراضيهم وناس تأممت مصانعهم وأولاد هؤلاء موجودين فى

أوسطانا يسمعوا منا كلام ويروحوا فى البيت يسمعوا كلام تانى . يسمعوا منا فى المدارس وطبعا كلام عن الثورة والاشتراكية ولكن يروحوا فى البيت يتأثروا طبعا بما يحدث فى بيوتهم وبما حدث فى عائلاتهم .

فحاولوا استغلال مظاهرات الطلبة بعد كده وحاولوا يتصلوا بالعمال بعد كده . فالمظاهرات سارت سليمة ثم رددت شعارات غريبة فمثلا تنادى بالغاء الاتحاد الاشتراكى . بالغاء منظمات الشباب . شعارات تنادى بحل مجلس الأمة وطبعا مع هذه الشعارات أخرى تنادى بالحرية والديمقراطية . وبحرية الصحافة وأعتقد انكم تذكرون اننى قلت ان هنـــاك حزب رجعى موجود فى البلد . ان هذا الحزب الرجعى موجــود ومنظم ومســتعد فى أى وقت للانقضاض على هذه الثورة حتى يستعيد ما سلبته هذه الثورة .

وربما نقول اذن فليكن هناك تعدد أحزاب . ولكن كيف نطبق النظام الاشتراكى فى ظل هذا التعدد . بعــــد ما ننتهى من مرحلة التحـــويل الاشتراكى يمكن نفكر فى هذا الموضـــوع . وقد سبق وأن طرحت هــذا الموضوع بعد النكسة فى مجلس الوزراء . فالتناقضات الموجودة فى الاتحاد الاشتراكى موجودة بالطبيعة لأن هذه التناقضات موجودة فى المجتمع .

أما بالنسبة للعمال فمن الواضح لنا جميعا انهم قوة من القـــوتين الأساسيتين فى تحالف قوى الشعب العاملة التى هى قوى الثورة . فالعمال والفلاحين بالذات هما القوتان الأساسيتان فى التحالف الذى يضم معهما قوى المثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية . فالفلاحون والعمال كقوتين من قوى التحالف الوطنى لهما وضع هام ولا أقول ان لهما وضعا خاصا ذلك قد يعطى معنى التحيز والتمايز والتفرقة .

فالعمال والفلاحين وضعهما الهام يأتى من حجمهما الأكبر فى التحالف الديمقراطى لقوى الشعب العاملة ثم يأتى ثانيا من المصلحة المبـــاشرة فى

الثورة والتطوير الشامل الذى تستهدفه الثورة .

وفى الحقيقة انه بدون فلاحين وبدون عمـال لا تكون هناك ثورة ولا يكون هناك نظام ثورى وانما الثورة والنظام الثورى كل منهم يفقـد مبرر وجوده .. وعندما رفع شعار حل مجلس الأمة .. يعنى ربطه أيضا مـع شعار الغاء نسبة الـ ٥٠٪ من العمال والفلاحين لأنهما ناس ليسوا متعلمين وناس ليسوا مثقفين ولا يصح لهم انهم يمثلوا فى مجلس الأمة . ولـكن لماذا عملنا ٥٠٪ من عمال وفلاحين ؟ حتى لا تستطيع قوى الثورة المضادة اذا أدخل فيها عدد فى مجلس الأمة ــ انه يحول هـذه الثورة عن طريق التشريع فى مجلس الأمة . الى سلب مكاسب العمال والفلاحين أو الى انهاء الثورة الاشتراكية وهذا هو سبب سبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين .

اننى أقول ان الثورة لابد أن تتصدى لعناصر الثورة المضادة سـواء كانت تمثل الرجعيـة أو تمثـل أقصى اليمين أو تمثـل أقصى اليسـار المتطرف .. » .

فالظروف التى نعيشها اليوم تشجع الثورة المضادة . لأننا فى نكسة والاستعمار والصهيونية اسـتطاعوا أن يلحقوا بنا الهزيمة . وبالطبـع فالرجعية تنتعش وتشعر أنه أمامها فرصة ومن ورائها الاستعمار لتقضى على الثورة .

ففى وقت النكسات كما نعيش اليوم تظهر قوى انتهازية كبيرة ناس كانت بتعمل بوجه ونشوفها اليوم بوجهين . وهو يمسك العصا من الوسط قائلا لنفسه : أنا عارف ماذا سيحدث ؟ فالاسـتعمار قوى وقادر ويقـول أمريكا قادرة تعمل وقادرة تغير وأمريكا لن تتركنا . طبعـا هذا يمثـل الانتهازيين . وهؤلاء نتركهم حاليا وبالطبع فاننا فورا اكتشافنا لأى انتهازى أو رجعى لابد أن نظهره ونكشفه .

ثم يقول ناس ليس هناك معارضة ونحن نرى هذه المعارضة بمجلس الأمة نفسه وردا على ما تردد من الغاء مجلس الأمة فاننى أقول ان هذا المجلس هو أول مجلس أمة فى مصر يستكمل مدته فقرب من الخمس سنوات الدستورية له • وهذا المجلس يعمل فى لجان ويمكن وسائل الاعلام فعلا لم تبين أو تظهر هذا العمل • وهناك ناس معارضين • عدد من المعارضين • يمثلون كتلة موجودة فى المجلس • ومتماسكة ومعروفة ولكن نحن لا نرى فى هذا أى تصادم • فنحن نرى أن تترك المعارضة تعبر عن نفسها • بل نتركها أيضا فى الصحافة تكتب ما تشاء •

وأخيرا : ذكر أن عدد الطلبة المحتجزين فى المعتقلات ٦٠ طالبا • ثم قال : اذا كنا نريد أن نضع ما حدث فى اطاره السليم فلابد أن نأخذه كظاهرة من ظواهر الاقحام الشعبى الواسع بالأحداث المصيرية التى نعيش فى وسطها ولابد أن نأخذه أيضا كعلامة من علامات التصميم الشعبى العميق على فتح الطريق أمام النضال الوطنى لكى يصل الى غايته •

ثم أضاف عبد الناصر فى تعليقه : ان قوى الثورة المضادة موجودة بالفعل سواء كانت فى اتجاهات اليمين أو اليسار ولكننى:أثق فى وعى الطلبة وفى قدرتهم على صد أى تأثير من جانب هذه القوى المغرضة •

ومن هذا الخطاب وذلك التعليق يتضح أن الرئيس عبد الناصر أكد على انفعالية وبراءة المظاهرات نحو هدفها من رفض المحاكمات التى لا تتناسب مع حجم الهزيمة والمرارة التى يشعر بها الشباب وان كان أشار الى توجيه هذه المظاهرات الى أهداف أخرى من خلال عناصر معارضة ان لم تكن خارجية كما أكد ذلك الا انها من عناصر الثورة المضادة التى سبق تعريفها أو توضيحها • ورغم نفيه لليد الخارجية الا انه عقب هذه المظاهرات وفى اجتماع ملس الوزراء يوم ٧ ابريل وقبل مظاهرات الطلبة التالية فى

نوفمبر من نفس العام أى ١٩٦٨ خاطب الوزراء قائلا : لقد اتجه الامريكان للعمل على اسقاطنا داخليا عن طريق عدم الاستقرار الداخلى وأنا أقدر ان الامريكان حيصرفوا السنة الجاية من ١٥ الى ٢٠ مليون جنيه فى مصر على بعض العناصر الداخلية لتحقيق هذا الغرض ولهذا أعتقد انه خلال السنة المقبلة ستكون عندنا بعض المتاعب الداخلية ٠

واذا كان الرئيس عبد الناصر قد قدر ذلك أو بمعنى أدق عرف بذلك من مصادر خاصة وحدث بالفعل ما توقعه فمن باب أوولى أن يكون على علم بأن الأمريكان كانوا وراء هذه المظاهرات الهادرة فى فبراير ١٩٦٨ ٠ وان لم يعلن أو يصرح بذلك فلأنه لا يريد أن يعترف صراحة أو خفية بأنهم نجحوا فى هذا ٠ وفى ذات الوقت فهو يصرح فى اجتماع يعلم مسبقا تسربه لخارج القاعة وان كان للخاصة وليس للعامة ٠ يصرح للأمريكان بأنه على علم بتحركاتهم أو تصرفاتهم أو أهدافهم فى الجبهة الداخلية ٠ وان كان قد أشار الى ذلك فى الخطبة السابقة ولكنه أسقط تأثيرهم على بعض المعارضين أو الذين يبدون بوجهين أو يمسكون العصا من الوسط كما عبر عن ذلك ٠ ولكنه لم يشأ أن يشر فى هذا الى الطلبة ٠ حفاظا على اكتسابهم من ناحية وحفاظا على وجوده وكيانه وجاذبيته الشعبية من ناحية أخرى وكما سبق القول بعدم الاعتراف بنجاحهم فى ذلك ٠

كما انه فى المؤتمر القومى الذى عقد فى ديسمبر ١٩٦٨ حيث أشار الى أن التخريب الذى وقع جاء من عناصر جندت من جانب اسرائيل عندما وقع البعض منهم فى الأسر ولم يشأ أيضا الاشارة الى انهم الأمريكان ٠ لأنه بالتأكيد كل من وقع تحت الأسر الاسرائيلى كان محل رصد ورقابة شديدة من أجهزة الأمن خوفا من تجنيده أو تخريبه أو ما شابه ذلك ٠ ولكنه أيضا كبرياء منه لم يشأ الاعتراف أو الاشارة بأن الأمريكان وراء هذا أيضا ٠

كما ان الرئيس أنور السادات عندما تحدث أمام المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكي فى دور الانعقاد الخاص فى ١٦ فبراير ١٩٧٢ ابان مظاهرات الطلبة فى عهده لأول مرة ٠٠ أعلن قائلا : سنة ٦٨ قام الطلبة فى فرنسا ٠ انتهت بانهيار اقتصاد فرنسا ٠ ولم تكن فى معركة لكن كان ديجول فى وقتها واقف ويؤكد استقلال فرنسا عن أمريكا ٠ وكان الفرنك الفرنسى أقوى عملة فى العالم فى ذلك الوقت بعد المارك الألمانى للاحتياط اللى جابه ديجول بهدوء وقعد يبنى اقتصاد والراجل يفهم مفيش فايدة ٠ اقتحم الجامعة وانتهت انه انهار اقتصاد فرنسا واضطرت الى تخفيض عملتها فى الوقت اللى الدولار فيه كان بيعانى أشد المعاناة ولكنا عارفين ٠ ان زعيم العملية اللى تمت فى فرنسا كلها كان اسمه كوهين ٠ علشان ديجول أخذ سياسة استقلالية عن الصهيونية العالمية وأمريكا راحوا واقعين ٠

وهذا القول أيضا من الرئيس السادات أراد به التنويه أو التلميح بأن الامريكان وراء الاضطرابات الداخلية للتأثير على القرار السياسى والخاص بالمعركة أو المفاوضات ٠ وأراد أن يشير لبداية هذه الاضطرابات منذ عهد عبد الناصر ضاربا المثل بفرنسا حيث ان مظاهرات الطلبة المصريين جاءت عقب مظاهرات الطلبة فى فرنسا ٠ وأراد أن يربط بين باعث ومحرك كل من المظاهرتين وبأن من وراء كل منهما مصدر واحد ألا وهو الصهيونية العالمية وأمريكا ٠ وبالتأكيد فان الصهيونية العالمية تمارس نشاطها ونفوذها ابتداء من خلال أمريكا ٠ ومع ذلك فهو أيضا لم يشأ الافصاح صراحة عن دور أمريكا فى مظاهرات الطلبة لحساسية وحرج الموقف المصرى قبل حرب أكتوبر ٠

وأتت هذه المظاهرات نتائجها من حيث بعض التغيرات التى ما كانت تحدث أو تقع الا نتيجة لهذه الأحداث ٠ بل يعبر عبد المجيد فريد أمين

اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين قائلا : فجـــاءت الرياح - يقصد بها المظاهرات - ببرنامج سياسى جديد ٠٠ برنامج ٣٠ مارس الذى حاول به عبد الناصر أن يعبر تعبيرا سياسيا عن تجاوبه مع مطالب الجماهير التى تظاهرت فى الجامعات والشوارع فجمع شعاراتهم وهتافاتهم وصاغهـا فى هيئة برنامج سياسى ٠

ويبدو من تعليق عبد المجيـــد فريد أن مطالب المظاهرات انقلبت الى شعارات مرة أخرى فى صورة برنامج متجاوب معها ٠٠ بدليل انه لم يحدث تغيير يذكر أو ينفذ من هذا البرنامج مما أدى الى اندلاع هذه المظاهرات مرة أخرى بعد شهور من هذا البرنامج حيث كانت أهم مطالبها ٠٠ تنفيذ برنامج ٣٠ مارس ٠

وان كان قد سبق وأشار عبد الناصر فى مجلس الوزراء باحتمـــال وجود متاعب يفجرها الامريكان ٠٠ فانه مع هذا الفرض أو التوقع من جانبه فان لم تكن هناك سلبيات أو انحرافات أو عجز عن التغيير والاصـــلاح أو ما شابه ذلك ٠٠ فكان من الصعوبة أو الاســـتحالة أن يجد الامريكان أو غيرهم نوافذ أو ثغرات أو منحنيات أو غير ذلك لتحقيق انحرافهم أو النفاذ للجبهة الداخلية أو اثارة القلاقل ٠ كما انه عرج على بعض عناصر أو قوى الثورة المضادة التى كانت محركا أو باعثا لهذه المظاهرات فى فبراير ١٩٦٨ وهى بعض أساتذة الجامعة ٠ حيث أعلن ذلك فى ٢٣ سبتمبر ١٩٦٨ وأثناء اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى حيث قال : يوجد عـدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وخاصة فى كليات الطب من بينهم أطباء رأسماليون ومستغلون وضـــد الاشتراكية ثم نجعلهم يقومون بالتـدريس لشبابنا فى نظام اشتراكى ٠ ثم قال : ومع ذلك فهى محدودة ولذلك فانى لست قلقا على الوضع السياسى بالجبهة الداخلية ومن السهل التعامل مـــع

العناصر المضادة الموجودة بين أعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد ويمكن ببساطة كشف مواقفهم الحقيقية امام الطلبة ٠

وهذا ما ردده بعد شهر ونصف فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة الجيزة فى اجتماع اللجنة المركزية بحضور سيد مرعى وان كان قد أشار الى أن محركى المظاهرات أبناء الثورة المضادة وهم الذين يحصلوا على أعلى الدرجات للالتحاق بكليات الطب والهندسة والصيدلة أيضا على حد تعبيره ٠

ويبدو أن تفسير الرئيس عبد الناصر مستوحى من مبرر واحد لفريد عبد الكريم ٠

وحيث ان الرئيس يرى أن التفسير سياسى بمعنى ان الثورة المضادة عناصرها رأسمالية فان أمين الاتحاد الأشتراكى يرى انها أيضا رأسمالية وان كانت ممثلة فى الطرف الآخر للعملية التعليمية الجامعية وهم الطلبة حيث أشار الرئيس للطرف الأول وهم أساتذة الجامعة ٠

أى بهذا التفسير فمعنى التآمر قائم بين طرفى الجامعة يحركها باعث واحد ألا وهو الرأسمالية ٠

وهنا أيضا ينسحب تفسير أو تعليق المهندس سيد مرعى على كلام أمين الجيزة ــ كما سيأتى فيما بعد ــ على كلام الرئيس عبد الناصر وهو ان هذا أو ذاك لا يعدو أن يكون تخريفا غريبا وتفسيرا شاذا لمظاهرات شملت الجامعات كلها على حد تعبيره فى مذكراته السياسية التى صدرت فى السبعينيات ٠

ومن الأمور التى اختلف مع اتجاهها بالمجلس وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب والتى لم يستطع أن يعلنها ٠ ولا سيما انها طرحت

صراحة من جانب أحد الأعضاء الذى رأى أن الحكم ليس ارثا للعسكريين .
فرد الرئيس عبد الناصر على ذلك فى اجتماعه بمجلس الوزراء فى يوم الأحد ٢٤ مارس ١٩٦٨ قبيل اعلانه للبرنامج السياسى الاصلاحى فقال : بالنسبة لما أثير بشأن وجود ضباط للجيش فى مراكز مدنية أو دبلوماسية وتعارض ذلك مع مبدأ الرجل المناسب فى المكان المناسب ٠٠ أود أن أوضح لكم ان القوات المسلحة كان بها دائما حوادث أمنية متتالية خلال الخمس عشرة سنة الماضية ٠٠ أولها عام ١٩٥٤ عندما طلبنى ضباط المدرعات ولم يقبلوا يومها أن أخرج الا بعد أن رضخت لهم فى تلبية بعض طلباتهم ٠٠ كان علينا فى مجلس الثورة أن ننقل بعض الضباط الى مراكز مدنية أو دبلوماسية تلبية لبعض حسابات استقرار الوضع الداخلى ٠٠ حتى ولو أدى ذلك الى التجاوز فى مبدأ وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب وكنت مضطرا لذلك فى كل مرة ٠٠ وحتى الآن ما زال الفريق محمد فوزى المسئول عن القوات المسلحة يطلب منى طلبات مماثلة وعلى آن أنفذ ذلك لأنه من المهم دائما أن تكون الحسابات سليمة بالنسبة للقوات المسلحة وأن يكون الرأى العام للقوات المسلحة مقتنعا وراضيا ولا ننسى أن الذى يريد أن يضرب النظام فى بلدنا سيضربه عن طريق القوات المسلحة وهكذا كان تفسير عبد الناصر لاهدار مبدأ الرجل المناسب فى المكان المناسب ٠ وهو تفسير أمنى ٠ وليس بنائى ٠ فالحفاظ على نظامه أو حكمه أو شخصه هو الهدف الأول والأخير ٠ حيث ان انتشار أفراد القوات المسلحة ـ والذين يمكن أن يكونوا أكفاء فى مهنتهم ـ فى مجالات أخرى لم يكن لهم فيها خبرة وربما رغبة فى الخدمة بها سبب هام من أسباب عدم دفع التنمية بمعدلات مناسبة وكافية بل واحداث هبوط فى مستويات ودرجات قطاعات أخرى ٠

ورغم ما أعلنه الرئيس عبد الناصر من مبررات لمظاهرات الطلبة وتجاوبه مع هذه الثورة الشابة ٠ باصداره لبرنامج ٣٠ مارس الاصلاحى ٠

واذ قد مرت على هذه الأحداث ثمانى شـــهور ولم يشعر الطلبـــة بالتغيير المنشود وان كان التغيير قد مس بعض الشكليات دون الجوهر ٠٠ وانه ليس تغييرا حقيقيا بقدر ما كان تغيير مواقع وأوضاع على خشبة المسرح دون تغيير جذرى أو فعال ٠

فاذا بمظاهرات الطلبة تندلع مرة أخرى فى نوفمبر عــام ١٩٦٨ وان كانت هذه المرة قد صاحبتها أساليب تدمير وتخريب وكأن الطلبـــة أرادوا التعبير عن عدم ولاءهم أو انتمائهم لمـا ضرب أو دمر ٠ وكما توقع أيضا هو بنفسه ٠ وان كان السؤال الهام انه رغم توقعه هذا هـــل كان عاجزا عن صدها أو عدم حدوثها مسبقا ؟ ٠

فقد تردد بين الجميع أن هناك قلاقل طلابية فى مدينة المنصورة وعندما تصاعدت هذه القلاقل الى درجة تتجاوز أصـــداء المدينة المذكورة ٠ فقـد أصدرت وزارة الداخلية بيانا عن هذه الأحداث التى كانت قد بدأت يوم ٢٠ نوفمبر وكان هذا البيان فى ٢٢ نوفمبر ٠ وكان ذلك يعد أولى الاجراءات الرسمية لهذه الأحداث ٠ وكان وزير الداخلية شعراوى جمعـة هـو نفس وزير الداخلية لمظاهرات الطلبة فى فبراير من نفس العام ٠

وقد جاء بالبيان الذى نشر بالصحف حينذاك انه على أثر صدور قانون التعليم العام الجـــديد قام أمس الأول (الأربعاء) تلاميذ بعض المـــدارس الثانوية فى المنصورة بمحاولات للخروج فى مظاهرات مطالبين باعادة النظر فى بعض جوانب القانون التى تمس عدد مرات الاعادة فى الثانوية العــامة والانتقال من سنة لأخرى مع الرســوب فى مادة أو مادتين وحاولوا اخراج تلاميذ بعض المدارس المجاورة ولكنها لم تستجيب لهم ٠ كما قام الســـيد المحافظ باسداء التوضيح والنصح لهم فاستجابوا وتفرقوا وفى المساء أعاد وزير التربية والتعليم توضيح ما سبق أن ذكره فى المؤتمرات الصحفية من

أن النظام الجديد فى النقطتين السابقتين لن يطبق هذا العام وليس له أثر رجعى بالنسبة لعدد مرات الرسوب لتلاميذ الثانوية العامة • وبالرغم من ذلك فقد خرج أمس (الخميس) تلاميذ المعهد الدينى بالمنصورة رغم عـــدم انطباق هذا القانون على المعـــاهد الدينية • فقاموا بقذف بعض المـدارس الأخرى المجاروة بالحجارة لاخراج تلاميذها واستمرت المظاهرات من الساعة التاسعة صباحا الى الساعة الثانية ظهرا •

ولـما كان السيد وزير الداخلية قد أصدر تعليمـــاته بعدم التعرض لمسيرتهم وحمايتها فقد قام رجال الشرطة بتنفيـــذ ذلك مما جعـل المسيرة سليمة حتى الساعة الثانية ظهرا • واندست فيهم بعض العناصر من غـــير التلاميذ ولقد حاولت هذه العناصر من غير التلاميذ الاعتداء على مديرية الأمن وعندئذ اضطرت القوة الى اطلاق بعض الأعيرة فى الهواء فانفض المتظاهرون• وقد نتج عن ذلك اصابة ٩ ضباط و٣٠ جندى وأربعة من الأهالى كما توفى أربعة آخرون • وقد انتقل اليهم وزير العدل والنائب العام على نور الدين •

وفى ذات الوقت أعلن انه قد ســـافر د• حلمى مراد وزير التربيـة والتعليم أمس حيث عقد اجتماعا مع اتحـــاد طلاب الجمهورية شرح فيـنـه التيسيرات التى سبق وأن تحدث عنها منذ أيام •

بل وقد زار الوزير الطلاب الخمســة الذين أصيبوا فى المظـاهرات ونقلوا الى مستشفى المنصورة لعلاجهم حيث تبين ان اصاباتهم طفيفة •

وفى اليوم التالى لذلك البيان قرر مديروا جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية وأسيوط وللأزهر تعطيل الدراسه بهذه الجامعات كمـا أصدر وزير التعليم العالى قرارا بتعطيل الدراسة فى المعاهد العليا ومراكز اعداد الفنيين •

بل ان هذه القرارات قد صاحبت بيان لشرح أسـبابها جاء به فى صباح أمس اجتمع عدد من طلبة كلية الهندسة بجامعة الاسـكندرية فى مؤتمر لمناقشة ما حدث فى المنصورة أول أمس ٠

وقد اجتمع بهم مدير الجامعة ومحافظ الاسـكندرية وهيئة التدريس بالجامعة وشرحوا جميعا للطلبة حقائق الموقف فى المنصورة ولـكن بعض الطلاب خرجوا بالاجتماع عن الهدف الذى عقد من أجله وحاولوا الخروج فى مظاهرة يسعون فيها الى اشراك زملائهم فى بعض الكليات الأخرى ٠ وقد حاول رجال الشرطة نصـحهم بالتفريق ولكن ازاء اصرار بعض الطلبـة على الاستمرار فى التظاهر خارج الكلية فقـد قامت الشرطة بتفريقهم الا أنهم عادوا الى الكلية للاعتصام بها ٠ وفى ضوء تطور الأحداث وتفاديا لأى صدام يمكن أن يؤدى الى الاضرار بمصالح الغالبية العظمى من شباب الجامعـات والمعاهد العليا المؤمنين ببلدهم والمقدرين لدقة الموقف الذى تجتازه أمتهم فى هذه المرحلة الحاسمة من حياتهم قرر مديرو الجامعات تعطيل الدراسة فى مختلف جامعات الجمهورية ٠ وذلك تفويتا للفرصة على العناصر التى تسعى الى بث الفرقة واشاعة البلبلة التى لا يستفيد منهـا الا أعـداء الوطن فى الوقت الذى نشعر فيه جميعا الى توحيد الصف وتدعيم الجبهـة الوطنيـة الداخلية ٠ ولكن قبيل الاعتصام المذكور قام اتحاد طلاب كلية الهندسـة بجامعة الاسكندرية بتوزيع بيانا مطبوعا بين الجماهير ينص على عدة مطالب وجاء به : قرر مجلس اتحاد طلاب كلية الهندسة ومجلس اتحاد طلاب جامعة الاسكندرية يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٨ تجاه الأحداث التى وقعت منذ صـباح اليوم اعلان الاعتصام فى الكلية والاضراب العام عن الدراسة حتى تتحقق المطالب الآتية :

أولا : اقالة شعراوى جمعة وزير الداخلية والتحقيق معه علنا ٠

ثانيا : محاكمة المسئولين الأساسيين والفرعيين عن حوادث المنصورة والاسكندرية ومحاكمتهم محاكمة علنية ٠

ثالثا : رفع رقابة وزارة الارشاد نهائيا عن الصحافة المصرية ٠

رابعا : منع استعمال العنف على الاطلاق مع المواطنين بصفة عامة ٠

خامسا : الافراج فورا عن جميع الطلبة المعتقلين بالمنصورة والاسكندرية ٠

سادسا : اشراك الطلاب فى ابداء الرأى تجاه تطوير التعليم الجامعى والثانوى والاعدادى والابتدائى ٠

سابعا : ضرورة تحقيق الحرية الكافية للمواطنين وضمان أمنهم واستقرارهم ٠

ثامنا : ضرورة سقوط مجتمع الشعارات وتحقيق التغيير الذى جاء ببيان ٣٠ مارس ٠

تاسعا : حماية الطلبة وضمان عدم اعتقالهم وارهابهم ٠

وكان هذا البيان قبيل الاعتصام فى الاسكندرية ٠ ولكن بالقاهرة ورغم اغلاق الجامعات الا أنه حدث تشابك بين الشرطة والطلبة المعتصمين مما أدى الى جرح عشرة طلاب وجنود شرطة ٠

وكان اعتصام الاسكندرية يشمل طلبة من كليات الهندسة والحقوق والعلوم ومعهد القطن وقد وزعت هذه المنشورات قبيل الاعتصام بساعات على القنصليات والسفارات الأجنبية بالاسكندرية ٠

ومن ضمن الشعارات التى كان الطلبة يطلقونها فى الاسكندرية ان الكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل ٠٠ كذاب حيث إنه كتب بعض المقالات بصحيفة الأهرام يحلل هذه المظاهرات بأنها أمر عادى.حيث انها جزء من

ظاهرة عالمية خاصة بالشباب ولم يمس الأسباب الحقيقية لمظاهرات الطلبة بمصر على حد تفسير وفهم هؤلاء الطلبة .

وطالب أيضا المتظاهرون بالاشتراك فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنظمة الدراسية وفسر البعض هذا المطلب حينذاك بأنه مستوحى من الثورة الطلابية الفرنسية عام ١٩٦٨ .

وفور ذلك وحيث كان مجلس الوزراء سيجتمع يوم ٢٥ نوفمبر برئاسة جمال عبد الناصر لمناقشة مشكلة الاسكان . الا انه اجتمع وتدارس مسألة مظاهرات الكلية . وقام بتشكيل لجنة خاصة لمتابعة ما يحدث مكونة من د. لبيب شقير وعبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة ود. عبدالوهاب البرلسى . والجدير بالذكر أنه فور وقوع حوادث المنصورة قد ذهب اليها عبد المحسن أبو النور وأنور السادات عضوى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى للاطلاع على الأحداث عن قرب ومحاولة تهدئة الموقف أو حله .

ولكن رغم اغلاق الجامعات واعتصام الطلبة . فان المظاهرات استمرت من جانب طلبة المدارس الثانوية التى لم تغلق أبوابها .

فقد قامت مظاهرات من تلاميذ هذه المدارس اتجهت صباح يوم ٢٥ نوفمبر الى مبنى كلية الهندسة والتى كان يوجد بها بعض الطلبة المعتصمين. فحاول رجال الشرطة منعهم من الوصول اليها . فكان رد فعل ذلك أن قام التلاميذ بحوادث تخريب فى شارع بورسعيد بالاسكندرية . وهاجم هؤلاء التلاميذ نادى محافظة الاسكندرية حيث يقع وسط منطقة آهلة بالسكان وأحرقوا بعض ما كان فيه من الأثاث ولما اتجهت احدى سيارات المطافىء لهذا الحريق فان بعضا من الطلبة حاولوا اشعال النار فيها وفى خراطيمها الى درجة أن وقودها سال مشتعلا على أرضية الشارع قرب احدى محطات

البنزين . ومن ثم تطوع عمال هذه المحطة الى جانب عدد من المواطنين لمقاومة النار حتى لا تنتشر وخوفا من وصولها الى المحطة مما اضطر البوليس أيضا باطلاق بعض طلقات الرش فى الهواء لتفريق المظاهرة ولفتح الطريق لمكافحة الحريق . وعلى اثر ذلك تفرق الطلاب بسرعة الى مجموعات . اتجهت بعضها الى حى الابراهيمية حيث انضم اليهم بعض الصبية من الطريق واشتركوا معا فى تحطيم زجاج بعض سيارات أوتوبيس النقل العام الأمر الذى دفع بقوات الأمن تشدد من مطاردتها لهذه المظاهرة أو هذه المجموعة بل وتلقى القبض على بعض أفرادها . بل دمرت أيضا خمسة نوادى ليلية . وعندما علم طلبة الاعتصام بكلية الهندسة بذلك . طالب بعضهم بالاتصال بمحافظ الاسكندرية السيد أحمد كامل للتفاهم معه حول هذه الأحداث ومطالبهم . فرد عليهم بأنه لم يعد مستعد للتحدث وان لهم أن يقرروا موقفهم اذا شاءوا بقوا كما هم واذا شاءوا خرجوا .

وتصف جريدة الجمهورية احداث التخريب قائلا : وشاركت الطبيعة فى خاتمة المشهد حيث بدأ الرعد يقصف منذ الساعة الثالثة بعد الظهر ثم هطلت أمطار غزيرة على الاسكندرية حوالى ساعة الافطار (حيث كان الوقت شهر رمضان) صــــحبتها ظاهرة غير عادية من هطـــول كرات كبيرة من الثلج .

وفى ذات المساء ــ كما يذكر سيد مرعى فى كتابه ــ عقدت اللجنــــة المركزية اجتماعها الثامن وخصصه الرئيس جمـــال عبد النـــاصر لمناقشة اسباب وتطورات مظاهرات طلبة الجامعات التى بدأت هذه المرة من المنصورة وامتدت منها الى باقى الجامعات وبعد أن تحدث الوزراء المختصون عن كيفية بدء المظاهرات وتطورها .. تكلم السيد فريد عبد الــكريم أمين الاتحــاد الاشتراكى بمحافظة الجيزة لكى يقدم من جانبه تفسيرا يســـاريا لمظاهرات

الطلبة فقال : « انه فى كل مرة تبدأ المظاهرات من طابة الهندسة بالذات٠٠ لمـاذا ؟ لأن من الواضح المؤسف أن فى كليـــة الهندســـة أكبر نسبة من القادرين استطاعت أن تصل الى هــــذه الكلية لأنهم هم القــادرون على أن يهيئوا لأبنائهم حياة خاصة واشرافا خاصا ومدارس خاصة ودروسا خاصة ورعاية صــحية واشرافية خاصـــة لابد وأن تنتهى الى أن أكبر نسبة من القادرين المغرورين هم الذين يستطيعون أن يحصلوا على أعلى الدرجات ومن ثم فان أكبر نسبة من أبناء القادرين دخلوا هذه الكلية بالذات ـ كليــــة الهندســة ـ ســواء فى جامعة القـاهرة أو فى جامعة الاســكندرية ٠ وكاية الطب وكلية الصيدلة أيضا ٠ والتحرك لابد أن ينتهى من كليات الهندسـة الى كليات الطب الى كليات الصيدلة ٠٠ والدليل على ذلك البيانات الغادرة الحائنة التى صدرت من كلية الطب فى العام المـاضى لأن أكبر نسبة ـ كما أقول لحضراتكم ـ من أبناء القـــادرين استطاعت أن تقتحم أبواب كليــــة الهندسة بالذات لمـا لهم من قدرة خاصة ومميزات خاصة ـ والدليل الظاهر الواضح على ذلك أن من يذهب منكم الى الجامعة سوف يجد حـــول أسوار كلية الهندسة آلاف العربات الخاصة ٠٠ وسوف لا يجد فى الكليات الأخرى مثل هذا المنظر والدليل على ذلك أيضا أن تحركات فبراير المـاضية ـ وقد كلفت بأن أتصل ببعض الزعامات الغادرة الحائنة والقائدة لتحركات فبراير ـ ووجدت فيها مظاهر الثراء ومظاهر الانتماء الى طبقة معينة ٠٠ ذلك يؤكد أن فئة قليلة موجودة فى كلية الهندسة بالذات وكليـــة الطب انما تنتمى الى طبقة معينة تتجرع الحقد والبغض والنقمة فى بيوتها ٠٠ لكى تنقله نقمــة أيضا وثورة داخل كلية الهندسة بالذات ٠

ويعلق سيد مرعى على هذا قائلا : وكان هذا المنطق فى الواقع يمثل تخريجا غريبا وتفسيرا شــاذا لمظاهرات شملت الجـامعات كلها فطبقا لهذا

التفسير الشاذ فان الأغنياء فى مصر هم السبب فى المظاهرات وهم السبب فى كل ما يكدر نظام الحكم وهو الاتجاه الذى ساد من قبل تصرفات لجنة تصفية الاقطاع قبل النكسة وجرت محاولات للاستمرار فيه والعودة اليه حتى بعد النكسة ٠

ومن جانب آخر تابعت اللجنة الخاصة لمتابعة الأحداث نشاطها فى اجتماعات عقدت بمكتب شعراوى جمعة وزير الداخلية ٠

وفى اليوم التالى أى ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨ عقد بالاتحاد الاشتراكى اجتماع هام برياسة أنور السادات عضو اللجنة التنفيذية العليا حضره عبدالمحسن أبو النور والدكتور لبيب شقير وضياء الدين داود وشعراوى جمعة وأمناء الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات وجرت فى هذا الاجتماع مناقشة واسعة حول الأحداث الطلابية وتقرر عودة المؤتمر القومى والذى يضم ١٧٠٠ عضو منتخب لدورة طارئة تعقد فى الأسبوع التالى (يوم الاثنين) وقبل انعقاد هذه الدورة تعقد اجتماعات بالمحافظات يكون الهدف منها بحث موضوع الطلبة والجامعات على ضوء حوادث المنصورة والاسكندرية ٠ وقد تقرر ذلك بناء على انه برز الاتجاه للعلاج السياسى بحيث تكون له الأسبقية على العلاج الادارى أى البوليس لهذه المسألة ٠ واجتماع المؤتمر القومى بهذا الشكل قبل أى البوليس لهذه المسألة ٠ واجتماع المؤتمر القومى بهذا الشكل ثم تقرر تأجيله الى نهاية يناير عام ١٩٦٩ لحين الانتهاء من اجراء انتخابات مجلس الأمة ٠ وهى تعدو الدورة الثانية ولو أنها طارئة حيث عقد دورته الأولى فى ٢٣ يوليو ١٩٦٨ عقب انتهاء انتخاباته لأول مرة فى تاريخ التنظيم السياسى الواحد للثورة واستؤنفت فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٨ ٠ ثم عقدت اللجنة المركزية اجتماعا برئاسة عبد الناصر لبحث هذا الموضوع وفى هذا الاجتماع أعلن أن اللجنة اطلعت على بعض الدلائل التى توحى بأن هناك

جهات معينة من الخارج لم تكن بعيدة عن بعض تفاصيل الوقائع والاستعداد لاستغلالها ٠

وتطبيقا لما أعلنته اللجنة التنفيذية وقررته برئاسة أنور السادات حضر بالفعل محافظ الاسكندرية أحمد كامل ثلاثة اجتماعات بالمحافظة ليتحدث فيها عن حوادث الاسكندرية والظروف التى أحاطت بها ٠

وهذه الاجتماعات كانت مع أئمة المساجد ورجال الدعوة والارشاد وأساتذة المعهد الدينى وكذلك أعضاء اتحاد طلاب المدارس الثانوية وأيضا أعضاء مؤتمر المحافظة والأمناء بالاتحاد الاشتراكى ٠ كما اجتمع بالعاملين بديوان المحافظة ورؤساء مجالس الأحياء ٠ وفى خضم هذه الأحداث أصدر مجلس اتحاد طلاب الجمهورية بيانا يشجب فيه هذه المظاهرات وقد أكد على ولاء الطلاب للرئيس عبد الناصر ٠ بل انه أعد تقريرا ليعلنه رئيسه فى اجتماع المؤتمر القومى المقرر عقده ٠ وقد جاء فى هذا التقرير انه لم يكن هناك مبرر لخروج الطلاب فى مظاهرات أتاحت الفرصة للعناصر المنحرفة للتدخل ومحاولة التخريب ٠ وكذلك فان أسلوب التظاهر لا يصلح ولا يتناسب مع طبيعة المرحلة التى يمر بها الوطن ٠

كما جاء بالتقرير أن من الأسباب التى ساعدت على خروج المظاهرات وتضليل الطلاب وجود فراغ سياسى فى مجتمع الطلبة يستلزم ضرورة العمل الجدى على سد هذا الفراغ ببناء تنظيم فعال للشباب ٠ ودعا اتحاد طلبة الجمهورية الى استخدام الحسم الثورى لتجميد العناصر المضادة وشل حركتها وسط تحالف قوى الشعب ٠

ثم كان يوم ٢ ديسمبر حيث عقد المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى لبحث حوادث الطلبة ٠ وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن وراء هذه الحوادث بعض العناصر التى قامت بتجنيدها اسرائيل لضرب الجبهة الداخلية

بعد فشلها فى تحقيق هذا الهدف • فى هزيمة يونيو ١٩٦٧ وأعلن انه يعطى فرصة لمن تورط مع اسرائيل فى ذلك وليتقدم للسلطات المسئولة ويبلغ ذلك ولن يحاسب على ما فات • ونوه بأن هؤلاء جندوا عندما وقعوا فى الأسر وتعرضوا لضغوط متعددة أدت الى تجنيدهم • ثم بدأوا الحوار وان لم يكن كذلك تماما الا انه كان القاء كلمات من بعض أعضاء المؤتمر • وتعددت اتجاهاتهم بين أنصاف الطلبة والتهجم عليهم أو تبرير تصرفاتهم أو ادانتها •

وقد أذيع هذا الحديث فى التليفزيون حيث رآه الملايين من الجماهير فى ذلك الحين •

وكان أول المتحدثين الدكتور حمدى النشار مدير جامعة أسيوط بالنيابة وقد طالب على حد تعبيره باحالة الفئة الضالة الى مجالس التأديب الجامعية فضلا عن خضوعها للقانون العام وايقاف العمل بتشكيلات الاتحادات الطلابية وربط النشاط الطلابى كله بالعمل السياسى واتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة فتح الجامعة بعد استيعاب الضمانات اللازمة لعدم تكرار ما حدث •

وتحدث عبد الجابر علام عامل بمحافظة القاهرة مهاجما أساتذة الجامعة حيث قال : اننا يجب أن نطهر صفوف أساتذة الجامعات من كل العناصر التى تؤيدها الثورة المضادة وتساءل أيضا بقوله : وكيف تمكن هذا النفر القليل من اثارة الطلاب • فان غياب العمل السياسى الجاد وسط الطلاب يتحمل قدرا من مسئولية الفراغ السياسى الذى ساعد على تضليل الطلاب •

ثم تحدث الدكتور فتح الله خطيب عميد كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة حيث بدا من كلمته انه معتدل فى نظرته وانه كان يبدو أيضا فى صف الطلبة كابناء وتلاميذ له •• ولا سيما انه طالب بضرورة تنظيم الشباب •

مع التركيز على الكيف منه وتفادى المعوقات والسلبيات التى وضحت فى التجربة السابقة فى ظل منظمة الشباب . وطالب بتحقيق الانفتاح فى المنظمة المذكورة بما يمكن من التعبير الحر والتجاوب والمتبادل بين المستويات المختلفة ومشاركة منظمة الشباب فى التعبئة السياسية والعسكرية . وأيضا الاسراع بتشكيل الاتحادات الطلابية حتى تكون هناك فرصة واضحة للشباب لكى يوضح طريقة سليمة وبأسلوب واضح من انفعالاته وأمانيه وتدعيم العمل السياسى عن طريق المستويات المختلفة لتنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى .

ولكن عبد الحليم موسى الفلاح من محافظة الغربية رأى أنه لا بد من التعامل مع الطلبة كأبناء بالعصى وان كان حاول أن يلقى تعبيرا كبيرا ضمن حديثه حيث قال : يوجد بين أبنائنا الطلبة فراغ سياسى من ناحية يقابله نشاط من عناصر الثورة المضادة وهذا الوضع يجب أن يعالج . واذا كان فى بلادنا قوم نسوا عدوهم فلنذكرهم به بالعصى .

ثم تخوف الدكتور مصطفى أبو زيد الأستاذ بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية من خطر هذه القوة الشابة وتأثيرها فقال محذرا من ان الشباب ربما بحسن نية ينزلقون الآن الى أن يصبحوا مركز من مراكز القوى . مركزا يريد أن يتصرف كما يحلو له أن يفرض ارادته فى كثير من الأحيان تحت ضغط للتهديد ولا يريد أن يخضع لجهاز الدولة .

وقال أيضا : يجب أن نتعاون للقضاء على أى مركز وأيا كانت التضحية أو الوسائل فنحن نعلم ان النظام السياسى اذا قامت فيه مراكز قوى ضاعت الديمقراطية والحرية أيضا . ورأى ان المسألة تعدو أن تكون توعية واقترح أن تكون ساعات الدراسة ملائمة بمواد التوعية ساعتين بدلا من واحدة . ونظام الامتحان حول هذه المواد حيث انه من المقرر عدم رسوب

الطالب فيها ورأى اعادة النظر فى ذلك حتى لا يتصور كل طالب أنه يستطيع النجاح فيها بأى كلام يقوله ٠

وكذلك يعمل الشباب فى الحقل السياسى من خلال لجنة الاتحاد الاشتراكى فى الكلية وهذا يعنى اننا لا يمكن أن نجعل للتنظيم الشبابى درجات مختلفة ٠٠ ويجب أن تصوغ منظمة الشباب الشباب عقائديا وتسلمه للكلية للعمل من خلال لجنة الاتحاد الاشتراكى وحدها ٠

وقال أيضا : ان اتحاد الطلبة يجب أن يقوم أيضا الى جانب الاتحاد الاشتراكى ومهمته فقط الشئون الاجتماعية والرياضية أما العمل السياسى فمن خلال لجنة الاتحاد الاشتراكى ٠

وان التنظيم الشعبى يجب ألا تكون مهمته اعطاء الأوامر فحسب وانما يجب أن تكون القاعدة الشعبية جهاز استقبال يستقبل التوجيهات من أعلى وجهاز ارسال ترسل تعبيرات وآراء الناس الى أعلى ٠ وأقترح نزول أعضاء اللجنة التنفيذية العليا لزيارات ميدانية بالمحافظات والاجتماع بالقواعد الشعبية ٠

ثم أتى دور عبد الحميد حسن رئيس اتحاد جامعة القاهرة ٠ وقد تحدث عن الفجوة بين الجيلين ٠٠ جيل الآباء والأبناء أى الفلاحين والعمال والطلبة وأعلن ان الجيل الأكبر لم يلتحم مع الجيل الأصغر ولم يكن هناك لغة أو لهجة حوار بينهما ٠ وطالب بالتقريب بينهما ٠ ثم أعلن باسم مجلس اتحاد جامعة القاهرة استنكار المجلس استنكارا بشدة كل محاولة تخريب امتدت الى أموال الشعب بأية صورة من الصور ويندد بمقترفيها ٠

وثانيا : وبعد أن يثبت ما أشير اليه فى الصحف عن وجود عناصر دافعة وراء بعض الحوادث فان المجلس يتبرأ من كل من قد تقوم بينه وبينها

صلة ان وجدت ويعلن اسـقاط صـفة الطـالب من أى فرد يتعاون معها ويعتبرها خيانة وطنية يجب التصدى لها على كافة المستويات .

وثالثا : الثقة فى نزاهة النيابة العامة وأمانة التحقيق .

ورابعا : يتشـاور المجلس مع الاتحاد العام لطلاب الجمهورية واتحاد طلاب المدارس الثانوية فى توكيل بعض المحامين لمتابعة الاجراءات القضائية مع الذين يدور معهم التحقيق .

وخامسا : يعرض المجلس على الاتحاد العام لطلاب الجمهـورية واتحاد الطلبة:والتنظيمات الطـلابية المخالفة اقتراحا بشـأن تدارس ميثاق شرف وطنى للعمل الطـلابى فى المرحلة الراهنة التى تجتازها أمتنا يلتزم الطلاب على حديه بتجنيد كل طاقاتهم لمعركة المصير ولضـمان التعبير عن آرائهم وأمانيهم بالوسـائل المشروعة والتى لا تبدد الجهد أو تسـمم النفوس أو تؤثر على أجهزة الدولة وتصرفها عن أهدافها الأسـاسية واهداء سيارتين أتوبيس من أموال اتحاد طلاب جامعة القـاهرة وفتح الجـامعات سريعا .

ثم تحدث محمد شبانة أمين عام الاتحاد الاشتراكى بدمياط فألقى اللوم والمسـئولية عن هذه الأحداث على الطلاب ..

أما عفيفى عبد الحافظ قنديل من محافظة السويس فقد نحى بحديثه منحى دينيا حيث قال : اننا نريد من شـبابنا أن يكون من قوة ايمان ذلك الشـاب المسـلم الذى أراد أبوه عبد الله بن أبى أن يحدث فتنة بين المسلمين وبلغ أمره الرسول فذهب الابن الى الرسـول وعرض عليه أن يأتى بأبيه اذ رأى ذلك حفاظا على وحدة المسـلمين . اننا نريد من شـبابنا أن يضع وحدة بلده وسلامته فوق كل اعتبار وطالب بالحزم والشدة للمخربين.

أما محمد عثمان اسماعيل أمين عام الاتحاد الاشتراكى بأسيوط فكان

حديثه يميل الى الاجراءات العملية والتنظيمية وكأنه يشير أيضا الى سبب من أسباب هذه الأحداث حيث طالب بانهاء خاصية التعدد فى الأجهزة المشرفة على التنظيم الشبابى والتصدى من الجهاز السياسى فقط والذى يعد الشباب فكريا وخاصة الطلبة منهم ٠

ثم تحدث الدكتور عبد المنعم الصده وكيل جامعة القاهرة والذى دافع عن الطلبة ردا على كلمة الدكتور مصطفى أبو زيد وكذلك عن الجامعة قائلا : فى هذه القاعة تجتمعون اليوم لتقولوا كلمتكم فى الجامعة والطلبة ٠ ان الجامعة برجالها وأبناءها ستظل دائما منار للعام ومعقلا للوطنية ٠٠ انهم لا يكونوا قوة قائمة بذاتها من قوى الشعب العاملة ٠ انهم من قوى الشعب جميعها ٠ وأساتذة الجامعة هم رجال الثورة ٠ وقال : ان هناك فراغا فكريا فى هذه الجامعة يجب على جميع أجهزتنا الجامعية والسياسية أن تملأه بحوار مستمر بناء حتى تبصر الشباب بحقيقة ما يجرى وحتى نبعث فى نفسه الثقة ونهدىء من روح القلق التى توجد فى مثل هذه الظروف الراهنة ٠

وأما فؤاد المغربى من محافظة كفر الشيخ فقد طالب بتشكيل اتحاد الطلبة من العناصر الجيدة وكذلك اعادة تنظيم منظمة الشباب الاشتراكى لأداء مهمتها نحو الشباب ٠

وردا على مطالبة الطلبة بالغاء نسبة العمال والفلاحين وقف عبد اللطيف بلطية العامل بمحافظة القاهرة يعاير الطلبة قائلا : انى أقول للطالب فى الجامعة عليك أن تحمى هذه الثورة معى لأنه لو لم تقم هذه الثورة لما كان لك مكان فى الجامعة ٠٠ والعامل أيضا يعرف انه لو لم تقم هذه الثورة لما وجد له عملا ومكانا فى المجتمع ٠ وطالب بالتصدى للثورة المضادة ونفى وجود فراغ فكرى أو سياسى فى الجامعة وخاصة بين الطلبة ٠ ثم صاح

قائلا : وأى مظهر للديمقراطية أروع من جلوس الفلاحين والعمال فى مقاعد التشريع · واننى أقول لأبنائنا الطلاب اذهبوا الى الفلاح وأذهبوا الى المصنع لترد كرامة الفلاح وكرامة العامل ·

واذا كان قد سبق للدكتور مصطفى أبو زيد اعتقاد ان الطلبة مركز قوة الا أن الدكتور أحمد السيد درويش عميد كلية الطب بالاسكندرية يعتقد ان الشباب بما فيهم الطلبة نقطة ضعف فى المجتمع · حيث قال : واذا كان الشباب فى كل مكان قد أصبح نقطة الضعف التى يدخل منها الأعداء الى حرمات الشعوب والأمم فلا بد اذن من أن تصبح هذه هى قضيتنا الحقيقية التى تجمع من أجلها وأن نجعل من الأحداث الطارئة بمجرد مؤشرات الى مواطن الضعف وأن نتخذ من أحداثها أدلة لأهدافنا حتى نضع أيدينا على أصولها وجذورها بعيدا عن الغضب وعن الانفعال · كما رأى الدكتور عبد المنعم الصدة الغاء كل ما يعوق كذلك حركة الجامعة وأن نقيم وتقوم أجهزتها وأسلوبها وأن نوكل لأساتذتها أمورها وأن نعطيهم من الصلاحيات ما يمكنهم من تحمل مسئولياتها ولا بد من الاصرار على وجوب النظام والانتظام اصرارنا على وجوب العلم ذاته ·

ثم تحدث محمد صبرى المحامى بالاسماعيلية والذى رأى تفسير هذه الأحداث بأن مبعثها الثورة المضادة والعاطفة الأبوية لعبد الناصر قال : بعد ٥ يونيو راح أعداء الثورة يروجون ان النظام الثورى أوشك على التداعي وحاولت هذه العناصر التربص واثارة البلبلة وتأويل أى تحرك سياسى بما يخدم هواها ·

وأما عن علاقة الطلاب بالثورة ·· فلقد سعت العناصر المضادة بشاهد يساند ما تروج له ·· وقد كان الشاهد هو ذلك الحنان الأبوى وتلك الأصالة الأبوية التى جعلت القائد يفتح ذراعيه وبيته لقيادات طلابية

وجيل ثورته . فانتهزت العناصر المضادة فرصة التحرك الأبوى والثورى لترفع عقيرتها بالقول بأن عبد الناصر انما فعل ذلك عن رهبة أو استرضاء . والذى حز فى النفس ان مثل هذه التحركات قد وجدت آذانا صاغية لدى أعداد من الطلاب وعناصر سوء بداخلهم الغرور فقدوا بالتالى القدرة على التوازن وظنوا بالوهم انهم أصبحوا فى موقع القوة فضاعت الرؤية واختلطت فى آذانهم المفاهيم .. الحرية هى الفوضوية والتعبير هو التشنج والصراخ والاحساس بالتمزق هو الاتلاف والتخريب وطالب بالحسم والحزم والضرب وتصفية الجيوب صيانة وتأمينا للحاضر وللمستقبل .

وأما أحمد فهيم رئيس الاتحاد العام للعمال فقد أعلن آسفه على ما حدث ورأى أن يأخذ المجرم عقابه بلا شفقة أو رحمة ويجب محاسبته بتهمة الخيانة .

ولكن الدكتور اسماعيل غانم وكيل جامعة عين شمس فقد تحدث محللا الموقف بشىء من الموضوعية والاتزان محاولا أن يطرق أهم أطراف تلك الأحداث وهى الطلاب وأساتذة الجامعة فقال : بالنسبة لوضع الطلاب أنفسهم . فان النشاط السياسى للطلاب أمر مستحدث بعد فترة ركود استمرت عشر سنوات ومهما كانت انجازات منظمة الشباب فهى أدت الى فرقة بين الطلاب بعض أعضاء المنظمة رأوا فى أنفسهم قادة متميزين عن غيرهم وجموع الطلبة لا تعترف بهذه القيادات ونفرت منهم فورا .

ثم كان الاتجاه العام فى العام الماضى نحو تنشيط الاتحادات الطلابية وهو اتجاه محمود . ولكن صاحبه مبالغة فى تعظيم شأن بعض القيادات الطلابية وأن يتصوروا أنفسهم أكبر مما هم وأن ينتج عن ذلك نفور طبيعى لدى جموع الطلبة نحوها لا يرون فيهم ممثلين لهم بل ممثلين لسلطة الدولة وأن تتجه بعض هذه القيادات لاظهار استقلالها وتمهيدا لانتخابات مقبلة

للاتحادات الى المزايدات وضـاعف من الالتجاء الى ذلك الأسلوب اعادة بناء الاتحاد الاشـتراكي وانتخابات لجان الاتحـاد الاشـتراكى فى الكليات التى اشترك فيها ممثلون عن الطلبة مع ممثلى العاملين وممثلى أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ٠

وهناك عامل أسـاسى يجب ألا نغفله فى هذه المناقشـة المفتوحة وهو أنه فى سنوات ما قبل النكسـة كان الهجوم والنقد فى كثير من حقوقنا شديدا مركزا على أسـاتذة الجامعات بحق وبغير حق وهذا كله من شأنه أن يقوض دعامة أسـاسية من الدعامات التى تقوم عليها الجـامعة وأن يضعف من قدرة الأسـاتذة على توجيه طلابهم وأن يدفع البعض منهم الى العزوف عن جهودهم على مجالات تخصصهم العلمية وحدها ٠

ثم طالب الدكتور اسماعيل غانم باستقلال الجامعة وتدعيم السلطات الجامعية وتوجيه النشاط الطلابى اجتماعى وسياسى معا فى الاتحادات الطلابية فقط ٠٠

وأما عن أهم أسـباب هذه الأحداث أيضـا فهو مناخ الاكتئـاب عقب الهزيمة ٠

ثم تحدث الشيخ عاشـور صاحب تلك الحادثة المشـهورة فى ذلك الحين والتى رآها ملايين الناس على شـاشة التليفزيون وعلى أثرها اعتقل سنوات حتى أفرج عنه ثم أنتخب عضوا بمجلس الشعب ٠٠ وفصـل منه أيضا ٠

فقد وقف الشيخ عاشـور محمد نصر امام مسجد المرسى أبو العباس بالاسكندرية وقال : هناك فراغا دينيا ليس مسـئوليته على الطلاب وحدهم وانما مسـئوليته عليـكم جميعا ٠ موجه حديثه لأعضـاء المؤتمر القومى

والوزراء ثم استدرك قائلا : وليست القوانين وحدها التى تنشر الدعوة ولكن التطبيق هو الأساس • لقد تأخرت الأمة الاسلامية يوم أصبحت دولة كلام •• حتى فى التطبيق الاشتراكى الذين يتكلمون عن الاشتراكية لقد حضرت احدى محاضرات عن الاشتراكية بييجى المحاضر راكب عربية مرسيدس ثمنها ٧ آلاف جنيه وبعدين لابس خاتم يساوى له ألفين جنيه وبعدين يطلع •• وهنا قاطعه أعضاء المؤتمر ولكنه استدرك قائلا : وبعدين يطلع فى المحاضرة ياخد الشلة معاه ويروح المطعم يتعشوا ويدفع سبعة تماتية جنيهات وهو فى المحاضرة •• لسه بيقول ايه اربطوا الحجر على بطنكم للجوع •• جوع •• جوع ايه •• الله يخرب •• أنت خليت فيها جوع •• وأنت ما بتجوعش ليه •• هو الجوع ده مكتوب على أنا •• هى الاشتراكية عليه وعليكم لأ •• وختم كلمته قائلا : المهم اليوم نرى القيم الدينية قوانين فقط نريد أن نراها فعالة مطبقة وهنا قاطعه أعضاء المؤتمر مرة أخرى ولكنه رغم هذا قام بحركة تمثيلية لملابس السيدات الغير لائقة بتواجدهما فى المسجد أى ما أطلق عليها فى حينها موضة المينى جيب أى الملبس القصير وعندئذ صاح الأعضاء وطالبوه بالنزول عن منصة الحديث • وهنا أيضا عقب الرئيس جمال عبد الناصر على كلمته وهو التعقيب الوحيد الذى يعقب كلمته لأحد الأعضاء فحاول تسفيه كلمة الشيخ عاشور وتبديد أثرها ولا سيما انها مذاعة على الهواء فعقب بلهجة تهكمية فقال : على العموم الشيخ عاشور بين لنا حاجة من اللى احنا قلناها امبارح ان المناقشة مفتوحة لكل الناس وبأى طريقة من الطرق • والشيخ عاشور برضه أفادنا فى انه رفه عننا شوية فى وسط هذا الاجتماع • وفى الحقيقة أن أعتبر أن بلدنا من أكثر البلاد تمسكا بالدين • هذا باعتراف كل الناس •

وفى الحقيقة أيضا فان الثورة عملت من أجل الدين وأنا أقول برضه للشيخ عاشور وأمثاله أن ده شغلهم اللى بياخدوا عليه ماهية واللى بياخدوا

عليه فلوس واللى مفروض انهم يدعوا ويبشروا من أجله • ولكن بالأسلوب السليم مش بالأسلوب القبيح اللى اتقال النهاردة أما الكلام على المينى جيب الكلام ده الحقيقة كلام غير معقول • ثم قال : وفى أول الثورة جاءنى من طالب بحاجات كتيرة جدا وقال من لم يشرع بالقرآن يشرع بالسلطات واعمل كذا وكذا وكذا • كان ده مش ممكن لأن اذا كنت حاعمل هذا الكلام كنت سأضيق على كل الحريات اللى فعلا اتعودنا عليها فى هذا البلد • ولا يمكن الحقيقة ان احنا نرجع فيها • البلد والعالم كله بيتطور •

ثم تحدث أحد قيادات الطلبة التى تظاهرت فى شهر فبراير من نفس العام وأدان القلة الفاسدة من الطلبة والتى قامت بالتعذيب •

ثم ختم الدكتور عبد المجيد عثمان محمد عميد كلية علوم جامعة أسيوط حيث فسر مظاهرات الطلبة وأحداثها بأنها اندفاع بدون وعى واقترح تخصيص ٥٠٪ من ميزانية اتحاد الطلاب لكى يعوض ما دمر فى الأحداث الأخيرة •

ومن خلال الكلمات السابقة • يتبين ان معظم المتحدثين كانوا فى اتجاه هجومى على الطلاب • وان كانت هناك قلة من المتحدثين بدوا فى صفهم • وآخرون كانوا فى موقف معتدل من خلال تحليلات الأحداث التى جرت •

فقد عاير البعض الطلاب بأن الفلاحين والعمال الذين يتهكم الطلبة على وجودهم بالبرلمان هم الذين يدفعون المصاريف الدراسية لهم • وانه لولا قيام ثورة يوليو ما كان هؤلاء الطلبة فى الجامعات • بل وصل بأحد المتحدثين أن يطالب الطالب بأن يقدم والده فداء للدولة اذا خرج عن نظامها واعتبر أحدهم ان الطلبة نقطة الضعف فى المجتمع يتسرب اليها الأجنبى لتدمير الدولة • بل وصل باتحاد طلاب جامعة القاهرة برئاسة د• عبد الحميد حسن أن يهدد باسقاط صنفة الطالب وينعت الطلبة أيضا

بالخيانة من خلال التنديد بتصرفاتهم ويصل أحد الأساتذة الى الحذر من خطورة الطلاب خوفا من تحولهم الى مركز قوة • ويرفع أحدهم العصا لمن لا يمتثل من الطلبة للنظام السياسى • ويطالب أحد الأساتذة بتطهير الأساتذة الممثلين للثورة المضادة أو معارضة النظام من بين الأساتذة الجامعيين ويتهمهم أحدهم بأنهم تصوروا ان عبد الناصر ضعيف لحنانه الأبوى وبالطبع فهو يلمح بشىء من المواربة باستعمال القوة معهم لردعهم عن تصرفاتهم وثورتهم • ومنهم من رأى ان هناك فجوة بين جيل الكبار والطلبة • وهذا الاتجاه رأى أيضا ان هذه التصرفات اندفاعية • وأما عن الاتجاه الذى تعاطف مع الطلبة فمنهم من رأى ان هناك فراغ سياسى وآخر فسره بأنه فراغ دينى وان هناك تعدد أجهزة لرعاية الشباب وان هؤلاء الشباب ليس لديهم رؤية أو تبصير بحقائق الأمور وهنا تنويه بعدم حرية الصحافة والاعلام عموما • ورأى آخرون اعادة النظر فى تشكيلات الاتحادات الطلابية وكذلك نشاط وتنظيم منظمة الشباب • ومنهم من رأى ان هناك تصارع وتضارب بين عناصر هذه الاتحادات والمنظمة وكذلك وجود مناخ كئيب بعد هزيمة يونيو يدفع الى مثل هذه المظاهرات • ومنهم من رأى ان المسألة لا تعدو أن تكون شعارات كثيرة تتردد فى المناخ العام ولا يتحقق منها شيئا وكذلك فساد الذمم وبعض المسئولين ولا سيما القائمين على الدعوة الاشتراكية مما يؤدى هذا بدوره الى مثل هذه النتيجة !!

وفى منتصف شهر ديسمبر أى بعد هذا المؤتمر القومى بأيام • أعلن ان تحقيق النيابة العامة فى حوادث المظاهرات بمدينتى الاسكندرية والمنصورة سيوجه اليهم التهم الآتية : التخريب والحريق والتظاهر والتجمهر والاتلاف وسيتم محاكمة الذين أتوا هذه التصرفات أمام محكمة

أمن الدولة العليا • كما أعلن ان الدراسة ستستأنف يومى ٤ و١١ يناير ١٩٦٩ • كما اجتمع فى ذلك الوقت أيضا مجلس الوزراء برياسة الرئيس عبد الناصر لبحث استئناف الدراسة والاستعداد لها كاعادة النظر فى تنظيم اتحادات الطلاب وعلاقتها بالتنظيم السياسى وبحث رعاية الطلاب ثقافيا واجتماعيا ومسئولية أعضاء هيئة التدريس فى الاشراف العلمى والاجتماعى على طلاب الجامعة • كما عرض فى ذات الاجتماع تقرير وزير التعليم العالى الدكتور عبد الوهاب البرلسى يتضمن موقف الطلاب الذين قاموا بأعمال مخالفة تعاقب عليها لوائح الجامعات حيث يترك شأنهم للسلطات الجامعية المختصة •

وما أعلن عن نية الحكومة بالنسبة للطلبة ومحاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة وما سبق اعلانه عن نقد أو انتقاد لقصور التنظيم السياسى وعلاقته بالطلاب كشباب •• واصطدامه بالاتحادات الطلابية وتصارعهم على القيادة الطلابية •• وما تردد عن ان مظاهرات المنصورة الأولى وأحداثها كان مبعثها ودافعها ابتداء من القيادات السياسية للاتحاد الاشتراكى التى هزمت فى انتخابات ذلك التنظيم السياسى وكذلك ما أعلن عن وجود أصابع أجنبية وراء هذه الأحداث ومن هذا كله أصدر التنظيم السياسى منشورا يوضح فيه وجهة نظره وليبرىء ذمته من الأحداث • فجاء بهذا المنشور : انه كانت حوادث الاضطرابات بالمنصورة هى اشارة البداية لتنفيذ مخطط استعمارى معادى مدروس ولو لم تطلق اشارة البداية من المنصورة لأطلقت من أى مدينة أخرى من مدن الجمهورية لتكون مبررا لنشر الفوضى واشاعة التخريب فى بلادنا وكان الطلبة هم الأداة المجنونة لتنفيذ هذا المخطط لتفتيت الجبهة الداخلية التى أصبحت هدف أعدائها بعد أن فشلوا عسكريا حينما وجدوا ان قواتنا المسلحة تحولت من حالة الدفاع الى حالة الردع وبعد أن يئسوا من حرب التجويع •

فاتخذوا من قانون التعليم ذريعة لبدء عملهم ونشاطهم التخريبي كوسيلة لافتعال المظاهرات وذلك يوم الأربعاء ولما وضح وأذيعت التفسيرات اتجه المدبرون الى المعهد الدينى فأثاروه وحرضوه للقيام بمظاهرات تخريبية انتهت الى تدمير بعض المدارس والمبانى ومحاولة احراق وتدمير مديرية الأمن وسقوط ٤ قتلى وعدد من الجرحى · ثم انتقلت أعمال التخريب والدمار الى الاسكندرية والقاهرة وأسيوط وباقى مدن الجمهورية ·

وكانت اتحادات الطلاب هى مخلب القط واليد الملوثة التى أثارت الفتنة وأشاعت كذبا ان قتلى المنصورة يعدون بالمئات ونسى قانون التعليم وأصبحت حوادث المنصورة هى الفتيل الذى رغبوا أن يفجروا به بلادنا ويخربوها ويقتل الشعب نفسه بيده ويسلم نفسه لهزيمة أكيدة ويصبح الشعب كله لاجئين لا ملجأ لهم ·

ولقد حاولوا أن يضموا العمال اليهم ولكن العمال فطنوا الى مخططهم فأعرضوا عنهم وقاوموهم ولقد نجحوا نجاحا جزئيا فى الاسكندرية فدمروا ٥٠ أتوبيسا وأحرقوها و١٨٠ لوح زجاج بعربات الترام و٩٠ لوح بترام الرمل و١١٦ اشارة مرور و١٩ كشك مرور و١١ محل غام ونهبوها ونسبة كبيرة من مصابيح الشوارع وقتل ١٥ مواطن منهم ٢ طلبة وسيدات ·

ولا نعرف لحساب من ومن المستفيد من هذه الخسائر هل هم أعضاء اتحاد الطلبة المفتونون المغرورون المتطلعون الى فئات اليهود ؟

وذكر المنشور انه وجد مع الطلبة بكلية الهندسة كميات كبيرة من زجاجات مولوتوف وزجاجات الرمل توطئة لاستعمالها ·

كما تعرض المنشور لموقف اتحاد طلبة الجامعة والمعاهد العليا بمحافظة الدقهلية فقال : كانوا سلبيين ولم يحاول واحد منهم أن يتدخل لفض

المظاهرات بل العكس كانت تحركاته مريبة بين المتظاهرين ومحاولة تحميل الشرطة مسئولية ما وقع ولم يفضوها طوال يومين ولم يلتمسوا لها عذرا فى الدفاع عن نفسها وكانوا ينتظرون منها أن تستسلم للحريق والموت ٠

ومحاولة التقليل من قيمة التخريب

والظهور أمام الطلبة بعد الحوادث بمظهر المدافعين عنهم كوسيلة للدعاية الانتخابية للاتحاد ٠

وطالبوا بتشييع القتلى دفعة واحدة بيجدوا الجو المناسب لاثارة الفتن والتخريب من جديد ولما فشلوا فى تشييع الجنازة أحضروا نعوشا فارغة وزينوها بالزهور وحاولوا أن يمروا بها فى المدينة استدرارا لعطف الشعب واصرارا على استمرار البلبلة واثارة الشعور ٠

وبعد صدور قرار اغلاق الجامعات طالبوا ببقاء الطلبة بالمساكن الجامعية ليكونوا ركيزة لهم وليديروا خططهم فيها لاستمرار حوادث الشغب والتخريب ٠

فلم يكونوا خلال أيام الحوادث على مستوى القيادة، ولا الوطنية ولا التفاعل مع الطلبة ولا حتى مع أنفسهم ٠ وشخصياتهم ضعيفة وأفكارهم متخلفة ٠ كل همهم التعالى والتكبر والتجبر واظهار السلطات الكاذبة ٠ ضلوا طريقهم وضللوا الطلبة الصغار ٠ وعندما أمرت النيابة بالافراج عن بعض الطلبة الذين قبض عليهم أثناء المظاهرات أصروا على عدم الافراج عنهم حتى يتم الافراج عن باقى المقبوض عليهم ٠

وعلى هذا ٠٠ فرأى الشعب ٠٠ هو انه يدرك حقيقة الوقائع ويحتقر الفئة الضالة وسيعزلها وسينتصر الشعب فى حرب الاشاعات والحرب النفسية ٠

ويدمغ الشعب اتحادات الطلاب ومن دبر ونفذ معهم الحوادث المؤسفة ويعلن الشعب ان الحرية فى مفهومه تعنى انها سبيل الى النصر وضمان لبناء الاشتراكية وانه لا حرية لخائن ومضلل ومغرور تحركه الأصابع الخفية ليشكك ويفتت الجبهة الداخلية ٠

ويطالب الشعب باجراء محاكمات عاجلة وعلنية لتعرية المارقين وتوقيع الجزاءات العادلة التى تتناسب والجرائم التى ارتكبوها فى حق الشعب والاستمرار فى غلق الجامعات حتى يتم وضع لوائح منتظمة لسلوك الطلبة وأن تعطل اتحادات الطلبة حتى يعرفوا حقوقهم ويقدروا واجباتهم والله مؤيدنا وناصرنا ٠٠

ويبدو من المنشور السابق ان هناك هجوم حاد على الطلبة من جانب التنظيم السياسى الممثل فى الاتحاد الاشتراكى ٠

فالذى فجر أكبر زلزال فى هذا التنظيم هم الطلبة ٠ ابتداء فى فبراير ١٩٦٨ ٠ وما تعرض له من انتقاد شديد وهجوم عنيف تحت قبة البرلمان ولا سيما منظمة الشباب المنبثقة منه ٠

كما ان هذا التنظيم رغم اعادة تنظيم الانتخاب لأول مرة عقب مظاهرات الطلبة فى فبراير الا انه رغم هذا فهو مستهدف أيضا ولا سيما ان الانتخابات قد أتت ببعض الوجوه أو الشخصيات الغير مرغوبة جماهيريا فى ذلك الحين ٠ فشعر الطلبة ان التغيير المنشود لم يحدث أو لم يأتى كما أرادوا أو تمنوا ذلك ٠

كما ان الصراع الذى جرى فى انتخابات الاتحادات الطلابية التىجرت قبيل أحداث نوفمبر قد تبين منه ان عناصر منظمة الشباب وعناصر اتحاد الطلبة فى تناقض وتضارب وتصارع وعلى ذلك فان عناصر اتحاد الطلبة

تحاول أن تكشف ان عناصر المنظمة لا تمثل الطلبة بقدر ما تمثل السلطة السياسية والتنظيم السياسى المرفوض أيضا ٠

وهكذا فان المنشور جاء دفاعا عن التنظيم وانتقادا عنيفا وحادا للطلبة وخاصة الاتحادات الطلابية فقد أشار المنشور الى ان الطلبة مجرد أداة لأصابع أجنبية أرادت التخريب وضرب الجبهة الداخلية التى تستعد لحرب الثأر ٠

وعلى ذلك نعتت اتحادات الطلبة بصفات قاسية منها ان يدها ملوثة ٠٠ وان أعضاء هذه الاتحادات مفتونون بأنفسهم ومغرورون وعملاء لليهود أى لاسرائيل ٠٠ أى خونة ٠٠ ولذلك فهم ممثلون مخادعين لزملائهم الغفيرة من الطلبة ٠ وانهم أداة اثارة بلبلة بين الجماهير وان ليس لديهم وطنية ولا تفاعل مع زملاءهم ٠ وان شخصياتهم ضعيفة هزيلة غير مؤثرة وانهم متخلفين فكريا ٠ وانه لا بد من اعادة النظر فى لوائح الجامعات لتنظيم سلوك الطلبة وعلى ذلك لا بد أن تستمر الجامعات متعطلة الى حين وضع هذا التنظيم الجديد ٠

وكان هذا المنشور وزع بين القطاعات المختلفة الا انه لم يؤثر تأثيرا كبيرا حيث انه لم يؤثر تأثيرا كبيرا حيث انه صدر من جهة مرفوضة أو تنظيم ضعيف لا يستطيع شيئا بين الجماهير بشهادة الرئيس عبد الناصر فى أكثر من مناسبة ٠ وفشل هذا التنظيم فى سد الفراغ السياسى بعد الثورة وكذلك فى التعبئة الهامة فى المواقف الكبيرة والخطيرة وانه لا يحمل الا مركز قوى تجد ان ثورة الطلبة ليس فى صالحها بل تهددها من حين لآخر ٠

وبعد ذلك بأيام ٠٠ أعلن الوزير فى مؤتمر صحفى بأنه بالنسبة لطلبة جامعة القاهرة لن يحال أى منهم الى المحاكمة أمام القضاء انما هناك

بعضهم ارتكبوا مخالفـــات وسيحالون بمقتضاها الى المجـــالس المختصـــة لمحاكمتهم طبقا للوائح الجامعية ٠

وبالنسبة لطلبة جامعة الاسكندرية سيقدم عدد من طلبتها الى المحاكمة أمام القضاء بعد عطلة عيد الأضحى وسيحال عدد آخر الى المجالس الجامعية لمحاكمتهم تأديبيا ٠

وفى نفس المؤتمر أعلن أنه تم الافراج عن ٦٤ طالبا من الاسكندرية و٣٢ طالبا بالقاهرة وتبقى ٢٢ طالبا يجرى بحث حالاتهم ٠

وبعد ذلك بأسبوع تقرر الافراج عن ٩١ من المحتجزين على قضـــية المظاهرات فى سجن الحضرة بالاسكندرية ٠

وفى الثلاثين من ديسمبر ١٩٦٨ أذيع قرار الاتهام حيث وجه التهمة لمـا يقرب من ٤٦ طالبا منهم ٤٠ طالبا من جامعة الاســكندرية من بينهم الطالب عاطف الشاطر رئيس اتحاد الاسكندرية وثلاثة من هيئة التدريس منهم الدكتور محمد عصمت زين الدين الأستاذ المساعد بكلية الهندســة ومعيدان بالكلية ٠ وكذلك محام ومهندسان ٠

وكما جاء بالاتهام بأن هــؤلاء المتهمون ثبت من التحقيق انهم قاموا بتحريض الطلبة على الاعتصـــام وداخل كلية الهندسة وتشجيعهم عـــلى التظاهر وقد قرر النائب العام احالة أوزاق التحقيق مع ٢٤ طالبا الى جامعة الاسكندرية لتقديمهم الى مجالس تأديبية بكلياتهم ومن بين هـؤلاء الطلاب عدد قد اعتصم بكلية الهندسة أو تظاهر خارجها ٠

وقد تضمنت قائمة الشهود على هذه التهم والمتهمين ٣٠ شاهدا منهم د٠ حسن بغدادى مدير جامعة الاسكندرية وعميد كلية الهندسة وعـدد من أساتذة الجامعة وضباط حرس الجامعة وعدد من رجال الشرطة ٠ كما تقرر

احالة أوراق التحقيق الخاصة بما يقرب من ٤٥ تلميذا من المدارس الثانوية بمحافظة الاسكندرية الى وزارة التربيـــة والتعليم للنظر فى أمرهم طبقـا للوائح الخاصة بها ٠

وفى اليوم التالى - أى ليلة رأس السنة الميلادية - أعلن النائب العام انه تم تصفية مراكز جميع المتهمين فى قضايا المظاهرات بالاسكندرية وأفرج عمن لم تثبت ادانته منهم وبقى ٩١ متهما فقط ما زالوا محبوسين وضدهم أدلة كافية على اشتراكهم فى الحوادث التى تخللت المظاهرات وذلك من بين ٤٩١ شخصا كان مقبوضا عليهم ٠

وسيرأس المحكمـــة المستشار حسن فهمى البـدوى رئيس محكمــــة استئناف الاسكندرية ٠

وفى أول يناير أى فى اليوم التالى لتصريح النائب العام كان الرئيس جمال عبد الناصر يتواجد فى مستشفى المواساة بالاســـكندرية حيث كان يزور شقيقه الليثى عبد الناصر الذى يعالج به وقد التقى بعدد من أساتذة كلية الطب بجامعة الاسكندرية وتحدث اليهم واســـتمع منهم كثيرا لبعض الجوانب التفصيلية فى مسألة الطلبة والجامعات ٠ وقضى معهم نحو ساعة ٠ وعلى اثر ذلك قرر استعمال حقه الدستورى ولم يوقع على القرار الخـــاص بتشكيل محكمة أمن دولة عليا والتى كان من المقرر أن يحاكم أمامها الطلبة الذين أقامت عليهم النيابة العامة دعوى الاخلال بالأمن فى حوادث مظاهرات الاسكندرية فى أواخر شهر نوفمبر ١٩٦٨ وقرر أن يترك موضوع مساءلة الطلبة بالمحكمة للجامعات تتصرف فيهـــا بالطريق التأديبى طبقـا للوائح الجامعية ٠ وعلى أثر ذلك أيضا بعث الدكتور حسن بغدادى مدير الجامعـــة ببرقية شكر للرئيس باسم اعضاء هيئة التدريس ٠

وبعد ذلك بأيام زار الدكتور حلمى مراد وزير التربية والتعليم مدينة

المنصورة ليتفقد الاستعداد لاعادة الدراسة . كما أصدرت جامعة الاسكندرية قرار بتشكيل لجنة التأديب . انتهت الى توجيه الانذار الى طالبين وبراءة أربعة وقد انتهى ذلك أيضا فى جامعة القاهرة ولم يفصل أحد منها .. وعند هذا .. يبدو أن الأمر انتهى وتسير الأمور كما كانت ولكن فى مارس ١٩٧٠ فوجىء الجمهور بنشر خبر فى صحيفة الأهرام فحواه ان الرئيس عبد الناصر أصدر قرارا انسانيا بانهاء تكليف تجنيد الطلاب الذين اشتركوا فى أحداث نوفمبر ١٩٦٨ ، والذين تم تجنيدهم بعد أن صدرت ضدهم أحكام تأديبية بالفصل لمدد تتراوح بين عام وعامين وقد عاد جميع الطلاب الى كلياتهم وبدأوا فى حضور المحاضرات وقد تقرر السماح لهم بتأدية الامتحانات هذا العام مع التجاوز عن نسب الحضور والغياب خلال النصف الأول من العام الدراسى ومن بينهم الطالب عاطف الشاطر رئيس اتحاد طلبة جامعة الاسكندرية .

ومن هذا الخبر تبين أنه عندما أعلن ان الرئيس عبد الناصر احالة القضية لسلطات الجامعة . وأعلنت عندئذ أحكام المجالس التأديبية لم يعلن عن فصل أحد الطلبة . وان كان ذلك قد شاع بين الطلبة فقط والدافع لهذا هو الردع والتخويف والتلويح بهذا العقاب اذا تجرأ أحد الطلبة أو البعض منهم للتظاهر مرة أخرى .

وعندما تبين أن هؤلاء الطلبة فصلوا وكلفوا بالتجنيد فان الخدمة الوطنية حينئذ اعتبرت عقابا وليست واجبا وطنيا مما ينفر الطلبة تبعا لذلك من أداء هذه الخدمة باعتبارها عقابا وليست واجبا وطنيا بحتا . بل ان هذا أدى بالفعل الى هرب عشرات بل المئات من الطلبة الى الخارج وتطور هذا الى هجرة هربا من التجنيد ولا سيما ان مدة الزامه قد طالت الى حين ازالة آثار العدوان مما أدى الى احساس الطلبة بالضياع والتساؤل عن انتهاء

فترة تجنيدهم للبدء فى طريق حياتهم وطموحهم المهنى والعملى والاجتماعى ٠ وهذا الاحساس انتقل الى الأسر المصرية التى جند أبناءهم وبالتالى انتقل هذا الإحساس لطلبة الجامعة الذين ثاروا مرة أخرى فى أوائل السبعينات لتأخير حرب الثأر ٠٠ وحرب الخلاص أيضا ٠٠

هذا وكان النائب العام فى ليلة رأس السنة وابان اعلانه لتصفية مراكز المتهمين فى قضية المظاهرات بالاسكندرية قد أعلن أن التحقيق قد كشف عن تنظيم سياسى مضاد أطلق عليه اسم الاشتراكيون الأحرار ويتزعمه الدكتور عصمت زين الدين الأستاذ السابق بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية والذى كان ضمن المتهمين فى قضية المظاهرات ٠ وقد جرى تحقيق خاص حول هذا التنظيم سوف ينتهى بعد أسبوع وسيقدم المتهمون فيه الى نفس محكمة أمن الدولة العليا التى تنظر قضية الاعتصام لنظرهما معا فى وقت واحد لوجود ارتباط بين القضيتين ومع ذلك لم يسمع أو ينشر أو يذاع شىء عن هذا فيما بعد ٠ وهذا يفسر دافع من دوافع الرئيس عبد الناصر التى ألغى بسببه تشكيل هذه المحكمة واحالة القضية لسلطات الجامعة ٠ هذا اذا كان هناك مثل هذا التنظيم بالفعل ٠ وهذا الدافع ان وجد فلأن الرئيس جمال عبد الناصر لا يريد ابراز أن هناك معارضة منتظمة أو محاولة تنظيم معارضة ضد نظام الحكم ولا سيما فى ظروف ومناخ هزيمة يونيو ١٩٦٧ حيث انه طوال فترة حكمه لم تبدو معارضة لنظامه الا خصومه التقليديين وهما الاخوان المسلمين ولهما جذورهما قبل الثورة وكذلك ما أطلق عليها الثورة المضادة الممثلة فيمن أضرتهم الثورة ٠

ولكن أن يظهر مثل هذا التنظيم فهذا علامه خطر لا يمكن أن يعلنها داخليا للتشجيع الغير مباشر على مناهضة حكمه ٠ وأيضا للخارج حتى لا يعطى انطباعا بأن حكمه مهزوزا أو يمكن زعزعته بمثل هذا التنظيم أو

غيره وان كان هذا اندفاع من الساحة السياسية بالايعاز بأن هذه المظاهرات والأحداث ليست وليدة شعور وطنى عام انمـــا مصطنعة بتنظيم ســياسى مرتبط بجهات أجنبية ٠٠ فسرعان ما تراجعت أيضا عن ذلك خوفا من أثر هذا وان كان فى ذات الوقت أعلن ان هناك أسرى حرب ١٩٦٧ قد جندوا من جانب اسرائيل وان عليهم أن يتقدموا بما لديهم من معلومات وسيعفى أى منهم من العقاب ٠ ولكن ما مدى صحة وجود هذا التنظيم ٠٠ ؟

قبل تصريح النائب العام بأسبوع ٠٠ أذاعت صحيفة الجمهـــورية اللبنانية المسائية وبالتحديد فى الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٦٨ بأن هناك حركة سياسية مضادة بالجمهورية المصرية أطلق عليهـــا اسم حركة مصر الحرة ٠

وقد أصدرت البيـــان رقم ٢ وأعلنت فيه عن تشـــكيل جهاز القيـــادة للحركة على الوجه التالى :

اللجنة السياسية وتتكون من تسعة أعضـــاء منتخبين ٠٠ ثلاث من العمـــال وثلاث من الطلاب وخريجى الجامعـــات وثلاث من رجال القـــوات المسلحة ٠٠ وهذه اللجنة تشرف على أعمال اللجان الفرعية المكونة من خلال الحركة المنتظمة فى اطارات مهنية وعمومية ٠ وكذلك لجان العمليات الخاصة فى الأراضى ولجنة النشر والدعاية ولجنة الشئون الادارية ٠

وقالت الصحيفة انه جاء فى البيان : ان نضالنا هو نضال العمـــال والطلبة ورجال القوات المسلحة من أجل قيـــام ثورة فى الحـــكم ٠٠ وهـــذا النضال لا يتحقق الا بكفاح ثورى مستمر ينضم اليه فى مرحلته الحاســـمة الفلاحون ٠ وان نضالنا هو من أجل القضاء على نغمة الاضطهاد التى تعوق سير المجتمع المصرى ٠ وان نضالنا هو من أجل خـــدمة الحق فان كشف الحقائق هو الخطوة الأولى فى سبيل الحرية ٠٠ أما اخفاء الحقائق وتزييفهـــا

فهو خيانة فى حق مصر تخدم مصالح الرجعية وعلى هـــذا الأساس فاننـــا سنكشف فى البيانات التى سنصدرها الحقائق التى يحاول الحكم منع نشرها أو اذاعتها ·

وان ما أعلنته هذه الصحيفة وما سبق أن اندفع نحو اعلانه من النائب العام ، وان اختلفت التسمية ، وما سبق من عرضه لجوانب مصدر هـــذه المظاهرات سواء كانت الأولى أو الثانية .فبهما لا شك فيه ان مثل هذا التنظيم يمكن أن يكون قد تكون كنواة ولكن للأسباب التى أوردناها فلم يعلن شيئا عنه اطلاقا · وان كان هذا غير صحيح · فقد أرادت السلطة السياسية أن تثبت أن المظاهرات ليست تفسيرا ذاتيا صادقا بقـــدر ما كانت مدفوعة من الخارج وان بدت بواعثها وطنية ·

والواقع أنه منذ قيام الثورة ·· فقد أعلن مرات عديدة على اكتشاف تنظيمات مناهضة اذا كان هذا سيحقق مصالح للنظام السياسى ولا يعلن عن تنظيمات مناهضة من جانب آخر اذا كان ذلك تحقيقا لصـــالح النظام أيضا ·

وعلى ضوء هذا الواقع فان اكتشاف مثل هذا التنظيم أو غيره لايعنينا كثيرا الا بقدر ما يساهم فى التفسير والتحليل سواء كان موجودا أم غـــير قائم بالفعل ·

ومع ذلك سواء كان موجودا أو غير ذلك · فهذا يؤكد تحليلاتنا التى نوردها حيث أن النظام السياسى حينذاك لم يكن صـــادقا مع شـــعبه أو جماهيره بقدر ما كان يبغى تحقيق تواجده السلطوى فقط ·

ثم تولى الرئيس أنور السادات مسئوليات رئيس الجمهورية وكان من المعلن ان رئاسته ستسير على سياسة الرئيس الراحل عبد النـــاصر وكان

الانطباع السائد عليه أنه دون المسئولية الكبرى وخاصـــة بالنسبة لمعركة الثأر . وكذلك دون زعامة الرئيس عبد الناصر وخاصـــة أنه كان رئيسا لمجلس الأمة الذى كان محل سخرية وانتقاد لاذع من الرأى العام ومستهدفا من مظاهرات الطلبة وان كان هذا الانطباع بدأ يقـل تدريجيـا فور حركة تصفية بعض مراكز القوى التى كانت قائمة منذ عهد عبد النـــاصر والتى كانت تمثلها بعض الشخصيات السياسية . وهذه الشخصيات مرفوضة أو محل غضب وضيق الرأى العام .

وعندما قامت مظاهرات تأييد لهذه الخطوة فى ١٥ مايو سـنة ١٩٧١ واستمرت عدة أيام أصدر ممدوح سالم وزير الداخلية حينذاك .. فى ١٩ مايو ١٩٧١ قرارا بمنع المظاهرات وذلك للتفرغ للانتاج والاعداد للمعركة .

ثم أعلن الرئيس أنور السادات ان عام ١٩٧١ هو عام الحسم بالنسبة لقضية تحرير الأرض المحتلة من اسرائيل . وحيث كان يدرك مدى التمزق الداخلى واليأس الذى يعانيه المواطن المصرى من جراء تأخير هذه المعركة .

وكانت فى هذه الفترة قد تكونت جماعات أو أسر ناصرية فى بعض الجامعات أو ما أطلق عليهم الناصريون وهم الذين يروا الاستمرار على هدى من سياسات وفكر الرئيس عبد الناصر وكانت الجماعات الدينية فى الآونة ذاتها هزيلة وليست بقوة هذه الجماعات الناصرية .

وقد تدارس هذا الأمر كل من ممدوح سـالم وزير الداخلية ومحمـد عبد السلام الزيات سكرتير عام الاتحاد الاشتراكى ووزير الدولة لشـئون مجلس الشعب وذلك لرفع تقرير للأمانة العامة للاتحـاد الاشتراكى الذى أوصى باحياء نشاط منظمة الشباب ولا سيما ان هناك بوادر من الاضطراب داخل الجامعة قلقا من أجل المعركة .

والتقى ذلك برغبة الرئيس السادات بتكوين تنظيم شبابي جديد يضمن الولاء له وأيضا تنظيم نسائى جديد ٠

ويقول محمد عبد السلام الزيات فى هذا : « اننى بتدارس أمر المنظمة القائمة تكشف لى أن خطوط الاتصال موجودة على امتداد الجمهورية كلها فالمنظمة ــ بصرف النظر عنها ــ فيها قواعد واتصالات يمكن عن طريقها أقدر أكلف المنظمة لعمل أى شىء فى أي مدينة من مدن الجمهورية وان بها شباب حصلوا على دورات فى المعسكرات والمعهد الاشتراكى ذات الفروع وبذلك استطاعوا أن يهضموا شىء من المعلومات السياسية أو لديهم أرضية سياسية يتحركون فيها ٠

وبدات حركة المنظمة تتجدد ٠٠ من خلال المعسكرات التى تعقد لهم فى نادى الشمس حيث كان يضم آلاف الشباب ومن مختلف الجمهورية ٠

وتم تعيين الدكتور كمال أبو المجد أمينا للشباب بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ٠ وكان يعمل حينذاك نائب الملحق الثقافى بالسفارة المصرية فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠ كما انه لا ينتسب لجماعة الاخوان المسلمين بصلة رسمية الا انه ربما كان يتعاطف معهم أسريا حيث كان خاله الشيخ مخلوف أحد القيادات الكبرى لهذه الجماعة ٠ وكان أول افتتاح لهذه المعسكرات فى يوليو ١٩٧١ حيث حضر ٨٠٠ شاب رشحوا من جانب أمناء الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات ٠ وحضر اجتماع الافتتاح محمد عبد السلام الزيات حيث أعلن : ان خطنا هو نفس خط الرئيس عبد الناصر ٠

ولكن محمد عبد السلام الزيات لاحظ فتور شديد من جانب الشباب فى استقبالهم أو حماسهم لكلمته ٠ وعندما شعر بذلك قرر أن يعقد معهم اجتماعات يومية مسائية ولا سيما مع الطلبة الناصريين ومن جانب آخر

كان ممدوح سالم يعقد اجتماعات مع بعض المجموعات فى وزارة الداخليـــة وكذلك يحضر اليهم الدكتور كمال أبو المجد والدكتور محمد الخفيف ٠

وكانت ترفع التقارير بهذا النشاط للرئيس الســـادات ٠ وكان فى الوقت ذاته شهدت الجامعات نشاط سياسى كبير وانتشرت صحف الحـائط الناقدة وكذلك مؤتمرات سياسية للطلبـــة ممـا أدى الى انزعاج الرئيس السادات منها مما أدى الى عقد اجتماعات متوالية مع أساتذة الجامعـــات ومديريها والمسئولين الكبار فى الاتحاد الاشتراكى ٠

كما أن المسألة تجاوزت ذلك الى نشر صور خاصة أو رسم صـــور كاريكاتورية لاذعة للرئيس السادات وحرمه ٠ فلأول مرة يتناول النشـاط السياسى فى الجامعة حرم احدى الشخصيات الكبرى فى الدولة وهذا ممـا أغضب السادات بدرجة كبيرة ٠٠ فكيف تتجاوز المسألة هذه الحدود طبقـا للتقاليد والعادات الريفية التى كان يعلنهـــا باصرار وبايمان ٠ فالحيـــاة الشخصية لها حرمة فكيف تنشر صور زوجته بهذا الاستخفاف والتهكم ٠٠ هكذا بدا غاضبا وكان لابد من التفكير فى حل حاسم ورادع لما يحدث ٠٠ وهذا ما سيأتى بيانه فيما بعد سطور قليلة ٠

وكانت جماعات الناصرية فى الجامعة ترى أن الرئيس السادات يقوم بتصفية نظام الرئيس عبد الناصر ٠ ولذلك كانوا نشطين فى معارضـــته داخل الجامعة ٠

وانتهى عام ١٩٧١ دون معركة وترددت التساؤلات عن سبب ذلك ٠ وبالطبع كان يدرك الرئيس السادات أيضا أن هذه التساؤلات مطروحـــة ولذا فقد وجه كلمة للشعب فى ١٣ يناير ١٩٧٢ يذكر فيها أسباب عدم حسم القضية بدخوله للمعركة ٠

فكان المبرر والسبب الغير المعلن هو مفاوضات التسليح مع الاتحاد السوفيتى مصدر السلاح الأول والوحيد لمصر · حيث كانت هذه المفاوضات تتعثر بسبب طلب مصر لأنواع محددة من السلاح اعدادا للمعركة ولكن الاتحاد السوفيتى لا يستجيب كما أن علاقة الرئيس الجديد لم تكن فى مستوى علاقة الرئيس عبد الناصر بالاتحاد السوفيتى · كما ان هناك موقف شخصى من أنور السادات · فحينما كان رئيسا لمجلس الأمة كان قد رأس وفد برلمانى لزيارة الاتحاد السوفيتى وقد أبدى رأيه صراحة فى كلمة هناك حيث أعلن انه يمقت الشيوعية ·

وعلى ذلك فكان الاتحاد السوفيتى يشعر بتوجس نحو هذا الرئيس الجديد وميوله اليمينية وليست اليسارية · وهذا ما كان يعلن رغم اصرار أنور السادات على انه يعلن العكس حتى لا يخسر علاقته أو تأييد الاتحاد السوفيتى للحق العربى فى الساحة الدولية وكذلك عسى أن يتجاوب معه ذلك الصديق رغم المفاوضات المتعثرة والجفاء الواضح ·

وأما المبرر الآخر الذى أدى الى تأخير المعركة فقد تحدث فيه وأعلنه صراحة بل وقد وضح تأثيره الحيوى على المعركة · وتفاصيل هذا الرمز كما جاء على لسانه هى انه :

فى يوم الأحد ٩ يوليو سنة ١٩٦٧ بالتحديد · لم يكن قد مضى على معركتنا مع العدو أكثر من شهر · ونحن نذكر جميعا ان جماهير شعبنا خرجت فى ٩ ، ١٠ يونيو لتعبر عن رأيها بالصمود ، بعد شهر واحد فى يوم الأحد ٩ يوليو ١٩٦٧ · تحرك لواء اسرائيلى مدرع نحو القنطرة شرق ، كانت قيادتنا تتابع هذا كله ، عملت حساباتها قيادتنا ، كالاخبار فى الأمم المتحدة ومن مصادر كثيرة بتؤكد ان الاسرائيليين عايزين يعبروا الى الضفة الغربية · وجاء تحرك هذا اللواء الاسرائيلى يوم الأحد ٩ يوليو عام ١٩٦٧ ·

ووصلت قيادتنا الى قرار رفعته الى الرئيس جمال . الله يرحمه . هـذا القرار بمقتضاه أنه طالمـا أن هناك لواء مدرع اسرائيلي يتحرك نحو القنطرة شرق ، فلابد من أن تتعامل معه القيادة قبل العبور . كما تقضي الأصـول العسكرية وأعطى الرئيس جمال الموافقة على هذا القرار ، وخرجت القاذفات والطائرات يوم الأحد ٩ يوليو ٦٧ ، خرجت القـاذفات والطائرات المصرية اللى كانت تجمعت على عجل ، نتيجة لنجدة الاتحاد السوفيتي لنا السريعة ، لكى تتعامل مع هذا اللواء المدرع قبل أن يعبر الى الضفة الغربية ، وظلت قاذفاتنا ومقاتلاتنا فى الجـو لمدة ساعتين ، والضباب يخيم على المنطقـة بالذات ، ولا تستطيع القاذفات ولا المقاتلات أن تحدد أهدافها بسبب هـذا الضباب . عندئذ اتصلت القيادة بالرئيس جمال وكانت الساعة حوالى ١٢ الظهر ، وأبلغوا الرئيس جمال بالموقف ، القاذفات والمقـاتلات مش قادرة ترى أهدافها لأنه فيه ضباب ، وفى يومها فى الساعة الواحدة بعد الظهر ، ألغى الرئيس جمال هذا القرار ، وكان تقدير الرئيس جمال حقيقة ، وكما قلت أنا سابقا أنه كما كان عبقرية سياسية كان أيضا عبقرية عسكرية ، وكان تقديره ان هذا اللواء يتحرك ليس للعبور بل أرادوا أن يشنوها حرب نفسية علينا ، وانما لتعزيز موقفهم فى القنطرة شرق ، ولكن القيادة تحوطا منها أن يكون هذا بداية لعملية عبور للضفة الغربية ، اتخذت قراراتهـا وأبلغت الرئيس ووافق لهم على القرار الساعة الواحدة بعد الظهر ، قال لهم أوقفوا ، كان تقديره فعلا انه ليس الا تعزيزا للجبهة ، جبهة الاسرائيليين فى شرق القناة ، ولكن كانت عملية العبور فى نظره فى ذلك الوقت ، وكما ثبت بعد ذلك ، كانت مستبعدة فى ذلك الوقت .

أردت أن أحكى لكم هذا التاريخ ، لأننى فى الأيام الأخيرة من شـهر نوفمبر المـاضى ، واجهت مثل هذا الموقف تماما .

وتعلمون اننى أعلنت وبعد حساب دقيق أن سنة ١٩٧١ لابد أن تكون سنة الحسم طبعا سأل الكثير من الأصدقاء ومن الأعداء ، لماذا هذا القرار ؟

ببساطة شرحت للكل ، أن هذا القرار يعنى ، انه اذا لم نتوصل الى الحسم فى سنة ١٩٧١ ، ستظل القضية معلقة الى ما بعد ٧٣ ، ١٩٧٤ ، وهو ما تريده اسرائيل وما يريده الامريكان . وقد يمتد الأمر بذلك الى فترة أطول ، وسنوات أطول ، فيصبح أمر واقع ، للاحتلال الاسرائيلى للضفة الشرقية للقناة وللأرض العربية ففى آكتوبر الماضى دعيت المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وفى هذا المجلس ، وفى هذه الجلسة بالذات تدارسنا كل الموقف ، سياسيا وعسكريا ، وانتهينا الى قرار ، وأصدرت تعليماتى للتجهيز للعمل قبل انتهاء سنة ٧١ ، الخطة تماما ، فى الأيام الأولى من ديسمبر وهم منتظرون منى الاشارة أو الأمر بالبدء ، بعد ما أعدوا ، حصل الضباب اللى حصل يوم الأحد ٩ يوليو سنة ٦٧ ـ قامت معركة بين دولتين صديقتين : هما الهند والباكستان ، واضطررت انى لابد ، احنا داخلين معركة مصير والمعركة شدت انتباه العالم والمعركة بين الهند والباكستان . مش بس شدت انتباه العالم كله ، وانما أصبحت معركة بين القوى الكبرى ، التى هى فعلا يتمس معركتنا . وروسيا بينها معاهدة وبين الهند . الجانب الآخر الباكستان ، فى الأحلاف الغربية ، فى الحلف المركزى وفى حلف جنوب شرقى آسيا . موازين مش بس انتباه العالم الى هذه المعركة ، بل ان ميزان القوى ، اللى لايجب أن نتجاهله أبدا لما نيجى نخش معركتنا ، أو نبدأ معركتنا ، أصبح فيه كلام وفيه اختلاف ، فى اللحظة الأخيرة ، كما أصدر الرئيس جمال قراره الساعة ١ بعد الظهر يوم الأحد ٩ يوليو ، أنا أصدرت قرارى فعلا للفريق آول صادق وقلت له : استنى لابد من اعادة الحساب ، بيدفعنى فى هذا كان ، اللى بيتصور ان معركتنا منفصلة عن التوازن العالمى اللى موجود بين القوى الكبرى ، أو لا تؤثر فيها الأحداث اللى

بتجرى من حولنا ، يبقى واهم وخاطىء ، وأنا غير مستعد انى أورط بلدى أو أورط القوات المسلحة فى عملية أنا مش حاسب حسـابها تماما احنـا مستعدين نضحى بكل ما تتطلبه المعركة ، ولكن غير مستعدين أن نتورط فيما لا يجب أن نتورط فيه ٠ وده كان سبب انى أصدرت القرار التـالى للقائد العام ، وزى ما تنبأت تماما ، أمريكا بتشعر انها فى معركة الهنـد والباكستان ، خسرت جولة فى التوازن العالمى ، أمام الاتحـاد السوفيتى عشان كده بنسمع النهارده ، فيه نقد للرئيس الامريكى داخل أمريكا عشان موقفه من معركة الهند وباكستان من ناحية ، وبنشوف بقى فعلا وواقعا ان الولايات المتحدة بتصعد الموقف فى فيتنـام ، بعمليات الغارات المكثفة اللى بتعملها أخيرا فى فيتنام ، فى نفس الوقت ، اللى يوم أول ينـاير فى رأس السنة بتعلن انها ستمد اسرائيل بمزيد من الفانتوم ٠

وفى خطابى الأخير يوم الخميس ، كنت واضح تمام الوضوح ، والخطاب معايا هنا أنا جايبه ٠ أنا قلت فى هذا انه كتب علينا القتال ، وقلت فى هذا الخطاب : أن نعد الجبهة الداخلية ، وفورا ، لأبعـاد المعركة الجـديدة واتكلمت يمكن بشىء من الرمز ، قلت انه كان فيه ضباب ، ولا يزال هـذا الضباب قائما ، قلت انه كان فيه ضباب ، البعض حاول انه يقول هـذا الكلام الى أن الضباب معناه أن مفيش معركة ، لا ، أنا أوضحت فى خطابى تماما ، لا سبيل لنا الا المعركة بوضوح ، وأوضحت فى خطابى اننا بنجهز نفسنا ، وبنجهز جبهتنا الداخلية ، علشنان معركة طويلة ، بأبعاد جـديدة ليه ٠ فى سنة ٧١ وزى ماحكيت عن اتخاذ القرار بالنسبة للمعركة ، أرجو أن يكون واضحا أن قرار المعركة ، انتهينا منه ، لم يعد فيـه مناقشة ولا رجوع ولكن قرار بدء التنفيذ هو اللى خضع للحسابات ٠ فهو قرار غـير قابل لا للتأويل ولا لأى تحريف ٠

وواضح من كلامه السـابق أن المسألة كانت تتلخص فى مشـكلة الضباب التى كانت ترمز لما كان يدور بين الهند والباكستان وتأثير حربها ـ أى الضباب ـ على قضية التحرير المعركة ان وقعت ٠٠ ورغم هذا المبرر الا انه يبدو غير مقنع للرأى العام ٠ بل ترددت بعض الاشاعات بأن هذا مبرر لضعفه أو تردده فى حسم المشكلة بدخوله للمعركة وعلى ضوء ذلك كانت المظاهرات ٠

وكانت شعارات هذه المظاهرات هى الاعـداد للمعركة وتجهيز الدولة للمعركة ولا سيما اقتصاديا ٠

وقامت المظاهرات أو بدأت بوادرها فى ١٧ يناير أى بعد أربعة أيام من كلمته للجماهير ٠

ولكن لم ينشر شىء عن هذه المظاهرات أو حركتها الا يوم ٢٥ ينـاير عندما : نشر أن وزارة الداخلية أصدرت مساء أمس بيانا شرحت فيه تطور حوادث جامعتى القاهرة وعين شمس منذ يوم ١٧ يناير حتى أمس ٠ عندما قامت قوات الشرطة بانهاء حالة الاعتصام فى جامعة القاهرة وتضمن البيان انه قد قام عدد من الطلاب بعقد عدة مؤتمرات واجتماعات داخـل الجامعـة أصدروا فيها عدة توصيات تتضمن رفض الحلول السلمية والمطالبة باقتصاد حرب والدعوة الى اعداد الجبهة الداخلية لمواجهة المعركة كمـا أبدوا رغبتهم فى الاجتماع بالمسئولين لتوضيح عدد من التساؤلات التى تدور فى أذهانهم حول طبيعة العمل الوطنى فى هذه المرحلة ٠

وذكر البيان انه قد اعتقل ٧٠ طالبا وكان قد بدأت اجازة نصف العام الدراسية مع اعتقال هؤلاء الطلبة ٠

ومع ذلك النشر توالت عدة بيانات قد صـدرت من بعض النقـابات

والاتحادات لتعلن موقفها من هذه المظاهرات التى بدأت · فقد أصدر اتحاد طلاب جامعة القاهرة بيانا يعلن فيه مناشدته للسـادة المسئولين للافراج الفورى عن الطلبة الذين تم احتجازهم أمس وان الاتحاد يجند كل امكانياته من أجل تأييد الحركة الطلابية التى قامت من أجل مصر وان الاتحاد موقفه واضح من التساؤلات والمطالب التى تقـدم بهـا الطلاب والتى انبعثت من أفكارهم وتساؤلاتكم والتى عرضت فى مؤتمراتكم وهى هـدفه الذى يسعى لتحقيقه مؤكدا انها لا ينبغى أن تكون ملكا الا لجماهير الطلاب · وان الاتحاد لن يسمح لأحد بأن ينحرف بالحركة الطلابيـة عن مسارها الحقيقى وكذلك فان الاتحاد يعلن أن حركته مستمرة وانه سوف يبقى مؤيدا لكل الجهـود المخلصة من أجل مصر ·

وان مجلس اتحاد طلاب جامعة القاهرة اذ يرفع هـذا البيان لا يفوته أن يسجل الخطوات الديمقراطية للسيد رئيس الجمهـورية والتى اتخـذت لمناقشة قضايا الطلاب حتى وصلت لمجلس الشعب ·· وعاشت مصر حـرة مستقلة وعاشت جماهير الطلاب ·

كما أعلنت نقابة الصحفيين بيانهـا الذى رأى انه من الضرورى أن نتفهم الحركة الطلابية الأخيرة على انها جزء من مسيرة الشعب منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واستمرارها بقيادة الرئيس أنور السادات وانها مرتكزة على المبادىء الأساسية للثورة ومواثيقها ابتداء من ميثاق العمل الوطنى الى بيـان ٣٠ مارس وبيان الرئيس السادات فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ ·· وان الحركة الطلابية الأخيرة فى أساسها حركة وطنية مخلصة والقضـايا المطروحة هى نفسها القضايا التى تثيرها مختلف طوائف الشعب وهى تتفق مع الخط الجاد لمواجهة ظروف الحرب ·

ويرى مجلس النقـابة تطابقا بين ما ينادى به الطلبـة من اسـتعداد

للمعركة وبين من نادى به الرئيس السادات من ضرورة دعم الجبهة الداخلية وما اتخذته الحكومة من اجراءات اقتصادية تم اعلانهـــا في جلستي مجلس الشعب أمس والتي هي خطوة على الطريق ٠

ويرى المجلس انه حفاظا على الوحـدة الوطنية فلا بد من قدر كاف من التفهم المتبادل ولذا فمن الضروري النظر بعين الاهتمام لبقية ما نادى به الطـلاب وبما يحقق التوحد حول أسلوب واحد لمواجهة العـدو يكون محل اقتناع الجماهير والمنظمات الدستورية في الدولة ٠

ويعيد مجلس النقـابة التأكيد على ما سبق لجمـاهير الصـحفيين أن عبروا عنه في جمعياتهم العمومية المتوالية وعن طريق مجلسـهم في اتصالاته بالمسـئولين من رفع الرقابة على الصحف وما أبدى السـيد الرئيس أنور السادات ايمانه الكامل بضرورته ووعد بذلك ٠ تعيد فتؤكد ان تلك هي احدى ضمانات حرية الصحافة الرئيسية ٠

ويود المجلس أن ينبه الى ان حرية الصـحافة ترتبط أيضا بالمناخ الديمقراطي العـام وبممارســة كل منظمـات المجتمع الجمـاهيرية بدورها الديمقراطي وهو الأمر الذي نادى به الرئيس السادات في حركة التصحيح التي قام بها ٠

وبناء عليه فلا بد أن توضع سياسة للنشر تتيح لكافة الفئات أن تبدي وجهة نظرها كاملة أمام الرأي العـام مهما تعارضت للوصـول الى الفكرة الصائبة وفي هذا المجال فانه ينبغي ألا يشـمل حظر النشر سـوى ما يهدد أمن الدولة أو أسرارها العسكرية ٠

وأما بيان نقـابة المحـامين فقد ذكر به : ان المحامين اذ يحيون حركة الجمـاهير الطـلابية ومبادرتهم من أجل وطنهم يوقنون ان نضـالهم ليس

وليد اليوم وانما هو امتداد لنضـال شـعبنا وأبنائنا الطلاب عبر التاريخ كما يؤمنون ان تلك الحركة كانت وسـتظل دوما حركة خالصـة من أجل الوطن حريصة على عدم تشويه نضالها أو تعويق سيرتها مدركة لمسئولياتها الوطنية متلاحمة. مع مجمـوع الحركة الوطنية فى مواجهة العـدو من أجل التحرير وبناء المجتمع ٠

كما صـدر بيانا من نقـابة المعلمين موجه للطـلاب جاء به : اننا نبارك صـيحتكم هذه ونستجيب لندائـكم الذى يحدده العمـل على خلاص الوطن وتحرير أرضـه ٠ نحن نؤمن بأنها ثورة صادرة من القلوب الحانية على مصير الوطن ورعايته والتى تنطلق من ثورة القلق على تراب الأرض الطاهرة ٠ ان ثورتكم العارمة لتنبهنا الى انه يجب أن نجد ونجتهد فى الاعداد الكامل ليوم المعركة وهو ليس ببعيد ٠

ونحن معكم بكل خلجات قلوبنا ولن نتوانى فى بذل أرواحنا فداء للوطن العزيز ٠

ولكن فى هذه الظروف الدقيقة التى يمر بها وطننا الغالى ترنوا اليكم العيون والأبصـار وتتطلع اليكم القلوب والعقول نأمل أن تكونوا عند حسن الظن الوطن بكم ٠٠ جنود وأوفياء تحدوكم الحـكمة وترعاكم الروية فانتم عدة الوطن وعتاده ودعامته وعماده ٠

ولتعلموا أيها الأبنـاء ان القضـايا المصيرية لا يمكن أن تحل بالحماس المشـتعل ولكنها تؤخذ بالحكمة المتئدة والروية الهادئة ٠٠٠ تعالج بالاناة والصبر ٠٠ والوطن أحوج ما يكون الى جمع الشمل ٠

ولتعلموا ان انطـلاقة غير محسـوبة لن تجنى من ورائها غير الضرر والخسران وحاشاكم أن تندفعوا بحماس الشـباب المتاجج وأمامكم عـدو

ماكر مخادع يسعى جهده أن يجرنا الى عمل متهور فى الوقت الذى يناسبه ولا يكون فى صالحنا ٠٠ فنقع فى الخطأ الذى سبق أن وقعنا فيه وأنتم أحرص من أن تمنحوه الفرصة أو تيسروا له السبيل الى ذلك ٠

وأما نقابة المهندسين فقد أصدرت بيانا جاء به : ان حركة الطلاب لم تكن سوى تعبير عن كلمة المصير وهم فى هذا ليسوا وحدهم بل هو تعبير شامل فى صدر كل مصرى من الحاكم الى المحكوم بل فى صدر كل عربى من الخليج الى المحيط ٠

وهكذا فى يوم واحد وهو ٢٥ يناير أعلنت وزارة الداخلية أول بيان رسمى عن أحداث الطلبة ٠ وتوالت بيانات النقابات المهنية لاعلان رأيها وموقفها من هذه الأحداث والمظاهرات ولا سيما ان ذلك لم يحدث فى عهد الرئيس الراحل عبد الناصر ٠ وخاطب الرئيس أنور السادات الجماهير ليعلن تفاصيل هذه الأحداث ورأيه وموقفه تجاه هذه الأحداث ٠ فيقول فى ذلك اليوم : ولكن ببساطة أبقى آلاقى حوادث الطلبة ٠٠ شىء غريب ٠ بتاريخ ١٥ يناير قام أعضاء جماعة أنصار الثورة الفلسطينية فى كلية الهندسة جامعة القاهرة بدعوة أعضاء الجماعة وأعضاء الجمعية الدينية والطلاب ذوى النشاط بمجلات الحائط بالكلية لعقد مؤتمر طلابى فيها بتاريخ ١٧ لمناقشة خطاب رئيس الجمهورية تجاه اعداد الجبهة الداخلية للمعركة ، ولتحديد دور الطلاب فيها واصدار بيان يتضمن مطالب الطلاب بتاريخ ١٧ ، عقد الاجتماع المشار اليه حيث قام أعضاء الجماعة باصدار عدة توصيات تتضمن رفض الحلول السلمية واغلاق الجامعة لاعداد الطلبة عسكريا وهددوا بالاعتصام فى حالة عدم اجابة مطالبهم ، فى نهاية المؤتمر قرر المجتمعون الاعتصام بالكلية حتى يحضر اليهم أحد المسئولين للرد على تساؤلاتهم ٠٠ طيب ٠٠

يجتمعوا عشـان يناقشوا فى صالح بلدهم أمر طبيعى ٠٠ ينقدوا أمر طبيعى بس بلاش الاسـفاف ، من غير اسـفاف وبأسلوب فلمى لأن دول طلبـة جامعة والأساس فى الجامعة الأسـلوب العلمى السـليم وانه بتكون فيه حقائق والمناقشة تمشى على حقائق وتراعى مصـلحة الوطن ، والمصـلحة القومية العليـا ، ويراعى ظروف المعركة اللى بتجتـازه البلـد ، وانه فى ٨٠٠ ألف من أولادنا اخوانهم وآباؤهم وعائلاتهم وقرايبهم قاعدين بيسفوا تراب ، بقالهم أربع سنين ، يجب أن يراعى كل ده فى الاعتبار ، وبعدين يقعدوا يناقشـوا وينتقدوا صـحيح ، انما انعقد المؤتمر ، الظاهرة الغريبة بقى انه الاعتصـام فى حالة عدم اجابه مطالبهم ٠٠ ايه فى جبهة ، جبهة حرب اللى احنا فيها ده يجوز لأى فئـة من الفئـات انه تفرض رأيهـا على الشعب ، وصاية على الشعب مثلا ، علما بأن أنـا بأقول ليست هناك أية حقائق قدامهم تديهم هذا الحق ، انهم حتى يصـدروا قرار سـليم ده فى سـاعتين اجتمعوا وقرروا بـدء المعركة من خلال انفعال وصريخ وزعيق قرروا بـدء المعركة ، والله دى كانت تبقى عملية سـهلة اذا كان قرار بـدء المعركة بسـهولة يعنى مـكناش فى اللى احنـا فيه النهـاردة ، أجهزتنا شـغالة فى الداخل وفىالخارج ، أجهزة عسـكرية والأجهزة المدنية والحساب وتقـدير الموقف والمخـابرات والمعلومات والتصـعيد اللى بتعمله أمريـكا واللى بيجرى فى العـالم وموازين القوى ، اذا كان ده كله ممكن نتجاهله ونيجى كده نقول فى سـاعتين بـدء المعركة تحت انفعال ، ويبجوا هنا لا ، نعتصـم هنـا لغاية اجابة مطالبنا ، أنا أقدر وكنت طالب قبل كده فى الجـامعة ثم فى الجيش ، وأقـدر تماما التمزق اللى فى طلبتنـا وفى شبابنا وعقدنا كلنا ، بس احنا قلنا سـلطة الدولة وقلنا سـيادة القانون ، وسيادة القانون من غير احترامه تبقى فوضى وأولى الناس باحترام سـيادة القانون هم الناس اللى قاعدين فى الجـامعة بيدرسوا دول طلبتنا فى نهاية المؤتمر

قرر المجتمعون الاعتصـــام بالكلية حتى يحضر اليهم أحد المســئولين للرد على تساؤلاتهم ٠

بتاريخ ١٨ عقدت عدة مؤتمرات بكليات الاقتصـــاد والآداب والعلوم بايعاز من طلبـــة لهم ألوان معينة ورفعت جميعها نفس الشـــعارات وأصدرت توصـــيات مماثلة حاولت ادارة كلية الهندســـة وأعضـــاء هيئة التدريس بها وأعضـــاء اتحاد الطلاب بالكلية منع جماعة أنصـــار الثورة الفلسطينية من عقد اجتمـــاعاتها ، ونشبت بسبب ذلك خـــلافات وتشـــاجرات انتهت بالتوفيق بين الطرفين وتمكين جمـــاعة أنصـــار الثورة من عقد اجتمـــاعاتهم بالكلية ٠

توجه الدكتور كمال أبو المجد أمين الشـــباب الى كلية الهندســـة حيث حضر المؤتمر الذى عقد بها يوم ١٨ وقد وجهت اليه عدة تســـاؤلات حول خطاب رئيس الجمهورية الأخير وبعض الموضوعات الأخرى ، وقد قام سيادته بالرد على بعض هذه التساؤلات وانصرف من المؤتمر عقب ذلك ، أنا هنا عايز أقف نقطة صغيرة ، عايزين مسئول ٠

طب الدكتور كمال أبو المجد أســتاذ جامعي وأمين الشباب فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى يروح لهم ٠ راح حوالى ست ساعات قبله عميد كلية من الكليات قايم يتكلم مسكوه الطلبة واعتدوا عليه وبهدلوه ، راح أمين الشـــباب تلقى فى الخمس ســـاعات أشـــد الاهانات وهو أســـتاذهم وأستاذ فاضل باعتراف الكل ، ويشـــغل أيضا أمين الشـــباب فى الاتحاد الاشتراكى ، نفس البهدلة ٠

هى دى الحركة الطلابية بقى اللى بيقولوا عليها ، يعنى غيب أحـــــد المسئولين راح الراجل وناقش معاهم من قبلها معقول عميد كلية مش عايز اقول عملوا فيه ايه ، الولد اللى ما يحترمش استاذه يبقى مايحترمش أبوه ،

يعنى الدولة لا ترعاه ولا أنا مستعد أعمل له حساب ، أبدا لأن الخروج على قيمنا أو على قيم مجتمعنا مش هى دى الثورة ، ومش دى معركة الطلاب أبدا بعد ذلك توجه وفد من الطلبة الى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ، فى محاولة لمقابلة سكرتير أول اللجنـــة المركزية تلا ذلك قيام الطـــلاب المعتصمين بكلية الهندسة التى تعقد بها وكتابة لافتات ووضـــعها بالطرق أمام بابه الكلية واصدار عدة بيانات يوم ١٩ .

استمرت كليات جامعة القاهرة فى عقد مؤتمرات وتأييد اعتصـــــام كلية الهندسة ، وقد تضامن مع طلاب الكلية الأخيرة بعض طلاب الكليات الأخرى وعلى رأسها كلية الاقتصاد ، فى الاعتصام داخـــل الكلية يوم ٢٠ وجهت الدعوة لعقد مؤتمر طلابى بقاعة جمال عبد الناصر ودعى لحضـــوره رئيس الجمهورية وقد تجمع فى هـــذا المؤتمر أكثر من سبعة آلاف طالب وطالبة فى انتظار أحد من كبار المسئولين للرد على التساؤل وكونوا وفودا توجهت احداها الى اللجنة المركزية لمقابلة سكرتير أول اللجنـــة وآخر الى منزل الرئيس ، ألا أن هذه الوفود فشلت في التوصل لعمل لقاء مع أحـــد كبار المسئولين ، طيب بدأ فى كلية الهندسة استشعر اتحـــاد الطلبة فى كلية الهندسة وهيئات التدريس أن العملية ابتدت تنحرف ، توصلوا فى الآخر الى اقتنـــاع بينهم وبين بعض ، وبعـــدين كل ده واحنا ما فى أى تدخل ، وما فى أى تعرض ، بعـــدها بـ ٣ أيام من يوم ١٧ ، الـكلام ده ابتدى ، قالوا يوم ٢٠ نعمل اجتماع فى قاعة جمال عبد الناصر ، اللى هى القاعة الكبرى بتـــاعة جامعة القاهرة ، اتفضلوا راحوا ولا أى تدخـــل اجتمعوا ، الدور ده بقى بيقولوا الوفد جه لرئيس الجمهورية فى البيت لو انى أنا بترك نفسى للانفعال ، أو لو انى أنا مش مقدر ان الحركة الطلابيـــة فى أساسها سليم انما فيه شوية ، قلة ضئيلة من المنحرفين لو انى أنا مش

مؤمن بهذا كله ، كان بقى لى تصرف آخر ، لأن الورقة اللى سابوها وماضيين عليها فى البيت عندى تكفى جدا علشان أضعهم بتهمة الفتنة وشق الجبهة الداخلية لكن أنا أعلم ان الحركة الطلابية ، بخير طلابنا بخير ، القاعدة الأساسية بخير ، انما هى قلة منحرفة ، وللأسف ما أسهل من اثارة الحقد٠٠ الحقد سهل جدا ، الاثارة بيه اثارة للحقد ، إثارة للشعور ، مافيش أى مناقشة موضوعية بأسلوب علمى ، أبدا وانما عملية انفعالية بحتة ، ومخطط وراءها للأسف ، للأسف عايزين رئيس الجمهورية ومعتصمين فى قاعة جمال عبد الناصر الى آن ييجى رئيس الجمهورية ٠

يا سلام طيب ما انتوا لو انصرفتوا مع أساتذتكم بالأسلوب السليم كأبناء مع أمين الشباب أستاذكم أيضا كأبناء ٠ والمسألة ابتدت مسألة تساؤلات أو عدم وضوح رؤية ٠ والله أنا مستعد بكل راحة لأن أنا وظيفتى انى أوضح الرؤية كاملة قدام كل من يريد ، انما بالأسلوب اللى تم بيه قلت لهم قولوا لهم انى أنا لن أجى ، لأن المعاملة اللى عومل بيها أستاذكم أبوكم اللى هو فى محل الأب الدكتور كمال أبو المجد ، خرجت عن كل الحدود ، وبرضه قلت سيبوهم معتصمين قالوا معندهمش أكل ، قلت خلوا اتحاد الطلبة بتاعهم يبعت لهم أكل ، وهم معتصمين فوق ، خليهم لغاية ما يوصلوا للى يوصلوا له ٠

تشكلت من بين الطلاب اللى موجودين بقاعة ناصر ، لجنة باسم اللجنة الوطنية لطلاب جامعة القاهرة تضم طلبة من الكليات المختلفة ليسوا أعضاء بالتنظيمات السياسية ، أو الاتحادات الطلابية ، وانتخبوا أحدهم أمينا عاما لها بالاجماع ، كما اتفق على ان يلقى كل طالب كلمة يعلن فيها موقف كليته ، دون الادلاء باسمه ثم أصدروا بيانا يتضمن تأييد مطلب كلية الهندسة ، وضرورى حضور السيد رئيس الجمهورية ، كما تم الاتفاق على

الاعتصام حتى حضورى ٠

أسلوب جديد ، اتخذ المؤتمر عدة توصيات تدور حول رفض الحل السلمى ٠ ما اتقال من قبلها بشهرين فى الجبهة وفى العيد الصغير ، واعداد الجبهة الداخلية للحرب متاخد من الجرائد لأن ده كان فى المرحلة الماضية قبلها كلها هى اللى بنشتغل فيها وزى ما حكيت لكم ٠ وتحديد موقف الاتحاد السوفيتى أعلنته وقلت ان فيه مفاوضات على أعلى مستوى ، بس مرضتش أقول انى أنا رايح لأن فيه مسائل بتتم بترتيبات خاصة ، تعديل اقتصاد الدولة ليصبح اقتصاد حرب منشور فى الجرائد من قبلها وسياسة الدولة وسياسة للحكومة ٠ وفى خطابى يوم ١٣ اللى بيقولوا عليه توجيه الاعلام الى خدمة المعركة طالع كده ، كل ده كلام ، كل هذا ما جاش جديد مكتوب فى الصحف فى المرحلة اللى قبل بدء كل هذا ، اذن العملية فيه حاجة وراها فيه شىء مقصود ، الكلام ده ما هو من غير ما تقولوه وارد أكثر منه ٠

بتاريخ ٢١ بدأ نشاط الطلبة يخرج من حيز المؤتمر الى الطريق العام ، بتعليق اللافتات التى تتضمن العبارات المعادية بشارع الجامعة وعلى النصب التذكارى ، وفوق اشارات المرور ثم محاولة بعض العناصر الطلابية توزيع البيانات والمنشورات الصادرة عن المؤتمر على كليات أخرى ، أو بعض الأماكن العامة كمحطات السكة الحديد وبعض المقاهى ، كما طرحت توصية تتضمن المطالبة بالاضراب عن الطعام والخروج فى مسيرة الى مجلس الشعب يوم الأحد ٢٣ الى الآن المؤتمر رفض الاقتراح بالتوصية الأولى ، اللى هى الاضراب عن الطعام ووافق على الثانية اللى هم يروحوا مجلس الشعب ٠

فى نفس اليوم ، يوم ٢١ حاول مدير الجامعة وبعض أعضاء هيئة التدريس المشاركة فى تهدئة الطلاب ، الا أنهم طالبوا اخراجهم من القاعة

وخرجوا فعلا مدير الجامعة وأساتذتهم يخشوا القاعة اللى هى قاعة فى داخل حرم الجامعة يقولوا اخرجوا فورا ويخرجوهم ٠

أنا مش حاعلق أنا بأقول لـــكم الوقائع ، بس ، وبأسيبكم وبسيب الشعب يعلق على هذا ٠

بتاريخ ٢٢ تم لقاء فى المساء بين أعضـــاء اتحـاد عام طلاب جامعـة عين شمس ومندوبين عن مؤتمر جامعة القاهرة والسيد سكرتير أول اللجنة المركزية ، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وبعض السادة الوزراء ، وقد نوقشت فيه مطالب الطلبة ، واتفق على عقد لقاء مع القيادات الطلابية فى اليوم التالى بقاعة الشيخ محمد عبده ٠

بتاريخ ٢٣ ترددت فكرة بين الطلاب المعتصمين فى القاعة بالخروج فى مسيرة تتجه الى مجلس الشعب للالتقاء مع أعضـاء مجلس الشعب وعرض مطالبهم على المجلس أثناء الاجتمـــاع الا أن المجتمعين انقسـموا فى الرأى وانتهوا الى ارسال وفد منهم يمثل كل الكليات لعرض مطالبهم ، برغم ده كله قالوا : عايزين نطلع مسيرة تروح مجلس الشعب ، انقسموا على بعض، طب مجلس الشعب بعت وكيله واثنين من أعضائه راحوا لهم الجامعة عشان يأخذوا منهم مطالبهم قالوا لا عايزين نروح مجلس الشعب ، وزير الداخلية قال لهم بسيطة ٥ أتوبيسات اتفضلوا اركبوا خدوا ٥ أتوبيسات وراحـوا المجلس قدموا طلباتكم اركبوا الخمس أتوبيســـات وراحوا المجلس قدموا طلباتهم وعادوا مرة أخرى الى الاعتصام ماحدش اتعرض لهم اطلاقا ٠

اجتمعت اللجنة الطلابية العليا والسيد مدير جامعة القاهرة والسادة أعضاء مجلس الشعب الذين توجهوا للمؤتمر صباح اليوم واتفق على نشر الوثيقة المعدلة بالجرائد الصباحية ان السيد وزير الداخلية أبدى استعداده

بارسال ٥ أتوبيسات لنقل مندوبى الطلاب وبعض أعضـــاء هيئة التدريس للاجتماع بمجلس الشعب بقاعة الشيوخ وانهاء الاعتصام .

صدر بيان السيد مدير جامعة القاهرة تضمن أن ادارة الجامعة وهيئات التدريس والممثلة فى مدير الجامعة قد تابعت بكل اهتمام الحركة الديمقراطية الوطنية التى تجرى وهى اذ تقدس شرف وطنية الحركة وجماهيرنا تعترف بما للطلبة من دور ممثلة فى اللجنة الوطنية العليا للطلاب .

وتم توزيع البيان على الطلبة ــ مدير الجامعة وهيئات التــدريس اللى دخلوا القاعة طردوهم وقالوا لهم اطلعوا ، بيهددوا ويقولوا لهم ننشر لكم ونهدد أمور و ... و ... الخ بجامعة القاهرة .

بدأت بعض كليات عين شمس فى التضامن مع طلاب جامعة القاهرة ، وبدأتها كلية طب عين شمس يوم ٢٠ بمؤتمر انتهى بقرار الاعتصام تضامنا مع جامعة القاهرة ، وأصدروا القرارات المؤيدة لمـا صدر عنهـا من قرارات وتلتها كلية الهندسة ثم الآداب ثم عدد من طلاب التجارة تميز التحرك فى جامعة عين شمس بسيطرة العناصر اللى أنا قلت انها لها الوان معينة والتى كان لها وبعض العناصر الأخرى التى كان لهـــا ارتباط بمراكز القـــوى السابقة ، ويرجع ذلك الى عدم امكانية العناصر الطلابيـــة من ذوى الميول المعروفة من الوصول الى لجان الاتحاد الاشتراكى والسيطرة عليها بوجه عام كما لم تتمكن من السيطرة على الاتحادات الطلابية بالصورة التى نجحت بها فى جامعة القاهرة واقتصر تاثيرها وسيطرتها على كليتى الطب والهندسة .

دعا بعض الطلبة من ذوى الميول برضه بكلية هندسة الاسكندرية الى عقد مؤتمر يوم ٢١ حضره ٣٠٠ طالب وعميد الكلية وأعضاء هيئة التدريس وانتهى باصدار توصيات وقرارات تتضمن تأييد السيد الرئيس وارســال

برقية لسيادته بهذا التأييد رد عليها بما نشر بالصحف يوم ٢٢ من موافقة سيادته على الالتقاء بطلبة جامعة الاسكندرية عقب أجازة العيد ٠

عقد بها عدة مؤتمرات يوم ٢٠ وهو آخر أيام الدراسة قبل أجازة نصف السنة وصدرت جميع القرارات مؤيدة للموقف ٠ موقف الرئيس ٠
لم تعقد بها مؤتمرات قبل قيام الطلاب بأجازة نصف السنة ٠

يوم ٢٠ الجارى الساعة ١ من مساء يوم اجتماع المجلس توجه وفد من الطلبة المعتصمين فى ٥ سيارات أتوبيس لمجلس الشعب وبرفقتهم مدير الجامعة وبعض أعضاء هيئة التدريس كانوا قد اجتمعوا بأعضاء مجلس الشعب

بنخرج من ذلك بصورة أؤكد ان فى ٧ أيام اللى استمرت فيها هذه العملية والى هذه اللحظة أؤكد قدامكم اننى أعرف ان قاعدتنا الطلابية سليمة ، الا من فئة قليلة جدا منحرفة أتيح لها عن طريق اثارة الحقد وعن طريق الاثارة وعن طريق الالتواء انها تسيطر وتحاول انها تجتذب الطلبة الى ما يسمى بلجنة الطلبة واللجنة العليا للطلبة ٠

طيب والله احنا عندنا فى مصر مثقفين فى الميثاق ان احنا بنمارس السياسة من خلال تنظيم هو الاتحاد الاشتراكى الذى يجمع قوى الشعب العاملة وجينا قلنا ان الطلبة عن طريق اتحاد الطلاب بتاعهم لما اشتكوا الاتحاد ثم اشتكوا من منظمة الشباب قلنا الطلبة يمارسوا نشاطهم من خلال اتحاد الطلاب بتاعهم اللى هم منتخبينه ايه بقى اللجنة العليا الجديدة دى اللى طالعة ٠

وقبل ما تبدأ الدراسة أنا جمعت أساتذة الجامعات الخمس فى قاعة جمال عبد الناصر بجامعة القاهرة ، ويذكروا السادة هيئة التدريس فى

الجامعات الخمس ان أنا نبهتهم الى انه فيه هناك تيارات يأخذوا بالهم لأنها تريد أن تفسد فى الجبهة الداخلية بتاعتنا ، لغينا الحرس الجامعى وأنا برغم كل اللى حصل مايرجعش الحرس الجامعى لا ، أنا ح أدى مزيد من الديمقراطية بس بشرط ان الطلاب يطلعوا من بينهم كل هذه العناصر ، مش عايز أنا تدخل خالص - لن أعيد الحرس الجامعى .

طلبت من كل الجامعات ان كل جامعة تضع اللائحة بالشكل الذى تراه ومش ضرورى تكون واحدة لأن كل جامعة فى الجامعات الخمس لها ظروفها وتستطيع أن تضع اللائحة اللى هى عايزاها ، وقررت أمام أساتذة وهيئات تدريس الجامعات الخمس ، اننى مستعد لتوقيع كل لائحة تتوصل اليها كل جامعة ، زى ماهم عايزين ، الكلام ده كله حصل ، ايه بقى اللجنة الجديدة دى اللجنة الجديدة العليا ؟ كان فى أثناء الجبهة فى الشرق أو فى الغرب فى معركة انجلترا قامت لجنة الطلبة لمراقبة المعركة ولتطبيق اقتصاد الحرب ؟ واللى قامت فى روسيا فى الناحية الثانية من المعسكر الشرقى لجنة برضه وليه وليه ؟ اثارة أبناءنا الطلبة لما ليس فى مصلحتهم اطلاقا .

خلينا صرحاء ونتكلم بصراحة ، الطالب طالب علم ، الدولة فى حاجة الى كل دقيقة من وقت كل طالب لأن فيه حاجة الخريجين يطلعوا تعتمد علينا البلاد العربية ، مقبلين على بناء جديد لدولة حديثة بالعلم والايمان مش بالعلم بس ، بالعلم والايمان ، الايمان يعنى تحترم القيم يعنى ما يعتدوش على مدير جامعتهم ، ولا على عميد كليتهم ولا على أساتذتهم ، اللى مايحترمش دول يبقى مابيحترمش أبوه ، يبقى لايستحق أن ترعاه الدولة وأنا باقولها بصراحة ، ومستعد أن أواجه فى هذا تمام المواجهة أما من يطلب العلم أهلا وسهلا . الدولة بتصرف ، عملت مجانية التعليم لكى تتاح الفرصة لأكبر عدد ممكن أن يتمتع بالفرصة المناسبة المتكافئة وأنا بأناقش مع أساتذة

الجامعة أساتذة الخمس جامعات قبل افتتاح الدراســة ، قلت لهم قالوا ان العدد مابيديش فرصة للأساتذة انهم يجيدوا أداء الخدمة ، قلت لهم احنـا فى مرحلة صعبة وضربت لهم مثل بى أنا نفسى أنا لو وجدت فى الظروف اللى أنا وجدت فيه أيامها لولا ان اخواتى طلبوا التعليم أنا ماكنتش أكملت تعليمى لأن لا قبل لأبويا بمصاريفى أنا بمصاريفى أنا واخـوانى لولا ان اخوانى تركوا التعليم ، لم آكن أنا كملت تعليمى النهارده كل انســان بفرصة متكافئة أيا كان بيجيب المجموع ما بيتسألش أبوه مين ولا نشـاته ايه ولا ولا أبدا ٠

الفرصة متكافئة الاشتراكية حققت ده كله ومجـانية التعليم والدولة بتقول هذا ، أظن أبسط حق الطالب ان الدولة مادام تولت هــذا وأدت الفرصة المتكافئة أبسط حق ان كــل طالب لازم يطلب العلم فعلا ، وان أوقات الدراسة لا تستخدم أبدا لغير الدراسة ، من الناحية الأخرى الطالب شأنه شأن كل مواطن فى البلد له الحق أن يشارك فى أمور بلده بتخلص الدراسة ، بعدين يعملوا مؤتمر كل جامعة حسب اللائحة اللى تحطها واللى تراها هى ، بتحط لائحتها بيخلص الدراسة بيعملوا فى المؤتمرات بيناقشوا كل شىء ولكن فى حدود المسلك السليم مش بس مسلك من أجل المعركة لا ، مسلك من أجل القيم اللى احنا عايشين عليهـا ، احنـا مابنفتحش الجامعات عشان نعدم كل قيم هذا البلد ٠

لا ده احنا بنفتح الجامعات وبتوسع وبنكبر وندى فرصــة متكافئـة عشان نحافظ ضمن ما نحافظ على قيم هذا البلد اللى خلت فيه صمود واللى خلته تحدى الغزاة عبر القرون ، واللى خلتنا واحنا عزل فى عـدوان ٥٦ والقنابل نازلة الشعب كله فى الشوارع بيقول سـنقاتل وفى ٦٧ يوم ٩ و١٠ و٨٠٪ من سلاحنا راح وما فى عسكرى من السويس الى القـاهرة

تذكروا هذا كله فى خروج الشعب بارادة واحـــدة ، سنصمد سنقاتل لا نقبل الهزيمة الشعب اللى صنع ده صنعه بقيمه ماحدش طلعه يوم ٩ و١٠ اللى طلعته قيمه الأصيلة اللى ممتدة عبر التاريخ ، تيجى النهاردة كلمـــة بسيطة ضئيلة جدا عايزة تهدم كل هذا ، وبعدين زى مابقول بيطلب العلم وبيشترك فى أمور بلده ما فى مانع بس لازم ننهج بقى منهج جـــديد لأن المسلك بقى واحد من دلوقت وطالع على المسلك والسلوك فى كل مكان مش الطلبة بس ، الطلبة والموظفين وكل انسان بيعمل فى هـــذا البلد لابد أن نسلك سلوك المعركة وسلوك البناء فعلا ، عايزين تقعدوا تناقشوا اطلبوا ما شئتم من حقائق عشان تناقشوا على أساس ، على أسلوب علمى سليم ، فيه عدم وضوح رؤية بالأسلوب الديمقراطى السليم عندكو اتحاد الطلبة . يا اتحاد الطلبة عايزين ندوة فى الحتة الفـــلانية وعايزين نعرف المشكلة الفلانية أبعادها ايه بالكامل بتوضح كل شىء وكل مسئول مستعد فى كـل الأوقات انه يوضح ويروح ، وكل شىء ، لكن بالأسلوب الفوضوى وان احنا نقلبها فوضى ووصاية شىء . المؤسف انها بقت وصاية على الدولة . وصاية على الحكم وصاية على تحالف قوى الشعب العـــاملة ، آباؤهم الفـلاحين ، والعمال هم أوصياء عليهم بدل ما هم أولياء أمورهم دول ، لا ، هم عايزين يعملوا أولياء أمور ، تحالف قوى الشعب من فلاحين وعمال ومثقفين وجنود ورأسمالية وطنية طب ده انتم لسه أولياؤكم . لسه لكم ولى أمر مابنقولكوش لا ناقشوا الأمور واشتركوا فى أمر بلدكم بس أد واجبك العلمى الأول اللى الدولة بتصرف عليه ومن عرق الفلاح ومن عرق العامل ، الفلاح اللى بيطلع من الصباح لغاية الغروب فى الغيط باخـــلاص ووفاء لأرضـــه ولبلده ، وبيشتغل من الصباح الى الغروب .

والعامل اللى بيشتغل ساعات عمـــل ويطلع منهك مرهق كـل دول بيدفعوا الضريبـــة ، الضرائب اللى بتعلم الأولاد وبعـــدين ييجوا عايزين

يفرضوا وصاية على الدولة وياريت فيه مادة فيه شيء وقال ايه ده الحركة الطلابية لا لا ، لا ، لا ، ده مش الحركة الطلابية أبدا الحركة الطلابية أنا باعترف بها وأنا قلت كنت طالب ومارستها ولكل طالب الحق جنب طلب العلم أن يهتم بأمور بلده ولكن بالأسلوب الديمقراطى المنظم وبالسلوك السليم ، أما بغير هذا لا يمكن أن أسمح أبدا لا فى مرحلة المعركة ولا بعد المعركة حتى لأن احنا بعد المعركة فى مرحلة بناء هذا البلد هذا الوطن محناش فى مرحلة هدم قيم ، احنا فى مرحلة بناء البلد بالعلم والايمان ٠

فى الآخر عايز أقول لكم حاجة ، سنة ٦٨ قام الطلبة فى فرنسا ، انتهت على ايه اللى تابعوا الموقف واللى قراه كويس يقدروا يعرفوا انهيار اقتصاد فرنسا ، فرنسا مش فى معركة ولا حاجة كانت ، لكن كان ديجول فى وقتها واقف وبيأكد استقلال فرنسا عن أمريكا وكان الفرنك الفرنسى أقوى عملة فى العالم فى ذلك الوقت بعد المارك الألمانى للاحتياط اللى جابه ديجول بهدوء وقعد يبنى اقتصاد لأن الاقتصاد أساسا هو كل شيء اضطر الراجل يفهم مفيش فايدة اقتحم الجامعة وانتهت أنه انهار اقتصاد فرنسا واضطرت فرنسا الى تخفيض الفرنك فى الوقت اللى الدولار فيه كان بيعانى أشد المعاناة وكلنا عارفين ، اتعرف ان زعيم العملية اللى تمت فى فرنسا كلها كان اسمه كوهين علشان ديجول أخذ سياسة استقلالية ، الصهيونية العالمية وأمريكا راحوا دافعين ٠ عشته فى السجون وفى المعتقلات عشته وأنا بدور على لقمة العيش ، باشتغل سواق ثم شيال أهلى الى اليوم فى طين القرية مبتكلمش من مركز السلطة أنا باتكلم من مركز الاحساس بالمسئولية نحو هذا البلد ، طين هذا البلد ، تقاليد هذا البلد ، قيم هذا البلد ، لا يمكن أبدا أن أسمح ان اللى حيكونوا قيمين فى يوم من الأيام انهم يعملوا فيها بهذا الشكل وهم مش الطلبة ، عشان أكون واضح هذا الكلام

ليس منصبا على مجموع الطلبة أبدا قلة ضئيلة منحرفة وتحت شـــعارات الحقد واثارة الأحقاد يجر وراهم ناس أبرياء من ولادنا ٠

تعالوا بقى نشوف بعد كده ايه اللى جرى علشان لما باقول ان عملية مخطط ولن أترك هذا المخطط يمضى لهدفه أبدا تعالوا بقى نشوف ايه اللى تم ، كل الدنيا لما تيجى تهدى وكل مايقولوا لى أقول لهم سيبوا الأولاد حيهدوا العقلاء حيطردوا المجانين اللى فيهم العنـــاصر الطيبة وأنا مؤمن ان القاعدة سليمة حتلفظ العنـــاصر الغير سليمة ، ايه اللى جرى خرجوا من القاعة زى ماحكيت لكم وابتدوا يلفوا على القهاوى ، البعض منهم راح يخطب فى العمال ، البعض خد ورق مكتوب فيه قرارات على أنها صادرة عن العمال وراحوا الصحف عشان ينشروها وهو لم يتصل بعامل ولا شيء ، فى الشوارع يوزعوا منشورات على القهاوى فى الشـــوارع والأتوبيسات ماشية يرموا ورق أيه ده ٠

امبارح فى ميدان التحرير قاعدين وموزعين نفسهم الجمـــاعة اياهم موزعين نفسهم واثارة اثارة اثارة أنا دعيت لهذا الاجتماع امبارح وفى نفس الوقت اللى دعيت فيه لهـــذا الاجتماع فى نفس الوقت قلت خلاص كفاية بقى سبع أيام كافية ، وما ظهر فيها لى واضح تماما وضوح الشمس هذا المخطط لابد من ضربه آيا كان ، لأن المسألة ما عدتش مسألة شخصية المسألة مش مسألتى أنا شخصيا أو شخص رئيس الجمهـــورية ، المسألة مسألة البلد النهارده مسألة جبهتنا الداخلية اللى كان تركيز أعداءنا اليهود وأمريكا واليهود عليها انها تنشق ، تعالوا شوفوا ايه اللى بيحصل للجبهة الداخلية ، مناشير بتتوزع على القهاوى ، محاولة لاثارة العمـــال جرى فى الشوارع وتظاهر ايه ده ٠٠ ليه ٠٠ المعركة احنا قلنا المعركة لمصلحة مين ؟ مصـــلحة مين يجرى كل هذا ؟ أنا خدت قرار فى هذا الاجتمـــاع فى نفس

الوقت خدت قرار قلت وقفوا الاعتصام ولا تدخل وأضع الصورة واضحة أمام الشعب ٠

هناك مخطط وعندى مقوماته ، ولما باقول ان الحركة الطلابية فى قاعدتها الأساسية بريئة من هذا ، بأقولها لكم وبدى عليها المثل ، اللى معتصمين كل عدد اللى معتصمين فى جامعة القاهرة وفى عين شمس بلغ ٩٥٠ اللى وتاخدوا مش ألف وخمسمائة زى ما هم دايرين فى كل حته ، عشان أقول وأدلل ان القاعدة الطلابية بريئة من هذا لأنها قلة منحرفة كل اللى عايزهم من التسعمائة وخمسين دول ثلاثين واحد فقط ، علشان النيابة تحقق معاهم وتجيبلى أساس المخطط ، والجامعة تتولى من وناحيتها بالطريق الجامعى محاسبة العناصر الأخرى والباقى يتفضلوا النهارده كلهم يروحوا ، ثلاثين واحد لكن قد كده أثروا ، وحاولوا يأثروا فى جبهتنا الداخلية ، وقد كده نشطوا للتخريب وللتدمير ، ومع ذلك أنا بأقول سيادة القانون وأنا أعنى ما أقول ، لن أتخذ اجراء استثنائى ٠

النيابة تحقق معاهم والجامعة بتحقق مع الجزء الآخر بالأسلوب الجامعى ، لن أعيد الحرس الجامعى ، للطالب أن يمارس حقه السياسى من خلال اتحاد طلابه وبالأسلوب اللى يتفقوا عليه فيما بينهم ، أنا مش حافرض عليهم أسلوب ، لكن من خلال اللجنة ، لجنة الطلبة العليا ٠٠ لا ٠٠ بصراحة وقت الدراسة للدراسة ، وقت السياسة للسياسة ، لكن بانصح ان كل انسان لازم يلتزم بالمسلك احنا هنا قيمتنا قايمة عليه ، مش بس قيمنا احنا لوحدنا ، لا ، كل شىء له قيمة ممكن أن تبنى احنا لنا قيم أقوى منه ، وأحسن منه فليه متمسكين بقيمنا عشان نبنى بناء سليم ونضيف ٠

احقاقا للحق وزى ما قلت ، أنا بأنصف القاعدة الأساسية للطلبة وأبرؤها من هذا الانحراف بتاع القلة المنحرفة ، أدى تلغراف من رئيس

اتحاد طلاب المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ، باسم أربعة عشر ألف طالب ، هم مجموع طلاب المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ، وباسم القيم الوطنية والثورية والعلمية التعاونية التى يعبر عنهـــا شباب هذا المعهد ، مســـتوحاة من آمالهم فى تحقيق النصر ، وفى تهيئة الجبهـة الداخلية لمرحلة المواجهة ، نعلن ايماننا بقيادتكم الوطنيـــة التى وضعتها الأقدار على رأس هذا الوطن ، وهو يمر بأخطر مرحلة ، كما نعلن باســـم الضرورة الحتمية التى أملت اقتصاد الحرب وقرارات التقشف نحو مزيد من هذه القرارات ، تتعدى القطاع الحكومى والقطاع العام الى القطاع التعاونى ، الذى اتسع مجال نشاطه لنحو ثمانين فى المـائة من السكان ، وغـيره من القطاعات التى تشمل المؤسسات الخاصة والجمعيات ، تمكينا لهذه القرارات من الجدية والشمول ، يعنى كـــلام بأسلوب ســليم مائة فى المـائة ما فى حاجة ، عايزين مزيد من القرارات من التقشف حاضر قوى كل ده ممكن .

أبناء كلية الشريعة والقانون بالأزهر ورئيس إتحاد طلابهم علوى أمين خليل باعت برقية تأييد ، اتحاد طلاب الدراسات العليا بمعهد الآثار وممثلو اللجان محمد حلمى أبو العيش عنهم باعت تأييد ، مؤتمر اتحاد طلاب كلية الزراعة بالزقازيق ، رئيس الاتحاد باسم الاتحاد كله ، وباسم المجتمعـين يسجلوا استنكارهم لكل المحاولات والاتجاهات الدخيلة على الحركة الطلابية الوطنية والحاذة ، ونحن من ورائكم صفا واحدا فى معركة التحرير .

رئيس الاتحاد محمد النادى .

أغلبية طلاب حقوق عين شمس ، الذين شـجبوا وما زالوا يعارضــون حماقة جماعة المهرجين ورواد الكافتيريات يقولون سر على بركة الله .

عنهم أعضـــاء الجمعية الدينية ، عثمان ممدوح عبد المحسن خليفة ـ ليسانس حقوق .

طلاب كلية الحقوق جامعة القاهرة مؤتمر طلاب كلية الحقوق بجامعة القاهرة لجنة العشرة المختارة من مؤتمر الطلاب ، عنهم على محمد اسماعيل بيأيدوهم اتحاد الطلبة بمعهد اعداد الفنيين التجارى وعنهم رئيس الاتحاد اسماعيل محمد التامر ٠

ايمانا منا بمصر العربية ، مصر الصامدة وهى تعيش قضية مصيرية فى هذه الفترة وانطلاقا من شعورنا لمناقشة النضال بالعقل والضمير ، والعمل البناء ، نؤيدكم فى كل الخطوات التى اتخذت واثقين فى كل ما تتخذوه من قرارات من أجل تحرير كل ذرة من أرضنا ٠

التلغراف اللى لازم أسجله لأن الحركة بدأت من كلية الهندسة لازم أسجل هنا حقيقة لكلية الهندسة ، عميد الكلية وأسرة كلية هندسة جامعة القاهرة واتحاد الطلاب يستنكرون خروج المسيرة لمجلس الشعب ، ويحملون اللجنة الوطنية العميلة مسئولية ما حدث وما سيحدث وان هذه اللجنة لا تمثل طلبة الجامعة باسم اتحاد طلاب حقوق القاهرة يؤكد البيان الذى اصدره الاتحاد يوم ٢٠ يناير باستنكار الأسلوب غير الديمقراطى الذى لجأت اليه بعض العناصر غير المسئولة ، من طلاب جامعة القاهرة ، ونؤيدكم فى الخطوات الايجابية التى اتخذتموها لتحرير البلاد ٠

رئيس الاتحاد ماهر رشوان ٠

عميد كلية الهندسة جامعة القاهرة وأسرتها من أعضاء هيئة التدريس والطلاب يشرفهم اللقاء بسيادتكم لتوضيح ما غمض عليهم من أمور ، واننا ننتهز هذه المناسبة لنعلن تأييدنا لكفاحكم ومواقفكم الوطنية ، وتمسككم بما عاهدتم به الشعب من ديمقراطية الكلمة وممارستكم لهذه الديمقراطية ، وحرية الرأى ، واننا نعاهدكم الوقوف وراءكم صفا واحدا للذود عن الوطن وتحرير الأرض المغتصبة ، طبقا للخطة التى ترونها كفيلة بتحقيق الهدف

المصيرى وثقة منا فى قيادتكم الحكيمة فقد آثرت الكلية الانتظام فى العمل لتهيئة الجو المناسب للقاء بسيادتكم وفقكم الله . عميد الكلية محمد عبده السعيد .

بدى نماذج عشان أقول انى ببرأ الحركة الطلابية فى مجموعها ، لتكن الحركة الطلابية حركة طلابية فعلا ، ولا تستغل أبدا ولا يفرض ارهاب فكرى داخل الجامعة ، اللى بينادوا ويقولوا الديمقراطية ، وكذا وكذا هم اللى كانوا بيفرضوا ارهاب فكرى داخل قاعة جمال عبد الناصر فى جامعة القاهرة ، ما كان واحد يستطيع يتكلم الا يسكتوه اذا ما خدش بأرائهم . وكل ده باتابعه متصور ان القاعدة الأساسية الكبيرة اللى أنا مؤمن انهـا سليمة لابد حتلفظه من داخلهم ، وكان يسعدنى أعظم سعادة انها تلفظهم . أدوا فرصة للاتجاهات والتيارات آن تعمل ، اللى مرتبطين بمراكز القوى القديمة عملوا اليسار اشتغل ، اليمين اشتغل ، بتوع مراكز القوى القديمة اللى اتكسرت اشتغلوا عملوها فوضى ، وأريد بها فتنة ، حاقول لكم بعد ما يوصل القضاء كسيادة القانون تماما حاقولكم ابعادها واحطها أمامكم .

لكن لنكن واضحين يا أبنائى من دلوقت ، أبناء الطلبة لنكن واضحين، لن أسمح بأى شىء يمس الجبهة الداخلية ، أبدا ، المرة اللى فاتت أنا سبتكم سبعة أيام ، المرة دى لن أسمح بدقيقة ، وقت الدراسة للدراسة ، بعد الدراسة اتفضلوا اعملوا مؤتمراتكم السياسية داخل اتحاد طلابكم ، بالشكل اللى انتو عايزينه فى المكان اللى انتوا عايزينه بعد ذلك ما حد له عندى شىء مش مصلحة عليا لهذا الوطن وفيه معركة الاستنزاف كانت الغارات بتوصل من ٨٠ طيارة الى ١٨٠ طيارة فى اليوم الواحد ، مدة شهور تنتهى الغارة ونروح نلاقى الرجل ماسك مدفعه ومحروق هو والمدفع بيطلق وبيضرب لآخر دقيقة ، وحتى نزلت القنبلة وحرقته وهو ماسك

سلاحه وماسك مدفعه عشان يدافع عن مصر مش يهد مصر ويهد وحـــدة مصر لا سلوكنا لازم يتسم بهذا الســـلوك اللى باقوله سلوك المعركة فى المرحلة اللى جاية كل منا زى ما أنا قلت يوم ١٣ يسأل نفسه ماذا أستطيع أن أقدم لهذا البلد ٠

وكان المهندس سيد مرعى قد تولى منذ أسابيع منصب سـكرتير أول وأمين عام الإتحاد الاشتراكى ضمن تعبئة واعداد الدولة للمعركة ٠ وأشار فى كتابه الى هذه المظاهرات حيث قال : لقد كان على منذ اللحظة الأولى أن أواجه اضطرابات الطلبة ٠٠ بعد أن تحولت التجمعـــات الطلابية داخـل الجامعات والمعاهد الى مظاهرات تجتاح أهم شوارع العاصمة وميادينهـــا ، واعتصم البعض داخل المدرجات ، حتى تحولت قاعات العلم ومعـاهده الى ساحات سياسية لتتصارع فيهـــا كافة المذاهب والآراء ، لا فى القـاهرة وحدها ، بل امتد ذلك الى الاسكندرية والمنصورة وأسيوط وغـــيرها من الجامعات الاقليمية ، كما لاحت فى الأفق ـ بالعدوى ـ بوادر الاضطرابات داخل التجمعات العمالية كذلك ٠

وكان يقينى أن الوحدة الوطنية تزداد عمقا بالحوار ولا تضيق به ، بل ان التحول الاشتراكى يزداد رسوخا بالانفتاح على الدنيا ٠٠ كما أن الثقة فى قيادات الدولة ومؤسساتها وما تتخذه أجهزتها من قرارات ، لا تكون الا بعد استعراض أفكار فئات الشعب واستطلاع آرائها ٠٠

وتأكيدا لايمـــانى بذلك ، فتحت بابى عـــلى مصراعيه ٠٠ والتقيت بالتجمعات الطلابية على اختلاف آرائها وأفكارها واتجاهاتها ومذاهبهـا فى مؤتمرات متواصلة داخل قاعات اللجنة المركزية ، بلغ عددها ثمانية وأربعين اجتماعا ومؤتمرا فى أقل من شهر واحد دار خلالها نقاش وحوار مفتوح حول كل القضايا الوطنية ، وفى مقدمتها ظروف المعركة المصيرية ٠

وقلت فى مستهل هذه الاجتماعات ان الإتحـــاد الاشتراكى يهمه أن تكون صلته بالطلبة متينة ومنتظمـــة ، فتتاح لهم الفرصة دائما لعقـــد اجتماعاتهم ولقاءاتهم فى داخل الاتحاد الاشتراكى ، بل وأكثر من ذلك انهم يستطيعون أن ينظموا أى اجتماع طلابى بحت ، أو اجتماع يشارك فيـــه أساتذة الجامعة أو بعض القيادات السياسية اذا أرادوا ليكون هناك التقاء فكرى حول القضايا الوطنية ٠

ولمَ تكن تلك الروح التى سادت أعمال الاتحاد الاشتراكى خلال هذه الفترة قاصرة على الطلاب ٠٠ ولم تكن خـــوفا منهم ، وانما كانت بمثابة سياسة عامة يتبناها النظام السياسى ولصالح جميـــع فئات قوى الشعب العـاملة ٠٠ ان نظـام البـاب المفتوح الذى قررت أن يســير فيه الاتحـاد الاشتراكى هو نظام المناقشة الحرة ٠

وكانت تجربة شاقة للتنظيم السياسى أن يقف أثناء هـــذا التحرك الواعى وقفـة بحث وتأمـل ودراسـة لأسلوب العمـل بالتنظيم السـياسى نفسه ، وأقرر أن أجهزتنا كلها الشعبية والتنفيذية على السواء تحتاج الى مزيد من الانفتاح على الجماهير ٠

وبهذا الأسلوب الســـياسى الجديد بدأت نشـــاطى داخـل التنظيم السياسى مواجها أولى ما تصديت له من مشاكل وأكثرها الحاحا ٠٠ مشكلة الطلبة ، وأعتقد أن هذا الأسلوب السياسى قد حقق أغراضه ، فمنذ البداية وضعت نصب عينى أهدافا ثلاثة ربما أكون قد وفقت فيها ٠

ــ كنت أهدف ــ أولا ــ الى ازالة الفجوة أو أزمة الثقة بين جمـــوع الشباب والقيادات المسئولة ، تلك الفجـــوة التى ظهرت بانقضـــاء عام ١٩٧١ ، عام الحسم ٠

ـ وكنت أهدف ـ ثانيا ـ الى وضع حلول عاجلة وفعالة لما يواجهه الشباب عامة ، والطلاب خاصة من مشاكل فى حياتهم أو فى دراستهم أو فى نشاطهم ٠

ـ وكنت أهدف ـ ثالثا وأخيرا ـ وهذا هو الأشمل والأهم ، أن أمهد من خلال مناقشاتى ومناقشات قيادات التنظيم مع الشباب ، لسياسة عامة مضمونها الانفتاح الكامل على الجماهير ٠٠ سماع الرأى والرأى الآخر ٠٠ كنت أهدف الى نوع من « الانفتاح السياسى » ٠٠ أحاول أن أعيد الطريق أمام تطبيقه فعلا وعملا ٠٠ حتى نصل ـ مع جماهير الشعب ـ بعد فترة التمهيد هذه ، الى خطوة أبعد وأعمق فتقيم « المنابر السياسية » ٠٠ ومن المنابر نستطيع أن نعبر ٠٠ حتى نصل الى الضفة الأخرى ٠٠ نصل الى حرية اقامة « الأحزاب السياسية » ٠٠ وهذا هو ما تم فعلا ٠

ومن هذا المنطلق السياسى ذاته ، اتجهت الى مباشرة أعباء مهمتى الجديدة داخل التنظيم السياسى ٠٠ اتجهت الى مسئولية تغيير أسلوب العمل فى الاتحاد الاشتراكى ٠

ولعل من أهم ما تضمنه دليل العمل السياسى الذى وضعناه وقتها هو تحويل عضوية الاتحاد الاشتراكى لأول مرة من العضوية الاجبارية الى العضوية الاختيارية ٠٠ بحيث لا ينضم الى التنظيم الا الراغبين ٠

وحقيقة ان المشاركة السياسية الايجابية ، والمؤمنون بالخط الفكرى والسياسى الذى يقوم عليه التنظيم ، الا يرغم أحد على عضوية التنظيم دون اقتناع مع توفير الضمانات لاكتساب العضوية وممارستها ، وبهذه الضمانات يفتح باب التنظيم السياسى كاملا أمام المواطنين بحيث تكون العضوية اختيارية وتوافر فيه الشروط التى ينص عليها النظام الأساسى للاتحاد ثم رأينا الغاء نظام العضوية المنتسبة ٠

أما فيما يتعلق بمبدأ تحالف قوى الشعب العاملة ، فقد رأيت ضرورة الحفاظ الكامل عليه خلال تلك المرحلة واعتباره الأساس الراسخ للوحدة الوطنية مع عدم جواز النيل منه أو المساس به .

ولأن الشباب كان يشكو ـ بل ويعانى فى الواقع ـ من الفراغ السياسى فقد رأيت انه من الضرورى اقامة تنظيم شبابى ولاؤه لله ، والوطن ويحظى بثقة واحترام وحب الشباب فى مختلف القطاعات تمكينا ودعما للتنظيم السياسى واثراء له فى كل مراحل النضال الوطنى .

لذلك ناديت بضرورة اقامة تنظيم شبابى يرتبط بالتنظيم مع تمتعه بقدر من الاستقلال وحرية الحركة وتكون له قياداته الذاتية على كافة مستوياته حتى لجنته المركزية ، مع تمثيله فى اللجنة المركزية للتنظيم الأم .

كما عززت الطلب الخاص بتشكيل المجلس الأعلى للشباب ليكون مسئولا عن وضع الخطة القومية للشباب ومتابعة تنفيذها وتوفير الامكانيات اللازمة لها .

ورأيت أن تكون الاتحادات الطلابية فى هذه المرحلة هى الجهة التى تمثل الشباب من طلاب الجامعات والمعاهد العليا منعا للازدواج والتضارب على أن يتم التنسيق بينها وبين منظمة الشباب ولجان الاتحاد الاشتراكى على جميع المستويات ثم يتبع هذه المرحلة انضمام شباب الجامعات والمعاهد الى تنظيمهم الشبابى الذى سوف تكون له فروعه داخلها حتى يتم توحيد كافة خطط تربية الشباب وجمع كافة القوى الشبابية فى اطار وطنى واحد .

وحيث انها أول مظاهرات في عهد السادات بصفته رئيسا للجمهورية ورغم معاصرته لهذه الحركة مرتين من قبل وهو رئيسا لمجلس الأمة فيجب أن نتعرض فى تحليلها الى مقارنتها بالمظاهرات التى حدثت ابان عهد

الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ٠ وموقف السادات منها ومدى تعبيرها عن الرأى العام ٠ وكذلك موقف البرلمـان ٠

فأما عن دوافع وأسباب هذه المظاهرات فهى تدور حـول المعركة وما يرتبط بها من قريب أو بعيد ٠ أى كل ما هو يبدو من تجهيزات والاعداد لهذه المعركة ٠٠ولا سيما الاحباط من محاولات حل المسألة سلميا وأخبـار المفاوضات المتتالية والتى لا تأتى بجديد أو حل ٠ ولذلك فان الدافع ابتداء هو اليأس من الحل السلمى الذى حاول الرئيس أنور السادات تحقيقه وان كان ذلك أيضا تأكيد لسياسة الرئيس الراحل جمال عبد النـاصر الذى كان أيضا يسير فى هذا الاتجاه وأقرب دليل على هـذا موافقته على مبادرة روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية بل وقد بادر أنور السادات من جانبه فى هذا المجال الا انه لم يتحقق شيئا ٠ وهذا اليأس بدوره دفع الجماهير أو الرأى العام للمطالبة بالاعداد للمعركة العسكرية ٠٠ وان كان ذلك الاعداد أيضا يسير وفقا لمفهوم كل من الرئيسين جمـال عبد النـاصر وأنور السادات ٠ بل وقد أعلن السادات بنفسه ان عام ١٩٧١ هـــو عام الحسم على اعتباز أن الحلول السلمية المعروضة أو المفاوضات لم ولن تأتى بحل للقضية وان المعركة قادمة ٠٠ وانما المسألة تعدو توقيت زمنى وعلى ذلك فان هذه المظاهرات تطالب بالمعركة كعـلاج للهزيمة ودفعـا للبناء ٠ أما مظاهرات عبد الناصر فكانت من أجـــل المطالبة بالتغيير ٠٠ تغيير كل ما أدى الى الهزيمة ٠٠ تغيير الأشخاص وقيادات ومواقف وأخطاء أى تغيير جذرى للنظام السياسى ٠

وان كان الرئيس جمال عبد الناصر قد تعرض لهـذه المظاهرات فى خطاب ٣ مارس ١٩٦٨ ـ ثم بعد نوفمبر ١٩٦٨ أيضا فان السادات قـــد تعرض لها كذلك فى الخطاب السابق وخطاب لاحق سنتعرض له ومن ثم فان

أعلى سلطة فى الدولة قد اهتمت بهذه المظاهرات وأولتها عناية خاص
دفعت بكل منهم للتصدى المعلن والمباشر لها مما يؤكد أن هزيمــة
١٩٦٧ كانت ــ بلا قصد ــ بداية نحو الشعور العام أو الاهتمــام ا
بمشاكل وقضايا قومية كان لا يجرؤ على مناقشتها أو الحــديث فيه
مؤسسة أو جهة أو شخصية قبل الهزيمة ٠ وهذا مؤداه أن يجعل من
الفردى محل اهتزاز دائما ٠

وكما ان مظاهرات ١٩٦٨ فشل فى التصدى لها من جانب السلط
بالاعتقالات وفض الاعتصام حدث ذلك أيضا فى هذه المظاهرات كما يلا
أن أنور السادات قد ردد بعض المعــانى فى حديثه السابق قد ترددت
قبل فى جنبات مجلس الأمة عندما كان ينــاقش مظاهرات ١٩٦٨ و
حينذاك رئيسا له ٠

وأولى هذه المعانى ــ حرية الطلاب فى مناقشة القضايا الهامة وال
التى تهم بلدهم ولكن دون اسفاف ودون تهديد بالاعتصام من أجل تحا
مطالبهم ولا سيما فى ظروف غير عادية وهى ظروف الحرب ٠

وثانيها ان هذه المظاهرات وان كانت تعبيرا عن التمزق النفسى ال
يعانيه الشباب من هزيمــة يونيو ١٩٦٧ الا أنهم لابد من احترامهم ؛
المجتمع ولا سيما الكبار مقاما وسنا وكذلك احترام القانون وبالتالى تا
مناقشتهم للأمور العامة من خلال التنظيمات الشرعيــة أو السياسية
الدولة كالاتحاد الاشتراكى أو الاتحادات الطلابية ٠

وثالثها التهديد باستعمال السلطة للأحكام العرفية للتصدى لهــ
المظاهرات ولا ســيما المتطرفين من الطلبــة ذات الألوان السياسية ال
لا تتوائم مع النظام العام حينذاك ٠ ولكن هذا التهديد يمتزج بعدم اعه

هذه السلطة ثقة فى القاعدة الطلابية انها بخير ولا تبغى أو تريد أى خلل أو تخريب للدولة ٠

وكما أنه قد وقعت بعض التغييرات اثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ وعلى الرغم من ذلك طالب المتظاهرون بتغيير جذرى الا آن هذه المظاهرات كانت من أجل رفض الحلول السلمية وحتمية المعركة وعن هذه المطالب رد الرئيس السادات بأنه يتضامن معهم حيث انه سبق وأن أعلن ذلك من شهرين من قبل هذه المظاهرات ومع ذلك فان ســوء الفهم أدرك البعض الذى أوعز القيام بها ٠ وردا على موقف الاتحاد السوفيتى المضـطرب أو السلبى من تسليح مصر لم يرد أن يعلن انها تتعثر ولكنه ألح بأنها ما زالت جارية على أعلى مستوى ٠

وفى مظاهرات ١٩٦٨ لم يكن خط هيئة التدريس كبيرا فى المساهمة بتهدئة هذه الأحداث وان هذه المساهمة كانت كبــيرة فى أحداث ينـاير ١٩٧٢ ٠

وقد استنكر الرئيس أنور السادات تشكيل اللجنة الطلابية العليـا كما سبق وأن استنكرت فى مظاهرات ١٩٦٨ ٠

كما ان اتحادات الطلبة لم تستنكر هذه المظـاهرات فى عام ١٩٦٨ الا اتحاد واحد فقط ألا وهو اتحاد طلبة جامعة القاهرة والذى كان قد أبدى استعداده لشراء أوتوبيس من ميزانية الاتحاد بديلا عما خربوا فى مظاهرات نوفمبر ١٩٦٨ ٠ ولكن معظم اتحادات الطلبة على مستوى الجامعـات قد أصدرت بيانات تأييد للرئيس السادات واستنكار لما حدث من تظـاهرات طلابية وان كان يمكن القول أن هذه الاتحادات الطلابية قد مالت للسلطة السياسية حينذاك فانها قد تشكلت قبل تولى الرئيس السادات مسئولية رئاسة الجمهورية ٠ وقد بدأت هذه التشكيلات تبدو ميلا للسلطة السياسية

من قبل بدءا من الاستنكار الذى أشرنا اليه من اتحاد جامعة القاهرة والذى كان يراسه فى ذلك الوقت الطالب عبد الحميد حسن · كما وان المظاهرات فى ١٩٦٨ قد وصلت الى فناء مجلس الأمة الا أن هذه المظاهرات لم تصل الى هذا المدى بل وصلت بعض وفودها فقط الى المجلس ·

ولم تناقش مسـألة هذه المظـاهرات فى مجلس الأمة كهيئة تشريعية بل نوقشت فى لجنـة الشـباب برئاسـة المهندس أحمـد التونى · عـكس مظـاهرات عام ١٩٦٨ التى نوقشت فى المجلس مناقشـة أثمرت عن نتائج عديدة · وبالبديهى فان السادات قد حاول أن يضع هذه المظـاهرات فى حجم أصغر مما بدت فى عام ١٩٦٨ · ولذلك فان ايعازه أو توجيهاته كانت بالمناقشـة على مستوى لجنة وليس المجلس ككل · والذى كان يتيح الفرصة لمهاترات وانتقادات تبدو عالية الصوت كما حدث ذلك فى مظـاهرات ١٩٦٨ وأثناء مناقشـة المجلس لها · كما ذكر الرئيس السادات انه قد سبق واجتمع بهيئة التدريس وحذرهم من التيارات المناهضـة للنظام أو التى ستفتت الجبهة الداخلية التى يجب أن تعد للمعركة · ومع ذلك انفلت الزمام وان كانوا قد أصدروا بيانات تأييد لرئيس الجمهورية ·

كما أن الرئيس السادات طالب بان يكون الطـالب ·· طالب دراسة أولا ثم يهتم بالأمور العامة وأخذ يعدد فضـل أو دور الثورة فى توسيع القاعدة الطـلابية بالمسـاواة وتكافؤ الفرص وان لهم أولياء أمور وعلى ذلك لا يمكنهم أن يكون لهم موقف ضـد أو مناهض لهؤلاء أولياء الأمور الممثلين فى الأب والأسـتاذ وبالتالى السـلطة · كما ان الرئيس السادات أشار الى تجربته الشخصية كطـالب سـابق فى كلية التجـارة عام ١٩٣٥ · وذلك للتدليل على انه قد عانى كما يعانى الطـالب من أمور خاصة وعامة ومحنته المـادية التى عاشها فى نضاله وكفاحه الثورى ·

كما اشار الرئيس الى دور الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية في مظاهرات فرنسا عام ١٩٦٨ والتى أدت باعتزال ديجول السياسة والتى أعقبها الطلبة فى مصر عام ١٩٦٨ أيضا • وكان ذلك دلالة أو تمهيدا أو مقدمة لما سيعلنه الرئيس السادات فيما بعد بأن هذه المظاهرات كان محركها قوى أجنبية •• وكان ذلك نفس رأى السلطة السياسية من قبل عندما أعلن الرئيس عبد الناصر فى ديسمبر ١٩٦٨ وأمام المؤتمر القومى الذى عقد لمناقشة المظاهرات حيث صرح بأن هناك عناصر مصرية تعمل لحساب اسرائيل وأبدى استعداده لاعطاء فرصة للذين تورطوا مع اسرائيل أن يقدموا أنفسهم للجهات الوطنية للتكفير عما تورطوا مع إسرائيل أن يقدموا أنفسهم للجهات الوطنية للتفكير عما آتوا به من تصرفات أو أعمال مناهضة وعلى ذلك فان السلطة السياسية فى كلا العهدين مع اقرارها بحق الطلبة فى الاحساس العام والاهتمام بالقضايا العامة وصواب بعض مطالبهم ومحاولة استمالة هؤلاء الشباب وارضاءهم الا أنها تلمح وتوعز وتعلن بشكل أو بآخر بأن هذا التعبير العام محركه وباعثه قوى أجنبية ورغم هذا الشعور العام •

ومن خلال بيان الرئيس أيضا لوحظ أنه أشار بعدم سعادته باضطراره لفض الاعتصام حيث يلمح بأنه اضطر لاقحام الأمن فى ذلك • وقد سبق وأن ذكرنا أنه كان شديد الغضب من هذا الاعتصام والذى وصل تعداده الى ثلاث آلاف طالب • وكان مصمما على فضه • وكان ممدوح سالم وزير الداخلية فى ذلك الحين يهدىء من روعه • وحيث كان جهازا من الرئاسة الخاص به والذى أنشأه لأول مرة يرفع اليه تقارير بخطورة أمر الطلبة • وحيث كانت تقارير وزارة الداخلية لا ترى ذلك انما الأمر أقل خطورة •

وفى ١٧ يناير وكان اليوم التالى لبعض التعديلات الوزارية صـ الرئيس السادات على فض لاعتصام وأمر ممدوح سالم تنفيذ ذلك حيـ اقتحمت الشرطة الجامعة وتفرقة الاعتصام ٠

وكانت هناك حوادث قد وضحت أثناء هذه المظاهرات ذات موقـ متناقض ٠ فهناك جانب من الطلبة يؤيد السادات وجانب يعارضه ٠٠ وجانـ أخذ موقف المتفرج ٠٠ كما كانت هناك استفزازات توقع بينهم ٠ وهنا تفسيرا ومبرر خطير لذلك يسرده محمد عبد السلام الزيات فيقول انه فور اندلاع هذه المظاهرات أرسل فى طلبه الرئيس السادات وعنفه عـ أسلوب الحوار الجارى ٠٠ مع الطلبة والأساتذة وان هذا يؤدى الى تفاقـ الموقف واتهمه بأنه سبب المصائب كلها أى مظاهرات الطلبة ٠ « وأنا كلفـ ناس تعمل فرق تصدى » ٠٠ هكذا قال له ٠

ويضيف عبد الزيات قائلا : فقد كلف الرئيس السادات نواب مجلس الشعب عن الصعيد لعمل هذه الفرق للتصدى للمظاهرات مما أدى الـ وقوع المصادمات التى حدثت بين الطلبة فى الجامعة وأدت الى اصابات لبعض منهم ٠

كما ذكر عبد السلام الزيات فى احدى صحف المعارضة أوائل عا ١٩٨٣ بأن الرئيس السادات كان يشجع أيضا الأسر والجماعات الدينيـ وأعطى توجيها لذلك الى الدكتور صوفى أبو طالب نائب رئيس الجامعة فـ ذلك الحين ٠ وحيث كان الأخير يحضر ـ بناء على هذا ـ اجتماعات هذ الأسر والجماعات ويهاجم الناصرية والشيوعية وحيث انه رأى ان الناصريـ وجه للشيوعية ٠ وعندما كتب ذلك لم يرد عليه الدكتور صوفى رئيس مجلس الشعب مما أكد ما ذكره بل وتضيف ان ممدوح سالم كان يعلم بذلك ولكنه غير راضى عنه ٠ كما ان محمد عثمان اسماعيل أمين عام الاتحاد

الاشتراكى بأسيوط قام بتنفيذ هذه التوجيهات بصورة سـافرة مما أقلق أنور السادات ومن هنا اكتسبت الجماعات الدينية قوة ودفعة للتصدى لمواجهة التيارات المضادة كالشيوعية أو غيرها ٠

ومن هنا أيضا تثور لدينا الدهشـة عما يذكره عبد السلام الزيات عن موقف الرئيس السادات من هذه المظـاهرات بهذه الكيفية ٠٠ ولاسـيما ان شـهادته هذه قد أعلنت بعد وفاة الرئيس السادات ٠٠ ؟ وانه قد سبق الاشارة بأن ان هناك بيانات نقابية تصدر لتعلن موقفها من هذه المظاهرات٠ ولم تصدر فى مظاهرات ١٩٦٨ ٠

وقد اهتم بيـان نقابة الصحفيين بها حيث انه أكد انها جزء من الثورة وليست منفصـلة عنها حتى لو كان الرئيس عبد النـاصر قدئدها قد مات وانما الثورة مستمرة بقيادة خليفته أنور السادات كما ان هذه المظاهرات تعبر عن رأى عام أيضا ٠٠

وقد انتهزت نقابة الصحفيين هذه الفرصـة الهامة والكبيرة من مطالبتهم برفع الرقابة على الصحف كما أبدى أو وعد بذلك الرئيس السادات ٠

كما أشـار بيان نقابة المحامين انها حركة طـلابية مخلصة لا يشوبها أى انحراف ٠ وفى ذلك الاتجاه وذاك أيضا كان المعنى الذى برز فى بيان نقابة المهندسين وان كان بيـان نقابة المعلمين قد أشـار الى التعاطف مع الحركة الطـلابية لأهدافها الوطنية الا انها تطالب الطلبـة بالهدوء والتعقل لظروف الدولة الغير عادية والمصيرية والتى تتطلب التأنى فى اتخاذ القرارات المصيرية ولا سيما قرار الحرب ٠

وبعد هذه الأحداث التى وقعت كلها فى ذلك اليوم أى ٢٥ يناير ١٩٧٢ نشر انه قبض على ٩٥٠ طالبـا وهو مجموع المعتصمين بالجـامعة وانه تم

الافراج عنهم عدا ٣٠ طالبا . كما أن السلطات المسئولة سوف ترسل الى ادارتى جامعة القاهرة وعين شمس كشفا بأسماء الطلبة الذين سبق أن اعتقلتهم سلطات الأمن سواء أثناء اعتقالهم داخل الجامعتين أو أثناء سيرهم فى المظاهرات حتى تتولى الجامعتان التحقيق معهم اداريا داخل مجالس التأديب وفقا للوائح الجامعات .. مع توالى بيانات التأييد للرئيس السادات أيضا من جانب بعض النقابات والمؤسسات والاتحادات النقابية .

وفى أوائل فبراير تم التنسيق بين مجلس نقابة المحامين والمحامون المشتركون فى هيئة الدفاع عن الطلبة المحتجزين رهن التحقيق فى الاعتصام والمظاهرات . كما أعلن ان أمانة الشباب بالاتحاد الاشتراكى ترعى هؤلاء الطلبة وأعلن أيضا ان الأمانة ستقوم بتدريب ١٠ آلاف شاب عسكريا وسياسيا بعد أيام على دورات كل ١٥ يوم .

وصرح الدكتور كمال أبو المجد أمين الشباب بالاتحاد الاشتراكى بأن هناك فراغ يعانيه الشباب فقال انه لا توجد تنظيمات لأمانة الشباب فى الجامعات لعدم كفاية الوقت ولوجود جهات متعددة مثل لجان الاتحاد الاشتراكى والاتحادات الطلابية وادارة الجامعة .. وكانه بهذا يؤدى انتقادا شخصيا أو ذاتيا كما يبدو وهذه يعزز ثقة الشباب فى أمانة الاتحاد الاشتراكى مما يقربها اليها وهذا هو المطلوب الا انه رغم ذلك فلم تحدث هذه النتيجة المرجوة .

وانعقدت الهيئة البرلمانية وهى مكونة من أعضاء مجلس الشعب وأمناء الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات لبحث وتقييم الحركة الطلابية برئاسة المهندس سيد مرعى وكونت لجنة خاصة لدراسة أوضاع الطلبة ولاسيما الجانب الاجتماعى منها .

وعقدت لجنة الشباب بمجلس الشعب اجتماعا برئاسة المهندس أحمد

الدمرداش تونى عضو مجس الشعب وحضره حافظ بدوى رئيس المجلس والدكتور كمال أبو المجد والذى أعلن فيها : ان حركة الطلاب فى جوهرها حركة صحية بل وبالغة الصحة وهى تعبير عن قلق هذا الجيل نتيجة لعدم وجود المؤسسات التى تعنى به العناية الكافية كما ان الكثير من التساؤلات التى أثارها الطلاب كانت أيضا موضع تساؤلات كثيرين من غير المجتمع الطلابى وقال : ان من أشد الأمور خطأ أن يصدر الأمر للقاعدة كما لو كانوا جميعا مضللين أو خونة وهذا خطأ أخلاقى وخطأ سياسى ٠٠ لقد أحسن أكثرهم وأساء أقلهم ولن نجعل الانحراف هى القضية وان كنا نأخذ على بعضهم انهم تخطوا اطارات الشرعية ٠

وقال أيضا : اننا نريد استئناف الحوار فى هدوء وموضوعية حول القضايا التى أثارتها الحركة الطلابية كما نريد توضيح الأمر فيما يتعلق بالانحراف والمنحرفين وعلينا أن نحترم النتيجة التى تنتهى اليها النيابة العامة ٠

وبعد أيام من هذا التصريح أعلن انه قد تم خلال التحقيقات مع الطلاب المحتجزين اكتشاف قضيتين ليس للطلاب أى دخل فيهما ويبلغ عدد المتهمين فى القضية الأولى ١٦ متهما والثانية ٨ أشخاص ٠

وفى اليوم التالى لهذا أعلن بيان هيئات التدريس بالجامعات اثر اجتماعهم بالمهندس سيد مرعى السكرتير العام لاتحاد الاشتراكى : ان الحركة الطلابية حركة وطنية شريفة عبرت عما يدور فى أذهان الجماهير وانه من الضرورى الافراج فورا عن جميع الطلاب المحتجزين دون أن يتعارض ذلك مع امكان استمرار التحقيق مع من توجه اليه تهمة محددة ٠

وعقب ذلك اقيمت ندوة كبرى نظمها الاتحاد الاشتراكى والاتحاد العام لطلاب الجمهورية واصدرت عدة توصيات بعد نقاش طويل ٠٠ أبرزها ان

الحركة الطلابية الأخيرة تعبر عن المطالب التى تعكس رغبات القاعدة الطلابية فى هذه الميادين · ورفعت لمجلس الشعب واللجنة المركزية ومجلس الوزراء، فبالاضافة الى البيانات التى أصــدرتها النقابات المهنية وحركة النقاش التى دارت بين الاتحاد الاشتراكى والطلبة ولا سـيما اصرار الطلبة على مطالبهم ومرونتهم مع ظروف المعركة وبيـان هيئة التدريس الذى يتعاطف مع الطلبة ويؤيدهم الى حد كبير ·· فهذا وذاك كان بمثابة ضغوط يتعرض لها الرئيس السـادات مما حدا به لتخفيف حدة غضـبه والنزول عن الرغبة العـارمة والاحساس العام لدى الجمـاهير والطلبة والمهنيين حيث ان مطلب المعركة وجو المعركة المناسب هو مطلب نادى به من قبل فكان لزاما عليه أن يؤكد ان ما أعلنه كان يعنيه عمليا وليس نظريا أو خطب فقـط · ولذلك نجد انه فى خطـاب ١٦ فبراير بالمؤتمر القومى العام الذى دعا اليه قد تحدث فى ذلك وأعلن قرار الافراج عن الطلبة ·

فأعلن فى ذلك المؤتمر : وبادىء ذى بدء فاننى أريدكم أن تعرفوا ان حركة الشـباب المصرى بالتعبير عن نفسـه لم تكن بعيدة عن الجو العام الذى وصـفته لكم قبل قليل · أى كحالة من نفاذ الصبر ولقد كان منطقيا أن يظهر نفاذ الصبر أول ما يظهر لدى الشـباب · وهو بطبيعته حركة نحو المسـتقبل كما انه بالطبيعة أيضا حركة نشيطة بالحيوية تتعجل ولا تتمهل · وذلك مفهوم ·

ويجب أن نعترف لأنفسـنا ان بعض ما أحاط بحركة الشـباب كان يمكن تفاديه · ذلك لأن أعداء الوطن والخائفين من تطوره التاريخى · ودوره القائد فى المنطقة العربية كلها ، كانوا على استعداد لاستغلاله · وبعضا من هذا حدث بالفعل للأسف ·

كانت هناك أخطـاء التصقت نفسـها بحركة الشـباب ، وكان هناك

أعداء حاولوا أن يستغلوا حركة الشـباب ٠٠ ولم يكن لصدورنا أن تضيق ٠ لقد انتظرت عليهم سـبعة أيام كاملة ٠ فلقد كان علينا أن نوازن بين الآثار الايجابية لهذه الحركة ٠ وبين ما يمكن أن يصاحب ذلك من آثار سلبية ٠

وأريد على هذا المسـتوى العالى من السلطة الشـعبية أن تعرفوا موقفى بوضوح اننى لا أريد احتواء حركة الشـباب ٠ ولا أريد عزل حركة الشباب ولا أريد ضرب حركة الشـباب ٠٠ وفى يقينى ان مثل ذلك خسـارة لقوى النضـال الوطنى ٠ بل هو خسـارة للقوى الصانعة للمسـتقبل ٠ ولكنى رأيت وما زلت أرى ان مبادرة الشـباب الى الاهتمام العام مطلب من مطالب الثورة والمعـركة ٠ على أن يكون ذلك من خـلال المؤسسـات وليس خارج المؤسسات ٠

ولعلى أمامكم هنا أن أضيف أمرين اتخذت فى كل منهما قرار أرجو أن توافقونى عليه القرار الأول : أن نعيد اقامة منظمة الشـباب على أساس جديد وقوة الدفع البنـاء الذى ولدته حركة الشـباب المصرى طول تاريخها البعيد والقريب ٠ وأريد أن أكلف الدكتور كمال أبو المجد وهو من أقرب خبرائنا السياسيين اتصالا بمشاكل ومطامح الشـباب بهذه المسئولية ٠

أما القرار الثانى : فهو اننى طلبت الى النائب العام أن يفرج فورا عن كل الطلبـة الذين ما زالوا محتجزين للتحقيق فى بعض ما لحق بحركة الشـباب الأخيرة ، ولقد كان باقيا من هؤلاء قرابة الثلاثين ٠ وقد طلبت الافراج عنهم جميعا بدون اسـتثناء واحد ٠ على أن يحول التحقيق كله برمته وأوراقه وبما توفر من معلومات به الى الجـامعات تتولى عن طريقه المجالس التأديبية بحثه ٠ وعندما يثبت فى هذا الاطار الجـامعى ان هناك فى التحقيقات ما يمكن أن يختص به القضـاء بأنه يمكن وقتها ٠ وليس فى هذا الوقت ٠ أن تكون المساءلة القانونية ٠

وطبقا لما سبق نشره من ان هناك قضيتين لم يكن للطلبة فيهم يد ٠ وكما نشر أيضا بأن نيابة أمن الدولة كشفت ان ثلاث أجانب ضبطت معهم عدد من منشورات الحركة الطلابية وصلوا بعد أيام من بدأية الاعتصام فى الجامعة ٠٠ دون معرفة الطلاب لاستغلال هذه الحركة أولهم بلجيكى والاثنان الأخريان فرنسيان وقد التقطوا صورا فى القاهرة لمخابرات اسرائيل وطبقا لنفس الخط باعلان ان أى تعارض أو معارضة أو نقدا أو مظاهرة لا بد وأن يكون الايعاز بها ومحركها أو باعثها قوى أجنبية ٠٠ بغض النظر عن صحتها أو عدم ذلك وتبعا للحوادث ذاتها والظروف المحيطة والاستنتاج والتحليل ٠ فان الرئيس السادات أيضا فى كلمته أمام المؤتمر القومى السابق اشارة اليه قد تناول هذا الموضوع بشىء من التفصيل ٠٠ لم تعلنه جهة تحقيق أو جهة قضائية وانما حرص على ذلك من جانبه لاقناع الجماهير بأسلوب مباشر ٠

فاستدرك حديثه فى المؤتمر قائلا :

بتاريخ ١٩٧١/٧/٢٥ آخطرنا الرقيب العام المساعد ان هناك بعض المنشورات المعادية معنونة برقم «١» صادرة من الجبهة الوطنية المصرية محررة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية وزعت داخليا عن طريق البريد ٠ تعاقبت بعد ذلك عملية توزيع العديد من المنشورات داخل البلاد حيث قامت الرقابة البريدية بضبط أكثر من ١٥٠ خطابا منها على دفعات ابتداء من ١٩٧١/٧/٢٤ حتى تاريخ ٢/١٤ السنة دى ؛

كانت هذه الخطابات توجه الى بعض الفئات والشخصيات المختلفة عدد من النقابات المهنية والنوادى والجمعيات وبعض الصحفيين والأجانب عدد من أساتذة الجامعة ـ عدد من أصحاب المحلات العامة ـ بعض ضباط القوات المسلحة ـ بعض الشخصيات العامة ٠

اتضــح من الفحص الفنى للورق الذى طبعت عليه هذه المنشورات انه من غير المســتعمل محليا مش من مصر • كذا عدم امــكانية طبعها داخليا بالاضافة الى ان كاتب النســخ العربية من جنســية غير مصرية • وان القرائن كلها تشير الى أن جميع هذه المنشورات يتم تجهيزها واعدادها فى الخارج وان بعض أجهزة المخابرات المعادية تقف خلف هذه المنشورات •

أبرز الاتجــاهات اللى فى المنشــورات دى كان ايــه : الهجــوم على ما يسمى الوجود السوفيتى فى البلاد ــ نقد الســياسة الداخلية والخارجية والهجوم على شخص رئيس الجمهــورية وانتقاد الاتحاد الاشتراكى فى تشكيله الجــديد •• كذا التشــكيل الوزارى الأخير والتنديد بالصــحافة واتهامها بانها تخضع للســلطة خليكوا واخدين بالكم من الكلام ده •• المنشورات دى كلها ثبت انها جاية من بره •• نقد المعــاهدة المصرية ــ السوفيتية ووصفها بأنها أهدرت حرية وكرامة الشــعب المصرى • مهــاجمة الحلول الســلمية لمشــكلة الشرق الأوســط وان عام ٧١ انتهى دون حســم المشكلة الاشادة بشعب الســودان لضربه العناصر الشــيوعية فى الفترة الأخيرة • المنشورات دى بقى بتحث الشعب المصرى على الثورة ضــد الأوضاع فى البلاد وضــد الوجود السوفيتى وتحرير البلاد منها قبل تحريرها من الاحتلالالاسرائيلى •• والمطــالبة بحرية الصــحافة ــ التنديد بمهمة يارنج خدوا بالكم من الكلام ده كله ــ يوم ١٣/ يعنى ١٣ الشــهر ده أكدت المتــابعة ان أحد الأشــخاص شوهد الســاعة ١١ر٣٠ وهو يلقى بعض الخطابات المشــتبه فيها فى أحد صناديق البريد • وتم ضــبطها فورا • اذن من الرقيب العام المساعد حيث اتضح من فحصــها انها تحمل المنشورين رقم ٩ و١٠ ــ الصادرين عن نفس هذه الجبهة اللى بتشــتغل من ١٥ مايو ١٩٧١ ــ فى فبراير مســكو أول منشــورات منها والمنشور كان رقم ٩ و١٠ يعنى فيه من نمرة ١ الى ٩ بتوزع وبيقول نفس الــكلام اللى حــكيته لكم ده واللى اتورطوا فيه أولادى وقد تم

اخطار نيابة أمن الدولة وقامت بضبط الشخص اللى كان بيوزع تبين انه يدعى فوك ماركسين طالب فرنسى كان يقيم فى فندق سكاربيه فى شارع ٢٦ يوليو وسبق له التردد على البلاد اكثر من مرة

بتاريخ ١٤ فبراير ده برضه شوهد شخصان أجنبيان يقوم أحدهما بالقاء مجموعة من نفس الخطابات فى أحد صناديق البريد ثم توجه بعد ذلك وألقى نفس الشخص مجموعة أخرى فى صندوق بريد آخر وتم اخطار نيابة أمن الدولة فورا حيث قامت بضبطهما وتبين ان الشخص الذى ألقى الخطابات يدعى هيرين جاك بيير جوزيف بلجيكى الجنسية من رجال الصناعة من مواليد ١٩١٧/٨/٣٠ وان الشخص الذى كان يصطحبه هو نجله ويدعى هيرين بيير طالب من مواليد ٥٤ ٠ نتيجة استجواب الثلاثة اللى مقبوض عليهم عندى فى المخابرات ٠

باستجواب المتهم الأول الفرنسى فوك ماركسين اللى قلت لكم عنه اعترف بأنه جند بواسطة المخابرات الاسرائيلية فى فرنسا وانه تسلم حقيبة سوداء بها جيب سرى وضعت فيه مجموعة من هذه الخطابات وسلمت له لالقائها فى صناديق بريد القاهرة وانه قد تسلم فى مقابل ذلك ٥٠٠ دولار بالاضافة الى ثمن تذكرة السفر وقد قام فعلا بتنفيذ هذه المأمورية كما اتضح انه على علاقة ببعض الطلبة الأجانب بالقاهرة وانه يتردد على ناديهم ٠ دا المتهم الفرنساوى الأولانى

اعتراف المتهم الثانى البلجيكى ـ اعترف بأنه على علاقة بكثير من اليهود الذين تعرف عليهم عن طريق سيدة يهودية كان على علاقة بها منذ خمس سنوات وفى الفترة الأخيرة اتصل به أحد العاملين بسفارة اسرائيل فى بلجيكا وسلمه حقيبة بها جيب سرى وضعت له خطابات التى تم ضبطها اليوم وطلب منه القاءها ببريد القاهرة وقام فعلا بتنفيذ هذه المأمورية اليوم٠

وسجلنا اعترافاته ومقبوض عليه فى المخابرات عندنا ٠

الثالث ـ اللى هو يبأى ابن التانى ـ ذكر ان والده كان على علاقة بسيدة يهودية وانه أحضر معه بعض الخطابات فى حقيبة سوداء وحذره من الاقتراب من هذه الحقيبة وانه تردد بصحبته اليوم على صندوق بريد القاهرة حيث ألقى هذه الخطابات ٠

التعليق بقى اللى عندنا ـ بدأ بتوزيع هذه المنشورات بمعرفة المخابرات الاسرائيلية عقب حركة ١٥ مايو وهى تهدف بالدرجة الأولى الى بلبلة الجبهة الداخلية واشاعة جو من الفرقة وعدم الاستقرار واثارتها ضد النظام القائم فى البلاد ٠ كذا بث الكراهية ضد الاتحاد السوفيتى والتشكيك فى مساعداته لمصر ٠

الى جانب ذلك هناك ملاحظتان جديرتان بالنظر :

الأولى : كثافة هذه المنشورات من حيث الكم ـ كميتها كبيرة ـ فلقد كان هناك تركيز من جانب المخابرات الاسرائيلية على توزيع أكبر كمية منها خلال أحداث الطلبة الأخيرة وقبل افتتاح الجامعات ٠

الملاحظة الثانية : الشىء الغريب تواؤم الموضوعات التى تناولتها المنشورات الأخيرة مع التغييرات والأحداث السياسية فى مصر ـ فنجد المنشور رقم ٨ موجه الى المثقفين وطلبة وأساتذة الجامعات بالوجود الروسى وأخيرا نجد المنشور رقم ١٠ يتضمن هجوما على التشكيل الوزارى الجديد ٠

المعلومات دى أنا جبتها علشان اضعها أمامكم بوصفكم ممثلى الشعب وقدام أولادى الطلبة وممثلى الطلبة والشباب اللى قاعدين معانا هنا النهاردة ٠

والمعلومات دى كانت سبب من الأسباب ـ أنا قلت السبب الأول

انى أفرجت عن أولادى انه أنا واثق من سـلامة القاعدة الطـلابية ـ السبب الثانى ـ ده ـ أنا بأبرأ أولادى الطلبـة انه يكون لهم صـلة باسرائيل ـ لكن عايز أقول لهم أهو آدى نتيجة عدم الرؤية فى أثنـاء معركتنا نتصرف التصرفات اللى اتصرفوها ـ قامت جت اسرائيـل وباعته وواخده كلامهم كله حطاه فى منشورات ٠٠ كلامهم كله طبعاه فى منشورات ٠

عايز أقول بالنسـبة للمرحلة اللى جايه انشـاء الله لأولادى الطلبـة والشباب : البلد لها حق عليـكم ٠ ان وقت الدراسـة مقدس ـ لن أسمح بعد ذلك فى وقت الدراسـة بأى لخبطة ـ وقت الدراسة مقدس ٠ بعد ذلك ـ أولادى الطلبـة شـأنهم شـأن كل المواطنين لهم الحق فى أن يبدوا نظرهم فى أمور بلدهم ـ يبقى بأسلوب جامعى وباسـتئذان من الادارات بتاعتهم وبمؤتمرات منظمة من خلال التنظيـم بتاعهم وبالأسلوب السـليم اللى يقولوا فيه رأيهم ما فى عندى مانع ـ يقولوا ما احناش عاوزين مهمة يارنج ـ يقولوا زى ما هم عايزين يقولوا بس يقولوها بالأسلوب اللى يحـافظ على وحـدة الجبهة وما يخليش اسرائيـل واذاعات لندن وأمريـكا تصور الحـكاية فى الخارج لدرجة ان المصريين فى الخارج بعتوا بيبـكوا من تصوير راديو أمريكا وراديو لندن والاذاعة الاسرائيلية لمـا يحدث فى مصر بعتوا بيبـكوا ويقولوا ازاى دا يجرى ـ جبهتنا ـ ازاى دا يجرى ـ وازاى واحنا فى المعركة ٠

الى هذا الحـد كان تصـوير واسـتغلال العناصر المعادية لنا ـ طب احنا سبق قبل كده كان فيه ١١ محطة اذاعة معادية خلال معركتنا سنة ٥٦ و٥٧ بتذيع ضـدنا وما اتزمتشى الجبهة الداخلية أبدا وتغلبنا عليهم ٠

أنـا أفرجت عن أولادى الطلبـة علشـان أقول ان مالهومش صـلة باسرائيـل ٠ بأكررها وعلشـان أقول لهم الشـلاثة دول معتقلين عندى فى المخـابرات العامة واعترفوا اعترافا كاملا وأجانب وجايين من بره وجايين

المنشـورات وزى ما قلت لكم لهجة المنشـورات ماهوش مصرى اللى كاتبها ـ لهجته غير مصرية وورق مابنستعملوش فى مصر لكن كتب كل اللى بينادى بيه أولادى المنحرفين اللى فى الطلبـة مش القاعدة السـليمة بتاعة الطلبـة بتاعتنا ـ أظن يكون فى ده درس لنا جميعا ويكون لأولادى درس لنا فى هذا ونتنبه بقى ونحارب ونخش معركتنا كما يجب أن ندخلها بوعى ولمـا ينفذ صبرنا ما نغلطش نمسك نفسـنا ـ مجروحين كلنا مجروحين لكن ما نغلطش وندى فرصة لعدونا انه ينفذ الى جبهتنا مرة أخرى ٠

ولقد دار فى هذا المؤتمر القومى حوار بين أعضائه والرئيس :

ـ سؤال : لماذا لا يتم قبول متطوعين للعمل الفدائى فى سـيناء من بين الطلبة ٠٠ ؟

ـ الرئيس : الباب مفتوح لتدريب شاق وعنيف يسـتمر ٦ شهور بعدها يصبح فدائيا جاهزا للعمل فى سيناء ٠

ـ سؤال : لمـاذا لا يعمـم هذا نظـام التدريب العسـكرى الجاد فى المدارس ٠٠ ؟

ـ الرئيس : ابتداء من هذا العـام سيكون فى كل محـافظة مدرسة ثانوية عسـكرية ناخذ فيها أولادنا أبناء الشـهداء ثم ذوى اللياقة البدنية وتدريجيا سوف نعمم هذا النظـام على كل المدارس الثانوية بل سوف نعممه أيضـا فى المدارس الابتدائية ثم فى الجـامعات ٠ اسرائيل حريصة على تنشىء أجيالها تنشـئة عسـكرية واسرائيل موجودة فى قلب العالم العربى ولا بد أن نعمـل للمسـتقبل حتى نخلق أجيـالا قادرة على وقف أطمـاعها التى لا تتوقف ٠

ـ سؤال : أعتقد انه من الضرورى اشراك كل الأجهزة المسـئولة عن الشباب فى خطة قومية واحدة حتى لا يقع التعارض أو الاضطراب ٠

ـ الرئيس : الحقيقة احنا بندرس موضوع الشباب بكل عناية وأمامنا اقتراحان باعادة وزارته والمشكلة فى ذلك هو الخوف من أن يقتل روتين الوزارات المبادرات التى يجب توافرها فى المؤسسة التى تعنى بأمور الشباب • والاقتراح الثانى هو أن نشكل المجلس الأعلى للشباب ليضم جميع المعنيين بأمور الشباب وما زلنا ندرس الاقتراحين •

ـ سؤال : أرى عدم محاكمة الطلبة تأديبيا كما أرى عدم محاكمتهم جنائيا ـ خوفا من الاثارة •

ـ الرئيس : أولا أنا لا أخاف من الاثارة ـ ولكننى أسأل من الواجب أن يحال الى المجالس التاديبية للجامعة من تنكروا لكثير من القيم الجامعية ذاتها • من طردوا أساتذتهم ومديرهم من عرق العامل والفلاح •• وأنا لا أقول سرا الآن ـ لقد اتصل بى طلبة كلية الهندسة الذين بدأوا أولى الاجتماعات فى الجامعة ليقولوا لى ان العملية قد أفلتت من أيديهم وانهم يخشبون من عمليات تخريب يتوقعونها •

والقضية الآن بوضوح اننى لن أسمح بأن يخصص وقت الدرس لشىء آخر غير الدرس ـ بعد ساعات الدروس من حق الطلاب الجامعيين أن يشاركوا بالرأى فى قضايا أمتهم ولكن ذلك ينبغى أن يتم من خلال تنظيماتهم الشرعية •

وعقب ذلك المؤتمر بيومين تشكلت مجالس تأديب بجامعات القاهرة وعين شمس والأزهر والمعاهد العليا لحوالى ٢٤٤ طالبا •

فى ذات الوقت بدأت الامتحانات النظرية والتحريرية بالكليات العملية ، وهو ما يطلق عليها امتحانات نصف العام •

وفي ذات الوقت أعلن ان المنشـورات التي ضبطت كانت من اسرائيل وليست من آمريكا وكان ذلك في ٢١ فبراير ١٩٧٢ ٠

واختير يوم ٩ مارس يوما للطـالب المصرى بنـاء على اختيـار اتحـاد الطلبة حيث كان اليوم العالمي للطلاب ٢١ فبراير ٠

كما تقرر تعويض أصحاب المحال التي أصيبت بأضرار أثناء مظاهرات الطلبـة والتي أشـار اليها محمد سلامة وزير العدل في تقريره أمام المؤتمر القومى ٠ وأعلن مصـدر مسـئول بوزارة الداخلية ان هذه التعويضـات ستدفع من ميزانية اتحاد الطـلاب ٠ وسـاد الهدوء الظاهرى مرة أخرى في الجامعـات حيث استمرت الدراسـة وتتابعت الأسابيع وحيث أبدى الرئيس السادات اهتمامه بالمناسـبات الخاصة بالطلبـة احتراما لمشـاعرهم ومشاركة في احتفالاتهم الطـلابية فقد بعث برسـالة اليهم في مؤتمرهم الذى عقد بمناسـبة يوم الطـالب المصرى والذى كان قد سبق الاتفاق على تحديده مع سكرتير عام الاتحاد الاشتراكي المهندس سيد مرعى جاء بها :

بسـم الله الرحمن الرحيم ٠٠

أبنائي الطـلاب أعضـاء المؤتمر التاسع لاتحاد طـلاب الجمهورية ٠٠ في مناسـبة المؤتمر السنوى لاتحادكم الذى ينعقد في ظروف بالغة الدقة يجتازها شـعبنا والشعب العربي كله ٠ أحب بعد تهنئتي لـكم ودعائي بالسـداد والتوفيق أن أضع أمامكم بعض الحقائق التي أرجو أن تكون موضعا للدراسة والبت في جلسات مؤتمركم ٠

الحقيقة الأولى : ان ثورة التغيير التي بدأت عام ١٩٥٢ والتي حمـل الزعيم الراحل جمـال عبد النـاصر عليه رحمـة الله لواء قيـادتها طوال ثمانية عشر عاما معبرا عن جمـاهير مصر وارادة شـعبها لا تزال رحاها

دائرة ولا تزال وسط الصعاب والمشاكل تشق طريقها المستقيم نحو الحرية والاشتراكية والوحدة ‥ وهذه الثورة تحتاج اليوم أكثر مما احتاجت فى أى مرحلة من تاريخها الى جهد الشباب وثوريته وايمانه الذى لا حدود له بشعبه واستعداده النقى الطاهر للبذل والعطاء دفاعا عن مصالح ذلك الشعب وسيادته ‥ فالتحدى الهائل الذى يواجه أمتنا فى الداخل والخارج ويحتاج الى جهود الشباب والى تجدده والى طاقته الخلاقة والى تطلعه الدائم للمستقبل وتعبيره عنه

الحقيقة الثانية : ان الشباب والطلاب ليسوا قوة مستقلة ‥ ولا ينبغى أن تنفصل بمصالحها وحركتها عن مصالح وحركة قوى الشعب المجتمعة فى تحالف داخل اطار التنظيم السياسى وعليكم أنتم كقيادات شبابية وطلابية أن تجعلوا ذلك أساسا لرؤيتكم كلها ومنطلقا لحركتكم فى خدمة هذا الشعب والدفاع عن مصالحه .

ان العمل الوطنى الكبير الذى ينتظر الشعب فى مواجهته الحتمية مع الذين يحتلون أرضه ويتآمرون على حقوقه يجعل الوحدة الوطنية لقوى الشعب خلال هذه المرحلة قضية مصيرية لا يجوز التهاون فى المحافظة عليها والشباب والطلاب وهم أبناء قوى الشعب العاملة كلها عليهم أن يجسدوا فى حركتهم هذه الوحدة وأن يجعلوا من أنفسهم حراسا لها . فلا بديل اليوم للوحدة الوطنية غير التشتت والضياع وتفريق الصفوف ‥ وليس فى نية قوى الشعب العاملة ولا من مصلحتها أن تسمح بشىء من ذلك .

الحقيقة الثالثة : ان التنظيم السياسى وأجهزته التنفيذية المختلفة مطالبة كلها بأن تتخذ كل الاجراءات التى تكفل تدعيم الاتحادات الطلابية وازالة القيود التى تعوق حركتها كى تضيف للتنظيم الشبابى قوة وحيوية ‥ وفى هذا فان ارادة الطلاب وفكرهم يجب أن تكون الينبوع الأول

الذى نستمد منه هذه الاجراءات حتى يتعلم أبناؤنا معنى الديمقراطية وممارستها ·· وحقيقة الحرية وتعاتها ·

الحقيقة الرابعة : ان الاتحادات الطلابية مطالبة من جانبها بأن تزداد انفتاحا على جماهير الطلاب وارتباطا بحركتهم وتعبيرا عن مصالحهم ومشاعرهم حتى تكون بحق الأداة القوية الصالحة للعمل الطلابى فى الجامعات والمعاهد ·· وحتى يتأكد من خلال نشاطها هذا التزاوج الضرورى بين معنى الحرية ومعنى النظام · ذلك ان الانفصال بين الحرية والنظام هو أول الطريق الى الفوضى الى العقم والجمود · لقد اعملتكم واعطتنا مصر ولا تزال تعطينا الكثير ونحن نعطى لمصر حقها علينا وشباب مصر هو صانع حاضرها وجل مستقبلها ·· وأمام التحديات التى تواجهها مصر فان شبابها فيكم وفى مئات الآلاف من الجنود الواقفين على خطوط النيران هو بحق صانع حاضرها وهو أمل مستقبلها · وان التلاحم بين شبابنا فى الجامعات وفى المصانع وفى الحقول وعلى الجبهة هو قاعدة نضالنا الراهن وهو قاعدة انطلاقنا الى المستقبل مسلحين بايماننا بالله وثقتنا بالله وثقتنا فى أنفسنا واعتصامنا بوحدتنا ·

هذه كلماتى لكم ·· أبعثها اليكم من موقع الحب والاعتزاز والأمل ·· كان الله معكم ·· والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ·

وفى مايو ١٩٧٢ التقى أيضا الرئيس السادات بشباب الجامعات فى جامعة الاسكندرية حيث تحدث عن سياسته واجراءات الاعداد للمعركة وتوضيح السياسة الخارجية ·

ثم وجه الرئيس السادات حديثه الى الطلاب : فقال ان الطلاب يجب أن يعيشوا المرحلة · وأن يدركوا حقائقها وأبعادها · فمن هذا الجيل من الطلاب · سيخرج قائد مصر فى المستقبل ·

وأضاف إن العصبية والنرفزة والانفعال • لن يخدم القضية بأى حال • ويجب أن ندرك اننا فى مواجهة غزوة صهيونية • تماثل الغزوة الصليبية فى القرنين العاشر والحادى عشر • التى امتدت ٨٠ عاما • يجب أن نعى هذه الحقيقة • ونحدد حركتنا فى ضوئها ، ثم نحدد مسئوليتنا ودورنا بعد ذلك •

وقال الرئيس ان الله وهبنا وطنا يستحق أن نبذل كل غال فى سبيل عزته ونصرته ودعا الرئيس أن يوفق الله أبناء هذا الجيل فى حمل الأمانة والمسئولية •

وبعد أن انتهى الرئيس من القاء كلمته أجاب سيادته على أسئلة واستفسارات الطلبة •

س ـ جبهتنا الداخلية تحتاج الى تنظيم سياسى قوى ـ ولدينا لجنة مركزية وأمانة عامة لكن الأعضاء يقتصر نشاطهم على دفع رسوم العضوية فقط • اننى أطالب بزيادة المقاعد المخصصة للجامعات فى عضوية لجان الاتحاد الاشتراكى طلابا وأساتذة حتى يكونوا فى المواقع القيادية للتنظيم السياسى •

الرئيس : دولتنا تقوم على المؤسسات وكل مؤسسة لها دورها ومسئوليتها كاملة • وهكذا الجهاز السياسى أيضا • ولى سؤال : هل يعتبر الطلاب سلطة جديد فى الدولة ـ الشباب والطلاب لهم الحق فى أن يمارسوا حقهم السياسى كمواطنين على قدم المساواة بشرط أن لا تتعطل وقت الدراسة ولهم حقهم فى ممارسة النشاط السياسى من خلال الاتحادات الطلابية والاتحاد الاشتراكى والمطلوب من الطلاب أولا وأخيرا الانتهاء من الدراسة لتحمل المسئولية لان أمامنا معركة وبناء • والطلاب ليسوا سلطة جديدة فى الدولة • لكن لهم الحق أن يقولوا رأيهم

من خلال تنظيماتهم الشرعية • وبالنسبة للاتحاد الاشتراكى فاننا سنتفادى كل الأخطاء الماضية •

س — نريد أن يشترك الطلاب فى مجالس الكليات والجامعات ؟

الرئيس : أنا قبل بدء هذا العام جمعت أساتذة الجامعات وأعضاء هيئات التدريس وطلب أن تضع كل جامعة لائحتها وفقا لظروفها الخاصة • وعندما تضع كل جامعة لائحتها سوف أوافق عليها طالما انها لا تتعارض مع التقاليد الجامعية وبالاتفاق بين الطلاب وأعضاء هيئات التدريس •

س — من طالب من هندسة الاسكندرية جند عقب أحداث الكلية فى نوفمبر ٦٨ — لقد كنا نطالب عام ٦٨ بنفس المطالب التى تأكدت فى حركة ١٥ مايو التصحيحية — لقد كنا نطالب بحرية الصحافة واقالة شعراوى جمعة وتأكيد حق المواطن فى الأمن والحرية — ولقد أدخلونا القوات المسلحة ولم أعد فى الجامعة الا بعد أن ضاع منى عامان دراسيان • ثم طلب منى أنا وزملائى أن نجند من جديد فى القوات المسلحة عندما ذهبنا للحصول على شهادة معاملة •• أريد أيضا أن أتكلم عن موضوع تعدد المناصب ، العمل السياسى أنا أعرف شخصا هو عضو فى اللجنة المركزية وعضو فى مجلس الشعب وعضو فى مجلس الأمة الاتحادى وأمين شباب وعضو فى لجنة العمل الوطنى وعضو مجلس شعبى وأمين شباب فى احدى المحافظات وهو طبيب وفى نفس الوقت مجند لم يرتد الزى الكاكى أبدا (عبد الحميد حسن) ؟!

الرئيس : بالنسبة لحرية الصحافة بدى أشرح مفهوم مهم • كل جهاز بيشتغل ، الصحافة بتنشر عنه كل شىء فى المرحلة الأخيرة كان هناك استجواب للحكومة فى مجلس الأمة ونشر كل شىء •• حرية الصحافة أنا خايف ناخده كشعار اى واحد يروح لأى جرنال يكتب كلام ويقوله •

كل ما يحدث داخل الأجهزة بينشر هذا يساعد الشعب على أن يعرف ٠ وأنا أساعد على هذا وليس من مصلحة الشعب أن نحجب عنه شىء على الاطلاق ولكن لا المزايدات ولا التشنج أخليهم ينشروا لهم حاجة ٠ أى حاجة بتحصل نحطها قدام الشعب انما مزايدات وتشنجات ٠ ٠٠ أما بالنسبة لتعدد المناصب ٠ فقال الرئيس انه مش ممكن حد يجمع بين مجلس الشعب ومجلس الأمة الاتحادى ٠

س ـ من رئيس اتحاد طلاب جامعة الاسكندرية : سيادتك أكدت على نقطة هامة مش عايزين ارتزاق من العمل السياسى أو تجميع للمناصب عايزين مجلس قومى للشباب ٠ يخطط لهذا الشباب ٠ فى التشكيل الجديد للرئاسة ٠ هناك مستشارين عايزين مكتب للشباب فى رياسة الجمهورية ٠ حتى تحل مشاكل الطلاب ٠

الرئيس : أعمل مكتب ليه ٠ اتحادات الطلاب حا اجتمع بيها دورى ٠٠ وبالنسبة لتعدد الوظائف أنا قلت خط سياسى لا يمكن الجمع بين وظيفتين ٠ وعلى الأخص اذا كان واحدة منهم فى العمل السياسى والوظيفة الثانية فى التنفيذى ٠ اذا كان ده موجود النهاردة نشوفه ونراجع ٠

س ـ (من طالب يمثل الدراسات العليا) : اننى أطالب تأجيل التجنيد لطلاب الدراسات العليا حتى ٣١ سنة ٠ يكون خلالها قد انتهى من اعداد رسالته ٠ أيضا لدينا مشاكل نقص المنح الدراسية بالنسبة للمعاهد العليا ٠

الرئيس : المشكلات الخاصة بالتجنيد بالنسبة لطلاب الدراسات العليا يبحثها الفريق أول صادق أما الموضوعات المتعلقة بنقص المنح لمعيدى المعاهد العليا فيبحثها الدكتور شمس الوكيل ٠

س ـ (من طالب بجامعة الأزهر) : ان جامعة الأزهر لديها من المشاكل ما يفوق امكانيات ادارتها وحتى الآن لم تستكمل الجامعة أجهزتها ومعاملها • ماذا يحدث لو خصصت أموال أوقاف الأزهر لذلك ؟

الرئيس : سأطلب من الدكتور عزيز صدقى زيارة الجامعة لحل مشكلاتها • وبدى أقول لكم ان أموال الأوقاف تذهب أيضا الى المشروعات العامة •

س ـ (من طالبة) : لماذا لا يتم تجنيد الطالبات ؟

الرئيس : سوف أتيح الفرصة أمام الطالبات للاشتراك فى أعمال التمريض •

س ـ (من عضو لجنة التهجير لطلاب سيناء) : اننى أطلب اتاحة الفرصة لطلاب سيناء بالقاهرة والاسكندرية بزيارة أهاليهم وذويهم واستعجال الاجراءات الخاصة بامتحانات الثانوية العامة حتى لا يتأخر الطلاب •

الرئيس : يا صادق اعملوا اتصالاتكم مع الصليب الأحمر وهيئة الأمم لتحقيق مطالب طلاب سيناء • أيضا يجب أن نقيم بيتا بالاسكندرية لطلاب سيناء على نفقة القوات المسلحة كالبيت الذى تم انشاؤه بالزقازيق •

س ـ (من طالبة) : لماذا لا يدرس الدين فى الجامعات • أنا أحتاج للناحية الدينية وهناك كثيرات مثلى ـ ثم اللغة العربية مستواها يتدهور فى الجامعة بشكل غير متصور حتى الكتب الجامعية فيها أخطاء فى اللغة العربية ولدينا مجمع للغة العربية عبارة عن برج عاجى يعيش بعيدا عن مشاكل اللغة •

الرئيس : برافو يا بنتى برافو ٠٠ الدكتور شمس يتولاه بالنسبة للدين واللغة العربية والتربية القومية يتولاهم قبل السنة الدراسية القادمة ٠

س ـ (من رئيس اتحاد طلاب عين شمس) : ان هناك ثلاثة طلبة ما زالوا معتقلين واحد من عين شمس واثنان من القاهرة ٠

الرئيس ـ أنت عارف انهم معترفين اعترافا كاملا ومع ذلك سوف أفرج عنهم لانهم فى النهاية أبنائى والتفت الرئيس ناحية السيد ممدوح سالم وقال : طلعهم بكره الصبح طلعهم يا ممدوح ٠

س ـ بالنسبة لما حدث فى المعهد العالى التعاونى الزراعى بشبرا الخيمة ـ أريد أن أقول ان هناك عددا من الطلبة أجبرتهم الظروف على ارتكاب الخطأ ٠

الرئيس : احراق سيارة العميد تصرف خاطىء مائة فى المائة قلت بيكتبوا منشورات وحانفرج عنهم وحاتسلم عليهم بكره ٠ لكن لما تتطور المسألة الى الحقد أنا نبهتكم يا ولادى مش عايزين حقد ٠ نحرق وندمر ٠ أنا كما لازم أراعى شعور هيئات التدريس زى ما أنت عايز تبقى مرتاح هيئات التدريس لازم تبقى مرتاحة ولهم كرامتهم أنا ضد الانفعال من لا شيء ٠ هذا ما يريده العدو ٠ ننفعل ونتشنج ٠٠ يا ابنى فيه سيادة الدولة وسيادة القانون فى كل مكان ومنذ توليت الى يومنا هذا لم يصدر منى أمر اعتقال واحد ٠ أنا لا أريد اجراءات استثنائية لانى مش فى حاجة الى الناس كمان لازم نحترم القانون ٠ هل تقبلوا بحكم الدكتور شمس يشوف الموضوع ده ٠ فأجاب الطلبة بالايجاب وانتهت جلسة الحوار ٠

وكان للبرلمان موقف متشابه الى حد كبير تجاه مظاهرات تالية ٠ كما كان موقفه ازاء مظاهرات فبراير عام ١٩٦٨ ٠

وسنعرض لهذا الموقف تفصيلا ثم نعاود المقارنة بين الموقفين وأيهما كان أكثر تأثيرا أو فعالية ٠

وان كان يبدو لأول وهلة الفرق بينهما ٠ فى انه فور المظاهرات الأولى فقد أتت الحكومة للمجلس لتدلى ببيانات لتوضح الحقيقة أو موقفها الحكومى ازاء المظاهرات ٠ أما فى الثانية والمقصود بها ما نبحث تحت القبة ان المبادرة كانت برلمانية وان كان قد دعا اليها أيضا رئيس السلطة التنفيذية الرئيس انور السادات وربما ما دعاه لهذا معرفته وتجربته السابقة عنـــدما رأس المجلس ازاء المظاهرات الأولى ٠

بالاضافة الى أن مجلس الأمـــة ذاته كان مستهدفا ضمن أهـــداف وانتقادات هذه المظاهرات فقد جاء باحدى مجلات الحائط فكـــرة عن الرأى الذى كونه كتاب هذه المجلات عن أعمال ونشاط المجلس بأنهم صوروا أو رسموا المجلس بأنه مهزلة مرسومة ومخططة ٠ بين المجلس والحكومة ٠٠ وهذا ما أعلنه رئيس لجنة تقصى الحقائق بالمجلس الدكتور السيد على السيد ٠

ولكن كيف بدأت الخيوط والى أين انتهت تحت القبة ؟

ففى جلسة الثامن من يناير عام ١٩٧٣ أعلـــن حافظ بدوى رئيس المجلس قائلا : لقد وصلتنا رســـالة من السيد رئيس الجمهورية ونصها كالآتى :

السيد رئيس مجلس الشعب :

تحية طيبة وبعد ٠٠ نظرا لما حدث من بعض طلبة الجامعات من وقائع تتولى نيابة أمن الدولة تحقيقها ترتب على ذلك أن بدت محاولات من بعض العناصر للاخلال بالأمن العام مما أدى الى تعطيل الدراسة بالجامعات ٠ الأمر

الذى رأيت معه أن يقوم مجلس الشعب بتشكيل لجنة من بين أعضائه لتقصى الحقيقة فى هذا الموضوع فى بدء بوادره فى العام الماضى وكان موضع بحث المؤتمر القومى العام ٠

وآمل أن تضع هذه اللجنة أمامها كل التطورات التى حدثت بالجامعات منذ ذلك الوقت كما آمل أن يشمل بحث اللجنة الأسس التى تراها كفيلة بتحقيق أسلوب الحياة الجامعية السليمة بما يكفل الحفاظ على مستقبل أبنائنا الطلاب فى اطار من القيم والمبادىء والتقاليد التى عاش عليها مجتمعنا وتسنى له بها أن يقف جبهة صلبة واجه بها كل المحـــاولات والتحـــديات التى واجهناها ٠

ثم قام المجلس بتشكيل لجنة برئاسة الدكتور السيد على السيد وكيل المجلس حينذاك وعضوية عشرة أعضـاء هم فـــوزى العمدة ود٠ أحمـــد أبو اسماعيل وأحمد يونس والمهندس الحسينى عبد اللطيف وكمال الشاذلى والمأمون صالح مشالى وعبده مراد والبرت برسوم سلامة وأحمد حلمى بدر وابراهيم عبده ٠

ولكن العضو مصطفى كامل مراد وقف يطالب بموقف الحكومة المبدئى والسابق كما حدث فى فبراير ١٩٦٨ حيث قال : كان من حقنا كمجلس أن نحاط من الحكومة قبل التطورات التى تمت حتى الآن فى موضوع الطلبة ولكن هذا لم يحدث ٠ لذلك فاننى ألفت النظر لهذا وأرى أنه من الضرورى أن تقدم الحكومة الى المجلس تقريرها عن كل الاجراءات التى تمت فى هذا الموضوع حتى يكون المجلس على علم بكل مجريات الأمور ٠٠ ولكن لم يلتفت الى طلبه ٠

ثم بعد عشرين يوما بالتحديد من هذه الرسالة وتكوين اللجنة بدأ

المجلس يستمع الى تقرير عن هذه الأحداث ثم تحدث ما يقرب من خمسة عشر عضوا فى هذا الموضوع حيث أدلى كل برأيه فيها ٠

وكما تناول هذا الموضوع فى مظاهرات فبراير ١٩٦٨ فأيضا سنتناول الاجابة على التساؤلات التى طرحت وتطرح أيضا بالنسبة لهذه المظاهرات حتى نصل الى حقيقة أو واقع هذه الأحداث وخاصـــة من خـــلال المواقف البرلمانية وهى مواقف سياسية ـ بالتأكيد ـ كان لها من الدلالات والمؤشرات الهامة فى تاريخنا السياسى وخاصة البرلمانى فيه ٠

والسؤال الأول هو ما هو رد فعل مجلس الشعب ازاء هذه المظاهرات ولا سيما انه كان من ضمن ما استهدفته من انتقادات وهجوم ؟ فلنعرض لتقرير اللجنة ثم نتعرض لما دار من مناقشات بالمجلس ٠

وجاء بالتقرير : لقد استظهرت اللجنة من مجموع بحثها الوقائع التالية فى خصوص كل جامعة :

الأحداث الطلابية فى جامعة القاهرة :

بدأت وقائع هذه الأحداث على النحو التالى :

١ ـ فى يوم ١٩٧٢/١٢/٥ قام بكلية الطب طلاب ثلاثة بنشر مقالات فى مجلة حائط كلية الطب جاء مخالفة للائحة الصحافة السابق صدورها من مجلس اتحاد طلاب جامعة القاهرة وقد تضمنت هذه المقالات الفاظا نابية مما دعا وكيل الكلية الى نزعها ، ولكن الطلبة أعادوا كتابتها دون موافقـــة مندوبى الاتحاد مما دعا الاتحاد الى شكوى هؤلاء الطلبة الى وكيل الكلية الذى قام بالتحقيق معهم تمهيدا لاحالتهم الى مجلس تأديب ، فعاد نفس الطلبة الى الدعوة الى مؤتمر طلابى فى قاعة الاحتفالات بالكلية دون موافقة الاتحاد أو ادارة الكلية ٠ ونظرا لعدم وجود أداة تنفيذية تساعد ادارة الكلية ، فقد

انعقد المؤتمر بالفعل فى الساعة الحادية عشرة صباح يوم الخميس ١٩٧٢/١٢/٧ بالكلية وانضم الى هؤلاء الطلاب فى الدعوة والخطابة طالب رابع وآخرون من خارج الكلية ٠

وانتهى المؤتمر بعدة قرارات أهمها :

ــ المطالبة برفض مبدأ التحقيق مع الطلاب الثلاثة ورفض لائحة الصحافة والدعوى لعقد المؤتمر مرة أخرى فى خلال اسبوعين لمتابعة تنفيذ قراراته ٠

وبناء على عدم احترام النظم الجامعية أكثر من مرة ٠ فقد صدر قرار بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦ باحالة الطلاب الثلاثة الى مجلس تاديب وحدد يوم الأحد ١٩٧٢/١٢/١٧ موعدا لانعقاد مجلس التاديب ٠

٢ ــ قام طالب آخر بالسنة النهائية بكلية الطب البيطرى بصفة مستمرة خلال العامين ٧١ و٧٢ باثارة البلبلة بين الطلاب وتحريضهم على عقد

مؤتمرات متواصلة والاعتصام من أجل المطالبة بمساواتهم بالاطباء أعضاء نقابة المهن الطبية الأخرى ، كما اصدر مجلة حائط تتضمن مقالات تدعو الى الاضراب من أجل هذه المطالب ، كما تعدى بالألفاظ والتهجم على عضو من أعضاء هيئة التدريس يوم ١٩٧٢/١٢/١٠ بقصد الاثارة والاخلال بالنظام والدراسة ٠

وبناء على ذلك صدر قرار بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٦ باحالته الى مجلس تاديب الطلاب ٠

٣ ــ ثم توالت الأحداث على الوجه التالى :

(أ) فى يوم الأحد الموافق ١٩٧٣/١٢/١٧ وكان هو اليوم المحدد

لانعقاد مجلس التأديب تجمع عدد كبير من الطلاب فى فناء الحرم الجامعى فى حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا منادين بالغاء مجالس التأديب الخاصة بطلاب كليتى الطب والطب البيطرى ورفع القيود عن حرية الصحافة الجامعية وتنادى باجراء انتخابات الاتحاد فورا • والتقى وفد منهم بالسيد نائب رئيس الجامعة لشئون فرع الخرطوم الذى أوضح لهم أن مجالس التأديب قد أرجئت نظرا لاعتذار رئيس مجلس التأديب •

(ب) وفى يوم الاثنين الموافق ١٩٧٢/١٢/١٨ قام بعض الطلاب بتوزيع بيان تضمن معارضة المطالبة بالغاء المحاكمات التأديبية مخالفا بذلك ما طالب به المجتمعون فى اليوم السابق كما دعا الى عقد مؤتمر طلابى فى الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٧٢/١٢/١٩ وذلك أمام مبنى ملحق كلية الحقوق وأعقب ذلك قيام مسيرة تردد مضمون البيان السابق توزيعه وتهتف بهتافات مؤيدة للقيم الدينية والوطنية •

(ج) وفى يوم الثلاثاء الموافق ١٩٧٢/١٢/١٩ تجمهر عدد من طلبة كلية الحقوق لمناقشة موقف الاتحاد من الأحداث الأخيرة بالجامعة المتعلقة بالمحاكمات التأديبية وما قام به الطلاب من مسيرة مضادة فى اليوم السابق وكذلك موقف اتحاد الكلية من رفض تعليق مجلات حائط تهاجم ما اتخذه الاتحاد من مواقف فى هذا المجال •

وتبع ذلك انعقاد مؤتمر عام بكلية الحقوق دون اذن من ادارة الكلية حدثت خلاله مشادة بين المتحدثين وبين بعض الحاضرين كان نتيجتها ان اعتدت مجموعة من الطلاب على طالبين من كلية الحقوق كما أصيب طالب ثالث بطعنة مطواه فى أسفل الظهر من الناحية اليسرى (قيل ان ذلك كان اثر مناقشة تناولت فيها احدى الطالبات ذات الله وانكار وجوده) •

وانفض المؤتمر على اثر هذه الاعتداءات على شكل تجمعات طلابية نتبج عنها اعتداءات أخرى على بعض الطلبة ٠

وبناء على تلك الأحداث فقد أجرت الكلية تحقيقا أنتهت فيه الى :

* احالة الطالب المعتدى الى مجلس تأديب الطلاب لاعتدائه على زميله الطالب بمطواه ٠

* انذار أربعة طلاب من كلية الحقوق وطالب آخر بكلية دار العلوم ٠

(د) فى يوم الأربعاء اولمافق ١٩٧٢/١٢/٢٠ حدثت عدة تجمعـــات بعضها يؤيد محاكمة الطلاب والبعض الآخر يعارض هذا الاتجاه مما تسبب فى حدوث كثير من المشاحنات والاشتباكات بين أفراد هـــذه التجمعات ٠ وكانت هذه التجمعات تتم داخل الحرم الجامعى وتتكاتف أمام مبنى الادارة وكان يتزعمها طالب بكلية الاقتصاد وطالبة بكلية الهندسة تنادى بالغـــاء مجالس التأديب وتطالب بحرية الصحافة الجامعيـــة ومناقشة الأوضـــاع السياسية العامة للدولة وتنادى بتشكيل لجان للدفاع عن الديمقراطية اذا لم تتم انتخابات الاتحاد قبل ١٩٧٣/١/١ ٠

٤ – (أ) فى يوم السبت الموافق ١٩٧٢/١٢/٣٠ عرف أمر القبض على بعض الطلاب ٠

وحوالى الساعة الثانية عشرة حضر أربعة طلاب الى مكتب السيد رئيس الجامعة طالبين السماح لهم بعقد مؤتمر عام فى القاعة ٠ وقد شرح لهم أن ذلك لن يسمح به وانه يمكن عقد أى اجتماع شرعى فى أى كلية من الكليات بمصاحبة هيئة التدريس وحتى لا تندس بين المجتمعين أية عناصر من خارج الجامعة اذ أن الدخول الى الحرم الجامعى أصبح غير محدد بعد الغاء الحـــرس الجامعى أما فى مؤتمرات الكليات فالطلبة يعرفون بعضـــهم البعض ويمكنهم

تنظيم اجتماعاتهم ولكن فى حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر تقريبا استطاع الطـلاب باستخدام الضـغط الشـديد من جميع الجوانب أن يحطموا مزالج الباب الرئيسى الكبير وقد انفتح تحت تأثير هذا الضغط واندفعت جموعهم الى القاعة حيث بدأوا اجتماعهم الذى استمر حتى الساعة الثامنة مساء بحيث انصرفوا على موعد للتجمع فى صباح اليوم التالى ٠

وقد لوحظ أن عدد الطلبة فى القاعة لم يزد فى ذلك اليوم عن ٥٠٠ طالب من ٥٤٠٠٠ طالب منتظم فى جامعة القـاهرة كما أن جميع الاتحادات والطلبة الملتزمين بالنظم الجامعية كانوا فى مؤتمرات ومناقشات واعية مـع أساتذتهم ولذلك فقد كانت الدراسة منتظمة فى أكثر من ٩٠٪ من فصول الجامعة ٠

(ب) فى يوم الأحد ١٩٧٢/١٢/٣١ قامت الادارة الهندسية منذ الصباح الباكر باصلاح الدعائم الداخلية للأبواب الثلاثة الرئيسية للادارة وضاعفت التقوية اللازمة لهذه الأبواب وأحكم رتاجها بأعمدة خشبية الا أنه فى حوالى الساعة الثانية عشر صباحا استطاعت جموع الطلاب أن تحطم هذه الأبواب الخلفية للقاعة حيث اندفع الطلاب الى داخلها وبدأوا عقد مؤتمرهم وقرروا استمرار الاعتصام بالقاعة وقاموا بتشكيل مجموعات منهم للسيطرة عـلى مداخل الجامعة والقاعة والتحكم فى عملية دخول الأشخاص الى القاعة ومع ذلك كانت الدراسة منتظمة فى الكليات وتقوم هيئة التدريس بالمحافظة على النظام وتشجيع الطلبة على التواجد فى كلياتهم ٠

(ج) وفى يوم الاثنين الموافق ١٩٧٣/١/١ تمكن بعض الطلاب من الاستيلاء عنوة على ٢٤ رزمة ورق مما يتشرب وأنبوبة حبر الطباعة من حجرة أرشيف مجلس الجامعة الموجودة ببدروم الادارة بعـد أن تمكنوا من كسر

بابها بحثا عن آلة الجستتنور وكسروا بعض أبواب غرف مكاتب الادارة بحثا عن آلة كاتبة لكتابة منشوراتهم · ولكن لم يجدوا شيئا · وقد أحيل الأمر للتحقيق ·

وفى حوالى الساعة العاشرة مساء تمكن عدد منهم من كسر باب حجرة جمعية المطبوعات بكلية العلوم حيث استولوا على كمية من أوراق الطباعة تقدر بعدد كبير من رزم الورق وكذلك تمكنوا من نقل ماكينة الطباعة الى قاعة الاحتفالات لاستخدامها فى أعمال الطباعة ·

وفى حوالى الساعة الثانية من صباح اليوم التالى تمكن عدد منهم قوامه ٤٠ شخصا من فتح الباب الرئيسى لكلية الحقوق واقتحموا حجرة الطبـاعة عنوة واستولوا على عدد ٢ آلة كاتبة ونقلوهما الى القاعة ·

وقد تبين انه فى الليلة السابقة قد قامت مجمـوعة من الطـلاب بالاستيلاء على مكاتب ايديال من ادارة العلاقات الثقافية الكائنة بالقـاعة وأفرغوا ما بها من أوراق رسمية لم يتم حصر محتوياتها بعد الا انه قـد شوهد بعضها مكتوبا على ظهرها بعض الملصقات والنشرات التى يصدرونها · وقد أحيل البلاغ المقدم من الادارة المختصة الى الشئون القانونية للتحقيق ·

وكذلك اقتحمـوا فى ذلت الليلـة الحجرة المخصصة لسـكرتارية أمين الجامعة بالدور الأرضى بقصد البحث عن أوراق وآلات طبـاعة وقد بعثرت محتويات المكاتب واستخدموا الحجرة فى تلك الليـلة لاعـداد منشوراتهم وملصقاتهم · وقد أحيل الأمر للتحقيق ·

وفى جميع هذه الأنشطة لتلك الفئة القليلة من الطلبة كانت الدراسة منتظمة فى أغلب كليات الجامعة بمجهود بعض أعضاء هيئة التدريس بالكليات

روعى الأغلبية العظمى من جماهير الطلاب بأن ما يحدث من هذه القلة انما هو أمر غير شرعى ٠

(د) يوم الثلاثاء الموافق ١٩٧٣/١/٢ استمر الاعتصام وكانت الاتجاهات الفكرية تتبلور فى القيام بمسيرة شعبية فورية تخرج الى الشوارع أو الاستمرار فى الاعتصام مع الاستمرار بالاتصال بالنقابات والهيئات والعمال ٠

وانتهى اليوم باصدار بيان يؤيد استمرار الاعتصام مع الاتصال بالهيئات والنقابات لكسب تأييدها ومشاركتها فى المسيرة المزمع القيام بها ٠

وعلم أن حوالى ٦ طلاب ممن ينتسبون الى جماعة شباب الاسلام بكلية الهندسة قد قرروا الاعتصام والاضراب عن الطعام بمكتب عميد الكلية الى أن يفرج عن طالب من زملائهم ٠

وقد تم حصر الكليات فى ذلك اليوم للاطمئنان على الدراسة واتضح ان جميع الكليات قد انتظمت بها الدراسة طوال اليوم عدا كلية الآداب وكلية الاقتصاد فلم يكن بهما الا دراسات متفرقة فى بعض الأقسام أما كلية الطب البيطرى فكان لها مشكلتها الخاصة ٠ التى تتعلق بمطالبتهم ببدل عيادة مساواة بالأطباء البشريين ٠

٥ ــ بالنسبة للمدينة الجامعية :

* سارت الأمور طبيعية جدا بالمدينتين (طلبة وطالبات) ولم يكن قد أثير أى شىء يتصل بما يجرى بين بعض الطلاب بحرم الجامعة حتى يوم الثلاثاء ١٩٧٣/١/٢ وقد علم بالمدينة ان أحد الطلبة بالمبنى الأول قد ألقى القبض عليه ٠

* فى الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء ١٩٧٣/١/٢ علقت بعض اعلانات صغيرة مكتوبة بخط اليد الكبير مكتوب عليها مثلا « اليوم اضراب عن الدخول للمطعم » و « اليوم اضراب عن دخول المطعم تضامنا مع طـلاب مدينة جامعة الاسكندرية لوحدة الحركة الطلابية » .

وقام المشرفون بنزعها فى التو ولم ينجم عنها أى أثر وتم تنـــاول الطعام بالمطعم بطريقة عادية تماما .

* فى الساعة الواحدة من صباح يوم الأربعاء ١٩٧٣/١/٣ تجمع عدد كبير من الطلبة بمدينة الطلبة وأخذوا يهتفون بما يفيد الاضراب عن الطعام تقودهم عناصر قدمت من خارج المدينة (من صالة الاحتفالات على ما يبدو) أشاعوا ان ذلك تضامنا مع المدن الجامعية الأخرى واحتجاجا على ما ادعوه من انتهاك حرم الجامعة والقبض على طـــالبين واختلفت الروايات بشأنهما بين قائل انهما قبض عليهما فى الخارج بمنشورات وباستدراجهما للخروج من المدينة تم القبض عليهما بالحرج .

وتفرق هؤلاء الطلبة بعد قليل .

وفى الساعة الخامسة صباحا — تقريبا — كان عدد من الطلبة يقف عند باب المدينة يمنع دخول السيارات وكان هناك ارتباط كبير بين هؤلاء و بين من يعتصمون بصالة الاحتفالات مع كثرة التنقل . ووضعوا بعض قطـــع الحديد والخشب على باب المدينة الرئيسى ومنعـــوا سيارات الأغـــذية من الدخول .

وفى الساعة السادسة تقريبا اجتمع أحد عشر طالبا من أعضاء اللجنة الطلابية بالمدينة الجامعية وانتهوا الى تقرير :

١ — عدم تناول الطعام بالمطعم يوم الأربعاء فقط .

٢ ـ كونوا لجنة منهم للوقوف على باب المدينة لمنع دخول السيارات من أى نوع وعدم دخول أى شخص سوى طلبة المدينة بالكارنيه والموظفين وسيارات وعمال « المقاولون العرب » والدفاع المدنى •

٣ ـ كتابة بيان كونوا له لجنة (لم يتم طبعه) •

وفى هذه الأثناء كان ميكروفون صالة الاحتفالات والدعاية بها تشير الى اضرابات طلبة المدن واعتصامهم وامتناعهم عن تناول الأغذية وتصوير الموقف بأكثر كثيرا من الواقع كنوع من الاثارة •

٦ ـ يوم الأربعاء الموافق ١٩٧٣/١/٣ اتضح أن هناك عاملين كان لهما أثر فى تقوية حركة المعتصمين الأول استغلالهم بث الاشاعات لدى طلبة المدينة مما أثار عدد كبيرا منهم وضمهم للقاعة والثانى استغلالهم لتصريح السيد النائب العام بأن أمامه أسبوعين لاتمام التحقيق مع المقبوض عليهم •

وفى حوالى الساعة العاشرة صباحا اتفق المعتصمون على الخروج فى مسيرة شعبية فى تمام الساعة الحادية عشر صباحا بقصد التحام الشعب مع الطلبة من أجل ما يطالبون به •

وبدأت الاستعدادات للمسيرة بعدة تجمعات طلابية اتجهت الى كليات الجامعات داخل الحرم الجامعى تهدف عن طريق الهتافات المثيرة الى تحريض الطلاب المنتظمين فى الدراسة والبالغ عددهم أكثر من ٩٠٪ من الطلبة بالخروج معهم فى المسيرة •

وفى حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا تجمع فى فناء الحرم الجامعى ما يقرب من ألفى طالب وتصاعدت الهتافات الداعية الى الخروج وخرجت مظاهرة الطلاب فى مجموعتين احداهما عن طريق أبواب كلية التجارة بقصد الالتقاء بمجموعة طلاب المدينة الجامعية (خارج سور الجامعة) والمجموعة

الثانية خرجت عن طريق الأبواب الرئيسية للجامعة متجهـــة الى المجموعة الأولى ٠

وبعد خروج المظاهرة الى خارج الجامعة اصطدمت قوات الأمن المركزى بالطلاب لمحاولة منع المسيرة ولكن المتظاهرين أصروا على غايتهم مما اضطر قوات الأمن الى استخدام وسائل تفريق المظاهرات (الغازا تالمسيلة للدموع والعصى) وقد تراجع المتظا هرون فور الاصطدام الى داخل فناء الجامعة ثم انهالوا بالطوب والحجارة التى انتزعوها من الحوائط الواقعـــة أمام كليتى الآداب والحقوق كما انتزعوا بلاط حديقة الحرم الجامعى وقذفوا بها قوات الأمن فردت عليهم قوات الأمن بالقاء الحجارة الملقاة عليهم بالاضافة الى القنـــابل المسيلة للدموع ٠

وقد استمر الاصطدام على باب الجامعة حتى حوالى الساعة الرابعة من بعد الظهر وقوات الأمن تحاول منع الطلاب من الخروج ٠

وفى حوالى الساعة السابعة مساء وجهت قوات الأمن النصح والارشاد للطلاب بالخروج وأوضحت ان الطلاب الـــذين يصرون عـــلى عـــدم الخروج سيتحملون تصرفهم ٠ ونتج عن ذلك اجتماع المعتصمين فى شكل تجمع قوامه حوالى مائتى طالب أمام مبنى الادارة العامة للجامعة ٠ ناقشوا فيه الخطوات التى سيتخذونها بعد مواجهتهم لقوات الأمن وانتهت المناقشات الى اتفاقهم على استمرار الاعتصام داخل القاعة (قاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة) ٠

وفى الساعة الثامنة مساء تبادل الطلاب المعتصمون النقـــاش حـــول الاعتصام فى القاعة وفى المدينة الجامعية وانتهوا الى الاعتصام بالقاعة ٠

وفى الساعة الحادية عشر تقريبا حضر الى القاعة وفد من طلبة المدينة الجامعية قوامه حوالى عشرين طالبا أقنعوا الطلاب المعتصمين حوالى ٨٥ طالبا

بالخروج من القاعة فرادى للاحتماء فى المدينة وتوجهوا فعـــلا الى المدينـــة الجامعية وتمكن بعضهم من نقل ماكينة الطبـــاعة الجستتنور التى استولوا عليها من كلية العلوم معهم وكذلك كمية من أوراق الطباعة الى المدينة بهدف أستمرار نشاطهم فى طبع المنشورات المثيرة وقبل انصرافهم تمكنوا من حرق كثير من أوراقهم فى أماكن متفرقة من القاعة .

أما فى المدينة الجامعية فقد دخلها حوالى الساعة الحـــادية عشرة مساء حوالى عشرين طالبا ممن كانوا بالصالة وحاولوا دخول النادى ثم انتظروا بالمدينة وتركوا آلة كاتبة وآلة طباعة تحت سـلم الدور الأرضى فى المبنى الثانى (سحبت على الفور وأخرجت خارج المدينة) .

وفى صباح يوم الخميس وعلى اثر صدور قرار اغلاق الجامعة تم اخلاء المدينة من الطلبة عدا الطلبة الوافدين والمهجرين وبعض من لهـــم ظروف خاصة .

وقد قدمت ادارة الجامعة للجنة التقصى تقريرا هندسـيا عن التلفيات داخل حرم الجامعة للادارة من لجنة شكلتها وجاء فيه بيان لهذه التلفيات .

(أولا) خارج مبنى ادارة الجامعة وقاعة الاحتفالات :

١ ــ خلع وتكسير حوالى مائة متر مسطح من بلاط الرصيف المضلع بممرات الحديقة الوسطى بالحرم الجامعى والخرسانة المحيطة به .

٢ ــ ازالة سواتر من الطوب الأحمر المخصصة للدفاع المدنى أمـــام مدخل كلية الأداب والحقوق والمكتبة العامة .

٣ ــ كسر زجاج صندوق المطافى فى الجهة الشرقية لكلية الأداب .

٤ ــ كسر باب المطبعة خلف مدرج ٥ بكلية العلوم وفقد عدد ٢ ماكينة طباعة وورق طباعة لم يحضر بعد .

ثانيا ـ داخل مبنى ادارة الجامعة وقاعة الاحتفالات الكبرى

١ ـ أبواب مدخل الادارة :

بها كسر في بعض أجـــزاء الأبواب الجانبية وخلع سكاكات الأبواب الحديدية من الخلف وأتلفت ، والباب الأوسط حدث به التواء وتفكك ببعض الحشوات الداخلية وجميع سكاكاته الخلفية ثم نزعها وكذلك كسر زجـــاج القواعد للباب الأوسط ٠

٢ ـ الأبواب الخلفية بالمبنى للادارة :

كسر الحشوات للباب الأيمن للداخل من جهة الملحق ونزعت السكاكات الحديدية من الخلف وأتلفت ٠

٣ ـ بدروم الادارة :

كسر باب المطبعة بمبنى الادارة ونتج عن ذلك تلف الكالون الـــذى أعيد تركيبه بمعرفة الجامعة وفقد منه بعض أوراق الطباعة لم تحصر بعد ٠

٤ ـ كسر وتلف عدد ١٢ ضلفة خلعت من البرافانات الخاصـــة بدار الأوبرا وكسرت مفصلاتها وخلعت بعض الأجزاء الخشبية منها وفقدت ضلفة واحدة منها ٠

٥ ـ أبواب مدخل قاعة جمال عبد النـــاصر وعـــددها ثلاثة أبواب وضلفتان ٠ وبها كسر قائم باب مدخل القاعة على شمال الداخـــل وتلف المفصلات والمقابض وخلع احداها وحدث التواء ببقية الأبواب ٠

٦ ـ كسر وقطع الستارة القطيفة بالصالة الخارجية للقاعة ٠

٧ ـ قطع ستارة قطيفة حمراء بمدخـــل الصالة وبالقـــاعة ونزعها وفقدها ٠

٨ ـ قطع في ستارة من القطيفة وذلك بالمقصورة الكبرى بجـــوار المسرح ٠

٩ ـ كسر زجاج صناديق المطافى من داخل القاعة وفقد خرطوم كامل ٠

١٠ ـ كسر حشو باب المدخل العمومى الجانبى (مدخل كبار الضيوف) وخلع السكاكات والترابيس بها ٠

١١ ـ تكسير واحراق عدد ٣ زهرية من الخشب المذهب ٠

١٢ ـ تلويث طاقم خاص بكبار الزوار وهو من الخشب المذهب والابيسون بحبر الطباعة وكذلك تلويث بعض السجاجيد الخاصة بصالة حجرات كبار الزوار بحبر الطباعة ٠

١٣ ـ تلفيات بكراسى القاعة وعددها حوالى خمسين ٠

١٤ ـ احتراق فى لمبات الانارة والنجف حوالى ٣٥ لمبة وعدد ٣٠ لمبة عادية ٠

١٥ ـ تلفيات أخرى من فقد وكسر زجاج بدورات مياه ملحقة بالقاعة ٠

١٦ ـ كسر باب حجرة الاذاعة والتليفزيون الملحقة بالمسرح ٠

١٧ ـ كسر باب حجرة الشركة العربية للراديو والترانزستور ٠

١٨ ـ تخليع وتلف الكشافات الخاصة بالاضاءة بمكان الأوركسترا وبعض التركيبات الكهربائية والصوتية المركبة عليها ٠

١٩ ـ نزع سماعة الميكروفونات من أماكنها بالصالة وهى خاصة بهيئة الاذاعة والتليفزيون ٠

٢٠ ـ تحطيم باب حجرة العلاقات الثقافية بالجامعة وكسر الكالون واخراج محتوياتها على المسرح وجار حصر المفقود من الحجرة ٠

٢١ ـ كسر ترباس وخلع عدد ٢ باب موصل الى حجرة التكييف بالبدروم ٠

٢٢ ـ تم نزع احدى الستائر بقاعة مجلس جامعة القاهرة وتلف عدد٣ أجهزة تكييف ٠

الأحداث الطلابية في جامعة عين شمس :

ابتداء من يوم السبت ١٩٧٢/١٢/٣٠ عقدت مؤتمرات طلابية وتم عقدها فعلا في جميع الكليات وترتب عليها تعطيل الدراسة تعطيلا كاملا في كلية الهندسة واضطرابها في كليتي الآداب والتجارة ٠ واستمرت الدراسة في كليات الطب والحقوق والعلوم والتربية والزراعة والبنات ٠

كما اعتصم عدد محدود من الطلاب في كل من كليتي الطب والهندسة واستمر اعتصامهم رغم محاولات أعضاء هيئة التدريس اقناعهم بالعدول عنه٠

وفي يوم الثلاثاء ١٩٧٣/١/٣ عقد مؤتمر على مستوى الجامعة دعا اليه اتحاد الجامعة في المدرج التابع لكلية الآداب بالحرم الجامعي والذى تستخدمه كلية التجارة في محاضراتها واتخذ فيه قرار بالاعتصام وتم فعلا اعتصام عدد محدود من الطلبة والطالبات ٠ ورفضوا فتح المدرج صباح الأربعاء ١٩٧٣/١/٤ لاستئناف الدراسة واستمرت فيه اجتماعات الطلبة على صورة مؤتمر دائم ٠

وفي مساء الأربعاء توجه المعتصمون في كلية الطب في هذا المدرج للاستمرار في الاعتصام فيه مع الآخرين واستمر اعتصام طلاب كلية الهندسة بعدد محدود من الطلاب رغم محاولات أعضاء هيئة التدريس ورغم صدور قرارات ايقاف الدراسة في الجامعات ٠

وفي يوم الخميس ١٩٧٣/١/٤ انهى بقية الطلبة المعتصمين في كلية الهندسة وكان عددهم لا يتجاوز ٢٥ طالبا اعتصامهم أما المعتصمون في مدرج الحرم الجامعي فقد توجه عدد منهم الى مبنى ادارة الجامعة حيث استقروا في

حجرة الاتحاد الاشتراكى به وجاء رئيس اتحاد طلاب الجامعة يعلن استنكاره لهذا التصرف من هذه الفئة القليلة من الطلاب التى لا يتجاوز عددها السبعين أو الثمانين طالبا ، وفى يوم الجمعة توجه عـــدد من الأساتذة من مختلف الكليات إلى الطلاب فى محاولة جديدة لاقناعهم ٠

ولم يقابل الأساتذة الا ممثلون للطلاب المعتصمين اذ لم يسمح لهؤلاء الطلا بالمعتصمون للاساتذة بدخول حجرة الاتحاد الاشتراكى التى توجد فيها جموعهم وظلوا يناقشونهم خارجها مناقشة استمرت عـــدة ساعات بغير جـــدوى ٠

وقد قرر الأساتذة أمام اللجنة ان المناقشات الطويلة التى أجروها مع الطلاب كانت خلاصتها ان الطلاب المعتصمين يرفضون الالتزام بأى قانون يرونه من وجهة نظرهم ظالما أو مقيداً للحرية سواء كان من قوانين الدولة العامة أو من القوانين الخاصة بالجامعات ٠ ويرفضون الالتجاء الى مؤسسات الدولة للتعبير عن وجهة نظرهم بالطرق الشرعية بدعوى ان أجهزة الدولة جميعا لا تؤدى واجبها على النحو الذى يحقق مصلحة البلاد ٠

وتشير اللجنة – فى هذا الخصوص – الى أنها التقت بهؤلاء المعتصمين فى جامعة عين شمس وتبين لها ما يلى :

أولا : ان عدد المعتصمين كان حوالى ٥٠ فردا ليسوا جميعا من الطلبة بل كان من بينهم من هم من خارج محيط الطلاب ٠ وان الاعتصام كان قد مضى عليه ثمانية أيام ٠

ثانيا : كان من المعتصمين بعض الفتيـات واحـــدى الصحفيات التى تصدت للجنة مؤيدة استمرار الاعتصام والاضراب التصاعدى عن الطعـــام وتغذيته بالشعارات الملتهبة لمشاعر الطلبة المعتصمين للاستمرار فيه حتى

يتم الافراج عن المقبوض عليهم ·

ثالثا : ردد كثير من المعتصمين العبارات التى ذكروها أمام أساتذتهم والتى أشرنا اليها آنفا مؤكدين فقدان ثقتهم فى كافة مؤسسات الدولة ·

الأحداث الطلابية فى جامعة الأزهر :

فى يوم ١٩٧٢/١٢/٣٠ حضر الى كليات جامعة الأزهر حوالى ٨٥ من الطلبة والطالبات من جامعات أخرى فى محاولة لاثارة طلبة الجامعة الأزهرية ،

لكن الطلبة لم يستجيبوا لهم فحاولوا اطلاق اشاعة الوقيعة بين طلبة الأزهر مؤداها ان طلبة الكليات القديمة يضربون طلبة الكليات الجديدة ولكن هذه الاشاعة لم تفلح · بل تجمع حوالى ٨٠٠ طالب من مختلف الكليات الجديدة والأزهرية وأرادوا الخروج الى جامعتى القاهرة وعين شمس استنكارا للأحداث الجارية هناك ومحاولة لانهائها فتدخل السيد الدكتور وكيل الجامعة وفض هذا التجمع ·

واستمرت الدراسة منتظمة تماما حتى صدور قرار تعطيل الدراسة ·

الأحداث الطلابية فى جامعة الاسكندرية :

(أ) الفترة ما بين بدء العام الجامعى وصدور أمر النيابة العامة بالقبض على بعض الطلاب فى ١٩٧٢/١٢/٢٩ :

١ ــ لم يحدث خلال هذه الفترة أمر يؤثر فى انتظام الدراسة فى أى من كليات الجامعة ومعاهدها ·

٢ ــ عقد خلال شهر رمضان المبارك وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣١ مؤتمر طلابى بكلية الهندسة رأسه رئيس اتحاد هذه الكلية وحضره بعض المسئولين فى الجامعة والكلية ولم يتخذ هذا المؤتمر أى مظهر سياسى بل اقتصر النقاش

فيه في شئون اتحاد طلاب كلية الهندسة ذات الطابع المالى اذ هاجم بعض الطلبة التصرفات المالية لأعضاء مجلس الاتحاد ودافع هؤلاء عن تصرفاتهم . وقد انفض المؤتمر دون اتخاذ قرارات .

٣ ــ لم تشهد هذه الفترة أية مشاكل طلابية سوى تلك المتعلقة بمجلات الحائط . وقد اتخذت هذه المشكلة مظهرا حادا فى الكلية (الهندسة) دون غيرها من الكليات ؛ اذ أصر لفيف من طلبة هذه الكلية على تحرير ونشر بعض من مجلات الحائط ذات الطابع المتطرف دون الحصول على ترخيص بنشرها من الجهات الجامعية المختصة وفقا لما تقضى به المادة ٥/٨٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات .

وقد أدى الموقف المتطرف لهذا الفريق من الطلبة الى حدوث مشادة بين أحدهم وبين رئيس اتحاد الكلية بتاريخ ١٩٧٢/١١/٨ ثم تصالحا . الا أن بعضهم قد تطاول على السيد وكيل كلية الهندسة فى ١٩٧٢/١١/١٩ عندما حاول رفع بعض المجلات غير المرخص بنشرها من رائد الشباب . وقد أحالت الجامعة هؤلاء الطلبة الى التحقيق .

وبعد التحقيق اقترح ــ بناء على ما رآه السيد عميد الكلية ــ الاكتفاء مؤقتا بما قدموه من اعتذارات كتابية عما بدر منهم وتعليق الامر على طبيعة سلوكهم المستقبل . وقد استمر بعض الطلبة ــ بعد ذلك ــ فى نشر مجلات غير مرخص بنشرها واكتفت ادارة كلية الهندسة بمحاولة اقناعهم وديا بوجوب الامتثال لاحكام اللائحة .

٤ ــ عقد بعض طلبة كلية الهندسة مؤتمرا فى ١٩٧٢/١٢/١٦ للاحتجاج على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بمشكلة الشرق

الأوسط الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٨ وعلى ترحيب الحكومة المصرية بهـا وقد أصدروا بيانا ضمنوه رأيهم فى هذا الموضوع ٠

(ب) الفترة ما بين ١٩٧٢/١٢/٢٩ ، ١٩٧٣/١/٤ :

اولا : يوم السبت ١٩٧٢/١٢/٣٠ :

١ ـ انتظمت الدراسة تماما فى جميع الكليات عدا كلية الهندسة التى حدثت بها أمور سيأتى بيانها أثرت على انتظام الدراسة على الوجه الأكمل ٠

٢ ـ عقد أول مؤتمر طلابى حضرته قلة من الطلاب من سائر الكليات وانتظم باقى الطلبة فى حضور الدروس ٠

٣ ـ بدأ فى المساء اعتصام فى كلية الهندسة ٠ وبمواجهة هذا الموقف طلب السيد رئيس الجامعة الى عمداء الكليات ووكلائها ورواد الشباب فيها التوجه الى كلية الهندسة لاقناع المعتصمين بفض الاعتصام وقد نجحت هذه المحاولة الى حد كبير اذا أمكن اقناع معظم الطلبة بالانصراف ولم يصر على مواصلة الاعتصام سوى عدد يقل على المائة طالب ٠

٤ ـ أضرب عدد قليل من طلبة المدينة الجامعية عن تناول وجبة العشاء وتجمع بعضهم فى فناء المدينة ٠ وقد توجه اليهم السيد أمين الجـامعة ثم السيد عميد كلية الآداب والسيد وكيل الآداب لتهدئة الموقف ٠

ثانيا ـ يوم الأحد ١٩٧٢/١٢/٣١ :

١ ـ استمر الاعتصام بكليـة الهندسة فى حـدود العدد السابق الاشارة اليه ٠

٢ ـ استمر بعض طلبة المدينة الجامعية فى الاضراب عن تناول الوجبات ثم بدأ فى المساء اتجاه نحو العدول عن الاضراب تمثل فى اقبال عدد كبير من الطلبة على تناول وجبة العشاء ٠

٣ ـ انتظمت الدراسة تماما فى كل الكليات ٠

ثالثا : يوم الاثنين ١/١/١٩٧٣ :

١ ـ انتظمت الدراسة فى كل الكليات مع استمرار الاعتصام فى كلية الهندسة فى حدود العدد السابق الاشارة اليه ٠

٢ ـ حاول المعتصمون الاستيلاء على مطبعة كلية الهندسة ولكن المسئولين كانوا قد توقعوا مثل هذا التصرف فنزعوا بعض الأجزاء من آلة الطباعة لتعطيلها ٠

٣ ـ عادت الأمور فى المدينة الى حالتها الطبيعية وانتهى الاضراب عن الطعام ٠

٤ ـ دعا اتحاد كلية الطب الى مؤتمر عقد فى الساعة التاسعة صباحا وانتهى فى هدوء باصدار بيان يغلب عليه الاعتدال وقد حضر العميد وبعض اعضاء هيئة التدريس هذا المؤتمر ـ كمراقبين ٠

٥ ـ دعا اتحاد طلبة كلية الحقوق الى مؤتمر عقد بعد انتهاء الدروس وانتهى فى هدوء ٠ وقد أصدر الاتحاد بيانا يغلب عليه الاعتدال ٠ وقد حضر بعض أعضاء هيئة التدريس هذا المؤتمر كمراقبين ٠

رابعا : يوم الثلاثاء ٢/١/١٩٧٣ :

١ ـ انتظمت الدراسة فى كل الكليات واستمر الإعتصام بكلية الهندسة فى حدود العدد السابق الاشارة اليه ٠

٢ ـ فى المدينة الجامعية سارت الأمور بطريقة طبيعية ٠

خامسا : يوم الأربعاء ٣/١/١٩٧٣ :

١ ـ غادر الطلبة المعتصمون مبنى كلية الهندسة قبيل الفجر الى مبنى

اتحاد الجامعة ثم عادوا الى كلية الهندسة فى الصباح الباكر واقتحموا المدرج الذى اتخذوه من قبل مقرا لهم لمعاودة الاعتصام ٠

٢ ـ انتظمت الدراسة فى كل كليات الجامعة وساد الهدوء المدينـــة الجامعية ٠

٣ ـ أبلغ الطلبة المعتصمون فى كليـــة الهندسة فى الساعة الثامنة والنصف مساء بقرار تعطيل الدراسة فاستجابوا له وغادروا مبنى كليـــة الهندسة على الفور ٠

سادسا : يوم الخميس ١٩٧٣/١/٤ ٠

أغلقت المدينة الجامعية ولم يبق بها سوى قلة هادئة من الطلبة ٠

الأحداث الطلابية فى جامعة أسيوط :

بدأت بوادر هذه الأحداث يوم الأحد ١٩٧٢/١٢/٣١ حيث حاول بعض الطلاب المعروفين باتجاهات معينة توزيع بعض منشورات مكتوبة بخط اليد أو تعليقها على الحائط ، وفى مساء ذلك اليوم تجمع حوالى عشرة من هؤلاء الطلاب بكافتيريا كلية العلوم واستمر الاجتماع حوالى ساعتين وكان مضمون هذا الاجتماع هو القيام بتحرك بين طلاب الجامعة وكتابة مزيد من النشرات والمجلات واتفقوا على أن كلا منهم سيقوم بكتابة ٦٠ نسخة من بيـــان معين لتوزيعها وتعليقها على الحائط صباح يوم الاثنين ٠

وفى صبيحة يوم الاثنين ١٩٧٣/١/١ وجدت بعض منشورات وبيانات مكتوبة بخط اليد ملقاه فى أماكن متفرقة وبعضها ملصقا على الجدران وهى تدعو للتحريض والاثارة ، وقد بدأت أحداث ذلك اليوم بأن حـــاول طالب بالســنة الثالثة بكلية الصـيدلة اثارة طلاب الفرقة الثانية والثالثة بالمبنى المؤقت قبل بدء المحاضرات واستمر ذلك نحو عشر دقائق ولكن تصدى لهم

بعض الطلاب بشدة وعنفوهم واستطاعوا كشفهم واحراجهم بين الطلبة ومن بين هؤلاء نائب رئيس اتحاد الصيدلة ٠

وفى الوقت نفسه بدأت محاولات للطلاب الآخرين الذين تجمعوا يوم الأحد لاثارة الطلاب أمام كلية العلوم وحدث تجمع لحـوالى سبعين طـالبا واستمرت المحاولات والمناقشات بينهم وبين طلاب آخرين من بينهم أعضاء الاتحاد وإنتهى الأمر بالاتفاق على عقـد مؤتمر طـلابى لتوضيح الامـور والتساؤلات المطروحة ٠

وفى يوم الثلاثاء ١٩٧٣/١/٢ ــ حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر ــ عند اتحـاد طلاب الجـامعة مؤتمرا طلابيا بالجمينزيوم حضره عـدد كبير من الطلبة ودارت مناقشات طويلة ــ بعضها حاد ــ واستطاع الاتحاد أن يؤثر على العدد الاكبر من الحاضرين وعندئذ تسلل بعض الطلبة وتوجهوا الى كلية الزراعة حيث يدرس طلبة معهد التعاون واستطاعوا تجميع حوالى مائة طالب منهم وحضروهم الى الجمنزيوم وكان من نتيجة ذلك أن زادت حدة المناقشات ٠٠ وحينئذ عرض طلاب الاتحاد القائمون على تنظيم المؤتمر توصيات الاتحاد وتمت الموافقة عليها الا نقطة واحـدة تتعلق بالطلاب المقبوض عليهم فكان الاتحاد وكثير من الطلاب يرون اجراء محاكمة علنية بينما ترى الفئة الأخرى المحرضة الافراج عنهم ووصلت المناقشات الى طريق مسدود فانهى الاجتماع وحينئذ تجمع الطلاب المحرضون وأثروا على عدد من الطلاب الحاضرين وخرجوا فى مظاهرة قاصدين المدينة الجامعية لتحريض الطـلاب والطـالبات للانضمام اليهم وحاولوا اثارتهم بكافة الوسائل ولكن طلاب وطالبات المدينة الجامعية والبالغ عددهم أكثر من ثلاثة آلاف قد استنكروا ذلك ولم يستجيبوا اليهم وحينئذ توجهت المظاهرة الى كلية العلوم فى محاولة للتأثير على الطلاب الموجودين بها فى ذلك الوقت وكانت الساعة حوالى الثامنة مساء ولكن م

يستطيعوا استقطاب أى طالب فتوجهـــوا للهندسة وكان نفس الشيء ، ثم رجعوا الى المدينة الجامعية وحاولوا اقتحام أحد مبانيها « مبنى » ومما أدى الى كسر زجاج الباب ولكن الطلبة ثاروا عليهم وكادوا يشتبكون معهم فهرب هؤلاء الطلبة المحرضون وعندئذ حاولوا الخروج من الحرم الجامعى ولكن تبين لهم أن هناك بعض قوات من الامن موجودة ناحية شركة قلته خارج الحـرم الجامعى ورجعوا الى الجامعة متفرقين ، ثم تسربوا بعد ذلك الى خارج الجامعة وانتهت بذلك أحداث ذلك اليوم ٠

وفى يوم الأربعاء ٣/١/١٩٧٣ كان المنتظر أن يزيد هؤلاء الطلاب من حدة اثارتهم للشغب ولقد كان فى مخططهم أن يســتميتوا فى اثارة الطـلاب واقتحام أحد المدرجات بأى وسيلة والاعتصام ولقد نشروا بين الطلاب بأن هناك مؤتمر بكلية العلوم الساعة العاشرة صباحا ولكن الذى حدث جاء على عكس هذه التوقعات اذ أنه بمجرد أن تجمع هؤلاء الطلاب المحرضون ـ حوالى خمسين طالبا ـ التقت بهم مجموعات أخرى من الطلاب ونهرتهم نهرا شديدا وعنيفا على ما حدث وما يحاولون احداثه وقامت مناقشات حادة كان يتزعمها من هؤلاء الطلاب طالب بمدنى هندسة وآخر بمعهد تعاون ولكن الطلبة لم يتركوا لهم أى فرصة ثم انضم الى هؤلاء الطلاب المحرضين طالب آخر قيل انه رأس هذه المجموعة والمحرض الأول وهو بكلية الهندسة ٠ من الخارج هذا العام ـ وقال انه قادم من القاهرة وان لديه معلـومات بشأن الطـلاب المحتجزين وحاول اثارة الطلاب ولكن دون جدوى وكان معه منشوران قد أحضرهما من القاهرة للحض على الاضراب والفوضى واستمر الأمر حتى الثانية عشر ظهرا ٠ ثم حاولوا الخروج فى مظاهرة ناحية كلية الهندسة ولكن لـم يجدوا أى استجابة وبدأت الاعداد فى التناقص حتى أصبح عددهم حـوالى

خمسة وعشرين طالبا توجهوا الى الاستاد الرياضى بحثا عن الطلاب ولكن دون جدوى ·

وفى الساعة الثالثة بعد الظهر تفرقوا وانتهى الأمر عند هذا الحد ، ثم علم فى مساء ذات اليوم ـ الثامنة والنصف ـ بتعطيل الدراسة بالجامعات نظرا لما تطورت اليه الاحداث بجامعة القاهرة ·

الأحداث الطلابية بجامعة المنصورة :

١٩٧٢/١٢/٣١

على اثر ايفاد اتحاد طلاب جامعة المنصورة لجنة للقاهرة لتقصى أحداث الجامعات الأخرى وعلمهم انه تم القبض على ٥٢ طالب وغيرهم · وفى الوقت الذى قبض فيه على أحد طلاب كلية طب المنصورة عقد مؤتمر بالكلية تقرر فيه الاعتصام بالكلية يوم الثلاثاء ١٩٧٣/١/٢ حيث عقـد أيضا فى نفس اليوم مؤتمر اتبعه اعتصـام حوالى خمسين طالبا ولكن هذا الاعتصـام أنهاه الطلبة فى نفس اليوم ·

فروع الجامعات الاقليمية والمعاهد العليا بالأقاليم :

انتظمت الدراسة فيها انتظاما كاملا لم تشبه أية شائبة ·

مقارنة باحداث يناير ١٩٧٢ :

وقد تبينت اللجنة ان ما وقع من بعض الطلاب هذا العام لم يكن بعيد الصلة بأحداث العام الماضى بل كان وطيد الصلة بها اذ أن مجلات الحائط التى علقت فى هذه الفترة والمنشورات التى كانت توزع داخل الجامعة وخارجها كانت تمهد فى جزء كبير منها الى الاحتفال بذكرى ما أطلق عليه انتفاضـة الطلاب والمكاسب الديمقراطية فى يناير سنة ١٩٧٢ ·

وتبين الصلة بين أحداث هذا العام وأحداث يناير ١٩٧٢ من الامور التالية :

أولا ـ ان عدد كبير من مدبرى أحداث هذا العام هم أنفسهم الذين دبروا أحداث العام الماضي وشملهم التحقيق وتم القبض عليهم وحوكم الكثير منهم تأديبيا ٠

ثانيا ـ الأسلوب الذى اتبع فى الاثارة فى احداث العام الماضي هو ذات أسلوب هذا العام تنظيما وتنفيذا ٠

ثالثا ـ طريقة عقد الاجتماعات التى حدثت وتوعية المجتمعين ، والتهديد بالاعتصام ثم الاعتصام والاضراب سواء داخل الكليات أو فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ، هى ذات الطريقة التى اتبعت فى العام الماضى ٠

رابعا ـ الاعتداء على بعض أعضاء هيئة التدريس الذين حاولوا تنفيذ القانون واللوائح الجامعية ٠ ومنع المخالفات واسداء التوجيه والارشاد هو نفسه ما وقع فى العام الماضى ٠

خامسا ـ محاولة الطلاب الخروج بنشاطهم خارج أسوار الجامعة بمسيرات أو اتصال بعضهم بقلة من أعضاء مجالس النقابات المهنية بهدف الخروج بالحركة الطلابية الى حركة ارادوها حركة شعبية لخلق مناخ قابل للتفجير هادم للوحدة الوطنية ٠

هذه المحاولة هى ذات المحاولة التى اتبعت فى احداث العام الماضى ٠

سادسا ـ تسلل نفر قليل من غير الطلاب الى داخل الحرم الجامعى واندساسه بينهم فى محاولات لاثارتهم وعقد اجتماعات مع بعضهم خارج الجامعة ٠

حدث هذا فى أحداث العام الماضى كما حدث فى أحداث هذا العام ٠

سابعا ـ الشعارات المثيرة والتى امتلأت بها مجلات الحائط والمنشورات التى ضبطت والتى تهدف الى بث الحقد والصراع الطبقى بين فئات الشعب العامل والتى اطلعت عليها اللجنة وتوجد أمثلة منها فى أمانة المجلس ٠

هذه الشعارات هى ذات شعارات العام الماضى ٠

ثامنا ـ قيام صلة القربى بين بعض من ضبطوا فى احداث العام الماضى يحملون منشورات لتوصيلها الى بعض المحكوم عليهم فى قضية مؤامرة مايو ١٩٧١ ٠

وقيام نفس الصلة بين بعض من ضبطوا هذا العام متلبسين بحيازة منشورات لتوصيلها الى بعض المحكوم عليهم فى الجناية المشار اليها ٠

وذلك يشير الى وجود صلة بين بعض المتهمين فى الاحداث الطلابية فى العامين الاخيرين وبعض المحكوم عليهم فى مراكز القوى ٠

وتشير اللجنة الى أنه قد تبين لها أمران :

أولا ـ ان نفرا قليلا من الصحفيين قد نسب اليهم الاشتراك فى الاحداث الأخيرة بصورة أو بأخرى ٠

ثانيا ـ ان منشورا قد نسب صدوره الى بعض الصحفيين ترى اللجنة انه تضمن عبارات تمس الوحدة الوطنية وتضفى الشرعية على الاحداث الطلابية مستبقة فى ذلك حكم القضاء وتطالبه بما يعتبر من صميم اختصاصه ٠

وترى اللجنة احالة هذا المنشور الى هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكى العربى لاجراء ما تراه بشأنه ٠

البلاغات والتحقيات :

١ ـ تبين للجنة انه بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٩ قدمت ادارة مباحث أمن الدولة ببلاغ الى رئيس نيابة أمن الدولة ضمنته اتهامات معينة نسبتها الى سبعة وستين شخصا من بينهم خمسون طالبا بكليات جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية والمعاهد العليا وسبعة عشر شخصا من العناصر الاخرى ما بين خريج للجامعة وعامل وموظف وشاعر ومحام واحد ٠ وطلبت الاذن بضبط وتفتيش أشخاص ومساكن هؤلاء الأشخاص وأوردت مباحث أمن الدولة مبررات هذا البلاغ والطلب ٠

وفى نفس التاريخ أصدر رئيس نيابة أمن الدولة العليا أمرا مسببا بضبط وتفتيش أشخاص ومساكن هؤلاء الأشخاص ٠

وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣٠ أخطرت نيابة أمن الدولة بانه قد تم تنفيذ الامر المذكور وانه تم ضبط ٥٢ شخصا من المأذون بضبطهم وتفتيشهم وانه عثر لدى بعضهم على محررات ومطبوعات ومنشورات ثابتة فى محاضر ضبطهم وتفتيشهم ٠

وعلى هذا بدأت النيابة تحقيق الوقائق المنسوبة للمتهمين فى القضية ٩٠٢ سنة ١٩٧٢ ـ حصر أمن الدولة العليا مستعملة سلطاتها فى جعل التحقيق سريا ٠

٢ ـ وبتاريخ ١٩٧٣/١/٤ أبلغ رئيس مباحث أمن الدولة النيابة العامة كتابة بوقائع اعتصام وتظاهر من بعض طلاب وطالبات كليات جامعة القاهرة بتاريخ ١٩٧٣/١/٣ ورد ذكرهم بمرفقات البلاغ ٠

وقد تولت النيابة العامة التحقيق فور ابلاغها فى تلك الوقائع وتم استجواب هؤلاء الطلبة والطالبات المقبوض عليهم والبالغ عددهم اثنين وثلاثين طالبا كان قد تم القبض على خمسة وعشرين منهم بدائرة مدينة

الجيزة بينما ألقت قوات الأمن القبض على السبعة الآخرين بدائرة مدينـــة القاهرة ٠

وقد أمرت نيابة الجيزة الكلية بعد استجواب من استجوب من المقبوض عليهم بحبس ثلاثين طـالبا وطـالبة من هؤلاء المســتجوبين على ذمة التحقيق واخلاء سبيل طالبين من بين من تم ضبطهم بمدينة القاهرة ٠

٣ ـ وقد ثبت للجنة من الشكوى رقم ١٤٩ لسنة ١٩٧٢ باب شرقى (اسكندرية) ان النيابة أبلغت من الشرطة بتاريخ ٤ ينــاير سنة ١٩٧٣ بوجود تجمعات من الطلبة أمام مبنى اتحاد جامعة الاسكندرية بمناسبة صدور قرار غلق الجامعة والمعاهد العليا بلغ عددهم حوالى مائتى طـــالب لمناقشة الاحداث الجامعية والمطالبة بالافراج عن زملاء لهم سبق ضبطهم وانه خشية من تفاقم الحالة قام أفراد قوة الشرطة المعينة لملاحظة مبنى الاتحاد بالقبض على سبعة من هؤلاء وبسؤالهم فى تحقيق النيابة أمتنع اثنان عن الاجابة بينما أنــكر الباقون ما نسب اليهم ٠ وقد أمرت النيابة العامة بحبس اثنين من المقبوض عليهم واخلاء سبيل الخمسة الباقين ٠

٤ ـ كما تبينت اللجنة من الشكوى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٣ باب شرقى ان النيابة أبلغت من الشرطة ببلاغ عن تجمهر وتظاهر بجهة الشاطبى وانه قد تم ضبط عدد منهم وقد أمرت النيابة فى هذا الحادث بحبس ثلاثة عشر شخصا حبسا احتياطيا على ذمة التحقيق ٠

وقد أخطرت اللجنة ان الافراج تم أخيرا من نيابة الاسكندرية ونيابة الجيز ة الكلية فى القضيتين المشار اليهما عن جميع المقبوض عليهم ٠

٥ ـ وبتاريخ ١٩٧٣/١/١٣ أبلغت النيابة ان ستة من طلبة الجامعات والمعاهد كونوا مجموعة مناهضة لنظام الحكم القائم فى البلاد وشاركوا فى

الأحداث الطلابية الأخيرة وقاموا باعداد منشورات معنونة (ما بعد الحملة الارهابية) بتوقيع لجان الدفاع عن الديمقراطية ٠

وقد أمرت النيابة بضبط المذكـورين وتفتيشهم وعثر لديهم عـلى مطبوعات ومحررات تنطوى على هجوم على النظام القائم وتصفه بالعجز فى مواجهة العدو والحرص على السلطة وتورد مطالب منها الغاء القوانين المعطلة للحريات مثل قانون الوحـدة الوطنية ، وتطالب كذلك بحق الشعب فى بناء تنظيمات مستقلة عن السلطة مثل « لجان الدفاع عن الديمقراطية » ٠٠

٦ ـ وبتاريخ ١٩٧٣/١/١٤ ضبط بمطار القاهرة الصحفى سمير أمين نادرس يحمل دولارات ومظروفا بداخله أوراق بها أشعار وأزجال ومنشورات صادرة عن الاحداث الطلابية الاخيرة ٠ وقد أفادت النيابة بانه اعترف بحيازته لتلك المطبوعات ٠

٧ ـ وبتاريخ ١٩٧٣/١/١٤ أيضا ضبط العتبانى العتبانى عقل زوج شقيقة أحد المحكوم عليهم فى المؤامرة ويحمل منشورات خاصة بالأحداث الطلابية الأخيرة واعترف فى النيابة بحيازتها وقرر انه حصل عليها من قريب له طالب بجامعة الاسكندرية وقد اعترف هذا الاخير فى النيابة بأنه حـرر تلك المنشورات بخطه ٠ وقد أفادت النيابة فى كتابها الى اللجنة انه تبين من اطلاع على هذه المنشورات انها تهاجم النظام القائم وتصفة بالتخـاذل واللجوء الى الحلول السلمية وباتباع سياسة لارهاب وكبت الحريات ٠
وتطالب باطلاق سراح الطلبة المحتجزين ٠

ويهم اللجنة أن تشير الى أن العدد الكلى لطلبة الكليات والمعاهد العليا ٢٥٠ الف طالب وان عدد الطلبة المحتجزين على ذمة التحقيق حوالى المائة من الطلاب ومن العناصر الأخرى ٠

مجلات الحائط :

وباطلاع اللجنة على مجلات الحائط والمقالات التى وردت اليها من الجامعات والجهات المسئولة تبين انها تتركز معظمها حول :

١ ــ دعوة للطلاب للدخول فى تنظيمات غير شرعية أسمتها لجان الدفاع عن الديمقراطية ٠

٢ ــ دعوة الطلاب الى أمرين لا ثالث لهما اما تأكيد حقوقهم المشروعة فى الديمقراطية والدخول فى معارك تصفوية قد يصل الأمر فيها الى حد اراقة الدماء أو الرضوخ لهذه الشرذمة الباغية منكرين بذلك على أنفسهم أسانيد ومصريتهم وهذا مستحيل (مقالة بعنوان تصفية الديمقراطية فى الجامعة ــ كلية الاقتصاد) ٠

٣ ــ التشكيك فى صدق القيادة السياسية ورميها بالاستسلام والطعن فى جميع المؤسسات الدستورية وعدم الثقة بها ٠

وأذا كان من المقرر ان حرية الرأى مكفولة ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير وان النقد الذاتى والبناء ضمان لسلامة البناء الوطنى ٠٠ الا أنه من المقرر كذلك ــ وعلى قدم المساواة ــ ان هذه الممارسة يتعين أن تكون فى حدود القانون وفى اطار الالتزام الكامل بالمبادىء الأساسية التى أعلنتها حركة التصحيح فى مايو سنة ١٩٧١ من توكيد لحرية الفرد ودعم للممارسة الديمقراطية من خلال المؤسسات الدستورية والشرعية مع الالتزام بتحقيق سيادة القانون ٠

ومع ذلك فان الحرية لا تعنى غياب القانون ، كما أن سيادة القانون لا تشكل حجرا على الحرية فالحرية جوهر والقانون سياج من حولها يحميها

ويحمى ممارسيها كما يحمى القيم والمقومات الاساسية للمجتمع وعلى الخصوص تحالف قوى الشعب العاملة والوحيدة والوطنية بين هذه القوى ذلك ان تحالف قوى الشعب العاملة هو الصيغة الملائمة لضمان الوحدة الوطنية ودعمها والتى ارتضاها شعبنا وأقرها ٠

ولكن عددا قليلا من الطلاب ــ كما تحكى لنا الوقائع ــ يرفض وباصرار الوقوف عند الحد الذى يتلائم مع القدر من الواجب الملقى على عاتقهم بل هو يفكر وحده ويقرر ويقوم بالتنفيذ والتنفيذ عنده فورى لا يقبل الارجاء ٠

وبالنظر الى ما أثاروه من موضوعات نجدها جميعها لا تقبل هذا الاسلوب علاجا فالعنف قد رفضه شعبنا أداة للتعبير بل الحوار والاقناع والألفة وتقرب البعيد وتجمع الشتات ٠ وان ما يصلح للغير قد لا يصلح لنا لاختلاف البيئة والأوضاع فضلا عن التراث والقيم التى لا يمكن أن يتخلى عنها شعبنا ٠

خصوصا وان اعطاء الأولوية دائما لأهداف النضال الوطنى والتحررى والحفاظ على الوحدة الوطنية والادراك الكامل للمرحلة الحاسمة التى يعيشها شعبنا تؤكد أفضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لأى قوة أو فئة اجتماعية ٠

وقد بلغ الأمر غايته من التشكيك والتروى بما يثيره البعض قصدا فى خوض التحقيق ٠٠٠

واذا كان قد قيل قديما ان فى مصر قضاء ٠٠٠ وتأكدت هذه الحكمة على مدى الأجيال فان سيادة القانون تظل هى الفيصل فيما بين الآراء والاتجاهات والاجتهادات والأمر فى يد النيابة ــ ومنتهاه الى القضاء ان وجدت دواعيه ٠٠ على أن اللجنة لا يفوتها التنويه بأن للمتهم كل الحق فى

انتهاج أسلوب الدفاع الذى يراه فى غير محاولة لوضع المحقق موضع الحرج أو تصويره فى صورة بعيدة عن عدالة يلتزمها ٠٠ كما لا يفوتها التنويه بحق الدافع المقدس وأن القيود التى ترد على الاجراءات العادية للتحقيق أو القبض واردة على سبيل الاستثناء لمصلحة عامة مبتغاة وضع الدستور أساسها وحدد قانون الاجراءات الجنائية وقانون حماية الحريات وضوابطها ٠

القسم الثانى :

الأسباب على ضوء تحليل الوقائع :

١ ــ هزيمة يونيو ١٩٦٧ :

ولكن الشعب المصرى العظيم قد استطاع أن يستوعبها ويجعل منها منبعا لتغيير عميق تناول أول ما تناول السلوك ثم امتد الى مناحى الحياة المختلفة يرتفع بها ويسموا ٠

ولعل من أسباب هذه الهزيمة ظروف عارضة هزت من تقاليد هذا الشعب الذى عاش طوال تاريخه يحافظ على قيمه وتقاليده وتراثه ٠ مما كان مؤشرا الى ضرورة ماحة الى علاج سريع الا أن هذه الهزيمة بصدمتها قد تركت رواسب فى النفوس تبعا لانهيار الامل البراق فى نصر منشود أنذاك ٠ ولقد كان شبابنا أكثر تأثرا بذلك وهذا هو شأن الشباب دائما ٠

وقد كان الشعب بجميع فئاته يرقب اليوم الذى يفد عليه بأمل غسل العار فأخذ الشعب يتابع اعادة بناء جيشه وما ينشر عن انباء اشتباكاته وبطولاته التى تتلمس الفرص لتأخذ مكانها ٠

واذا كانت هذه المتابعة من شأنها أن تحرك فى النفوس أملا فانها تثير أيضا قلقا ٠

واذا كان مجتمعنا من ناحية أخرى يمـــر ببعض المشاكل الاقتصـــادية والاجتماعية التى مردها الى الظروف التى نجتازها فان هذه المشاكل قـــد ضاعفت من هذه الحالة ٠

٢ ـ الفراغ السياسى فى الجامعات :

لقد اتضح للجنة ان هناك فراغا سياسيا فى الجامعات مرده للأسباب الآتية :

(أ) عدم فاعلية لجان الاتحاد الاشتراكى بالجامعات الفاعلية المرجوة نتيجة لعدم تحركها السريع المستجيب لمتطلبات التساؤل والاحداث والمواقف شرحا وتوضيحا حتى وصلت الى التوقف شبه الكامل أمام أحداث مـــرت وتمردون أداء الواجب اللهم الا فى مواقع قليلة ونتيجة ليقظة البعض وحسن تحركهم ٠

ولقد تحرك التنظيم السياسى فعلا عند وقوع أحداث الطلبة فى يناير ١٩٧٢ ولكنه لم يلبث ان هدأت بعد انتهاء تلك الأحداث بدلا من استمرار التحرك وملء الفراغ الفكرى لدى الطلاب ٠

(ب) ضعف الترابط الوثيق بين الأساتذة والمدرسين والمعيدين وبين الطلبة فى بعض الجامعات مما انعكس أثره على العمل السياسى فظهر فى صورة عدم المبالاة بالتنظيم نفسه ٠

(جـ) ان طريقة تكوين اللجان لا تساعد على القيام بالعمل السياسى داخل الجامعة اذ أن التشكيل الحالى لا يضم العناصر الكافية من الطلبة فضلا عن انه عنصر دائم التغيير والنقصان بالتخرج ٠

٣ ـ اتحادات الطلاب :

فقدت هذه الاتحادات قدرتها الكاملة وفاعليتها المرجوة اذ لم يتسن

لها كقيادات السيطرة والتوجيه على القاعدة الطلابية فجماهير الطلبة ترى ان الاتحادات أصبحت قاصرة على عناول حتى الاغراض التى أنشئت من أجلها ٠

ولقد كان البعض من أعضاء مجالس الاتحادات يساير أحيانا بعض الآراء التى تطفو على سطح الأحداث بدلا من التوجه الى القاعدة العريضة وتوثيق الصلة بها كسبا لثقة متبادلة شريفة ومواجهة لأى تيار منحرف ٠

وكان تأخير انتخابات الاتحادات الطلابية عن موعدها فرصة استغلتها العناصر المثيرة بدعوى ان تشكيلات الاتحادات القائم ستظل مفروضة على الطلبة ٠

٤ ـ الفراغ السياسى والتيار الفكرى المناهض :

لقد كان لركود العمل السياسى وغياب منظمة الشباب عن المحيط الجامعى لممارسة نشاطها بين الطلاب وتحملها مسئولياتها السياسية لعذر أو لآخر ٠ وخصوصا بعد ما تردد فى هذا الشأن عقب أحداث يناير سنة ١٩٧٢ أثر كبير فى ايجاد مناخ ملائم لظهور تيار فكرى مناهض تمثل فى اليسار بكل الوانه استقطب مجموعات قليلة من الطلاب مستعينا بتنظيم دقيق لتحريكه وحددت حركة هذا التيار كما جاء فى تخطيطهم وكما سبق ونادوا به فى مؤتمراتهم من كتاباتهم وخاصة المنشورات التى كانت توزع على الطلبة متضمنة :

« أن هناك بديهية أولية يجب الاتفاق عليها وهى « بلا يسار لا انتصار » ان اليسار فى مصر وتصديه للسلطة فى هذه الفترة ليس مسئولية قضية الاشتراكية ولكنه مسئولية القضية الوطنية أو بمعنى أصح مسئولية تحرير الأرض ٠ ان مسئولية اليسار تنحصر فى تعرية السلطة وان مسئوليتهم

داخل القطاع الطلابى هى استغلال تجمعهم الذى تحركوا به فى العام الدراسى الماضى للتحرك هذا العام لكشف السلطة واحراجها عن طريق مجلات الحائط والندوات السياسية الموسعة وسوف يساعد على ذلك ضعف السلطة التى لن تستطيع ضرب العناصر المتحركة داخل الجامعة فى الفترة المقبلة وان الحوار كفيل بأن يفجر كل شىء » ٠

ولا يمكن أن نغمض العين فى هذا المجال عن نشاط بعض الكتاب فى أكثر من مجلة لعرض هذه الأفكار وتحبيذها والمقالات المختلفة فى بعض الصحف اليومية كما ان بعض المراكز الثقافية الأجنبية تبذل جهودا كبيرة فى عرض هذه المبادىء بشتى الوسائل ٠

٥ ـ عناصر التنظيم الطليعى :

لقد كان لبقايا التنظيم الطليعى موقف يتردد بين اتجاهين : الأول اتجاه يناهض النظام القائم ويأخذ أسلوب المهاجمة منهجا له ولا يرضى بهذا الأسلوب بديلا ولا يبغى أن يقتنع به وذلك كله لارتباطه الشخصى ببعض قيادات هذا التنظيم التى صفتها حركة التصحيح ٠

والاتجاه الثانى خيل اليه أن حركة التصحيح بتصفيتها لمراكز القوى التى كانت تقود هذا التنظيم انما تحاول النكوص على الخط السليم للثورة ففقد الثقة وظل يتخذ موقفا بين التأييد والمناهضة والتردد بينهما ٠

٦ ـ وبدلا من العمل السياسى البناء المستمد من الفكر الصحيح والابعاد الحقيقية لمواثيقنا السياسية (الميثاق وتقريره ـ وبيان ٣٠ مارس ، وبرنامج العمل الوطنى) ظهرت على مسرح الأحداث مجموعات اتخذت لنفسها أشكالا تنظيمية ومسميات مختلفة فنجد مثلا : الجماعات الدينية والجماعات الاقليمية ٠

٧ ـ وفى غمرة هذه الجماعات المتشابكة يقف اليمين بعيدا عن الصورة في الظاهر سعيدا بهذه التحركات عاملا على تغذيتها من وراء ستار ومترقبا اجتناء الفائدة وجنى الثمار ·

الى جانب ذلك كله نجد ان العلاقة بين الطلاب والاساتذة بعدت عن الوضع الذى يجب أن تكون عليه هذه العلاقة وساعد على ذلك الاعداد الكبيرة التى تضمها الجامعة مما يفقد الأستاذ وضعه كقدوة ورائد ويضعف الصـلة بين الأستاذ والطالب ·

٨ ـ واذا كان هذا كله يحدث في الجامعة فان سياسة جديدة أخذت تطل على هذا الجو المشحون هى سياسة الابواب المفتوحة أمام الطلاب من بعض القيادات واذا كان مطلوبا ان تفتح الأبواب والنوافذ الا أن الضرر من ذلك يكون آكيدا اذا كان تدليل المتقمين وقبول كل مطلب سواء لقى سندا سـندا من الحق أم غاب عنه سـنده قصدا الى الاستقطاب والاحتواء ، الأمر الذى يعكر الجو الملائم والمناخ الصحى سواء للعمل السياسى أو التحصيل العلمى ·

دور اجهزة الاعلام :

ومما ساعد على تفاقم هذه الاحداث وعدم وضوح الرؤية تجاه قضايانا الوطنية والمصيرية انه لم يكن لدينا استراتيجية ثابتة لخطنا الاعلامى فضلا عن انه هناك اقلاما تدفعها فكرها العقائدى الى الخروج عن خطنا الوطنى فى هذه الظروف الدقيقة التى يجتازها الوطن ·

وانعكس ذلك على مفاهيم بعض الشباب مما أوقعهم فى حيرة وبلبلة فكرية بدت آثارها واضحة فيما نشر بصحافة الحائط والمنشورات داخـل الجامعة ·

وان بعض أجهزة الدولة التنفيذية والسياسية لم تتحمل واجبها بمسئولية كاملة تجاه احداث الطلبة منذ يناير سنة ١٩٧٢ ٠

وكان بطء الحركة أحيانا والسكوت عنها أحيانا أخرى ضاربا أطواقه فى هذه الأجهزة وكانت مبادرة السيد الرئيس أنور السادات بطلبه تشكيل لجنة « تقصى الحقائق » من مجلس الشعب بمثابة مؤشر يتحرك بوعى تجاه تلك الأحداث ٠

المشاكل الاجتماعية :

كان نتيجة للتوسع فى التعليم الجامعى ان فتحت الجامعة أبوابها أمام جميع فئات الشعب تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص وتطبيقا لمبادئنا الاشتراكية الأمر الذى أوجد مجاميع من الطلاب متباينة فى الظروف الاجتماعية بعضها فى حاجة ماسة الى الرعاية حتى تتوفر له ظروف الحياة الجامعية ممثلة فى مشاكل السكن والمأكل والملبس والانتقال والرعاية الصحية ورعاية الشباب ٠

وهناك أمر آخر جدير بالملاحظة ، فمع اقتناع الشباب بأداء واجب الدفاع عن الوطن وضريبة الدم التى كانت ولا تزال مطلبا أساسيا لشبابنا ولكل مواطن يعيش على تراب مصر الا أن ثمة واجب آخر يشغل فكر هذا الشباب هو انهم مطالبون بالاسهام فى البناء الداخلى للوطن لذلك يخالجهم التفكير فى اعادة النظر فى أسلوب التجنيد للموائمة بين أداء الواجب العسكرى والمساهمة فى البناء الداخلى ورعاية للمستقبل ٠

ان المتاح من المدرجات وقاعات المحاضرات وكذا حالة المعامل وما بها من قلة التجهيزات لا تفى بالحاجة وهى عوامل تحول دون التحصيل العلمى المطلوب للطلاب ورغم ما بذل فى الفترة الاخيرة من جهود فى التوسع فى

المدرجات والبعثات وآلات البحث العلمي وما اعتمد لذلك من مبالغ الا أن ذلك في حاجة الى دعم قوى وسريع ٠

القســم الثــالث :

الأسس الكفيلة لتحقيق أسلوب الحياة الجامعية السليمة :

لقد رأت اللجنة ان تستمع الى جميع الآراء المتعلقة بأسلوب الحيــاة الجامعية ، فكانت الاجتماعات العديدة بمديرى الجامعات وعمداء الكليــات والمعاهد وأساتذتها واتحادات الطلبة وأمناء الاتحاد الاشتراكى والعديد من الطلاب بل وبعض الطلاب المقبوض عليهم أو الذين كانوا معتصمين ٠

وكذلك كانت الاجتماعات واللقاءات بالسادة الوزراء والسيد الأمين العام للاتحاد الاشتراكى بالنيابة والسادة أعضاء الأمانة العامة والسادة المحافظين

وكذلك تمت الاجتماعات بهيئات ومكاتب جميع النقابات المهنية وأمناء الاتحاد الاشتراكى والاتحاد التعاونى الزراعى والسيد رئيس الغرفة التجارية وغير ذلك من الاجتماعات واللقاءات التى قامت بها اللجنة ٠

ولقد استبان للجنة من جميع المناقشات التى دارت فى هذه الاجتماعات ومن الآراء التى أبديت فى التقارير أو المحاضرات التى اطلعت عليها انه يمكن حصر الاسس الكفيلة بتحقيق أسلوب الحياة الجامعية السليمة فى الأمــور الآتية :

(أولا) تأكيد استقلال الجامعة :

الجامعة أقدر دائما على حل المشاكل ومشاكل طلابها وذلك يؤكــد استقلالها ويدعم كيانها ويحفظ لها دائما هيبتها ومكانتها :

واعمالا لمبدأ وحدة القيادة فى الجامعة أساتذة وطلابا وباعتبار ان هذه

القيادة ضمان لتحقيق وحدة الفكر الجامعى ترى اللجنة أن يتم اتصال المسئولين من خارج الجامعة بالطلاب من خلال قنوات القيادة الجامعية لان ذلك يوثق الصلات بينهم ويدعم ثقة الطلاب فى أساتذتهم ٠

(ثانيا) حل المشاكل الاجتماعية للطلاب :

ان اللجنة لابد وان تذكر ما بذلته الدولة من جهود لتيسير الحياة الاجتماعية للطلاب وخاصة من حيث التوسع فى الاسكان الجامعى وكذلك زيادة الاعتمادات الخاصة بتلك الطلبة والتوسع فى خدماته الا أن هذه الجهود ما زالت فى حاجة شديدة الى الدعم القوى السريع تحقيقا لوصول هذه الخدمات الى أكبر عدد ممكن من الطلاب وخاصة فيما يتعلق بمشاكل الاسكان والرعاية الصحية والاجتماعية وبصفة خاصة مشكلة الكتاب الذى يجب أن يكون فى متناول يد كل طالب مهما كانت ظروفه الاجتماعية ٠

واذا يتطلب ذلك ضرورة تطوير الأجهزة التنفيذية القائمة على رعاية الشباب بما يحقق زيادة حجم تلك الخدمات واتساع نطاقها فان اللجنة ترى وجود زيادة الاعتمادات المتخصصة لهذا الغرض وصولا الى حل مشاكلهم الاجتماعية ٠

(ثالثا) الممارسة السياسية بالجامعات :

ان المشاركة السياسية حق للجميع وهى أيضا واجب عليهم ومما لا شك فيه ان الشباب بصفة عامة والطلاب بصفة خاصة يضطلعون بقدر كبير فى هذا المجال ذلك انهم يحملون امانة المستقبل وقد أكد السيد الرئيس أنور السادات هذه المبادىء فى خطابه أمام المؤتمر القومى بقوله :

« ٠٠٠ اننى لا أريد عزل حركة الشباب ولا أريد ضرب حركة الشباب وفى يقينى ان مثل ذلك خسارة لقوى النضال الوطنى بل هو خسارة للقوى

الصانعة للمستقبل ولكننى رأيت وما زلت أرى ان مبادرة الشباب الى الاهتمام العام مطلب من مطالب الثورة والمعركة وما بعد المعركة على أن يكون ذلك من خلال المؤسسات وليس خارج المؤسسات ٠

وتنظيما لهذه الممارسة وحتى تؤتى ثمارها وتحقـــق الهدف الوطنى المرجو منها وتكفل الحرية كاملة للطلاب جميعا فى اطار منظم يرقق لهـــا السياسة غايتها كما يحفظ للعلم والدراسة الجامعية قدسيتها ، فان اللجنة توصى :

أن تكون هذه الممارسة :

أولا — من خلال هذه المؤسسات وليس خارجها ٠

ثانيا — فى غير أوقات الدراسة ٠

ثالثا — فى مقار الاتحادات الطلابية بالمعاهد أو الكليات التى يجب على هذه المعاهد والكليات أن تعمل على تدبيرها صالحة لهذه الممارسة وتشمل هذه الممارسة ما يدور من حوار وما يعقد من لقاءات وندوات ومؤتمرات ٠

رابعا — أن يضاعف الأساتذة جهودهم فى عقد لقاءات مع الطلاب يجرى فيها حوار سياسى فى ضوء مناقشات حرة بهدف الوصول الى وضوح فكرى للوحدة الوطنية وخطنا السياسى العام ٠

(رابعا) مجلات الحائط :

نتيجة لما تبين للجنة بعد اطلاعها على عديد من هذه المجلات فى بعض المعاهد والكليات ان بها ما لا يمكن أن يتصور صدوره من طلابنا الـــذين نعتز بهم مثال ذلك :

١ — مقالات منافية للقيم الأخلاقية والدينية بلغ بعضها حـــد انكار وجود الله جاء بها :

(أين الله ؟ أوتونا به حتى نصدق ٠٠ يجب أن نبحث عن اله جديد)٠

٢ ـ مقالات داعية الى العنف والاثارة مثل (٠٠ دعوة الى الدخول فى حركة تصفوية تصل الى حد اراقة الدماء ٠٠٠) ٠

٣ ـ مقالات تجاوزت حد الاسفاف فى ألفاظ تنطوى على استهتار واستهانة بمؤسسات الدولة ٠

٤ ـ ان بعض مجلات الحائط أتت الى الجامعات من خارجها بل ورد بعضها من محافظات أخرى محررة مرسومة على ورق مصقول ٠ وبذلك خرجت عن نطاق التعبير الجامعى ٠

٥ ـ ان محاولات بذلت من بعض الأساتذة لتطبيق لائحة الصحافة الجامعية التى أقرها مجلس اتحاد طلاب الجامعة فى ١٦/١٠/١٩٧٢ ومنع ما وقع من مخالفات ٠ فكان التصدى لهم بل ـ والاعتداء عليهم من بعض الطلاب نتيجة لكل ذلك (كلية طب الاسنان بجامعة القاهرة ـ كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية) ٠

(أودعت اللجنة صورا من بعض مجلات الحائط أمانة المجلس للاطلاع عليها) ٠

وقد اتجهت أراء الى الغاء هذه المجلات والاستعاضة عنها بصحافة حرة فى كل كلية من كل جامعة لها نظامها وحريتها وقدسيتها يعبر فيها الطلبة عن أرائهم تعبيرا حرا وصادقا وأمينا على غرار مجلة صوت الجامعة التى تصدر عن قسم الصحافة بمعهد الاعلام والتى يوجد مثيل لها فى كل كلية ومعهد مع دعمها ورعايتها ٠

الا أن اللجنة ترى اتاحة فرصة جديدة لهذه المجلات تؤدى فيها دورها فى التعبير عن آراء الطلاب مع الالتزام بالقيم الدينية والروحية والوطنية

وعلى أن تحدد كل كلية مكانا معينا يخصص لها وأن يؤخذ بالحزم كل مـن يجاوز هذه الحدود ٠

كما ترى اللجنة فى ضوء ما سبق أن انتهت اليـــه من استمرار تلك المجلات أن تقوم الجامعات بتشكيل هيئة تحرير مشتركة من الأساتذة والطلاب بكل كلية أو معهد لا يكون لاحد من خارج الجامعة سلطان عليها وتتولى هذه الهيئات فى ظل مبدأ سيادة القانون متابعة تنفيذ قواعد لائحة الصحـــافة الجامعية كما تعنى بوجه خاص بمراعاة الأسس الآتية ٠

١ ـ حرية ابداء الرأى ٠

٢ ـ عدم التعرض للأديان أو الخوض فى ذات الله تعالى ٠

٣ ـ احترام المبادىء الأساسية للثورة وعدم الخروج عن الخط السياسى الوطنى ٠

٤ ـ احترام حقوق المواطن وصون كرامته يستوجب البعد عن تناول الشخصيات الجامعية والشخصيات العامة بما ينطوى على أمر تؤثمه قوانين الـدولة ٠

٥ ـ مراجعة ما يطلب نشره من آراء تدور خارج الجامعة واقرار ما يتفق منها والتعبير عن الرأى الحقيقى النابع من الجامعة ٠

(خامسا) كفالة الحريات الجامعية :

ان كفالة الحرية الجامعية أمر ضرورى للتعليم الجامعى لايجاد صيغة تحفظ للجامعة قدسيتها ولقاعات الدروس والبحث حمايتها وحرمتها ٠

غير أن اللجنة لاحظت غياب هذه المفاهيم عند البعض ما أدى بقلة من العناصر الطلابية ـ تحت ستار شعار اطلاق الحريات وبدوافع خاصة منها ما يتصل ببعض الانحرافات قد نادت بالغاء مجالس التأديب الجامعية ومع

ما ينطوى عليه هذا المطلب من رفض أية قواعد قانونية تحكم سلوك الطلاب ولو كانت نابعة من مجتمعهم الطلابى وتقوم على تطبيقه سلطات هذا المجتمع فانه مفض لا محالة الى مجتمع طلابى تمه الفوضى وهـــذا لا يتفق وقدسية الجامعة وجلالها • ومن ثم ترى اللجنة تأكيدا واحتراما لمبدأ سيادة القانون وحماية للقاعدة الطلابية العريضة مما يصرفها عن نشاطها العلمى الوطنى ـ ضرورة وضع اللائحة الجامعية موضع التنفيذ الحازم والجاد •

ولقد أكد السيد الرئيس أنور السادات انه لن يعيد الحـــرس الجامعى واللجنة تحيى الهدف الذى تغياه الرئيس تأكيدا بان طلاب الجامعات وهـــم صفوة شبابنا وأمـــل مستقبلنا أقدر ما يكونون عـــلى صيانة الجـــامعة وقدسيتها •

الا أن اللجنة لاحظت أن حرم الجامعة أصبح مباحا للغرباء عنها الذين أساءوا بذلك للتعليم والتقاليد الجامعية كما أساءوا الى الطلاب أنفسهم •

لذلك ترى اللجنة ان تقوم كل جامعة بوضع نظام فى هذا الشأن قوامه افاد مدنيون تنظمهم لائحة تشتمل على بيان اختصاصاتهم وأسلوب عملهم وتبعيتهم الكاملة لرئيس الجامعة •

(سادسا) نظام الرواد :

ان وجود الرائد قد يكـــون ضروريا فى وقت يمارس فيه الطـــلاب نشاطهم الاجتماعى والسياسى والرائد فى هذه الحالة هو الصلة الضرورية بين ادارة الكلية التى يهمها نظام الدراسة وصالح الطلاب وبين الطلاب الـــذين يهتمون بممارسة نشاطهم الاجتماعى والسياسى وهذا فضلا عن التوجيـــه والترشيد الذى يجده الطلاب فى أساتذتهم •

لذا ترى اللجنة الابقاء على نظام الرواد وتدعيم اختصاصاتهم بما يمكنهم

من القيام بدورهم على الوجه الأكمل ويمكنهم من ارساء أسس وتقاليد فى الحياة الجامعية ٠

(سابعا) نظام الأسر :

تقضى أصول التربية أن تتعاون هيئات التدريس مع الطلاب توجيها ورعاية واشرافا ٠ ولما كانت الاسرة تعتبر النواة الأولى للمجتمع الكبير فان نظام الأسر الجامعية يحقق هذا المبدأ فى نطاق الجامعات وهو يساعد على تشكيل جماعات متماسكة ذات ولاء واحد وفكر واحد قوامها الدين والاخلاق والوطنية ٠

لذلك ترى اللجنة اعادة نظام الأسر حيث يكون لكل عضو فى هيئة التدريس أسرة ينتمى اليها ويرتبط بها مجموعة من الطلاب ٠

(ثامنا) القوى العاملة :

تخطيط القوى العاملة على أساس سليم بحيث يكون تعيين الخريجين فى أماكن تخصصهم ٠

(تاسعا) تشكيل لجان الاتحاد الاشتراكى بالجامعات :

ترى اللجنة فى ظل المفهوم السليم لدولة المؤسسات انه صيغة تحالف قوى الشعب العاملة تتسع للحوار الحر غير المغرض بلا حدود للفكر وصولا لموقف وطنى مصرى موحد وبذلك يصبح تشكيل لجان الاتحاد الاشتراكى بالجامعات والمعاهد العليا المؤسسة السياسية التى تمثل الديمقراطية وحرية الفكر مما يقتضى اعادة النظر فى تشكيل هذه اللجان بحيث يمثل الطلاب فى هذه اللجان بنسبة أكبر حتى يمكن تلاقى آثار تناقض الأعضاء نتيجة تخرجهم وضمانا لفاعلية هذه اللجان وتمكينا لها من أداء دورها فى قيادة العمل السياسى بين الطلاب وبحيث يكون رئيس اتحاد الطلاب فى كل كلية

عضوا فى لجنة وحدتها حتى يتم التنسيق والربط بين اتحـــاد الطلاب ولجان الوحدات ٠

(عاشرا) الاتحادات الطلابية :

هى الوعاء الذى يجمع بين نشاط الشباب والبوتقة التى تصهر فيهـا عناصرهم ويتعلمون كيف تكون القيادة وكيف تكون العناية بشئون المجتمع فى مجتمعهم الصغير ٠

وهى لذلك يجب أن تدعم لتحقق الغاية منها ٠ وترى اللجنة بشأنها :

اولا : (أ) أن تعدل اللائحة بما يكفل تحقيق مشـــاركة أكبر عـدد ممكن من الطلاب فى اختيار ممثليهم ٠

(ب) أن يعلن تقرير كل ثلاثة أشهر عن الحالة المـالية للاتحادات ٠

(ج) أن تعقد مؤتمرات دورية ليكون الطلبة دائما على علم بما يجرى فى اتحادهم ويبدون فى ذلك آرائهم ومقترحاتهم مشاركة من الجميـــع فى شئونهم ٠

ثانيا : تحديد موعد الانتخابات بحيث تكون مع بداية العـام الجامعى ويصدر قرار بذلك من السيد وزير التعليم العالى دون توقف على اذن من أحد آخر ٠

ثالثا : يشترط فى المرشحين لعضوية الاتحاد أن يكونوا من الناجحين والا يكون قد صدرت ضدهم أحكام تأديبية ٠

رابعا : اسباغ صفة المـال العام على أموال الاتحادات الطلابية مـع ما يتبع ذلك من اجراءات المحاسبة والرقابة ٠

خامسا : أن يمثل رئيس الاتحاد فى كل كلية رئيس الاتحاد العـــام

فى الجـامعة وكذلك رئيس الاتحـاد العام فى هذه الاتحادات فى المسـتوى المقابل لها فى تشكيلات الاتحاد الاشتراكى ٠

(حادى عشر) الجامعات الاقليمية :

الجامعات الاقليمية مطلب شعبى أثبت فاعليتها وحققت قدرتها عـلى تأثيرها فى مجتمعها وكفلت الراحة والاطمئنان لأبنائهـا الأمر الذى يحتم التوسع فيها والاهتمام بها وتوفير الامكانيات لها ولأعضاء هيئات التدريس بهـا ٠

وترى اللجنة دعمها حتى تتمكن من أداء دورها وحتى تتيح الفرصـة للشباب أن يتزود بالعلم دون معاناة الابتعـاد عن أسرته حتى لا تضعف روابط الأسرة ودون تحمل متاعب مشكلات الاسكان والمواصلات ومن جهة أخرى تخفيفا من حدة هذه المشاكل وتخفيفا لما يثقـل كاهل الأسرة من الأعباء المالية والتخفيف عن الجامعات الأصلية وعن المدن التى تتركز فيها هذه الجامعات ٠

(ثانى عشر) هيئات التدريس :

ان الأساتذة فى الجامعة هم قيادات العلم والثقـافة فى بلدنا وعلى كاهلهم يقع عبء تكوين المواطن الصالح من خلال العلم والصلة الوثيقـة بينهم وبين أبنائهم ٠

انهم عماد نهضتنا الذين يتحملون أمانة الحضـارة العظيمة لشـعبنا العظيم انهم آباء هذا الشباب الذين يرى فيهم القدوة الحسنة وهذا يجعلهم فى مقدمة العمل الوطنى علميا كان أو سياسيا فالثقافة والثقافة السياسية بالذات يجب أن يكونوا السباقين الى ارساء قواعد ثابتة لها ٠

ان فكرنا السياسى ينتظر دورهم الفعـال فى شرحه وتعميقه عـلى

اساس من ماض مجيد وواقع يحتاج الى جهود ومستقبل يتضمن الأمل الكبير .

والممارسة السياسية هم روادها فى الجامعات وعن طريق الاقتداء يخرج شبابنا الى الحياة مدعما واثقا . مؤمنا بقيمه ومؤمنا بوطنيته ومؤمنا بواجبه .

(ثالث عشر) التربية القومية :

تلاحظ اللجنة ان شبابنا يحتاج الى عمق فى دراسة تاريخه وحضارته وتراثه .

ولو ان دراسة هذه المواد كانت بأسلوب البناء الفكرى السليم والتربية المخلصة لوجد شبابنا ذاته متمثلة فى ثقافة عميقة وحضارة عريقة وتراث خالد ولعز عليه أن يغزوه أى فكر .

ان شبابنا يتحمل أمانة العطاء للعالم فكرا ونورا وانسانية .

لذلك ترى اللجنة أن تكون هذه التربية منذ بداية المراحل التعليمية وتتدرج من مرحلة الى أخرى حتى تكتمل فى المرحلة الجامعية بتكوين الشخصية المتكاملة لشبابنا المحققة رجاءنا وأملنا .

ولذلك نقترح تكوين مجلس أعلى من الأساتذة والمتخصصين لوضع أسلوب ومواد التربية الوطنية والمواد القومية فى جميع المراحل ويرعى البحث والتأليف لاستخراج التراث .

(رابع عشر) العلم وخدمة المعركة :

واذ ترى اللجنة انه فى هذا الوقت الحاسم الذى نواجه فيه عدونا مواجهة يحتل العلم فيها أهم جانب من جوانبها فان كل زيادة فى عدد من تخرجهم الجامعة انما هى رصيد غال تعتز به أمتنا يضاف الى ما بذله ويقدمه

شعبنا من أجل معركة التحرير والنصر ، ولن يغفر شعبنا أى حدث يعوق تحقيق هذا الهدف أو يعطله ، مما يلتقى وأهداف العدو فى تعطيل مسيرتنا العلمية لينال من اصرار شعبنا على خوض معركته بكافة امكانياته المادية والبشرية والعلمية ٠

ومن أجل ذلك تؤكد اللجنة على ضرورة الحفاظ على الجبهة الداخلية والجامعات من أعز وأغلى ركائزها مما يوجب عدم التهاون مع كل من تسول له نفسه النيل منها ٠

خاتمة

ان اللجنة فى ختام تقريرها وهى تؤكد ايمانها بالمبادىء الأساسية التى ارتضاها شعبنا وأكدها قائدنا ٠

ايمان بالقيم الدينية والروحية سلاحا قويا لإنتصارنا وطريقا واحدا لحياتنا وعملنا ٠

ايمان بالحرية والديمقراطية والاشتراكية ودعامة أساسية لمجتمعنا وصولا به الى تحرير أرضنا وتحقيق كرامتنا ٠

ايمان بسيادة القانون ، حماية لحريتنا وصونا لكرامتنا ٠

ايمان بجامعاتنا ، منارة لأمتنا وقلعة لحضارتنا وحصنا لتقدمنا ٠

ايمان بطلابنا وشبابنا ، عدة لشعبنا وآملا لمستقبلنا ٠

ان شعبنا كله اذ يؤمن بذلك ليؤمن بأن غدا مرتقبا مشرق عليه ، وبأن نصرا مؤزرا مقبل اليه وبأن شبابا طاهرا هو أمل الغد المرتقب ٠ وعدة النصر المؤزر وذخيرة مصر الغالية ٠٠ وبناة مصر الخالدة ٠٠ مصر المستقبل ٠

« وما النصر الا من عند الله ان الله عزيز حكيم »

وكان أول المتحدثين الدكتور جمال العطيفى الذى قال : حينما نتكلم

عن حرية التعبير فانه يبدو اننا فى حاجة الى أن نذكر بكثير مما أنجزناه فى أقل من عامين منذ ١٥ مايو وفى هذه القاعة بالذات تم انجاز الكثير ويجب ألا نحجب عن الطلاب أو عن الرأى العـــام تبيان ما تم فى هـذه الشهور القليلة ٠

ثم بدأ يعدد انجازات مجلس الشعب قائلا : لقد رفضتم قرارا بقانون وقعه رئيس الجمهورية واستجوبتم وزراء وبادرتم باعداد تشريعـــات هامة مكملة للدستور منها تشريع حماية الحريات الذى كفـل للمتهمين حتى فى قضايا أمن الدولة حق التظلم وكان هذا الحق منكورا عليهم فى قضايا أمن الدولة وفى أى جريمة أخرى يعنيها رئيس الجمهورية وحتى الطلبة المحتجزون يتمتعون اليوم بحماية هذا القانون ومن حقهم بعد ثلاثين يوما أن يتظلموا الى القضاء ٠

واســـتطرد فى كلامه لأعضاء المجلس قائلا : لقـــد ناقشتم برنامج الحكومة بجدية وموضوعية ونقد وقد طلبت منكم الحـــكومة اصدار تفويض محدود لرئيس الجمهورية يوقع بمقتضاه على صفقات الســلاح التى تعقدها الجمهورية ٠ وعندما عرض المشروع على لجنـــة الشئون التشريعية بالمجلس تحفظت ليكون متفقا مع أحكام الدستور وطلبت لأول مرة أن يكون التفويض لمدة سنة أو حتى ازالة آثار العدوان أى الموعدين أقرب وكان التفويض قبل ذلك مطلقا وبغير قيود ٠

ثم قال : ليس من حقى وليس من شأننا فى هـذا المجلس أن نحاكم الطلاب ولم نأت هنا لنصدر أحكاما بالادانة لـــكننا جئنا لنعـالج ظاهرة ونتعمق فيها بذات أسلوب ١٥ مايو وهو أسلوب الحوار الديمقراطى حتى ولو خرج البعض على أصول وضوابط هذه الممارسات الديمقراطية ٠

ومن حق الطلاب أن يعبروا عن أنفسهم وهذا أحد أهداف النظام ٠

أما العضو أحمد فؤاد فقد عبر عن رد الفعل قائلا : محـاولة الطلاب الخروج بنشاطهم خارج أسوار الجامعة بمسيرات واتصـــال بعضهم بقلة من أعضاء مجالس ادارة النقابات المهنية بهدف الخروج بالحركة الطـــلابية الى حركة أرادوها حركة هدم للوحدة الوطنية ٠ ولا أخالنا جميعا وكل الناس الا مطالبين بالحسم والحزم مع هذه القلة القليلة ولابد من سيادة القانون ٠ اننا جميعاً نطالب بسيادة القانون حماية للحرية وصونا للكرامة ٠ ثم برر الظروف التى يمكن أن يؤخذ فيها باجراءات استثنائية سبق أن رفضتها حركة التصحيح فى ١٥ مايو وكما أعلن فى حينها ٠ فقال مـــع ضرورة أن يتأكد دائما للناس عدالة التحقيق وان بعض القيود التى ترد على الاجراءات العادية للتحقيق أو القبض أو التى ترد على سبيل الاســتثناء لمصلحة عامه مبتغاه تنتهى بمجرد تادية غرضها مع الأخذ فى الاعتبار عامل الوقت ٠

أما العضو محمد عقل فقد هاجم أحداث الطلبة واعتبرها خاصة بقلة وليس بالكثرة فقال : هذه القلة المـارقة رفعت عـــدة شــعارات وكلهـــا شعارات نعرفها جميعا حتى منذ قبـــل الثورة وطالبوا بحرية الصـــحافة الجامعية ـ وهل من المعقول أن تخرج قصيدة شعر فى الصحافة الجـامعية تشبه مصر بما لا يمكن أن يقال ولا يسمع واذا ما ســألناهم كيف تكتبون ذلك قالوا : هذه حرية رأى ٠

ثم تساءل وأجاب أيضا فقال : ومن الذى يجب أن يدخل تحت اطار حرية الرأى ٠٠ حرية الرأى لابد أن تحترم قيم المجتمع ومبادىء الثـــورة وقيمها ٠

ومعنى ذلك أنه لا يجب أن يخرج علينا رأى يقول فلنتصالح مـــع اسرائيل فاذا قلنا لهم كيف تقولون ذلك قالوا هذه حرية رأى ٠

واستطرد العضو يؤكد على تمسكه وضرورة ذلك بالنسبة للطلبـــة

أيضـا بمبادىء ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث أعتبرها أيضا ذات صيغة شخصية أرسخها الرئيس الراحل جمـال عبد الناصر حيث قال فى ذلك : ويخرج آخر ويشكك فى مصير الأمة العربية فاذا ما قلنـا لهم كيف تفعلون ذلك قالوا هذه حرية رأى ٠

كل هذا مرفوض لأن حرية الرأى ومناقشة الأمور يجب أولا أن تحترم قيم المجتمع ومبادىء الثورة وقيمها ٠ هذه المبادىء وهـذه القيم هى التى نحترمها ٠

نحن مع الطلبة الشرفاء اذا ما أرادوا أن يناقشوا قضايا المجتمع وهم على ايمان كامل بمبادىء الثورة وقيمها ولكننا لسنا مع القلة المـارقة التى تحاول أن تشكك فى قضايا المجتمع هذه القلة المـارقة ترفع شـعارات مضللة تنتشر أحيانا تحت اسم الناصرية والناصرية بريئة من كل هؤلاء ٠ نحن الناصريون الشرفاء أصحاب المصلحة فى الثورة وفى الاشتراكية نقف مع الناصرى الأول محمد أنور السادات خليفـة عبد النـاصر حامى حمى الناصرية وسنظل مع هذا القائد ندافع ونحـارب تحت نفس الأعـلام التى حارب واستشهد فى سبيلها المناضل الخالد جمال عبد الناصر ٠

ثم وقف ناصف طحون يعلن رأيه المبدئى كرد فعل فقـال : ممـا يؤسفنا جميعا أن نسمع فى هذا العام انه كانت هنـاك شعارات بمجـلات الحائط وفى كتاباتهم تنكر وجود الله سبحانه وتعالى فهل وصـل الأمر الى هذا الحد ؟ وهل منطق الحرية والديمقراطية يسمح لهم بالتعرض لمثل هـذه الأمور وبهذه الدرجة التى كانت محل استنكار من جميع فئات الشعب ممن التقيت بهم بالأمس بعد أن علموا بما ورد فى تقرير اللجنة ٠

أما العضو الدكتور محمود القاضى فوقف والغضب يملأ حديثه فقال : ان الطلبة ينفرون من مجالس التأديب وليس لهم فى ذلك حق ٠ اذ لابد أن

تكون هناك مجالس تأديب ويقدم المخطىء اليها ويصدر ضده الحكم المناسب · ان القانون الجديد للجامعات الذى صدر فى غيبة المجلس ـ ولم يعرض على المجلس للموافقة عليه بعد ـ يشرك الطلبة فى كل التشكيلات المختلفة كما ان الدستور ينص على القضاء الشعبى فما الذى يحدث لو أن مجلس التأديب المكون من ستة أو سبعة أساتذة يشترك فيه ممثل للطلاب ؟ أعتقد انه لا ضرر من ذلك ·

ثم قال : اننى أرى انه اذا أردنا أن نعرف متى حدثت حوادث لها أهمية بعض الشىء هنا فاننا نجد أن كل ما حدث ليس له أهمية وكان يمكن علاجه وضبطه وتقويمه بالارشاد والتوجيه السياسى · أما أن نقول مثلا ان هناك طالبا اتصل باحدى السفارات الأجنبية وحصل منها على مبالغ فهذا أمر هام · ثم عاد وقال :

أما التجاوز فى ابداء الرأى أو مثل ذلك فى عهد الحرية والديمقراطية فى عهد الرجل ـ أنور السادات ـ الذى يرفض أن يوقع كشفا بالقبض على طالب واحد فانه يمكن معالجة هذا التجاوز فى إبداء الرأى بالتوجيه السياسى :

أما عما ذكره العضو بالنسبة لتوقيع كشف بالقبض ·· فهذه قصة قد انتشرت فى الأوساط السياسية عن الرئيس أنور السادات · وكان ذلك قبل ١٥ مايو وحيث قد ذهب اليه السيد شعراوى جمعة وزير الداخلية حينذاك يحمل معه كشف به أسماء طلبة أو شباب الى السيد الرئيس يطلب منه السماح بالقبض عليهم · فنظر الرئيس فى الكشف وقال له : انت اتحبست ياشعراوى ؟ فقال : لا · فرد عليه الرئيس قائلا : أنا اتحبست فخذ الكشف ده ورفض أن يوقعه ورفض أن يقبض على أحد ·

وهذا الموقف عندما كان الرئيس السادات رئيسا للجمهورية وقــد كان له موقف آخر مشابه أيضا وكان ذلك أثناء المظاهرات الأولى للطلبة فى فبراير عام ١٩٦٨ ٠

ثم تحدث أحمد طه قائلا : انى مع تحفظى بشأن بعض أشكال التعبير عن الرأى التى ظهرت فانى أعتبر حركة الطلاب فى مجموعها تعبيرا عن ضمير المجتمع ٠٠ فانهــا حركة ثورية يجب احتضــانها والدفاع عن نقائهــا واستمرارها وانه لا يخشى هذه الحركة فى مضمونها الا من يخشى الثورة ٠

ثم أعلن قائلا : وقــد سبق وان قلت لا تنتظروا فى المـكاتب ليحضر اليكم الطلاب بل اذهبوا أنتم اليهم وتعايشــوا معهم فى الـكليات بل وفى المعامل وان علينــا دائما ككبار أن نحاسب أنفســنا قبل أن نحــاسب الشباب ٠

أما الدكتور محمد محمــود شعبان فوقف صــائحا : ان الحرية التى يطالب بها القلة اليوم تعنى حرية التخلص من مشاق العمــل ومن النظام ومن صوت الواجب ومن قواعد الأخلاق ٠ اذا كنــا ننشد حرية الاختيار الشخصى كهدف ومثل أعلى فيجب ألا نسىء استعمال الحرية فهى تهــذيب النفس وتعويدها على النظام ٠

ثم استدرك أيضا فقال : ان جامعــة الأزهر ٠٠ لمــاذا لم نضرب ؟ ولمــاذا كانت حصنا حصينا للمجتمع الجامعى ؟ لأنها مسلمة ولأنها تدين بالله وليس فيها من دخيل ٠

ثم بدأ يحكى قصة جامعة الأزهر ورفضها للمشاركة فى هذه الأحداث فقال : ففى يوم الأربعاء الثالث من يناير أخبرت من أمانة القاهرة ــ والسيد الأمين حاضر الآن ــ وكان سيد زكى عبد الهادى فى ذلك الحين ــ بأن هناك

يدا تريد أن تعبث بجامعة الأزهر فتيقظت وفى الفجر كنت فى مسجد الامام الحسين والقيت محاضرة فى جامعة الأزهر · وفى الساعة العاشرة صباحا قيل لى ان قاعة الامام محمد عبده قد امتلأت بالدخلاء هؤلاء الناس دخلوا على مهبط العلم وأستاذ التاريخ الاسلامى يلقى على طلابه محاضرة اسلامية واذا بالطلاب ومعهم دخلاء من غيرهم يقتحمون القاعة · وهذا لم يرد فى تقرير اللجنة ـ فماذا نفعل ؟ أغلقنا الأبواب وحاولنا أن نتكلم الى الطلاب فابت شرذمة منهم أن تستمع وصوت ابليس فى بعض الأوقات يرتفع ـ وأنا رئيس اتحاد طلاب سابق ـ فهتفنا « لا سلامية لا شيوعية ولا رجعية الله أكبر ويحيا السادات » فتجمع الجمع المؤمن واستقطبنا هؤلاء الدخلاء حتى صاروا فى مكانهم منفردين ومعهم منشورات حاولنا الاستيلاء عليها ولكن ابليس كان أذكى فاحرقوا المنشورات وألقوها فى القاعة ـ التى هى أكبر من هذه القاعة بعشر مرات ـ فتوجه أبناء الأزهر الى الفعل لا الى الفاعل واطفأوا هذه النيران وأبلغت الجهات المختصة وجاء سريعا السيد أمين العاصمة والسيد مدير الأمن والسيد المحافظ وأبلغت وزارة الداخلية ولا ننكر فضل صاحب الفضيلة السيد الدكتور وزير الأوقاف وشئون الأزهر والذى أبلغه مدير الجامعة فجاء مهرولا فى جلال العلماء ووقار الفضلاء وجلس يتحدث الى أبنائه الطلاب ذاكرا فضل الرئيس أنور السادات على جامعة الأزهر وعلى الأزهريين ثم هتف بحياة مصر وحياة الرئيس فردد الطلاب الهتاف ثم انصرفوا الى بيوتهم وحاول البعض منهم أن يرغمونا على الخروج الى جامعة عين شمس استنكارا لقول البعض : أين الله · فقلنا لهم دعوهم الى شيطانهم فان الباطل عهده قصير وان الحق طويل الأمد وستبقى مصر حرة وسيبقى الشباب المؤمن طاهرا معززا مكرما وستقبر الشيوعية فى مهدها وترتفع راية الاسلام خفاقة عالية الى أن يرث الله الأرض ومن عليها ·

أما محمود أبو وافية فقال : اننا نؤمن بالهدف والطريق ونمارس

النقد دون رقيب الا من ضمائرنا وأمانة النائب نحو الشعب • ولممارسة النقد من أجل البناء طريق رسمه الدستور والقانون أما اذا أصبح النقد هدفا من أجل التقويض والهدم وتجريحا ومساسا بالخلق وتحول النقد الى ضغط من الداخل لتمزيق تحالف قوى الشعب وفى مثل هذه الظروف فعلينا أن نتنبه الى أن أعداؤنا يتربصون بنا من كل جانب وان الأمر في هذه الحالة يصبح اعتداء صارخا على تحالف قوى الشعب • بل وعلى الأمل فى التحرير ذاته •

أما رد الفعل لدى العضو زكريا لطفى جمعة فكان دفاعا وتصديا لما نال مجلس الشعب من انتقادات عنيفة فقال : لقد أثار ما يدور فى مجلسكم الموقر من مناقشات حرة وصريحة وما تتضمنه من نقد للحكومة تساؤل بعض الصحفيين الأجانب لى ولبعض الزملاء الذين حضروا أحد المؤتمرات البرلمانية الدولية عن كيف أن بعض أعضاء المجلس الذين ورد ذكرهم فى بعض الصحف الأجنبية مثل الدكتور محمود القاضى والدكتور جمال العطيفى وغيرهما يوجهون النقد الى الحكومة •

اذن فمجلس الشعب هو مجلس الحرية • مجلس الأمانة • مجلس الصدق • مجلس الرجولة • مجلس الشهامة • هذا المجلس يجب أن يتخذ موقفا حاسما في هذا الموضوع الذى نناقشه أو الدليل على كذب ما قاله أحد مدعى الشعر عن هذا المجلس الموقر أن المجلس قد اعتبر رده على بيان الحكومة والمناقشات التى أثارها السادة الأعضاء بشأن جزاء مكملا له يهتدى به معه في التخطيط للمستقبل •

لقد جاء أحد الصحفيين الأجانب وهو مراسل جريدة التايمس البريطانية وسألنى : ما الذى يحدث فى مجلس الشعب ؟ هل هناك ردة عن الماضى ؟ فسألته لماذا ؟ فكان جوابه وهو رجل عاقل ومتزن أن الذى

يفزع اسرائيل حقا ليس هو سام ٢ أو سام ٣ اطلاقا انما الذى يفزعهـــا حقيقة هو الحرية والديمقراطية اللذان يســـودان مصر الآن واللذان كتبت عنهما صحف العالم وعن الممارسة الديمقراطيـــة لمجلس الشعب المصرى ٠ اذن ماذا أرادت الحفنة القليلة من الطلبـــة وهى أداة مثل صحف الحـائط والمنشورات والأموال التى توزع لاثارة الفتنة فهى مجرد أداة وســـلاح ٠ اننى أتساءل ما هو المقصود بهذا ؟ ومن هم وراء ذلك كله ؟

فى اعتقادى أن المقصود هو أن يفهم الناس فى الخـــارج أن هناك فى مصر ثورة مكبوتة وليس بها حرية ولا ديمقراطية ٠

ثم صاح قائلا : أيها المتباكون على الحرية اطمئنوا فالحرية بخير ونحن هنا فى مجلس الشعب حماتها والديمقراطية بخير ونحن هنـــا فى مجلس الشعب رافعوا لواءها والقانون وسيادة القانون لابد وأن تســـود ٠ كيف ــ ونحن حماة القانون ــ نترك مراكز القوى وذيولها ترتفع وترتع وتمرح ؟

ثم يتحـــدث مصطفى كامل مراد قائلا : ان الطلبـــة يتســاءلون أين الديمقراطية ؟ والواقع ان الديمقراطية لا تتحقق بين عشية وضحاها وانما تتأكد من الممارسة من جانب الأجهزة السياسية ومن التنظيمات الشـعبية من خلال الحوار الحر الهادف البناء ٠ هذا هو المبدأ العام للديمقراطية ٠

وان وجود عناصر محرضة لا ينبغى أن يحول دون ممارســة الطلبـة لحقهم فى العمل السياسى الى جانب الدراســـة ٠ فذلك حـق مكفول لهـم يستطيع الشباب الالمـام بمشاكل البلاد فهم أجيـــال الغـد التى ستتولى مسئولية القيادة السياسية فى المستقبل ومن هنـا ينبغى تحصينهم بكافة المعلومات وأن يكونوا قد مارسوا العمل السياسى بل وأدركوا حقائق العصر الذى نعيش فيه منذ الصغر ٠ يجب أن ننتقد أنفسنا وليس هذا من العيب فى شىء فكل منا عرضة للخطأ ولكن يتعين على المرء أن يفيد من أخطائه ٠

وأخيرا فان للمرأة رأى يعبر عن رد فعله تجاه أحداث الطلبة ٠٠ فقد أعلنت السيدة كريمة العروسي قائلة : اننى أتكلم من موقعي وبشعور الأم والأم أقرب الناس الى الطالب وأقدرهم على فهم مشاكلهم واننى أتســاءل ماذا يريد الطلبة ؟ فى مجال التعليم تم لهم مجانية التعليم ٠ كان من بينهم ٩٠٪ لا يمكن بأى حال أن يمكنوا من الدخول الى الجامعة بل كان ذلك أمرا مستحيلا ٠

ثم أردفت قائلة : الحقيقة اننى أسمع أصـــواتا كثيرة : طالبت أن يكون التقرير أوفى وأشمل وتود أن تلقى المسئولية كاملة على اليمين أو اليسار ٠٠ واننى لأتساءل مرة أخرى أين الأسرة وأين الكلية ؟ وأين أثرهما على الطلاب ؟

ان الطالب ينتمى الى أسرة وهذه الأسرة اما مشغولة بأعباء الحيــاة أو انها أسرة أمية والاثنتان مشغولتان عن الطالب ومشــاكله ٠ واننى لأعجب لمـا حدث من طلابنا وكلهم أبناء الثورة فلم ينتم أحد منهم الى حزب أو الى تشكيل آخر ٠٠ وانما ولدوا جميعا فى أحضان الثورة فهم أسعد منا حظا ٠

ولكنها عادت تقول أيضـــا : ان الطلاب لهم فكر حاســم ورأى فى مشاكل بلدهم وهم أسرع الناس استجابة الى العمـــل فى كل ميدان ٠ ان الطلبة غير مسئولين عن أى عمل من الأعمال ٠٠ ولا يخافون نتائج أى عمل يقومون به ٠

هذا ما بدا من ردود فعل داخل المجلس تجاه أحداث الطلبة فمنهـــا ما كان عليها ومنها ما كان لها ٠٠ ومنها ما كان بين بين أى معتدل ومنهـــا ما تردد بشأنها ٠٠ ولكن الحقيقة التى لا جدال فيها أن المجلس اضطر مرة أخرى للدفاع عن كيانه ووجوده ودوره ٠

واذا تتبعنا ما حدث بالبرلمان لنستكشف تفسيرا لما حدث فقد اختلفت المبررات ووجهات النظر أيضا وان اتفقت أحيانا وسيبدو من خلال السطور التالية تبيان لهذه التبريرات ولنا تعجيب عليها فيما بعد ٠

فيرى الدكتور جمال العطيفى تفسيرا لمشكلة الشباب والتى فجرت هذه الأحداث فانما ترجع أساسا الى العلاقة بين الأساتذة والطلاب ٠ وكما يقول : وان نظرة واخدة ممعنة فى التـأمل الى ما ورد فى الجزء الأول من التقرير فتبين أن الحوادث فى معظمها قد بدأت فى كليات عملية : فى كلية الطب والطب البيطرى فى جامعة القاهرة وفى كليات الطب والهندسة بجامعة الاسكندرية ٠٠٠ فهل لهذا دلالة ما فى أن معظم أساتذة الكليات العملية لهم من مشغولياتهم الكثيرة وأكاد أقول الأخرى ما يصرفهم عن الالتقاء بالقدر الكافى بالطلاب ؟ فهى تتعاق اذن بما قيل من أن هناك مشكلة فراغ سياسى ٠

ثم قال : ان تقرير لجنة الرد على بيـان الحكومة قال : اذا كنا نعد أنفسنا لحرب قد يطول أمدها فعلينا أن نعيد النظر بغير حساسية وفى صراحة فى الأعداد الهائلة من المجندين الذين تطول مدة تجنيدهم ويتركون أعمالهم الأصلية وأحيانا قبل أن يبدأوا فى مزاولتها كما هو الأمر بالنسبة لخريجى الجامعات ٠٠ فالقضية مثارة ٠٠ وهذا هو الذى يداعب بالفعل أفكار الشباب ويخلق لديهم نوعا من القلق ـ وكلكم آباء وتعون هذه القضية تماما ٠٠ ولنقل بصراحة ان كل شاب حين ينتهى الأمر به الى التخرج من الجامعة يسلم الى ٠٠٠٠ لا يعرف مداها ينصرف فيها عن عمله الأصلى وينصرف فيها عن دراسته الى عمل آخر فى القوات المسلحة ولكنهم مطالبون ويطالبون بأن يدفعوا ضريبة الدم وفى نفس الوقت فانه لشرف لكل شاب منهم أن يشارك فى الدفاع عن وطنه ولكن لماذا لا تواجه الأمور بواقعية وصراحة وحسم ؟

أما محمد فتحى فوده فقد أكد ــ كما جاء بالتقرير ــ ان الجامعة مباحة كالكلأ المباح وترتب على هذا أن تسرب بعض من هم خارج الجامعة الى داخلها وأثاروا في الطلبة تلك النزعات ٠٠ الالحاد ٠٠ الصراع الى حــد التصفية الدموية ٠٠ فالذين دخلوا حرم الجامعة ــ واندسوا بين الطلاب هم الفاعلون الحقيقيون وليسوا أبناءنا الطلاب ٠

ان النسبة التى قامت بذلك من الطلبة لا تزيد على ثلث فى الألف ٠ ولهذا فاننى أقول لاخواننا العمــال والفــلاحين ٠٠ اطمئنوا ٠٠ كما ثبت بالدليل أن بعض مجلات الحائط قد أحضرت الى الجامعة من خارجهــا ومن محافظات أخرى ٠

ثم ختم تفسير قائلا : لقد كانت هناك محاولات تريد ضربنا من الداخل ظهرت وتكشفت فى موضوع يكافىء هذا الموضوع أهمية وضع تقرير عنها مماثل للتقرير المطروح على حضراتكم ٠

أما عبد المنصف حزين فقد رأى تأصيل مشكلة الشباب مفسرا لثورتهم هذه فقال : فمنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حاولت الثورة أن تقــدم الى الشباب الكثير من أنواع الرعاية والاهتمام وقد ظهرت بوادر هــذه الرعاية والعناية فى التحسينات فى شكل تنظيم المجلس الأعلى لرعاية الشباب ٠ الذى كان ينظم فى ذلك الوقت المهرجانات تلو المهرجانات وأسابيع شباب الجامعات والمباريات والاشراف على العديد من الأنشــطة التى كانت تمتص أوقات الفراغ للشباب فى ذلك الوقت ٠

أما التنظيم الشبابى الطلابى فقد ابتعد عنه الطلاب فى ذلك الوقت بمحض الظروف فقد كان يتم تشكيله عن طريق التعيين فبدأ الطلاب يعزفون عن تنظيمهم الشرعى وبدأت الهوة تتسع بين قيادة التنظيم الطلابى والقاعدة الطلابية العريضة ٠

وفى بداية الستينات وباعلان الميثاق الوطنى الذى اهتم بالشباب ورعايته وتربيته وبالقيم الروحية والقيم الدينية ولكن ورد فى ذلك الوقت كتاب ومفكرون شرحوا وفسروا الميثاق بجوانبه المادية فقط تاركين عن قصد أو غير قصد كل ما ذكر فى الميثاق من القيم الروحية .

وفى أوائل الستينات بدأت النظرة للشباب تتجه وجهة أخرى باقامة معسكرات للشباب ولقد طرح فى هذه المعسكرات الكثير من القضايا والشعارات وكان المسئولين عن التنظيم الشبابى يركزون على الجانب المادى لهذه القضايا ويهتمون بالشعارات دون المضمون .

وانتى أتساءل الآن : كيف كان يسمح بتربية النشء فى هذه المعسكرات دون أن يذكر فيها اسم الله ؟ « نسو الله فانساهم أنفسهم » صدق الله العظيم . لقد تربى الشباب فى ذلك الوقت فى هذا المناخ الذى هيىء له ولم يكتف بذلك بل شد الرحال بهم الى خارج البلاد الى دول لها تفكيرها ومجتمعها الا أن هذا الفكر لا يتواءم أبدا مع قيمنا الروحية وتراثنا الأصيل .

تربى الشباب فى هذا المناخ الى أن شاء القدر وحدثت النكسة ثم شاء القدر أن تصحو مصر من غفوتها على يد القائد المؤمن الرئيس أنور السادات . ونتيجة لثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ برز شعار العلم والايمان الذى سرعان ما تحول الى مضمون حرك الدوافع الأصيلة فى شعبنا وأكد ثقته العميقة فى شبابنا .

وتفسير أحمد فؤاد هذه الأحداث بما تسمح به لنفسها هذه الفئة القليلة التى اندست بين الطلبة مغرضة وحاقدة فتعرضت لكل شىء — على حد تعبيره — ورفضت وترفض كل شىء وتردد فقدانها للثقة فى كل شىء والتى لا تعترف بشىء والتى لا ترى الا بمنظارها هذه الفئة هل يمكن تركها

هكذا تصنع كل ما يحلو لها ناسية أو متناسية مصلحـــة الوطن ومغلبـة مصلحتها الذاتية والفردية غير مقدرة لظروف الوطن وما تمر به البـلاد من ظروف عصيبة ٠

ورأى محمد عقل أن ما حدث فى بعض الجامعات واصطلح على تسميته بالأحداث الطلابية يجب أن يوضع فى اطاره الصحيح وفى حجمه الطبيعى ٠ فيقول : لقد قامت قلة مارقة من شباب بعض الجامعـــات ٠ استغلت ذلك الفراغ وراحت تشكك فى قرارات القيـــادة السياسية وتصـــدر ما سمى بصحف الحائط فى محاولة يائسة لاستقطاب مجموعة من شـــباب الجامعات محاولة منها للضغط على الحـــكومة والضغط على النظـام كله ٠ وفى ذات الاتجاه الذى يرى أن هذه الأحداث مبعثهـــا ومحركها من خارج اســوار الجامعة ٠

يروى ناصف طاحون تحليله لهـذه الأحداث قائلا : لقـــد كنت فى أحداث يناير المـاضى ـ عام ١٩٧٢ ـ وأستطيع أن أقول بعد قراءتى لتقرير اللجنة لأكثر من مرة ان ما حدث فى هذا العام يشابه تماما ما حـدث فى العام المـاضى وفى تصورى أن هذه الظاهرة تحتاج منا بحق أن ندقق النظر فيها وأن نبحث عن أسبابها وأن نتخذ اجراء حاسما ٠

ففى العام المـاضى حين توجهنا للجامعة وجدنا أسلوبا ونظاما معينـا اتبعته مجموعة من الطلبة فحين دخلنا الجامعة وجدنا نفرا غـــير قليل من العناصر غير الطلابية وقد اندس فى وسط الطلبة أمام الحرم الجامعى وأمام الغرفة التى احتلها الطلبة فى ذلك الوقت يبثون فيهم الحمـــاس ويطلبون منهم عدم الرجوع عن الموقف الذى اتخذوه ٠

أخلص من هذا الى القول بأن مخطط العام المـاضى ومخطط هذا العام هما مخطط واحد ففى العام المـاضى اتضح لنا أن هناك عناصر خارجيـــة

وداخلية وراء الحركة الطلابية ولا يفوتني هنا أن أقرر أن القاعدة العريضة من الطلاب سليمة تماما وان شبابنا الجامعي شباب واع ومتيقظ لكل ما يدور في الجامعة الا أن القلة التي اشتركت في أحداث العام الماضي وفي أحداث هذا العام هي قلة منبوذة ولابد من اتخاذ اجراء حاسم معها ٠

ان ما رأيناه في الجامعة في العام الماضي كان مؤسفا ومؤلما ولم يكن لهؤلاء الطلبة رأى واحد بل كانت آراؤهم متعددة ومتضاربة فمثلا كانت هناك اللجنة التي تسمى نفسها باللجنة العليا والتي تدعي الشرعية ٠ وقد كان لها فكر مخطط معين يفوق طاقته وامكانيات هؤلاء الشباب وعندما اجتمعنا مع بعض الطلبة لنناقشهم وجدنا بكل أسف أن عددا كبيرا من الطلبة في الخارج لا يعلمون شيئا من الآراء التي تدور في اجتماعات هذه اللجنة العليا ٠ ولقد سألنا الطلبة أثناء مناقشاتنا معهم عما يريدون فكان البعض منهم يطالب بالغاء قانون الاصلاح الزراعي وكان البعض الآخر يؤيد متحمسا لهذا القانون ويطالب بتحديد الملكية الزراعية بخمسة وعشرين فدانا للفرد الواحد ٠ فكانت هناك آراء أخرى مختلفة كل الاختلاف ٠

والملاحظ أن القلة التي اشتركت في أحداث العام الماضي ٠٠ هؤلاء الطلبة المنحرفين يرفعون شعارات الوطنية وسموا أنفسهم بأسماء مختلفة منها اللجنة الوطنية وغيرها في تصوري أن الوطنية براء منهم لأنني لا استطيع أن اتصور أن هذه اللجان لجان وطنية في حين انها تحاول احداث شروخ في الجبهة الداخلية .وذلك لأن هذه اللجان بموقفها هذا تحاول أن تحقق ما لم يتمكن العدو من تحقيقه في خلال الخمس سنوات الماضية فلقد حاول العدو مرارا وتكرارا أن يفتت جبهتنا الداخلية ولكنه لم يتمكن واستطاع شعبنا أن يفوت عليه هذا الهدف الا اننا نجد اليوم والأمس يمزق قلوبنا ان شبابنا وهم عدة المستقبل وهم الذين يحملون المشعل بعد

الجيل الحاضر يعملون على تحقيق ما يسعى اليه العدو من تشكيك في جبهتنا الداخلية وقد أحسسنا جميعـــا بأن الاذاعات الأجنبية حاولت أن تستغل هذه الأحداث الطلابية فكيف نسمح لهذه القلة بالاساءة الينـا مرة ومرتين وفى العام المـاضى كان قرار السيد رئيس الجمهورية احالة كل التحقيقـات التى أجرتها النيابة العامة للجامعات بحيث يعاقب هؤلاء الطلبة من خـلال مجالس التأديب .

ومما لا شك فيه أن هذا القرار من أب كبير يعى الأمور حقيقة وعيهـا الا أننا اليوم نجد نفس هؤلاء الطلبة والذين قرروا فى العـام المـاضى بأن هناك عناصر خارجيـــة تدخلت ودفعتهم لهذا الموقف الذى وقفوه يقومون بنفس ما قاموا به فى العام المـاضى ونجدهم أيضا يطالبون بالغاء مجلس التأديب ان هذا ليجعل الانسان منا فى حيرة من أمره ذلك لأن هؤلاء الطلبة الذين يشكلون من بينهم لجانا للدفاع عن الديمقراطيـــة ولجانا للدفاع عن الحرية لكى يسود القانون هم أنفسهم الذين يطالبون بالغاء سيادة القانون فلقد وجدنا مجلات الحائط فى العام المـاضى تحمل صورا مزرية فلا يتصور على الاطلاق أن عدة مستقبلنا البناء تحالف الشعب العامل من عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية والذين ندفع من أجلهم كل غال وثمين حتى يتمكنوا من تحصيل العلم لا يتصور أن نجدهم فى مجلات الحائط يتعرضـــون لبعض الشخصيات ثم يمثلون مصر تمثيلا لا يمكن لأحد أن يقبله .

أما الدكتور محمود القاضى فرأى تفسير لها انها متصلة أو حلقة ممـا يحدث للطلاب والشباب عموما فى أنحاء العالم .. وان ما حدث لهو طبيعى وعادى لا يسبب أو يدفع الى المبالغة فى التفسير والتبرير .

فقال : فى رأيى أن حركة الطلاب حركة تحدث فى العالم أجمع وقـد حدثت فى فرنسا وانجلترا واليابان بل فى كل مكان . وهى حركة عادية

جدا ولا يجب أن ننزعج اطلاقا حتى ولو قالت احدى الطالبات اثبتو لنـــا وجود الله ٠٠ فاذا قالت هذه الطالبة ٠٠ اثبتوا لنا وجود الله ٠٠ فلنثبت لها وجود الله لأن الله موجود ونحن جميعا نؤمن بذلك واني لست بأقل ايمـان بالله من السادة أعضاء اللجنة ولا حتى من بعض الذين ارتفعت أصـــواتهم الآن عندما قلت ذلك ٠

واذا كان عندنا ٢٥٠ الف طالب فى الجامعة فلابد أن نتوقع أن يوجد ـ وكان موجودا وسيوجد ـ بينهم مائة طالب من الذين أشـار اليهم تقرير اللجنة ممن قد يكون لهم رأى مخالف او فكر منحرف أو حتى قـــد يكون مجانين ٠٠ ان هؤلاء موجودون وسيوجدون فى المستقبل وهذا أمر طبيعى وربما كانت تبدو الدراسة منتظمة ولكن كانت هناك أيضا بعض الرواسب الموجودة فى السنة المـاضية والسنة التى قبلها وكانت موجودة أيضا منذ ان كنت طالبا وستظل موجودة باستمرار ٠

ثم أردف مفسرا لهذه الأحـــداث قائلا : وفى الواقع وبعـد ١٥ مايو أصبحت مصر تنعم ـ وقد يكون لأول مرة فى تاريخها منذ ٥٠ عاما ـ بحرية وديمقراطية حقيقية وقد يحدث بعض تجاوزات أو بعض الأخطاء وقد تحدث بعض الجرائم وفى هذا الصدد فاننى أذكر ما قاله السيد الرئيس هنا منذ أقل من شهر ما معناه تماما ـ ان لم يكن بالنص ـ ان خـــير علاج لأخطاء الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية وعندما ينشر هذا الجو فقـد يحدث فيه أخطاء أو جرائم ولكن الديمقراطية قادرة دائما على أن تعالج عيوبهـــا بنفسها وعلى أن تصحح مسارها ٠

ثم يشـــير الى ما جاء بالتقرير مضافا اليـه فقـــال : « ان الأجهزة السياسية والتنفيذية لم تقم بواجبها » هذه الأجهزة السياسية التقليـدية التى تعالج الأمور بمثل ما عولجت به فى العشر أو العشرين سنة ـ مازالت

معظمها هى التى تعمل حتى الآن ولهذا فهى تفشل ٠

ثم أشار الى مبرر آخر لاحتجاج الطلبة قائلا : أما عن موضوع انتخابات الاتحادات فان قانون الاتحادات ينص على أن مجلس الاتحاد هو الذى يدعو الى الانتخاب والعيب الكبير الذى حدث ٠ هو ان هذه الانتخابات لم تجر فى ميعادها واعتقد أن هذا يعتبر أكبر خطأ لأن عظائم الأمور تحدث من صغائر الشرر وأنا مصر على أن ما حدث لا يعتبر شيئا أما الذى يعتبر فى نظرى شيئا وخطأ هو اغلاق الجامعة ٠

ثم ختم تحليله بنقطة خطيرة وهامة فقال : انه معروف منذ الأزل البعيد انه يوجد فى كل نظام حكم أجهزة معينة لا تجد حياتها الا فى أن تهمس بأن هناك خطرا أو أن هناك مؤامرة وفى الحقيقة لا يوجد خطر ولا توجد مؤامرة ٠٠ ان مصر قوية ومستمرة وليست المؤامرات التى كانت تكتشف فى روسيا فى عهد ستالين ببعيدة ثم حقق فيها بعد أن مات ستالين ببعيدة ، واتضح ان معظمها — ان لم يكن كلها — مؤامرات مزيفة ٠

أما أحمد طه فيعلن رأيه قائلا : فى تصورى ان مسألة الطلاب هى فى الأساس نتيجة لسياسة جامعية خاطئة استمرت سنوات طويلة استهدفت عدم تسييس الجامعة وكنتيجة لهذه السياسة فانه كان من المتوقع أن يحدث هذا الانفجار عام ١٩٦٨ وليس الآن ٠٠ وكذلك الوضع العام فى البلاد النابع من العدوان والآثار المترتبة عليه فى مختلف جوانب الحياة ٠

ثم يتحدث محمود أبو وافية مفسرا تفجر الأحداث الطلابية نتيجة لمخطط خارج الجامعة كما سبق وأن عرض ذلك بعض زملاءه ولكنه استند فى ذلك الى ما جاء بالتقرير بالاضافة الى ما لديه من خلفيات فقال : هكذا تحدثنا الوقائع التى توصلت اليها لجنة تقصى الحقائق ٠ مجموعة معروفة

بالاسم من خارج الجامعة ومن داخلها · محدودة العدد كان بينها إتصال وضعت مخططا بدأه ثلاثة من الطلاب الذين ينتمون الى اليسار المغامر ووفقا لمخطط موضوع من أشخاص عرفوا بالاسم من غلاة اليسار اعتبروا أن وقفة التصحيح في ١٥ مايو قطعت عليهم طريق الوصول الى غايتهم ·

واستطرد يحكي تصوره كما يراه واقعيا فقال : وبدأ تنفيذ المخطط بمقالات كتبها هؤلاء الثلاثة فيها خروج على القانون وعلى المبادىء والقيم وعلقت كمجلات حوائط وبينما كان المخطط يجرى تنفيذه في جامعة القاهرة ·· كان يعد له في الجامعات الأخرى بنفس الأسلوب وبنفس الفكرة وكان طبيعيا أن تقدم ادارة الجامعة هؤلاء الطلبة الى مجلس تاديبي وفقا للقانون وهنا تدخل رابع كان له دور قيادى في يناير ١٩٧٢ وبأسلوب قوى استطاع أن يستثير بعض زملائه الطلبة بالوقوف معترضين على تطبيق القانون · ان تطبيق القانون وسيادته مبدأ يرفضه اليسار المغامر بطبيعة تكوينه العقائدى ومن ثم فان محاولة الانقضاض على مبادىء الثورة الوطنية الاشتراكية بدأت تعمل مستغلة جو الحرية الذى حققته وقفة التصحيح في ١٥ مايو ومستغلة في ذلك حالة القلق التى نعانيها جميعا من أجل تحرير الوطن ·

في تلك الظروف التي بدأ فيها اليسار المغامر وبقايا التنظيم الطليعي انقضاضهما على سلامة الجبهة الداخلية اندفع أيضا البعض من أقصى اليمين المتطلع الى السلطة ولو حتى على أشلاء الضحايا بعد أن دفعه اليأس والأنانية الا يجد أمامه الا جو الخراب ليسلم الوطن الى هاوية أخرى ·

هؤلاء وهؤلاء لا يمثلون الا أنفسهم وهم بالنسبة لتحالف قوى الشعب الصامد لا يمثلون شيئا على الاطلاق ·

ثم يستدرك متسائلا بقوله : اننى أتساءل ما هى النتيجة التى كانت ستحدث لو بلغ هذا المخطط أهدافه ؟

فأجاب أيضا بنفسه بقوله : نتيجة واحدة لا شك فيها سوف يلتفت اليمين المتطلع الى اليسار المغامر وهما لن يسيرا معـــا وسوف يجذب كل منهما فى اتجاه مضاد ثم تقع بينهما الواقعة والضحية فى النهاية ـ لا قدر الله ـ هى مصر الصامدة المجاهدة ٠

فان القبض على واحد من غلاة اليسار فى مطار القاهرة وهو يحـــاول السفر الى الخارج حاملاً معه وثائق الخيانة فهو أبلغ دليل على ارتباط أجنبى بالمخطط التخريبى ولتحرك اليسار المغامر نتيجة واحـــدة يستهدفها وهى القطيعة بيننا وبين أصدقائنا من الدول الاشتراكية التى تســـاند قضيتنا ونحن دولة اشتراكية ولكننا نريد أيضا ان نكون دولة مستقلة ٠

وتحدث إيضا زكريا لطفى جمعة ونحى الى التفسير القـــائل بأن هذه الأحداث مبعثها بقايا مراكز القوى التى أطاح بها الرئيس أنور السادات فى مايو ١٩٧١ ٠ ولكنه استند فى ذلك أيضا الى ما جاء بالتقرير وان كان قد تحفظ بعض الشىء فقال : ان مراكز القـــوى والتنظيم الطليعى لا يقتصر وجودهما على الجامعات فقط ٠ ولكنهما يوجدان فى مواقع كثيرة فى هـــذه الدولة فى الوزارات والمؤسسات والمصنع وبين رجال الأعمال ويجب أن ننبه ونلتفت الى هؤلاء جميعا والدليل على ما أقول ان أحـد الذين يدعون انهم شعراء وهم من خارج الجامعة فيقولون ألفاظا نابية تسىء الى المجتمع ويصفون مجلس الشعب بأوصاف لا تليق ومكانة هذا المجلس الموقر ٠

ومع ذلك فأنا لا أقول ان كل أعضاء التنظيم الطليعى سيئون ولـكن هل تعلمون حضراتكم انه كان فى داخل التنظيم السرى تنظيم سرى آخر لا يعلم عنه شىء ؟ وان هذا موجود الآن ؟ وبناء عليه فاننى أرجـو وأطالب

بأن تقوم الدولة ـ بناء على رغبة من مجلس الشعب ـ بالتقييم الكامل فى جميع المواقع لأنه لا يمكن لمجلس الشعب أن يسكت مرة أخرى عن الـذين يريدون أن يخربوا فى هذا البلد أو الذين يريدون أن ينالوا من حرية هذا البلد · فالتنظيم الطليعى هو المجرم الأول وراء هـؤلاء : وراء الشـــعراء المزعومين · وراء السفارات التى تدفع · وراء طمس معالم الحق الواضـــح والظاهر فى المؤسسات الحـــكومية · ثم ختم حديثه قائلا : متى ســـيأتى الوقت الذى تعنى فيه الحكومة بتقييم هؤلاء الأفراد لتعرف من بينهم الذين يريدون الشر لهذا البلد ؟

ويرى مصطفى كامل مراد أن المسألة لا تعدو آلاف من الطلبة يتساءلون عشرات الأسئلة قرأتها ووجدتها انه من اليسير الرد عليها أما كون أن هناك عناصر مدفوعة مندسة بين الطلاب فهذا أمر طبيعى ففى كل مستوى وفى كل فئة هناك الصالح والطالح والطيب والخبيث ·· وان وجود عناصر محرضـــه لا ينبغى أن يحول دون ممارسة الطلبة لعملهم فى العمل السياسى الى جانب الدراسة فذلك حق مكفول لهم يستطيع الشباب الالمام بمشاكل البلاد فهم أجيال الغد التى ستتولى مسئولية القيادة السياسية فى المستقبل ·

ورغم أن السيدة كريمة العروسى غضبت من هذه الأحداث ومن الطابة أحيانا الى أنها اقتربت من واقع الجامعة لتسلط الضـــوء على ما ارتأته من السلبيات وما يمكن أن يكون محركا لاحتجاج الطلبة فقالت : ان السبب فى رأيى هو الفراغ داخل الجامعة ·· لأن الطلبة يدخلون الجامعة ولهم فيهـــا آمال عريضة لأنهم رجال المستقبل ثم يفاجئون بما يدونه داخل الجامعة ·· فالقاعة مكتظة بالآلاف من الطلاب أو مدرجاته أكثر من طاقتـــه ·· ثم يدخـــل الأستاذ ويلقى محاضرته والذى يستوعبها فيها والذى لا يستوعبها فليبحث عنها فى أى مرجع ·· ثم الملازم والكتب التى تكلف الطلاب كثيرا من النفقات

وظاهرة الدروس الخصوصية التي انتشرت في الجامعة بشكل واضح ونحن نعرف جميعا الفوارق الاجتماعية بين الطلبة داخل الجامعـــة فنجد منهم من يذهب إلى الجامعة فى سيارة فاخرة ومنهم من يذهب ساعيا على قدميه لأنه لا يجد قرشا يركب به ٠٠ ثم الفراغ الكامل الذى يصطدم به الطالب فليس فى الجامعة حفلات ولا سمر ولا ثقافة خاصة ترفيهيـــة ولا عمل اجتمـــاعي يشدهم اليه ولا رياضة تشغلهم لقد كانت هنـــاك دروس للفتوة لتربيـــة الشباب تربية عسكرية فاين هى الآن ؟

ثم استطردت فى حديثها بحماس قائلة : ان الشباب فى حيرة كبيرة ويسمعون تصريحات متناقضة كل يوم ٠ فالطلبة الآن ضحية كل ما يتم فى غير اطار المسئولية كما ان الأساتذة ليس عنـــدهم فراغ ليتصلوا بهم عن قرب ومجلس الجامعة لم يقدم اى شيء لهم ولم يقضى على المشاكل الموجودة ولم يضع برنامجا محددا يسيرون وفقه فكيف يشغلون وقت فراغهم وكيف تربطهم بالكلية وبالقضايا الوطنية فيشعرون آنئذا بالانتماء للكلية والجامعة ٠٠ وحين ينتمون اليها حقيقة يحافظون عليها ٠

كل هذا لم يتم بل أهمل اهمالا ونحن الآن نجنى حصاد هذا كله ٠ ثم تقول : ان هناك يدا وأناسا آخرين فى الخارج يغذونهم بهـــدف اثارة الأحداث والبلبلة داخل مجتمعنا ٠

وبعد ان أدلى كل متحدث بما فى جعبته من رد فعل تجاه هذه الأحداث وكذلك المبررات أو التغييرات التى يراها سببا أو دافعا لها أيضا فقد عرض منهم البعض اقتراحات او حلول أو وسائل علاج لها فى ثنايا إحاديثه أو كلامه العام أمام المجلس ومنهم من اقترحها محددا اياها بأن توجيهات لابد من نظرها وتنفيذ الحكومة لها ٠٠ فقد تحدث د٠ جمال العطيفى حول مسألة تاخير خريجي الجامعة بالخدمات العسكرية وقضاء فترة ليست قصيرة ممـــا

أثر على حالتهم النفسية نتيجة لترقب تفجر حرب تحرير سيناء التى احتلتها اسرائيل ٠٠ فقال فى هذا : ان الأمر يحتاج الى تخطيط يراعى كل الاعتبارات بأن يعد الشباب لشرف الخدمة العسكرية بكفاية وبجدية وفى نفس الوقت الا ينعزل عن ممارسة عمله الأصـــلى مدة طويلة قد يفقد فيهـــا خبرته أو معلوماته التى يتلقاها فى الجامعة وبحيث لا تحرم المصـــانع من حاجتها الى مهندسين والمستشفيات من صاحبتها الى أطباء والمدارس من صاحبتها الى مدرسين وكلها لازمة للاعداد للمعركة ٠

كما طالب بتوضيح ما انتهت اليه الجامعات فى أمور مشكلات الـكتاب الجامعى ٠

ويرى محمد فتحى فوده أنه على الجـــامعة ان تجد الوسيلة لحمـــاية افكارها وحماية شـــبابنا ومستقبلنا والمحافظة على أســـوارها فـلا تدع للمشككين والمخربين طريقا ليتسللوا به بين أولادنا فيثيرون الفتن والأحقاد٠

أما عبد المنصف حزين فقد رفض لأى سبب أن تكون هناك نكسة أو عودة للحركة الطلابية الى الوراء وليترك جماهير الطلاب بالجامعات وبالمعاهد العليا ـ وبكل ثقة ـ فى أن تفرز من بينها القيادات الوطنية الصالحة بمحض اختيارها هى فقط وفى المواعيد المحددة ٠٠ كما استطرد بحمـــاس يطالب بالاهتمام بالبراعم فى مراحل التعليم التى تسبق الجامعة والعمل على تربيتها على أساس من مواثيق الثورة وتراثنا الأصيل مع وضع الحقيقـــة الآتية فى الاعتبار « انه لا تربية دون الاقحام بالدين » ٠

وأخيرا كما يقول : لقد آن الأوان أن توجد الأجهزة المشرفة على الشباب لمنع البلبلة وحماية الشـــباب بالتعاون مع التنظيم الشرعى للطلاب للسير فى قناة واحدة لتحقيق أهداف النضـــال الوطنى لتحقيق النصر ٠

واقترح أحمد فؤاد المزيد من العناية بالتعليم بجميع مراحله عامة وبالمرحلة الجامعية خاصة وضرورة تأكيد العودة بالحياة الجامعية الى أصلها وهدفها حياة أصيلة لها كل مقوماتها وتدعيمها بكافة الامكانات مع الاعيان بدور البحث العلمى وضرورة دعمه ودعم المدرجات وقاعات المحاضرات والعينات ٠

ثم رأى انه لا يجوز عزل الشباب عن قضايا المستقبل حيث انهم أصحابه ٠ لان التوعية السياسية والممارسة السياسية من خلال المؤسسات هى الأمان من الوقوع ضحية الشائعات ومحاولات الاستقطاب ٠

كما طالب بضرورة العناية بالمشاكل الاجتماعية للطلاب وايجاد الحلول لها ومنها مشروعات تشغيل الطلاب ومكتبة الطالب وتدعيم بنك ناصر الاجتماعى والاهتمام بدراسة بعض المشكلات ذات الصبغة العامة ٠

ثم تحدث محمود السيد عبد الرحمن مطالبا باستئناف الدراسة فى مواعيدها ومعالجة الأمور بالجد والحسم والحزم فى حدود القانون ٠

ثم طالب بالنظر فورا — على حد تعبيره — فى اعادة تشكيلات منظمة الشباب بالجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية وتشكيل لجان الاتحاد الاشتراكى بالجامعات وتقويمها ومتابعتها من القيادة الأعلى وبصفة مستمرة ٠ واعادة تشكيلات الاتحادات الطلابية وترك اختيارها للطلاب أنفسهم دون تدخل من أى جهة ٠ وكذلك دعوة بعض الطلاب لحضور جلسات مجلس الشعب خصوصا فى المناقشات السياسية الهامة ٠ واخيرا تشكيل مكاتب امن كل كلية وجامعة لمنع الغرباء عنها ولصيانة واحترام قدسيتها ٠

ثم صاح حسين محمود عبد المنعم باقتراحاته ٠٠ وقد عددها قائلا :

أولا : ينبغى أن يكون دور اساتذة الجامعات والمعاهد دور الرائد

والموجه فى سلوكه كقدوة حسـنة فى تحرى وتنمية الفضـائل فى نفوس أبنائه الطـلاب ذلك انه مسـئول مسـئولية كاملة بان يصوغ أبناءه الطلبة صـياغة قادرة على صنع الحيـاة وأن يخلق منهم اللبنات القوية الصـالحة لمجتمعنا الجديد . مجتمع العلم والايمان فان جمـاهير شـعبنا تقتطع من قوتها من أجل أن تواصل الجـامعة رسـالتها المقدسة لتعود اليها بعد ذلك حصيلة تقدم ورقى وبناء وتشييد . ولذلك ينبغى ألا نغلق الجامعات والمعاهد العليا ساعة واحدة لانه يجب الا تتوقف الحركة العلمية من أجل قلة قليلة استمرأت اللهو واللعب والرسوب واثارة الفوضى والشغب .

وثانيا : أرى أن يكون البتر من الجـامعة والمعـاهد العليا المختلفة لهذه الفئة المخربة والمبددة لأموال الشعب والقاضـية على رسـالة العلم وذلك حتى تتيح الفرصـة وتهيىء الجو المناسب والمناخ الصالح للعلم للكثرة الغالبة من الطلبة الراغبين فيه وذلك هو العلاج ولا علاج غيره فى أمة قد شمرت عن ساعديها لخوض معركة ضارية مع عدو شرس حيث تكون أو لا تكون .

وأطالب أيضا بأن تسترد الدولة من أولياء أمورهم نفقات تعليمهم فى جميع مراحل التعليم .

وثالثا : أن تغلق أبواب البوفيهات فى الجـامعات والمعاهد فالجـامعات والمعاهد مكان للعلم والعمل لا للهو والعبث .

ورابعا : ينبغى الا يكون هنـاك فراغ حيث تنبت الرزيلة ويترعرع الانحراف بصوره المختلفة ولذلك يجب أن تقام الندوات والمحاضرات الدينية والقومية والعلمية ومعسكرات العمل والتربية العسكرية ثم ألقى بيتا من الشعر ليدعم بها مطلبه هذا فقال :

ان الشباب والفراغ والجدة ‏ ‏ ‏ ‏ مفسـدة للمرء اى مفسـدة

أما ناصف طاحون والذى كان أحد الشهود العيان لأحداث الطلبة فى العام السابق من هذه الأحداث عمل بحثا فقد أكد على ما جاء باللجنة من وسائل علاج ولكنه أضاف أيضا فأكد على ضرورة اجراء انتخابات الاتحادات الطلابية ولقد كان هذا الأمر مطلبا فى العام الماضى أيضا على حد قوله وتعبيره .. ثم قال : وقد آن الأوان لضرورة الاقحام الزائد بالتركيز فى الدراسة على القيم الدينية والقيم الروحية وأن يكون هذا التركيز فى جميع مراحل التعليم وبالذات فى الجامعة حتى لا نصدم بالواقع المؤلم الذى أحسسنا به جميعا فى هذه الأيام من ظهور هذه الاتجاهات السياسية الغريبة التى تحاول أن تسود وتفرض نفسها .

ثم طالب الدكتور محمود القاضى بمطلب واحد فقط الا وهو محاسبة هؤلاء الذين قصروا فى أداء واجبهم السياسى وفى قيادة الشباب وتوجيهه وافهامه حقيقة الوضع الذى نعيشه الآن بدلا من أن نصب جام غضبنا على أولادنا ... وهذا ما ردده تعبيرا .

أما أحمد طه فقد أعلن اقتراحاته بناء على مطالبته رئيس المجلس بتحديدها حيث انه كان ينتقد تقرير اللجنة .. فحددها قائلا : عقد مؤتمر لمناقشة مشاكل العمل السياسى بين الشباب .. وادانة كل مسئول عن الفراغ السياسى الذى يعيشه هؤلاء الشباب . ثم أعلن قائلا : ليكن صدرنا متسعا للشباب أمام أخطاء الكبار ولنحاول فتح صفحة جديدة أساسها الكبار وبدايتها على صحاب ذلك التحقيق سواء أكان اداريا أم قضائيا .

ثم اتجه محمود أبو وافية بمسئولية العلاج على مجلس الشعب ذاته حيث أعلن انه يتعين على مجلس الشعب والحكومة أن يوليا مشاكل الشباب اهتماما كبيرا والتى أرجو أن يتبناها المجلس ويجد لها الحلول حتى لا يكون

شبابنا عرضة للاستقطاب من مغامرين وافدين اليهم من خارج الجامعة بل من خارج حدود الوطن ٠

وفي ذات الاتجاه السابق لمحمود أبو وافية رأى مصطفى كامل مراد انه يجب دائما الحرص على ادارة الحوار والنقاش مع الشباب فان الواجب كان يحتم علينا نحن أعضاء مجالس الشعب ـ كما قال أن نتدارك الأمر منذ حدثت المظاهرات العام الماضي وذلك باللقاءات المستمرة وبالمناقشات البناءة فنحن مسئولون قبل الطلبة عن ذلك ٠ ثم أردف قائلا : علينا أن نصل من هذه المناقشات الى وضع أسلوب لتطبيق ما ورد من توصيات حتى يمكن أن يشعر الطلبة ان الأجهزة السياسية حريصة على أن يستمروا في الدراسة وأن يستمروا أيضا في العمل السياسي الذي هو حق لهم وأن يتاح لهم حرية التعبير وكذلك الحال بالنسبة للأساتذة ليدلي كل بوجهة نظره لأن الحرية لا تتحقق الا بالممارسة والديمقراطية وفتح الأبواب كما فعل الرئيس أنور السادات ٠

أما السيدة كريمة العروسي والتي تحدثت بأحاسيس ومشاعر الأم كما أعلنت ذلك عانها عددت مقترحاتها الاثنى عشر قائلة :

- تطوير اللائحة الجامعية بما يتناسب مع خصائص المرحلة التي نعيشها والعمل على تطويرها نصا وروحا بما يحفظ للجامعة قدسيتها ويساعدها على أداء رسالتها العلمية وأن يجرى عليها استفتاء طلابي حتى يدرك الطلبة ما تنص عليه من ثواب وعقاب ٠
- اعادة النظر في لوائح اتحادات الطلاب لدفع الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية ٠
- أن يمارس النشاط السياسي من خلال التنظيم السياسي سواء داخل الجامعة أو عن طريق الوحدات السكنية حتى لا يكون هناك ازدواج

بين عمل الطلاب والعمل السياسى ٠

- دعم التنظيم السياسى بالجامعات واحترام التسلسل التنظيمى فى المستويات المختلفة ٠

- اعادة النظر فى نظام الفترتين فى العام الدراسى الجامعى لزيادة الجدية فى الدراسة والقضاء على الفراغ الذى يعيشه الطلاب مع الاهتمام بنسب الحضور والغياب وهذا النظام متبع حاليا بكليات الزراعة ٠

- مزيد من فرص التشغيل للطلاب وانشاء جامعات مهنية بدلا من سفر الطلاب الى الخارج ٠

- عدم السماح بتدخل أى أجهزة من خارج الجامعة فى شئون الطلاب ٠

- عدم السماح بوجود أية تنظيمات داخل الجامعات بخلاف التنظيم السياسى ٠ واتحاد الطلاب وعلى سبيل المثال النادى السياسى بجامعة عين شمس ٠

- النظر فى انشاء جامعات أهلية تمتص أعداد كبيرة من الطلاب الذين تزدحم بهم جامعاتنا مما يعوق حسن أداء الدراسة بالجامعات بالاضافة الى استيعاب طلابنا الذين يتوجهون للدراسة فى الخارج بسبب عدم وجود أماكن ٠

- تنشيط العمل من أجل المعركة فى داخل الجامعات عن طريق فصائل خدمة الجبهة والتدريس العسكرى الجدى والاشتراك فى مجالات الدفاع المدنى ٠

- الاهتمام بانشاء أجهزة تدريب على أعمال الدفاع المدنى (اطفاء وانقاذ واسعاف) داخل الجامعات ٠

- الحفـاظ على المركز العلمى لجامعاتنا بين الجـامعات المختلفة عن طريق استقرار الدراسـة والارتفاع بمستوى خريجيها وحسن أداء رسالتها العلمية مما يجعل لشـهاداتنا الجـامعية قيمتها بين الشـهادات الجامعية الأخرى ٠

وهنـا ٠ ينتهى النقاش فى المجلس يوم الأحد ٢٨ يناير ١٩٧٣ حول هذه الأحداث ٠٠ حيث تحدث خمسة عشر عضوا ولم يستمر النقاش وبالتالى لم يسـتطع بعض الأعضـاء من المشاركة فى النقاش الذى جرى بل انه لم يسمح باضافة كلماتهم وآرائهم فى المضـبطة الخاصة بهذه الجلسـة التى نوقش فيها هذا الموضوع الهام ٠ وتقرر احالة التقرير ومناقشـات الأعضاء ورفعها الى السيد رئيس الجمهورية لاتخاذ ما يراه كفيلا بصـيانة الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة وحماية القاعدة الطلابية العريضـة كما جاء على لسان رئيس المجلس حافظ بدوى ٠

فهـــــرس

صفحة

مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حـرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١
MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SQ. Tel: 756421